المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كـلـيــــة اللغة العربية
قســم اللغويات
(32)



نظرية أصُول المعاني
في: (مقايِيس اللُّغَة) لابن فارس (تـ395هـ)
دراسةٌ وصفيةٌ تأصيليَّة

رسالة علمية مقدَّمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب: -

عارف محمد محمد ناجي

إشراف فضيلة الدكتور: -

عبد الرحمن بن محمد الحجيلي

العام الجامعي 1432-1433هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمدُ لله الـذي جعلنـا في خـيرِ أمَّةٍ أُخْـرِجَت للنَّاس، إلـهُهَا واحدٌ، ودِينُها واحدٌ، ورسُـولهُا واحـدٌ، وكتابُهـا واحـدٌ، وقِبْلَتُها واحدة.

وأصـلِّي وأسـلِّم على محمَّدٍ بنِ عبـدِ اللـه، مَنْ أُعطيَ جوامـعَ الكَلِم، ومعَاقـدَ البلاغـة، وعلى آلِ بيتِـه الأطهـار، وأصحابِه الأخيار، والتَّابعين الأبرارِ، واللاحقين بهم بإحسانٍ إلى يوم القرار.

أمَّا بعد:

فلا يُساورني الشَّـكُّ في أنَّ مـا قـام بـه العلامةُ أحمدُ بنُ فارس الرازيُّ (تـ395هـ) في معجمه الخالد (مقاييس اللغة) ثروةٌ وثـورةٌ بـاهرتين في دراسـة معـاني الألفـاظ، وتعدُّ نظريَّته (أصولُ المعـاني) المعلم البـارزَ في كـلٍّ من هذه الثَّروةِ والثَّورة.

لا أشكُّ أنَّ ابن فارس اسـتحقَّ بهـذه النَّظريَّة الولـوجَ في قائمة العظماء بجدارةٍ بالغةٍ، وأهليَّةٍ عزيزةِ النَّظير.

ولقد كَلِفت منذُ زمنٍ بمعجمه (مقاييس اللغة), وحُبِّب إليَّ القراءةُ فيه أوقاتـاً كثـيرة، مُعجَبـاً بعـذبِ حديثِـه وهـو يَنْظِم استعمالات الجذر اللغوي في معنى مشـترك يلمُّهـا ويجمع شتاتها.

وقد نتجَ عن هذا الحبِّ, وتلك القراءةِ, و أمورٍ أخرى -سـيأتي الحـديث عنهـا- اختيـاري لموضـوع رسـالتي في الماجستير في (مقاييس اللغـة)؛ لأبحث نَظريَّتـه (أصـولَ المعاني) وصفاً وتأصيلاً, تحت عنوان:

(نَظَريَّة أصول المعاني في مقاييس اللغة لابن فارس تـ395هـ دراسةٌ وصفيَّةٌ تأصيليَّة).

وإنَّني على أملٍ كبيرٍ في أن تثمرَ هذه الدراسة ثمـاراً يانعةً تتجلّى فيها هـذه النَّظريـة في أوضـحِ صـورةٍ, وأبهى حلّة.

ذلك ما أسأل الله تعالى أن يكون, ومـا آمـل أن أبلـغ فيه غايةَ التوفيق والصَّواب.

أسباب اختيار الموضوع:

وقد دعاني إلى دراسة هذه النَّظرية –مع السَّبب السَّابق- أمورٌ منها:

أولاً: أهمية هذه النَّظرية، كما أشار إلى ذلك ابنُ فارسٍ بقوله: "والذي أومأنا إليه بابٌ من العلمِ جليلٌ، وله خَطَرٌ عظيم"[1]، وسيأتي في آخر مبحثٍ في هذه الرسالة بيان أوجه هذه الأهميَّة.

ثانياً: حاجة هذه النَّظرية إلى مزيدِ هيكلةٍ وشرحٍ وتأصيل؛ لتناثر معالمها في (مقاييس اللغة)، وعدم إفراد ابن فارس لها في فصلٍ، أو كتاب.

ثالثاً: كثرة تساؤلات طلبة العلم والباحثين عنها، من حيث مفهومها، وصحَّتها، ومنهج ابن فارس في دراستها، وجذورها التاريخية، وتأثيراتها في المعاجم، وغير ذلك.

رابعاً: إقبال الباحثين على شرح الألفاظ بالنَّقل من (مقاييس اللغة) وإعجابهم بطريقة ابن فارس في ذلك، فحسُن ترشيد هذا الإقبال بهذه الدراسة.

خامساً: تعلُّقها بـ(مقاييس اللغة) ذلك الكتاب النَّافع والعجيب.

سادساً: تعلُّقها بابن فارس اللغوي أحد أبرز روَّاد فقه اللغة العربية القدامى، وأهمية عرض آرائه في هذا الباب.

سابعاً: رغبتي في فهم هذه النظرية، و الإفادة من هذا المعجم الخالد، ومن كتب ابن فارس اللغوية الأخرى لا سيما كتابه (الصَّاحبي في فقه اللغة).

❊❊❊

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/3.

الدِّراساتُ السابقة:

بـدأ الحـديثُ عن نظريـة (أصـول المعـاني) مصـاحباً لطباعة (مقاييس اللغة)، حيث أشار محقِّقُه الأسـتاذ عبـد السـلام هـارون –رحمـه اللـه- إلى شـيءٍ من معالمهـا كتعريفها وبعض ضوابط استنباطها[1].

تلا ذلـك دراسـاتٌ تنـاولت أطرافـاً من معـالم هـذه النظريـة في سـياق الحـديث عن ابن فـارس أو كتابـه (مقاييس اللغة).

واطَّلعتُ منها على:

1- **العلامة اللغوي ابن فارس الرازي،** للـدكتور: محمد مصطفى رضوان، و يبدو أنه رسالة علميـة، طبعته دار المعارف المصرية عام 1959م.

2- **الأحكـــام اللغوية بين ابن فـــارس في مقاييسه, وابن ســيده في محكمه, وأثرها في الحركة المعجمية،** للدكتور: حامد محمد أمين شـعبان، رسـالته للـدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقـاهرة، غـير منشـورة، نوقشت عـام 1974م, وهي رسالةٌ غنيَّةٌ بالحديث عن هذه النَّظرية.

3- **ابن فـارس الـرازي منهجه وأثـره في الدراسات اللغوية،** للدكتور: أمين محمد فاخر، رسالته للدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقـاهرة، نوقشت عـام 1981م، وطبعتها جامعة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام1991م.

4-**منهج ابن فـارس في النقد اللغـوي في معجم مقـاييس اللغـة, -نقد الخليل وابن دريد نموذجاً-,** د. محمـود عبد الله جفَّال, مجملة مجمع اللغة العربية بدمشق, المجلد 78, الجزء 4, ص1087-1116.

[1] (?) مقدمته لـ(مقـاييس اللغـة) 1/39-47، ومجلَّة مجمـع اللغـة العربية بالقاهرة ع15، لعام 1992م، ص101-106.

تلا هذه الدرساتِ دراساتٌ أفردت هذه النظريةَ أو بعضَ معالمها بالبحث، واطلعت منها على أربع دراسات:

5-**دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري،** للدكتور: جمال عبد الكريم المهدي، رسالته للدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر فرع المنصورة، غير منشورة، نوقشت عام1411هـ/1991م، وخصَّصها لتتبع الجذور التاريخية لدراسة هذه النَّظريَّة قبل ابن فارس ومقارنتها بعمله.

6- **غوامض المقاييس رؤية جديدة،** للدكتور: نور حامد الشاذلي، طُبع بالقاهرة عام 2006م، وخصَّصه لإعادة شواذِّ أصول المعاني في (مقاييس اللغة) إليها.

7- **الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية،** للدكتور: عبد الكريم محمد حسن جبل، طُبع في سوريا عام 2003م، وهو الكتاب الوحيد الذي خُصّص لدراسة هذه النظرية، وقد أفاد الدكتور من الدراسة السَّابقة رقم 3, و5, وغيرها, وأضاف إلى هذه النظرية كثيراً من المعالم والآراء التي توصَّل إليها، وهو كتابٌ قيّم إلا أنَّه جاء موجزاً في (128) صفحة بالفهارس, وقد تحدَّث فيه الدكتور عن هذه النظرية من خلال العناوين التالية:

(تعريفها, و الفرق بينها وبين أنواع المعاني الأخرى, ودراستها قبل وفي عصر ابن فارس, وعلاقتها بالاشتقاق الصغير عند ابن جني, والمنهج العام لعرضها في مقاييس اللغة, والمصطلحات المعبرة عنها فيه, ومصادر تعيين ابن فارس لها, وما استبعده من استعمالات عند استنباطها, وصياغته لها, وترددها بين الأحادية والتعدد, وموقفه مما بدا غريباً عنها, وتوظيفه لها في التفسير والترجيح والنقد, وجذور عدمت منها, وأصدائها في العمل المعجمي اللاحق لها).

وقد اختلف عملي عنه بأمور أبرزها:

أ/ التوسُّـــع في دراســـة المبـــاحث, ففي حين ذكـــر الـــدكتور –مثلاً- مصـــطلحين عـــبر بهمـــا ابن فـــارس عن الدلالة المحورية وهما (الأصـل والقيـاس) أضـفت إليهمـا سبعة مصطلحاتٍ أخرى عبرَّ بهما ابن فـارس عنهـا وهي: (المعنى, القول, الجملة, الوجه, الأمر, الشيء, الباب).

ب/ إضافةُ جوانبَ كثيرة لم يدرسها الدكتور كـ(أنـواع أصول المعاني), و (وسائل تحققها), و (تميـيز الأصل من الفرع فيها), و (الحكم بصحَّتها).

ج/ الإفاضة في دراسة موانع تحقق أصـول المعـاني في الجذور والاستعمالات حتى جاءت في (129) صفحة, في حين أوجز الـدكتور الحـديث عنها في (16) صـفحةً تحت عنـوانين, وإن كـان قد أحـال للتوسُّـع فيها على (المعجم العـربي) للـدكتور حسـين نصَّـار, و (ابن فـارس الـرَّازي), للـدكتور أمين فـاخر, مع أنهما لم يفيا بدراسة جميع جوانب الموانع.

د/ تحرير الخلاف في عشرات القضايا المتعلقة بهـذه النظرية, كتحرير أنَّ مراد ابن فارس بـ(الكلمة الواحـدة), و (الكلمتين) و (الثلاث), يـرادف مـراده بلفظ (الأصـل) و (الأصلين) و (الأصول), في كونها تعني المعنى المشترك, أو المعـنى المفـرد؛ تبعـاً لعـدد الاسـتعمالات الـتي حواها الجذر المعيَّن وقبولها للاشـتراك, في حين الـتزم الـدكتور عبد الكريم بعرض خلاصة آرائه حول النَّظرية دون تعرُّضٍ للخلاف في ذلك.

8- **عناية أحمد بن فارس في (معجم مقاييس اللغـــة) بالدلالة المحوريـــة،** للـــدكتورين**:** كـــاظم الياسري، و حيدر جبـار عيـدان، مقـال في (35) صـفحة، نشرته مجلة آداب الكوفة بجامعة الكوفة بـالعراق، العـدد الثاني لعـام 2008م, و هـذا المقـال -مع وجازتـه- مفيـدٌ, وفيه نصـــــوصٌ وآراءٌ متطابقة مع (الدلالة المحوريـــــة) للـــدكتور عبد الكـــريم جبل السَّـــابق, بما يـــوحي بإفـــادة

الدكتورين الفاضلين منه, مع عدم ذكرهما له[1].

وقد أفدت من جميع هذه الدراسات وغيرها في إثـراء دراستي هذه وإنضاجها، كما حرصتُ على إضافة كثيرٍ من المعـالم الـتي لم يتم الحـديث عنهـا من قبـل، وتمَّمت الجوانب التي جرى الحديث عنها محرراً مـا اختُلـف فيـه، ومصـححاً للآراء الـتي جـانبت الصـَّواب في وصـف هـذه النظرية.

وقد اقتضاني ذلـك قـراءة (مقـاييس اللغـة) أكـثرَ من مرَّة، وقراءة بعض كتب ابن فارس الأخرى, لا سيما كتابه (الصاحبي في فقه اللغة).

❁❁❁

---

[1](?) انظـر على سـبيل المثـال تطابقهمـا في تعريـف المعـنى المحـوري بأنـه: "المعـنى الـذي يتحقـق تحققـاً علميـاً في كـلِّ الاستعمالات المصوغة من هذا الجـذر"، ص15 في هـذا المقـال, وص11 في كتاب الدكتور عبد الكريم.

خطة البحث

اشـــــتمل هـــــذا البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

المقدمة وفيها: أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة علـيـــه، وخطتـه، ومنهجي فيه, وبعض صـعوباته، وكلمة شكر.

التمهيد: التعريف بابن فارس، وكتابه (مقاييس اللغة).

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بابن فارس.

المبحث الثاني: التعريف بـ(مقاييس اللغة).

الفصل الأول: مفهوم نظرية أصول المعاني عند ابن فارس.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف نظرية أصول المعاني.

المبحث الثاني: مرادفات نظرية أصول المعاني.

المبحث الثالث: سمات أصول المعاني.

المبحث الرابع: عدد أصول المعاني.

الفصل الثاني: منهج ابن فارس في عرض أصول المعاني.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه.

المبحث الثاني: اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما.

المبحث الثالث: وصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو هما معاً.

المبحث الرابع: تحديد عدد أصول المعاني.

المبحث الخامس: صياغة أصول المعاني.

المبحث السادس: بيان تحقق أصول المعاني أو عدم تحققها.

الفصل الثالث: وسائل تحقق أصول المعاني وموانعها.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: وسائل تحقق أصول المعاني.

المبحث الثاني: موانع تحقق أصول المعاني.

الفصل الرابع: التأثُّر والتأثير في نظرية أصول المعاني.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تأثُّر نظرية أصول المعاني بالدراسات السابقة.

المبحث الثـاني: تـأثير نظرية أصـول المعـاني في المعاجم التالية.

الفصل الخامس: صحة نظرية أصول المعاني.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أدلة صحة نظرية أصول المعاني.

المبحث الثاني: إثبات علماء اللغة وغيرهم لنظرية أصول المعاني.

المبحث الثالث: فوائد نظرية أصول المعاني.

الخاتمة:

وفيها نتائج البحث، وتوصياته.

الفهارس:

1- فهرس الآيات القرآنية.

2- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

3- فهرس الأشعار والأرجاز.

4- فهرس الأعلام.

5- فهرس المصادر والمراجع.

6- فهرس الموضوعات.

7- فهرس الفهارس.

منهجي في البحث:

اتَّبعتُ في بحث هـذه النَّظريـة وشـرحها الخطـوات التالية:

أولاً: جمـع المـادة العلميـة من (مقـاييس اللغـة) وتصنيفها في مواضعها من البحث.

ثانياً: دراستها دراسةً وصفيَّةً تأصيليَّة.

وأعني بالدراسة الوصفية: تقرير وشـرح معـالم هـذه النظرية على الوجه الذي أتيقن أو يغلب على ظنِّي ذهاب ابن فارس إليه.

وأعني بالدراسة التأصيلية: توسـيع وتعميـق الدراسـة الوصفية على النحو التالي:

1- جمع كلام ابن فـارس المتفـرِّق عن كـلِّ معلم من معـالم هـذه النظريـة في (مقـاييس اللغـة)، والجمـع بين أقواله وتطبيقاتـه فيـه للخـروج بصـورةٍ دقيقـةٍ ومتكاملـةٍ وواضحةٍ عنه.

2- الاسـتعانة بكثـيرٍ من كتب ابن فـارس الأخـرى؛ لتوضيح كثير من آرائه وعباراته حول هذه النَّظرية.

3- بيان منهجه الغالب في جميع جوانب هذه النظريـة ومدى مخالفته له، وقد اقتضى ذلـك القيـام باسـتقراءاتٍ كثيرةٍ لكثيرٍ من معالم هذه النظرية.

4- تتبع الجذور التاريخية لهذه النظرية قبل ابن فارس وفي عصره وبعده؛ للتعريف بذلك، وبيان موقـع جهـد ابن فارس بين تلك الأعمال.

5- تسجيل بعض الملحوظـات عليـه في دراسـة هـذه النظرية، والاعتذار له إن أمكن.

6- عرض آرائه بشكل يوضِّح موقعها بين آراء كثيرٍ من

علماء أصول اللغة، بطريقـة ضـمنية في الغـالب، حـتى لا يتشَّعب البحث ويطول ويصعُب.

7- تصــحيح مــا أمكن تصــحيحه من وصــفات بعض الباحثين الخاطئة لنظرية أصول المعاني عنده.

8- الحكم على هذه النَّظرية.

ثالثاً: توثيق المادة العلمية بـ:

1- عزو الآيات القرآنية: بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.
2- عزو الأحاديث والآثار:

- فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بــالعزو إليهما أو إلى أحدهما.

- وإن كــانت في غيرهمــا عزوتها إلى كتب الحــديث المعتمدة مع نقل كلام أهل العلم في بيان الحكم عليها.

3 – توثيــق الآراء والأقــوال والأمثــال والشــواهد الشعرية من مظاِّنها.

رابعاً: ضبط المادة العلمية بـ:

1- الالتزام بعلامـات الـترقيم ومراعـاة قواعـد الإملاء الحديثة.

3- وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

4- وتخصيص هذين القوسـين « » للأحـاديث والآثـار والأمثـال، وهـذين " " للنقـول عن العلمـاء والبـاحثين، وهذين ( ) للتوضيح والاهتمام.

5- وأبقيت على هذين المعقوفين [ ] الذين أضافهما عبد السلام هارون في متن مقـاييس اللغـة؛ معلِمـاً بهمـا على إكماله نواقص نسخة المقـاييس من (مجمـل اللغـة) أو غيره، أو من عنده.

خامسـاً: الترجمـة للأعلام غـير المشـهورين ترجمـةً موجزة.

سادساً: وضع فهارس علمية كما هو مبيّن في خطـة البحث.

صعوباتٌ في البحث:

أعترف مقدَّماً أنـني عـانيت في شـرح هـذه النظريـة عنـاءً كبـيراً؛ نظـراً لجهلي السَّـابق بهـا، ولصـعوبتها، وقلَّة نصوص ابن فارس النظريـة فيهـا، ومخالفتـه لمنهجـه في تطبيقهـا كثـيراً، وتعلُّقهـا بأصـل اشـتقاق الألفـاظ وكيفيـة اشتقاقها وتفرّعها، وهو أمر يعلم المختَّصـون مـا فيـه من غموضٍ وخلاف.

كلمةُ شكر:

و أشـكر اللـه تعـالى الـذي أعـانني على تجـاوز هـذه الصعوبات, وإنجاز هذه الرسالة بهذه الصُّورة, كما أشكر كلَّ من سـاهم في مسـاعدتي في إعـدادها من أسـاتذتي وزملائي, وفي المقدِّمة أستاذي العزيز ومشرفي الفاضل الشيخ الدكتور: عبد الـرحمن بن محمـد الحجيلي -حفظـه اللــه تعــالى- فقــد شــدَّ من أزري, وأفــادني بملاحظاتــه القيِّمة, وتوجيهاته النَّافعة.

كما أشكر كلِّيَّتي العزيزة (كليَّة اللغة العربية) بجميع أساتذتها وموظَّفيها لا سيما فضـيلة العميـد الـدكتور: عبـد الرزاق بن فرَّاج الصَّاعدي, ووكلائه الدكتور: عبد الـرحمن الحازمي, والـدكتور إبـراهيم الصَّـاعدي, والـدكتور: مـاهر الرُّحيلي, وفضيلة رئيس قسم اللغويـات الـدكتور: محمـد عبد الحي عمَّار سالم.

ولا أنســى فضــل الجامعــة الإســلامية عليَّ عمومــاً وعلى هذه الرسالة خصوصاً حين تكفَّلت لي برحلةٍ علميةٍ إلى مصر؛ تعـرَّفت فيهـا على مصـادر مهمـة حـول هـذه

النَّظرية[1], أكـاد أجـزم أنَّه لـولا توفيـق اللـه تعـالى لي بـالاطلاع على هـذه المصـادر وأخواتهـا في الدراسـات السَّـابقة لمـا وصَـلَت رسـالتي إلى هـذا القـدر من الثَّراء والوضوح الذي أظنُّه.

و أشكر المناقشين الفاضلين الدكتور: عبد العزيـز بن سالم الصَّاعدي, والأستاذ الدكتور: عبد الحفيظ السَّـيد بن أحمد بكري على تفضُّلهما بقراءة الرِّسالة وتقويمها.

وأسأل الله تعالى أن يغفر لوالدَيّ الكريمين حيث حلَّا و رحلا, وأن يجعل أعالي الجنان مثواهما.

كما أسأله أن يبـارك في جهـود الجامعـة الإسـلامية, وبمديرها الشَّامخ الأسـتاذ الـدكتور محمـد بن علي العُقلا, وأن يجزيَ المملكة العربية السعودية على مـا تقدِّمـه من خدماتٍ لأبنائهـا وأبنـاء الأمَّة الإسـلامية جـزاءً من أحسـن عملا.

[1](?) أهمها: (الأحكـام اللغويـة), رقم (2), و (دوران المـادة على المعنى), رقم (5) في الدراسات السَّابقة.

التمهيد

التمهيد: التعريف بابن فارس وكتابه(مقاييس اللغة).

المبحث الأول: التعريف بـ(ابن فارس الرَّازي).

العلامــة أحمــد بن فــارس من أشــهر علمــاء الأمَّة الإسلامية، وقد ترجم له خلقٌ كثيرون، كما ألَّف فيـه بعض المُحْدَثين كتباً مستقلَّة[1]؛ ولذا سيكون حديثي عنه هنا موجزاً؛ تذكيراً للمطلع وتعريفاً لغيره:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه وأصله.

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرَّازي[2].

لُقِّب بالقَزوينيِّ والرَّازيِّ والهَمَـذَانيِّ والأستاذ خُـرَذَيِّ، والزَّهراويِّ؛ نسبةً إلى المناطق التي سكنها: قـزوين، و الرَّي، و هَمَذَان، و أُسْتَاذْ خُرَذ، و الزَّهراء[3].

ولُقِّب بالمحــدِّث والشــافعيِّ والمــالكيِّ والأديب واللغويِّ؛ نسبة إلى العلوم والمذاهب التي حذقها واعتنى بها[4].

---

[1] (?) مثل (العلامــة اللغـوي ابن فــارس الــرازي)، لــ د. محمـد مصطفى رضوان، ، و (أحمد بن فارس)، لــ: هلال نـاجي, و (ابن فارس اللغوي منهجه وأثره في الدراسـات اللغويـة)، لــ د. أمين محمـد فـاخر, و (أحمـد بن فـارس وريادتـه في البحث اللغـوي والتفسير القرآني) لـ د. هادي حسن حمودي.

[2] (?) معجم الأدباء, لياقوت 1/410، ووفيات الأعيان، لابن خلكان 1/118، والتـدوين في أخبـار قـزوين، للـرَّافعي 2/215، وسـير أعلام النبلاء, للذهبي 17/103، والفلاكـة والمفلوكـون، للـدلجي، ص112.

[3] (?) معجم الأدباء 1/410-411، ووفيـات الأعيـان 1/118-119، وسـير أعلام النبلاء 17/103، وإنبـاه الـرواة، للقفطي، 1/129، وهديـة العـارفين, للبغـدادي 1/68, و أُسْـتَاذْ خُـرَذ: بضـم الخـاء المعجمة، وفتح الراء، وذال معجمة قرية من قرى الـرَّي، انظـر: معجم البلــدان, ليـاقوت 1/206، والزهــراء: ناحيــة من نــواحي قزوين، انظر: التدوين في أخبار قزوين 1/48.

[4] (?) معجم الأدباء 1/410-411، ووفيات الأعيان 1/118، وسـير

وشُهِر بـ(ابن فارس)، و بـ(ابن فارس اللغوي).

وهو عربيٌّ الأصل؛ لقوله في (الصاحبي): "ومعلوم أن العجم لا تعرف للأسد اسماً غير واحد، فأما نحن فنخرج له خمسين ومائة اسم"[1].

ويؤيد عربيته ذمُّه للعجم كما في قوله: "فأمّا قولُهم للذي لا سلاحَ معه أحمر، فممكن أن يكون ذلك تشبيهاً له بالعجم، وليست فيهم شجاعة مذكورة كشجاعة العرب"[2]، وقوله: "والمذرّع من الرجال: الذي يكون أمه عربية وأبوه خسيساً غير عربي"[3]، كما يؤيده سلسلة نسبه فكلُّها أسماء عربية، ولعله من أحفاد القبائل العربية التي رحلت إلى إيران وأقامت بها إبان الفتح الإسلامي.

وإن كان جمهور المُحْدَثين يذهبون إلى عجميته[4].

□□□

أعلام النبلاء 17/103، وإنباه الرواة، 1/129, وهدية العارفين 1/68.

[1] (?) الصاحبي، ص21.

[2] (?) مقاييس اللغة (حمر) 2/102.

[3] (?) المصدر السَّابق (ذرع) 2/351.

[4] (?) انظر في هذه المسألة: أحمد بن فارس, هلال ناجي, ص 10-11, ومقدمِّته لـ(متخير الألفاظ), ص6-7, و ابن فارس الرَّازي، ص38-39.

المطلب الثاني: مراحل حياته:

مرَّت حياة العلامة ابن فارس بمراحـل متعـددة يمكن تقريبها في الآتي.

أولاً: مولده.

ولد ابن فـارس في قريـة (كُرْسُـف) التَّابعـة لرسـتاق الزَّهراء إحدى رساتيق قزوين، بدليل أنه أتاه آت وهو في مجلس تـدريس، فسـأله ابن فـارس عن وطنـه، فقـال: كُرْسُف، فتمثَّل ابن فارس قول الشاعر:

بلاد بها شُدّت عليَّ   وأوَّلُ أَرْضٍ مسَّ [1]

وقـدَّ نصَّ الإمـام الـذَّهبي (تـ748هـ) على أَن ابن فارس ولد في قـزوين[2]، وذكـر الـرافعي (تـ623هـ) أنَّ ناحيـة (الزَّهـراء) إحـدى نـواحي قـزوين، حيث قـال في سـياق تعـداده لنوحيهـا: " ...ومنهـا الزَّهـراء: وهي ناحيـة معمـــورة غزيـــرة الميـــاه كثـــيرة الثمـــار قصـــبتها مَسْكن، ...بنيت باسـم الزهـراء بنت ردى صـاحب الـريّ، وأنه وهب تلك البقع من ابنته فبنت هناك، ..."[3].

وعلى هذا تكون هذه القرية تابعة لمحافظـة الزَّهـراء التابعة لمدينة قزوين.

ويظهـر من قـول ابن فـارس في كتابـه (الأمـالي): "حدثني أبو الحسين علي بن إبراهيم بن سلمة القطان – رحمـه اللـه –، في (قـزوين) في مسـجدهم يـوم الأحـد

---

[1](?) معجم الأدبـاء 1/416, وفيـه: "واختلفـوا في وطنـه، فقيل: كان من رستاق الزهـراء، من القرية المعروفة بـ(كُرْسُـفة وجيانا بـاذ)، وقد حضـرت القريـتين مـراراً، ولا خلافَ أنَّه قـروي ...", والـبيت من بحر الطويـل, **والرسـتاقُ:** باللسـان الفارسي هو الإقليم, انظر: الروض المعطار في خبر الأقطـار, لمحمد بن عبد المنعم الحِميري, ص267,

[2](?) سير أعلام النبلاء 17/104.

[3](?) التدوين في أخبار قزوين 1/48.

منتصف رجب سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ..."[1]، أنه ولد في مطلع القرن الرابع الهجري؛ بناء على ما ذكرتــه كتب الــتراجم من أن تلــك الرحلــة كــانت في مســتهل حياتــه وبدايــة طلبــه للعلم، فلــو افترضــنا أنَّ عمــره حينهــا كــان عشــرين عامــاً؛ فإنّه ســيكون قــد ولــد ســنة 312هــ أو نحوها[2].

ثانياً: نشأته.

نشأ ابن فارس في هَمَـذَان[3]، بعـد أن نُقـل إليهـا من قــزوين، كمــا قــال الــذَّهبي: "مولدُه بقــزوين، ومَرْبــاه بهَمَذان، وأكثر الإقامة بالرَّيِّ"[4].

ويلــزم من هــذا أن يكــون قــد نُقــل بعــد ولادتــه في قــزوين إلى هَمَـذَان، ولا نمتلــك أيَّ معلومــات تحدِّثنا عن هذه النّشأة.

ثالثاً: رحلته إلى قزوين مسقط رأسه.

عاد ابن فــارس في مســتهل شــبابه إلى مســقط رأســه "قــزوين, إلى أبي الحســن إبــراهيم ابن علي بن إبراهيم بن سلمة بن فخر, الإمــام الفقيــه الجليــل الأوحــد في العلوم, فأقــام هنالــك مــدَّة"[5]، وقــد أســلفنا أنَّه كــان ســنة 332هــ قــد بــدأ الطَّلب على شــيخه القطــان، وقــد لازمه كثيراً، وفيهــا قــرأ عليه كثــيراً من الكتب من أبرزهــا كتاب العين للخليل بن أحمد**[6]**.

وذكر الصَّفديُّ أنَّ ابن فارس أخذ عن أبيه العلم في

[1] (?) معجم الأدباء 4/1643.
[2] (?) أحمــد بن فــارس، هلال نــاجي، ص10, ومقدمتــه لــ(متخــير الألفاظ), ص6.
[3] (?) سير أعلام النبلاء 17/104.
[4] (?) المصدر السَّابق.
[5] (?) إنباه الرواة 1/130.
[6] (?) مقاييس اللغة 1/3-4.

قزوين[1].

رابعاً: رحلاته إلى عدَّة مدن بعد وفاة شيخه القطان عام 345هـ.

تنقَّل ابن فارس بعد وفاة شيخه القطان سنة 345هـ في بلدان عديدة، حيث رحل إلى:

1- **زَنْجَان**؛ إلى شيخه أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب صاحب ثعلب وراويته[2].

2- وإلى **مَيَانِج**[3].

3- وإلى **بغداد**؛ لتلقي الحديث، وعن رحلته إلى بغداد يقول: "دخلتُ بغداد طالباً للحديث؛ فحضرت مجلسَ بعض أصحاب الحديث وليست معي قارورة، فرأيت شابّاً عليه سمةٌ من جمالٍ فاستأذنته في كَتْب الحديث من قارورته فقال: "من انبسط إلى الإخوان بالاستئذان، فقد استحقَّ الحرمان"[4].

4- وإلى **الموصل**، وفيها قرأ عليه عليٌّ بن القاسم المقرئ كتابه (أوجز السير في خير البشر)[5].

خامساً: استقراره في هَمَذَان للتعليم والتأليف.

عاد ابن فارس إلى هَمَذَان معلِّماً، وفيها ألَّف كثيراً من كتبه، ونبغ على يديه فيها الكثيرون ولاسيما تلميذه الأديب بديع الزمان الهَمَذَاني صاحب المقامات

---

[1] (?) الوافي بالوفيات 7/282.

[2] (?) إنباه الرواة 1/130، و زَنْجَان: بلد كبير مشهور من نواحي الجبال بين أذربيجان وبينها، انظر: معجم البلدان 3/171.

[3] (?) إنباه الرواة 1/130, و مَيَانِج: موضعٌ بالشام، انظر: معجم البلدان 5/276.

[4] (?) معجم الأدباء 1/414.

[5] (?) مقدمة (مقاييس اللغة) لـ: عبد السَّلام هارون 1/9, وقد عدَّ الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام) 27/310 المقرئَ ممن روى عن ابن فارس.

المشهورة، والذي قيل إنه استنزف علم ابن فارس فيها[1].

وفيها تعرَّف علي أبي الفضل محمد بن الحسين المشهور بـ(ابن العميد) (تـ360هـ)، وزير ركن الدولة أبي الحسن علي بن بويه، والد عضد الدولة، تولى وزارته عقب موت وزيره أبي علي بن القمِّي سنة 328هـ، وكان أبو الفضل عماد آل بويه، وصدر وزرائهم، وهو الذي قيل فيه: "بدئت الكتابة، بـ(عبد الحميد) وختمت بـ(ابن العميد)"[2]، وكان ابن فارس ممن "يختصُّ به ويداخله وينادمه حاضراً، ويكاتبه ويجاوبه ويهاديه نثراً ونظماً"[3]، ويُعدُّ ابن العميد في شيوخ ابن فارس، وعنه روى في (مقاييس اللغة)[4].

ولما توفي أبو الفضل ولي الوزارة بعده لـ(ركن الدولة) ولده أبو الفتح علي، الذي لقبه الخليفة الطائع لله بـ(ذي الكفايتين) "السيف والقلم" و " كان شاباً ذكياً متحرِّكاً، حسن الشعر، مليح الكتابة كثير المحاسن، ولم يظهر كل ما كان في نفسه لقصر أيامه واشتغال دولته وطفوها بسرعة"[5]، ولما توفي ركن الدولة وولي بعده ولده (مؤيد الدولة) استوزره –أيضاً- على الرَّي ونواحيها.

وكان بين أبي الفتح و الصَّاحب بن عباد منافرة، ويقال إن الصَّاحب أوغر صدر مؤيد الدولة عليه، فقبض عليه واعتقله وسامه سوء العذاب، وولَّى مكانه الصاحب بن عبَّاد[6]، وتوفي أبو الفتح سنة 366هـ[7]، ويُعدُّ أبو الفتح

---

[1] (?) إنباه الرواة 1/127-128، والديباج المذهَّب، لابن فرحون 1/140.
[2] (?) سير أعلام النبلاء 16/137.
[3] (?) يتيمة الدهر 3/190.
[4] (?) في مادة (بخع) 1/206.
[5] (?) الامتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي 1/ 66.
[6] (?) يتيمة الدهر 3/221-225.
[7] (?) سير أعلام النبلاء 16/138.

في تلامذة ابن فارس وأقرانه.

ونظراً لصداقة ابن فارس مع ابن العميد الأب والابن وعداوة الصاحب بن عباد لهما؛ ردَّ الصاحب كتاب (الحجر) الذي أرسله له ابن فارس حين كان بهَمَذَان وقال للرسول: "ردَّ الحجرَ من حيث جاءك"؛ ثم لم تطب نفس الصاحب فنظر في الكتاب، وأمر لـ(ابن فارس) بِصِلَة[1].

وفي بعض شعر ابن فارس ما يدل على صعوبة عيشه في هَمَذَان، كقوله:

سقى هَمَذَان الغيثُ لستُ بقائلٍ ... سوى ذا وفي الأحشاءِ نارٌ تضرَّمُ
ومالِيَ لا أصفي الدعاء لبلدةٍ ... أَفدتُ بها نسيانَ ما كنتُ أعلمُ
نسيتُ الذي أحسنتُه غير أنَّني ... مدينٌ وما في جوف بيتي درهمُ[2]

سادساً: انتقاله إلى الرَّيِّ آخر حياته.

انتقل ابنُ فارس في آخر حياته من هَمَذَان إلى الرَّيِّ، بعد أن ذاع صيتُه وشُهر؛ وذلك بطلبٍ من فخر الدولة علي بن ركن الدولة الحسن بن بويه الدَّيلمي؛ ليقرأ عليه ولده أبو طالب، وكان وزيرهم حينها الصَّاحب بن عباد، خلفاً لأبي الفتح بن العميد تلميذ ابن فارس، وفيها تقابل الرُّجلان، وتحسَّنت العلاقةُ بينهما؛ خاصَّةً وأن الصاحبَ قد تحقَّقت آمالُه في الوزارة، واختفى أعداؤه من آل العميد، ويدلُّ على تحسُّن هذه العلاقة أنَّ الصَّاحبَ تلمذَ على ابن فارس وأخذَ عنه الأدب واعترف له بالأستاذية والفضل وكان يقول: "شيخنا أبو الحسين ممن رُزق حسن التصنيف, وأمن فيه من التصحيف"[3]، وكان ابن فارس يبادله نفس الاحترام وأكثر، حتى إنَّه ألَّف كتابه (فقه اللغة) باسمه وأودعه خزانته, واعترف أنَّ

---

[1] (?) إنباه الرواة 1/130، والديباج المذهَّب 1/139.
[2] (?) إنباه الرواة 1/128, والبيتُ من الطويل.
[3] (?) معجم الأدباء 1/411، وإنباه الرواة 1/130.

أحسن ما في كتابه مأخوذٌ من علم الصاحب.

وكانت أنعمَ حياة ابن فـارس في الرَّيّ، وقـد قيـل إنَّ أبا طالب بن فخر الدولة بلغ على يديه من النَّجابـة مبلغـاً مشهوراً، وأنَّ ابن فارس اكتسب من هذه الرِّحلة مالاً[1].

وفي الرَّيِّ أضـاف ابنُ فـارس إلى مذهبـه الشـَّافعي مذهبَ مالك بن أنسٍ؛ لما سيأتي بعدُ.

وفيها ألَّف كتابه (الصـاحبي) قبـل سـنة 382هــ، و(تمـام فصيح الكلام) سنة 393هـ،[2] قبل وفاته بسنتين.

ونظــراً لصــداقة ابن فــارس مــع (آل العميد)، ثمَّ مــع (الصَّاحب بن عباد) ألدِّ أعداء أبي حيَّان التوحيديّ (تـ414هـ)، وتحــذير ابن فــارس من أبي حيَّان؛ لاعتقــاده بــانحراف عقيدته[3]، نال منه أبو حيان في كتابه (الإمتاع والمؤانسة)[4]، وقد أعرضـتُ عن كلامـه فيـه؛ لعلمي أنَّ أبـا حيَّان تـاب آخـر حياته وأحرق كتبه[5].

سابعاً: وفاته.

توفي ابنُ فارس في الرَّيِّ، في محلّة المحمَّديّة منها، في صفر سنة 395هــ، ودفن مقابـل مشـهد قاضـي القضـاة أبي الحسن على بن عبد العزيز الجرجاني (تـ392هـ)[6].

1(?) إنباه الرواة 1/130.

2(?) الصاحبي, حاشية ص472, و تمام فصيح الكلام, ص75.

3(?) في كتابه (الفريدة والخريدة), وقد نقل منها نصَّ تحـذير ابن فــارس من أبي حيَّان الإمــامُ السُّــبكيُّ في (طبقــات الشــافعية الكبرى) 5/287.

4(?) الإمتاع والمؤانسة 1/515-516.

5(?) راجـع في (معجم الأدبـاء) 5/1929 – 1933: رسـالة أبي حيَّان للقاضـي أبي سـهل على بن محمـد، والـتي بـرَّر لـه فيهـا إحراق كتبه بعد أن لامه على ذلك، وفيهـا مظـاهر توبتـه, وراجـع في خلافه مع ابن فارس (الأديب والمفكِّر أبو حيـان التوحيـدي)، علي دُبّ، ص 40–41.

6(?) إنبـاه الـرواة 1/130، و معجم الأدبـاء 1/416، وسـير أعلام النبلاء 17/105، و بغية الوعاة 1/352, وفي وفاته أقوالٌ أخــرى

وقال قبل وفاته بيومين:

يا رب إنَّ ذنوبي قد أحطتَ علماً وبي وبإعلاني
أنا الموحِّدُ لكنِّي المقرُّ وإقراري[1]

هذا أصحُّها.

[1] (?) المنتظم، لابن الجوزي 7/103, والبيتُ من البسيط.

المطلب الثالث: آراؤه وصفاته.

يمكننا التعرُّف على جملة من آراء ابن فارس وصفاته من خلال النَّقاط التالية:

أولاً: سُنِّية المعتقد.

كـان ابن فـارس – مـع بـالغ حبـه لآل الـبيت- سـليمَ العقيدة على طريقة أهل الحـديث ولم يحفـظ عنـه شَيْن لأحدٍ من صـحابة رسـول اللـه بـل تـرحَّم عليهم جميعـاً خاصة الشيخين أبا بكر وعمر – .

ومن نصوصه في الترضي عن جميع الصحابة قولـه: "وقـد كـان في الصـحابة رضـي اللـه تعـالى عنهم –وهم البُلغاء والفُصـحاء- من النظـر في العلـوم الشـريفة مـا لا خفـاء بـه، ومـا علمنـاهم اصـطلحوا على اخـتراع لغـةٍ أو إحداث لفظةٍ لم تتقدمهم"[1].

وترحَّم وترضَّى على عمر وعثمان رضـي اللـه عنهمـا فقال: "وفي حـديث عمـر ..."[2], "وقـال عثمـان رحمـه الله: الأُرَفُ تقطع كلَّ شُفعة"[3].

وفي (إنباه الرواة): "وكان ابن فـارس ... من رؤسـاء أهل السُّنَّة المجوِّدين على مذهب أهل الحديث"[4]، وقـال الـــذهبي: "وكـــان ... منـــاظراً متكلِّما على طريقة أهل الحق"[5]، " ...وكـــان من رؤوس أهل الســـنة المجرَّدين على مذهب أهل الحديث"[6], وعدَّه عبد القـاهر البغـدادي (تـ429هـ) ضمن جمهـرة أهل النَّحو واللغة والأدب الـذين كانوا على معتقد أهل السُّنَّة والجماعة[7].

---

[1](?) الصاحبي، ص 9.
[2](?) مجمل اللغة, (أثر), ص45.
[3](?) مجمل اللغة, (أف), ص50.
[4](?) إنباه الرواة 1/130.
[5](?) سير أعلام النبلاء 17/104.
[6](?) المصدر السَّابق 17/105.
[7](?) الفـرق بين الفـرق, ص364, عن (ابن فـارس الـرازي) ص

وهـذا الـذي أثبتنـاه في سـنِّية ابن فـارس يـردُّ على دعاوى بعض مؤرِّخي الشِّيعة أنَّه كان شيعياً إماميَّاً[1].

ثانياً: المذهب الشافعي.

كان ابن فارس شافعي المـذهب[2]، وألَّف فيـه كتابـه (حلية الفقهاء) شرح (مختصر المُزَني) (تـ364هـ) لكتـاب (الأم) للإمام الشافعي رحمه الله.

وفي آخـــر حياتـــه في الـــرَّيّ أضـــاف إلى مذهبـــه الشافعي مذهب الإمام مالك رحمـه اللـه، على حـدِّ قـول القِفطي (تـ624هــ) عنـه: "وكـان يَنصـر مـذهب مالك بن أنس"[3], وعلَّة ذلك ما قالـه ابن فـارس نفسـه: "دخلتـني الحمية لهذا الإمام المقبول القول على جميع الألســنة أن يخلو مثل هذا البلـد – يعـني الـريّ – عن مذهبه؛ فعمـرت مشهد الانتساب إليه، حتى يكمل لهـذا البلـد فخـره؛ فـإن الـرَّيَّ أجمـع للمقـالات والاختلافـات في المـذاهب على تضـادها وكثرتهـا"[4]؛ ولأجـل ذلـك عدَّه كثـير من الـرواة والمترجمين مالكي المذهب[5].

ثالثاً: الجمع بين المذهبين البصري والكوفي.

فقد ذكر ابنُ النَّديم ابنَ فـارسٍ ضـمن علمـاء جمعـوا بين المـذهبين الكـوفي والبصـري تحت عنـوان: (أسـماء وأخبار جماعة من علماء النحويين و اللغويين ممن خلطوا بين المذهبين)[6]، وأورد معه جماعة كـابن كيسـان (تــ22 5هـ), و ابن سعدان (تـ231هـ), و ابن قتيبة (تـ276هـ)، و

.74

(?)[1] أمثال الشيخ عبد الله المامقاني في (تنقيح المقال) 7/86, والعاملي في (أعيان الشـيعة) ص216,ـ 217, وانظـر في هـذه المسألة: (ابن فارس الرَّازي) ص61-72.

(?)[2] إنباه الرواة 1/129.

(?)[3] المصدر السَّابق 1/129.

(?)[4] نزهة الألباء ص236.

(?)[5] كابن فرحون في كتابه (الديباج المذهَّب) 1/139-140.

(?)[6] الفهرست، ص 128.

أبي حنيفة الـدِّينَوَري (تــ282هــ)، و نفطويه (تــ323هــ), وغيرهم[1].

في حين يذهب جمهور المترجمين لـه إلى أنَّه كـوفي المـذهب[2]، وقـد درس الـدكتور أمين محمـد فـاخر هـذه المسألة، ورجَّح كون ابن فارس ممن جمع بين المذهبين؛ اعتماداً على آراء ابن فارس الجامعة بينهما في كثــيرٍ من المسائل, ومخالفتـه للبصـريين أحيانـاً, وللكوفـيين أحيانـاً أخرى[3].

رابعاً: الدعوة إلى العناية باللغة.

أكــثر ابن فــارس من دعــوة العلمــاء وطلبــة العلم وخاصة الفقهاء إلى دراسة اللغة حتى شُـهر بـذلك، وكـان "إذا وجـد فقيهـاً أو متكلمـاً أو نحويـاً، كـان يـأمر أصـحابه بسؤالهم إياه، ويناظره في مسـائل من جنس العلم لـذي يتعاطاه، فـإن وجـده بارعـاً جَـدِلاً جـرَّه في المجادلـة إلى اللغة فيغلبه بهـا، وكـان يحثُّ الفقهـاء دائمـاً على معرفـة اللغة، ويلقي عليهم مسائل ذكرها في كتـاب سمَّاه (فتيـا فقيه العـرب)، ويخجلهم بـذلك؛ ليكـون خجلهم داعيـاً إلى حفـظ اللغـة ويقـول: من قَصُـر علمـه في اللغـة وغـولـط غلط"[4].

وقد اقتبس الحريري (تـ516هـ) مسائل هذا الكتاب، وضمَّنها المقامة الثانية والثلاثين (الطيبية) في مقاماته[5].

خامساً: الكرم.

اشتهر ابن فـارس بـالكرم، فقـد كـان "كريمـاً جـواداً،

---

[1] (?) المصدر السَّابق من ص123- إلى 134.

[2] (?) انظر على سبيل المثال: إنباه الـرواة 1/129, و سـير أعلام النبلاء 17/104, وابن فــارس اللغــوي, ص73, والمغــني في تصريف الأفعال, د. محمد عبد الخالق عضيمة, ص56.

[3] (?) انظر هذه المسألة في (ابن فارس الرَّازي)، ص73-84.

[4] (?) إنباه الرواة 1/129.

[5] (?) الـديباج المـذهَّب 1/139، وبغية الوعـاة 1/352, وانظـر: المقامات بشرح الشريشي 4/36، وما بعدها.

فربما وهب السائلَ ثيابه وفـرش بيته، و كـان لـه صـاحب يقال له أبـو العبـاس أحمـد بن محمـد الـرازي المعـروف بالغضبان، وسبب تسميته ذلك أنـه كـان يخدمـه ويتصرَّف في بعض أمـوره، قـال: فكنتُ ربمـا دخلت فأجـد فـرش البيت أو بعضَه قد وهبه فأعاتبه على ذلـك، وأضـجر منـه، فيضحك من ذلك، ولا يزول عن عادتـه فكنت مـتى دخلت عليه ووجدت شيئاً من البيت قد ذهب علمت أنه قد وهبه فأعبس، وتظهر الكآبة في وجهي، فيبسِّطني ويقـول: مـا شأن الغضبان؟ حتى لصق بي هذا اللَّقب منه، وإنما كـان يمازحني به"[1].

ومن مظاهر كرم ابن فارس أنه وقفَ مكتبةً لـه على المسجد الجامع الكبير بقـزوين وهـو الجـامع الـذي درس فيه على شيخه القطان أكثر من عشر سـنين، فقـد قـال الـرافعي (تـ623هـ) في سـياق تعـداده للمكتبـات الـتي وقفت أو وضعت في ذلك المسـجد بشـكل صـناديق: "... ومنهـا صـندوق أبي الحسـين أحمـد بن فـارس بن زكريا صـاحب المجمـل في الصَّـف المقـدَّم"[2]، وقـال في ترجمته: "وله بقزوين في الجامع صـندوق، فيهـا كتب من وقفه سنة إحدى وستين وثلاثمائة"[3].

سادساً: الورع.

ومن شواهده قولـه في (مقـاييس اللغـة) في (قـبر): "القاف والباء والراء أصلٌ صـحيحٌ يـدلُّ على غمـوض في شـيء وتطـامُن، من ذلك القَبْر: قَبْر الميِّت، يقـال قَبَرْتُه أقْبُرُه، قال الأعشى:

لو أسندَتْ ميتاً إلى قَابِرِ[4]

فإن جعلتَ له مكاناً يُقْبَرُ فيه قلتَ: أقْبَرْتُـهُ، قـال الله

---

[1] (?) نزهة الألباء، ص236-237.
[2] (?) التدوين في أخبار قزوين 1/53.
[3] (?) المصدر السَّابق 2/215.
[4] (?) البيت من الرَّجز, وهو في ديوان الأعشى, ص179.

تعالى: ﭼﭧﭨﭩﭼ[1].

قلنا: ولـولا أنَّ العلمـاءَ تجـوَّزُوا في هـذا لمَا رأينا أنْ يُجمَـعَ بين قَـوْلِ الله وبين الشِّـعْرِ في كتـابٍ، فكيف في وَرَقَةٍ أو صفحة؟! ولكنَّا اقتدَيْنَا بهم، والله تعالى يَغفر لنـا، ويعفو عَنَّا وعنهم"[2].

وقد علَّق الأستاذ عبد السلام هارون على هذه العبارة بقوله: "هذا نموذجٌ صادقٌ من ورع ابن فارس"[3].

ﭑﭑﭑ

(?)[1] عبس/21.
(?)[2] مقاييس اللغة 5/47.
(?)[3] المصدر السَّابق 5/47.

المطلب الرابع: مكانته العلمية:

كان ابن فارس عالماً جليلاً, ومصـنِّفاً مشـهوراً, يمكن إظهار معالم مكانته العلمية في ثلاث نقاط:

أولاً: كثرة الشيوخ والتلاميذ.

ومن أشهر شيوخه:

1- والده فـارس بن زكريا بن محمد بن حـبيب، مـات ببغداد سنة 369هـ.

2- أبو الحسـين على بن إبـراهيم بن سـلمة بن بحر القطان القزوينيِّ (تـ345)هـ، سمع منه بقزوين.

3- أبو عبد الله أحمد بن طـاهر بن النجم الميـانِجِي محدِّث آذربيجان قـال عنه ابن فـارس: "ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه"[1]، سمع منه بآذربيجان (تـ360هـ).

4- أبو بكر أحمد بن محمد بن إسـحاق بن إبـراهيم بن أسباط الدِّيْنَوَري ويعرف بابن السُّنِّي، (تـ364هـ).

5- أبو القاسم سـليمان بن أحمد بن أيـوب الحافظ الطَّبراني صاحب المعاجم الثلاثة في الحديث(تـ360هـ).

6-أبو الفضل محمد بن العميد، الأب (تـ360هـ).

7- محمد بن هارون الثقفي.

8- أبو بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب.

ومن أشهر تلاميذه:

1- الصـاحب بن عبـاد، الـوزير المشـهور بـ(كـافي الكفاة) (تـ385هـ).

2- بديع الزمان الهمذاني الأديب المشهور (تـ 398هـ).

3- أبو الفتح علي بن محمد بن العميـد، الابن (تـ366هـ).

4- أبو العبـاس أحمد بن محمد الرَّازي المعـروف

---

[1] (?) نزهة الألباء، ص235، وإنباه الرواة 1/130.

بالغضبان[2].

ثانياً: كثرة المؤلفات مع تنوّعها وجِدَّة كثير منها.

فقد وقفتُ له على (63) عنوانـــاً, أكثرها في علـــوم اللغة على النَّحو التالي:

- في فقه اللغــة: الصــاحبي في فقه اللغة العربيــة، والإتبــاع والمزاوجة، وتمـــام الفصـــيح، والثلاثـــة، وخلق الإنسـان، ومتخـير الألفاظ, والأضـداد، والشـيات والحلي، والحجـــر، ودارات العـــرب، والعم والخـــال، والفـــرق، والسِّواك، وتلخيص معنى الآل.
- وفي المعاجم: المجمل في اللغة، ومقـاييس اللغة، وعلل الغريب المصنَّف.
- وفي النحـو: اللامـات، ومقالة كلَّا وما جـاء منها في كتـــاب اللـــه، والانتصـــار لثعلب، وكفاية المتعلمين في اختلاف النحـــويين, والمحصـّـل في النحـــو، ومقدمة في النحو، وغريب إعراب القرآن.
- و في الصـــرف: النـــيروز، والمـــذكر والمـــؤنث، واشــتقاق أســماء البلــدان، والمــدخل إلى علم النحت, وأسماء رسول الله ﷺ ومعانيها.
- و في الأدب: أبيـــات الاستشـــهاد، والليل والنهـــار، والأمـالي، وأمثلة الأسـجاع، والحبـير المـذهب، والحماسة المحدثة.
- وفي النقد الأدبي: خضـــارة أو نعت الشـــعر، وذم الخطأ في الشعر، ورسالة إلى أبي عمرو محمد بن سعيد الكاتب.

وله من المؤلفات الشرعية:

- في التفسير: جامع التأويل في تفسير القرآن.

---

[2] (?) انظـر شـيوخه وتلاميـذه في: (مجمـل اللغـة) (وشـك), ص 752, و مقـاييس اللغة (أرك)، 1/83, و(بخـع) 1/206, و (سـر) 3، 67، و(طهر) 3/428, و (وشك) 6، 113, و نزهة الألباء، ص 235-236، وإنبـاه الـرواة 1/130, ومعجم الأدبـاء 1/411-412, والتدوين في أخبار قزوين 2/215, وسير أعلام النبلاء 17/104.

- و في علوم القرآن: الأفراد، والجوابات، والمسائل الخمس, والوجوه والنظائر.
- و في الفقه: فتيا فقيه العرب، وحلية الفقهاء.
- و في أصول الفقه: مقدمة في أصول الفقه.
- و في الفرائض: مقدمة في الفرائض.
- و في السيرة: أوجز السير لخير البشر، وأخلاق النبي .

وفي الأخلاق والفضائل: ذم الغيبة، وفضل الصلاة على النبي ، وما جاء في أخلاق المؤمنين، ومأخذ العلم، والمعاش والكسب.

- وفي الفلك: الأنواء على مذاهب العرب وسجعهم ومالا غنى عن معرفته من ذكر الفلاحة وعلم النَّجم.

وله كتب أخرى لم أقف على محتواها وهي: ذخائر الكلمات، وشرح رسالة الزهري إلى عبد الملك بن مروان، والفوائد، ومحنة الأريب، والموازنة، والفريدة والخريدة، والتاج, واليشكريات[1].

ويلاحظ أنَّ من مؤلفاته ما هو مختصر في أقل من عشر صفحات وما هو مطول في عدة مجلدات كـ(مقاييس اللغة) في ستة مجلدات, و (جامع التأويل) في التفسير في أربعة مجلدات، و (مجمل اللغة) في مجلدين، وإن كان الغالب على مؤلفاته التوسط بين

---

[1] (?) انظر كتبه في: الصاحبي, ص117,ـ 251,ـ 405,ـ 461, 471, وتمام فصيح الكلام, ص75, ومتخير الألفاظ, ص44, و نزهة الألباء, ص236, و يتيمة الدهر 3/463, والتدوين في أخبار قزوين 2/217-218, والعباب الزاخر 1/9, ومعجم الأدباء 1/411-412,ــ 4/1643, ومعجم البلدان 5/77, وطبقات الشافعية الكبرى, للسُّبكي 5/287, والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس, لابن حجر العسقلاني 1/115-116,ــ 2/274, و فهرسة ابن خير الإشبيلي, ص333, و بغية الوعاة 1/352, والإتقان في علوم القرآن 2/132, و هدية العارفين 1/69, وتاريخ الأدب العربي, لبروكلمان 2/267, و الأعلام 1/193, و نوادر المخطوطات 1/137-161, و 2/18-44.

الإطناب والإيجاز كما في كتابيه (الصاحبي في فقه اللغة) و (ومتخير الألفاظ), كل واحد منهما مجلد واحد فقط.

ويلاحظ –أيضـــاً- حرصه على الابتكـــار والتجديد في بعض مؤلفاته كـ(مقاييس اللغة) في المعاجم, و (الأفراد) في علوم القرآن, و (فيتا فقيه العرب) في الإلغاز اللغوي الفقهي، و (الصاحبي في فقه اللغة).

ومع هذه الكثرة في المؤلفـات فقـد كـان ابن فـارس أميناً في نسبة العلوم التي أخذها من غيره إلى أصـحابها، ومن مظاهر ذلك قوله في الصَّاحبي: "والذي جمعناه في مؤلفنـا هـذا مفـرق في مؤلفـات العلمـاء المتقـدمين – وجزاهم عنا أفضل الجزاء- وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصـر، أو شـرح مشـكل، أو جمـع متفـرق"[1]، وقوله في آخر كتابه (تمام الفصيح): "هـذا آخـر مـا أردت إثباته في هذا الباب، ولم أعن أن أبا العبـاس قصـر عنـه، لكنَّ المشيخة آثروا الاختصـار، وحقـاً أقـول إن جميـع مـا ذكرته من علم أبي العباس جزاه الله عنا خيراً"[2].

ثالثاً: شهادات العلماء بعلمه وفضله.

أثنى جماعة من العلماء والمــؤرخين على العلامة ابن فارس وأكَّدوا على طول باعه في العلوم لا سيَّما اللغوية منها.

ففيه قال معاصره أبو منصور الثعـالبي (تــ429هـ): "أبو الحســـين أحمد بن فـــارس ابن زكريا المقيم كـــان بهَمَــذَان، من أعيـان العلم، وأفــراد الــدهر، يجمع إتقــان العلمـاء، وظـرف الكتـاب والشـعراء، وهو بالجبل كـابن لَنْكك بــــالعراق، و ابن خالويه بالشــــام، و ابن العلاف بفارس، و أبي بكر الخوارزمي بخراسان، وله كتب بديعة، ورسائل مفيدة، وأشعار مليحة، وتلامذة كثيرة"[3].

وقال الزَّنْجانيُّ (تــ471هــ): "كـان أبو الحسـين أحمد بن فارس الــرازيّ من أئمة أهل اللغة في وقته محتجَّاً به

[1](?) الصاحبي, ص5.

[2](?) تمام فصيح الكلام، ص75.

في جميع الجهات غير منازَع ..."[1].

وقـال ابن الجـوزيّ (تــ597هـ): "... صـاحب المجمل في اللغة وغيره من الكتب، له التصانيف الحسان، والعلم الغزير، والمعرفة الجيدة في اللغة ..."[2].

وقال الرافعيّ (تـ623هـ): "أحد أئمة الأدب المرجــوع إليهم في بلاد الجبـل، متقن حـاذق، صـنف جـامع التأويل, ومجمل اللغة, ومقاييس اللغة, والصاحبي في فقه اللغـة، وفيها دلالة ظـــاهرة على جــودة تصرُّفه, وحسن نظـــره, وتمام فقهه، وصنَّف من المختصرات ما لا يحصى"[3].

وقال القِفْطِي (تـ624هـ): "كان واسع الأدب، متبحـراً في اللغة العربية، فقيهاً شافعياً، وكان ينـاظر في الفقــه، وكان يَنصر مذهب مالك بن أنس ..."[4].

وقال عبد السلام هارون (تـ1408هـ): "إنَّ ابن فارس رجلٌ خالد، خلَّده علمه، وخلَّده خلقه قبل علمه"[5].

[3](?) يتيمة الـدهر 3/463,ـ **و ابنُ لَنْكَـك:** هو أبو الحسن محمد بن محمد بن جعفر البصري: شاعرٌ، حسـنُ النَّادرة, أكـثرُ شـعره مُلَحٌ وطُـرَف، (تــ نحو360هـ) انظــر: وفيــات الأعيــان 1/400, والأعلام للزركلي 7/20, و **ابن العلَّاف**: هو أبو بكر الحسن بن علي بن أحمد النَّهرواني، شاعرٌ مجيـدٌ عـاش في بغـداد، ونـادم بعض الخلفـاء وكُـفَّ بصرُه (تــ318هــ), انظـر: وفيـات الأعيـان 2/107, و الأعلام 2/201.

[1](?) إنباه الرواة 1/129-130.

[2](?) المنتظم 7/103.

[3](?) التدوين في ذكر أخبار قزوين 2/215.

[4](?) إنباه الرواة 1/129.

[5](?) مجلـة مجمـع اللغــة العربية, العـدد 15, لعـام 1992م, ص 101.

المبحث الثاني: التعريف بـ(مقاييس اللغة).

(مقـاييس اللغـة) هـو المعجم الـذي طبَّق فيـه ابن فارس نظريته أصول المعاني، والحديث عن هذه النظرية حـديث عنـه؛ لكونـه بـني عليهـا، لكـني سأُخصِّـص لهـذا المبحث القضايا التي لن أتحدث عنها في الفصول التالية.

المطلب الأول: اسمه:

سماه ابن فارس في كتابه الصاحبي (مقاييس اللغة) حين أحـال في دراسـته الكلمـات المنحوتـة إليـه، فقـال: "وقـد ذكرنـا ذلـك بوجوهـه في مقـاييس اللغـة"[1]، وهي التسمية التي عليها جمهور من تحدثوا عنه[2].

وتـردَّد أحـد العلمـاء بين (مقـاييس اللغـة) أو (أقيسـة اللغة)[3], والجمعان صحيحان لغة، لكن المعتدَّ به التسمية الأولى؛ موافقة لتسمية المؤلف، ولأن (أقيسة) على وزن (أَفْعِلَة) جمع قلة, والمقاييس في هـذا الكتـاب آلاف؛ بمـا يجعل (مقـاييس) أولى؛ كونـه على وزن (مَفَاعيـل) الـذي هو من جموع الكثرة.

واختصرها الزَّركشي و ابنُ حجر العسـقلاني والعيـنيُّ إلى (المقاييس)[4].

وفي المخطـوط زيـادة (ال) التعريـف على العنـوان (المقاييس في اللغة)، وهي التسمية التي اعتمدها الشيخ شهاب الـدين أبـو عمـرو في طبعتـه لـ(مقـاييس اللغـة)، ويبدو أنها زيادة من النَّاسـخ؛ لمـا أسـلفنا من تسـمية ابن فارس.

وقد أضاف الأستاذ عبد السلام هـارون كلمـة (معجم)

---

[1](?) الصاحبي، ص461.

[2](?) سيأتي الحديث عنهم في مطلب (شهرته).

[3](?) نسيتُ العالم الذي تردد في هـذه التسـمية, والمرجـع الـذي ذكر هذه المعلومة.

[4](?) البرهان في علوم القرآن 2/473، والبلغة في تـراجم أئمـة النحو واللغة, ص7, وعمدة القاري 2/273.

إلى (مقاييس اللغة) فأخرج طبعته باسم (معجم مقاييس اللغة)، وهي إضافة ليست من عمل ابن فارس، ويبدو أن الأستاذ عبد السَّلام هارون أضافها حتى يعـرف النـاس أن (مقـاييس اللغـة) معجم؛ كـون هـذه التسـمية أقـرب إلى علم الاشتقاق وفقه اللغة منها إلى المعاجم.

المطلب الثاني: شهرته:

قال الأستاذ عبد السلام محمد هارون سنة 1366هـ: "وهذا الكتاب لم يسترع انتباه العلماء إلا منذ عهد قريب، وكانت وزارة المعارف المصرية قد اعتزمت نشره منذُ بضع سنوات، ولكن لم يحقق ما اعتزمته حينئذٍ، وقد أشار بروكلمان إلى أن كتاب المقاييس قد وضع في البرنامج الذي وضعته دائرة معارف حيدر أباد الدكن سنة 1345هـ للكتب التي انتوت نشرها، وهذا العزم لم يحقق أيضاً، ولقد دفعتُ بنفسي إلى تحرير هذا الكتاب دفعاً، بعد ما آذَنتْ بارتداد؛ فإني لم أجد أمامي منه إلا نسخة واحدة مودعة بدار الكتب المصرية ... وهذه النسخة يشيع فيها التحريف والاضطراب، كما أن بها بعضاً من الفجواتِ والأسقاط، وبعضاً من الإقحام والتزيُّد ... وأذن الله فشرعتُ في تحقيقه مستمداً العون منه، وجعلت من الكتب التي اعتمد عليها ابن فارس في صدر كتابه، ومن كتب أخرى يتطلَّبها التحقيق والضبط مرجعاً لي في تحرير هذا الكتاب، وعنيت بضبط الكتاب معتمداً على نصوص اللغويين الثقات، وقد أضبط الكلمة بضبطين أو ثلاثة حسب ما تنص المعاجم عليه ... وأحياناً يعوز النسخة بعض كلمات تتطلبها العبارات، فأزيدها من هذه المصادر مع التنبيه عليها، أو أتمها بدون تنبيه إلا بوضعها بين معكفي الزيادة إن لم أجد لها سنداً إلا ضرورة الكلام"[1].

وقد "بدأتُ تحقيق هذه الكتاب في مساء منتصف ذي القعدة سنة 1365هـ، وفرغتُ منه في صبيحة اليوم الأول من ذي الحجة المبارك من سنة 1370هـ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله"[2].

---

[1](?) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) 1/40-46, وينظر: تاريخ الأدب العربي, لبروكلمان 2/267.

[2](?) مقاييس اللغة 6/160.

وعن نسخة الأستاذ عبد السَّلام هـارون هـذه ظهـرت ثلاث طبعــات أولهمــا: عــام 1414هـ/1994م، بتحقيــق الشيخ: شهاب الدين أبي عمرو، طبع دار الفكـر ببـيروت، في مجلد واحد، وثانيتهما: عام 1420هـ/1999م، بتحقيق الأستاذ: إبراهيم شمس الـدين، طبـع دار الكتب العلميـة، ببــيروت في مجلــدين, وثالثتهما: عــام 1422هـ/2001م بتحقيق الدكتور: محمـد عـوض مـرعب، والآنسـة فاطمـة محمد أصلان، طبع دار إحياء التراث العربي ببــيروت، في مجلَّدٍ واحدٍ, أيضاً.

وقد أعلن الأستاذ عبد السلام هارون أنَّه لم يجد أحداً ذكر (مقاييس اللغة) لابن فارس غير ياقوت الحمـوي (تــ 626هـ)؛ لكونه من أواخـر الكتب الـتي ألَّفهـا، فلـذلك لم يظفر بالشهرة التي ظفر بها غيره[1]، وتبعه في ذلك أكثر الباحثين[2]، في حين أن القـدامى الـذين ذكـروه كثـيرون، كـ: الإمام الرافعي (تـ623هـ)[3]، والعلامة الصَّغَانيّ (تــ65 0هـ)[4]، و صلاح الدين الصَّفَدي (تــ764هـ)[5]، و الزَّركشي (تـــ794هـ)[6]، و ابن حجــر العســقلاني (تـــ852هـ)[7]، والعيني (تـ855هـ)[8]، و السيوطي (تــ911هـ)[9]، والإمـام محمـد بن يوسـف الصـالحي الشـَّامي (تــ942هـ)[10]، و

---

[1](?) مقدمتـه على مقـاييس اللغـة 1/39، ومجلـة مجمـع اللغـة العربية، العدد 15، لعام 1992م، ص101.

[2](?) كالـدكتور محمـد مصـطفى رضـوان, في كتابـه: (العلامـة اللغوي ابن فارس الرازي), ص121، والدكتور: عبد الكريم جبل في كتابه: (الدلالة المحورية) ص 109-110.

[3](?) التدوين في أخبار قزوين 2/215 .

[4](?) العباب الزاخر 1/9.

[5](?) الوافي بالوفيات 7/279.

[6](?) البرهان في علوم القرآن 2/473.

[7](?) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص7.

[8](?) عمدة القاري 2/273.

[9](?) طبقات المفسرين, له 1/15.

[10](?) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد 12/41.

محمـد بن أحمـد الأدنـه وي (أحـد علمـاء ق11هـ)[1], و الشَّوكاني (تـ1250هـ)[2].

وليس (مقـاييس اللغـة) من آخر مؤلفـات ابن فارس؛ فبعده ألَّف (الصاحبي) قبل سنة 382هـ, (وتمـام فصيح) الكلام سنة 393هـ[3], وعـاش بعد تأليفه أكـثر من ثلاثة عشر عاماً على الأقل.

1(?) طبقات المفسرين، له ص93.

2(?) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول 1/347.

3(?) الصاحبي, حاشية ص461ـ, 472, و تمام فصـيح الكلام, ص 75.

المطلب الثالث: أهميته:

(مقـاييس اللغــة) أعظم مؤلفــات ابن فــارس على الإطلاق؛ نظراً لبنائه على نظرية أصول المعاني وما تبعها من شرحٍ وتعليل, ثم ما أَثَّرَت وأُثْرَت فيما بعد.

وقد أثنى عليه ياقوت الحمـوي (تــ626هــ), والأسـتاذ عبـد السـلام هـارون (1418هــ), ثنـاءً عاليـاً يؤكـد هـذه الأهمية, حيث قال ياقوت: "وهـو كتـابٌ جليـل لم يُصـنَّف مثله"[1], وقال الأستاذ عبد السَّـلام هـارون: "على أنَّ ابن فـارس في كتابـه هـذا (المقـاييس), قـد بلـغ الغايـة في الحــذق باللغــة, وتكنُّه اســرارها, وفهم أصــولها؛ إذ يــردُّ مفرداتِ كلِّ مـادَّة من مـواد اللغـة إلى أصـولها المعنويـة المشتركة فلا يكـاد يخطئـه التوفيـق, وقـد انفـرد من بين اللغويين بهذا التأليف, لم يسبقه أحدٌ ولم يخلفـه أحـد"[2], ويعدُّ "مفخرة من مفاخر التأليف العربي، بـل يكـاد يكـون الفـذّ من نوعــه من بين المؤلفـات اللغويـة في المحيـط العربي إن لم يكن في المحيط اللغوي العالمي، فنحن لم نعلم إلى الآن أن مؤلفاً لغوياً آخر حـاول أن يـدرس مـواد اللغة في ظل القياس المطرد في معظم تلك المواد، ولا غرو فإنَّ مؤلفه أحمد بن فـارس يعـد في طليعـة العلمـاء الــذين أخــذوا من كلِّ فنٍّ بســهمٍ وافر"[3], و "لا يختلــف اثنان بعد النظر فيه أنه فذٌّ في بابه، ... ولا إخال لغــةً في العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف، ولقد أضفى ابن فارس عليه من جمـال العبـارة وحسـن الذَّوق، وروح

---

[1](?) معجم الأدباء 1/412.

[2](?) مقدمته لـ(مقاييس اللغـة) 1/23, وقولـه (لم يخلفـه أحـد), صحيح حين نشر عبد السلام هارون هـذا الكتـاب, ثم أُلِّفت ثلاثـة معاجم حديثـه بـنيت على هـذه النظريـة, وقبلهـا أَلَّف الأصـبهاني (مفـردات غريب القرآن) على وجـهٍ يظنُّ تـأثره فيـه بــ(مقـاييس اللغة).

[3](?) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة, عبد السلام هـارون, ع, 15, لعام 1992م, ص101.

الأديب، ما يبعد بـه عن جفـوة المؤلفـات اللغويـة، وعنـفِ ممارستها، فأنت تستطيع أن تتخذ من هذا الكتـاب متاعـاً لك إذْ تبغي المتاع، وسـنداً حين تطلب التحقـق والوثـوق، والكتاب بعد كل أولئك، يضم في أعطافه وثنايـاه مـا يَهَب القارئ ملكة التفهُّم لهـذه اللغـة الكريمـة، والظهـور على أسرارها"[1].

و "هذا كلّه يجعلنا نحـني الـرأس لهـذا العـالم اللغـوي الجليـل، أحمـد بن فـارس بن زكريا، الـذي تـوّج التـأليف العربي بتاج لا نجد له نظيراً في تألقـه، ولا شـبيهاً لـه في أرجـاء الثقافـة العالميـة وفي زواياهـا، فلم نعلم – بعـد الاستقصـاء والبحث- أن لغـة من لغـات العـالم، كائنـة مـا كـانت، ظفـرت بمثـل هـذا التـأليف المبتـدع، في قـديم الزمان ولا في حديثه، على كثرة ما نرى ونسمع من تعدد النشاط اللغوي واختلاف وجوهه"[2].

---

[1] (?) مقدمة (مقاييس اللغة) لعبد السَّلام هارون 1/45.

[2] (?) مجلة مجمع اللغة العربية, بالقاهرة, عبد السـلام هـارون, ع 15, لعام 1992, ص106.

المطلب الرابع: ترتيبه.

رتَّب ابن فـارس (مقـاييس اللغـة) و (مجمـل اللغـة), بنظام الألفبائية العادية غالباً, على النَّحو التالي:

أولاً: تقسيم المعجم إلى ثمانية وعشرين كتابـاً بعـدد حروف الهجاء مبتدءاً بالهمزة ومنتهياً بالياء.

ثانيـاً: تقسـيم كلِّ كتـابٍ إلى ثلاثـة أبـواب: الثنـائي, والثلاثي, والزائد على الثلاثي.

ثالثـاً: الـتزام الـدائرة الهجائيـة في تـرتيب أبـواب وجذور الثنائي والثلاثي, دون البدء بالهمزة وما يليها حـتى اليـاء, باسـتثناء كتـاب الهمـزة لأنَّه أوَّل الحـروف, وكتـاب الياء؛ لضرورة البدء فيه بالهمزة, حيث لا حروف بعده.

والتزام الحرف الأول فقط في ترتيب كلمات الزائد على الثلاثي.

شرح هذه الخطوات

الخطـــوة الأولى : تقســـيم المعجم إلى ثمانيـــة وعشرين كتاباً بعدد حروف الهجاء مبتدءاً بالهمزة ومنتهياً باليـاء, وهـذه الخطـوة واضـحةٌ, ومتوافقـة مـع المدرسـة الألفبائية العادية تماماً.

الخطوة الثانية: تقسيم كلِّ كتابٍ إلى ثلاثة أبـواب: الثنائي, والثلاثي, والزائد على الثلاثي.

1- الثنـائي: ويصـفه بالمضـاعف والمطـابق، وربمـا وصفه بالمرخّم[1] والأصمّ[2]، وهو ثلاثيٌّ في الأصل ألحقه التضعيفُ والمطابقةُ بالثنائي ظاهراً.

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/405: (بـاب مـا جـاء من كلام العـرب في المضاعف والمطابق والترخيم).

[2](?) المصدر السَّابق 1/367: (بـاب الكلام الـذي أولـه تـاء في المضاعف والمطابق والأصم)، و مثله في 2/149.

ويعني بالمضاعف: ما تكرر ثانيه نحـو: أبّ، أتّ، أثّ، أجّ، والتضعيف هو التشديد؛ لقوله في (ذرَّ): "الذال والراء المشددة أصـلٌ واحد يـدلُّ على لطافة وانتشـار"[1], وفي (غي): "الغين والياء المشدّدة أو المضاعفة أصـلٌ صـحيح يدلُّ على إظلال الشَّيء لغيره"[2]، وفي (قــطّ): "... ومن الباب الشـعْر القَطَط: وهو الـذي ينْـزَوي، خلافُ السَّـبْط، كأنَّه قُـطّ قَطًّاً، يقـال: قَطِـطَ شَـعْرُه، وهو من الكلمـات النَّادرة في إظهار تضعيفها"[3].

ويعـني بالمطـابق: مكـرّر المضـاعف نحـو: بأبـأ، ثأثـأ، زلــزل، عســعس، وفي (طبــق) قــال: "وطــابقت بين الشيئين: إذا جعلتَهما على حَذْوٍ واحدٍ، ولـذلك سـمَّينا نحن ما تضاعف من الكلام مرَّتين مُطابَقاً، وذلك مثل: جَرجَــر، وصَلْصَل، وصَعْصَع"[4].

وكون المطـابق: مكـرر المضـاعف يعـني أن (زلـزل) مثلاً أصـلها: (زلّ) (زلّ) مـرَّتين، وأصـلهما (زَلَـلَ) (زَلَـلَ) بفــكِّ التضـعيف، ثم حُـذف الحــرف الثـالث من الفعلين فصارا (زَلْ) (زَلْ) فضمَّا معاً فجاء المطابق (زلْزَل).

ووصف المضــاعف بــالمرخّم؛ لمجيئه مــدغما في صـورة الثنـائي وهو ثلاثي، فكـأنَّ حرفه الثـالث محـذوف، فأشبه المرخّم في حذف آخره.

ووصفه بالأصمِّ؛ لشدَّته وثقلة بسبب الإدغام[5].

2- **الثلاثي:** السَّالم من التضعيف والتكرير.

وقد قسَّـمه إلى أبـوابٍ تقتضـي القسـمة العقليـة أن

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/343.

[2] (?) المصدر السَّابق 4/378.

[3] (?) السَّابق 5/13.

[4] (?) نفسه 3/440, وقريبٌ من هذا في (جرَّ) 1/413.

[5] (?) في التصريف العـزي, ص20: "ويقـال لـه الأصـمُّ؛ لشـدَّته", وفي (نزهة الطرف في علم الصَّرف) لأبي الفضل الميداني, ص 13ـ "ويقال له : الأصمّ؛ لأنه كـرّر حـرف واحد ، فشـابه الأصـمَّ؛ لأنّه يكرّر الحرف حتى يُسْمَع".

تكون 28 باباً، إلا أَنَّه يحذف الأبواب المهملة[1]، وكثيراً مـا يذكر عناوينها وينصُّ على أَنَّها مهملة[2].

ولم يـذكر في كتـاب اليـاء أبوابـاً للثلاثي، بـل سـرد جذوره بشكل متتالٍ؛ لقلّتها, ومثل ذلك فعل في (مجمـل اللغة) وقال فيه: "باب الياء وما بعدها مما جاء على ثلاثـة أحـرف وكتبت ذلـك كلّـه بابـاً واحـداً لقلّته"[3]، وقـد نقـل الأستاذ عبـد السـلام هـارون هـذه العبـارة إلى (مقـاييس اللغة) وقال: "ورد هذا الباب بدون عنوان خلافاً للمألوف، وقد أُثبت ما كتبه ابن فـارس في المجمـل في مثـل هـذا الموضع"[4].

3- **الزائد على الثلاثي**.

وقـد قسَّـمه إلى ثلاثـة أنـواع: المنحـوت والمزيـد والموضوع، قال في (بـاب مـا جـاء من كلام العـرب على أكـثر من ثلاثـة أحـرف أولـه جيم): "وذلـك على أضـرب: فمنـه مـا نُحِت من كلمـتين صـحيحتي المعـنى، مطّـردتَيِ القياس، ومنه ما أصله كلمةٌ واحدة وقـد أُلحِـق بالرُّبـاعي والخماسي بزيادةٍ تدخله، ومنه ما يوضع كذا وَضْعا"[5].

والغـالب أن يبـدأ بـالمنحوت ثم بالمزيـد، ويختم بالموضوع, وقد يخرج عن هـذا الغـالب, كمـا قـد تتـداخل هذه الأنواع.

وقد خلا (ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف) في حـرف (الظـاء) و (الميم)[6], من الألفـاظ؛ لعـدم توفُّرهـا,

---

1(?)كـ(بـاب الجيم والصـاد ومـا يثلثهمـا, وكـذا الضـاد, والطـاء, والظاء) ومكانها 1/460 وما بعدها.

2(?)كقوله: "(باب التـاء والشـين ومـا يثلثهمـا) مهمـلٌ", 1/348، ومثله في 1/348, و 1/349.

3(?) مجمل اللغة، ص766.

4(?) مقاييس اللغة 6/153.

5(?) المصدر السَّابق 1/505 .

6(?) السابق 5/352.

قال في (الظاء): "لم نجد إلى وقتنا شيئاً"[1]، وإن كان قد أورد في (مجمــل اللغــة) في كتــاب الظــاء "الظّيــان: ياسمين البر"[2]، وفي كتاب الميم "مهيم: معناها ما حالك وما شأنك"[3]؛ ربُّما لأنَّه لم ير صحَّتها, حين ألَّف (مقاييس اللغة).

كما خلا (ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف) في حرف (الهمزة) و (الياء) من ألفاظٍ؛ لأنهما زائدان, وتنظر الألفاظ التي بـدأت بهما في بـاب الحـرف الصحيح الـذي يليهما, حيث قال في آخر كتاب اليـاء: "فأمـا مـا زاد على الثلاثـة في هـذا البـاب مثـل الـيربوع وهي دويبة, ويـبرين وهي موضع, ويمئـود ويلملم وهمـا موضـعان, واليرنــدج: وهي جلـودٌ سـود, ومـا أشـبه ذلك؛ فـإن سـبيل اليـاء في أوائلهـا سـبيل الهمـزة في الرُّبـاعي والخماسـي فإنهمـا زائدان، وإنَّما الاعتبار بما يجيء بعد الياء، كما هو الاعتبـار في بـاب الهمـزة بمـا يجئ بعـدها، وقـد مضـى ذلـك في أبواب الكتاب"[4], ولعلَّ خلوّ بـاب الزائـد على الثلاثي في باب الواو من الكلمات؛ لهذا السبب أو الأوَّل.

وقد ظنَّ الأستاذ عبد السَّلام هـارون أن ابن فـارس أغفل الزائد على ثلاثة أحــرف مما أوله هــاء، ودوَّن ذلك في حاشية نهاية كتاب الواو[5]، مع أنَّ ابن فارس أورد (35) كلمة أولها هــاء من هــذا البــاب[6]، وقد اطلع عليها هارون أثناء تحقيقه للكتـاب، ولعل ذلك سـهوٌ منـه، أو أنه أراد كتـاب الـواو فسـبق قلمه إلى كتـاب الهـاء؛ لأنه أورد هذا التعليق نهاية كتاب الواو, ولم يورد ابن فارس كلمات من هذا الباب أولها واو, ولكنَّ اسـتدراك هـارون بكلمـات أولها هاء في ملاحظته هذه على ابن فارس يرجح السَّهو.

---

[1] (?) نفسه 3/476.
[2] (?) مجمل اللغة, ص466.
[3] (?) المصدر السابق, ص675.
[4] (?) مقاييس اللغة 6/160.
[5] (?) المصدر السابق 6/150.
[6] (?) السَّابق 6/71-73.

الخطوة الثالثة: التزام الدائرة الهجائيـة في تـرتيب أبـواب وجـذور الثنـائي والثلاثي, دون البـدء بـالهمزة ومـا يليها حتى الياء, باستثناء كتاب الهمزة لأَنَّه أوَّل الحــروف, وكتاب الياء؛ لضرورة البدء فيـه بـالهمزة, حيث لا حـروف بعده.

والتزام الحرف الأول فقط في ترتيب كلمات الزائد على الثلاثي.

فلو أخذنا تـرتيب أبـواب وجـذور (كتـاب الـرَّاء) نجـده كالتالي:
1- الثنــائي: جعل جــذوره بابــاً واحــداً؛ لأَنَّه نظر إلى الحـرف الثـاني المشـدَّد كأَنَّه حـرفٌ واحـد, فقـال: (بـاب الراء وما معها في الثنائي والمطابق) مبتـدءاً بــ(رزَّ)؛ لأن الـزاء هو الحـرف التـالي للـراء في الـدائرة الهجائيـة، ثم ألحقه بـ(رسَّ) حـتى وصل (رهــَّ) ثم عـاد فبـدأ ب(رأ) ثم (ربَّ) حتى أنهى بـ(رذَّ) الحرف السابق للراء، وبهذا أكمل الدائرة الهجائية.
2- الثلاثي: استهلَّه بباب(الراء والزاء وما يثلثهما)؛ لأن الزاء هو الحرف التالي للراء هجائياً، ثم تلاه ببـاب (الـراء والسين وما يثلثهما) حتى وصل إلى باب (الراء والياء وما يثلثهما)، ثم عاد فبدأ بباب (الراء والهمـزة وما يثلهمـا) ثم بـاب (الـراء والبـاء وما يثلثهمـا) وهكـذا حـتى أنهى كتـاب الـراء ببـاب (الـراء والـذال وما يثلثهمـا)؛ لأن الـذال هو الحرف السابق لحرف الراء.
ومثل هذا الترتيب في الأبواب صنع في ترتيب الجذور ففي الباب الأول من كتاب الراء وهو (بـاب الـراء والـزاء ومـا يثلثهمـا) بـدأ بــ(رزغ)؛ لأن الغين هو الحـرف التـالي المستعمل بعد الزاء وأما (رزع) فمهمل، ثم ألحــق (رزغ) بــ(رزف) وهكـذا حـتى وصـل إلى (رزن) آخـر الجـذور المستعملة في هذا الباب، ثم عاد فبدأ بـــ(رزأ) ثم (رزب) حتى أنهى البـاب بــ(رزح) آخـر الجـذور المسـتعملة قبـل الزاء.

وفي هذا المسلك من العناء على الباحث ما لا يخفى؛ كونه يحوجه إلى تذكُّر الحرف التالي لحرف الباب دوماً.

3- الزائد على الثلاثي: أورد فيه ثلاث كلمات بدأها بالمزيد (رَعْبَلْتُ)، ثم المنحوت (الرَّهْبَلة)، ثم المزيد الثاني (المرجَحِنُّ)، على خلاف منهجه الغالب في تقديم المنحوت، وقد راعى الحرف الأول، وهو (حرف الراء)، ومشى على الدائرة الهجائية عرضاً، حين بدأ بالعين ثم الهاء ثم عاد إلى الجيم، ولاتضرُّ الميم أوَّل (المرجَحِنُّ)؛ لأنها زائدة، وهو يعنيه حرف الباب الأصلي.

وكان الأولى بابن فارس أن يضم المنحوت والمزيد إلى الثلاثي؛ لأن المزيد ثلاثيٌّ في الأصل زيد عليه حرف أو حرفان, ولأنَّ المنحوت مشتقٌّ من الثلاثي من أصلين أو ثلاثة, وقد أورد ابن فارس كثيراً من الزوائد وبعض المنحوت في الثلاثي[1], وكان يحيل في تفسير المزيد والمنحوت إلى أبواب الثلاثي[2].

هذا، وقد حال تقسيمُ ابن فارس جذور الحرف الواحد إلى ثلاثة أبواب حسب الأبنية، وإكماله الدائرة الهجائية في سرد الأبواب والجذور بذكر حرف الباب ثم ما يليه إلى الياء ثم العودة إلى الهمزة, حالا من انتماء (مقاييس اللغة) ومثله (مجمل اللغة) إلى مدرسة الألفبائية العادية بشكلٍ كامل؛ و ألحقهما الدكتور حسين نصَّار لهذين السَّببين بمدرسة التقاليب الهجائية مع الجمهرة[3]؛ لأن مدرسة الألفبائية العادية لا تقسَّم الحروف إلى أبواب, ولا تلتزم الدائرة الهجائية بهذا النحو الذي صنعه ابن فارس, ولم يصنعه أحدٌ من العلماء قبله أو بعده.

---

[1] (?) كإيراده (العرمرم) في (عرم) وتصريحه أنه منحوت من (عرم) و (عرر) 4/293, والمزيد (عَوْسرانيَّة) في (عسر) 4/320.

[2] (?) كإحالته تفسير (الخيتعور) إلى (ختر) و (ختع) 2/250, و (الصِّعْونّ) إلى (صعن) 3/349.

[3] (?) المعجم العربي 1/404.

المطلب الخامس: مصادره:

صرَّح ابن فـــارس في مقدمـــة (مقـــاييس اللغـــة) بمصادره التي اعتمد عليها في بناء هذا المعجم، وبمنهجه في التعامل معها فقال: "وبناءُ الأمرِ في سائر مـا ذكرنـاه على كتبٍ مشتهرة عالية، تحوي أكثرَ اللُّغة:

1- فأعلاها وأشـرفُها كتـابُ أبي عبـد الـرحمن الخليل بن أحمـــد، المســمَّى (كتـــابَ العين), أخبرَنا به عليُّ بن إبــراهيم القَطَّان، فيما قــرأت عليــه، أخبرنا أبــو العبّـاس أحمد بن إبراهيم المَعْـدَانيّ، عن أبيه إبــراهيم بن إسـحاق عن بُنْدَار بن لِـزَّة الأصـفهاني، و معـروف بن حسـان عن الليثِ، عن الخليل.

2-3- ومنهـا كتابـا أبي عبيد في (غـريب الحـديث)، و (مصنَّف الغريب) حَـدَّثنا بهما عليُّ بن عبد العزيز عن أبي عبيد[1].

4- ومنهـا (كتـاب المنطـق) وأخـبرني به فـارس بن زكريا عن أبي نصـــــــر ابن أختِ الليثِ بن إدريس، عن الليثِ، عن ابن السكِّيتِ.

5- ومنها كتاب أبي بكر بن دريد المسمّى (الجمهـرة) وأخبرنا به أبو بكر محمد بن أحمد الأصــفهاني، و علي بن

[1](?) يبدو أنَّ الصَّواب هنا: "حُـدِّثنا بهمـا عن عليِّ بن عبـد العزيـز عن أبي عُبيد"؛ لأن عليَّ بن عبد العزيز توفي سـنة 286هـ قبـل ولادة ابن فارس, بل هو شيخُ شيخِ ابن فارس المحدِّث سـليمان بن أحمد الطَّبراني كما في: تذكرة الحفاظ للذهبي 2/147, وقـد صرَّح ابن فـارس في (مقـاييس اللغـة) أنَّه يـروى عنـه بواسـطة شيخه القطـان أو الثقفي, قـال في (سـيف): "وحـدثني علي بن إبــراهيم القطــان عن علي بن عبــد العزيــز عن أبي عبيــد عن الكسائي: رجـلٌ سـيفان, وامـرأةٌ سـيفانة" 3/121, وفي (سـرَّ): "وحدَّثني محمد بن هـارون الثقفي عن علي بن عبـد العزيـز عن أبي الحسن الأثرم عن أبي عبيدة قال: أسررتُ الشيء: أخفيته" 3/67.

أحمد الساويّ عن أبي بكر.

فهـذه الكتبُ الخمسـةُ معتمَـدُنا فيمـا اسـتنبَطناه من مقـاييس اللغـة، ومـا بعـدَ هـذِه الكتبِ فمحمـولٌ عليهـا، وراجـعٌ إليهـا؛ حـتى إذا وقـع الشـيءُ النـادر نَصَصْـناه إلى قائله إن شاء الله"[1].

ومن هذا النص نعلم:

1- أَنَّه اعتمـــد على: (العين) و(غـــريب الحـــديث) و(مصنَّف الغـــريب) و (إصـــلاح المنطق) و (الجمهـــرة) اعتماداً أساسياً يكاد يكون كلياً.

2- أنَّه روى هذه الكتب الخمسة عن شيوخه بالإسـناد المتصل قراءة أو سماعاً.

3- أنَّه لن يعزو إلى الكتب التي توافقت معلوماتها مع هــذه الكتب الخمســة؛ لأنها في ظنِّه مــأخوذة منهــا، ولا داعي للعزو إلى الفرع مع تـوفر الأصـل، خاصة وأن هـذه الكتب –في نظره- تحوي أكثر اللغة.

4- أنه لن يعزو إلى غـير الكتب الخمسـة إلا في حـال مجيء أحد العلماء بشيءٍ جديدٍ لم يرد فيها، مـع اعتقـاده بأنَّ ذلك لن يقع إلا نادراً، وأنَّه في هذه الحالة سيعزو إلى القائل دون كتابه.

وقـد سـمَّى أكـثرَ من خمسـين عالمـاً من أشـهرهم: يونس بن حبيب (تـ182هـ)[2], و الكسائي (تـ189هـ)[3], و قطرب (تـ206هـ)[4]، و أبو عمرو الشيباني (تـــ206هـ)

---

[1](?) مقــاييس اللغــة 1/5, وانظــر الــتراجم الــواردة في هــذه الأسانيد فيه.

[2](?) (عنق) 4/161, و(أتن) 1/49.

[3](?) (أحّ) 1/9، و (ذرع) 2/350-351.

[4](?) (برق) 1/226, و (عنق) 4/162.

[1]، و الفرَّاء (تــ207هـ)[2]، و ابن الأعـرابي (تــ231هـ) [3]**,** وابن قتيبة (تـــ276هـ)[4], و المــبرِّد (تــــ286هـ)[5], وغيرهم.

ومن نادر تصريحه بالكتب التي نقل عنها مـع مؤلِّفيهـا تصريحه بـ(تفسير) مقاتل (تــ150هـ)[6], و (الهمـزة) لأبي زيد الأنصاري (تـ215هـ)[7], و (كتاب الإبل), و (الأجنــاس) للأصمعي (تـ216هـ)[8]، و (الفصـيح) لثعلب (تــ291هـ)[9]، ولم يصرِّح بغير هذه الكتب الخمسة مـع أنهـا ليسـت أهم ما رجع إليه.

وصرح ثلاث مرَّات بنقله من بعض الكتب ولم يــذكر مؤلِّفيها فقال: "وقد قـال مفسـرو شـعر هـذيل في قـول أبي ذؤيب ..."[10], و "ورأيت في بعض الكتب عن سِيبويه ..."[11], و "ووجدت في تفسير شعر عَبِيد ...)[12].

وأبعد من هذين أن يبهم القائل والكتاب معاً كقوله: "وقال آخرون"[13]، "قال أهل اللغة"[14]، "وقال ناس"[15]،

---

[1] (?) (برق) 1/226, و (ردن) 2/506.
[2] (?) (شفق) 3/198، و (فرش) 4/487 .
[3] (?) (أفَّ) 1/17, و (أثل) 1/60.
[4] (?) (طرق) 3/452, و(عقر) 4/95.
[5] (?) (عنت) 4/151, و (عنق) 4/159 .
[6] (?) (شفق) 3/198 .
[7] (?) (نأ) 5/353.
[8] (?) الأول في(بهأ) 1/307، والثاني في (جنس) 1/467 .
[9] (?) (برص) 1/220, و (سخد) 3/144.
[10] (?) (أخذ) 1/69.
[11] (?) (حل) 2/22–23, وانظر: الكتاب 1/405.
[12] (?) (شيب) 3/232.
[13] (?) (حرف) 2/42.
[14] (?) (حسب) 2/59.
[15] (?) (دمر) 2/300.

"وقال قوم" [1]، "وقال بعضهم"[2]، "ويقال"[3], "وقال غيره"[4], "وقال بعض أهل اللغة " [5]، "وقال بعضُ أهل العلم"[6].

ومثله: "قـال أو يقـول: الفقهـاء"[7]، "وبلغنـا أن أهـل المدينـة يسـمون ..."[8]، "وبلَغَنـا أنَّ أهـلَ مكّـةَ يقولـون: استَقَمْتُ المَتاعَ: أي قوَّمْتُه " [9], "وبلغنا أنه يقال ..."[10]، "ويقـول أهـل العلم بـالقرآن"[11], و "قـال أصـحاب هـذا القياس"[12].

"قـال النحويـون"[13], "وقـال بعض أهـل العلم"[14] " وســمعتُ بعضَ أهــلِ العلم يقولــون: ..." [15], "وقــال أصحاب التفسير"[16].

وسِـرُّ إبهامـه للكتـاب مـع مؤلفـه أنه كـان يجمـع بين أقوال اللغويين بحيث لا يمكنـه نسـبة القـول الـذي خلص إليـه إلى واحـد منهم دون غـيره؛ وقـد صـرَّح بـذلك في (مجمل اللغة) فقـال: "قـال أبـو عبـد الـرحمن الخليل بن أحمد البصري، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، وأبو

---

[1] (?) (علق) 4/127.
[2] (?) (عمد) 4/139.
[3] (?) (قبل) 5/52.
[4] (?) (ولي) 6/141.
[5] (?) (حتر) 2/132.
[6] (?) (خنق) 2/224.
[7] (?) (غلق) 4/391 .
[8] (?) (نقه) 5/464 .
[9] (?) (قوم) 5/43.
[10] (?) (وجذ) 6/87 .
[11] (?) (قنا) 5/30 .
[12] (?) (بطل) 1/258 .
[13] (?) (بكوء) 1/285 .
[14] (?) (أمن) 1/135 .
[15] (?) (دفن) 2/287.
[16] (?) (أيك) 1/165، وفي (أزّ) 1/13: "قال أهل التفسير".

زكريا يحيى بن زياد العبسي، وأبـو سـعيد عبـد الملـك بن قُريبٍ الأصمعي، ... دخل كلام بعضهم في بعض، ولم يعد ما ألّفناه في كتابنا هذا مقال جماعتهم، وإن كـان أحـدهم قـد زاد في التصـاريف والشـواهد على الآخر"[1]، ومقـول هـؤلاء العلمـاء هـو (مجمـل اللغـة) بكاملـه، ومعلـوم أن الواحد منهم لم يقل كل ما ورد فيه.

ويظهر من عباراته هذه سعة مصـادره وتنوّعهـا، فقـد نقـــل عن كتب لغويـــة, ونحويـــة, وفقهيـــة, وتفســـيرية, وحديثية.

5- أن هـذه المراجـع إنمـا هي للألفـاظ اللغويـة الـتي جمعهـا في (مقـاييس اللغــة)، أمـا المعـاني المشـتركة وقياسـاتها الجزئيـة فهي من اسـتنباطه وحـده, باسـتثناء بعضٍ منها على ما سيأتي بيانه[2].

❊❊❊

---

[1] (?) مجمل اللغة, ص37 .

[2] (?) في مبحث: (تأثُّر نظرية أصول المعاني بالدراسات السـابقة لابن فارس), ص373-383.

المطلب السادس: زمن تأليفه:

ألَّف ابن فارس (مقاييس اللغة) قبل سنة 382هـ بدليل إحالته عليه في (الصاحبي)[1]، ومعلوم أنه انتهى من تأليف الصاحبي قبل هذا التاريخ, فقد فرغ تلميذه نوح بن أحمد اللوبساني من قراءته عليه في شعبان سنة 382هـ[2].

والراجح أنه ألّفه بعد تأليفه (مجمل اللغة)، خلافاً لما ذهب إليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان من أنه ألفهما في وقت واحد[3]؛ ذلك أنَّ المقارنة بين الكتابين تقطع بتأخُّر (مقاييس اللغة) في التأليف؛ ونجد الأدلة متكاثرة لتأييد هذا المذهب، ومنها:

1- إنكار ابن فارس في (مقاييس اللغة) كثيراً من الألفاظ التي أثبتها في (مجمل اللغة), ولو أنه ألَّفهما في وقتٍ واحدٍ لوحَّدَ حكمه فيها؛ إذ لا يمكن اجتماع هذين الحكمين في وقت واحد.

ومن أمثلة هذا قوله في (مجمل اللغة): في باب (الجيم والغين وما يثلثهما): (جغب): الجَغِب: الرجل الشَّغِب[4]، و قال في (مقاييس اللغة): "فأمّا (الجيم والغين معجمة) فلا أصل لها في الكلام، والذي قاله ابن دريد في الجَغْب أنّه ذُو الشَّغَبِ، فجنسٌ من الإبدال يولِّدهُ ابن دريد ويستعمِلُه"[5].

ومثل هذا قوله في (مجمل اللغة) في (ثعم): "ثَعَمْت الشيءَ: نزعْته، ويقال: تَثَعَّمَتْ فلاناً أرضُ كذا: إذا أعجبتْهُ فمرَّ إليها، ومن الناس من يقول: تنعَّمَتْهُ بالنون وهي

---

[1] (?) ص461.
[2] (?) مدوَّن في خاتمة الصَّاحبي, ص472.
[3] (?) مقدمته لـ(مجمل اللغة) 1/50.
[4] (?) مجمل اللغة, ص134.
[5] (?) مقاييس اللغة 1/464.

روايــة أبي زيــد"[1]، و قــال في (مقــاييس اللغــة): (ثعم): الثاء والعين والميم ليس أصلاً معوّلاً عليه, ... وما صــحَّتْ بشيءٍ منه رِواية"[2].

ومثلــه في مجمــل اللغــة (بــاب التــاء والشــين ومــا يثلثهما).

"تشــح: ذكــر بعضــهم أن التُشْــحَةُ القليــلُ من اللبن، يقــال: مــا بقيَ في الإنــاء تُشْــحَةٌ، ولم أســمعْها، وفيهــا نَظَر"[3]، وحكم في (مقاييس اللغة) أن هذا الباب مهمــل[4].

وكيف يُثبت في (مجمل اللغة) شيئاً يرى أنــه لا أصــل له في الكلام، ولم تصحّ بشيءٍ منه رواية، وهو القائل عن منهجه في (مجمل اللغة): "واقتصــرتُ فيــه على مــا صــحَّ عندي سماعاً، أو من كتابٍ صحيح النسب مشــهور، ولــولا توخِّيَ ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدتُ مقالاً"[5]، فهو يترك ما شك فيه فضلاً عمــا جــزم بعــدم صــحَّته، بمــا يؤكد أنه ألَّف (مجمل اللغة) في مرحلة ســابقة لمقــاييس اللغة بسنوات، وكان يظن في تلك الفترة ثبوت كثــيرٍ من الألفــاظ الــتي هــداه بحثــه اللغــوي فيمــا بعــد إلى ضــعف نسبتها إلى العرب.

2- تخالف أحكامــه في تعــيين الظــواهر اللغويــة الــتي تعتري الألفاظ كالإبدال والقلب والتعريب والنحت والإتباع وغيرهــا في الكتــابين، وذهابــه في (مقــاييس اللغــة) إلى خلاف الأصــل في تلــك الألفــاظ، يمــا يــدل على أن ذلــك الاختيار جاء بعد فحص وتمحيص.

3- اختلاف تفســيره لمعــاني الألفــاظ في الكتــابين

---

[1](?) مجمل اللغة , ص159.
[2](?) مقاييس اللغة 1/377.
[3](?) مجمل اللغة، ص95.
[4](?) مقاييس اللغة، ص348.
[5](?) مجمل اللغة, ص944.

وترجيحه أحد المعنيين أو المعاني في (مقاييس اللغة) ما يوحي بتأخر (مقاييس اللغة) حتى توصل ابن فـارس بعـد البحث إلى ترجيح ذلك المعنى.

4- سرده للكلمات التي أوردها في أبواب الزائـد على الثلاثي في (مجمـل اللغـة) سـرداً دون تفريـق بينهـا، في حين قرّر في (مقاييس اللغة) أنها لا تخـرج عن أن تكـون منحوتـة أو مزيـدة أو موضـوعة، ورتبهـا في الغـالب على وفق هذه القسمة، ولو كان حين تأليفه لمجمل اللغـة قـد توصّل إلى هذا الرأي لأشار إليه ولو مرة واحدة.

5- الاقتـدار الكبـير في (مقـاييس اللغـة) على إجـراء القياس بين الألفاظ، وانعـدام هـذا أو ضـعفه في (مجمـل اللغة)، ومن شـواهده قولـه في مـادة (جن) من (مجمـل اللغة):

"وسميت الجن؛ لأنها تتَّقى ولا تُرَى، وهذا حَسَنٌ"، في حين أثبت قياس السّتر والتستر في (مقاييس اللغــة) في هــذه المــادة في 13 اســتعمالاً، وفي حين يقــول في المجمل: إن هذا القياس (حسن) يقطع بـه في (مقـاييس اللغة), ويجزم في الصاحبي أنه توقيف[1].

وتعليقاً على هذا يقـول عبـد السـلام هـارون: "فهـو يعجبـه أن يهتـدي إلى اشـتقاق كلمـة واحـدة من مـادة واحدة، وليس يكون هذا شـأنَ رجـلٍ يكـون قـد وضـع من قبلُ كتابـاً فيـه آلاف من ضـروب الاشـتقاق، بـل هـو كلام رجل لم يكن قد أوغل في هذا الفن"[2].

وقد كان ابن فارس اهتدى إلى نظرية أصول المعاني أثناء أو قبل تأليفه (مجمل اللغـة) بـدليل قولـه في نهايـة مادة (عقب) منه: "... والبابُ كلّه يرجع إلى أصـلٍ واحـدٍ، وهــو: أن يجيءَ الشــيءُ بعد الشــيءِ"[3], ثم عــدَّل هــذا الأصل وزاد عليه أصــلاً آخر بعد تأليفه (مقــاييس اللغــة)

---

[1](?) مقاييس اللغة (جن) 1/421, والصَّاحبي, ص57.

[2](?) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) 1/41.

[3](?) مجمل اللغة, ص477.

فقال:

"العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تـأخير شـيء، وإتيانِه بعد غـيره، والأصل الآخَر يـدلُّ على ارتفاعٍ وشدّة وصُعوبة"[1]، وهـذا التعـديل, والإضـافة دليل قوي على سبق تأليفه مجمل اللغة.

6- الإشارة إلى (مجمـل اللغـة) في نسـخة (مقـاييس اللغــة) ففي مــادةٍ (عــرث): "قــال أبــو بكــر: العَــرْث: الانتزاع، عَرَثَه عَرْثاً: إذا انتزَعه، وهو من المُجْمل"[2].

وقد علَّق عبـد السـلام هـارون على عبـارة "وهـو من المجمل" بقوله: "أُراها تعليقـاً من أحـد القـراء؛ فـإن نصَّ المادة هنا وقدره، مطابق لنصها وقدره في المجمـل لابن فارس"[3].

قلتُ: والأصل أن هذه العبارة من كلام ابن فارس مـا دام أنهـا ثابتـة في أصـل المخطـوط؛ ولا ينهض تطـابق المـادتين في النص والقـدر بين الكتـابين ألا تكـون عبـارةً لابن فـارس؛ لأنـه لـو جُـرِّد (مقـاييس اللغـة) من نظريـة أصول المعاني والظواهر اللغوية التي تبعتها؛ لكان نسخةً أخرى من (مجمل اللغة) باسـتثناء تغيـيراتٍ قليلـةٍ تعـتري في العادة أيَّ كتاب يعيد مؤلفه طباعته.

وعلى فرض صحّة ما ذهب إليه هارون من أنها تعليقاً من أحد القراء فإنها تكـون شـهادة من هـذا القـارئ على سبق (مجمل اللغة)؛ لاقتضائها أن يكون أقـدم منـه حـتى يصح القول بأنها مأخوذة منـه، وفيهـا أن هـذا القـارئ قـد اطلع على الكتابين وأصدر حكمه هذا.

وقد استند الدكتور زهـير سـلطان في القـول بتـأليف ابن فـارس للكتـابين في آن واحـد إلى اتبـاع ابن فـارس منهجاً واحداً في ترتيب الأبواب والمفردات في الكتــابين، وحدوث اضطراب في ترتيب مـواد بعض الأبـواب ووقـوع

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/77.

[2] (?) المصدر السَّابق 4/302.

[3] (?) مقاييس اللغة 4/302.

بعض الخلــل في مواضــع متشــابهة منهمــا، إضــافة إلى التشابه الكبير في مفردات ومـواد بعض أبـواب الكتـابين، وإكثـار ابن فـارس من الشـواهد الشـعرية في (مقـاييس اللغة) في حين نجـده قـد حـذف كثـيراً منهـا في (مجمـل اللغة) أو أشار إليها فقط[1].

والحقُّ أن هذه الأدلة لا تنهض لـترجيح مـا ذهب إليـه؛ لأن التشــابه في الــترتيب؛ اقتضــاه توحيــد ابن فــارس لمنهجـه في الكتـابين، وأمـا الاضـطراب والاختلال الواقـع فيهما فهو راجع إلى عـدم تنبـه ابن فـارس لهـا في نفس المواضع منهمـا، وقـد اقتضـى إجـراء القيـاس بين ألفـاظ المادة الواحدة إلى كثرة الشواهد الشعرية وغيرها لتأييــد كثــير من الأقيســة في مقــاييس اللغــة في حين لم تــدع الحاجة لهذه الشواهد في المجمل، وتشـابه الكتـابين في بعض المفـردات والمـواد من وجهـة نظـر الـدكتور، وفي غالب الكتابين من وجهـة نظـري راجـعٌ إلى أن (مقـاييس اللغـة) كالشـرح لمجمـل اللغـة في ضـوء نظريـة أصـول المعاني، ومن البدهيّ أن يحتويَ الشـرحُ على نصِّ المتن، ولا أنكر أن ابن فارس حين تأليفه (مقـاييس اللغـة) كـان مستحضراً لـ(مجمل اللغة)، ويؤيد هذا إحالتـه في دراسـة كثــير من الجــذور في مقــاييس اللغــة إلى أمــاكن غــير موجودة فيه، وحين البحث والتمحيص نجدها مـذكورة في (مجمل اللغة) بما يؤكـد أنـه كـان حافظـاً لمجمـل اللغـة، وأنــه كـان يظن حين الإحالــة أنــه قــد درس المــادة في مقاييس اللغـة، وهـو في الواقـع قـد درسـها في (مجمـل اللغــة) وهــذه الإحالــة ذاتهــا دليــل على ســبق تأليفــه للمجمل[2].

وقد قال عبد السلام هارون في ترجيح أسبقية تـأليف (مجمـل اللغـة): "على أنـني لـو أمعنتُ في الموازنـة بين

---

[1] (?) مقدمته لـ(مجمل اللغة) 1/50.

[2] (?) انظــر (جبح) في (مقــاييس اللغــة) 1/476, و (جمح) في مجمل اللغة, ص145.

المجمل والمقاييس لأعضد هذا الرأي؛ لاقتضاني ذلــك أن أكتب كثيراً، ولكن يستطيع القارئ بالنظر في الكتابين أن يذهب معي هذا المذهب"[1].

وهذا الأمـر صـحيح، فـإن هـذه الفـروق الـتي ذكرتهـا لحظتهـا حين عـودتي إلى (مجمـل اللغـة)؛ طلبـاً لتوضـيح بعض عبارات ابن فارس وأحكامه المشكلة في (مقاييس اللغة), ولو أني قرأت المجمل لغـرض المقارنـة لأعـددتُ كتاباً كاملاً لتأييد سبق تأليفه.

[1] (?) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) 1/42.

المطلب السابع: عدد جذوره.

بلغت جذور (مقاييس اللغة) التي رسمها ابن فارس (4631) جذراً حسب إحصاء الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل[1]، و بلغت (4677) جذراً حسب إحصائي لها، بفارق (46) جذراً بين الإحصائين.

ويمكن أن يزيد هذه العدد إلى (4890) جذراً بزيادة (213) جذراً إذا فصلنا الجذور المتداخلة عن بعضها, وأضفنا الجذور التي ذكر ابن فارس لكلِّ واحدٍ منها استعمالاً واحداً أو أشار إليها فحسب ولم يرسم لها جذراً واضحاً, وذلك على النحو التالي:

أولاً: الجذور المعتَّلة (الواوية واليائية) المتداخلة مع بعضها، حيث رسمها ابن فارس (34) جذراً، وهي في الواقع (68) جذراً، كل جذرٍ منها مستقل عن أخيه.

ثانياً: الجذور المعتَّلة (واوية أو يائية) المتداخلة مع جذور أخرى مهموزة، حيث رسمها ابن فارس (61) جذراً، وهي في الواقع (130) جذراً على النحو التالي:

- ثمانية جذور تداخل في كل واحد منها واوي ويائي ومهموز، فكان حقها أن تكون (24) جذراً.

- ثمانية عشر جذراً تداخل في كل واحدٍ منها واوي ومهموز، فكان حقها أن تكون (36) جذراً.

- خمسة وثلاثون جذراً تداخل في كل واحدٍ منها يائي ومهموز فكان حقها أن تكون (70) جذراً[2].

---

[1] (?) الدلالة المحورية، ص114.

[2] (?) سيأتي في المبحث الأول من الفصل الثاني حديث موسَّع عن هذين النوعين بأمثلتهما وتعليل تداخل الجذور فيهما, ص 172-176, وقد كتب د. عبد الرزَّاق بن فرَّاج الصَّاعديُّ رسالته للدكتوراه في (تداخل الأصول اللغويَّة وأثرها في بناء المعجم العربي), طبعتها الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في مجلدين، ط2 عام 1429هـ/2008م.

ثالثاً: الجذور التي لم يذكر فيها ابن فارس إلا استعمالاً واحداً دون رسمها وعددها (9) جذور وهي: (خعل/ خعم/ خول أو خيل)[1]، و(زرد/ زدو/ زدغ/ صاب/ صاد/ طزع)[2].

رابعاً: الجذور المبدلة التي ذكر ابن فارس أنَّه درسها وعددها (6) جذور، وهي جذور (باب العين والألف وما يثلثهما) قال فيها: "فأمَّا العين والألف فقد مضى ذِكرُ ذلك، لأنَّ الألف فيه لابدّ [أن] تكون منقلبةً عن ياء أو واو، وقد ذكر ذلك والله أعلم"[3]، وبالرجوع إلى (مجمل اللغة) نجده قد رسم هذه الجذور التي حكم هنا أنه قد ذكر أصولها في الكتاب، وتلك الجذور هي: (عاب/عاج/ عاد/عار/عام/عان)[4].

ولو أضفنا إلى هذه الأنواع الأربعة الكلمات الخماسية والرباعية الموضوعة (المجردة) التي أوردها ابن فارس في أبواب الزائد على الثلاثي وعددها (207) كلمات[5]؛ لبلغت جذور (مقاييس اللغة) (5097) جذراً, إلا أنَّنا لم نفعل ذلك.

والواقع أنَّه من الصَّعب الجزم بعددٍ لا يقبل الزيادة والنقص في عدد جذور (مقاييس اللغة)؛ لكثرة الجذور المعتلة التي عبَّر ابن فارس عنها بقوله: "والحرف المعتلّ", وذلك يحتمل أن تكون جذراً واحداً, كما يحتمل أن تكون جذرين: واوياً ويائياً.

﴿﴾

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/200، 237 .

[2] (?) المصدر السابق 3/50، 327، 328، 456.

[3] (?) السَّابق 4/204.

[4] (?) مجمل اللغة, ص495-496.

[5] (?) أحصاها الدكتور: سلمان السحيمي في كتابه: (أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللغة)، ص 155.

المطلب الثامن: اختصاره.

(مقـاييس اللغـة) معجمٌ متوسِّـط الحجم يقـربُ من المعـاجم المطوَّلـة, حيث درس فيـه ابن فـارس (4890) جذراً في بابي الثنـائي والثلاثي, و (593) كلمـةً في بـاب الزائد على الثلاثي[1], فهو أكبر حجماً من صحاح الجوهري البـالغ (4814) جـذراً, وأقـلُّ حجمـاً من (تـاج العـروس) البالغ (7597) جذراً[2], ومع هذا فقد ظهر الاختصـار فيـه في المادة المعجمية قليلاً, وفي كيفية عرضها كثيراً, على النحو التالي:

أولاً: في المادة المعجمية المدروسة:

1-قلَّل ابن فـــارس تصـــاريفَ الألفـــاظ: كـــالجموع والمصادر والأفعال والأوزان ونحوها.

2-اكتفى ببعض اسـتعمالات الجـذر اللغـوي في بعض الجــذور حين رأى أنه قد أورد من الاســتعمالات ما يكفي لإثبــات قياســية المعــنى المشــترك, كقوله في (عقد): "العين والقاف والدال أصلٌ واحـدٌ يـدلُّ على شَـدٍّ وشِـدّةِ وُثوق، ... وكلُّ الذي قيـل في عُقـدة الشَّـجَر والنَّبْت فهـو عائد إلى هذا، ولا معنى لتكثير الباب بالتكرير"[3].

3-حـذف كثـيراً من الألفـاظ المتداولـة, الـتي لا يـرى صــحَّتها إلى العــرب, كقولــه في (عبك): "العين والبــاء والكــاف أُصَــيلٌ صــحيح يــدلُّ على ما يــدلُّ عليه الــذي قبلـه، ... والصـحيح في هـذا البـاب هـذا، وقد ذُكِـرت فيه

---

[1] (?) (207) كلمات موضوعة = مجـرَّدة, و (246) مزيـدة, (8) كلماتٍ منها على الرَّاجح, و (140) منحوتة (15) كلمةً منها على الرَّاجح, انظر: (أصل ما زاد على ثلاثة), ص154-155.

[2] (?) انظـر في إحصـاء جـذور الصـحاح والتـاج (دراسـة إحصـائية لجـذور معجم تـاج العـروس), د. علي حلمي موسـى, و د. عبـد الصَّبور شاهين, ص9.

[3] (?) مقـاييس اللغة 4/86-88, ومثلـه في (عـرض) 4/269-274, و (بعج) 1/266-268, و (علـد) 4/123, و (عجـز) 4/232-234.

كلمـــاتٌ عن أعـــرابٍ مجهـــولين لا أصل لها فلـــذلك تركناها"[1].

4-تـرك تعليـلَ دخـولِ كثـيرٍ من الألفـاظ في قيـاس المعنى المشترك حين رأى ظهور تحققه فيها[2].

5- قلّل الشواهد الشـعرية وغيرها إلا ما دعت الحاجة إليه لإثبات لفظٍ أو قياس[3]، واكتفى كثيراً بموضع الشاهد فقــط، كقوله في (خنــع): "وفي الحـــديث: «إنّ أخْنَــعَ الأسماء»: أي أذَلّهـا"[4]، وربما ذهب أكـثر من هـذا فقـال: "ويقال يومُ مُصرِّح، إذا كان لا سحابَ فيه، وهو في شـعر الطِّرِمَّاح"[5]، ولو سـبق ذكـره للشـاهد فإنه يحيل إليه إذا احتاج إليه لإثبـات لفظـةٍ أخـرى في جـذر تـالٍ كقوله في (حدر): "... والأصل الثاني: قولُهم للشَّيء الممتلئ حادر, يقـال عَينٌ حَـدْرَة بَـدْرَة: ممتلِئـة, وقد مضى شـاهدُه"[6]، يعني قول الشاعر: في مادة (بدر).

وعين لها حَــدْرةٌ بــدرةٌ   الشُّـــــــــــــــفُر[7]

ومن النــادر أن يطنب في شــرح بعض الأمثــال وذكر بعض أيـام العـرب، كحديثه عن المثل المشـهور: «مكـره

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/213-214، ومثله في (عفج) 4/62.

[2] (?) راجع مثاله في (القاعدة السابعة عشرة لمنهجه في عــرض أصول المعاني), ص205.

[3] (?) صرح ابن فـارس بـالتزام هـذا المظهـر والمظهـر الأول في (مجمـل اللغــة) قـائلاً: "ولم أكثِّره بالشَّـواهد والتصـاريف؛ إرادة الإيجاز"، ص35.

[4] (?) مقاييس اللغة 2/223, و الحديث أخرجـه البخـاري بـرقم (6206) 8/45.

[5] (?) (صـــرح) 3/457، ومثلـــه في (رش): 2/373, و (قســـم) 5/86, و (ضجع) 3/390.

[6] (?) مقاييس اللغة 2/32.

[7] (?) 1/208, و البيت لامرئ القيس في ديوانه, ص166 بلفظ:

وَعَيْنٌ لهـــــــــا حَـــــــــدْرةٌ بَـــــــــدْرةٌ
شُـــــــــقَّتْ مآقِيْهمـــــــــا مِنْ أُخُـــــــــرْ

ومثله في (حظر) 2/81، أحال على شاهد في (حطب) 2/79.

أخـوك لا بطل»[1]، وحديثه عن (يـوم أفاقـة) في صـفحة ونصف لكل واحدٍ منهما[2], و (يوم أوراه) في صفحتين[3], وذكره تسعة أمثالٍ متعلِّقة بـ(عِنَان الفرس)[4].

ثانياً: في عرض المادة المعجمية المدروسة:

6- ضَبَطَ ابنُ فارس الكلمات بالحركـات، دون اللجـوء إلى الضـبط بالمماثـل أو الـوزن أو النَّص على الحركـة أو النُّقطة إلا نادراً.

7- تركَ ضبطَ عينِ الماضي والمضارع.

8- حَـذفَ الاسـمَ الكامل لأكـثر الشـعراء والعلمـاء؛ كقوله: "قال حُميد"[5]، "قال المـبرد"[6]، وربما ذكرها في بعض المواضع[7]، وربما قال: "قال أهل اللغـة"[8]، "وقـال ناس"[9], وقد يذكر اسم العالم ولا يصدره، بــ(قـال فلان) كقوله:

-"الفراء: الأثر مقصور ..."[10].

9- تخفّف من ذكر أسـماء المصـادر الـتي نقل عنهـا؛ حيث لم يصرح إلا بـ(13), مصدراً منها فقط.

قال الدكتور محمد مصـطفى رضـوان –رحمـه اللـه-: "والحقُّ أنَّ الاختصار كان أمراً طبيعيـاً في كتابـه للغـرض

---

[1] (?) (بطـل) 1/258 – 259, والمثـل في (مجمـع الأمثـال) 2/318.

[2] (?) (أفق) 1/117-118.

[3] (?) (أور) 1/155-156 .

[4] (?) (عنَّ) 4/22-23, ومثله أربعة أمثال في (عزَّ) 4/42.

[5] (?) مقاييس اللغة (أحَّ) 1/9.

[6] (?) المصدر السَّابق (عمد) 4/139.

[7] (?)كتصـريحه باسـم حميـد بأنـه: (حُميـد بن ثـور) في (أمـع) 1/139, وباسـم المـبرد بأنـه: (محمـد بن يزيـد) في (عمى) 4/135.

[8] (?) (حسب) 2/59.

[9] (?) (دمر) 2/300.

[10] (?) (أثر) 1/56.

الذي كان يـرمي إليـه، والمنهج الـذي اتبعـه، فهـو لم يكن يريد أن يدون معجماً يجمع المفردات اللغوية، ولكنــه أراد أن يـدوِّن معجمــاً يُفَلْسـف المشـتقات اللغويـة، ويربـط بعضها ببعض بواسطة أصولٍ عامَّة"[10].

[10] (?) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص 154.

المطلب التاسع: المؤلفات حوله:

اطَّلعت على مجموعةٍ من المؤلفات التي كتبت حـول (مقاييس اللغة) أهمها سبعة مؤلفات تدور حول الجـوانب التالية فيه:

1- **اختصاره:** حيث اختصـره أحـد العلمـاء في كتـابٍ سـمّاه (نـور المقـاييس)، ونقل الإمـام محمـد بن يوسـف الصالحي الشـامي (تــ942هــ) في كتابـه (سـبل الهـدى والرشاد في سيرة خير العباد)، نصًّاً من هذا الكتاب قائلاً:

"قال صـاحب (نـور المقـاييس) -وهـو مختصـر كتـاب (مقاييس اللغة) لابن فارس-: (تاريخ الكتاب): ليس عربياً ولا سمع من فصيح"[1].

وهذه العبارة موجودة بنصِّها في (مقاييس اللغـة) في مادة (أرخ)، قال ابن فارس: "الهمزة والراء والخاء كلمـةٌ واحـدة عربيّـة، وهي الإِرَاخُ لبقر الـوحش ... وأمـا تـأريخ الكتاب فقد سُمِع، وليس عربيّا ولا سُمِعَ من فَصِيحٍ"[2].

ولم أتعرّف على مؤلف هذا المختصر، ولا عن منهجه فيـه، ويبـدو من هـذا النِّص المنقـول أنـه شـمل أصـول المعاني وبعض الألفاظ التي خرجت عن دلالتهـا؛ لأن هـذا النصَّ من الألفاظ المبعدة عن المعاني المشتركة بســبب العجمة، ولعله أثبت غيره من الألفاظ التي خـرجت عنهـا، وهي كثيرة جداً.

وقد اختصرتُ (مقاييس اللغـة) في مجلَّدٍ واحـدٍ حـوى خلاصةَ أحكام ابن فارس على الجذور اللغوية.

---

[1] (?) سبل الهدى والرشاد في سـيرة خـير العبـاد 12/41، وعنـه نقل الشيخ أحمد بن يوسف القرماني (تـ1019هــ) هـذه العبـارة في كتابه (أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ)، 1/3، ونقلها عن القرماني الدكتور محمد بن إبراهيم الشيباني في مقدمته لـكتاب (الشماريخ في علم التاريخ) للسيوطي، ص12.

[2] (?) مقاييس اللغة 1/94.

وفي (تاريخ الأدب العـربي) لبروكلمـان عبـارة تـوحي باطلاعه على أسماء أكثر من مختصر لـ(مقـاييس اللغـة), حيث قال: "وانظر –أيضاً- في مختصرات مقـاييس اللغـة مجلة المجمع العلمي 11/252-355"[3].

2- **الاستدراك عليه,** في كتاب الدكتور: عبـد الحكم صالح عبد الحفيظ سلامة: (جذور لغوية قرآنية فـاتت ابن فـارس في معجم مقـاييس اللغـة), طبعتـه المؤسسـة العلميـة الحديثـة بشـبين الكـوء، مصـر، ط1، 1411هـ/ 1991.

3- **إعادة شواذّ أصول المعاني فيـه إليهـا:** في كتاب د. نور حامد الشـاذلي: (غـوامض المقـاييس), طُبـع بالقاهرة عام 2006م.

4- **بيــان صــور من منهج مؤلفه النقـدي:** في كتــاب د. محمــود عبد الله جفّال: (منهج ابن فــارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغــة, -نقد الخليل وابن دريد نموذجــاً-), مجملة مجمع اللغة العربية بدمشــق, المجلد 78, الجزء 4, ص1087-1116.

5- **دراسة أصل الكلمـات الزائـدة على الثلاثيِّ فيه,** في كتاب د. سلمان بن سالم بن رجـاء السُّـحيمي: (أصل ما زاد على ثلاثـة عنـد ابن فـارس من خلال معجم مقاييس اللغة), طبعته جامعة أم القـرى بمكـة المكرَّمـة, ط1, عام 1426هـ.

6- **شرح نظرية أصول المعاني** الـتي قـام عليهـا في كتاب د. عبد الكريم محمد حسن جبل: (الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليليـة نقدية) طُبع في سوريا عام 2003م, ومقال د. كـاظم اليـاسـري، و د. حيدر جبار عيدان: (عناية أحمد بن فـارس في معجم

---

[3](?) تاريخ الأدب العربي 2/267, ولم أطلـع على هـذا العـدد من المجلَّة.

مقاييس اللغة بالدلالة المحورية) في (35) صفحة، نشرته مجلّة آداب الكوفة بجامعة الكوفة بالعراق، العدد الثاني لعام 2008م, ورسالتي هذه تخدم هذا الجانب فيه.

الفصل الأول

الفصل الأول: مفهوم نظرية أصول المعاني.

المبحث الأول: تعريف نظرية أصول المعاني.

نظرية أصول المعاني عند ابن فارس هي:

المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي.

ومثال ذلك (السَّتْر والتستُّر) الذي اشتركت فيه استعمالات الجذر (جنَّ) على النَّحو التالي:

قال ابن فارس:

(جن): "الجيم والنون أصل واحد، وهو [السَّتْر و] التستُّر:

1-فالجنَّة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستورٌ عنهم اليومَ.

2-والجَنّة البستان، وهو ذاك لأنّ الشجر بِوَرَقه يَسْتُر ...

3-والجنين: الولد في بطن أُمِّه.

4- والجنين: المقبور.

5-والجَنَان: القَلْب.

6-والمِجَنُّ: الترسُ، وكلُّ ما استُتر به من السِّلاح فهو جُنَّة ...

7-والجِنَّة: الجنون؛ وذلك أنّه يغطِّي العقل، ويسمَّى المَجَنّة.

8-وجَنَانُ الليل: سوادُه وسَتْرُه الأشياءَ ...ويقال جُنُون الليل، والمعنى واحد.

9-ويقال جُنَّ النَّبتُ جُنوناً إذا اشتدّ وخَرَج زهره، فهذا يمكن أن يكون من الجُنونِ استعارةً كما يُجنُّ الإنسان

فيهيج، ثم يكــون أصل الجنــون ما ذكرنــاه من السَّــتْر، والقياس صحيح.

10- وجَنَان النّاس مُعْظمُهم، ويسمَّى السَّوَادَ.

11- فأمّا الحيّة الــذي يســمَّى الجــانَّ فهو تشــبيهٌ له بالواحد من الجانّ.

12- والجنُّ سُــمُّوا بــذلك لأنهم متســتِّرون عن أعيُنِ الخَلْق، قال الله تعالى: ﭽﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﭼ[1].

13- والجناجنِ: عظام الصَّدْر"[2].

فقد اشــتركت هــذه الاســتعمالات الـ(13) في معــنى السَّتر والتستُّر, كلٌّ واحد منها بالكيفية التي تناسبه.

ولزوم هــذا المعــنى في هــذه الاســتعمالات هو ســرُّ أصــالته, بحيث لا يســقط عنها كلّها أو بعضــها إلا لمــانع معتبر كما سيأتي بيانه.

وقد خلصـــتُ إلى هـــذا التعريف من خلال التأمُّل في أصول ابن فارس المعنوية في (مقاييس اللغــة), وشــرحه لهــا, ونصوصه المتعلِّقة بهــا, و صــدَّرْتُ به هــذا المبحث؛ ليصل القارئ إلى المفهوم الذي قامت عليه هذه النظرية مباشرة, وسألحقه بثلاثة مطالب تزيده إيضاحاً وتفصيلاً.

أولهــا: لشــرح مفــردات النظريــة, **وثانيهــا:** لــذكر تعريفــات العلمــاء والبــاحثين لهــذه النظريــة, **وثالثهــا:** لشرح هذا التعريف الذي اعتمدته لها.

[1] (?) الأعراف/27.

[2] (?) مقاييس اللغة 1/421-422.

المطلب الأول: شرح مفردات النظرية

تكـوَّنت هـذه النظرية من ثلاثة مصـطلحات، وهي (النَّظريــة) و (الأصــول) و (المعــاني)، فجـاءت بعنــوان: (نظرية أصول المعاني), وإليك تعريفاً موجزاً بها.

أولاً: النظرية.

النظرية مصدرٌ صناعيٌّ من النَّظَر، وهـو تأمُّلُ الشّـيءِ ومعاينتُـه, قـال ابن فـارس في (نظـر): "النـون والظـاء والراء أصلٌ صـحيح يرجـع فروعُـه إلى معـنىً واحـد وهـو تأمُّلُ الشّيءِ ومعاينتُه، ..."[1]، وقال الجوهريُّ (تـ393هـ): "النَّظَرُ: تأمُّلُ الشَّيءِ بالعين"[2].

والنظرية اصطلاحاً:

لهـا تعريفـاتٌ كثـيرةٌ أقربهـا إلى نظريـة ابن فـارس قولهم إنها:

"جملةُ تصوُّراتٍ مؤَلَّفة تأليفاً عقلياً تهدفُ إلى ربطِ النَّتائج بالمقدِّمات"[3].

أو: "طائفةٌ من الآراءِ تُفَسَّر بها بعضُ الوقـائع العلميـة أو الفنِّية"[4].

ومن التعريفات قولهم هي: "فَرْضٌ علميٌّ يربط عـدَّة قــوانين بعضــها ببعض, ويردُّها إلى مبــدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتماً أحكاماً وقواعد"[5].

---

[1](?) مقاييس اللغة 5/ 444.
[2](?) الصِّحاح 2/830.
[3](?) الصِّحاح في اللغة (تجديد صحاح العلامـة الجـوهري), إعـداد وتصنيف: نديم مَرْعَشلي، وأسامة مَرْعَشلي 2/583.
[4](?) المصدر السابق 2/582.
[5](?) المعجم الفلسفي: تصنيف لجنة من العلمـاء, ص 203، نقلاً عن (القواعد الفقهية)، علي أحمد النَّدوي، ص62.

ثانياً: المعاني.

المعـاني جمع معـنى: وهو كما قـال ابن فـارس في (الصَّاحبي): "القَصْدُ والمرادُ، يقـال: "عَنَيْتُ بـالكلام كـذا" أي: قَصَدتُ وعَمَدتُ ...

وقال قومٌ: اشتقاق المعنى من الإظهار، يقال: (عَنتِ القِرْبةُ): إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، و(عنوان الكتاب) من هذا.

وقال آخـرون: (المعـنى) مشـتق من قـول العـرب: (عَنَتِ الأرض بنبـات حسـن): إذا أنبتت نباتـاً حسـناً، قـال الفراء: (لم تَعْنُ بلادنا بشيء": إذا لم تُنبت).

وحكى ابن السكيت: (لم تَعْنِ) من (عَنَتْ تعنى)؛ فـإن كان هذا فإنَّ المراد بالمعنى: الشيءُ الذي يفيده اللفـظ؛ كما يقال: (لم تَعْنِ هذه الأرض) أي: لم تُفِدْ"[1].

هذا، وقد جعل ابن فارس الأصل الثـالث الـذي ينتمي إليه (المعـنى) في مـادة (عـنى) في (مقـاييس اللغـة): "ظهـور الشـيء وبـروزه"، ثم قـال: "والـذي يـدلُّ عليه قياسُ اللُّغة أنَّ المعنى: هو القَصْد الـذي يَـبرُز ويَظهر في الشَّيْء إذا بُحث عنه"[2].

◻◻◻

[1](?) الصَّاحبي، ص 312-314.
[2](?) مقاييس اللغة 4/146، 148.

ثالثاً: الأصول.

الأصولُ جمعُ أصلٍ, وهو في اللغة أسـاسُ الشَّـيء[1], وقد أطلقه ابن فـارس في (مقـاييس اللغـة) على تسـعة معانٍ على النَّحو التالي:

أولاً: إطلاقه الأصل على المعـنى المشـترك بين استعمالات الجذر اللغوي, وهو المعنى الشائع و المتبادر إلى الذهن من إطلاق ابن فارس لـ(الأصـل) في (مقاييس اللغة), وهو مراده من نظرية أصول المعاني.

وقد مثَّلتُ له قبـلُ بالأصل المعنـوي للجـذر (جن), وذكرتُ اسـتعمالاته كاملـة, ومن أمثلته قوله في (سـن): "السـين والنـون أصل واحد مطـرد، وهو جريـان الشـيء واطـراده في سـهولة"[2]، وفي (نجر): "النـون والجيم والـراء أصـلان: أحـدهما تسـويةُ الشّـيء وإصـلاحُ قَـدرِه، والآخر جِنسٌ من الأدواء"[3], وفي (عـكّ): "العين والكـاف أصـول صـحيحة ثلاثـة: أحـدها: اشـتداد الحـر، والآخـر: الحبس، والآخر: جنسٌ من الضَّرب"[4].

ومن هـذا الإطلاق –عند غـير ابن فـارس- قـول أبي إسـحاق الزَّجَّاج (تـ311هـ) في (معـاني القـرآن) عند تفسيره قوله تعالى: ﭽﮬﮭﮮﮯﭼ[5], ... وأصلُ الفَرْضِ في اللغة القَطـعُ، والفُرْضَـة: الثُّلْمـةُ تكـون في النَّهـر، يقَـال: سقاها بالفِرَاضِ وبـالفُرَض، والفـرْضُ: الحـزُّ الـذي يكـون في المسـواك يشد فيه الخيـط، والفَـرْضُ في القـوسِ: الحـزُّ الـذي يشـدُّ فيه الـوتر، والفَريضـةُ في سـائر ما

[1] (?) مقـاييس اللغـة 1/109, وينظـر في تأكيـد هـذا المعـنى وشـرحه: العين 7/156، وتهـذيب اللغـة 12/241، والصَّـحَاح 4/1623، والمصباح المنير 1/16.

[2] (?) مقاييس اللغة 3/60 .

[3] (?) المصدر السَّابق 5/393.

[4] (?) السَّابق 4/9 .

[5] (?) النساء/118.

افتُـرِضَ: ما أمر الله به العبـاد فجعله أمـراً حَتْمـاً عليهم قاطعاً، وكذلك قوله: ﭼﭙﭚﭛﭜﭝﭼ[1] أي: جعلتم لهنَّ قطعة من المال، وقد فرضتُ الرجلَ: جعلتُ له قطعةً من مـال الفيء"[2].

ثانيـاً: إطلاقه الأصل على أقـدم اسـتعمالات الجـذر الـذي اسـتنبط منه المعـنى المشـترك؛ وجميع اسـتعمالات الجـذر اللغـويّ، كقوله في (حكر): "الحاء والكـاف والـراء أصـلٌ واحـد، وهو الحَبْس، والحُكْـرة: حَبْسُ الطعـام مَنتظـراً لغَلائـه، وهو الحُكْـر، وأصله في كلام العرب الحَكَـر: وهو المـاء المجتمـع، كأنّه احْتُكِر لقلَّته"[3]، وفي (دقع): "الدال والقاف والعين أصـلٌ واحـد، وهو يـدلُّ على الـذّلّ، وأصـله الـدَّقْعاء، وهو التراب"[4]، وفي (ورط): "الواو والراء والطاء: كلمةٌ تـدلُّ على شـيء كالبليَّةِ والوقـوع فيما لا مَخْلَص منـه، وتـورَّطَ في البليَّة، وأصله الوَرْطةُ من الأرض: وهي التي لا طريقَ فيها"[5].

قال في مقدمة (مقاييس اللغة):

"أقـول وبالله التوفيق: إنَّ لِلُغـةِ العـرب مقـاييسَ صـحيحةً، وأصـولاً تتفـرَّع منها فـروع, وقد ألَّف النَّاسُ في جوامع اللغة ما ألَّفـوا، ولم يُعربـوا في شـيءٍ من ذلك عن مقيـاسٍ من تلك المقـاييس، ولا أصلٍ من الأصـول, والـذي أوْمَأنا

---

[1] (?) البقرة/237.
[2] (?) معـاني القـرآن وإعرابـه 2/108-109، ومثلـه (دهثم) في اشتقاق الأسماء، للأصمعي، ص73, وينظر في الإطلاقات الثلاثـة الأخيرة (علم الاشتقاق) د. محمد حسن جبل، ص181-187.
[3] (?) مقاييس اللغة 2/92.
[4] (?) المصـدر السَّـابق 2/290، ومثلـه في (رأم) 2/472، و (شص) 3/165، و (عبس) 4/210-211.
[5] (?) السَّابق 6/100.

إليه بابٌ من العلم جليـلٌ، وله خطـرٌ عظيمٌ, وقد صدَّرْنا كلَّ فصلٍ بأصله الذي يتفرَّع منه مسـائلُه، حتى تكـونَ الجملـةُ المـوجَزةُ شـاملةً للتَّفصـيل، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيبـاً عن البـاب المبسوطِ بأوجزِ لفظٍ وأقربِه"[1].

فالأصول في هذا النَّص تعني أمرين:

1- المعنى المشـترك بين اسـتعمالات الجـذر اللغوي.

2- المعـنى الأقـدم الـذي تفـرَّعت منـه بقيـة استعمالات الجذر اللغوي.

ثالثـــاً: إطلاقه الأصل على الجـــذر، كقوله في (عذب): "العين والذال والباء أصلٌ صـحيح، لكنّ كلماتِه لا تكاد تنقاس، ولا يمكن جمعُها إلى شيءٍ واحد، فهو كالذي ذكرناه آنفاً في باب العين والذال والرّاء"[2]، وقال هنـاك: "العين والذال والراء بناء صحيح له فروعٌ كثيرة، ما جَعـلَ الله تعـالى فيه وجـهَ قيـاسٍ بَتَّةً، بل كـلُّ كلمـةٍ منها على نَحوِها وجِهَتها مفردة"[3].

ومن هــذا الإطلاق –عند غــير ابن فــارس- قــول ابن جنِّي (تــ392هــ): "**...** الأصل الأوّل (ق و ل) وهو القـول ... الأصل الثاني (ق ل و): منه القِلْو: حمار الوحشِ وذلك لخفّته وإسـراعه ..."[4]، وقولـه: "فالصـغير: ما في أيـدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقــرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صــيغه ومبانيــه، وذلك كــتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معــنى الســلامة في تصــرفه

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/3.
[2](?) المصدر السَّابق 4/259.
[3](?) السَّابق 4/253.
[4](?)الخصائص 1/5، ومثله في 2/134.

..."[1].

رابعاً: إطلاقه الأصل على أصل اشتقاق لفظٍ جزئي، كبيانه لأصل اشتقاق قولهم: "يُرشَّح لكـذا"، قـال في (رشح) الراء والشين والحاء أصلٌ واحـد؛ وهو النّـدَى يبدو من الشّيء، فالرَّشْح: العَرَق: يقال رشَح بدَنُه بعَرَقِه، فأمّا قولهم **يُرشَّح لكذا**، فهو من هـذا، وأصـله الوحشـيّةُ إذا بَلَغ ولدها أن يمشيَ معَها مشَتْ به حتَّى يَرشَـحَ عرَقـاً فيقــوى؛ ثم اســتُعير ذلك لكــلِّ من رُبِّي، فقيل يُرشّــح للخِلافة؛ ..."[2].

ويدخل في هذا أصولُ مآخذ الأمثال -وهو ما يعبر عنه بقصَّـة المثـل- كقوله في (علـق): "العين واللام والقـاف أصـلٌ كبـير صـحيح يرجع إلى معـنىً واحـد، وهو أن ينـاط الشَّـيء بالشـيء العـالي ... ويقولـون لمن رضـيَ بـالأمر بدون تمامه: (متعلِّق)، ومن أمثالهم:

عَلِقَتْ مَعالِقَها وصَرَّ الجُنْدَبُ

وأصله أنَّ رجلاً انتهى إلى بئر فأعلقَ رشاءَه برِشائها، ثم صار إلى صاحب البئر فادَّعى جِوارَه، فقال له: وما سبب ذلك؟ فقال: عَلَّقْتُ رِشائي برِشائِك، فأمره بالارتحال عنه، فقال الرّجل:

عَلِقَتْ مَعالِقَها وصَرَّ الجُنْدَبُ

أي: علقت الدّلو معالقَها وجاء الحرُّ ولا يمكن الذّهاب"[3].

ومن هذا الإطلاق –عند غير ابن فارس- قول ابن قتيبة (تـ276هـ) في بيان معنى وأصل اشتقاق (الأذان): "والأذان: هو إعْلامُ الناس للصَّلاة ومنه قول الله جلَّ

---

[1](?) المصدر السابق 2/ 134.
[2](?) مقاييس اللغة 2/397, والمثَلُ في (مجمع الأمثال) 2/15.
[3](?) المصدر السَّابق 4/125، 128.

وعزَّ: ﭽﭬﭭﭮﭯﭰ ﭼ[1], أي: إعلامٌ من الله، وأصلُه من الإِذْن والأَذَن, يقال: آذَنْتك بالأمر فأذِنْت: أي أعلمتك به فعلمت يريد أوقعته في أذنك"[2].

خامساً: إطلاقه الأصل على استعمالات الجذر اللغوي، كقوله في (غش): "الغين والشين أصولٌ تدلُّ على ضّعفٍ في الشيء واستعجال فيه"[3].

سادساً: إطلاقه الأصل على أصلِ المبدل كقوله في (أين): "وأما الحيّة التي تُدْعَى (الأين) فذلك إبدالٌ والأصل الميم"[4].

سابعاً: **إطلاقه الأصل على أصل المقلوب** كقوله في (قوع): "فأمّا القَوْع: وهو ضِرابُ الفحلِ الناقةَ، فليس من هذا الباب، لأنَّه من المقلوب، وأصله قَعْو؛ وقد ذُكِر"[5].

ثامناً: **إطلاقه الأصل على أصل المزيد** كقوله "(الفَرقَعة): تنقيضُ الأصابع، وهذا ممَّا زيدت فيه الراء، وأصله (فَقَع) وقد ذُكِر"[6].

تاسعاً: إطلاقه الأصل على الحرف اللازم في الكلمة, والذي لا يسقط عنها بحال, ويفهم هذا من نصِّه السَّابق في (الفَرْقَعَة) بأنَّ الراء زائدٌ فيها, بمعنى أنَّ الحروف الأخرى فيها وهو حروف (فقع), أصليَّة, ومثله قوله: "(الدَّرْقَعة): وهو الفِرار, فالزائِدة فيه القاف، وإنَّما

---

[1](?) التوبة/3.
[2](?) غريب الحديث 1/172.
[3](?) مقاييس اللغة 4/383، ومثله في (رجل) 2/492-493.
[4](?) المصدر السَّابق 1/167، ومثله القتال في (قتل) 5/57.
[5](?) السَّابق 5/42.
[6](?) نفسه 4/513.

هو من الدال والـراء والعين"[1], وقولـه: "(الطَّلَنْفح)، وهو السَّـمِين, وهـذا إنَّما هو تهويـلٌ وتقـبيحٌ، والزائد فيه اللام والنون، وهو من (طفح) إذا امتلأ, ..."[2].

ومن إطلاق الأصل على الحرف قول ابن مالك – رحمه الله-:

والحرفُ إن يلزم ... احتُذِي[3]

هـذا, وقد سـبَّب إطلاقُ ابن فـارس مصـطلح الأصل على الجذر وعلى المعنى المشترك لبسـاً كبيراً لدى كثير من الباحثين حـتى لجأ الـدكتور أمين محمد فاخر: إلى تعريف أصـول المعـاني عند ابن فـارس بهما معاً فقال: الأصل هو "البنـاء الـذي يـدل على معـنى عام بحيث يجمع كلمات تشترك معه في الحروف الأصلية التي هي حروف المادة"[4].

وحـتى قـال الـدكتور محمد حسن جبل: "ولكن جـاء ابن فـارس فاسـتعمل لفظ (الأصـل) للجـذر الثـابت في اللغة الـــذي له معـــنى أو معـــان محوريـــة"[5]، ثم قـــال: "والمهم لنا في كل هـذه الفقـرة هو أن ابن فـارس جعل لكلمة (الأصـــل) تعلقـــاً بصـــحَّة الـــتركيب اللفظي للجـــذر وأصـالته مقتربـاً من الصـرفيين، وبـذا لم يجعلها خالصـةً للتعبـــير عن المعـــنى المحـــوري الشَّـــامل ولا عن أصل استعمال جزئي كما كان الأمران عند سابقيه"[6].

---

[1] (?) نفسه 2/337.

[2] (?) نفسه 3/457.

[3] (?) الألفيَّة، ص 105, وأكَّد على هـذا الإطلاق ولـده في شـرحه على الألفية, ص587, و المرادي في توضيح المقاصد والمسالك 5/1525.

[4] (?) ابن فارس الرازي, ص211.

[5] (?) علم الاشتقاق، ص 186.

[6] (?) المصدر السَّابق، ص 187.

والواقع أنَّ الغالبَ تعبيرُ ابن فـارس بالأصل مريـداً به المعـنى المشـترك. وهنـاك حـالاتٌ يتعين فيها أن يكـون مرادُه بالأصل الجـذرَ، كـأن ينفي القيـاس عن الأصل كما سـبق في (عـذب) وكقوله في (وكـر): "الـواو والكـاف والراء: أصلٌ صحيح ليست كَلِمُهُ على قيـاسٍ واحـد، لكنّها أفراد ..."[1]، وفي (وكف): "الـواو والكـاف والفـاء: أصـلٌ صحيح ليست كلِمهُ على قياسٍ واحد ..."[2]، أو يحكم بـأنَّ فيه بعضَ الموانع كقوله في (ضور): "الضاد والواو والراء أُصَـيْلٌ صـحيح وفيه بعض الإِبـدال ..."[3]، أو يصـرِّح بـأن الأصل يـدل على المعـنى المشـترك كقوله في (طـور): "الطاء والواو والراء أصلٌ صحيحٌ يـدلُّ على معـنىً واحـد، وهو الامتـداد في شـيءٍ من مكـانٍ أو زمـان"[4]، أو ينصّ على أن للأصل أكثر من معـنى كقوله في (عـتر): "العين والتـاء والـراء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على معنـيين، أحـدهما الأصل والنِّصاب، والآخر التفرُّق"[5].

و قد يطلق الأصل على الجـذر غـير الثـابت بنـاءً على صورته الحالية، أو على فـرض صـحَّته، كقوله في (شـز): "الشين والزاء أصلٌ واحد ضعيف: يقولـون: إنّ الشَّـزازة: اليُبْس الشَّديد"[6]، وفي (زلخ): "الزاء واللام والخاء أصـلٌ إنْ صحَ يـدلُّ على تزلّق الشَّـيء"[7]، وفي (جـظ): "الجيم والظاء إنْ صحَّ فهو جنسٌ من الجَفَاء"[8]، كما يطلقه على الجــذر العــاري من المعــنى المشــترك كما ســبق في (عذب): التي قال فيها: "العين والذال والباء أصلٌ صحيح،

---

[1] (?) مقاييس اللغة 6/138.
[2] (?) المصدر السَّابق 6/139.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/378.
[4] (?) المصدر السَّابق 3/430.
[5] (?) السَّابق 4/217 .
[6] (?) نفسه 3/182، ومثلـه (صـدن) 3/340، وحكم بـأن (شـسَّ) 3/182 قريب من (شز).
[7] (?) نفسه 3/20، ومثله (زكت) 3/18 و (شصر) 3/183.
[8] (?) نفسه 1/415.

لكنّ كلماتِه لا تكـاد تنقــاس، ولاٍ يمكن جمعُها إلى شــيء واحــد، فهو كالــذي ذكرنــاه آنفــاً في بــاب العين والــذال والرّاء"[9], وإن كـان الغـالب في هـاتين الحـالتين العكسُ وهو إطلاقُ الأصل على الجـــذر الثـــابت ذي المعـــنى المشترك.

[9] (?) نفسه 4/259.

المطلب الثاني: تعريفات العلماء والباحثين لنظرية أصول المعاني.

عــرَّف جماعــةٌ من العلمــاء والبــاحثين نظرية أصــول المعــاني بتعريفــاتٍ متقاربــةٍ, بعضــها يرجع إلى المعــنى المشــترك نفســه, وبعضــها يرجع إلى عملية اســتنباط المعنى المشترك, وقد أوردتُ هذه التعريفات هنا؛ لزيادة إيضاح النظرية, وبيان تنوع التصورات في فهمها والتعبــير عنها.

أولاً: التعريفـــــات المعبِّرة عن المعـــــنى المشترك:

1-تعريف الدكتور: محمد مصطفى رضوان والــدكتور: حسين نصّار، قالا: الأصل هو: "المعنى الأصلي المشــترك في جميع صيغ المادة"[1].

2-وتعريف الدكتور أمين محمد فــاخر، بــأنَّ الأصل هو "البنــاء الــذي يــدل على معــنى عــام بحيث يجمع كلمــات تشــترك معه في الحــروف الأصــلية الــتي هي حــروف المادة"[2].

3-وتعريف الــدكتور حامد محمد أمين شــعبان، بــأنَّ الأصل هو: "المعني العــام الــذي تُــردُّ إليه ســائر المعــاني وتتفرَّعُ عنه في كلِّ مادة"[3]، ثم قال: "والأصول على هذا الأســاس عنــدنا أحكــام عامَّة تقــرِّر المعــاني الأصــلية المشتركة التي ترجع الفروع إليها"[4]، وهي: "ربــاط دقيق جامع يربط بين المفردات التي اشتركت في حروف ثلاثة وهيئة التركيب"[5].

4-وتعريف الشــيخ حسن المصــطفوي (تــ1426هــ)، بأنَّه: "المعــنى الحقيقيُّ والمفهــوم الأصــيلُ المــأخوذ في

---

[1](?) العلامة اللغوي، ص121، المعجم العربي 1/425.

[2](?) ابن فارس اللغوي, ص211.

[3](?) المصدر السابق, ص162.

[4](?) السَّابق، ص162.

[5](?) نفسه، ص163.

مبدأ الاشتقاق، السَّاري في تمام صيغ الاشتقاق"[1].

5-وتعريف الــدكتور عبد الكــريم محمد حسن جبل، بأنَّه: "المعــنى الــذي يتحقق تحققــاً علميــاً في كــلِّ الاستعمالات المصوغة من هذا الجذر"[2].

ويلاحظ نصّ هــذه التعريفــات على صــفات المعــنى المشترك نفسه كالأصالة, والعموم.

ثانياً: التعريفات المعبِّرة عن عملية اســتنباط المعنى المشترك:

1-تعريف ابن جــني, للاشــتقاق الصــغير أو الأصــغر بتعريفٍ مرادفٍ لهـذه النظرية حيث قـال: "فالصَّـغير: أن تأخذ أصــلاً من الأصــولِ فتتقــرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغُه ومبانيه ... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوَّلته ... وإن تباعد شيءٌ رُدَّ بلُطْفِ الصَّنْعة والتأويل إليه"[3].

2- وتعريف الأستاذ عبد السلام هارون, بأنَّها: "إرجاع مفردات كلِّ مادةٍ إلى معنى أو معـانٍ تشـترك فيها هـذه المفـردات"[4]، أو : "إرجـاع كلمـات كـلِّ مـادة إلى قـدرٍ مشتركٍ أو أقدارٍ مشتركة فيها جميعاً[5].

3-وتعريف الـدكتور محمد مصـطفى رضـوان، بأنَّهـا: "كشف السِّتار عن المعـنى الأصـلي المشـترك في جميع صيغ المادة"[6].

4-وتعريف الدكتور: محمد حسن جبل: عرَّفها أولاً في كتابه (المعنى اللغوي) بأنَّها: "جمع كلَّ استعمالات المـادة حول معنى واحدٍ تدور كلُّها عليه"[7]، ثم عرَّفهـا في كتابـه

---

[1](?) التحقيق في كلمات القرآن الكريم 1/12.

[2](?) الدلالة المحورية, ص11.

[3](?) الخصائص 2/134.

[4](?) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) 1/39.

[5](?) مقدمته لـ(الاشتقاق) لابن دريد، ص27.

[6](?) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص 121.

[7](?) المعنى اللغوي، ص112.

(علم الاشتقاق) بأنها: "ربط كلِّ استعمالات الجذر بعضها ببعض بمعنى اشتقاقيٍّ تدور كلها عليه –أي يعود كلٌّ منها إليه-"[1]، وهذا الرَّبط يعني: "تتبع استعمالات الجذر، واستخلاص معنى منها، كلُّها ترجع إليه: إما مباشرة، أو بتأويلٍ علميٍّ مقبول"[2], ثم عرَّفها في (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل) بأنها: "ربط مفردات كلِّ تركيب بمعنىً عامٍّ واحد"[3].

5-وتعريف الدكتور محمد حسن الباجوري، بأنها: "بيان المعنى الأساسي (الأصل) الذي يدور عليه استعمالات التركيب"[4].

6-وتعريف الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، بأنّها: "اشتراك صيغ المادة جمعياً بمعنى أو معانٍ متعددة"[5].

7-وتعريف الدكتور صبحي الصَّالح، بأنَّها: "ارتداد التصاريف المختلفة المتشعِّبة عن المادة الأصلية، إلى معنى جامع مشترك بينها، يغلب أن يكون معنى واحداً لا أكثر"[6].

8-وتعريف الدكتور إميل بديع يعقوب بأنها: "كشفُ السِّتار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة"[7].

ويلاحظ نصّ هذه التعريفات على عملية استنباط المعنى المشترك بألفاظٍ مترادفة أو شبه مترادفة, وهي: التقرِّي، الجمع، الإرجاع، الرَّبط، التتبع، البيان، الاشتراك، الارتداد, الكشف.

---

[1] (?) علم الاشتقاق، ص 191.
[2] (?) المصدر السابق، ص 191.
[3] (?) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل 1/5.
[4] (?) الاشتقاق في جامع البيان للطبري، ص75.
[5] (?) مقدمته لـ(مجمل اللغة)، ص49.
[6] (?) دراسات في فقه اللغة، ص 176.
[7] (?) المعاجم اللغوية بداءتها وتطورها، ص85.

المطلب الثالث: شرح تعريف نظرية أصول المعاني

شـــرح تعريف نظرية أصـــول المعـــاني يتوقَّف على توضـيح القضـايا الـتي تكـوَّن منهـا, وهي: أنـواع أصـول المعاني, وتمييز الاستعمالات الأصول من الفـروع, وكيفية استنباط ابن فارس للمعاني المشتركة.

القضية الأولى: أنواع أصول المعاني.

يدلُّ التعريف الذي قـدَّمناه على أنَّ أصـول المعـاني عبارة عن معنى مشترك بين استعمالين فأكثر, وهو الأمر الـذي نصَّ عليه ابن فـارس في مقدمة (مقـاييس اللغـة) حين قـال: "إنَّ للغة العـرب مقـاييس صـحيحة, **وأصولاً تتفرع منها فروع**, ... وقد صـدَّرنا كـلَّ فصـلٍ **بأصـله الذي يتفرَّع منه مسائله** ..."[(1)], فهي أصول متفرِّعـة بين استعمالات بعضها أصولٌ وبعضها فـروع مـأخوذة منها أو محمولة عليها.

وقد أخــذت هــذه الأصــول المتفرِّعة أو المشــتركة الحجم الأكــبر من جــذور (مقــاييس اللغــة), إلا أنَّ ابن فارس أطلق الأصل على المعـنى المفـرد غـير المتفـرِّع, وذلك في الجــذور الــتي لم يــرد فيها عن العــرب إلا استعمال واحـد, أو ورد فيها اسـتعمالان فـأكثر لكنها غـير مترابطة الدلالة بل كلُّ واحد منها له معنى مبـاين لأخيـه, ولأجل هـذا صـحَّ أن نقـول إن أصـول المعـاني عند ابن فارس نوعان:

النَّوع الأول: أصـــول معنويـــة مشـــتركة بين استعمالين فأكثر, بواسطة القياس أو الحمل.

1- الأصول المعنوية المشتركة المقيسة.

وهي تلك الأصــول الــتي اشــتركت بين اســتعمالين حقيقين فــأكثر, كـــ(تســتُّر الشــيء عن العيــون) في استعمالات الجذر (غيب), قال ابن فارس:

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/3.

"الغين والياء والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على تستُّر الشيء عن العُيون، ثم يقاس، من ذلك:

الغَيْب: ما غَابَ، ممّا لا يعلمه إلا الله.

ويقال: غابت الشَّمس تَغِيب غَيْبَةً وغُيُوباً وغَيْباً.

وغابَ الرَّجل عن بلده.

وأغابَتِ المرأةُ فهي مُغِيبةٌ: إذا غابَ بعلُها.

ووقَعْنا في غَيْبَةٍ وغَيَابة: أي هَبْطة من الأرض يُغابُ فيها، قال الله تعالى في قصة يُوسُفَ : ﭽﮩﮨﭼ[1].

والغَابة: الأجَمة، والجمع غاباتٌ وغابٌ، وسمِّيت؛ لأنّه يُغاب فيها.

والغِيبة: الوَقيعة في النّاس من هذا؛ لأنَّها لا تقال إلاّ في غَيْبَة"[2].

فهذه الاستعمالات السَّبعة لهذا الجذر كلُّها حقيقية، وقد تحقق المعنى المشترك فيها بشكل متساوٍ, بقياسها على الاستعمال الأوَّل, أو اشتقاقها منه.

وإذا وجدت استعمالات مجازية في هذا النوع بعد تحقق المعنى المشترك بين استعمالين حقيقين فأكثر فلا يضرُّ ذلك ويبقى هذا النَّوع مقيساً.

2- الأصول المعنوية المشتركة المحمول عليها.

وهي تلك الأصول التي اشتركت بين استعمالين فأكثر واحد منها حقيقي والآخر أو الأخرى مجازية.

مثال الأصل المشترك بين استعمالين أحدهما حقيقيٌ والآخر مجازيٌّ (الظلام وقلّة الضياء) في استعمالي

---

[1] (?) يوسف/10.

[2] (?) مقاييس اللغة 4/403.

(غهب), قال ابن فارس:

"الغين والهاء والباء أصلٌ صحيح يـدلُّ على ظَلامٍ وقِلّة ضياء، ثم يُستعار.

فالغَيْهَب**:** الظُّلمة، يقـال للأدهم من الخَيـل الشَّـديد الدُّهمة: غَيْهَب.

ويستعار هذا فيقال للغَفْلة عن الشَّيء: غَهَبٌ، يقال: غَهِبَ عنه: إذا غَفَل"[1].

ومثــال الأصــل المشــترك بين اســتعمالٍ حقيقي واسـتعمالاتٍ مجازيـة (الصـلابة واليُبس) في اسـتعمالات (صلد), قال ابن فارس:

"الصاد واللام والدال أصلٌ واحدٌ صحيح، يدلُّ على صلابةٍ ويُبْس.

من ذلك الحجر الصَّلْد: وهو الصُّلْب، ثم يُحْمَل [عليه] قولُهم:

صَلِدَ الزَّندُ: إذا لم يُخرِج نارَه، وأصْلَدته أنا.

ومنه الـرّأسُ الصَّـلْد: الـذي لا يُنبِتُ شـعراً، كـالأرضِ التي لا تُنبِتُ شيئاً ...

ويقـال للبخيـل أَصْـلَد: فهـو إمَّا من المكـان الـذي لا يُنبِت، أو الزَّنْد الذي لا يُورِي.

ويقال ناقةٌ صـلودٌ: أي بكِيئَةٌ قليلـة اللّبَن غليظـةُ جلـدِ الضَّرع.

ومنه الفَرسُ الصَّلُود: وهو الذي لا يَعرَق.

فــإذا نُتِجَت النّاقــةُ ولم يكن لهــا لبنٌ قيــل ناقــة مِصلادٌ"[2].

1(?) مقاييس اللغة 4/399.

2 (?) المصدر السَّابق 3/303-304.

فقد احتوى هذا الجـذر على سـبعة اسـتعمالات واحـد منها حقيقي وهو الأول، وقـد اسـتنبط ابن فـارس الأصـل المعنويَّ منه، ثم حمل عليه الاستعمالات السَّـتة الأخـرى؛ على جهة الاستعارة؛ لعلاقة المشابهة بينها وبينه.

والفرق بين المعـنى المشـترك المقيس, والمحمـول: أنَّ تحقــق المعــنى المشــترك المقيس بين اســتعمالات الجذر اللغوي يحصل مباشرة دون واسطة؛ لشدَّة ظهوره فيها، بخلاف المحمول فإنَّه يحتاج إلى شـيءٍ من التأويـل، إما بواسـطة المشـابهة المسـتقلَّة، أو الاسـتعارة القائمـة على المشابهة، أو المجـاز المرسـل بعلاقاتـه الكثـيرة, أو الكنايــة, على النحــو الــذي ســيأتي تفصــيله في الفصــل الثالث.

النَّوع الثاني: الأصول المعنوية المفردة.

وهي تلك الأصول التي قامت على استعمالٍ حقيقيٍّ واحد، فلم يقس عليها غيرها, ولم يشتق منها، ولم يحمل عليها.

ومن أمثلة هــذا النــوع الأصل المعنــوي لــ(ســقم) و (لبث) و (أضم).

قال في (سقم): "السين والقاف والميم أصلٌ واحد، وهو المرض: يقال سُقْمٌ وسَقَمٌ وسَقامٌ، ثلاثُ لغات"[1].

وقال في: (لبث): "اللام والباء والثـاء حـرف يـدلُّ على تمكُّث، يقال: لَبِثَ بالمكان: أقام، قال الله تعالى: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ"[2].

وقال في (أضم): "الهمزة والضاد والميم أصلٌ واحدٌ وكلمة واحــدة، وهو الحقــد، يقــال أضِــمَ عليــه: إذا حقَد

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/84.

[2] (?) المصــدر السَّــابق 5/ــ 228، ومثلــه (زحَّ) 3/7، والآيــة في الأحقاف/35.

واغتاظ"[1].

فهذه الأصول الثلاثة أخذ كلّ واحدٍ منها من استعمال واحـــدٍ فقـــط, هو كل ما ورد عن العـــرب فيها عند ابن فارس.

ومن الأمثلة قوله في (ثــرب): "الثــاء والــراء والبــاء كلمتــان متبايِنَتا الأصــل، لا فــروع لهمــا، فــالتثريب اللَّوم والأَخْذ على الذَّنب، قال الله تعالى: ﴿ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ﴾[2]، فهذا أصلٌ واحد, والآخر الثَّرْبُ: وهو شحمٌ قد غَشَّى الكَرِشَ والأمعاءَ رقيقٌ؛ والجمع ثُرُوب"[3].

فقد احتوى هذا الجذر على أصلين معنويين كلُّ واحــدٍ منها عبارة عن معنى مفرد مباين لأخيه في الدلالة.

ومن -هنــا- فــإنَّ قيد (الاشــتراك) في تعريف النظرية ينطبق حقيقةً على الأصــول الــتي جمعت بين اســتعمالين فــأكثر في الدلالــة, وأما الأصــول المفــردة فإنها لا تحتــاج إلى قيد (الاشتراك):

1- لأنها عبــارة عن معــنى مفــرد هو كل ما ثبت عن العرب في ذلك الجذر.

2- ولأنَّ الغــرض من النَّص على الاشــتراكِ التأكيــدُ على ضــرورة شــمول أصــول المعــاني لجميع اســتعمالات الجذر اللغوي، فإن لم يكن في الجذر اللغوي إلا استعمال واحد فقد حصل الشمول قطعاً.

وقد هممت أن أضــــــــيف قيد الغالبية في تعريف النَّظرية حتى تصــير: (المعــنى المشــترك بين اســتعمالات الجذر اللغوي **غالباً**)؛ لهذا الســبب, ولســبب آخر وهو أنَّ بعض الجذور اللغوية لم تتحقق أصول المعــاني في جميع

---

[1] (?) السَّابق 1/111، ومثله (أطل) 1/112، و (بخق) 1/207.
[2] (?) يوسف/92.
[3] (?) مقاييس اللغة 1/375.

استعمالاتها؛ لمانع من الموانع التي ذكرها ابن فارس، والتي سيأتي الحديث عنها في الفصل الثالث، إلا أني عدلت عن ذلك؛ لأن الغالب في أصول المعاني أن تكون مشتركة، وأن تتحقق في جميع استعمالات الجذور اللغوية.

وأما الجذور اللغوية التي خلت من المعنى المشترك أو المفرد بسبب الموانع اللفظية والمعنوية فلا يضرُّ خلوُّها منهما في تعريف النظرية؛ لأن النظرية تبحث عن المعنى المشترك في الجذر اللغوي السَّالم من الموانع اللفظية والمعنوية.

مما يتصل بـ(أنـواع أصـول المعـاني) تعبـير عن ابن فارس عن الجـذر اللغـوي في (1568) جـذراً بأنَّه (كلمـةٌ واحدة)، أو (كلمتان) أو (ثلاث كلمات) أو أكثر، بهذه اللفظ أو ما يؤدِّى مؤدَّاه.

وقد تأمَّلتُ كثيراً في هـذا النـوع من الجـذور فألفيتهـا نوعين مثلها مثل الجذور التي عبَّر عنها ابن فارس بلفــظِ الأصول.

النَّوع الأول: الكلمـة المفـردة المشـتركة، الـتي تساوي الأصل المشترك بدرجتيه.

الدرجـة الاولى: الأصـل المشـترك المقيس، كـ(الغليان) في (فور)، قال ابن فارس: "الفـاء والـواو والراء كلمةٌ تـدلُّ على غَلَيـان، ثم يقـاس عليهـا، فـالفَوْر: الغَلَيان: يقال: فارت القدرُ تَفورُ فَوراً ... وفـار غضـبُه: إذا جاشَ، وممَّا قِيس على هـذا قـولُهم: فَعَلـه من فَـوْره: أي في بدء أمرِه، قبل أنْ يسكُن"[1].

الدرجـة الثانيـة: الأصـل المشـترك المحمـول عليـه، كــ(العُطـاس) في (عطس)، قـال ابن فـارس: "العين والطـاء والسـين كلمـةٌ واحـدة ثم تسـتعار، وهي العُطـاس، يقـال: عَطَس يَعْطِس، ويقـال للأنـفِ مَعْطَِس، بالكسر والفتح في الطـاء، ويسـتعار ذلـك فيقـال: عَطَسَ الصُّبح: إذا انفَلَق، وقد قالوا إنَّ العُطاسَ: الصُّبح ..."[2].

وقد فهم الدكتور حامد محمد أمين شعبان من هـاتين الدرجتين في باب الكلمات أن الأصـل فيهمـا: يعـد "لونـاً من الأصول له سمةٌ معيَّنة، يمكن اعتبارهـا جنسـاً واحـداً، أو أصلاً له قدر مشترك واحد"[3]، والواقع أنه لا فــرق بين

---

[1] (?) مقـاييس اللغـة 4/458، ومثلـه (غبن) 4 /ـ 411، و (ربـك) 2/482.

[2] (?) المصدر السَّابق 4/354- 355، ومثله (فود) 4/458.

[3] (?) الأحكام اللغوية، ص 204.

هذه الأصول هنا, وفي الدرجتين المذكورتين في الأصول، وحتى المثال الذي ذكره الـدكتور لتأييـد هـذا الـرأي يـدل على عدم الفرق وهو الجذر (ضوع):

"الضاد والواو والعين كلمةٌ واحـدة تتفـرّع، وهي تـدلُّ على التحريك والإِزعاج.

يقال ضَاعَني لك الشيءُ يَضُوعُني: إذا حرَّكني ...

وتضوّعَتْ رائحتهُ: نَفَحَتْ ...

وضَاعَت الرِّيحُ الغُصنَ: ميَّلَتْه.

وقـال قـوم: هـذا الأمـر لا يَضُـوعُني: أي لا يُثْقِلُـني، والأقيس أن يقال لا يُحَرِّكُ منِّي ولا أعبأ به.

ويقال ضاع يضوع ويَنْضَاع: إذا تضّور ...

قــال أبــو عبيد عن أبي عمــرو: ضــاعني الشّــيء: أَفْزَعَنِي، وهذا صحيحٌ؛ لأنَّ الفزع يُزْعِجُهُ ويُقْلِقُهُ"[1].

وظاهرٌ أن التحـرك والتحريـك في الاسـتعمالات ليس من جنس واحد؛ إذ يصـدر من الإنسـان والطيب والغصـن وغيرها، كما أن كيفيته تختلف بين هذه الأمـور: فـالتحرُّكُ المعنويُّ في الإنسـان غـير الحسـي في الغصـن والطيب، كما أن ظهور معنى التحرك في تمييلِ الريحِ الغصنَ ليس كظهوره في قـولهم: "ضـاعني: أفزعـني" فهـو في الأول ماثلٌ للعيان، وفي الثاني لازم من الفَزَع.

النَّوع الثـاني: الكلمــة المفــردة الــتي تســاوي الأصــل المفــرد, كـــ(التفَّاح) في (تفح) و (الأرض) في (بثا), قال ابن فارس: "التاء والفاء والحـاء كلمـة واحـدة، وهي التُّفَّاح"[2]، و "البــاء والثــاء والألف كلمــةٌ واحــدة لا يُقــاس عليها ولا يشــتقّ منهــا، وهي البَثَـاء: أرضٌ سـهلة،

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/377.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/350.

وهي أرضٌ بعينها ..."[1].

وقد يأتي من هذه الكلمةِ الواحدةِ الفعلُ والمصدرُ واسمُ الفاعل وغيرها وتبقى كلمةً واحدةً كقوله في (فطن): "الفاء والطاء والنون كلمةٌ واحدةٌ تدل على ذكاء وعلم بشيء، يقال: رجلٌ فَطِنٌ وفَطُنٌ، وهي الفِطْنَة والفَطَانة"[2]، وفي (فسد): "الفاء والسين والدال كلمةٌ واحدة: فَسَدَ الشَّيءُ يَفْسُد فساداً وفُسوداً، وهو فاسِدٌ وفَسِيد"[3].

وإذا أطلق على هذا النوع المفرد من الكلمات أنه أصلٌ فإنه يعني بالأصلِ الجذرَ أو الأصلَ المفردَ الذي لا يقاس ولا يحمل عليه، لا الأصل المعنوي المقيس أو المحمول عليه كما فهم الدكتور حسين نصَّار[4]، وإذا نفى عنه الأصالة في هذه الحالة فإنه يعني بالأصلِ المنفيِّ الأصلَ المقيسَ لا المحمول كقوله في (دبي): "الدال والباء والياء ليس أصلاً، وإنَّما [هو] كلمةٌ واحدة، ثم يُحمَل عليها تشبيهاً ..."[5].

وقد صرح ابن فارس بالفرق بين النوعين المقيس والمحمول من الأصول والكلمات فقال في: (رنب): "الراء والنون والباء كلمةٌ واحدةٌ لا يشتقّ منها ولا يقاس عليها، لكن يشبَّه بها، فالأرنب معروف، ثم شبهت به أرنَبَة الأنْف، وأرنبة الرَّمل: وهي حِقْفٌ منه منحنٍ، يقولون كِساءٌ مؤرنَب: للذي خُلِط غَزْله بوبَر الأرانب، وأرض مُؤَرنِبةٌ: كثيرة الأرانب، والأرنَب: ضربٌ من النَّبات"[6]، وفي (حصوى): " ... ويقال لكلِّ قطعةٍ من المسك حَصَاة؛ فهذا تشبيهٌ لا قياس"[7].

---

[1] (?) السَّابق 1/197.
[2] (?) مقاييس اللغة 4/ 510، ومثله (عفن) 4/56.
[3] (?) المصدر السَّابق 4/503.
[4] (?) المعجم العربي 2/450.
[5] (?) مقاييس اللغة 2/327.
[6] (?) المصدر السَّابق 2/443.
[7] (?) السَّابق 2/70.

هذا، وتتعدد الكلماتُ للجذر الواحد كما تتعدد الأصـول فيكون فيهـا كلُّهـا أو بعضـها هـذان النوعـان من المعـاني المشتركة، وقد مثَّلت بالجذور المفردة؛ لتقـريب الصـورة إلى الفهم.

ومن أمثلة هذا التنوُّع في الأصول المتعددة -وهو في نفس الوقت دليل على هذا التنوع- أصـول الجـذر (أرض) قال: "الهمـزة والـراء والضـاد ثلاثـة أصـول، أصـل يتفـرع وتكثر مسائله، وأصلان لا ينقاسانِ بل كـلُّ واحـدٍ موضـوعٌ حيثُ وضعَتْه العرب.

فأمّا هذان الأصلان فالأرض الزُّكْمَـةُ: رجـل مـأروضٌ أي مزكوم، وهو أحدهما, ... والآخـر الرِّعـدة، يقـال بفلانٍ أرْضٌ أي رِعْدَةٌ ...

وأمّا الأصل الأوّل فكلُّ شيءٍ يسفُل ويقابـل السّـماءَ، يُقال لأعلى الفرس سماءٌ، ولقوائمه أرض ..."[1].

ومما يؤكـد تـرادف الكلمـات والأصـول حسـب هـذين النوعين أن ابن فـارس قـد يصـدّر الجـذر بأنـه (كلمـة) أو (كلمتـان) أو أكـثر وفي الشَّـرح يعبِّر عن الكلمـة بالأصـل وربمـا عكس، ومن الأول قولـه في (شـجب): "الشـين والجيم والباء كلمتان، تدلُّ إحداهما على تداخلٍ، والأخرى تـدلُّ على ذَهـابٍ وبُطلان، الأولى: قـول العـرب تشـاجَبَ الأمر: إذا اختلـطَ ودخـل بعضُـهُ في بعض ... وأمّـا الأصـل الآخر: فالشَّجِب: وهو الهالك ..."[2]، ومن الثاني قوله في (يسر): "الياء والسين والـراء: أصـلانِ يـدلُّ أحـدُهما على انفتـاحِ شـيءٍ وخِفّتِـه، والآخـرُ على عُضـوٍ من الأعضـاء، فالأول: اليُسْر: ضِـدُّ العُسْـر ... والكلمة الأخـرى: اليَسَـارُ لليَدِ، يقال: تَياسَرُوا، إذ أخذوا ذاتَ اليَسار، ويقال ياسَرُوا، وهو أجْوَد"[3].

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/79-80.

[2](?) المصدر السَّابق 3/250.

[3](?) السَّابق 6/155-156.

وقـريب من هـذا تعبـيره عن الأصل بأنه كلمة واحـدة والعكس كقوله في (جلس): "الجيم واللام والسين كلمـةٌ واحــدة وأصل واحــد، وهو الارتفــاع في الشــيء ..."[1]، وقوله في (أطـل): "الهمـزة والطـاء واللام، أصـلٌ واحد وكلمة واحدة، وهو الإطِلُ والإطْلُ، وهي الخاصرة ..."[2].

ومن الأدلة –أيضاً- أنه يذيل كثـيراً من هـذه الكلمـات بالشــواذِّ عنها كما يفعل ذلك في الأصــول، ومعلــومٌ أن الشَّذوذَ لازمٌ لوجـود القيـاس وتعـدد اسـتعمالات الجـذور وكثرتها عليـه، ومن ذلك قوله في (مـرخ): "الميم والـراء والخاء كلمةٌ صحيحة تـدلُّ على تلـيينٍ في شـيء ... ومما شذَّ عن هذا الباب المِـرِّيخ: سـهمٌ طويل يُقتَـدَرُ به الغِلاء، له أربع قُذَذ؛ وهو نجمٌ أيضاً"[3].

ومن الأدلة –أيضــاً- أن يحكم بوجــود فــروعٍ للكلمة كقوله في (ثقف): "الثاء والقاف والفاء كلمة واحـدة إليها يرجع الفــروع، وهو إقامة دَرْءِ الشــيء، ويقـــال ثَقَّفْتُ القنـاةَ: إذا أقَمْتَ عِوَجَها ... وثَقِفْتُ هـذا الكلامَ من فلانٍ، ورجل ثَقْفٌ لَقِـفٌ: وذلك أنْ يصـيب عِلْمَ ما يَسـمعُه على استواء، ويقال ثقِفْتُ به: إذا ظَفِرْت به ..."[4].

وإذا قال ابن فارس عن الجـذر بأنه (كلمـة) أو (كلمة واحدة) وذكر في الشرح كلمتين فأكثر فإنه يعني بالكلمةِ الكلمةَ القديمةَ التي اشتق منها بقية الكلمــات كقوله في (أكل): "الهمزة والكاف واللام بابٌ تكثر فُروعــه، والأصل كلمة واحدة، ومعناها التنقُّص، قال الخليل: الأكل معروف ..."[5]، والغـــالب في هـــذه الحالة أن يحـــذف الوصف بـ(واحدة).

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/473، ومثله (حمد) 2/100.

[2] (?) المصدر السَّابق 1/112.

[3] (?) السَّابق 5/317، ومثله في (نبق) 5/381، و(هبج) 6/28.

[4] (?) نفسه 1/382-383.

[5] (?) نفسه 1/122.

هذا، وقد سبَّب تعبير ابن فارس مرةً بالأصل وأخرى بالكلمـة لبسـاً كبـيراً لـدى كثـير من البـاحثين والمطلعين على (مقاييس اللغة)، وقد كنت واحداً من أولئك، ولكــني بعد إدامة التأمُّل في (مقاييس اللغة) والقراءة المتكــرِّرة فيه اهتديتُ إلى هذا الفهم.

وقد سـرى هـذا اللبس إلى بعض من كتبـوا عن هـذه النظرية، كالـدكتور حسـين نصَّـار، والـدكتور عبـد الكـريم محمد حسن جبل حيث ظنَّا كلَّ الجذور التي عبر عنها ابن فارس بـ(كلمـة) أو (كلمـة واحـدة) أو (كلمـتين) أو (ثلاث كلمات) من باب الكلمة المفردة التي لا يقاس ولا يحمـل عليها[1]، بل جعل الدكتور حسين نصَّـار الأصـول المفـردة من باب الكلمة الواحدة كما يفهم ذلك من تمثيله للكلمـة الواحدة بــ(أمت) والـذي قـال فيـه ابن فـارس: "الهمـزة والميم والتـــاء أصــــلٌ واحــــد لا يقــــاس عليــــه، وهــــو الأَمْتُ، ..."[2]، وهمـا وإن كانـا في الحقيقـة كـذلك إلا أن ابن فارس فصل بينهما.

---

[1] (?) المعجم العربي 2/450، والدلالة المحورية، ص98-99.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/137، والمعجم العربي 2/450.

القضية الثانية: تمييز الأصل من الفرع

المعنى المشترك يربط بين الأصول والفــروع, أو بين المعــاني القديمة والمعــاني المســتحدثة, أو بين الأصل والفرع المشتق منه.

وقد ميَّز ابن فـــارس بين الاســـتعمالات الأصـــول والاســتعمالات الفــروع الــتي اشــتركت في المعــنى في جمهور الجـذور اللغوية الـتي درسـها, ولكنَّه لم ينصّ على الضـوابط الـتي اتكأ عليها في هـذا التميـيز. وبالتأمُّل في الأصول والفروع التي ميَّزها يمكننا الوصول إلى ضابطين مهمين في هذا الباب.

أولهما: الحسيُّ أصلٌ للمعنوي.

وثانيهما: الخَلْقيُّ أصلٌ للمصنوع.

وهذا يعـني أنَّ الاسـتعمالات الأصـول غالبـاً ما تكـون حسيَّةً وخَلْقية, وأنَّ الاسـتعمالات الفـروع غالبـاً ما تكـون معنويةً ومصنوعة, وإليك تفصيل هذين الضابطين[1].

الضابط الأول: الحِسِّيُّ أصلٌ للمعنويّ:

اللفظ الحسِّـــيُّ: هو الـــدالُّ على ذات كـــالتُّراب، والشَّجر، والحجر.

واللَّفْظُ المعنوي: هو الدالُّ على معنى قائم بـالقلب كالحنين، والسَّعْد، والحبِّ، واليقين، والشكّ.

ومن أمثلة الأصول الحسيَّة:

---

[1] (?) ذكـر ابن عصـفور في (الممتـع) 1/42-43 تسـع علامـات لتمييز الأصل من الفرع, وعنه نقلها أبو حيان الأندلسي في شرح تسـهيل ابن مالـك, وعنـه السُّـيوطيُّ في المزهـر 1/349-350, وهي: الأمكنية, و كون أحد الأصلين أشرف, أو أظهـر, أو أوضـح, أو أخصّ, أو أسهل وأحسن تصرُّفاً, أو أقرب, أو أليق, أو مطلقـاً, أو جوهراً.

أولاً: في المصادر:

الغَدَن في (غدن) الغين والدال والنون أُصَيْلٌ صحيح يــدلُّ على لِينٍ واسترســال وفَتْــرَة, من ذلك المُغْــدَوْدِن: الشَّعْر الطَّويل الناعم المسترسل ... والشَّــبابُ الغُــدَانيُّ: الغَضُّ ... وأصـــلُ ذلك كلَّه من الغَـــدَن: وهو الاســـترخاء والفَتْرَة"[1].

والكتاب في (كتب): "الكاف والتاء والباء أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على جمع شيءٍ إلى شيءٍ ... والمُكاتَب: العبـدُ يكاتبه سيِّده على نفسه، قالوا: وأصـله من الكِتـاب: يـراد بذلك الشَّرْطُ الذي يكتب بينهما"[2].

ثانياً: في أسماء الأعيان:

التُـراب في (دقـع): "الـدال والقـاف والعين أصـلٌ واحد، وهو يدلُّ على الذّلّ، وأصله الـدَّقْعاء، وهـو الـتراب، يقال دَقِعَ الرَّجل: لَصِقَ بالتراب ذُلاًّ"[3].

والقيد في (نكل): "النون والكاف واللام أصلٌ صـحيح يــدلُّ على مَنــعٍ وامتنــاع، وإليه يرجع فروعــه، ونَكَل عنه نُكولاً يَنكِل، وأصل ذلك النِّكْل: القَيْـد، وجمعه أنكـال، لأنَّه يَنْكُل: أي يَمنَع"[4].

والماء المجتمع في (حكـر): "الحـاء والكـاف والـراء أصلٌ واحد، وهو الحَبْس، والحُكْرة: حَبْسُ الطعام مَنتظراً لغَلائه، وهو الحُكْـر، وأصـله في كلام العـرب الحَكَـر، وهو الماء المجتمع، كأنّه احْتُكِر لقلّته"[5].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/414, ومثله (الرَّغْرغة) في (رغَّ) 2/375.
[2] (?) المصدر السَّابق 5/158-159.
[3] (?) السَّابق 2/290 .
[4] (?) نفسه 5/473.
[5] (?) مقاييس اللغة 2/92.

والصَّـخْر الأملس في (صـلع): "الصـاد واللام والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على ملاسةٍ. من ذلك الصَّلَع في الرّأس، وأصـله مـأخوذٌ من الصُّـلاَّع، وهو العـريض من الصَّـخر الأملس، الواحد صُـلاَّعة. وجبـلٌ [صـليع]: أملس لا ينبت شيئاً ..."[1].

ثالثاً: في الأفعال:

خنَّ إذا بكي في (خنَّ): "الخاء والنـون أصـلٌ واحـد، وهو حكايةُ شـيءٍ من الأصـوات بضـعف, وأصـله خَنَّ: إذا بكى، خنيناً"[2].

وخـوّدتُ الفحـل: أرسـلتُه في (خـود): "الخـاء والـواو والدال أُصَيلٌ فيه كلمةٌ واحـدة، يقـال خَـوَّدُوا في السَّـير، وأصـله قـولهم خَـوَّدْتُ الفحـلَ تخويـداً: إذا أرسـلتَه في الإناث"[3].

ولبسْتُ الثَّوب في (لبس): "اللام والباء والسين أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على مخالَطَة ومداخَلة، من ذلك لَبسْتُ الثَّوبَ ألْبَسُه، وهو الأصل، ومنه تتفرَّع الفروع ..."[4].

ورأمَ الجـرحُ: انضـمَّ فُـوه للبُـرْء في (رأم): "الـراء والهمزة والميم أصلٌ يـدل على مُضـامَّةٍ وقُـرْب وعَطْـفٍ, يقـال لكـل مَن أحبَّ شـيئاً وأَلِفَـه: قـد رَئِمَـه، وأصـلُه مِن قولهم: رَأم الجُرْحُ رئْماناً: إذا انضمّ فُوه للبُرْء"[5].

وأفنَ الفصـيلُ ما في ضـرع أُمِّه: إذا شـربه كلَّه في (أفن): "الهمـزة والفـاء والنـون يـدلّ على خلـوّ الشـيء

---

[1] (?) المصدر السَّابق 3/304، ومثله الشجر اليابس في (شظف) 3/188، والمفـازة لا نبـات فيهـا في (خبت) 2/238، والشـيء اليابس على هُلْب الذَّنب من بَعَر وغيره في (عبس) 4/211.

[2] (?) السَّابق 2/157 .

[3] (?) نفسه 2/227 .

[4] (?) نفسه 5/320 .

[5] (?) مقاييس اللغة 2/473 .

وتفريغه، قالوا: الأفَن قلّة العقل، ورجل مأفونٌ، ... ويقال إنّ الجَوز المـأفُونَ: هُو الـذي لا شـيء في جوفـه، وأصل ذلك كلّه من قـولهم: أفَنَ الفَصـيلُ ما في ضـرع أمّـه: إذا شربَه كلَّه، وأفَنَ الحـالبُ النّاقَـةَ: إذا لم يَـدَع في ضَـرْعِها شيئاً"[1].

وواضحٌ أنَّ جميع الأصول –هنا- حسيَّة، وواضحٌ –أيضـاً- أن الفروعَ المشتقةَ منها بعضُها حسـيَّة، وبعضـها معنويـة، ومن المعنوية فروع (أفن) و (رأم).

والواقع أن الحسِّي أصلٌ للمعنوي؛ لأن الحسيَّ أقــدم وجوداً من المعنوي، وقد أكَّد كثـيرٌ من علمـاء اللغـة على هذه القاعدة، كابن السراج (تـ316هـ)، و ابن عصفور (تــ 669هـ).

قال ابن السّراج في (رسالة الاشتقاق):

"واعلم أنه متى تجاذب لفظاً واحـداً جنسـان، فكـان أحدُ الجنسين جسماً والآخـر عَرَضـاً، فـالأولى بـأن تجعـل الأصلَ الاسمُ (اسم العين: الجِسْـم)، وذلـك نحـو قـولهم: (النَّبْت والنبات) وقالوا: (أنبت يُنْبتُ نباتاً)، فإنمـا ينبغي أن تجعــل (أنبت يُنْبت) مشــتقاً من النَّبْت؛ لأن العــرب قــد تشتق أفعالاً من أسماء غير مصادر نحو قولهم: (استحجر الطين) و(استلحموا) إنما ذلك مأخوذ من اللحم والحجــر، وكذلك "استنوق الجملُ" و"تـرجَّلت المـرأة"، وهـذا أكـثر من أن أحصيه لك"[2].

وقال ابن عصفور (تـ669هـ):

في سياق سَرْده وجوه ترجيح الأصل على الفرع في

---

[1] (?) المصـدر السَّـابق 1/119-120، ومثلـه أصـل الأصـل الأول لـ(سحل) 3/140، والثاني لـ(خمط) 2/220.

[2] (?) رسالة الاشتقاق، ص 24.

حال التردد بين لفظين: "أن يكون أحدهما جوهراً والآخــر عَرَضــاً، فيكــون الــردُّ إلى الجــوهر أولى من الــردِّ إلى العرض؛ إذ كـان الجـوهر أسـبق إلى النَّفس في التقـديم، كقـولهم: اسـتحجر الطين مـأخوذ من الحجـر، واسـتنوق الجمل، واستتيسـت الشَّـاة، وتـرجَّلت المـرأة"[1] أي: من النَّاقة والتَّيس والرَّجل.

أمثلة للأصل المعنوي.

ومع هذا فقد يكون أصل الاشتقاق عنده معنوياً كـ:

الحنين في (حن): "الحـاء والنـون أصـلٌ واحـد، وهو الإشفاق والرّقّة, وقد يكون ذلك مع صوتٍ بتوجُّع, فحـنين النّاقةِ: نِزاعُها إلى وطنها ..."[2].

والسَّعْد في (سـعد): "السـين والعين والـدال أصـلٌ يدل على خير وسرور، خلاف النَّحْس, فالسَّعْد: اليمن في الأمر ... ويقال إنَّ السَّعدانة: الحمامة الأنْثى، وهو مشـتقٌّ من السَّعْد"[3].

و أحبَّه: إذا لزمـه في (حب): "الحــاء والبــاء أصــول ثلاثـة، أحـدها اللـزوم والثَّبـات، ... وأمّـا اللـزوم: فـالحُبّ والمَحبّـة: اشـتقاقه من أحَبَّه إذا لزمــه، والمُحِبّ: البعـير الذي يَحْسَِر فيلزمُ مكانَه ..."[4].

هذا، ويجب أن تكون بعض أصـول الاشـتقاق معنويـة؛ لأن كلام العـرب ليس كلُّه حسـياً، وكلام البشـر منـه مـا يعود إلى الحسِّ ومنه ما يعود إلى المعنى.

الضابط الثاني: الخَلْقيُّ أصلٌ للمصنوع:

الأصـلُ الخلقيُّ: هو الـذي يـدل على ذات خلقها الله

[1](?) الممتع 1/43.
[2](?) مقاييس اللغة 2/24.
[3](?) المصدر السَّابق 3/75.
[4](?) السَّابق 2/26-27.

تعالى، ولم تتدخل فيها أيادي البشر.

والفرعُ المصنوعُ: هو الذي تدخَّلت فيه أيـادي البشر بصناعته وتحويله.

من أمثلة الأصل المخلـــوق (الحربـــاء: الدويْبَّة) في (حرب)، قال: "الحـاء والـراء والبـاء أصـولٌ ثلاثـة: أحـدها السّـــلْب، والآخر دويْبَّة، والثـــالث: بعضُ المجـــالس ... فالأول: الحـرْب ...وأما الدويْبَّة [فــ] الحِربـاء، يقـال أرض مُحَرْبئة: إذا كثُر حِرباؤها، وبها شبِّه الحِرْباء: وهي مسامير الدُّروع، وكذلك حَرَابيّ المَتن، وهي لَحَماتُهُ ..."[1].

فقد ألحق الاســتعمال المصــنوع وهو (الحِرْبـــاء: مســـامير الـــدروع)، بالأصل المخلـــوق وهو (الحِربـــاء: الدُّويْبَّة).

ومن الأمثلة اشــتقاق المخــدَّة من الخَــدّ في (خــد): "الخاء والدال أصـلٌ واحـدٌ، وهو تأسُّـلُ الشَّـيءِ وامتـدادُه إلى السُّـفل، فمن ذلك الْخَـدّ خَـدُّ الإنسـان، وبه سُـمِّيت المِخَدّة ..."[2].

والواقع أن المخلوق أصلٌ للمصنوع؛ لأن المخلوق أَقدم وجوداً منه؛ فلزم أن يكون أَصله، وقد أكَّد على هـذا كثيرٌ من علماء اللغة، كابن السّراج, حيث قال:

"واعلم أن الأشياء المصنوعة كالقِدْر والسِّقاء وما أشبه ذلك، إذا أَلْبَسَـتْ عليك بشـيءٍ من المخلـوق وليس من صـــنعة النـــاس، فاجعل الأصل لما هو خلْقــة؛ فـــإنَّ

[1](?) مقاييس اللغة 2/48.
[2](?) المصدر السَّابق 2/149.

المصنوع أولى بالاشتقاق"[1].

ثم قال: "وكذلك إن اجتمع شيء من هذه المعمولات (المصنوعات) مع شيء من المصادر فالمصدر الأولُ، فالسِّقاء مأخوذ من السَّقْي، والمكحلة أخذت من الكُحْل، والمخدَّة مشتقة من الخدّ؛ لأنَّ الخدَّ يوضع عليها"[2].

الاشتقاق من المصنوع:

وقد يشتق ابن فارس المخلوق من المصنوع كقوله في (عتل): "العين والتاء واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على شِدّةٍ وقوّة في الشَّيء، من ذلك الرّجل العُتُلّ، وهو الشَّديد القويَّ المصحَّح الجِسم؛ واشتقاقُه من العَتَلة التي يُحفَر بها ..."[3]، وإن كان الإنسانُ بصفاته أقدمُ وجوداً من الآلات المصنوعة.

ومن الواضح بعدُ أن أصلَ اشتقاقِ الفروع عند ابن فارس قد يكون مصدراً، وقد يكون فعلاً، وقد يكون اسمَ عين؛ فلم يلتزم ابن فارس برأي البصريين الذي عمَّم المصدر أصلاً للاشتقاق، ولا برأي الكوفيين الذي عمَّم الفعل أصلاً للاشتقاق؛ ركوناً منه إلى واقع اللغة الذي يثبت بيقينٍ تعددَ أصولِ الاشتقاق إلى مصدرٍ وفعلٍ واسمِ عين.

هذا، ويسمى ابن فارس الاستعمالات المتفرعة من الأصول القديمة مشتقاتٍ[4]، وفروعاً[5]، ومسائل[6]،

---

[1] (?) رسالة الاشتقاق، ص25.
[2] (?) المصدر السَّابق، ص25.
[3] (?) مقاييس اللغة 4/223.
[4] (?) المصدر السَّابق (خلم) 2/204.
[5] (?) مقاييس اللغة (حل) 2/20.
[6] (?) المصدر السَّابق (بن) 1/191.

وكَلِماً[1]، وكلمـاتٍ[2]، وكُليمـاتٍ[3]، ولغـةً[4]، وربما سـمَّاها أصولاً[5]، وقياساً[6].

وربما عبَّر عن جميع استعمالات الجذر بـ(الفـروع) بما فيها الأصل القــديم المشــتق منــه، كقوله في (شــرز): "الشين والراء والـزّاء أصـلٌ يـدلُّ على خلافِ الخَـير، في جميع فروعهِ: من هلاك، ومنازَعة وغير ذلك"[7].

1(?) السَّابق (ذكر) 2/358, ومثله في (فرط) 4/490.

2(?) نفسه (ثقل) 1/382.

3(?) نفسه (بلز)1/ 299, ومثله (حلت) 2/96.

4(?) نفسه (حفص) 2/86, ومثله (حمط) 2/105.

5(?) نفسه (غش) 4/383, ومثله في (رجل) 2/493.

6(?) نفسه (خشن)2/64.

7(?) نفسه 3/259.

الاشتقاق ُمن المشتق

مما يتصل بقضـية (تميـيز الأصل من الفـرع) مسـألة (الاشتقاق من المشتق)؛ ذلك ابن فارس قـرَّر أنَّ العـرب تشتق من الأصل القديم ألفاظـاً وتحمل عليـه, وقـرَّر هنا أنها تشـتق من اللفظ المشـتق وتحمل عليه وعلى اللفظ المحمول.

وقد سـبق في (أنـواع أصـول المعـاني) التمثيل للاشـتقاق من الأصل القـديم, والحمل عليـه, ومثـال الاشـتقاق من المشـتق قوله في (غـدر): "الغين والـدال والـراء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على تَـرك الشـيء، من ذلـك الغَدْر: نَقْضُ العَهْد وتَرْك الوفاءِ به ...

والغَـدَر: الموضِـع الظَّلِـفُ الكثـير الحِجـارة، وسـمِّي بذلك؛ لأنَّه لا يكاد يُسْلَك، فهو قد غودر، أي تُرِك.

ويقال: رجل ثَبْتُ الغَـدَر: أي ثـابتٌ في كلامٍ وقتـال، هـذا مشـتقٌ من الكلمـة الـتي قبلـه، أي إنّـه لا يبـالي أن يسـلُكَ الموضـعَ الصَّـعبَ الـذي غَـادَرَهُ النـاسُ من صُعوبته"[1].

ومثـال الحمل على المشـتق قوله في (بيض): "الباء والياء والضاد أصلٌ، ومشتقٌّ منه، ومشبَّه بالمشتقّ، فالأصلُ: البَيَـاضُ من الألـوان، يقـال: ابيضَّ الشّـيءُ، وأمّا المشتقُّ منه: فالبَيْضَـة للدّجاجـةِ وغيْرِهـا، والجمع البَيْض، والمشبَّه بذلك بَيْضَة الحديد ..."[2].

---

[1] (?) مقـاييس اللغة 4/413-414,ـ ومثله في (رجب) 2/495-496, و (شـك) 3/173, و (عـرق) 4/283, و (قـرد) 4/413-414.

[2] (?) المصـدر السَّـابق 1/326, ومثلـه في (بكـر) 1/287، و (جمل)1/481، و (قبس) 5/48.

ومثال الحمل على المحمـول قوله في (كتـف): "الكاف والتاء والفـاء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على عِـرَض في حديــدة أو عَظْم، من ذلــك الكَتِيفة: وهي الحديــدة الَّــتي يُضَبُّ بها ... وأما قولهم للضِّغن والحِقد كَتِيفة، فــذلك من الباب أيضــاً، وهــو من عجيب كلامهم: أن يحملـوا الشـيء على محمول غيره، والمعنى في هذا أنَّهم يسمُّون الضِّغْن ضبَّاً؛ لأنَّه يُضِبُّ على القَلْب، فلمـا كـانت الضَّـبَّة في هـذا القيـاس بمعـنى أنَّهـا تُضَـبُّ على الشَّـيء وكـانت تسـمَّى كَتيفــةً، ســمَّوا الضِّــغن ضَــبَّاً وكتيفــة، ..."[1]، وفي (درع): "الدال والراء والعين أصلٌ واحد، وهو شيءٌ [من اللِّباس] ثم يُحمَل عليه تشــبيهاً, فالــدِّرع دِرْعُ الحديد ... وهــذا هو الأصل، ثمَّ يقــال: شــاةٌ دَرْعــاء: وهي الــتي اســوَدَّ رأسُــها وابيضَّ سائرُها، وهو القياس؛ لأنَّ بياضَ سائِر بدنِها كــدرعٍ لها قد لبِسَــتْهُ، ومنه الليــالي الــدُّرْع: وهي ثلاثٌ تســودَّ أوائلُها ويــبيضُّ ســائرُها، شُــبِّهت بالشَّــاة الــدَّرْعاء، فهــذا مشبَّهٌ بمشبَّهٍ بغيره ..."[2].

وسمَّى الأستاذ نذير مكتـبي هـذا النـوع من الاشـتقاق بالاشـتقاق المـركَّب؛ لأنَّه اشـتقاق من المشـتق[3]، ومثَّل الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصـود لـه باشـتقاق: تمنطــق وتمــذهب وتمســكن، من: المنطــق والمــذهب والمسكن المشتقة بدورها من: نطق وذهب وسكن[4].

والاشتقاق من المشتق يلزم منه أن يكون المشتقُّ الذي اشتُقَّ منه مُشْبِهاً للأصل القديم من ناحية الاشتقاق

[1] (?) مقاييس اللغة 5/159-160، ومثله في (غوى) 4/400.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/ 268، ومثله في (عين) 4/199-200.
[3] (?) في مقدِّمته على (العلم الخفاق في علم الاشتقاق) لصديق حسن خان، ص18.
[4] (?) مفهــوم الاشــتقاق الصَّــرفي وتطــوّره عنــد النحــويين والأصوليين، ص21.

منـــه، ومشـــبهاً للمعـــنى المشـــترك من ناحية اشـــتراك استعمالين فأكثر في دلالته تبعاً للاشتقاق منه، وقد سمى الـــدكتور محمد حسن جبل هـــذه الظـــاهرة بـــ (التفـــرُّع الاشتقاقي)، وعرَّفها بـ"أن يصير بعض اسـتعمالات الجـذر رأسـاً اشـتقاقياً متمـيزاً، أي: تؤخذ منه مشـتقات أخـرى تحمل معناه المتميز عن المعنى المحوري لجذره، ويصير معناه –مع هـذا التميُّز- مشـهوراً متبـادراً في سـياقه عند ذكر اللفظ دون تقييد"[1].

[1](?) علم الاشتقاق، ص219.

القضية الثالثة: استنباط المعنى المشترك

المعنى المشترك مستنبطٌ في الأساس من الأصل الأقدم في الجذر؛ لكن ابن فارس راعى عند صياغته أن تكون دلالة استعمالات الجذر الأصلية والمتفرِّعة بارزةً فيه، وربما كان بروز المعاني المتفرعة فيه أكثر من بروز المعنى القديم.

فلو أخذنا الجذر (شظف) مثلاً لوجدنا ظهور المعنى المشترك في المعنى المتفرع منه أظهر منه في المعنى الأصلي، مع تصريح ابن فارس بأن المعنى الأصلي هو مأخذ المعنى المشترك فيه.

(شظف): "الشين والظاء والفاء أصلٌ صحيح يدلُّ على الشّدّة في العيشِ وغيره، والأصل من ذلك الشَّظيف من الشَّجر: الذي لم يجِدْ رِيَّهُ فيبِس وصلُب، فيقال من هذا: فلانٌ هو في شَظَف من العَيش: أي ضِيق وشِدّة ..."[1].

المعنى المشترك هنا: هو "الشِّدَّة في العيش وغيره".

والمعنى الأصلي: الشَّظيف من الشَّجر: اليابس الصَّلب.

والمعنى الفرعي: الشَّظف في العيش: الضيق والشِّدَّة.

فالشدَّة هنا موجودة في العيش الضَّيق وفي الشجر اليابس، وقد نصَّ على شدَّة العيش وهو الفرع، وأشار إلى شدة الشجر وهي الأصل، وإن كانت الشدة موجودة فيهما.

مثال آخر:

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/184.

(خشن) الخاء والشين والنون أصلٌ واحد، وهو خلافُ اللِّين.

يقال شيءٌ خَشِنٌ، ولا يكادُون يقولون في الحجَر إلاَّ الأخْشَن ...

واخشَوْشَنَ الرَّجُـل، إذا تمـاتَنَ وتـرك التُّرْفَـةَ، وكتيبـة خشناءُ: أي كثيرة السِّلاح"[1].

المعنى المشترك: خلاف اللِّين.

المعنى الأصلي: الشيء الخشن، والحجر.

المعنى الفرعي: اخشوشن الرجل، والكتيبة الخشناء.

وظاهر أن المعنى المشترك متحقق فيهما.

مثال ثالث:

(خبت): "الخاء والباء والتاء أصلٌ واحد يدلُّ على خُشـوع: يقـال أَخْبَتَ يخبِتُ إخباتـاً، إذا خشَـع, وأخْبَتَ للـه تعالى, قال عزّ ذكره: ﭽﮕﮔﭼ[2]، وأصلُه من الخَبْت، وهو المفازة لا نباتَ فيها"[3].

المعنى المشترك: الخشوع.

المعنى الأصلي: الخبت: المفازة لا نبات فيها.

المعنى الفرعي: خشوع الإنسان.

وظـاهرٌ أنَّ المعـنى المشـترك –هنـا- متحقـق في الاستعمالين ولكن ظهوره في المعـنى الفـرعي أكـثر من ظهـوره في المعـنى الأصـلي، وكأنـه مـأخوذ من المعـنى الفرعي مباشرة.

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/184.
[2](?) الحج/34.
[3](?) مقاييس اللغة 2/238 .

ولأجل هذا قال الدكتور: محمد حسن جبل عن منهج ابن فارس في (مقاييس اللغة) والراغب الأصفهاني في (مفردات ألفاظ القرآن الكريم) أنهما: "كانا يجعلان المعنى المشهور في المادة هو أصلها, ثم يحاولان ردَّ بقية الاستعمالات إليه، وكثيراً ما يكون ذلك الأصل معنوياً"[1].

وهذا صحيح إن قصد الدكتور بالأصل : المعنى المشترك, وأمَّا إن قصد به المعنى القديم الذي استَنبط منه ابن فارس المعنى المشترك فلا نوافقه على ذلك؛ لما سبق في الأمثلة التي ذكرتها قبلُ وغيرها من أنَّ المعنى الأقدم عنده قد لا يكون مشهوراً, وفي الأكثر يكون حسيَّاً, وخلْقياً.

□□□

[1] (?) معجم أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم، ص18, وهي رسالته للدكتوراه, نوقشت عام1976م, وقد نشرها الدكتور عام 2010م بعد تعديلات جوهرية في المضمون والاسم ولم يذكر هذا النَّص فيها.

المبحث الثاني: مرادفات نظرية أصول المعاني.

مرادفات نظرية أصول المعاني: هي تلك المصطلحات التي أطلقها ابن فارس وغيره من الباحثين على المعنى المشترك, أو عملية استنباطه, وسأتحدث عنها في مطلبين:

المطلب الأول: مرادفات نظرية أصول المعاني عند ابن فارس.

يفهم من بعض عبارات ابن فارس إطلاقه مصطلح (التأصيل) على عملية استنباط المعنى المشترك, وهو مَصْدَرُ (أَصَّلَ: تأصيلاً)، أي: استنبط أصلاً معنوياً من استعمالات الجذر اللغوي.

ومن عباراته في ذلك قوله:

في (سنَّ): "السين والنون أصلٌ واحد مطرد، وهو جريَان الشيء واطرادُهُ في سهولة، والأصل قولهم: سَنَنْتُ الماءَ على وجهي أَسُنُّهُ سَنًّا، إذا أرسلتَه إرسالاً ... فأمّا قولهم: سَنَّ إبلَه: إذا رعاها؛ فإنّ معنى ذلك أنّه رعاها حَتى حسُنَت بَشَرتُها، فكأنّها قد صُقِلَتْ صَقْلاً، كما تُسنّ الحديدة، هذا معنى الكلام، **ويَرجِعُ إلى الأصل الذي أصَّلْنَاه**"[1].

وفي (ضحى): "الضاد والحاء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على بُروز الشيء ... فقد دَلَّت هذه الفروعُ كلُّها على **صِحَّة ما أصّلناه** في بروزِ الشَّيء ووُضوحه"[2].

وفي (زور): "الزاء والواو والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على المَيْل والعدول ... فأمَّا قولهم إن الزِّوَرَّ: القويُّ الشديد، فإنما هو من الزَّوْر، وهو أعلى الصدر شاذٌّ عن

---

[1](?) مقاييس اللغة 3/60-61، ومثله في (بيت) 1/324-325، و (جث) 1/425، و(شم) 3/175، و (شوي) 3/224.
[2](?) المصدر السَّابق 3/391-392.

الأصل الذي أصّلْناه"[1].

وأطلق ابن فــارس على المعــنى المشــترك ثمانية مصطلحات وهي:

1-الأصل.

كقوله في (بعث): "الباء والعين والثاء أصـلٌ واحد، وهو الإثارة"[2]، وفي (أوي): "الهمزة والـواو واليـاء أصـلان: أحـدهما التجمُّع، والثـاني الإشـفاق ..."[3]، وفي (ضـر): "الضـاد والـراء ثلاثـةُ أصـول: الأوّل: خلاف النَّفْـع، والثاني: اجتماعُ الشَّيء، والثالث: القوّة ..."[4].

وهو أكثر المصطلحات الـتي أطلقها ابن فـارس على المعــنى المشــترك، ويتعيَّن في مثل هــذا التعبــير في الأصول التي أوردتهـا، وقد قـدَّمتُ أنَّه يطلقه على الجـذر كثيراً، وعلى المعنى الأقدم وغيرهما[5].

وإذا قلَّت استعمالاتُ الجذر صغَّره إلى (أُصَيل) وذلك حين يكون مأخوذاً من استعمال واحد كـ(خـوط): "الخـاء والواو والطاء أُصَيلٌ يـدلُّ على تَشـعُّبِ أغصـان، فـالخُوط الغُصْـن، وجمعه خِيطـان"[6]، أو اسـتعمالين كــ(خــوب): "الخاء والواو والباء أُصَـيْلٌ يـدلُّ على خُلـوٍّ وشِـبهه، يُقـال أصــابتهم خَوْبــةٌ: إذا ذهب ما عنــدهم ولم يبق شـــيءٌ، والخَوْبَـةُ: الأرض لا تُمطَـرُ بين أرضَـينِ قد مُطرَتَـا؛ وهي كالخَطِيطة"[7]، أو ثلاثة كـ(دعس): "الدال والعين والسين

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/36-37، ومثله في (جــور) 1/493، و (ذر) 2/343، و (زهد) 3/31
[2] (?) المصدر السَّابق 1/266.
[3] (?) السَّابق 1/151.
[4] (?) نفسه 3/360.
[5] (?) راجع المبحث الأوَّل فقرة (الأصل عند ابن فــارس)، ص71-74.
[6] (?) مقاييس اللغة 2/ 229، ومثله (درج) 2/276.
[7] (?) المصدر السَّابق 2/225.

أُصَيلٌ، وهو يدلُّ على دفْع وتأثيرٍ، فالمداعَسَة: المطاعَنَـة؛ لأنّ الطّــاعن يــدفَع المطعــونَ، ورُمْحٌ مِــدْعَسٌ ورِمــاحٌ مداعِسُ، والدَّعْس: النِّكاح؛ وهذا تشبيهٌ، والـدَّعْس: الأثـر، وهو ذاك؛ لأنَّ المؤثِّر يدفع ذلك الشيءَ حين يؤثَّر فيه"[1].

2-القياس.

كقوله في (أرق): "الهمزة والزاء والقاف قياسٌ واحد وأصلٌ واحد، وهو الضّيق"[2]، وفي (تع): "التاء والعين من الكلام الأصيل الصَّحيح، وقياسُه القَلَـقُ والإكـراه"[3]، وفي (جحـف): "الجيم والحــاء والفــاء [أصــلٌ] واحــدٌ، قياسُــه الذَّهاب بالشّيء مُسْتَوْعَباً"[4].

وواضـحٌ من نصوصه هـذه أن القيـاس فيها هو ذاتُ الأصل المعنـويِّ؛ وإن كـان يعـني بالقيـاس في الأسـاس: **إثبات تشابه استعمالات الجذر اللغوي في تحقق الأصل المعنويِّ فيها.**

قــال في (قــوس): " ... القِيــاسُ: تَقــديرُ الشَّــيء بالشــيء، والمقــدار مِقْيــاسٌ، تقــول: قَايَسْــتُ الأَمْــرَينِ مُقايَسَةً وقياساً ..."[5].

وقال في كتابه (حلية الفقهاء) شـرح مختصر المـزني (تــ264هـ) لكتــاب (الأم) للشــافعي (تــ204هــ): "وأما القيــاس: **ففعل القــايس، وهو العِرفــان بمقــدار الشــئ، وردُّه إلى الــذي يُوازيــه، ويســاويه في القدر، ...**عن الخليل بن أحمد، قال: تقول العرب: قاس يقيس: إنما هو إذا عــرف القــدر، كقولــك: خشــبةٌ قِيسُ أُصْبُع، وتقول: قِسْ هذا الأمر قياساً، والمقدار: المقيـاس،

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/283.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/95.
[3] (?) السَّابق 1/338.
[4] (?) نفسه 1/427، ومثله في (نبأ) 5/385، و (عرض) 4/ 267، و (وشظ) 6/112.
[5] (?) نفسه 5/40.

قال جرير:

... ... بالمقاييسِ"[1]

أي: قُدِّروا بالمقـادير، وهـذا صـحيح؛ لأن رَدَّ الأشـكال بعضِها إلى بعضٍ قياسٌ، وتقدير الفروع بأصولها قياسٌ.

وبعضـهم سـمَّى ذلك اعتبـاراً، وأصل الاعتبـار من قولـك: اعتـبرتُ الرؤيا عبـارةً وعَبْـراً إذا تأوَّلتَهـا، وعَبَـرْتُ الدَّراهمَ: إذا عـرفتَ وزْنَهـا، وحُـدِّثنا عن الخليل، بالإسـناد الذي ذكرنا آنفاً، أنّ تعبير الدنانير: وزنها ديناراً ديناراً، فإن يكن ذلك كما ذكرنا، فالاعتبار يعرفُ مقدارَ الفـروع فرعـاً فرعـــــاً وردَّها إلى الأصـــــل، كما أن الـــــدنانير يجمعها الوزنُ"[2].

ولا ضير في إطلاقة مصطلح (القيـاس) على الأصـول المعنوية؛ لأنها –أي الأصول المعنوية- المادةُ التي تتشـابه فيها استعمالاتُ الجذرِ، والقيـاسُ إثبـاتُ هـذا التشـابه في هذا المادة، وقد سمَّى ابن فارس معجمـه هـذا (مقـاييس اللغـــة) مريـــداً بهـــا الأصـــول المعنويـــة وأوجـــه تشـــابه استعمالات الجذور اللغوية فيها.

3-المعنى.

كقوله في (ضـلَّ): "الضـاد واللام أصـلٌ صـحيحٌ يـدلُّ على معـنىً واحـد، وهو ضَـياع الشـيء وذهابُـهُ في غـيرِ حَقِّه"[3]، وفي (علـق): "العين واللام والقـاف أصـلٌ كبـير صـحيح يرجع إلى معـنىً واحـد، وهو أن ينـاط الشَّـيء بالشيء العالي"[4]، وفي (أفَّ): "وأما الهمزة والفـاء في المضاعف فمعنيان، أحدهما تكرُّهُ الشيء، والآخَر الـوقت الحاضر"[5].

---

[1] (?) ديوانه، ص227، ومقاييس اللغة 5/40.
[2] (?) حلية الفقهاء، ص21 – 22.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/356.
[4] (?) المصدر السَّابق 4/125، ومثله في (عمد) 4/137.
[5] (?) السَّابق 1/16، ومثله في (دمك) 2/302، و(مصـع) 5/327،

4-القول.

كقولـه في (تقن): "التـاء والقـاف والنـون أصـلان: أحدهما إحكام الشّيء، والثاني: الطين والحَمْـأة، فـالقول الأوّل: أتقَنْت الشّيء أحكَمْتُه ..."[1].

5-الجملة.

كقوله في (خصف): "الخاء والصاد والفاء أصلٌ واحـدٌ يدلُّ على اجتماعِ شيءٍ إلى شيء ... ومن الـذي شـذَّ عن **هذه الجملة** قولُهم للنّاقة إذا وضعت حَمْلَهـا بعـد تسـعة أشـهر: خَصَـفَتْ تخْصِـف خِصـافاً، وهي خَصُـوفٌ"[2]، وقـد نصّ على هـذا المصـطلح في مقدمـة (مقـاييس اللغـة): فقـال: " ... حـتى تكـون **الجملـةُ المـوجزةُ** شـاملةً للتَّفصيل ..."[3].

6-الوجه.

كقوله في (رجم): "الـراء والجيم والميم أصـلٌ واحـدٌ يرجِع إلى وجـهٍ واحـد، وهي [الـرَّمْي بـ] الحجـارة، ثم يسـتعار ذلـك"[4]، وفي (بتَّ): "البـاء والتـاء له وجهـان وأصلان: أحدهما القطع، والآخـر: ضـربٌ من اللبـاس"[5]، وفي (غبط): "الغين والبـاء والطـاء أصـلٌ صـحيحٌ له ثلاثة وجـوه: أحـدها دوامُ الشـيء ولزومُـه، [والآخَـر: الجَسُّ]، والآخِـر: نـوعٌ من الحَسَـد"[6] ثم قـال في الشـرح: "... والأصل الآخر الغَبْط، يقـال: غبَطْتُ الشَّـاةَ: إذا جسسـتَها بيـدك تنظر بها سِـمَنٌ"[7]، وفي (صـفر): "الصـاد والفـاء والـراء سـتّة أوجـه: فالأصل الأوَّل: لـونٌ من الألـوان،

و(كسح) 5/179، و (عدَّ) 4/29.

[1] (?) مقاييس اللغة 1/350.

[2] (?) المصدر السَّابق 2/186 .

[3] (?) السَّابق 1/3.

[4] (?) نفسه 2/493.

[5] (?) نفسه 1/170.

[6] (?) نفسه 4/410.

[7] (?) نفسه 4/410.

والثـاني: الشَّـيء الخـالي، والثـالث: جـوهرٌ من جـواهر الأرض، والرَّابـع: صَـوت، والخـامس: زَمـان، والسـادس: نَبْت"[1].

7-الأمر.

كقوله في (شسع): "الشـين والسـين والعين يـدلُّ على أمـرين: الأَوَّلَ قلّـةٌ والآخـرَ بُعـد"[2]، وفي (ضـف): "الضـاد والفـاء أصـلٌ صـحيحٌ يـدلُّ على أمـرين: أحـدهما الاجتماع، والآخر القِلة والضَّعف"[3].

8-الشيء.

كقوله في (جو): "الجيم والـواو شـيءٌ واحد يحتـوي على شـيءٍ من جوانبـه، فـالجوّ جـوّ السـماء، وهو ما حَنَا على الأرض بأقطــارِهِ، وجَــوّ الــبيت من هــذا"[4]، وفي (بهش): "الباء والهاء والشين شيئان: أحدهما شِبْه الفَرَح، والآخر جِنْسٌ من الشَّجَر"[5].

9-الباب.

كقوله في (كرم): "الكاف والراء والميم أصلٌ صـحيح له بابان: أحدهما: شَرَفٌ في الشَّيء في نفسِه أو شـرفٌ في خُلُق من الأخلاق ... والأصل الآخر الكَـــــــرْم، وهي القِلادة"[6].

وقد يعـني بــ(البـاب) الجـذر كقوله في (أثّ): "هـذا بابٌ يتفرع من الاجتماع واللين، وهو أصلٌ واحد"[7].

ويشيع إطلاقه (الباب) على مجموعة الجذور المتحدة في الحرف الأول والثـاني والمختلفة في الحـرف الثـالث

[1] (?) مقاييس اللغة 3/294.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/271.
[3] (?) السَّابق 3/352.
[4] (?) نفسه 1/423.
[5] (?) نفسه 1/309.
[6] (?) نفسه 5 / 171-172.
[7] (?) نفسه 1/ 8، ومثله (أمن) 1/134.

فنراه يعنونها دائماً بـ (باب كذا وكذا وما يثلثهما) كقوله: " باب الدال واللام وما يثلثهما ..."[1].

هذا، وكثيراً ما يخلي ابن فارس المعنى المشترك من أي مصطلح ويهجم عليه هجوماً كقوله في (وشل): "الواو والشين واللام، يدلُّ على سَيلاَنِ ماءٍ قليل ..."[2]، وفي (بدأ): "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء ..."[3].

ملاحظة مهمة:

إذا جمع ابن فارس بين مصطلح (الأصل) وغيره فيتعين إرادته بالأصلِ الجذرَ، ويكون المصطلح الثاني مرادفاً للأصل المعنوي.

مثال جمعه بين **الأصل والوجه** قوله في (غبط): "الغين والباء والطاء أصلٌ صحيحٌ له ثلاثة وجوه: أحدها دوامُ الشيء ولزومُه، [والآخَر الجَسُّ]، والآخِر: نوعٌ من الحَسَد"[4].

ومثال جمعه بين **الأصل والمعنى** قوله في (عد): "العين والدال أصلٌ صحيح واحد لا يخلو من العَدّ الذي هو الإحصاء، ومن الإعداد الذي هو تهيئة الشَّيء، وإلى هذين المعنيين ترجع فروعُ الباب كلها"[5].

ومثال جمعه بين **الأصل والباب** قوله في (كرم): "الكاف والراء والميم أصلٌ صحيح له بابان: أحدهما شَرَفٌ في الشَّيء في نفسِه أو شرفٌ في خُلُق من الأخلاق ...والأصل الآخر الكَرْم، وهي القِلادة"[6].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/292.
[2] (?) المصدر السَّابق 6/113.
[3] (?) السَّابق 1/212.
[4] (?) نفسه 4/410.
[5] (?) نفسه 4/29، ومثله في (عفر) 4/62.
[6] (?) مقاييس اللغة 5/171-172.

إلا إذا كان المصطلحُ الثاني (البناءَ) فيتعين إرادته بـ(الأصلِ) الأصلَ المعنويَّ، وبـ(البناء) الجذرَ اللغويَّ، كقوله في (عرض): "العين والراء والضاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول، ومَنْ حَقَّقَ النظرَ ودقَّقه عَلِمَ صحَّة ما قلناه، وقد شرحنا ذلك شرحاً شافياً"[1].

(?)[1] المصدر السَّابق 4/269.

المطلب الثـاني: مرادفـات نظرية أصـول المعـاني عند غـير ابن فارس.

أطلق كثيرٌ من علماء اللغة القدامى والمُحْدثين على هذه النظرية تسعة مصطلحات, على النَّحو التالي.

1- (الأصول).

وهو أكثر المصطلحات الـتي أطلقها ابن فـارس على المعـنى المشـترك, وأطلقه على هـذه النَّظرية عامَّة من تحــدثوا عنها –وإن اخــترع لها بعضــهم تســميةً جديــدة-, وممن أطلقه عليها الـدكتور: محمد مصـطفى رضـوان[1]، والــدكتور: حســين نصّــار[2]، والــدكتور: حامد محمد أمين شعبان[3]، والدكتور: أمين محمد فاخر[4].

2-(المقاييس).

وهو المصـطلح الثـاني الـذي أطلقه ابن فـارس على المعــنى المشــترك, وســمى به معجمه هــذا (مقــاييس اللغة)، وقد سبق أنه يعني به: المعـاني المشـتركة وأوجه تشابه استعمالات الجذور اللغوية فيها, وأطلقه على هـذه النظرية الأستاذ عبد السَّلام هـارون[5], و الـدكتور حسـين نصّار[6]، والدكتور محمد مصطفى رضوان[7].

3- (الاشتقاق الصَّغير).

الاشتقاق الصَّغير تسميةٌ اخترعها ابن جنِّي, ويعـني به نفس ما يعنيه ابن فارس بأصـول المعـاني هنـا, قـال ابن جني: "فالصـغير: ما في أيـدي النـاس وكتبهم، كـأن تأخذ أصلاً من الأصـول فتتقَّراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت

[1](?) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص، 121، 148.
[2](?) المعجم العربي 1/ 435.
[3](?) الأحكام اللغوية، ص162.
[4](?) ابن فارس اللغوي، ص211.
[5](?) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) 1/39.
[6](?) المعجم العربي، 1/ 425.
[7](?) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص121، 148.

صـيغه ومبانيـه، وذلك كـتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السـلامة في تصـرفه ... وعلى ذلك بقيّة البـاب إذا تأوّلته ...فهذا هو الاشتقاق الأصغر"[1].

4-(الاشتقاق الكبير).

وقد أطلقه عليها الأسـتاذ: عبد السـلام هـارون حيث قال في مقدمته لـ(مقاييس اللغة):

"وهو يعني بكلمة المقاييس ما يسميه بعض اللغـويين (الاشـتقاق الكبـير): الـذي يرجع مفـردات كل مـادة إلى معـنى أو معـانٍ تشـترك فيها هـذه المفـردات, قـال في الصاحبي ص 33: "أجمع أهل اللغة إلا من شـذَّ منهم، أنَّ للغة العـرب قياسـاً، وأن العـرب تشـتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنِّ مشتق من الاجتنان"[2].

وقال في مقدمته لـ(الاشتقاق) لابن دريد:

"أما أنا فقد رأيتُ أن هذا الضرب من الاشتقاق الـذي ساق السيوطي مثَلَه، جـدير بـأن تنشأ له تسـمية خاصـة، هي الاشتقاق الكبير، فإن المدلول الذي سـاقه ابن جـني في الاشـتقاق الصـغير أو الأصـغر يتنـاول أمـرين: أما أحـدهما: فهو اشـتقاق المشـتقات السـبعة من أفعالهـا، كاسم الفاعل واسم المفعـول من فعل معيَّن من أفعـال المـادة، ولا ريب (في) أنَّ المعـنى الـذي في هـذا الفعل يسـري بتمامه في جميع مشـتقاته، ولا يختلف اللغويُّون في ذلك، وأما الآخر فهو قرابة فعل وتصاريفه من أفعـال المادة الواحدة، وتصـاريفه لفعل آخر من المـادة نفسـها؛ وهو الاشتقاق الذي لم يفطن له من اللغـويين إلا القليـل، فطن له ابن جني، وفطن له كـذلك معاصـره ابن فـارس فطنة أكمل وأشمل، إذ أجرى هذا القياس الاشتقاقي في جمهرة مواد اللغة، بتأليفه كتاب (معجم) المقاييس الـذي

---

[1](?)الخصائص، 2/134.

[2](?) مقـاييس اللغـة 1/39، ونص الصـاحبي من طبعـة عـام 1328هـ، وهو في طبعة السيد أحمد صقر، ص57.

نجح فيه نجاحاً رائعاً، بإرجاعه كلمات كلِّ مادة إلى قدرٍ مشتركٍ أو أقدارٍ مشتركةٍ فيها جميعاً، فهذا الاشتقاق الذي يدعوه ابن جني صغيراً أو أصغر جدير بأن نسمِّيه اشتقاقاً كبيراً"[1].

وقد تابع هارون في هذه التسمية كثير من الباحثين كتلميذه الدكتور محمد مصطفى رضوان[2]، والدكتور إميل بديع يعقوب[3].

وهذه التسمية فيها نظر، وكان الأولى تركها لثلاثة أمور:

الأول: أن ابن فارس لا يقول بتقسيم الاشتقاق، وكل ما قاله في الاشتقاق يعود إلى الاشتقاق الصَّغير، وحتى المنحوت الذي يرى ابن فارس اشتقاقه يعيده إلى أصلين ثلاثيين أو ثلاثة على طريقة الاشتقاق الصَّغير، وهذه التسمية توحي بأن ابن فارس كان يرى تعدد الاشتقاق، والواقع خلاف ذلك.

الثاني: إقرار الأستاذ عبد السلام هارون بأن الذي دعاه إلى هذه التسمية هو النوع الثاني من الأمرين الذين يشملهما مفهوم الاشتقاق الصغير عند ابن جني وكذا عند ابن فارس، ثم إعلانه بأن الأمرين قد درسهما الرجلان وخاصة ابن فارس، وما دام الأمر كذلك فلا داعي لاختراع تسمية جديدة مع شمول مفهوم الاشتقاق الصغير عندهما لهذين الأمرين نظرياً وتطبيقياً.

الثالث: أن هذه التسمية تؤدي إلى الخلط في مفهوم الاشتقاق الكبير عند من يرى تعدد الاشتقاق؛ فإن الأمر المستقرَّ في هذا أن الاشتقاق الكبير: هو استخلاص معنى مشترك بين تقاليب مادة لغوية واحدة، وهو المعنى

---

[1](?) مقدمته على الاشتقاق لابن دريد، ص 27.
[2](?) في كتابه: العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص122.
[3](?) في كتابه: المعاجم اللغوية بداءتها وتطورها، ص85.

الذي ابتدعه ابن جني للاشتقاق الكبير وحصره فيه[1]، ولو صحَّحنا تسمية الأستاذ عبد السلام هارون هذه؛ لاقتضى الأمر تداخل المصطلحين، مع أن جني قد فصل بينهما مصطلحاً ومفهوماً.

ومما يجدر ذكره أن مفهوم الاشتقاق الكبير عند ابن جني قد تُوسِّع فيه وأدخلت فيه صور من (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، ومن الإبدال و القلب المكاني ليست منه، على أن الاشتقاق الكبير بمفهومه الخاص عند ابن جني وبمفهومه المتوسِّع عند غيره ليس من باب الاشتقاق في شيء؛ لافتقاره إلى أهم شيء في بنية الاشتقاق وهو توليد الألفاظ؛ وكان الأولى عَدُّه –على فرض صحته- من باب التناسب المعنوي بين الجذور اللغوية في مفهوم ابن جني له وللتصاقب، ومن باب الإبدال والقلب المكاني في المفهوم المتوسِّع[2].

5-(الدوران).

وأطلق هذه التسمية، الزمخشري (ت538هـ)، و أبو بكر بن العربي المالكي (ت543هـ)، و ابن النجار الفتوحي (ت972هـ).

قال الزمخشري عند تفسيره معنى (الجنَّة) في قوله تعالى: ﴿ ﴾[3], قال: "والتركيب

---

[1](?) راجع الخصائص 1/134، وما بعدها.

[2](?) راجع في شرح ونقد الاشتقاق الكبير بمفهومه المضيَّق والموسَّع: باب (الظواهر المقحمة على الاشتقاق) من كتاب (علم الاشتقاق) للدكتور محمد حسن جبل، ص 237-268، وفي نقد تسمية نظرية أصول المعاني بالاشتقاق الكبير: (ابن فارس اللغوي), ص380، و مقدمة (سرُّ الليال في القلب والإبدال) لأحمد بن فارس الشدياق، لمحققه د. محمّد الهادي بن الطّاهر المطوي ص27، وعناية أحمد بن فارس بالدلالة المحورية، ص 26.

[3](?) البقرة/25.

دائرٌ على معنى السَّتر"[1].

وقـال ابن العـربي عند تفسـيره معـنى (الهجـر) في قوله تعالى: ﭽﯫﯬﭼ[2]، قال: "فَنَظَرْنَا فِي مَوَارِدِ (هـ ج ر) فِي لِسَانِ العرب عَلَى هَذَا النِّظَامِ فَوَجَدْنَاهَا سَـبْعَةً: ضِـدَّ الْوَصْـلِ، مَا لَا يَنْبَغِي مِنْ الْقَـوْلِ، مُجَانَبَـةُ الشَّـيْءِ، وَمِنْـهُ الْهَجْرَةُ، هَذَيَانُ الْمَرِيضِ، انْتِصَافُ النَّهَارِ، الشَّابُّ الْحَسَـنِ، الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ فِي حِقْوِ الْبَعِيرِ ثُمَّ يُشَدُّ فِي أَحَدِ رُسْغَيْهِ، وَنَظَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ فَأَلْفَيْنَاهَا تَدُورُ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ وَهُوَ الْبُعْدُ عَنْ الشَّيْءِ ..."[3].

وقال ابن النَّجَّار الفتوحي: "الْمُطْلَق: مَأْخُوذٌ مِنْ مَادَّةٍ تَدُورُ عَلَى مَعْنَى الانْفِكَاكِ مِنْ الْقَيْدِ"[4].

واســتعمله الــدكتور عبد الجليل عبــده شــلبي في تفسـيره لسـورة النـاس الـتي ألحقها بــ(معـاني القـرآن وإعرابـه) للزجـاج؛ نظـراً لأن الزجـاج لم يفسِّـر هـذه السورة:

قال عند تفسيره معنى ﭽﮏﭼ في قوله تعالى: ﭽﮊﮋﮌ ﮍﮎﮏﭼ[5]: " ﭽﮏﭼ: صيغة مبالغة من خنس: بمعنى انقبض وتأخَّر، والمصدر خنوس كجلوس، والمادة كلُّها تـدور على هذا الأصل، ..."[6].

وأضاف الـدكتور محمد عبد الخـالق عضـيمة إلى هـذا المصطلح مصـطلحاً آخر وهو (المعـنى) فسـمَّاها (دوران المـادة على المعـنى)[7]، وبه سـمَّى الـدكتور جمـال عبد

---

[1] (?) الكشاف 1/230, ومثله في (أسـاس البلاغـة) وسـيأتي, ص 407-408.
[2] (?) النساء/34.
[3] (?) أحكام القرآن 1/534.
[4] (?) شرح الكوكب المنير 3/392.
[5] (?) الناس/4.
[6] (?) معاني القرآن وإعرابه 5/318.
[7] (?) مقدمته على (المقتضب) للمبرد 1/56.

الكـريم المهـدي رسـالته للـدكتوراة: (دوران المـادة على المعـــنى عند علمـــاء اللغة إلى منتصف القـــرن الرابع الهجري).

6-(المعنى المحوري).

وأطلق هــذه التســمية الــدكتور المــوافي الرفــاعي البيلي[1]، والدكتور محمد حسن جبل [2]، و ولده الــدكتور: عبد الكريم[3].

وقد وجَّه الــدكتور محمد حسن جبل هــذه التســمية فقال:

أما (المعنى المحــوري) فهو تعبــير لجأنا إليــه؛ لدقَّته مع اختصــاره، وعــدم الاشــتراك فيــه، كما هو الحــال في التأصيل والدوران، وذلك أن مصطلح (المعنى المحــوري) يبــدأ بلفظ (المعــنى) وهو لبُّ الفكــرة، وكلمة (محــوريّ) تعطي معنى الدوران والرجــوع إلى شــيء بعينــه، وتعطي مع ذلك فكــرة كــون ذلك المعــنى (أمــراً واحــداً)؛ لأن المحور الذي يدار حوله أو عليه أصله أن يكون واحداً[4].

والمحــور: هو العــود الــذي تـدور عليه البكــرة؛ سُــمى بــذلك؛ للــدوران لأنه يرجع إلى المكــان الــذي زال عنــه، وقيل لأنه بدورانه ينصقل حتى يصير أبيض[5].

7-(الدلالة المحورية).

وأطلق هذه التسمية الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل، وعنـــــــون بها كتابه (الدلالة المحورية في معجم

---

[1](?) من قضايا فقه اللسان، د. الموافي الرفاعي البيلي، ص25, عن (الاشــتقاق في جــامع البيــان للطــبري), د. محمــد حســن الباجوري, ص75.
[2](?) علم الاشتقاق، ص 187، وغيرها.
[3](?) الدلالة المحورية، ص10، وغيرها.
[4](?) علم الاشتقاق، ص 188، بتصرُّف يسير.
[5](?) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 1/418، بتصرف يسير.

مقاييس اللغة)[1]، ولا فرق بينها وبين التسمية السابقة سوى تغيير (المعنى) بمرادفه (الدلالة).

وقد وجه الدكتور عبد الكريم هذه التسمية بقوله: "وأشير –ها هنا- أخيراً إلى أنني آثرتُ مصطلح (الدلالة المحورية)؛ لدقَّته وعدم حصول الاشتراك فيه، وذلك على العكس من مصطلحي (الأصل) و(القياس)؛ إذ يشيع الأول في الدراسات الصرفية، ويشيع الثاني أصلاً من أصول البحث اللغوي"[2].

8-(التأصيل) أو (الاشتقاق التأصيلي).

9-(الرَّبط الاشتقاقي المحوري), أي: "ربط كلِّ استعمالات الجذر بعضها ببعض بمعنى اشتقاقيٍّ واحد تدور كلُّها عليه: أي يعود كل منها إليه"[3].

وأطلق هذه التسمية والتي قبلها الدكتور محمد حسن حسن جبل[4].

❊❊❊

[1] (?) الدلالة المحورية، ص9، وغيرها.
[2] (?) الدلالة المحورية، ص 28، وأحال إلى كتاب والده (علم الاشتقاق)، ص167، طبعة 1996م، وقد نقلتُ توجيه والده ص ، من الطبعة الأخيرة لهذا الكتاب عام 2006م، ص 188.
[3] (?) علم الاشتقاق، ص191.
[4] (?) المصدر السَّابق، ص191.

المصطلح المختار

المصطلحات التسعة السابقة لنظرية أصول المعاني كلُّها صحيحة، وتتفاضل فيما بينها في كمال ووضوح الدلالة عليها، باستثناء تسميتها بـ(الاشتقاق الكبير) فقد سجَّلنا اعتراضاً عليه.

وقد رأيت أن أطلق على هذه النظرية مصطلحاً مركَّباً من مصطلحين أطلقهما ابن فارس عليها منفردين وهما: (الأصل) و (المعنى) فسميتها (أصول المعاني)، والأصالة فيها من جهة أنها متحققةٌ في جميع استعمالات الجذر اللغوي، لا تسقط عنها دون مانع معتبر.

وإضافة (الأصول) إلى (المعاني)؛ لتكوين مصطلح (أصول المعاني)، يخصِّص الأصول بالمعاني، على النَّحو الذي شرحته لهذه الأصالة، وهذا التخصيص مطلوب؛ لشدة شيوع دلالة الأصل في انطلاقه على أي شيء يستند عليه شيء آخر، ويستعمل في علومٍ كثيرة كـ(أصول النحو) و (أصول الفقه) وغيرهما، وقد استعمله ابن فارس وحده في ثماني دلالاتٍ غير المعنى المشترك.

ويفهم من بعض عبارات ابن فارس أنَّ الأصالة في أصول المعاني تكمن في أنَّ المعنى المشترك هو أصل اشتقاق جميع استعمالات الجذر اللغوي, كقوله في (أوب): "الهمزة والواو والباء أصلٌ واحد، وهو الرجوع، ثم يشتق منه ما يبعد في السَّمْع قليلاً، والأصل واحد ..."[1]، وفي (أخذ): الهمزة والخاء والذال أصل واحد تتفرّع منه فروعٌ متقاربة في المعنى، والأصل: حَوْز الشيء وجبْيُه وجمعه ..."[2]، وفي (نجع): "النون والجيم والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على منفعةِ طعامٍ أو دواءٍ في الجِسم، ثمّ يُتوسَّع فيه فيقاس عليه"[3].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/152.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/68.
[3] (?) السَّابق 5/395.

هــذه العبــارات وغيرها تؤكد -في الظــاهر- على أن المعنى المشترك ذاته هو أصل الاشتقاق، وحين نقول إن المعاني المشتركة هي أصـول المعـاني فإننا نعـني -على هذا الاعتبار- أنها أصلُ اشـتقاق جميع المعـاني في الجـذر اللغوي.

ولكن عبـارات ابن فـارس الأخـرى تؤكد على أن هـذا التعبير من بـاب التجـوُّز وأن ابن فـارس عنـدما عـبر عن المعــنى المشــترك بأنَّه هو أصل المعــاني فإنه نظر إلى المعـنى القــديم الــذي أخذ منه هــذا المعـنى المشــترك فكأنهما شــيء واحــد، وقد قــدَّمت كثــيراً من النصــوص المخصصة لهــذا المفهــوم في فقــرة (تميــيز الأصل من الفــرع) في المبحث الأول ومما ذكرته هنــاك قــول ابن فارس:

في (دقع): "الدال والقاف والعين أصلٌ واحد، وهو يدلُّ على الذّلّ، وأصله الدَّقْعاء، وهـو الـتراب، يقـال دَقِـعَ الرَّجل: لَصِقَ بالتراب ذُلاًّ"[1].

فقد أثبت ابن فارس أن الأصل المعنوي لـ(دقـع) يــدل على الــذلِّ، وأثبت أنه مــأخوذ من الــدقعاء: وهو التراب.

ومثله في (لبس): "اللام والباء والسين أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على مخالَطَة ومداخَلة، من ذلك لَبِسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُه، وهو الأصل، ومنه تتفرَّع الفروع ..."[2].

فقد أثبت ابن فارس أن الأصل المعنوي لـ(لبس) يدل على المخالطة والمداخلة، وأثبت أن أصله (لَبِسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُـه)، ثم أثبت أن فـروع هـذا الجـذر متفرعـة من هـذا الأصل القديم الذي هو (لَبِسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُه).

وقد سبَّب هذا التجوُّز كثـيراً من الإشـكال في

[1](?) مقاييس اللغة 2/290 .
[2](?) المصدر السَّابق 5/230.

تعليل تسـمية المعـنى المشـترك أصـلاً، حـتى ظهر ذلك الإشـكال في عبـارات بعض من عرضـوا لهـذه الفكـرة كالدكتور محمد حسن جبل في قوله: "وقد سُمِّي تأصـيلاً؛ لتصـوُّر أن المعـنى العـام ذاك هو المعـنى الأصـلي؛ أي: الأول للجـذر، أي: لتصـور أن أقـدم لفـظٍ وجد من هـذا الجذر كان يعبَّر عن هذا المعنى، وأساس هـذا التصـوُّر أن كلَّ استعمالات الجذر تحمل هذا المعنى، أو تؤول إليه"[1].

انظر كيف عبر عن أن المعنى المشترك هو المعنى الأول للجذر، ثم قرَّر أنَّ أول معـنى للجـذر كـان يعبِّر عن هذا المعنى المشترك. ولأجل هذا استنبط الـدكتور محمد حسن جبل أصـوله المعنوية في (المعجم الاشـتقاقي المؤصَّل لألفـاظ القـرآن الكـريم) من اسـتعمالات الجـذر الحسِّية, ثم أعـاد إليه بقية الاسـتعمالات؛ حـتى لا يقع في نفس إشكال ابن فارس.

هذا, وقد أطلق على هذه النَّظرية مصـطلح (نظريـة) كثـيرٌ من البـاحثين كالـدكتور حامد محمد أمين شـعبان[2]، والدكتور: محمد مصطفى رضوان[3]، والـدكتور نـور حامد الشاذلي[4]، و سمَّاها الـدكتور محمد عبد الخـالق عُضـيمة (الظاهرة اللغوية)[5].

[1] (?) علم الاشتقاق، ص69.
[2] (?) الأحكام اللغوية، ص162.
[3] (?) ابن فارس اللغوي، ص137.
[4] (?) غوامض المقاييس، ص4.
[5] (?) مقدمته لـ(المقتضب) 1/57.

المبحث الثالث: سمات أصول المعاني.

سمات أصول المعاني: هي صفاتها التي توضحها بين أخواتها من النظريات اللغوية, وهي نوعان:

1- سمات أساسيَّة: تلزم جميع الأصول.

2- وسمات متغيِّرة: تلزم بعض الأصول دون بعض.

المطلب الأول: السمات الأساسية.

السَّماتُ الأساسيَّة: هي السِّمات التي تلزم جميع الأصول، ولا يخرج عنها أصلٌ إلا لخللٍ لم يتنبَّه له ابن فارس، أو لسببٍ مقبول، أو علَّة لم نعرفها.

وهي سبع سمات:

السِّمة الأولى: الإيجاز.

والمراد بها أن تقلَّ ألفاظ الأصول مع وفائها بالمعنى المشترك لجميع استعمالات الجذر اللغوي دون إطناب أو إخلال.

وقد التزم ابن فارس بإيجاز الأصول، ووضوحها وشمولها، وصرّح بذلك في صدر (مقاييس اللغة) حين قال: "وقد صدَّرْنا كلَّ فصل بأصله الذي يتفرّع منه مسائلُه، حتى تكونَ الجملةُ **الموجَزةُ** شاملةً للتَّفصيل، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيباً عن الباب المبسوطِ **بأوجزِ لفظٍ** وأقربِه"[1].

وقد جاءت الغالبية العظمي من أصول ابن فارس موجزة، إما في كلمة واحدة كقوله في (شوب): "الشين والواو والباء أصلٌ واحدٌ، وهو الخَلْط"[2]، أو في كلمتين وهو الأكثر كقوله في (شج): "الشين والجيم أصلٌ واحد يدلُّ على صَدْع الشيء"[3]، أو في ثلاث كلمات بكثرة

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/3.

[2](?) المصدر السَّابق 3/225، ومثله 1/95، و (شهق) 3/222.

[3](?) مقاييس اللغة 3/178، ومثله (شر) 3/180.

كقوله في (بلــغ): "البــاء واللام والغين أصــلٌ واحد وهو الوُصول إلى الشيء"[1].

ويندر أن تطول الأصول، وإذا طالت فإنها تكـون في حدود قوله في (جدل): "الجيم والدال واللام أصلٌ واحــدٌ، وهو من باب استحكام الشيء في استرسالٍ يكـون فيـه، وامتـــدادِ الخصـــومة ومراجعـــةِ الكلام"[2]، وفي (غنم): "الغين والنون والميم أصلٌ صحيح واحـد يـدلُّ على إفـادة شيء لم يُملَك من قبـل، ثم يختصّ بـه مـا أُخِـذ من مـال المشركين بقَهْرٍ وغَلَبـة"[3]، وفي (قـدو): "القـاف والـدال والحرف المعتلّ أصلٌ صحيح يـدلُّ على اقتبـاسٍ بالشَّـيءِ واهتـداء، ومُقـادَرة في الشـيء حـتى يـأتي بـه مسـاوياً لغيره"[4].

وربما ابتعد ابن فـارس – في أحيـان نـادرة- عن الإيجاز فجاءت بعض أصوله مطنبةً أو مختلّة، ومن الإطناب قوله في "(يم): الياء والميم: كلمـةٌ تـدلُّ على قَصْـدِ الشـيءِ وتعمُّده وقصـده"[5]، حيث كـرّر لفـظ (القصــد) مــرتين، **ومن الإخلال** قولــه في "(خمس): الخاء والميم والسين أصلٌ واحد، وهو في العدد"[6] وكـان الأولى أن يقـول: (عـدد يـدل على خمسة أو "وهو خمسة في العدد" أو "خماسية العدد"، كما فعل في (تسع) حيث قال: "التاء والسين والعين كلمةٌ واحدة، وهي التِّسعة في العـدد"[7], وإنما جـاء هـذا الأصل وأشـباهه مختلاً؛ لأن ابن فارس ركن إلى أنه سيوضحه في الشرح, وقد فعل ذلك.

السِّمة الثَّانية: الوضوح.

---

[1] (?) المصدر السَّابق 1/301.
[2] (?) السَّابق 1/433.
[3] (?) نفسه 4/397.
[4] (?) نفسه 5/66.
[5] (?) نفسه 6/152.
[6] (?) نفسه 2/217، ومثله (ثلث) 1/385.
[7] (?) نفسه 1/347.

وهو قرب المعنى المشترك الذي إلى ذهن القارئ، على حدِّ تعريف ابن فارس للكلام الواضح أنه "الذي يفهمه كلّ سامع عرَف ظاهرَ كلام العرب، كقول القائل: شربت ماءً ولَقيت زيداً ..."[1].

وقد التزم ابن فارس بوضوح أصول المعاني في صدر (مقاييس اللغة) وقد نقلت نصّه في ذلك قبلُ وفيه: "ويكون المجيب على ما يسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظٍ **وأقربه**"[2], والقرب يستلزم وضوح المعنى.

ولأجل هذا اختار ابن فارس عامة ألفاظه مما قربت دلالته من الأفهام ونبت عن الغريب كقوله في (وجه): "الواو والجيم والهاء أصلٌ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشيء"[3] وفي (وحد): الواو والحاء والدال أصلٌ واحد يدلُّ على الانفراد"[4]، وفي (وضح): "الواو والضاد والحاء أصلٌ واحد يدلُّ على ظُهور الشَّيءِ وبُروزِه"[5].

وكثيراً ما يلجأ -لأجل التوضيح- إلى صياغة الأصل بألفاظ مترادفة تؤدي معنى واحداً كقوله في (عصم): "العين والصاد والميم أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على إمساكٍ ومنْع وملازمة، والمعنى في ذلك كلِّه معنىً واحد"[6]، وفي (نعم): "النون والعين والميم فروعُه كثيرة، وعندنا أنَّها على كثرتها راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ يدلُّ على ترفُّهٍ وطِيب عيشٍ وصلاح"[7]، وفي (غدق): "الغين

1(?) الصاحبي (باب: مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله)، ص 69.
2(?) مقاييس اللغة 1/3
3(?) المصدر السَّابق 6/88.
4(?) السَّابق 6/90.
5(?) نفسه 6/119.
6(?) نفسه 4/331.
7(?) نفسه 5/446.

والــدال والقــاف أصــلٌ صــحيح يــدلُّ على غُــزْر وكــثرةٍ ونَعْمَة"[1].

وربما أعاد الأصل بصيغة مرادفة أثناء الشـرح كقوله في (بـور): "البـاء والـواو والراء أصـلان: أحـدهما هَلاك الشّــيء ومــا يشــبِهُه من تعطّلِــهِ وخُلُــوِّه، والآخَــر: ابتلاءُ الشّــيء وامتحانُـه ..." ثم قـال في الشـرح: " ...والأصـل الثاني: التّجربة والاختبار"[2].

وربما عبر عن الأصل بماهِيَّته وضـده معـاً؛ زيـادة في التوضيح كقوله في (سعد): "السين والعين والـدال أصـلٌ يــدل على خــير وســرور، خلاف النَّحْس"[3]، وفي (زبي): الزاء والباء والياء يـدلُّ على شـرٍّ لا خـير"[4]، ويشـبه هـذا قوله في (بحت): "الباء والحـاء والتـاء يـدلُّ على خُلـوص الشيء وألاّ يخلِطَه غيرُه"[5].

ومن أجمل أساليبه في الصياغة أن يبهم الأصـول في (صدر الجذر) ثم يوضحها في (الشـرح)، وهـذا من صـور الإطناب المشوِّقة للتعرُّف، فحين يقـول (أصـلان) تتطلـع النفس إلى كنههما، وعندما يذكرها مبهمين تتطلـع النفس إلى وضوحهما في الشَّرح، كقوله في (ورد):

"الواو والراء والدال: أصلان، أحدهما: الموافاة إلى الشيء، والثاني: لونٌ من الألوان"[6]، ثم وضح في الشرح الأصل الثاني المبهم بأنه (لون الـوَرْد)، وكـان بإمكانـه أن يقول في الصَّدْر: (والثاني: لونُ الوَرْد).

هــذا، وقد لحق الغمــوض ببعض أصــول ابن فــارس،

[1] (?) مقاييس اللغة 4 /ـ 415، ومثله (رغ) 2/ـ 37، و (فـرع) 4/ 491، و (نجد) 5/391.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/ 316 – 317.
[3] (?) السَّابق 3/75.
[4] (?) نفسه 3/46.
[5] (?) نفسه 1/203.
[6] (?) نفسه 6/105.

وأخذ ذلك أربعة مظاهر:

1- الصياغة بألفاظ غريبة.

كقوله في (برم) قال: "الباء والراء والميم يدلُّ على أربعة أصولٍ: إحكام الشَّيء، والغَرَض به، ..."[1] فقوله: (والغَرَض به) غير واضح، حتى وضحه في الشرح بقوله: "وأمّا الغَرَض فيقولون: بَرِمْتُ بالأمرِ عَيِيتُ به، وأبرمَني أعياني ...قال الخليل: بَرِمْتُ بكذا، أي ضَجِرتُ به بَرَماً "[2]، ووضحه أكثر في (غرض) فقال: " ... والغَرَض: المَلاَلة، يقال غَرِضْت به ومنه"[3].

ومن المؤكَّد أن ابن فارس لم يكن يتكلَّف الغريب، وورود بعض الغريب في أصوله يعود إلى ثروته اللغوية والأدبية؛ كما تشهد بذلك كتبه في اللغة والأدب بفروعهما.

2- الصياغة بإعادة لفظ الجذر دون شرح.

كقوله في (خدش): "الخاء والدال والشين أصلٌ واحد، وهو خَدْشُ الشيءِ للشيء"[4]، وفي (خضب): "الخاء والضاد والباء أصلٌ واحدٌ، وهو خَضْبُ الشَّيء"[5]، وفي (تحت): "التاء والحاء والتاء كلمةٌ واحدةٌ، تحت الشّيء"[6].

ومعلومٌ أنَّ تفسيرَ اللفظ بنفسه لا يعطي معنى جديداً كما يعطيه تفسيره بلفظٍ مغايرٍ له، ويبدو أن ابن فارس إنما يصنع هذا في الجذور التي وضحت معانيها

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/231، ومثله الأصل الثاني لـ(أخَّ) 1/11-12.

[2] (?) المصدر السَّابق 1/231، ومثله غرابة (صَلْقَةٍ) في (صعق) 3/285، وتفسيرها في (صلق) 3/306.

[3] (?) السَّابق 4/417.

[4] (?) نفسه 2/160.

[5] (?) نفسه 2/194، ومثله (دوس) 2/313.

[6] (?) نفسه 1/342، ومثله (حسوى) 2/58.

وكثرُ تداولها بين النَّاس، فربما ظنَّ أنَّ تفسيرها من بــاب تفسير الواضحات وهو أمر مكروه.

3- الصياغة بالضد دون ذكر المعنى الذاتي للأصل.

كقوله في (سود): "السين والواو والدال أصلٌ واحـد، وهـو خلاف البيـاضِ في اللّـونِ"[1]، وفي (سـكت): "السـين والكـاف والتـاء يـَدلُّ على خِلاف الكلام"[2]، وفي (سـمن): "السـين والميم والنـون أصـلٌ يـدل على خلاف الضُّمْر والهزال"[3].

والصــياغة بالضــدِّ -وإن كــانت من وســائل توضــيح الأشياء- إلا أنها تحـول دون التعـرُّف على المعـنى الـذاتي للأصل، ففي (سمن) مثلاً معناه الـذاتي هـو الامتلاء، وهـو خلاف الضُّمر والهزال، وقـد يُـردُّ على هـذا بأنـه يفهم من ضدِّه، وهذا صحيح من حيث الجملة إلا أنّ هناك أصولاً قد لا يفهم من ضدِّها كامل معناهـا الـذاتي المقابـل؛ لـدخول أشياء كثيرة في مقابل ذلك الضد، كــ(حسـن) الـذي هـو: أصـلٌ واحـد، ضِـدُّ القبح[4] قابلـه أصـلان مختلفـان الأول: (قبح): "القاف والباء والحاء كلمةٌ واحدة تـدلُّ على خلاف الحُسْن"[5]، والثاني (سمج): "السين والميم والجيم أصلٌ يدلُّ على خِلاف الحُسن"[6].

ويبــدو أن ابن فــارس لا يصــنع هــذا إلا في الأصــول المشهورة والمألوفة؛ رغبـةً في توضـيح الأصل بضـده، أو هرباً من توضيح الواضحات.

ولو أنَّه اقتصر على هـذا الأسـلوب في الجـذور غـير المتقابلة أو في أحد الجذرين المتقابلين لخفّ لومـه فيـه،

[1] (?) مقاييس اللغة 3/114.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/89.
[3] (?) السَّابق 3/97، ومثله (جهم) 1/490، (سكن) 3/88.
[4] (?) نفسه 2/57.
[5] (?) نفسه 5/47.
[6] (?) نفسه 3/99.

إلا أنه عداه إلى بعض الجذور المتقابلة ففسَّر كل واحد منهما بضد الآخر مع عدم بيانه للمعني الذاتي لواحد منهما حتى يحيل عليه، كـ(حمد) و (ذمَّ) قال في (حمد): "الحاء والميم والدال كلمةٌ واحدة وأصلٌ واحد يدلّ على خلاف الذمّ"[1]، وفي (ذم): "الذال والميم في المضاعف أصلٌ واحد يدلُّ كلُّه على خلافِ الحمد"[2].

وقد قدمت أنه إذا فسَّر الأصل بمعناه الذاتي ثم أتبعه بضده أن هذا من غاية التوضيح ولا يدخل في هذا اللوم، وذلك كقوله في (شقو): "الشين والقاف والحرف المعتلّ أصلٌ يدلُّ على المعاناة وخلاف السُّهولة والسَّعادة"[3].

4- عدم شرح الأصل.

قد يذكر ابن فارس الأصل المعنوي ولكنه لا يشرحه كقوله في (تجر): "التاء والجيم والراء، التِّجارةُ: معروفة، ويقال تاجر وتَجْرٌ، كما يقال صاحبٌ وصحبٌ"[4].

ولعله ركن هنا إلى أن التجارة شيء معروف، وتوضيح الواضح مكروه، ومثل هذا فعل في شرح كثير من الاستعمالات فقال: إنها (معروفة) أو (معروف)؛ كقوله في (جرد): " ...والجَراد معروفٌ ..."[5]، وفي (بكر): " ...والبَكرة معروفة ..."[6] وفعله هذا سليم، لكن كثيراً من الألفاظ التي قال عنها ابن فارس أو غيره من المعجميين معروفة، صارت بعد زمانهم غير معروفة، إضافة إلى أن هذه المعرفة نسبية فما عُرف عند أحدٍ قد يجهل عند غيره، والأولى ذكر حقائق الألفاظ مهما

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/100.

[2](?) المصدر السَّابق 2/345, ومثلهما (حسن) 2/57 و(قبح) 5/47، و(خبث) 2/238 و(طيب) 3/435.

[3](?) السَّابق 3/202.

[4](?) نفسه 1/341، ومثله (بصل) 1/253، و (ترس) 1/343.

[5](?) نفسه 1/452.

[6](?) نفسه 1/290.

وضحت عند مفسِّرها.

وهذه الملاحظةُ أُخذت على كثيرٍ من المعجميين، ولا يكـاد يخلـو منهـا معجم؛ لتـأثير البيئـة في شـرح العـالم للألفاظ؛ حيث لا يحتاج العالم لشرح الألفاظ التي ظهـرت معانيها في عصره.

السِّمة الثَّالثة: الشمول.

ونعـني به أن تكـون أن يكـون المعـنى المشـترك متحققاً في جميع استعمالات الجذر اللغوي، لا يخـرج عنه أيٌّ منها من غير مانع معتبر.

وقد الـتزم ابن فـارس في مقدمة (مقـاييس اللغـة) بهذه السِّمة –أيضاً- فقال: "حتى تكـونَ الجملـةُ المـوجَزةُ **شاملةً للتَّفصيل**، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيباً عن الباب المبسوطِ بأوجزِ لفظٍ وأقربِه"[1].

ولتحقيق هـذه الشـمول اعتمد ابن فـارس الوسـائل التالية:

1- التجريد.

وهو استخلاص القدر المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي بعيـداً عن القيـود الدلالية الخاصَّـة ببعضـها، أو: ألا يكـون المعـنى المشـترك عبـارة عن اسـتعمال واحد من اسـتعمالات الجـذر بلفظه أو بمعنـاه؛ بحيث لا يفهم منه الاستعمالات الأخرى للجذر.

كقوله في (موت): "الميم والواو والتـاء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على ذَهـاب القُـوّة من الشـيء، منه المَـوْتُ: خلاف الحياة، وإنما قلنا أصلُه ذَهاب القُوّة لما روِي عن النبي ﷺ: «مَنْ أكلَ من هذهِ الشَّجَرةِ الخبيثـةِ فلا يقـربَنَّ مسـجِدَنا, فإنْ كنتمْ لا بدَّ آكِليها فأمِيتُوها طَبْخَاً» ..."[2].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/3.
[2] (?) المصـدر السَّـابق 5/283, والشَّـطر الأول من الحـديث في صحيح مسلم ص224 برقم (565), وأمَّا آخـره وهـو «فـإن كنتم

فقد أخذ معنى (ذهاب القوَّة من الشـيء) وهو القـدر المشـــــترك مع اختلافه كيفيته بين المــــوت الحقيقي، والموت المجازي في ذهاب رائحة البصل بطبخها.

ومثله قوله في (عنق): "العين والنون والقـاف أصـلٌ واحد صحيح يـدلُّ على امتـدادٍ في شـيء، إمَّا في ارتفـاعٍ وإمَّا في انسياح ..."[1].

فقد أخذ معـنى (الامتـداد) وهو القـدر المشـترك، مع تحققه في بعض الاستعمالات حال الارتفـاع، وفي بعضـها حال الانسياح.

وهــذه الخاصـية إنما تلـزم في الأصـول المشـتركة؛ لكونها مشـتركة بين اسـتعمالين فـأكثر، وأما الأصـول المفـردة الـتي لم تقس ولم يحمل عليها فلا تحتـاج إلى التجريـد؛ لقيامها على اسـتعمال واحد هو كـلُّ معناهـا، كأصل (حسد) قال: "الحاء والسـين والـدال أصـلٌ واحـد، وهو الحَسَد"[2].

والغـــالب على أصـــول المعـــاني المشـــتركة بين استعمالين فأكثر التجريدُ[3]، ويندر أن تـأتي مباشـرة، أي: مصــوغة من اسـتعمال مفـرد بدلالته الخاصَّـة بحيث لا يشمل معناه بقيـةَ اسـتعمالات الجـذر، و في هـذه الحالة ينصُّ ابن فارس على أن هذا الاستعمال يسـتعار في غـير هـذا المعـنى، أو يشـتق منـه، أو يتوسع فيـه، كقوله في (أبـط): "الهمـزة والبـاء والطـاء أصل واحـد، وهو إبط الإنسان أو اسـتعارة في غـيره ... والاسـتعارة: الإبط من الرمـل: وهو أن ينقطع معظمُه ويبقى منه شـيءٌ رقيـقٌ

آكليها ...», فقد أورده المقدسي (تـ507هــ) في ذخـيرة الحفَّاظ ضمن الأحاديث الضعيفة فيه 4/2224 برقم: (5165).

[1] (?) مقاييس اللغة 4/159.

[2] (?) المصدر السَّابق 2/61.

[3] (?) الدلالة المحورية، ص41.

منبسط متصل بالجَدَد، فمنقطع معظمه الإبط ..."[1].

فـ(إبط الإنسـان) لا يشـمل (الإبط من الرَّمـل)؛ ولأن ابن فـارس صـدَّر الجـذر بــ(إبط الإنسـان) نص على أنه يستعار في غيره؛ حتى ينفي عن أصوله عدم الشمول.

ومثله في (عين): " العين واليـاء والنـون أصـلٌ واحد صحيح يدلُّ على عُضـوٍ به يُبْصَـر ويُنظَـر، ثم يشـتقُّ منـه، والأصــلُ في جميعه ما ذكرنا ..."[2]، حيث جعــل الأصــل (العين)، لكنه نصَّ على أنه يشتقُّ منها.

وقد عــدَّ الــدكتور عبد الكــريم جبل بعض أصــول ابن فـارس المعنوية مما خـالف فيه ابن فـارس منهج التجريد فصاغها بطريقة مباشرة، ومثَّل لها بنحو قـول ابن فـارس في (بعـــر): "البـــاء والعين والـــراء أصـــلان: الجمـــال، والبَعْـــر"[3]، وقد أدى الـــدكتور إلى هـــذا النَّقد اعتقـــاده بوجــوب أن تكــون أصــول المعــاني كلها مشــتركة أي: مستخلصة من معنيين فأكثر، وهو الأمر الذي لم يكن ابن فارس يذهب إليه؛ فقد تنوعت أصول المعـاني عنـده إلى نوعين أحدها: أصول مفردة قامت على اسـتعمال واحـد، الأمر الذي جوَّز له صياغتها بطريقة مباشرة كهـذا المثـال الــذي ذكــره الــدكتور الفاضــل, وثانيهــا: أصــول معنوية مشتركة بين استعمالين فأكثر.

2- الجمع بين التعدي واللزوم.

كقوله في (أدي): "الهمزة والدّال والياء أصـلٌ واحـد، وهو إيصال الشيء إلى الشيء أو وصـوله إليـه من تلقـاء نفسه"[4]، وفي (زين): "الزاء والياء والنـون أصـلٌ صـحيح

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/37-38.
[2](?) مقاييس اللغة 4/199.
[3](?) المصدر السَّابق 1/269، وينظر: الدلالة المحورية، ص42.
[4](?) السَّـابق 1/74، ومثلـه (غـير) 4/403، و (خلـط) 4/389، و (عفص) 4/69.

يــدلُّ على حُســن الشــيء وتحســينه"[1]، وفي (شــرد): "الشين والراء والدال أصـلٌ واحـدٌ، وهـو يـدلُّ على تنفـيرٍ وإِبعاد، وعلى نِفَارٍ وبُعدٍ، في انتشار"[2].

فلو أخذنا الجـذر (أدي) الـدال على أصـل واحـد وهـو "إيصـال الشـيء إلى الشـيء أو وصـوله إليـه من تلقـاء نفسه" لوجدنا له:

- استعمالاً واحداً بصورة اللزوم وهو: "أدى يَأْدي أُدِيّـاً" تقوله العرب للَّبَن إذا وصل إلى حـال الـرُّؤوبِ، وذلـك إذا خَثُـر" وهـذا هـو وصـول الشـيء إلى الشـيء من تلقـاء نفسه.

- واستعمالين بصورة التعدي وهما: أدّى فلان يؤدّي ما عليه أداءً وتَأْدِيَةً، وتقول فلانٌ آدَى للأمانة منك"، وهذا هـو إيصال الشيء إلى الشيء[3].

وهذا الأسلوب فيه زيادة بيان لتحقق وشمول المعنى المشــترك لاســتعمالات الجــذر، حين يظهــر المعــنى المشترك في بعضها بصورة التعـدِّي وفي بعضـها بصـورة اللّزوم، وإلا فلو عبر ابن فارس بـالمعنى المشـترك وهـو (الوصول) هنا، دون النّصِّ على التعـدي واللّزوم لأدى إلى الشمول؛ لأن (الوصول) يشمل وصول الشـيء بنفسـه أو إيصاله من قبـل الغـير؛ ولهـذا لم يلـتزم ابن فـارس بهـذا الأسـلوب في جميـع الجـذور المحتويـة على اسـتعمالات لازمة ومتعدية، وإنما استعمله في حدودٍ قليلة[4].

1- الترادف.

كقوله في (نجد): "النون والجيم والدال أصلٌ واحدٌ

---

[1](?) نفسه 3/41.
[2](?) نفسه 3/269.
[3](?) انظر: مقاييس اللغة (أدي) 1/74.
[4](?) و ينظر في هذا الأسلوب: الدلالة المحورية ص 43-44.

يدلُّ على اعتلاءٍ وقوّة وإشراف"[1]، وفي (رغ): "الراء والغين أصلٌ يدلُّ على رَفاهة ورفاغَةٍ ونَعْمة"[2]، وفي (نعم): "النون والعين والميم فروعُه كثيرة، وعندنا أنَّها على كثرتها راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ يدلُّ على ترفُّهٍ وطِيب عيشٍ وصلاح"[3].

وقد ذكرتُ (الترادف) في وسائل ابن فـارس لإيضـاح أصـول المعـاني؛ لأنه يفي بــذلك من تلك الجهــة، ويفي بالشــمول –هنــا- من ناحية أن بعض الألفــاظ المترادفة تكون أقرب إلى بعض استعمالات الجذر، فلو اقتصر على لفظٍ واحد منها؛ لظُنَّ عدم تحقق الأصول في بعضــها، مع اعتقـاد ابن فـارس بوفـاء الأصـول -بـدون إرداف- بجميع معاني الاستعمالات.

2- الصياغة بالتشبيه والتقريب.

وله في ذلك صورتان:

الأولى: صــياغة الأصل ثم الإشــارة إلى ما يشــبهه أو يقاربه كقوله في (أسف): "الهمزة والسـين والفـاء أصـلٌ واحد يدلّ على الفَوت والتلهُّف ومـا أشـبه ذلـك"[4]، وفي (شمع): "الشين والميم والعين أصلٌ واحد وقياسٌ مطّـرد في المِزاح وطِيب الحديث والفَكاهة ومـا قـاربَ ذلـك"[5]، وفي (عسن): "العين والسين والنون أُصَـيلٌ صـحيح يـدلُّ على سِمَن وما قاربَه وأشبهه"[6].

والثانية: صياغة الأصل بـالنص على شَـبَهِه لشـيء مـا كقوله في (سدر): "السين والدال والراء أصلٌ واحدٌ يـدلُّ

[1] (?) مقاييس اللغة 5/391.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/375.
[3] (?) السَّابق 5/446.
[4] (?) مقاييس اللغة 1/103، ومثله (بهو) 1/307.
[5] (?) المصدر السَّابق 3/214.
[6] (?) السَّابق 4/316.

على شِـبه الحَيْـرة واضـطراب الـرَّأي"[1]، و في (فحص): "الفـاء والحـاء والصـاد أصـلٌ صـحيح، وهـو كـالبحثِ عن الشَّيء"[2].

ويلجأ ابن فارس إلى هذا النَّوع من الصياغة حين يرى أو يظنُّ أنَّ الأصل المعنــوي بصــياغته الحالية لن يشــمل جميع اســتعمالات الجــذر، فيســعفه النَّصُ على التشــابه والتقارب لتحقيق هذا الشمول.

السِّمة الرَّابعة: الإحكام.

وهو أن تتحقق أصول المعاني في استعمالات الجذر اللغـوي تحققـاً حقيقـاً، لا يسـمح بـدخول اسـتعمالات من جذور أخرى فيها، أو خروج بعض اسـتعمالاتها عنهـا، لغـير سبب معتبر.

وعلى هــذا فالإحكــام يقتضي أن يتــوفر في أصــول المعاني ثلاثة أمور:

1- التعبــير الحقيقي عن اســتعمالات الجــذر، بحيث تكون هي المعنى المشترك فعلاً.

2- الابتعـــاد عن القيـــود الـــتي لا تطَّرد في جميع استعمالات الجذر اللغوي.

3- الحصول على القيود التي تمنع دخـول اسـتعمالات من جذور أخرى أو جذور أخرى كاملة, لغير سبب معتبر.

وقد توفرت هذه القيود في عامة أصول المعـاني عند ابن فـارس، باسـتثناء أصـولٍ قليلة عـرت عنهـا، وأخـذت أربعة مظاهر:

1- عدم تعبير الأصل المعنوي عن المعنى اسـتعمالات الجذر تعبيراً دقيقاً.

كقولــه في (خمس): "الخــاء والميم والســين أصــلٌ

[1](?) نفسه 3/148 ومثله (عسف) 4/311.

[2](?) نفسه 4/377، ومثله (بغز) 1/273.

واحد، وهو في العـدد ..."[1]، وكـان الأولى أن يقـول مثلاً: (وهو خمسة في العدد) كما فعل ذلك في الشَّرح.

2- إلغــاء بعض القيــود اللازمــة من صــياغة الأصــل المعنوي.

وهو ما سماه الدكتور عبد الكريم جبل بـ(الفضفضة)، أي: شدة عموم الصياغة حتى يدخل في أصلِ ذلك الجـذرِ جذورٌ أخرى[2].

ويكفي للتدليل على هذا العمـوم أن (القطـع) وقع أصـلاً معنويـاً لأكـثر من سـتين جـذراً، كقوله في (بتـك): "البـاء والتـاء والكـاف أصـلٌ واحـد، وهو القطـع"[3]، وفي (بتّ): "الباء والتـاء له وجهـان وأصـلان: أحـدهما القطـع، والآخر ضربٌ من اللباس"[4]، وفي (جـد): "الجيم والـدال أصـولٌ ثلاثـة: الأوَّل العظمـة، والثانيـة: الحَـظ، والثـالث: القَطْع"[5].

ويرى الـدكتور عبد الكـريم جبل أن هـذا العمـوم أدى في أحيـان كثـيرة- إلى اشـتراك عـدة جـذور في معـنى مشترك واحـد، بما يـوهم أنه لا فـرق بين دلالات الجـذور المفسَّرة بذلك المعـنى المشـترك[6]، كما أدى إلى اللبس والإيهـام بانتفــاء الفــروق بين الجــذور المفســرة بدلالة محوريةٍ واحدةٍ عامَّة[7].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/217، ومثله في (ثلث) 1/385، و (ضبس) 3/386.
[2] (?) الدلالة المحورية، ص 37-38.
[3] (?) مقـاييس اللغـة 1/195، ومثلـه (جـذم) 1/ـ 439، و (جـرز) 1/441.
[4] (?) مقاييس اللغـة 1/170، ومثلـه (جب) 1/423، و (جـزل) 1/ 453.
[5] (?) المصدر السَّابق 1/406.
[6] (?) الدلالة المحورية، ص40.
[7] (?) المصدر السابق.

ثم قــال: "وحــتى إذا لم تَقُد هــذه (الفضفضــة) إلى اللبس المــذكور فإنها تَبْخَس الجــذور المعالجة حقَّها في أن يكون لكل منها دلالته المحورية التي تمثِّل اسـتعمالاته تمـــــثيلاً دقيقـــــاً، يحفظ لها تفرُّدها وكيانها الـــــدلالي المستقل"[1].

ثم قــال: "وقد جــاء الجمهــور الأعظم من الــدلالات المحورية الـتي عيّينها ابن فـارس للجـذور المعالجة على هذا النحو من (الفضفضـة) والعمـوم، وتلك ثُلْمـةٌ خطـيرة في جهـــده -عفا الله عنـــه–؛ إذ إن في هـــذه الفضفضة مجافـاة للمنهج العلمي الـذي يـنزع إلى (التـدقيق)، ونبذ (الأقوال المرسلة)"[2].

ثم اعتذر لابن فارس فقال: "ولعل ابن فارس قد لجأ إلى هذه (الفضفضة)؛ لأنها تـتيح مجـالاً أرحب للجمع بين دلالات الاستعمالات المتعددة، ولأن القيود كثيراً ما تكـون خفية لطيفة، ثم لأن الأخذ بـالقيود قد يـؤدي إلى إغمـاض الدلالة المحورية نفسها، وهو شئ كان ابن فارس يحرص على تجنُّبه"[3].

هذا ما ذكره الدكتور الفاضـل، وهو كلامٌ مسـتقيم، إلا أني وجـدتُ أن ابن فـارس إنما يعمد إلى هـذا النـوع من العموم لثلاثة أسباب غير هذه وهي:

الأول: اعتقــاده بــأن المعــنى المشــترك بين هــذه الاستعمالات هو هـذا المعـنى العـام دون قيـود، ولو قيَّده لظلم الاستعمالات التي لم يرد فيها ذلك القيد، فـإذا لـزم القيد فإنه كثيراً ما يذكره كقوله في (بـتر): "البـاء والتـاء والراء أصلٌ واحد، وهو القطع **قبل أن تتمَّه**"[4].

---

[1] (?) الدلالة المحورية، ص40.
[2] (?) المصدر السَّابق.
[3] (?) الدلالة المحورية، ص40.
[4] (?) مقاييس اللغة 1/194.

الثاني: ركونه إلى تقييد الأصول التي تحتاج إلى تقييد أثنـــاءِ شـــرحها، وقد فعل ذلك في جميع هـــذه الجـــذور، وكثيراً ما كان يشـير في صـياغة الأصل المعنـوي إلى أنه نوع مخصَّصٌ بين أفراد جنسه، كقوله:

في(جدع): "الجيم والـدال والعين أصـلٌ واحـد، وهو **جنسٌ** من القَطْع ..."[1]، وفي (جمـــــــــز) الجيم والميم والـزاء أصـلٌ واحـد، وهو **ضَـرْبٌ** من السَّـير ..."[2]، وفي (زقو): "الزاء والقـاف والحـرف المعتل أُصَـيْلٌ يـدلُّ على صـوتٍ من الأصـوات..."[3]، وفي (صـبح): "الصـاد والبـاء والحاء أصلٌ واحدٌ مطّرد، وهو لونٌ من الألوان ..."[4].

الثالث: الحرص على إيجاز الأصول، وهو الأمر الذي الـتزم به ابن فـارس في صـياغة الأصـول، وصـرَّح به في المقدمـة، حيث قـال: "حـتى تكـونَ الجملـةُ **المـوجَزةُ** شاملةً للتَّفصـيل، ويكـونَ المجيبُ عما يُسـألُ عنه مجيبـاً عن البـاب المبسـوطِ **بـأوجزِ لفـظٍ** وأقربِـه"[5]، ولو أنه أضاف القيودِ التي تخصِّص هـذه الأصـول لطـالت صـياغة الأصول كثيراً, كما حصل في أصول الـدكتور محمد حسن جبل المعنوية في كتابه الرائـــــع: (المعجم الاشـــــتقاقيِّ المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم).

على أن ظـاهرة (اشـتراك مجموعة من الجـذور في أصل معنـويٍّ واحـد) مما فشا في (مقـاييس اللغـة)، ونبه عليه ابن فـارس كثـيراً، وأُعْجِب بـه، بل عـدَّه من أسـرار الله ولطائفه في هـذا البـاب، وقد عرضـتُ لتفصـيله في السمة الأساسية السَّابعة[6].

---

[1] (?) المصدر السَّابق 1/432.
[2] (?) السَّابق 1/478.
[3] (?) نفسه 3/16.
[4] (?) نفسه 3/328.
[5] (?) مقاييس اللغة 1/3.
[6] (?) وهي: اختصاص النظرية بجذر واحد, ص147-149.

3-إضافة قيود غير لازمة.

كقوله في (غـثر): "الغين والثـاء والـراء أُصـيلٌ يـدلُّ على تجمُّعٍ من ناسٍ غير كـرام، يقولـون: الغَثْـرَاء: سَـفِلَة النّاس، وجماعتُهم غَيْثَرة؛ وأصله من الأغثَر، وهو الطّحْلُب المجتمع، والأغْثَر من الأكسية: ما كثُر صُوفُه"[1].

ولو قال: (يدلُّ على تجمُّع أشـياءٍ غـير كريمـة)؛ لكـان ذلك أحكم؛ لأن الاسـتعمالات المـذكورة في الجـذر كلها غـير كريمـة, وتخصيصـها بالنـاس في صـياغة المعـنى المشترك قيدٌ غير متحقق في بقية الاستعمالات.

السِّمة الخامسة: التوقيف.

يرى ابن فارس أن أصول المعاني توقيفية؛ تبعاً لرأيه المشهور في أصل اللغة، بل يـرى أن قيـاس اسـتعمالات الجذر بعضـها ببعض، ووسـائل تحقيقه المعـنى المشـترك بالقياس والاشتقاق والحمل والوسـائل التابعة لها توقيـفٌ –أيضاً-، وقد نص على ذلك بقولـه: "... وهـذا أيضـاً مبـنيٌ عَلَى مَا تقـدم من قولنا فِي التوقيـف، فـإن الَّذِي وقّفنا عَلَى أن الاجتنـانَ التسـتُّرُ هو الَّذِي وقّفنا عَلَى أن الجنَّ مشتقٌّ منه، وَلَيْسَ لَنَا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير مَا قالوه ولا أن نقيس قياساً لَمْ يقيسوه؛ لأن فِي ذَلِكَ فسادَ اللغة وبُطلان حقائقهـا، ونكتـةُ البـاب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نَقيسهُ –الآن- نحن"[2].

وقـال في (مقـاييس اللغـة): "نحن نعلِّل ما يقوله العـرب حـتى نـرده إلى أصل مطـرد متفق عليـه، فأما ما سوى ذلك فليس لنا أن نفعله"[3].

وفي (الصاحبي) في (بـاب القـول فِي أصـول أسـماء قِيسَ عَلَيْهَا وأُلحِقَ بِهَا غيرُها) قال:

"كَانَ الأصمعي يقول: أصل (الورِد): إتيـان المـاء، ثُمَّ

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/412.

[2] (?) الصاحبي, ص57.

[3] (?) مقاييس اللغة 3/224.

صار إتيانُ كلِّ شيء ورْداً، و(القرَبَ) طلبُ الماء، ثُمَّ صار يقال ذَلِكَ لكل طلب، فيقال: (هو يَقْرَب كذا) أي: يطلبه و (ولا تَقْرب كـذا)، ويقولـون: « رَفَـعَ عَقِيرَتَـهُ» أي: صـوته، وأصل ذَلِـكَ أن رَجُلاً عُقِـرَتْ رجله فرفعها وجعل يَصـيحُ بـأعلى صـوته فقيل بعد ذَلِـكَ لكل من رفع صـوته: (رفع عقيرته)، ويقولون (بَيْنَهما مسافة) وأصـله من (السَّـوف) وهو الشم، ومثل هَذَا كثير.

قلنا: وهذا الَّذِي عن الأصمعي وسـائر ما تركنا ذكـره؛ لشـهرته، فهو راجع إِلَى الأبـواب الأُوَلِ، وكـلّ ذَلِـكَ عنـدنا توقيف عَلَى مَا احتججنا لَهُ.

وقول هؤلاء: إنه كَثُرَ حَتَّى صار كذا، فعلى مَا فسَّـرناه من أن الفرع مُوَقَّفٌ عليه، كما أن الأصلَ موقَّفٌ عَلَيْهِ"[1].

وقد ذكر الـدكتور عبد الكـريم جبل في خصـائص المعـنى المشـترك: "أنه من صـنع اللغـويِّ، أو البـاحث: بمعنى أنه بصـورته المحورية قد لا يكـون مصـرَّحاً به في المعاجم اللغوية التي تفسر المفردات"[2]، بمعنى أن هذه الأصـول اجتهـاد واسـتنباط من اللغـوي نفسـه، وليست نصوصـاً منقولة من العـرب كما ظنَّ البعض، وبالتـالي تعتريها الصـحَّة والخطأ والنقص والزيـادة، ويختلف اللغويون كثيراً في حقيقتها وصياغتها.

وهذا لا يتنافى مع اعتقاد ابن فارس بتوقيف أصول المعـاني؛ حيث يكـون الشئ الـذي هو من صـنع اللغـويِّ الصياغة والبحث عن ذلك المعنى المشترك لا اختراعه.

السِّمة السَّادسة: الفصاحة.

كقوله في (بوخ): "الباء والواو والخاء كلمـةٌ فصـيحة، وهو السُّكون"[3]، ولم يصف ابن فارس بالفصاحة غير هذا الأصل؛ ربما لوجود من يقول بعدم فصاحته، وإلا فالأصول كلُّها فصحية.

---

[1] (?) الصاحبي, ص112-113.
[2] (?) الدلالة المحورية, ص10.
[3] (?) مقاييس اللغة 1/316.

السِّمة السَّابعة: الاختصاص بجذر واحد.

ونعـــني به أن المعـــنى المشـــترك –هنـــا- خـــاصٌّ باســـتعمالات جـــذر معيّن، على عكس نظرية الاشـــتقاق الكبـير -التقـاليب الصـوتية- عند ابن جـني والـتي تشـمل جذوراً متعددة تصل في الثلاثي إلى ستة جذور[1].

ولم يكن ابن فارس يقـول بنظرية الاشـتقاق الكبـير على الوجه الـذي قـرَّره ابن جـني أو غـيره، غـير أنه قد صرَّح بأنَّ بعض الجذور اللغوية اشتركت في أصل معنوي واحد، بل ربما اشترك فيه جذور بابٍ كامل.

كقوله في (بعق): "الباء والعين والقـاف أصـلٌ واحـد، وهو شـقُّ الشّـيء وفَتْحُـه"[2]، و في (بعج): "البـاء والعين والجيم أصل واحدٌ، وهو الشَّقّ والفَتْح، هـذا والبـابُ الـذي ذكرناهُ في الباء والعين والقـاف من وادٍ واحـد، لا يكـادانِ يَتَزَيَّلان"[3].

وربما كان هذا الاشتراك على جهة التقارب لا الاتحـاد كقوله في (شوب): "الشين والواو والباء أصلٌ واحدٌ، وهو الخَلْط"[4]، و في (شـيب): "الشـين واليـاء والبـاء، هـذا يقرب من باب الشين والواو والباء، وهما يتقاربان جميعـاً في اختلاط الشّيء بالشيء"[5].

وكثيراً مـا يـترك صـياغة بعض أصـول المعـاني ركونـاً على مشابهتها للأصـول السـابقة لهـا كقولـه في (جلـط): "الجيم واللام والطاء أصلٌ على قِلّته مطّرد القياس، وهو تجـرُّد الشّـيء ..."[6]، وفي (جلـع): "الجيم واللام والعين

---

[1] (?) راجع (الخصائص) 2/134، وما بعدها.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/263.
[3] (?) المصدر السَّابق 1/266.
[4] (?) مقاييس اللغة 3/225.
[5] (?) المصدر السَّابق 3/232.
[6] (?) السَّابق 1/474.

أصلٌ واحد، وهو قريبٌ من الذي قبله ..."[1].

وربما تسلسل هـذا التشـابه في ثلاثـة جـذور فـأكثر كـ(حشوى): "الحاء والشين وما بعدها معتلٌ أصـلٌ واحـد، وربما هُمِزَ فيكون المعنيان متقاربين -أيضاً- وهو أن يُـودَع الشـيءُ وعـاءً باستقصـاء ..."[2]، و (حشـب): "الحـاء والشين والباء قريبُ المعنى مما قبلـه ..."[3]، و (حشـد): "الحاء والشين والدال قريب المعنى من الذي قبلَه ..."[4] و (حشر) وسيأتي.

فـإذا وجـد فـرقٌ بين الجـذرين المتشـابهين نصَّ على ذلك الفـرق كقولـه في (حشـر): "الحـاء والشـين والـراء قريبُ المعـنى من الـذي قبلِـه، وفيـه زيـادةُ معـنىً، وهـو السّوق والبعثُ والانبعاث"[5].

وربما صرَّح بالـذي يـدل عليـه الـذي قبلـه كقولـه في (جلد): "الجيم واللام والـدال أصـلٌ واحـد وهـو يـدلُّ على قوّةٍ وصـلابة"[6]، وفي (جلـذ): "الجيم واللام والـذال يـدلّ على ما يدلّ عليه ما قبله من القوّة"[7].

ومن تشابه جذور بـابٍ كامـل في أصـل واحـد تشـابه باب (الدال واللام وما يثلثهمـا) الـ(14) وهي: (دلم، دلـه، دلي، دلب، دلث، دلج، دلح، دلس، دلص، دلظ، دلع، دلف، دلق، دلك) قال فيها: "قال أحمد بن فارس: إنّ لله تعالى في كلِّ شيءٍ سِـرّاً ولطيفـةً، وقد تـأمّلْتُ في هـذا البـاب من أوّله إلى آخره فلا تَرَى الدّالَ مؤتلفةً مع اللام بحـرفٍ ثالث إلا وهي تدلُّ على حركةٍ ومجيءٍ، وذَهابٍ وزَوَالٍ من

---

[1] (?) نفسه 1/474.
[2] (?) نفسه 2/64.
[3] (?) نفسه 2/65.
[4] (?) نفسه 2/66.
[5] (?) نفسه 2/66.
[6] (?) مقاييس اللغة 1/471.
[7] (?) المصدر السَّابق 1/472.

مكانٍ إلى مكان، والله أعلم"[1].

ومن الواضح بعـدُ أن هـذا الاشـتراك أو التشـابه ليس من بـــاب التقـــاليب الصـــوتية؛ وإنما من بـــاب التناسب المعنـوي بين بعض الجـذور اللغوية المتخالفة في البنيـة، فـ(بعق) مثلاً ليس من تقاليب (بعج)، وكـذلك (حشـب) و (حشد) و (حشـر)، وجميع جـذور بـاب (الـدال واللام وما يثلثهما) الـ(14).

❊❊❊

(?)[1] السَّابق 2/298.

المطلب الثاني: السمات المتغيرة.

السِّماتُ المتغيِّرةُ: هي تلك السِّمات التي تلحق بعض الأصول دون بعض.

وهي إحدى عشرة سمة:

السِّمة الأولى: القياس.

ويعـــني بالقيـــاس: تحقق المعـــنى المشـــترك بين اسـتعمالين حقيقين فـأكثر، على النحو الـذي شـرحته في (الأصول المقيسة).

ويستوي في هـذا أن يتحقق المعـنى المشـترك في جميع اســتعمالات الجــذر كقوله في(لهم): "اللام والهــاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ابتلاعِ شيء، ثم يقاس عليه ..."[1]، أو تخــرج عنه بعض الاســتعمالات بســبب الموانع كقوله في (لهب): "اللام والهاء والبـاء أصـلٌ صـحيح، وهو ارتفـــاعُ لســـان النَّار، ثم يقـــاسُ عليه ما يقاربه ... فأمَّا اللِّهب: وهو المَضيق بين الجبلين فليس من هـذا، وأصـله الصَّـاد، وإنَّما هو لِصْـب، فأُبـدلت الصـاد هـاءً، وبنو لِهْبٍ: بطنٌ من العرب"[2]، و في (هدم): "الهاء والــدال والميم: أصلٌ يدلُّ على حَطِّ بناء، ثم يقاس عليه، ...ومما شذَّ عن هــذا القيــاس المهــدوم من اللَّبَن: وهو الرَّثيئــة"[3]، وي (دبر): "الدال والباء والـراء، أصل هـذا البـاب أنَّ جُلّه في قياسٍ واحد، وهو آخِر الشَّــيء وخَلْفُه خلافُ قُبُلِـه، وتشـذّ عنه كلماتٌ يسيرة نذكرُها، فمعظم الباب أنَّ الـدُّبُرَ خلافُ القُبُل"[4].

فإن كان الاستعمالُ الحقيقيُّ واحـداً فهو أصل مفـرد محمول عليه كـ(رصد): "الراء والصاد والدال أصلٌ واحـد،

---

[1](?) مقاييس اللغة 5/217.

[2](?) المصدر السَّابق 5/213-214.

[3](?) السَّابق 6/41.

[4](?) نفسه 2/324.

وهو التهيُّؤُ لِرِقْبـةِ شـيءٍ على مَسْـلكِهِ، ثم يُحمَل عليه ما يشاكلُه ..."[1]، فإن لم يحمل عليه فهو أصل مفـرد عـديم القياس والحمل معـاً كقوله في (أرف): "الهمـزة والـراء والفـاء أصل واحـد، لا يقـاس عليه ولا يتفـرَّع منـه، يقـال أُرِّفَ على الأرضِ: إذا جُعِلَتْ لها حدودٌ ..."[2].

السِّمة الثانية: الاطراد.

وهو أن تتحقق أصول المعـاني في الأصـول المقيسة بين جميع اســـتعمالات الجـــذر دون أن يخــــرج عنها أيُّ استعمالٍ.

ويعبر عن هذا الاطــراد بنحو قوله في (جمح): "الجيم والميم والحاء أصلٌ واحد مطَّرد، وهو ذَهاب الشّيء قُدُماً بغَلَبةٍ وقُوَّة"[3]، و في (بلـق): "البـاء واللام والقـاف أصـلٌ واحدٌ منقاسٌ مطّرد، وهو الفتح"[4]، وفي (حجـز): "الحـاء والجيم والزاء أصلٌ واحدٌ مطّرد القياس، وهو الحَـوْلُ بين الشيئين"[5]، وفي (حزم): "الحاء والزاء والميم أصـلٌ واحـد، وهـو شـدُّ الشـيءِ وجمعُـه، قيـاسٌ مطـرد"[6] وفي (أرز): "الهمـزة والراء والزاء أصل واحد لا يُخْلف قياسُه بتّـةً، وهو التجمّع والتّضامّ"[7].

وربما أتى بعباراتٍ في صَدْر الجـذر أو ذَيْله تؤكِّد هـذه الاطرادَ كقوله في صدر (تبع): "التـاء والبـاء والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيءٌ، وهو التُّلُوُّ والقَفْو"[8]، و (حسك): "الحاء والسين والكـاف من خشـونة الشـيء، لا

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/400.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/82.
[3] (?) السَّابق 1/476
[4] (?) نفسه 1/302
[5] (?) نفسه 2/139.
[6] (?) نفسه 2/53.
[7] (?) نفسه 1/78.
[8] (?) نفسه 1/362, ومثله (حـذَّ) 2/5، و (حـلَّ) 2/20، و (شـفَّ) 3/169، و (علو) 4/112، و (كبَّ) 5/124.

يخرج مسائله عنه ...والقياس في جميعه واحد"[1]، وقوله في ذيل (رص): "الــراء والصــاد أصــلٌ واحد يــدلُّ على انضمامِ الشَّيء إلى الشيء بقـوَّةٍ وتـداخُلٍ ...والبـابُ كلُّه منقاسٌ مطَّرد"[2]، و (جر): "الجيم والراء أصلٌ واحد؛ وهو مدُّ الشَّيءِ وسَـحْبُه ...وقد اسـتمرَّ البـابُ قياسـاً مطَّـرداً على وجهٍ واحد"[3].

وإذا خلا الأصــلُ من الموانع والشـذوذ فهو مطَّرد وإن لم يطلق عليه ابن فارس هـذا الوصف كــ(فيض): "الفـاء والياء والضاد اصلٌ صحيح واحدٌ يدلُّ على جَرَيـانِ الشـيء بُسهولة، ثم يقاسُ عليه ..."[4].

فإذا تخلّف استعمال واحد أو أكثر عن قيـاس الأصل فلا يعـدُّه مطـرداً، وإن عـدَّه مقيسـاً؛ لأنَّه لا يشـترط في القياس أن يشمل جميع استعمالات الجذر.

السِّمة الثالثة: الاشتراك.

ويعني بالاشتراك أن تكون أصول المعـاني مشـتركة بين استعمالين فأكثر، كقوله في (حشم): "الحاء والشين والميم أصلٌ مشترك، وهو الغَضَب أو قريبٌ منه"[5].

و يكون الاشتراك في الأصول المشـتركة عن طريــق القياس أو الحمل, وأما الأصول المفردة فلا يتحقــق فيهـا الاشـتراك؛ لأنهـا معـنى مفـرد فحسـب, والاشـتراك لازمٌ لتعدد الاستعمالات المشترِكة.

والفرق بين هذه السـمة والـتي قبلهـا أنهـا تكـون في الأصول المشـتركة بواسـطة القيـاس, أو الحمـل, بخلاف الأصول المقيسة؛ فإنها مقصورة على الأصول المشـتركة

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/56.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/374.
[3] (?) السَّابق 1/410-414.
[4] (?) نفسه 4/465.
[5] (?) نفسه 2/ 63.

بواسطة القياس فقط.

وربما كان قصد ابن فارس من الاشتراك في هذا الجذر شموله لمعنين متضادين أو كالمتضادين كالمشترك اللفظي بدليل قوله "... قال أهل اللغة: الحِشْمَة: الانقباضُ والاستحياء، وقال قومٌ: هو الغضب ..."[1]، والغضب غير الاستحياء.

السِّمة الرابعة: الكِبَر.

وهي أن تحقق أصول المعاني في عدد كبير من الكلمات بالنسبة إلى أصولٍ أخرى تحققت فيها في عدد أقلّ.

كقوله في (عمد): "العين والميم والدال **أصلٌ كبير، فروعه كثيرة** ترجع إلى معنىً، وهو الاستقامة في الشيء، منتصباً أو ممتدّاً، وكذلك في الرّأي وإرادةِ الشيء"[2]، و (علق): "العين واللام والقاف **أصلٌ كبير** صحيح يرجع إلى معنىً واحد، وهو أن يناط الشَّيء بالشيء العالي"[3]، وفي (عرض): "العين والراء والضاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول"[4].

وقد تطرد هذه الأصول في القياس مع كبرها كـ(روح): "الراء والواو والحاء أصلٌ كبير مطّرد، يدلُّ على سَعَةٍ وفُسْحَةٍ واطّراد"[5]، و (رجع): "الراء والجيم والعين أصلٌ كبيرٌ مطّرد مُنْقاس، يدلُّ على رَدٍّ وتَكرار"[6].

ولا يلتزم بوصف جميع الجذور التي كثرت كلماتها بالكِبَر؛ ركوناً إلى وضوح الأمر للقارئ، كـ(عقَّ) و (عنق)

[1] (?) مقاييس اللغة 2/63.
[2] (?) المصدر السَّابق 4/137.
[3] (?) السَّابق 4/125.
[4] (?) نفسه 4/269.
[5] (?) نفسه 2/454.
[6] (?) نفسه 2/490.

و(عين) وقع كلٌّ واحد منها في ست صفحات[1].

ويقابل الأصول الكبيرة الأصول الصغيرة: وهي التي تحققت في عدد أقل بالنسبة للأصول الكبيرة، وأقلَّ ما تتكون منه كلمتان.

ويعبر ابن فارس عن هذا النوع من الأصول بعبارات متعددة كقوله في (علف): "العين واللام والفاء ليس بأصل كثير، إنما هو العَلَف"[2]، وكقوله في (بكم): "الباء والكاف والميم أصلٌ واحدٌ قليل، وهو الخَرَس"[3]**، وفي** (جلط): "الجيم واللام والطاء أصلٌ على قِلّته مطّرد القياس، وهو تجرُّد الشّيء"[4]، وفي (قول): "القاف والواو واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يقلُّ كلمهُ، وهو القَول من النُّطق"[5].

وربما نصَّ على أنه يسير كـ(بغم): "الباء والغين والميم أصلٌ يسير، وهو صوتٌ وشبيهٌ به لا يَتَحَصّل"[6]، وربما صغَّره على (أُصَيْل) كـ(خبن): "الخاء والباء والنون أُصَيْلٌ واحد يدلُّ على قَبْضٍ ونقص"[7].

السِّمة الخامسة: الشُّهرة.

وهي تلك الأصول ألتي أُلِفت وكَثُر استعمالها، كـ(دفع): "الدال والفاء والعين **أصلٌ واحد مشهور،** يدلُّ على تنحيَة الشيء"[8]**،** و(شعر): "الشين والعين والراء **أصلان معروفان،** يدلُّ أحدهما على ثَباتٍ،

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/3-9، ومثله (عنق) 4/159-164، و (عين) 4/199-204.
[2] (?) المصدر السَّابق 4/125.
[3] (?) السَّابق 1/284.
[4] (?) نفسه 1/474.
[5] (?) نفسه 5/42، ومثله (ذأل) 2/369.
[6] (?) نفسه 1/271.
[7] (?) نفسه 2/243.
[8] (?) نفسه 2/288.

والآخر على عِلْمٍ وعَلَم"[1].

ويقابلها الأصــول الغريبــة، وهي الأصــول الــتي قــلَّ استعمالها ولم تؤلف كالمشـهورة، ولم يصف ابن فـارس أيــاً من أصــوله بالغرابــة، لكننا نفهم من وصــفه لبعض الأصول بالشهرة أن هناك أصولاً غريبة.

السِّمة السَّادسة: الحُسْن.

وهي تلك الأصول التي دلّت على معنى مشترك فيه نــوع من الحسن كـــ(بــوج): "البــاء والــواو والجيم أصــلٌ حسن، وهو من اللَّمَعان"[2].

وذهب الـدكتور حامد محمد أمين شـعبان إلى "أنَّه وصــفه بالحســن؛ لقوَّته وصــحة وروده عن العــرب، أو لوجـود المناسـبة بالإسـناد إلى الـبرق"[3]، ويبـدو أن هـذا التعليل بعيد؛ لأن جميع الأصول كذلك.

ويقابل الأصول الحسنة الأصول القبيحة وهي تلك الأصول دلّت على معان غير حسنة كـ(رفث): "الراء والفاء والثاء أصلٌ واحدٌ، وهو كلُّ كلام يُستَحْيا من إظهاره"[4]، و(زعر): "الزاء والعين والراء أُصَيلٌ يدلُّ على سُوء خُلُق وقلَّةِ خَير"[5].

ولم يصف ابن فـارس أيـاً من أصـول بـالقبح، لكننا فهمنا من وصفه لـ(بوج) بالحسن، أن هناك أصــولاً خليقة بأن توصف بالقبح.

السَّمة السَّابعة: الصِّحَّة.

وتعنى ثبوت الأصول عن العرب بيقين.

ومن أمثلتها قوله في (محص): "الميم والحاء والصَّـاد

---

[1] (?) مقـاييس اللغـة 3/193، ومثلـه الأصـل الثـاني في (جـرب) 1/450.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/315.
[3] (?) الأحكام اللغوية، ص222.
[4] (?) مقاييس اللغة 3/421.
[5] (?) المصدر السَّابق 3/12.

أصلٌ واحد صحيح يـدلُّ على تخليصِ شـيء وتنقيتـه"[1]، و (عجــز): "العين والجيم والــزاء أصــلانِ صــحيحان، يــدلُّ أحـدُهما على الضَّـعف، والآخر على مـؤخَّر الشـيء"[2]، و (قرح): "القاف والراء والحاء ثلاثةُ أصولٍ صحيحةٍ: أحــدُها يدلُّ على ألمٍ بجراحٍ أو ما أشبَهها، والآخَر يدلُّ على شيءٍ من شَوْب، والآخِر على استنباطِ شيء"[3].

وغــالب أصــول ابن فــارس صــحيحة، ولو لم يصــفها بذلك؛ ركوناً على صحّتها.

ويقابلها الأصــول الضــعيفة: وهي الــتي حكم بعــدم ثوبتها عن العرب أو التي شك في ثبوتها عنهم.

ومن الأولى: (شـــز): "الشـــين والـــزاء أصـــلٌ واحد ضـــعيف، يقولـــون: إنّ الشَّـــزازة: اليُبْس الشَّـــديد"[4]، و(سـبج): "السـين والبـاء والجيم ليس بشـيء ولا لـه في اللغة العربيَّة أصلٌ"[5].

ومن الثانية: (كيص): "الكاف والياء والصاد إنْ صحَّ فهو يدلُّ على انقباضٍ وضيق"[6]، و(بـوث): "البـاء والـواو والثاء أصلٌ [ليس] بالقويّ، لكنّهم يقولـون بـاث عن الأمر بَوْثاً: إذا بَحَثَ عنه"[7].

وربما قصد بالضَّــعف عــدم الــتيقن من الاشــتراك المعنـوي بين الألفـاظ كقوله في (حجـل): "الحـاء والجيم واللام ليس يتقــارَبُ الكلامُ فيه إلا من جهــةٍ واحــدة فيها ضـعف، يقـال على طريقة الاحتمـال والإمكـان إنه شـيءٌ

---

[1](?) مقاييس اللغة 5/300.

[2](?) المصدر السَّابق 4/232.

[3](?) السَّابق 5/82.

[4](?) نفسه 3/182، ومثلـه (صـدن) 3/340، وحكم بـأن (شـس) 3/182 قريب من (شز).

[5](?) نفسه 3/125.

[6](?) نفسه 5/150.

[7](?) نفسه 1/315.

يطيف بشيء"[1].

السمة الثَّامنة: الاتفاق عليها.

وهي تلك الأصــول الــتي لم يختلف اللغويــون في معناها، أو صياغتها، كـ(أجد): "الهمزة والجيم والدال أصل واحد، وهو الشيءُ المعقـود، ... **وهـذا ممّا أجمع عليه أهل اللغة**، أعـني القيـاسَ الـذي ذكرتُـه"[2]، ويلاحظ أن الاتفاق هنا وصل إلى مرحلة الإجماع.

ويقابل الأصـول المتفق عليها الأصـولُ المختلف فيها وهي تلك الأصـول الـتي اختلف اللغويـون في صـورتها المشتركة، كـ(نسخ): "النون والسين والخاء أصـلٌ واحـد، إلاّ أنّه مختلـفٌ في قياسِـه ..."[3]، و(نخ): "النـون والخـاء أصلٌ صحيح، غير أنَّه مُخْتَلـفٌ في تأويله..."[4]، و(نشـح): النون والشين والحـاء: أصـلٌ صـحيحٌ، إلاَّ أنَّه مختلَـفٌ في تفسيره على التَّضادّ ..."[5].

ومن الأصـول المختلف فيها أن يسـتنبط ابن فـارس أصــلاً معنويــاً، ثم ينقل عن غــيره من العلمــاء تأصــيلاً مغايراً، كقوله في (قوس): "القاف والواو والسـين أصـلٌ واحدٌ يـدلُّ على تقـدير شـيءٍ بشـيء، ثم يُصَـرَّف فتقلبُ واوهُ ياءً، والمعـنى في جميعِـهِ واحد ...وحكى بَعضُـهم أنَّ القــوسَ: السَّــبْق، وأنَّ أصل القيــاسِ منه ..."[6]، وفي (متع): "الميم والتاء والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على منفعـة وامتدادِ مُدّةٍ في خيرٍ ...وذهب مِن أهـل التَّحقيـق بعضُـهم إلى أنَّ الأصل في البـاب التلـذُّذ ... وذهبَ منهم آخـرُ إلى أنَّ الأصلَ الامتدادُ والارتفاع ..."[7].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/140.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/62.
[3] (?) السَّابق 5/424، ومثله (سنح) 3/104.
[4] (?) نفسه 5/354، ومثله (زكن) 3/17.
[5] (?) نفسه 5/429، ومثله (فوم) 4/462.
[6] (?) نفسه 5/40-41، ومثله في (رده) 2/506.
[7] (?) مقاييس اللغة 5/293–294، ومثله (نسج) 5/424، و (قمأ)

ومن الأصـول المختلف فيها الاختلاف في توحُّدها أو تعددها كـ(بقر): "الباء والقاف والراء] أصـلانِ، وربما جمع ناسٌ بينهما وزعموا أنه أصلٌ واحد، وذلك البقـر، والأصـلُ الثـاني التوسُّـع في الشـيء وفَتْح الشـيء ... ومَن جَمع بينهما ذهب إلى أنّ البقَر سُـــــمِّيت؛ لأنّها تَبْقُر الأرضَ، وليس ذلك بشـيء"[1]، و(نفـق): "النـون والفـاء والقـاف أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدُهما على انقطاعِ شيءٍ وذَهابـه، والآخر على إخفـاءِ شـيءٍ وإغماضِـه، ومَتَى حُصِّـل الكلامُ فيهما تقارَبا، ... ويمكن أنَّ الأصـلَ في البـاب واحـد، وهو الخُرُوجُ"[2].

السِّمة التَّاسعة: كونها شرعية إسلاميّة.

وهي تلك الأصـول المتكونة من ألفـاظ ذات معـانٍ استعملت بعد ظهور الإسلام كـ(قـدس): "القـاف والـدالُ والســين أصـــلٌ صـــحيح، وأظنه من الكلام الشـــرعيِّ الإسلاميّ، وهو يدلُّ على الطُّهْر"[3].

السِّمة العاشرة: الاشتراك بين العرب والعجم.

وهي الأصـول الـتي اسـتعملها العـرب والعجم معـاً كـ(رسن): "الراء والسين والنون أصلٌ واحـدٌ اشـترك فيه العرب والعجم، وهو الرَّسَنُ"[4].

وربما اختَّصت العجم ببعض الأصول كـ(بند): "الباء والنون والدال أصلٌ فارسيٌّ لا وجْهَ لذِكْره"[5].

ويؤكد اعتقادَه بـأن العـرب والعجم قد يشـتركون في بعض الألفـاظ قولـه: "من ذلك (خَـرْدَلْتُ) اللحم: قَطّعته

5/24، وقريب منها (جنز) 1/485.

[1] (?) المصدر السَّابق 1/277-280.

[2] (?) السَّابق 5/454-455، ومثله (نسي) 5/421-422، و (نعـر) 5/449-450.

[3] (?) نفسه 5/ 63.

[4] (?) نفسه 2/394، وهو الحبل كما في (حبل) 2/130.

[5] (?) مقاييس اللغة 1/306.

وفرّقتـه، والـذي عنـدي في هـذا أنّه مشـبَّه بـالحبّ الـذي يسـمَّى الخَـرْدَل، وهو اسـمٌ وقع فيه الاتّفـاق بين العـرب والعجَم، وهو موضوعٌ من غير اشتقاق"[1].

السمة الحادية عشرة: التوحُّد.

ويعـني بـه: أن يكـون المعـنى المشـترك أو المفـرد للجذر اللغويِّ واحداً، كـ(حبر): "الحاء والبـاء والـراء أصـلٌ واحد منقــاسٌ مطَّرد، وهو الأَثــرُ في حُسْــنٍ وبَهــاء"[2]، و(فـرت): "الفـاء والـراء والتـاء كلمة واحـدة، وهي المـاء الفُراتُ: وهو العَذْب"[3].

وقد تحققت أحادية الأصــول في (3618) جــذراً، بنسبة (98، 73%) من مجموع جـذور (مقـاييس اللغـة) البالغة (4890) جذراً، منها (2686) جـذراً بلفظ الأصـول وما قاربها، و (932) جذراً بلفظ الكلمات وما قاربها.

في حين بلغت الجذور التي حوت أصـولاً أو كلمـاتٍ متعــددة (689) جــذراً، بنســبة (89، 14%) من هــذا المجمــوع، (471) جـذراً بلفظ الأصـول وما قاربهـا، و (218) جذراً بلفظ الكلمات وما قاربها.

و استأثرت الموانع بـ(498)جذراً، بنسبة (18، 10%) كما استأثر تردد ابن فارس بين التأصـيل والموانع بـ(85) جذارً، بنسبة (73، 1%).

وإذا كان مجموع الجذور الـتي حظيت بأصـول معنوية (4306) جذور، فإن نسبة الأحادية فيها سترتفع إلى (81، 83%)، بينما يرسو التعدد عند نسبة (99، 15%).

وعلى هـذا فـإنَّ أحادية المعـاني هي السَّـمة الغالبة لنظرية أصـول المعـاني عند ابن فـارس، وهو ما يقتضـيه تفرُّع استعمالات هذه الجذور من أصل واحد.

وقد كان ابن فارس حريصـاً على هـذه الأحاديـة، كما تؤيده هذه النسـبة المرتفعة من الأصـول الأحاديـة، وكـذا

---

[1](?) المصدر السَّابق 2/249.
[2](?) السَّابق 2/127.
[3](?) نفسه 4/498.

دقَّته في اختيــار المعــاني المشــتركة بين الاســتعمالات المتخالفة.

وتتعدد الأصول عند ابن فارس فتصير أصلين[1]، وثلاثةً[2]، وأربعةً[3]، وخمسةً[4]، وستةً[5]، كما تتعدد الكلمات فتصير كلمتين[6]، وثلاثاً[7]، وأربعاً[8]، وخمساً[9]، وستاً[10]، وسبعاً[11]، وثمانياً[12]، وتسعاً[13]، وعشراً[14]، وأحد عشر[15]، وواحداً وعشرين[16].

ولم يكن التعدد عند ابن فارس –مع قلته- ترفاً عقليـاً أو تزيُّداً علميـاً أراد به بن فـارس أن يظهر قـوة سـاعده في تلمس الفــروق الدقيقة بين المفــردات كما يقــول الـدكتور صـبحي الصـالح[17]، وإنما وقفت أسـبابٌ وجيهـةٌ ذكرها ابن فارس، ويمكن تفصيلها على النَّحو التالي:

السـبب الأول: اختلاف معـاني اسـتعمالات الجـذر اللغوي بحيث يعسر الجمع بينها في معنى مشترك واحـد، وينص ابن فـارس على ذلـك الاختلاف بألفـاظٍ متقاربــة

1(?) مقاييس اللغة (أمن) 1/ 133.
2(?) المصدر السَّابق (حرف) 2/42.
3(?) السَّابق (طرق) 3/449.
4(?) نفسه (أمر) 1/137.
5(?) نفسه (صفر) 3/294.
6(?) نفسه (هبر) 6/28، و (هرم) 6/48.
7(?) نفسه (هبل) 6/30، و (ودن) 6/97.
8(?) نفسه (قش) 5/10، و (وهل) 6/149.
9(?) نفسه (عذب) 4/259، و (وهب) 6/147.
10(?) نفسه (غرف) 4/418، (لعو) 5/253.
11(?) نفسه (قطر) 5/105، و(وكر) 6/138.
12(?) نفسه (فنى) 4/453-454، (وتر) 6/83-84.
13(?) نفسه (وكف) 6/139-140.
14(?) نفسه (عذر) 4/253-257.
15(?) نفسه (ردن) 2/505-506.
16(?) نفسه (غرب) 4/420-422.
17(?) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ص 176،

كقوله في:

(ثل): "الثاء واللام أصلان **متباينان**: أحـدهما التجمُّع، والآخر السُّقوط والهَدْم والذُّلّ"[1].

وفي (شـعب): "الشين والعين والباء أصلان **مختلفـان**، أحـدهما يـدلُّ على الافـتراق، والآخـر على الاجتماع"[2].

وفي (حرث): "الحاء والراء والثاء أصلانِ **متفاوتان**: أحدهما الجمع والكَسْب، والآخر أنْ يُهْزَل الشيء"[3].

وفي (شـمر): "الشين والميم والراء أصلان **متضادّان**، يدلُّ أحدُهما على تقلّص وارتفاع، ويدلُّ الآخـر على سَحْبٍ وإرسال"[4].

وفي (خفي): "الخاء والفاء والياء أصـلان **متباينان متضادّان،** فالأوّل: السَّتْر، والثاني: الإظهار"[5].

ومن مظـاهر هـذا الاختلاف التضـاد اللغـوي, كقوله في (قسط): "القاف والسين والطاء أصـلٌ صـحيح يدلُّ على معنَيَين متضادَّين والبناءُ واحد، فالقِسط: العَـدل ...والقَسْط بفتح القاف: الجَور ..."[6].

وإذا كان أحد المتضادين أقـلَّ اسـتعمالاً جعله خارجـاً عن الأصل، ولم يعـدد الأصـول كقوله في (نبـل): "النـون والبـاء واللام أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على فَضْـل وكِبَـر، ثم يستعار منه الحِـذْق في العمـل، ...والنَّبَـل: عِظـام المَـدَر والحِجـارة ...ويقولـون: إنَّ النَّبَل هاهنا الصِّـغار، وإنَّها من الأضداد ... وإذا كانت من الأضداد كان الوجه الأقلُّ خارجاً عن القياس ..."[7].

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/368، ومثله (رجى) 2/494.

[2](?) المصدر السابق 3/191، ومثله (ظن) 3/462.

[3](?) السَّابق 2/49، ومثله (حصد) 2/49.

[4](?) نفسه 3/212، ومثله (رمَّ) 2/378.

[5](?) نفسه 2/202.

[6](?) مقاييس اللغة 5/85-86، ومثلـه في (تـل) 1/339، و (تب) 1/339، و(شيم) 3/236.

[7](?) المصدر السَّابق 5/383.

وربما جعل المتضادين أصلاً واحداً على أنه جنسٌ من المقابلة كقوله في (تــل): "التــاء واللام في المضــاعف أصلٌ صحيح، وهـو دليـل الانتصـاب وضِـدِّ الانتصـاب، فأمَّا الانتصاب فالتلّ: معروف ...وأمّـا ضِـدُّه فَتَلُّه: أي صَـرَعَه، وهذا جنسٌ من المقابلة"[1].

ومن مظـاهر الاختلاف -أيضـاً- اللهجـات كقولـه في (شـعب): "الشـين والعين والبـاء أصـلان مختلفـان، أحـدهما يـدلُّ على الافـتراق، والآخـر على الاجتمـاع، ثمَّ اختلـف أهـلُ اللغـة في ذلـك، فقـال قـومٌ: هو من بـاب الأضداد، -وقد نصَّ الخليل على ذلك-، وقال آخرون [كابن دريد]: ليس ذلك من الأضداد، إنّما هي لغات"[2].

السبب الثاني: التوقيف.

كقولـه في (أجـل): "اعلم أنّ الهمـزة والجيم واللام يـدلُّ على خمس كلمـاتٍ متباينـة، لا يكـادُ يمكنُ حْمـلُ واحدةٍ على واحدة من جهة القيـاس، فكـلُّ واحـدةٍ أصـلٌ في نفسها، **ورَبُّكَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ...**"[3]، وفي (سلق): "السـين واللام والقـاف فيه كلمـاتٌ متباينة لا تكـاد تُجمع منها كلمتانِ في قياسٍ واحـد؛ **وربُّك جلّ ثنـاؤُهُ يفعل ما يشـــاء، ويُنْطِـــقُ خَلْقه كيف أراد ...**"[4], وفي (حسب): "الحاء والسين والباء أصول أربعة: فالأول: العدُّ ... والأصل الثاني: الكِفاية ... والأصل الثـالث: الحُسْـبَانُ: وهي جمـع حُسـبانَةٍ، وهي الوسـادة الصـغيرة ... والأصـل الرابع: الأحسـب: الـذي ابيضَّـت جِلدتُـه من داءٍ ففسـدت شَعرته، كأنَّه أبرص ... **وقد يتّفق في أصول الأبواب هــذا التفـاوتُ الــذي تــراه في هــذه الأصــول**

---

[1](?) السَّابق 1/ 339.
[2](?) نفسه 3/190-191.
[3](?) نفسه 1/64.
[4](?) مقاييس اللغة 3/96.

الأربعة"[1].

السبب الثالث: أن ابن فارس كان يؤثر سلوك الطريق الواضح ويبتعد عن التكلُّف في توحيد الأصول المتباعدة، نصَّ على ذلك فقال في (خرج): "الخاء والراء والجيم أصلان، وقد يمكن الجمعُ بينهما، إلاّ أنّا سلكْنا الطّريقَ الواضح، فالأول: النّفاذُ عن الشَّيء، والثاني: اختلافُ لونَين"[2].

ولأجل هذا الوضوح جوَّز التعدد في (حمر) فقال: "الحاء والميم والراء أصلٌ واحدٌ عندي، وهو من الذي يعرف بالحُمْرة، وقد يجوز أن يُجعَل أصلين: أحدهما هذا، والآخر: جنسٌ من الدوابّ"[3]، ورجَّحه في (بقر) فقال: "الباء والقاف والراء] أصلان، وربما جمع ناسٌ بينهما وزعموا أنه أصلٌ واحد، وذلك البقر، والأصلُ الثاني: التوسُّع في الشيء وفَتْح الشيء ... ومَن جَمع بينهما ذهب إلى أنّ البقَر سُمِّيت؛ لأنّها تَبْقُر الأرضَ، وليس ذلك بشيء"[4].

وإذا كان الطريق الواضح في التوحيد فإنه يعتمده كقوله في (خصم): "الخاء والصاد والميم أصلان: أحدهما المنازعة، والثاني: جانبُ وِعاءٍ ... ويمكن أنْ يُجمَع بين الأصلين فيردَّ إلى معنىً واحد، وذلك أنّ جانِبَ العِدل مائلٌ إلى أحد الشقيْنِ، والخَصْم المنازِعُ في جانبٍ؛ فالأصل واحدٌ"[5].

وكثيراً ما يصرِّح بإمكان الجمع بين الأصول المتعددة، وأنَّ بعضها مناسب للآخر أو مقارب له كقوله في:

---

[1] (?) المصدر السَّابق 2/59، 61.
[2] (?) نفسه 2/175.
[3] (?) نفسه 2/101.
[4] (?) نفسه 1/277-280.
[5] (?) مقاييس اللغة 2/187، ومما جمع بينهما (أجر) وهو جمل و (أذن).

(ثور): "الثاء والواو والـراء أصْـلانِ قـد يمكن الجمـعُ بينهما بأدنَى نظَرٍ"[1].

وفي (ذود): "الذال والـواو والـدال أصـلان: أحـدهما تنْحِية الشّيء عن الشيء، والآخَر: جماعةُ الإبل، ومحتمـلٌ أن يكون البابان راجعَينِ إلى أصلٍ واحد"[2].

وفي (رب): "الراء والبـاء يـدلُّ على أُصـولٍ، فـالأول: إصـلاح الشـيءِ والقيـامُ عليـه ...والأصـل الآخَـرُ: لُـزوم الشـــيءِ والإقامـــةُ عليـــه، وهـــو مناســـبٌ للأصـــلِ الأوّل ...والأصل الثالث: ضمُّ الشيء للشَّيء، وهو –أيضاً- مناسبٌ لما قبله، ومتى أُنْعِمَ النَّظرُ كان الباب كلُّه قياسـاً واحداً"[3].

هذا، وقـد اتفـق المحـدثون الـذين وقفتُ على آرائهم على ضـرورة توحيـد الأصـول؛ لإثبـات أن جـذور اللغـة العربيـة ذات أصـل دلالي واحـد؛ تبعـاً لعودتهـا إلى أصـل اشتقاقيٍّ واحد[4]، ولاموا ابن فـارس في تعديـده الأصـول كثيراً، وقد أسلفتُ أن ابن فـارس كـان حريصـاً على هـذا التوحُّد، وما عدَّده من أصول وقف وراءه أسـباب ذكرهـا، مع تجويزه توحيد كثير من تلك الأصول وترجيحـه التوحيـد أحيانـاً، على أنـني وقفت على عبـارات لـه تؤكـد على أن الأصول المتعددة من بـاب الجـذور المسـتقلّة عن بعضـها كقوله في (لحن): "اللام والحـاء والنـون لـه بنـاءان يـدلُّ أحـدهما على إمالـةِ شـيءٍ من جهتـه، ويـدلُّ الآخَـر على الفطنة والذَّكاء"[5]، وفي (وزع) الواو والـزاء والعين: بنـاءٌ

[1](?) المصدر السَّابق 1/395.
[2](?) السَّابق 2/365 ومثله (أذن) 1/75.
[3](?) نفسه 2/381- 382.
[4](?) أمثال الدكتور صحبي الصالح في دراساته، ص 176، -179، والدكتور محمد حسن جبل في (علم الاشتقاق)، ص 217-218، وولده الدكتور عبد الكريم في كتابه (الدلالـة المحوريـة) ص 46-47، وغيرهم.
[5](?) مقاييس اللغة 5/239.

موضوعٌ على غـير قيـاس، ووَزَعْتـه عن الأمـر: كفَفْتـه ... وبناء آخر، يقال: أَوْزَعَ اللـهُ فلانـاً الشُّـكرَ: أَلْهَمَـه إيـاه"[1]، وإذا صحَّ هذا يكون ابن فارس موافقاً لعامَّة المحدثين في أحاديـة المعـاني للجـذور اللغويـة، ولكن على اعتبـار أن الأصول المتعددة جـذور مسـتقلة حالهـا كحـال المشـترك اللفظي في الاسـتعمالات المفـردة، إلا أنَّ هنـاك عبـارتٍ أخرى تُخفِّف من آكديـة هـذه الفكـرة وتعيـدنا إلى التعـدد في الجـذر الواحـد وذلـك كقولـه في (صـنف): "الصـاد والنون والفـاء أصـلٌ صـحيح مطّـرد في معنـيين، أحـدهما الطّائفـة من الشّـيء، والآخـر تميـيز الأشـياء بعضـها عن بعض"[2]، فهـذا النص وأشـباهه يؤكـد على تعـدد المعـاني للجذر الواحد، إلا إذا أوَّلنا ما ورد منـه على أن كـلَّ معـنى من هذين المعـنين يعـود إلى بنـاء مسـتقل بـه؛ بنـاءً على تصريح ابن فارس السابق في (لحن) و (وزع).

وما ذكـره الـدكتور صـحبي الصـالح من أنَّ رغبة ابن فارس في تلمُّس الفروق الدقيقة بين المفردات هو سـرُّ التعـدد عنـده أمر غـير صـحيح البتَّة؛ ومثله قـول الـدكتور إبراهيم نجا: "إنما لجأ –أي ابن فارس- إلى القول بوجـود أصـلين للمـادة الواحـدة ليـبرز أمرهمـا؛ لدقَّة بحثـه في الوصول إلى الفروق بين المفردات"[3].

وذلك لأن هـــذه النظرية قائمة في الأســـاس على تناسي الفروق الدقيقة والظاهرة بين المفردات؛ ذلك أن اسـتنباط المعـنى المشـترك بينها يقتضي تـرك القيـود الدلالية الخاصة بهـــذه الاســـتعمالات، وهو أمر ظـــاهر للمتأمِّل، بل قد نصَّ ابن فـــارس على أن الفـــروق بين المفـردات لا تنقض القيـاس الموحَّد كقوله في (حصـر): "الحـاء والصـاد والـراء أصـلٌ واحـد، وهو الجمع والحَبْس والمنع ...فأمَّا الإحصـار فـأن يُحْصَـرَ الحـاجُّ عن الـبيت

[1] (?) المصدر السَّابق 6/106.
[2] (?) السَّابق 3/313.
[3] (?) فقه اللغة، ص61.

بمرضٍ أو نحوه، وناسٌ يقولون: حَصَره المرض وأحصره العدُوّ، وروى أبو عبيد عن أبي عمرو: حَصَرَني الشيء و أحصرني: إذا حبَسني، وذكر قول ابنِ ميّادة:

وما هَجْرُ ليلَى أن تكون تباعدَتْ   عَليكَ ولا أَنْ أَحْصَرتْكَ شُغُولُ

والْكلام في حَصَره وأحصره، مشتبهٌ عندي غايةَ الاشتباه؛ لأنّ ناساً يجمعون بينهما وآخرون يَفْرِقون، وليس فَرْقُ مَنْ فَرَقَ بينَ ذلك ولا جَمْعُ مَن جمعَ ناقضاً القياسَ الذي ذكرناه، بل الأمرُ كلُّه دالٌّ على الحبْس"[1].

على أنَّ تعدد أصول المعاني هو مذهب علماء اللغة القدامى، وقد سجَّل الدكتور جمال عبد الكريم المهدي هذه الظاهرة لدى جماعة منهم في رسالته القيِّمة (دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري)[2].

هذا، وقد أرجع العالمان الكبيران الدكتور: محمد حسن حسن جبل في كتابه (معجم أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم) قديماً, و (المعجمل الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم) حديثاً, والشيخ حسن المصطفوي في كتابه (التحقيق في كلمات القرآن الكريم)[3], أرجعا أصول ابن فارس المتعددة التي وردت جذورها في القرآن الكريم إلى أصل واحد، والتزما توحيد الأصول في معجميهما هذين.

❊❊❊

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/ـ 72, والبيت من الطويل, وهو لابن ميَّادة في ديوانه, ص178.

[2] (?) ذكر أمثلة لـ(الخليل) ص89-102، و(ابن دريد) ص 193-200، و(أبي عبيد القاسم بن سلام) ص 246-276، و(ابن قتيبة) ص289-318، و(أبي إسحاق الحربي) ص334، و (ابن جرير الطبري) ص347-375.

[3] (?) طبع أول مرة في طهران عام1393هـ في عشرة مجلدات.

المبحث الرابع: عدد أصول المعاني.

قدَّمتُ في التمهيد أن جذور (مقـاييس اللغـة) بلغت (4890) جـذراً، وكـان المفـترض بنـاءً على هـذا أن تكـون أصول المعاني بهذا العدد تماماً؛ إلا أنَّ موانع تحقق أصول المعـاني البالغـة (498) مانعـاً نقصـت هـذا العـدد إلى (4392) جذراً، كمـا نقصـه تـردد ابن فـارس بين التأصـيل والموانع البالغ (85) تردداً إلى (4306) جذور.

لكنَّ إجازة ابن فارس تعدد الأصول والكلمـات رفعـه إلى (5333) أصلاً وكلمة، حيث أجاز تعـدد أصـول (471) جـذراً فبلغت (1080) أصـلاً، بزيـادة (609) أصـول، كما أجاز تعـدد كلمـات (218) جـذراً، فبلغت (636) بزيـادة (418) كلمة.

وقد تـوزَّعت هـذه الأصـول والكلمـات إلى (3765) بلفظ الأصول وما قاربهـا، و(1568) بلفـظ الكلمـات ومـا قاربها.

وقـد أحصـيت في جـدولين منفصـلين الأصـول والكلمـات بنوعيهـا: (المشـتركة والمفـردة)" أحاديـةً ومتعـددةً, وفصـلتُ الأصـول المشـتركة عن الأصـول المفـردة في الجـذور الـتي تعـدد أصـولها وكـان بعضـها مشتركاً وبعضها مفرداً.

وإليك الجدولين:

أولاً: إحصاء أصول المعاني بلفظ الأصول وما قاربها

الأصول	الأصول المشتركة	الأصول المفردة	الجذور المحتوية على أصول مشتركة ومفردة			الكل	
			عدد الجذور	الأصول المشتركة	الأصول المفردة	الجذور	الأصول
الأحادية	2654	31				2685	2685
الثنائية	330	17	22	22	22	369	738
الثلاثية	48	13	11	17	16	72	216
الرباعية	11		14	39	17	25	100
الخماسية	2	1	1	4	1	4	20
السداسية			1	3	3	1	6
المجموع	3512	110		85	59	3156	3765

ثانياً: إحصاء أصول المعاني بلفظ الكلمات وما قاربها

الكلمات	الكلمات المشتركة	الكلمات المفردة		الجذور المحتوية على كلمات مشتركة ومفردة			الكل	
		بمصطلح كلمة	بغيرها	الجذور	الكلمات المشتركة	الكلمات المفردة	الجذور	الكلمات
الأحادية	381	459	92				932	932
الثنائية	23	83	12	27	27	24	145	287
الثلاثية	5	26	3	5	8	7	38	114
الرباعية		8	2	2	3	5	12	48
الخماسية		3		1	4	1	4	20
السداسية		1	3				4	24
السباعية			2	2	6	8	4	28
الثمانية			2	1	1	7	3	24
التساعية			2				2	18

العشارية			2	1	4	6	3	30
أحد عشر			2				2	22
21				1	3	18	1	21
المجموع	442	756	241		56	76	1150	1568

وقد قمتُ بهــذا الإحصــاء بعد تميــيز (198) جــذراً تداخلت فيما بينهـا, واختزلها ابن فـارس في (95) جـذراً، وقد أعطيت كلَّ جذرٍ منها أصله أو أصـوله المعنوية الـتي تتطابق مع دلالة استعمالاته على النحو التالي:

أولاً: جذران أحاديا الأصول, تداخل في كل واحد منهما ثلاثة جـــــذور, فألحقتهما بالأصـــــول الأحادية بعد تمييزهما عن بعضهما ووصولهما إلى ستة جذور.

ثانياً: (51) جـذراً أحادية الأصـول تـداخل في كـلِّ واحد منها جذران، فألحقتها بالأصول الأحادية، بعد تمييزها عن بعضها ووصولها إلى (102) من الجذور.

ثالثاً: (6) جذور أحادية الكلمات المفردة، تداخل في كل واحدة منها جذران، فألحقتها بالكلمـات المفـردة، بعد تمييزها عن بعضها ووصولها إلى (12) جذراً.

رابعاً: (7) جذور أحادية الكلمات المفردة تداخل في كل واحد منها جذران أو ثلاثة فبلغت (15) جــذراً، ألحقت سبعة منها بالكلمات الأحاديـة، واثـنين بالكلمـات الثنائيـة، وثلاثــةً بالكلمــات الثلاثيــة، وواحــداً بالرباعيــة، واثــنين بالتساعية.

خامسـاً: ثلاثة جـذور لم تحتو على أصـول معنوية بسبب الموانع، فألحقتها بالموانع بعدد تمييزها عن بعضـها ووصولها إلى ستة.

سادساً: (26) جذراً تداخل في (5) منها ثلاثة جذور, وفي وفي (21) جذران، وقد جعل ابن فارس (16)جــذراً منها ثنائية الأصـول، و(9) جـذور ثلاثية الأصـول، وواحــداً خماسي الأصــــول، وقد تمكّنت من تمييزها عن بعضـــها فبلغت (59) جذراً، وحسبت أصولها المعنوية كالآتي:

1- (27) جذراً أحادية الأصول.
2- (30) جذراً ثنائية الأصول.

3- جذر واحد ثلاثي الأصول.
4- جذر واحد رباعي الأصول.

وقد دعـاني إلى هـذا التميـيز عـدم تطـابق الأصـول المعنوية الـتي صـدَّر بها ابن فـارس الجـذور اللغوية مع الجـذور الحقيقية لـذلك الجـذر المرسـوم؛ بحيث يكـون الأصـلُ أحاديـاً والجـذر مكـوَّن من جـذرين أو ثلاثـة، وقد يكون ثنائياً والجذر مكون من ثلاثة جذور، وقد يكون ثلاثياً والجذر مكون من جذرين.

ويؤثِّر هذا التـداخل وهـذا التميـيز في العـدد الحقيقي لأصول المعاني في (مقاييس اللغـة)؛ لكـني لم آلُ جهـداً في الوصول إلى العدد الحقيقي لهذه الأصول.

وقد سَـبَقَتْ هـذه الظـاهرةُ في التمهيد في مطلب: (عدد جـذور مقـاييس اللغـة), وسـتأتي في المبحث الأول من الفصل الثالث وهو: (رسم الجذر اللغوي والنَّص على حروفه المكوِّنة له بأعيانها), وسترى أمثلتها هناك.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: منهج ابن فارس في عرض أصول المعاني.

اتبع ابن فارس في عرض أصول المعاني منهجاً يكـاد يكون مطـرداً، اتبع فيه ست خطـوت متتاليـة، منتقلاً من الأولى إلى الـــتي تليها وهكـــذا، حـــتي ينتهي من عملية العرض.

الأولى: رسم الجـــذر اللغـــوي والنَّص على حروفه المكوِّنة له بأعيانها.

والثانية: اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما معاً.

والثالثة: وصف الجذر اللغـوي أو الأصل المعنـوي أو هما معاً.

والرابعة: تحديد عــدد الأصــول الــتي يحتــوي عليها الجذر اللغوي.

والخامسة: صياغة الأصل أو الأصول المعنوية.

والسادسة: بيـان تحقق هـذا الأصل أو الأصـول في استعمالات الجذر اللغوي أو عدم تحققها.

وإليك أحد الجذور اللغوية التي عرض لها ابن فـارس، نتـبين من معالجته له المعـالم العامَّة لمنهجه في عـرض أصول المعاني.

(سفح): "السين والفاء والحاء أصلٌ واحدٌ يـدلُّ على إراقة شـيء، يقـال سـفح الـدّمَ: إذا صـبَّه، وسـفح الـدّم: هَرَاقه، والسِّفاح: صبُّ الماء بلا عَقد نكـاح، فهو كالشـيء يُسفَح ضَياعاً، والسَّفّاح: رجلٌ من رؤسـاء العـرب، سَـفَح الماء في غزوةٍ غزاها فسُـمّي سـفَّاحاً، وأمَّا سَـفْح الجبل فهو من بـاب الإبـدال، والأصل فيه صَـفح، - وقد ذُكر في بابه -، والسَّفيح: أحد السِّـهام الثلاثة الـتي لا أنصـباءَ لهـا،

وهو شاذٌّ عن الأصل الذي ذكرناه "[1].

يتبين من معالجة ابن فارس لهذا الجذر معالم منهجه القائم على هذه الخطوات السِّت بوضوح كما يلي:

أولاً: رسمه للجذر اللغوي (سفح) ونصُّه على حروفه المكونة له بأعيانها (السين والفاء والحاء).

ثانياً: اختيـاره مصـطلح (الأصـل) للتعبـير عن الجـذر اللغوي.

ثالثـاً: إغفاله وصف الجـذر اللغـوي هنـا؛ ولو وصـفه لقال –مثلاً- (أصل واحد صحيح), كما فعل في (سـبق), و (مسك)[2], وهذا من خروجه عن منهجه الغالب في عرض الأصل المعنوي لهذا الجذر.

رابعاً: تحديده عدد الأصول التي احتـوى عليها الجـذر وأنها (أصل واحد).

خامسـاً: صـياغته لـذلك الأصل بقولـه: (**يـدلُّ على إِراقة شيء**).

سادساً: بيانه لوجه تحقق هذا الأصل في استعمالات الجـــذر أو عـــدم تحققـــه، فقد بيّن أنه تحقق في ثلاثة استعمالات وهي:

1- "سفح الدّمَ: إذا صبَّه، وسفح الدّم: هَرَاقه".
2- "والسِّفاح: صبُّ الماء بلا عَقد نكاح، فهو كالشيء يُسفَح ضَياعاً".
3- "والسَّفّاح: رجلٌ من رؤساء العـرب، سَـفَح المـاء في غزوةٍ غزاها فسُمّي سفَّاحاً"[3].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/81.

[2] (?) مقاييس اللغة 3/129, و 5/320.

[3] (?) هو السَّفَّاح بن خالد، واسمه سلمة، وكـان جـراراً للجيـوش، وإنما سمِّى السَّفاح؛ لأنـه سـفح المـزاد، أي صـبَّها يـوم كاظمـة، وقـال لأصـحابه: قـاتلوا، فـإنَّكم إن هُـزمتم متم عطشـاً, انظـر:

وبيَّن أَنَّه لم يتحقق في استعمالين:

4- "أمَّا سَـفْح الجبل فهو من بـاب الإبـدال، والأصل فيه صَفح، وقد ذُكر في بابه ".

5- "والسَّفيح: أحد السِّهام الثلاثة التي لا أنصباءَ لهـا، وهو شاذٌّ عن الأصل الذي ذكرناه ".

ومن الواضح أنَّ ابن فارس يحـرص على تعليل وجه تحقق الأصل أو عـدم تحققه في الاسـتعمالات المنضـوية تحتــه، **فقد علّل وجه تحقق الأصل** في الاســتعمال الثـاني والثـالث، وتـرك تعليل الأول بمعنيـه؛ لظهـور وجه تحقق الأصل فيــــه، بل إن صــــياغة الأصل منتزعة منه أساســـاً، كما أنه **علــــلَّ عـــــدم تحقق الأصل** في الاسـتعمال الرابـع؛ لأنه مبـدل من غـيره، وتـرك تعليل الاستعمال الخامس اكتفاء بحكمه عليه بشذوذه عن دلالة الأصل؛ لظهور مخالفة معناه لمعنى الأصل.

ويتـبين بجلاء أن تحقق الأصل في اسـتعمالات الجـذر نوعان:

الأول: تحقق أصـلي لا يحتـاج إلى تأويل وذلك في الاســتعمال الأول، حيث تطـــابقت دلالة الأصل مع دلالة ذلك الاســتعمال في إراقة الشـــيء، بل إن الظـــاهر أن صياغة الأصل منتزعة منه مباشرة.

الثاني: تحقق مجـازي، يحتـاج إلى تأويل وتأمُّل، في وجه اختصـاص إراقة المـاء بلا عقد نكـاح باسم السِّـفاح على إراقته بعقد نكاح، فنرى ابن فارس يستعين بالتشبيه ليخرجه من هذا المأزق؛ فشبه إراقة الماء بغير عقد نكاح بالشيء الـذي يسـفح ضـياعاً وهـذا ما لا يكـون في إراقة الماء بعقد نكاح، وكذا في وجه اختصاص السَّفَّاح بن خالد بهذا الاسم بين قوَّاد العرب، فجاء التعليل؛ لسـفحه المـاء في غزوة كاظمة، فكان عمله هذا سـبباً لاختصاصه بهـذه

الاشتقاق, لابن دريد, ص 203.

التسمية.

كما يتـــــبين –أيضـــــاً- أن عـــــدم تحقق الأصل في الاستعمالات المنضوية تحته يرجع إلى عاملين:

الأول: وجـــود مـــانع من موانع استـــتنباط أصـــول المعــاني في تلك الاســتعمالات، كما بــرز هنا لـــ(ســفح الجبل) حيث جاء حرف السـين مبـدلاً من حـرف الصـاد، فخلى من الأصالة الصرفية، فجاء معناه تبعاً لمعنى أصله (صُــفح الجبــل)، بمعــنى: عُرْضه[1], والإبــدال أحد موانع استنباط أصول المعاني كما سيأتي.

الثـاني: شـذوذ الاسـتعمال عن دلالة الأصـل، بحيث يأتي معناه مغايراً لمعنى الأصل، أو تخفى دلالته الأصــلية أو غير ذلك من أسباب الشذوذ.

هذا هو الغالب في منهج ابن فارس في تناول أصــول المعاني، ولهذا قلتُ إنه اتبع منهجاً **يكاد يكون مطـرداً**؛ لأنه لم يلـتزم بالإتيـان بهـذه الخطـوات السِّـت في جميع الجــذور، كما أنَّه لم يلــتزم في كل خطــوةٍ منها بما عليه منهجه الغالب فيها؛ ولذا فإنِّي سأعقد ستة مباحث متتالية لزيادة توضيح منهجه في كل خطـوة من هـذه الخطـوات ومدى التزامه بمنهجه الغالب فيها أو مخالفته له.

---

[1] (?) مقاييس اللغـة (صـفح) 3/293, وفي (تمـام فصـيح الكلام) لابن فارس: "وصَفْحُ الجَبَل: عَرْضُـه ... وأمَّا سَـفْحُه فأَوَّلُـه", ص 72.

المبحث الأول: رسم الجـــذر اللغـــوي والنَّص على حروفه المكونة له بأعيانها.

الخطــوة الأولى الــتي اتبعها ابن فــارس في عــرض أصــول المعــاني هي رسم الجـــذر اللغـــوي والنَّص على حروفه المكوِّنة له بأعيانها.

كقوله في (شعَّ): "الشين والعين في المضاعف أصلٌ واحد يدلُّ على التفرُّق والانتشار"[1], وفي (بلغ): "البــاء و اللام والغين أصل واحد, وهو الوصول إلى الشيء"[2].

فقد رسم الجذر (شعَّ), ونصَّ على حرفيه (الشين والعين), كما رسم الجذر (بلــغ), ونصَّ على حروفه الثلاثة (الباء واللام والغين).

ويمكن زيـــادة توضـــيح هـــذه الخطـــوة وذكر بعض المؤاخذات عليها في الأمور التالية:

الأمر الأول: تنويع ابن فــارس لشــكل الجــذر تبعــاً لهيئة حروفه, تضعيفاً, و صحةً, وإعلالاً, وهمزاً.

1- فإن كان الجذر مضـعَّفاً فإنَّه يرسـمه ثنائيـاً حسب نطقه دون فكِّ التضعيف, وينصُّ على الحـرفين المكـوِّنين له كما سبق في (شعَّ).

2- وإن كــان صــحيحاً فإنَّه يرســمه بهيئته الصــحيحة ذاكراً حروفه, كما سبق في (بلغ).

وهاتان الصورتان لا إشكال فيها.

3- وإن كـــان معتلاً فـــالمفترض أن يرســـمه بهيئته المعتلة ذاكــراً حروفه المعتلّة بأســمائها كقوله في (أبو):

---

[1] (?) مقــاييس اللغــة 3/177، ومثلــه في (ذب) 2/348 و (جم) 1/419.

[2] (?) المصــدر السَّــابق 1/301، ومثلــه (بــدأ) 1/121، و (بســأ) 1/249.

"الهمزة والباء والواو يدلّ على التربية والغَذْو"[1]، وفي (أبي): "الهمزة والباء والياء يدل على الامتناع"[2], ولكنَّه في الغالب لا يعين اسم الحرف المعتل حين يعدد حروف الجذر مكتفياً بنحو قوله في (جفو): "الجيم والفاء **والحرف المعتل** يدلُّ على أصلٍ واحد: نبوّ الشيء عن الشيء"[3]، و في (وهى): "الواو والهاء **والحرف المعتلُّ** يدلُّ على استرخاء في شيء ..."[4]، والأمر هيَّنٌ هنا ما دام أنَّه قد عين الحرف المعتل في (رسم الجذر), ولكن الإشكال حقاً حين يرسمه في الجذر بالألف المقصورة ثم يقول (والحرف المعتل)؛ لأن الألف لا تكون أصلاً, فلا يدرى هل الحرف المعتلُّ واوٌ أو ياء إلا بعد تأمّل استعمالات الجذر, وربما بقي الإشكال حتى بعد التأمل؛ لأن بعض الاستعمالات تحتمل أن تكون واويةً أو يائية, ومن الأمثلة على هذا النَّوع قوله في (كفا): "الكاف والفاء والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على الحَسْب الذي لا مُستَزَادَ فيه"[5], وفي (سطا): "السين والطاء والحرف المعتل أصلٌ يدلُّ على القهر والعلوّ"[6], وبعد التأمّل في استعمالات هذين الجذرين يتضح أنَّ (كفا) يائي, وأنَّ (سطا) واويٌّ, وكان الأولى رسمهما هكذا (كفي), و (سطو).

4- وإن كان الجذر مهموزاً, فإنَّه يرسمه بهيئته المهموزة ذاكراً حروفه بأسمائها كقوله في (بذأ):"الباء والذال والهمزة أصلٌ واحد، وهو خروج الشيء عن

[1] (?) مقاييس اللغة 1/44، ومثله في (أسو) 1/105 وفي (بدو) 1/212.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/45 ومثله في (أدي) 1/74 وفي (بقي) 1/ 276، وفي (خوي) 2/225.
[3] (?) السَّابق 1/465، ومثله (جلو) 1 / 465، و (جهو) 1/486.
[4] (?) نفسه 6/146، ومثله (وفى) 6/129 و (مهى) 5/279.
[5] (?) نفسه 5/188.
[6] (?) نفسه 3/71.

طريقةِ الإحْماد"[1].

والأمر الثـاني: تــداخل بعض الجــذور المعتلَّة مع بعضها, ومع المهمـوزة, حين تتحد أو تتقـارب في المعـنى المشترك, و رسم ابن فارس لها في جذرٍ واحد.

أولاً: تداخل الجذور المعتلة مع بعضها, كتداخل (علـو) و (علي) في (علـو), قـال: "العين واللام والحـرف المعتل يـاءً كـان أو واواً أو ألفـاً، أصـلٌ واحد يـدلُّ على السموّ والارتفاع، لا يشذُّ عنه شيء"[2], و تداخل (ثــرو) و (ثري) في **(**ثروى), قـال: "الثـاء والـراء والحـرف المعتل أصل واحد وهو الكثرة وخلاف اليبس"[3].

ثانياً: تـداخل الجـذور المعتلـة مـع المهمـوزة في ثلاث صور:

أ/ تــداخل الــواوي بــالمهموز, كــ(خطــو) و (خطــأ) جمعهما في (خطــوأ) وقــال: "الخــاء والطــاء والحــرف المعتــلّ والمهمــوز، يــدلُّ على تعـدِّي الشــيء، والـذَّهاب عنه"[4].

ب/ تــداخل اليــائي والمهمــوز, كــ(حكي) و (حكــأ) جمعهمـا في (حكى) وقـال: "الحـاء والكـاف وما بعـدها معتلٌّ أصلٌ واحد، وفيه جنس من المهمـوز يقـاربُ معـنى المعتــلّ والمهمــوز منــه، هو إحكــام الشــيء بعَقْــدٍ أو تقرير"[5].

---

[1](?) نفسه 1/217.
[2](?) مقاييس اللغة 4/112, ومثلـه (نضـو) و (نضـي) في (نضـا) 5/436، ومثله جمعه بين (نصو) و (نصي) في (نصا) 5/433.
[3](?) المصدر السَّابق 1/374، ومثله (حـزوى) 2/54 و (حسـوى) 2/58 و (حثوى) 2/36 و(أثوى) 1/61
[4](?) السَّابق 2/198.
[5](?) نفسه 2/92.

ج/ تـداخل الـواوي واليـائي بـالمهموز, كـ(حشـو) و (حشـي) و (حشـأ) جمعهـا في (حشوى) وقـال: "الحـاء والشين وما بعدها معتلٌ أصـلٌ واحـد، وربما هُمِـزَ فيكـون المعنيـان متقـاربين -أيضـاً- وهو أن يُـودَع الشـيءُ وعـاءً باستقصاء"[1].

و ينبِّه ابن فـارس على هـذا التـداخل بـالنص على الحـروف المتداخلـة، أو رسم الجـذرين معـاً في جـذر رباعي؛ للدلالة على التداخل لا أنَّ ذلك الجذر ربـاعيٌّ في الواقع.

وينصُّ -كثـيراً- في تـداخل المهمـوز مع المقصـور أو العكس على توافقهما في المعنى المشترك أو تخالفهما، مثال الموافقة قوله في: (قرى): "القاف والراء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جمـعٍ واجتمـاعٍ ... وإذا هُمِز هذا البـاب كـان هو والأوّلُ سـواءً ..."[2]، ومثـال المخالفة قوله في (نسي): "النون والسين والياء أصلانِ صـحيحان: يدلُّ أحدهما على إغفال الشيء، والثاني: على تَرْك شيء ... وإذا هُمِز تغيَّر المعـنى إلى تـأخير الشَّـيء ..."[3]، وفي (ضبأ): "الضـاد والبـاء والهمـزة أصـلٌ واحـدٌ صـحيح، وهو قــريبٌ من الاســتخفاء وما شــاكلَه، من سُــكُوتٍ ومِثلِه ...وإذا ليّنت الهمزةَ تغيَّر المعنى، ويكون من صفات النَّار؛ يقال: ضَبَتْه النَّار: إذا شَوته، تَضْبُوه ضَبْوًا ..."[4].

وكان الأولى فَصْـلُ هـذه الجـذور عن بعضـها؛ للتتضح صورة كلِّ جذرٍ باسـتعمالاته، ثم النَّص على مشـابهة هـذا الجــذر لغــيره في المعــنى كما فعل ذلك في كثــيرٍ من الجذور السَّالمة من الاعتلال والهمز[5].

---

[1] (?) نفسه 2/64, ومثله (حزوى) 2/54.
[2] (?) مقاييس اللغة 5/78-79.
[3] (?) المصدر السَّابق 5/421-422.
[4] (?) السَّابق 3/389.
[5] (?) راجـع السـمة السـابعة لأصـول المعـاني وهي: (الاختصـاص

ومع هذا فـالأمر هيِّنٌ ما دام المعـنى المشـترك بين هذه الجذور واحداً؛ لأنه يصـلح أن يكـون أصـلاً لكل جـذر منها بحالِه، فإن تعددت المعاني المشتركة وشملت جميع الاستعمالات فلا إشـكال أيضـاً، فـإن لم تشـملها كلَّها وقع الإشــكال بتنـاقض عبـارة ابن فـارس في صــدر الجــذر وشرحه، ففي حين توحي عبارة الصدر بأن هذه المعــاني المتعددة مشتركة بين جيمع استعمالات الجـذر يتـبيَّن من خلال الشرح اختصاص بعضها بجذر دون آخر، ويتضح هــذا من خلال تأمُّل أصول واستعمالات الجذر التالي:

(كلأ): "الكـاف واللام والحــرف المعتـلّ أو الهمــزة أصلٌ صحيح يدلُّ على مراقبةٍ ونَظَر، وأصلٌ آخر يدلُّ على نباتٍ، والثالث عضوٌ من الأعضاء ثم يُستعار.

فأمَّا النظر والمراقَبة: فــالكِلاءَة: وهي الحِفْــظ، تقــول: كلأه الله: أي حَفِظه ... ومن هــذا القيــاس قــولُ العـــرب: تكلأت كُلأةً: أي استنســـأت نَسِـــيئَة؛ وذلك من التأخير, ...

والأصل الآخر: الكلأ: وهو العُشـــب؛ يقـــال أرضٌ مُكْلِئة: ذات كلأ، وسواءٌ يابِسُه ورَطْبُه، ومكـانٌ كـالئ مثل مُكْلِئ.

والأصل الثالث: الكُلْيـةُ: وهي معروفـة، وتسـتعار فيقال الكُلْية: كُلية المزادة: جُليدةٌ مستديرة تحتَ العُروة قد خُـــرِزَت، ويقـــال ذلك في القَـــوس، فالكُلْيتـــان من القَــوس: مَعْقِد الحِمَالة من السَّـهْم: ما عن يَمين النَّصِــل وشِماله، وكُلْية السَّحاب: أسفلُه، والجمع كُلىً"[1].

فقد تــداخل في هــذا الجــذر جــذران: (كلأ) و (كلي)، واختصَّ الأصـــلان الأولان بالجـــــذر (كلأ)، واختصَّ الأصل الثالث بالجذر (كلي)، مع أن عبـارة ابن فـارس في صـدر

بجذر واحد)، ص140-142.

[1](?) مقاييس اللغة 5/131-133.

الجذر توحي بأن هذه الأصول الثلاثة متحققة في الجذرين معاً.

وفي حال اختلف المعنى المشترك بين الجذرين المعتلين أو بينها وبين المهموز والمهموز فإنَّه يفصل بينها, كفصله بين كفصله بين (أبو) و (أبي) في المتعلّ، قال في (أبو): "الهمزة والباء والواو يدلّ على التربية والغَذْو"[1]، وقال في (أبي): "الهمزة والباء والياء يدلّ على الامتناع"[2], وفصله بين (رمي) و (رمأ) في المهموز، قال في (رمي): "الراء والميم والحرف المعتل أصلٌ واحد، وهو نَبْذ الشَّيء"[3]، وقال في (رمأ): "[أمّا] الراء والميم والهمزة فأصلٌ برأسه غير الأول، وهو قليل، يقال رمَأت الإبل تَرْمأُ رمُوءاً ورَمْأً: أقامت في الكلأ والعُشْب"[4].

ويؤخذ من هذا أن أكبر سبب للتداخل بين هذه الجذور هو التقارب أو التماثل بينها في المعنى المشترك، وأنه حين تتخالف فيه تجد طريقها إلى الانفصال.

ويبدو أن من الأسباب اعتقاده أن المعتل هو الأصل وأن المهموز جائز فيه أو مما همز وليس أصله الهمز:

ومن الأول قوله في (ذوي): "الذال والواو والياء كلمةٌ واحدة تدلُّ على يُبْسٍ وجُفوف، تقول ذَوَى العُود يَذْوِي، إذا جَفّ، وهو ذاوٍ، وربَّما قالوا ذأَى يَذأَى، والأوّل الأجود"[5].

ومن الثاني قوله في (كدي): "الكاف والدال والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على صلابةٍ في شيء، ثم يقاس

[1] (?) المصدر السَّابق 1/44.
[2] (?) السَّابق 1/45.
[3] (?) نفسه 2/435.
[4] (?) مقاييس اللغة 2/436 ومثله فصله بين (رشا) 2/397 و (رشأ) 2/397، وبين (لما) 5/208، و (لمأ) 5/208.
[5] (?) المصدر السَّابق 2/363.

عليه، فالكُدْيَةُ: صَلابةٌ تكـون في الأرض، ... ويقـال: أرض كادية: أي بطيئة، وهو من هذا، وربَّما همز هذا فيكون من البـــاب الـــذي يُهمز وليس أصـــله الهمز، زعم الخليل أنَّه يقال: أصـابت زروعَهم كادئة: وهو الـبرد، وأصـاب الـزَّرع بردٌ وكَدَّأهُ: أي رَدَّه في الأرض"[1].

والأمر الثالث: عـدم ردّ الجـذور المبدلة والمقلوبة إلى أصولها؛ لبيان أنَّ سبب خلوِّها من المعـنى المشـترك هو الإبـــدال والقلب, و للتعريف بأنَّها مبدلـــةٌ أو مقلوبـــة, ومراعـاةً لاشـتهارها بهـذه الصـورة فيسـهل الاهتـداء إلى موضعها في المعجم.

مثـال الجـذور المبدلة (سـلغ) قـال: "لسـين واللام والغين ليس بأصـل، لكنه من بـاب الإبـدال فسـينُهُ مُبْدَلة من صاد ..."[2]، و (قيل): "القاف والياء واللام أصلُ كَلِمِهِ الـــواو، وإنّما كُتِب هاهنا للَّفْظ ..."[3]، ومثـــال المقلوبـــة (جبذ): "الجيم والباء والذال ليس أصلاً؛ لأنه كلمـةٌ واحـدةٌ مقلوبة، يقال جَبَذْت الشّيء بمعنى جَذَبْتُه"[4].

ويكثر هذا حين يكـون الجـذر مسـتعملاً بـالألف اللَّينـةِ المبدلةِ من غيرها، حيث ترى كثيراً من الجـذور مرسـومة بها مع تصريح ابن فارس بأنها لا تكـون أصـلاً، وذلـك كمـا فعل في جذور (بـاب الكـاف والألـف ومـا يثلثهمـا)، حيث قـال: "وقد تكـون الألف منقلبة وتكتب هاهنا للّفـظ، وقد تكون مهموزة"[5]، ثم أورد (كاذ، كار، كان، كأب، كـأد) [6]، ولم يبيَّن أصل الثلاثة الأولى، هل واوي أو يائي أو مهموز.

1(?) السَّابق 5/166-167.
2(?) مقاييس اللغة 3/95.
3(?) المصـــدر السَّـــابق 5/44، ومثلـــه: (ريح) 2/464، و(زيـــل) 3/41، و (نضا) 5/436.
4(?) السَّابق 1/501.
5(?) نفسه 5/152.
6(?) نفسـه 5/152، ومثلـه (بـاب الخـاء والألـف ومـا يثلثهمـا) 2/237.

وربما كـان هـذا الصـنيع في بعض الجـذور لوجـود من يقـول بأنهـا مبدلة؛ حيث قـال في (ضـيز): "الضـاد واليـاء والزاء قد مضى ذكره، وأصـله فيما يقـال الـواو، وقد قيل إنَّه من بَنات الياء؛ فلذلك ذكرناه هاهنا"[1].

والأمر الرابع: عدم رسم الجذر اللغوي في أحيـانٍ قليلــة, وحصل ذلك في بعض الجــذور الــتي لا يــرى ابن فارس ثبوتها كـ(خعـل) و (خعم) قـال: "اعلم أنّ الخـاء لا يكـاد يـأتلف مع العين إلاّ بـدخيل، وليس ذلك في شـيءٍ أصـــلاً ، فالخَيْعَل: قميصٌ لا كُمَّىْ له، ...والخَيْعل: الــذِّئب، والغُـول، ويقـال الخَيْعامَة: نَعْتُ سَـوْءٍ للرَّجُل، ولا مُعـوَّل على شيءٍ من هذا الجِنْسِ، لا ينقـاس"[2]، وبعض الجـذور الـتي قلّت استعمالاتُها كـ(طـزع) قـال في (بـاب الطـاء والزاء ومـا يثلثهمـا): "هـذا بـابٌ يضـيقُ الكلام فيـه، على أنهم يقولون الطَّزِع؛ الرَّجُل لا غَيْرة له، والله أعلم"[3].

وربما ذكر حرفاً واحداً من الجذر إن اشترك مع الجذر السَّابق له في الحرفين الأولين كـ (سأت) قال في (سأب): "السين والهمزة والباء ليس أصـلاً يتفـرّع ...فأمَّا التـاء فيقولـون أيضـاً سـأتَهُ: إذا خَنَقـه، وفي جميـع ذلـك نظر"[4]، يشير بالتاء إلى (سأت).

وقد يرسم الجـــذر ولكنه لا يعيِّن حروفه كـــ (أرّ): "أصـلُ هـذا البـابِ واحـد، وهو هَيْج الشـيء بتَذكيـةٍ وحَمْيٍ"[5].

وقد يعيّن الحـروف ولكنه لا يرسم الجـذر كـ (سلأ) قال: "وأما السين واللام والهمـزة فكلمة واحـدة لا يقـاس عليها، يقـال: سَـلأ السّـمن يَسْـلؤُه سلأ: إذا أذابه

---

[1](?) نفسه 3/379، والذي مضى هو (ضوز) 3/378.
[2](?) نفسه 2/200.
[3](?) مقاييس اللغة 3/456.
[4](?) المصدر السَّابق 3/123.
[5](?) السَّابق 1/12، ومثله (أثَّ) 1/8، و(أتي) 1/50 - 52.

وصفّاه من اللَّبن"[6].

[6] (?) نفسه 3/92، ومثلـه (أرل) 1/85، ومثلـه (خـام) (وخيـف) 2/237 و (خيـل أو خـول) 2/237، و (دقش) 2/289، و (ذعت) 2/356، و (عمص) 4/143.

المبحث الثاني: اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما معاً.

الخطوة الثانية لعرض أصول المعاني اختيارُ مصــطلح مناسب للتعبير به عن الجذر اللغـوي، أو الأصل المعنـوي أو لهما معاً.

وقد تداخل الجذر والمعنى المشـترك في مصـطلحي (الأصل) و (البـاب), كما سـبق بيانه[1], وانفـرد كـلُّ واحـدٍ منهما بمصطلحات عن الآخر كما يلي:

أولاً: اختصَّ المعــنى المشــترك بســتة مصــطلحات وهي: (القيــاس، والمعــنى، والقــول، والوجــه، والأمــر، والشــــــيء)، وقد تحــــــدثت عنها بأمثلتها في مطلب: (مرادفات أصول المعاني عند ابن فارس)[2].

ثانياً: اختصَّ الجذر بخمسة مصطلحات وهي: (البناء، والقيـل، والكلمة بتصـرفاتها، والحـرف, والفصـل) وإليك الأمثلة:

1- (**بناء**): كقوله في (وزن): الـواو والـزاء والنـون: بنـاءٌ يـدلُّ على تعـديلٍ واسـتقامة"[3]، وفي (لحن): "اللام والحاء والنون له بناءان يدلُّ أحدهما على إمالةِ شيءٍ من جهته، ويدلُّ الآخَر على الفطنة والذَّكاء"[4].

2-(**قيلٌ**): كقوله في (حوث): الحاء والواو والثاء قِيلٌ غيرُ مطَّردٍ ولا متفرّع"[5].

3- (**كلمة**) كقولــه في (يفع): "اليــاء والفــاء والعين **كلمةٌ** تدلُّ على الارتفـاع"[6]، وفي (تـوب): "التـاء والـواو

[1] (?) ص70-76, 106-107, 110-111.
[2] (?) ص107-110.
[3] (?) مقاييس اللغة 6/106 ومثله (وزع) 6/106.
[4] (?) المصدر السَّابق 5/239.
[5] (?) السَّابق 2/ 114.
[6] (?) مقايس اللغة 6/157.

والباء **كلمةٌ واحدةٌ** تـدلُّ على الرُّجـوع"[1]، وفي (رزف): "الراء والزاء والفاء **كلمتان** تدلُّ إحداهُما على الإسـراع، والأخـرى على الهُـزَال"[2]، وفي (قفص): "القـاف والفـاء والصاد **كلماتٌ** تدلُّ على جمعٍ واجتماع"[3]، وفي (جيض): الجيم واليـاء والضـاد **كلامٌ** قليـلٌ يـدلُّ على جنسٍ من المشي"[4].

4-(**حـرف**): كقولـه في (لبث): "اللام والبـاء والثـاء حرف يدلُّ على تمكُّث"[5]، وفي (جأب): "الجيم والهمـزة والباء **حرفان**: أحدهما يـدلُّ على الكَسْـب ... والآخر من غـير هـذا، وهو الحمـار من حُمُـرِ الـوحش الصُّـلبُ الشّديد ..."[6].

5-**(فصـل):** اسـتعمله مـرَّةً واحـدة حين قـال في مقدمة (مقاييس اللغة): "وقـد صـدَّرنا كـلَّ فصـلٍ بأصـله الذي يتفرَّع منه مسائله"[7].

وقد لاحظتُ أن ابن فـارس إذا اختـار مصـطلحاً ما للجـذر أو للأصل المعنـوي فإنه يسـتعمله -غالبـاً- في جذرين تاليين له فأكثر، بما يـوحي أن اختيـاره للمصـطلح قد لا يكون وراءه سبب دلالي يدعو لـه، وأن تلك الجـذور هي الـتي درسـها ذلك اليـوم فغلب عليه فيه مصـطلح واحد، وهذا ظاهر في عموم (مقاييس اللغـة) ومن أمثلته في المجلد الأول تتـالي: (أبَّ) و (أثَّ) و (أجَّ) و (أحَّ) و

---

[1] (?) المصدر السَّابق 1/357.
[2] (?) السَّابق 2/388، ومثله (هزل) 6/51.
[3] (?) نفسه 5/115، ومثله (تبل) 1/363، ومثلـه (فثَّ) 4/436، و (هزق) 6/51، (هلف) 6/62.
[4] (?) نفسه 1/ 499.
[5] (?) نفسه 5/228، ومثلـه (أنب) 1/143 ومثلـه (أيـه) 1/167 و (خاف) 2/237، و (غسا) 4/424.
[6] (?) نفسه 1/500.
[7] (?) نفسه 1/3.

(أخَّ) و (أدَّ) و (أرَّ) على مصطلح (الأصل)[1]، وتتـالي: (أزَّ) و (أسَّ) و (أشَّ) على الخلـوّ من أي مصـطلح والاكتفـاء بعبارة (يدل على كـذا)[2]، وتتـالي: (أصَّ) و (أضَّ) و (أطَّ) و (أفَّ) و (أكَّ) على مصطلح (المعنى)[3].

هذا، وقد استعلمتُ للتعبير عن الجذر اللغوي مصطلح (الجذر) للأمور التالية:

1- أنَّه الأكـثر شـيوعاً لـدى علمـاء اللغة حـديثا في التعبير عن مدلوله[4].

2- مناسـبته لاسـتعمالاته من حيث عودتها إليـه، فهو كجذر الشجرة في تفرَّع أغصانها منه، وثبوتها بواسطته.

3- أنَّ معناه في اللُّغة (الأصلُ) كما قـال ابن فـارس في (جذر): "الجيم والذال والراء أصلٌ واحـدٌ، وهو الأصل من كلِّ شيء، حـتى يقـالُ لأصـلِ اللسـانِ جِـذْر، ... قـال الأصـمعي: الجَـذْر: الأصل من كـلِّ شـيءٍ ...وفي الكتـاب المنسـوب إلى الخليل: الجَـذْر: أصل الحِسـاب، ويقـال [عشرة] في عشرة مائة ..."[5], وهذا المعنى يطابق حال الجذر مع الاستعمالات المندرجة تحته.

وتركتُ المصـطلحات الـتي أطلقها ابن فـارس, وكـذا مصـطلح (الـتركيب) و (المـادة) عند جماعة من علمـاء اللغة للأسباب التالية:

1- دلالة هـذه المصـطلحات على معـانٍ أخـرى غـير الجذر, فـ(الأصـل) مثلاً يـدل عند ابن فـارس على تسـعة دلالات منها الجذر اللغوي, و (البناء) يطلق على الأوزان

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/6، 8، 9، 10، 11، 12، على التوالي.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/13، 14، على التوالي.
[3] (?) السَّابق 1/15، 16، 17، على التوالي.
[4] (?) ممن أكَّد على هذا الشيوع الدكتور محمـد حسـن جبـل، في (علم الاشتقاق)، ص189.
[5] (?) مقاييس اللغة 1/436-437.

الصرفية المجـردة والمزيـدة, وغيرهـا, و (الكلمـة) تطلق على أي كلمةٍ بغض النَّظر عن تجردها وزيادتها, بل تطلق على الجملة المفيـدة والكلام الطويـل, ومثلها (القيـل), و (الحرف) يطلق أساساً على الحرف الهجـائي المعـروف, و (الفصل) يطلق على الباب والجزء من العلم وغيره.

2- انتقــال مصــطلح (الــتركيب) للدلالة على الجملة المركَّبة, وبخاصَّةٍ لدى علماء البلاغة.

3- عــدم اشــتراط بعض علمــاء اللغة في مصــطلح (المادة) ترتيب الحروف؛ فقد اسـتعملها ابن جـني للدلالة على تقاليب الجذر في الاشتقاق الأكبر حيث قال: "بل لو صحَّ من هذا النَّحو وهـذه الصَّـنعة المـادة الواحـدة تتقلَّب على ضروب التقلُّب كان غريباً معجباً، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصـغر"[1]، ومثله فعل أبو حيَّان (تــ745هــ) حين قــال: "وأما الأكــبر فيحفظ فيه المــادَّةُ دون الهيئة ..."[2], وإن كـان اسـتعمال مصـطلح (المـادة) في الدلالة على الجذر شائعاً بدرجةٍ تاليةٍ للجذر.

❊❊❊

[1] (?) الخصائص 2/138-139.

[2] (?) نقلــه عنــه في المزهــر 1/347، وينظــر في تعليــل تــرك مصطلح (التركيب) و (المادَّة) علم الاشتقاق، ص188-189.

المبحث الثالث: وصف الجذر **اللغوي أو الأصل المعنوي أو هما معاً.**

الخطــوة الثالثة الــتي اتَّبَعها ابن فــارس في عــرض أصول المعاني وصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنـويِّ أو هما معاً بما يتناسب مع نوع وعدد الاستعمالات المنضوية تحتهما.

وقد اشترك الجذر والمعنى المشــترك في ثلاثة عشر وصــفاً وهي: (القيــاس، والاطــراد، والاشــتراك، والكِبَــر، والشُّهرة، والحسن، والصِّحة، والفصاحة، والاتفــاق عليــه، وكونه شــرعياً إســلامياً، والاشــتراك بين العــرب والعجم فيه، والتوحُّد، والتوقيف) وما يقابل ما له مقابل من هــذه الأوصــاف، على النَّحو الــذي شــرحته في (ســمات نظرية أصول المعاني)[1]، وكل الأمثلة التي أوردتها هناك صــالحة للجــذر والمعــنى المشــترك معــاً؛ لأنَّ وصف المعــنى المشــترك وصــفٌ للجــذر؛ كونه أي: المعــنى المشــترك جامعــاً لاســتعمالات الجــذر، بل هو دلالته الظــاهرة, ولأنَّ وصفَ الجذر -إن كان له معنى مشــترك- وصــفٌ للمعــنى المشترك؛ لأنه وعاءٌ له.

واختصَّ المعــــنى المشــــترك بثلاثة أوصـــاف وهي: (الإيجاز، والشُّمول، والإحكام)[2].

واختصَّ الجذر بوصفين:

الأول: (الجــودة), كقوله في (عيــك) "العين واليــاء والكاف، لم يذكر الخليل فيه شيئاً، وهو **بناء جيِّد** وإن لم يجئْ فيه كلامٌ، لكنّ العَيكَــتين: موضــعٌ في بلاد العـــرب معـــروف"[3]، وربما عكس كقوله في **(**هـــوب): "الهـــاء والواو والباء: **ليس بأصلٍ جيّد**، لكنهم يقولون: الهَــوْب:

---

[1](?) ص129-167.
[2](?) ص129-141.
[3](?) مقاييس اللغة 4/198.

المُخَلِّط، وحكى ابن دريد في طرائفه أصابني هَوْبُ النار: وهَجها"[1].

والثـاني: التضـعيف والمطابقة في الجـذور الثنائية كقوله: في (بد): "الباء والدال في المضاعف أصلٌ واحد، و هو التفـرُّق وتباعُـدُ ما بينَ الشّـيئين ..."[2]، وفي (ذع): "الذال والعين في المطابق أصـلٌ واحد يـدلُّ على تفريق الشيء"[3]، وفي (دس): "الـدال والسـين في المضـاعف والمطابق أصلٌ واحد يدلُّ على دُخول الشيءِ تحت خفـاءٍ وسِــرّ ..."[4]، وفي (ذل): "الــذال واللام في التضــعيف والمطابقة أصـلٌ واحد يـدلُّ على الخُضـوع، والاسـتكانة، واللِّين"[5].

هـذا، ولم يلـتزم ابن فـارس بوصف جميع الجـذور أو المعاني المشتركة؛ اكتفاءً بما وصفه منها فيقاس عليه ما أشبهه، ولأن كثيراً من تلك الأوصــاف إنما وقعت في تلك الجــذور أو المعــاني المشــتركة لخصِّيصــةٍ فيها ككــثرة الفــروع أو حسن المعــنى، أو شــهرته، أو إســلاميته، أو اشتراك العرب والعجم فيه كما سبق بيانه.

[1] (?) مقاييس اللغة 6/17.
[2] (?) المصـدر السَّـابق 1/176، ومثلـه في (أف) 1/16 و (فـق) 4/433.
[3] (?) السَّابق 2/344، ومثله في (صـي) 3/279: "الصـاد واليـاء كلمة واحدة مُطَابَقة، وهي كلُّ شيءٍ يُتَحَصَّنُ به".
[4] (?) مقايس اللغة 2/256، ومثله في (سع) 3/57.
[5] (?) المصدر السَّابق 2/345.

المبحث الرابع: تحديد عدد أصول المعاني

الخطوة الرابعة لعرض أصـول المعـاني تحديد عـددها كقــول ابن فــارس في (أمن): "الهمــزة والميم والنــون أصلان متقاربـان: أحـدهما الأمانة الـتي هي ضـدّ الخيانـة، ومعناها سُــــكون القلب، والآخر التصــــديق"[1]، و في (حرف): "الحـاء الـراء والفـاء ثلاثة أصـول: حـدُّ الشـيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء"[2].

وإذا كـان الأصل أحاديـاً فإنَّه ينص على أحاديته كقوله في (أرم): "الهمزة والراء والميم أصـلٌ واحـد، وهو نَضْـد الشيء إلى الشيء في ارتفاعٍ"[3], وفي (سوم): "السـين والواو والميم أصلٌ يدل على طلب الشيء"[4], وكثـيراً ما يكتفي بصــــياغة الأصل موحَّداً عن النَّص على أحاديته كقوله في (وجن): "الواو والجيم والنون يدلُّ على صـلابةٍ في الشّيء"[5].

هـذا هو منهج ابن فـارس الغـالب في هـذه الخطـوة ويلاحظ عليه فيها أمران:

الأول: أنه قد لا ينص على عدد الأصول.

كقوله في (خرص): "الخاء والراء والصاد أصولٌ متباينة جدَّاً، فالأوّل: الخَرْص، ... وأصلٌ آخر: يقال للحَلْقة من الذَّهب خُرْصٌ، وأصلٌ آخر: وهو كل ذي شُعْبَةٍ من الشَّيء ذي الشُّعَب .... وأصلٌ آخر: وهو الخَرَصُ، ..."[6].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/133.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/42.
[3] (?) السَّابق 1/85.
[4] (?) نفسه 3/118.
[5] (?) نفسه 6/88.
[6] (?) نفسه 2/169، ومثله (رب) 2/381، و(صر) 3/282–284

وربما جمع إلى عدم تحديد الأصول عدم صياغتها في صدر الجذر كقوله في (بحر): "الباء والحاء والراء قال الخليل سمِّي البَحر بحراً لاستبحارِه وهو انبساطُه وسَعَتُه، واستبحر فلانٌ في العلم، وتبَحَّر الرّاعي في رِعْيٍ كثير ..."، ثم قال: " ...والأصل الثاني: داءٌ، يقال بَجِرَتِ الغَنَمُ وأبحروها إذا أكلَتْ عُشْباً عليه نَدىً فبَجِرَتْ عنه، وذلك أن تخمص بُطونُها وتُهْلَسَ أجسامُها ..."، ثم قال: "فإن قال قائل: فأين هذا من الأصل الذي ذكرتموه في الاتّساع والانبساط؟ ..."[1]، مشيراً إلى الأصل الأول.

وكان الأولى أن يقول وفقاً لمنهجه العام: (بحر): (الباء والحاء والراء أصلان الأول: الاتساع والانبساط، والثاني: داء)، ثم يشرع في شرحهما!.

هذا وكثيراً ما نفهم تعدد الأصول التي أهمل ابن فارس النص على عددها من تضادها وعدم اجتماعها، أو من نصِّه داخل الجذر على وجود أصل أول وآخر ومن الثاني قوله في: (لب): "اللام والباء، أصلٌ صحيح يدلُّ على لزومٍ وثبات، وعلى خلوص وجَوْدة، فالأوَّل ألَبَّ بالمكان، إذا أقام به، يُلبُّ إلبابا ... والمعنى الآخر: اللُّب معروف، من كلِّ شيء: وهو خالصه وما يُنتَقَى منه"[2].

الثاني: استدراك أصل في صدر الجذر أو في الشرح بعد النص على عدد معيَّن.

كقوله في صدر الجذر (لهج): "اللام والهاء والجيم أصلٌ صحيح يدلُّ على المثابرَة على الشَّيء وملازمتِه،

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/201-202، ومثله (ألب) 5/199 – 200.
[2] (?) المصدر السَّابق 5/199–200.

وأصلٌ آخر يدلُّ على اختلاطٍ في أمرٍ"[1]، وقوله في شرح الجـذر: (دلس): "الـدال واللام والسـين أصـلٌ يـدلُّ على سَــتْرٍ وظُلْمة ... وأصــلٌ آخَــرُ: يــدل على القِلّة، يقــول العرب: تدلَّسْتُ الطَّعامَ: إذا أخذْتَ منه قليلاً قليلاً "[2].

ومن صـور الاسـتدراك أن يقـول بعد شـرح الجـــذر: (وإذا هُمز تغيّر المعـــنى) كقوله في (**حصوى**)**:** "الحاء والصاد والحـرف المعتل ثلاثة أصـول: الأول المنع، والثـاني العَـدُّ والإطاقـة، والثـالث شـيءٌ من أجـزاء الأرض ... **وإذا هُمِز فأصْـله تجمُّع الشـيء ...**"[3], فهذا المهموزُ أصلٌ رابعٌ ينبغى أن يفصل في جذر خاصٍّ به, و هو (حصأ).

ومن صـور الاسـتدراك عكس هـذه الصـورة وهو أن يقول: (وإذا لُيِّن تغيَّر المعـنى) كقوله في (ضبأ): "الضـاد والبـاء والهمـزة أصـلٌ واحـدٌ صـحيح، وهو قـريبٌ من الاسـتخفاء وما شـاكلَه، من سُـكُوتٍ ومِثلِه ... وإِذا ليّنت الهمزةَ تغيَّر المعـنى، ويكـون من صـفات النَّار؛ يقال: ضَبَتْه النَّار: إذا شَوته، ..."[4].

ومن أمثلة الاسـتدراك تحبيـذه أو تجـويزه اسـتنباط أصل لبعض الاسـتعمالات بعد تصـدير الجذر بأنه يحوي أصـلاً واحـداً ويـذكره، كقوله في (رصع): "الراء والصاد والعين أصـلٌ واحـدٌ يـدلُّ على عَقْد

---

[1](?) السَّابق 5/214 ومثله (كدر) 5/164 و (مغر) 5/339.
[2](?) مقـاييس اللغـة 2/296 ومثلـه (ذهب) 1/361–362 و (رمض) 2/440 و (جحـف) 1/427ــ 428، و (عضـد) 4/348-350.
[3](?) المصدر السَّابق 2/69-70.
[4](?) السَّابق 3/389.

شيءٍ بشـيءٍ كـالتَّزْيين له به ... ويجـوز أن يكـون البـاقي من الكَلِم في هــذا أصــلاً آخــرَ يــدلُّ على خِفَّةٍ وصِــغَر حجْم ..."[1].

ومن أمثلة الاســـتدراك أن ينفي القيـــاس والاشتراك عن جميع كلمـات الجـذر ثم ينصُّ في الشـــرح على أن بعضـــها منقـــاس، كقوله في (قطر): "القاف والطاء والراء هذا بابٌ غير موضـوع على قيـاس، وكلمـةُ متباينـةُ الأصـول، وقد كتبناها، فـالقُطر: النّاحية، والأقطار: الجـوانب، .... **والقَطْر: قَطْر المـاءِ وغيرهِ، وهذا بابٌ ينقـاس في هـذا الموضـع،** لأنَّ معناه التتـابُع، ومن ذلك قِطَـار الإبل، وَتَقـاطرَ القـومُ: إذا جاؤوا أرسالاً، مأخوذٌ من قِطار الإبل ..."[2].

❊❊❊

[1] (?) نفسه 2/398، ومثله في (بيد) 1/325–326.
[2] (?) مقـاييس اللغـة 5/105–106, ومثلـه في (صـور) 3/319-320.

المبحث الخامس: صياغة أصول المعاني.

الخطوة الخامسة التي اتبعها ابن فارس في عرض أصول المعاني صياغته لتلك الأصول.

كقوله في (فجر): "الفاء والجيم والراء أصلٌ واحدٌ، **وهو التفتح في الشَّيء**"[1]، وفي (شط): "الشين والطاء أصلان صحيحان: أحدهما: **البُعد،** والآخر: **يدلُّ على المَيْل**"[2].

وقد اتَّسمت غالبية صياغاتُ ابن فارس بالإيجاز، والوضوح، والشُّمول، والإحكام, على النَّحو الذي فصَّلته باستثناءاته في (سمات أصول المعاني)[3].

ويلاحظ على منهجه في هذه الخطوة ثلاثة أمور:

الأول: ترك الصياغة.

كقوله في (هزق): "الهاء والزاء والقاف كلمات في قياس واحد"[4]، ولم يذكره.

ويكثر ذلك إذا شابه الأصلُ المعنويُّ سابقَه كقوله في (حظل): "الحاء والظاء واللام أصلٌ واحد، وهو قريب من الذي قبله"[5]، ثم ذكر الاستعمالات ولم يصغ الأصل، والذي قبله (حظر): "الحاء والظاء والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على المنْع"[6].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/475.

[2] (?) المصدر السَّابق 3/165.

[3] (?) الفصل الأول، ص129-145, وقد نبه على سمات (الإيجاز, والوضوح, والإحكام) في الدلالة المحورية, ص35, وأحال على كتاب والده (علم الاشتقاق), ص195, وفي نسختي ص208.

[4] (?) مقاييس اللغة 6/51, ومثله (ولم) 6/140 و (يهم) 6/159 و(زل) 3/4–5.

[5] (?) المصدر السَّابق 2/81، ومثله (جلع) 1/474 ركوناً على (جلط) 1/474.

[6] (?) السَّابق 2/80.

كما يكثر ذلك –أيضاً- حين يكون الأصلُ معنى مفرداً غير مقيس وغير محمول عليه؛ لأنه في نظر ابن فارس معروف متداول كـ(صفع): "الصاد والفاء والعين كلمةٌ واحدة معروفة"[1]، ولم يذكرها، وربما ذكرها ولم يشرحها؛ كـ(ترس): "التاء والراء والسين كلمةٌ واحدة، وهي التُّرْسُ، وهو معروف ..."[2].

ومن الأسباب ظهور المعنى المشترك للمتأمِّل مع دلالة المعنى الأقدم عليه كما في (سحت): "السين والحاء والتاء أصلٌ صحيح منقاس، يقال سُحِت الشيء: إذا استُؤصِل، وأُسْحِت، يقال سحت الله الكافر بعذابٍ: إذا استأصله، ... ومن الباب: رجلٌ مسحوت الجوف: إذا كان لا يشبَع؛ كأنَّ الذي يبلعه يُستأصل من جوفِه، فلا يبقى, المال السُّحْت: كلُّ حرامٍ يلزمُ آكلَه العارُ؛ وسمِّي سُحتاً؛ لأنّه لا بقاء له، ويقالُ أسْحَت في تجارته، إذا كَسَبَ السُّحت، وأسْحَت مالَهُ: أفسده"[3], يظهر من خلال هذه الاستعمالات, وخاصة الاستعمال الأول فيها أنَّ (الاستئصال) هو المعنى المشترك لهذا الجذر.

وفيما عدا هذا فترك الصياغة إما أن يكون ذهولاً، أو لسببٍ لا نعرفه.

وليس صحيحاً ما ذكره الأستاذ عبد السلام هارون من أنَّ من أسباب ترك الصياغة قلَّة مفردات الجذر المدروس[4]؛ لأنَّ ابن فارس يصوغ الأصول مع قلة المفردات، ويصرِّح بتلك القلّة؛ كقوله في (شغم):

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/295.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/343، ومثله (رغف) 2/413، و (زيت) 3/39.
[3] (?) السَّابق 3/143.
[4] (?) في تعليقه على مادة (أرخ) في مقاييس اللغة 1/102, حيث قال: "لم يصرِّح بالأصل المعنوي للمادة؛ وذلك لقلة مفرداتها، فاكتفى بالشرح عن النص على المعنى السائر فيها".

"الشين والغين والميم أصلٌ قليلُ الفروع صحيح، يدلُّ على حُسن، يقال الشُّغْموم: الحَسن، والشُّغموم: المرأة الحَسناء، والشُّغموم من الإبل: الحسن المنظرِ التامُّ"[1]، كما أنه قد يحذفها مع كثرة المفردات كما صنع في (أتي) [2] وهو في ثلاث صفحات.

ويرى الدكتور عبد الكريم جبل أن حذف الصياغة "منحىً غير مستساغ؛ وذلك لأنَّ الفكرة التي يعالجها فكرة جديدة تحتاج بسطاً وشرحاً، لا اجتزاءً واختصاراً"[3].

ثانياً: تأخير الصياغة إلى آخر الجذر.

كقوله في (مظع): "الميم والظاء والعين فيه معنىً واحد: مَظَّعت القَضيب: تركت عليه لحاءَه حتى يتشرَّب ماءَه، فيكون أصلَبَ له، ومظّعت الأديم الدُّهنَ: سقَيته، ثم يُتَوسَّع فيه فيقال: مَظَّعَ الرَّجلُ الوَتَر تمظيعاً: مَلَّسَه، ويقال: إن المُظْعة بقيَّة اللَّبن، قال الخليل: ولقد تَمَظَّعَ ما عندك: أي تَلَحَّسَه كلَّه، والمُظْعة: بقيَّةٌ من الكلأ، قال: والرِّيح تمظَع الخشبَ حتى تَستخرِج نُدُوَّتَه، فعلى هذا يمكن أنَّ أصلَ البابِ **النَّشفُ والتشرُّب** ..."[4] يظهر من الاستعمال الأول وما بعده أنَّ هذا الجذر يدلُّ على (التشرُّب)، إلا أنَّ ابن فارس ترك صياغته ركوناً إلى ظهور المعنى المشترك خاصة في الاستعمال الأول, كما فعل في (سحت), ثم رأى في الاستعمالات التي نقلها عن الخليل آخر الجذر أنها تدلُّ على (النَّشف) عكس (التشرُّب) فجوَّز أن يكون المعنى المشترك دالاً على النَّشف والتشرُّب على جهة المقابلة.

ثالثاً: إيهام التردد بين شيئين.

كقوله في (دمع): "الدال والميم والعين أصلٌ واحد

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/195.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/50-52.
[3] (?) الدلالة المحورية, ص25.
[4] (?) مقاييس اللغة 5/333–334.

يــدلُّ على مــاءٍ أو عَبْـرةٍ"[1] و في (روع): "الــراء والــواو والعين أصلٌ واحد يدلُّ على فزَع أو مُستَقَرِّ فـزَع"[2] وفي (ريب): "الراء والياء والباء أُصَيلٌ يدلُّ على شكٍّ، أو شــكٍّ وخوف"[3].

و (أو) في هذه الحالات بمعنى الواو ففي (روع) قال: (روع) الراء والـواو والعين أصـلٌ واحد يـدلُّ على فـزَع أو مُستَقَرِّ فـزَع، من ذلك الـرَّوْع، يقـال رَوَّعت فُلانـاً ورُعْتُه: أفزَعْتُه ... وأمَّا المعنى الذي أومَأنا إليه في مستَقَرِّ الروع فهو الـــرُّوع، يقـــال وقَـــعَ ذلك في رُوعِي، ..."[4]، فإثباته للمعنين يدل على أن (أو) بمعنى الواو, وإن كـانت عبارته في صدر الجذر توهم تردده في حقيقة المعنى المشترك.

ومما يــوهم الــتردد أن يصــوغ المعــنى المشــترك ثم ينقل عن بعض العلماء صـياغةً أخـرى دون تـرجيح, كقوله في (متع): "الميم والتـاء والعين أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على منفعة وامتـدادِ مُـدّةٍ في خـيرٍ ... وذهب مِن أهل التَّحقيق بعضُـهم إلى أنَّ الأصل في البـاب التلـذُّذ ... وذهبَ منهم آخرُ إلى أنَّ الأصلَ الامتدادُ والارتفاع ..."[5].

❊❊❊

[1] (?) المصدر السَّابق 2/301.
[2] (?) السَّابق 2/460.
[3] (?) نفسه 2/463, ومثله (حبط) 2/129.
[4] (?) مقاييس اللغة 2/459.
[5] (?) المصدر السَّابق 5/294.

المبحث السادس: بيان تحقق أصول المعاني في استعمالات الجذر اللغوي أو عدم تحققها.

الخطوة السادسة والأخيرة في عرض أصول المعاني بيانُ تحقق أصول المعاني أو عدم تحققها في استعمالات الجذور اللغوية.

وهـذه الخطـوة خاصَّـةٌ بالجـذور اللغوية الـتي حظيت بمعنى مشترك, وهي غالبية جذور (مقـاييس اللغـة), وأما الجذور التي عريت عن المعنى المشترك, أو كـان معناها مفـرداً فلا تحتـاج لهـذه الخطـوة؛ لخلوها من المعـنى المشـترك الـذي يحتـاج إلى شـرحٍ وتعليـل, ويكتفي ابن فـارس في النـوع الأول من هـذين النـوعين بـالنص على عـدم أصـالتها وبيـان سـبب ذلـك, كما يكتفي في النـوع الثاني ببيان المعنى المفرد للجذر.

ومن أمثلة الجـذور العارية من المعـنى المشـترك بسبب الموانع (وكف), قال ابن فارس: "الهمزة والكـاف والفاء ليس أصلاً؛ لأنّ الهمزة مبدلة من واو، يقال وِكـافٌ وإكافٌ"[1], هذا كلُّ ما أورده في هذا الجذر.

ومن أمثلة الجذور التي حظيت بمعنى مفـرد (حسـد) و (أسم), قـال ابن فـارس في (حسـد): "الحـاء والسـين والـدال أصـلٌ واحـد، وهو الحَسَـد"[2], وقـال في (أسـم): "الهمزة والسين والميم كلمة واحـدة، وهو أُسـامةُ، اسـمٌ من أسـماء الأسد"[3], هـذا كـلُّ ما أورده في هـذين الجذرين.

وتعـدُّ هـذه الخطـوة أصـعب الخطـوات بعد صـياغة المعنى المشترك؛ لأنها تقتضي كداً ذهنياً واسعاً للوصول إلى وجه تحقق المعـنى المشـترك في كل اسـتعمال من استعمالات الجذر على حـده، فـإن لم تتحقق وجب تحديد سـبب عـدم التحقق في كـلٍّ منهـا، وذلك أمر وضع ابن

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/126.
[2](?) المصدر السَّابق 2/61.
[3](?) السَّابق 1/104.

فارس موضع من شاهد بعينيه عملية وضع الألفاظ واحداً واحــداً، وهو أمر لا يخفى على المتأمِّل دقَّتُه وخطورتُــه، وقد أتى فيه ابن فــارس بالشــيء العجــاب؛ ولأجل ذلك أفردتُ فصلاً كاملاً؛ لبيـان وسـائل هـذا التحقق وموانعـه, وهو أكبر فصول هذه الرسـالة, وسـأذكر –هنـا- الخطـوط العريضة لهذه الخطوة من خلال القواعد التالية:

القاعد الأولى:

البــدء بالاســتعمالات الــتي تحقق فيها المعــنى المشترك ببيان أوجه تحققه فيها، ثم إتباعها بالاستعمالات التي خرجت عن دلالته -إن وجدت- وأكثرها الشَّواذ.

ومن أمثلته التي تحقق المعنى المشترك في جميع استعمالاتها (حجز):

"الحاء والجيم والزاء أصلٌ واحدٌ مطَّرد القيــاس، وهو الحَوْلُ بين الشيئين، وذلك:

1- قـولهم: حَجَـزْتُ بين الـرجلين وذلك أن يُمنَع كـلُّ واحـدٍ منهما من صـاحبه، والعـرب تقـول "حَجَازَيْك" على وزن حَنانَيْك، أي احْجُزْ بينَ القوم.

2- وإنما سمِّيت الحجازُ حجازاً؛ لأنها حَجَزَت بين نجدٍ والسَّراة.

3- وحُجْزَة الإزار: مَعْقِده، وحُجْزة السـراويل: موضع التِّكَّة؛ وهذا على التَّشبيه والتمثيــل، كأنه حجز بين الأعلى والأسفل.

4- ويقــال: «كـانت بينَ القــوم رِمِّيًّا ثم صـارت إلى حِجِّيزَى» أي: ترامَوْا ثم تحاجَزُوا.

5-فأما قول القائل:

رِقاقُ النِّعال طيِّبٌ يُحَيَّوْنَ بالرِّيحانِ يومَ

وهي جمع حُجْــزة، كنايــةٌ عن الفُــروج، أي إنهم أَعِفّاء"[1]، بمعنى أن العفَّة حجزتهم عن الحرام.

ومن أمثلته في الجذور التي تحقق المعنى المشترك

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/140, والبيت من الطويل, وهو للنَّابغة في ديوانه, ص12.

في غالب استعمالاتها (هتر) و (نقد) قال في (هتر):

"الهاء والتاء والراء: أُصَيل يـدلُّ على باطـلٍ وسَـيِّئٍ من القول:

1- وأَهْتِرَ الرّجُل: خَرِف من الكِبَر؛ ومعـنى هـذا [أنّه] يتكلّم بالهِتْرِ، وهو السَّقَطَ من القَول، والأصل فيه هذا.

2-ثمَّ يقال رجل مُستَهْتِرٌ: لا يُبالِي ما قِيـلَ له؛ أي كـلُّ الكلامِ عنده ساقط.

3- وتَهـاتَرَ الـرّجُلانِ: ادّعى كـلُّ واحـدٍ منهما على صاحبه باطلاً.

4- وهَتَرَه: مـزَّقَ عِرضَـه بباطـلٍ هَتْـراً، وهتَّره تهتـيراً أيضاً.

وقولهم للدَّاهية والأمر العَجَب: هِتْـرٌ، هو من الإبـدال، والأصل هِكْرٌ، وقد ذكرناه"[1].

بين ابن فـارس تحقق المعـنى المشـترك في أربعة استعمالات لهذا الجـذر، وخـرج الاسـتعمال الخـامس عن دلالته بسبب الإبدال؛ لأن معناه تابع لمعنى أصله (هكر).

وقال في (نقد):

"النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يـدلُّ على إبـراز شيءٍ وبُروزه، من ذلك:

1-2- النَّقَد في الحـافر: وهو تقشُّـرُهُ ... والنَّقَد في الضِّرس: تكسُّره؛ وذلك يكون بتكشُّف لِيطِه عنه.

3-ومن الباب: نَقْد الدِّرهم: وذلك أن يُكشَف عن حالِهِ في جَودته أو غـير ذلك، ودرهمٌ نَقْـدٌ: وازِنٌ جيّـد، كأنَّه قد كُشِف عن حاله فعُلم, ويقال للقُنفُذ الأَنْقَد، يقولون «باتَ فلانٌ بلَيْلَةِ أنْقد»"[2]، إذا باتَ يسـرِي [لَيلَه] كلَّه، وهو ذلك القياس؛ لأنَّه كأنَّه يَسرِي حَتَّى يَسْرُوَ عنه الظَّلامَ ...

ومما شـذَّ عن البـاب: النَّقَدُ: صِـغار الغَنَم، وبها يشـبَّه الصبيُّ القمِيُّ الذي لا يكاد يَشِبّ"[3].

حيث تحقق المعـنى المشـترك في الاسـتعمالات

---

[1] (?) مقاييس اللغة 6/32، والإبدال ذكره في (هكر) 6/59.

[2] (?) مجمع الأمثال 1/97.

[3] (?) مقاييس اللغة 5/467-468.

الأربعة الأولى، وخرج عنه الخامس بسبب شذوذه عنه.

والغالب خلو الجذور اللغوية من موانع تحقق المعنى المشترك.

وإذا تعددت الموانع في جذر واحد أخَّر الشذوذ وقدَّم الموانع الأخرى[1]، ومن النَّادر أن يذكر استعمالاتٍ تحقق فيها المعنى المشترك بعد ذكر الشذوذ[2]، أو غيره من الموانع[3].

القاعد الثانية:

التنبيه على الأصل الذي تفرعت منه استعمالاتُ الجذر، وهو الأصل القديم، والغالب تقديمه على بقيِّة الاستعمالات، كقوله في (طمل): "الطاء والميم واللام أُصَيْلٌ يدل على ضَعَةٍ وسَفالٍ، وأصله: **الذي يبقى في أسفل الحوضِ من الماء القليل والطِّينِ،** يقال لذلك الطِّمْلَة ... ثم يحملون على هذا فيقولون للمرأة الضَّعيفة: طِمْلَة، وللرجل اللصِّ طِمْل، ويقولون: إنَّ الطِّمْل: الفاحش، والله أعلم بالصواب"[4]، فإن أخَّره نصَّ عليه كقوله في (غدن): "الغين والدال والنون أُصَيْلٌ صحيح يدلُّ على لِينٍ واسترسال وفَتْرَة، من ذلك المُغْدَوْدِن: الشَّعْرُ الطَّويل الناعم المسترسل ... والشَّبابُ الغُدَانيُّ: ... وأصلُ ذلك كلِّه من الغَدَن: وهو الاسترخاء والفَتْرَة"[5].

القاعدة الثالثة:

إذا احتوى الجذر على استعمالاتٍ حقيقية ومجازية فإنه يفصل بينها، ويقدم الحقيقية غالباً كقوله في (بيض): "الباء والياء والضاد أصلٌ، ومشتقٌّ منه، ومشبَّه بالمشتقّ، فالأصلُ: البَيَاضُ من الألوان، يقال ابيضَّ الشّيءُ، وأمّا

---

[1] (?) كما فعل في (سفح) 3/81.

[2] (?) كما فعل في (حجل) 2/140-141، و (جبر) 1/501-502.

[3] (?) كالإبدال في (حفل) 2/81.

[4] (?) مقاييس اللغة 3/425.

[5] (?) المصدر السَّابق 4/414، ومثله في (أفن) 1/119-120.

المشتقُّ منه فالبَيْضَـة: للدّجاجـةِ وغيْرِهـا، والجمع البَيْض، والمشبَّه بذلك بَيْضَة الحديد.

ومن الاسـتعارة قـولهم للعزيز في مكانِه: هو بَيضَـة البلَد: أي يُحفَظ ويُحصَّـن كما تُحفَظ البيَضة، يقـالَ حَمى بَيْضَة الإسلام والدِّين، فإذا عَيَّرُوا عن الذَّليل المستضـعف بأنّه بَيْضَـة البَلد؛ يريـدون أنّه مَـتروكٌ مُفـرَدٌ كالبيضة المتْروكة بـالعَراء، ولـذلك تُسـمَّى البَيْضَـة التريكة، وقد فُسِّرَتْ في موضِعِها"[1].

القاعدة الرابعة:

الأصل أن يتحقق المعـنى المشـترك في الاسـتعمال الواحد تحققـاً مطابقـاً بحيث يكـون كامل المعـنى المشترك في كامل الاسـتعمال الواحـد، ولكنه قد يتحقق في بعض الاسـتعمال تحققـاً جزئيـاً، كقوله في (شـنع): "الشين والنون والعين أصلٌ واحـد يـدلُّ على رفْـع الـذِّكر بالقبيح ... ويحملون على هذا فيقولون: تشنَّعت الإبل في السير: إذا جدَّت، وإنما يكون ذلك في أرفعِ السَّير، فيعـود القياسُ إلى ما ذكرناهُ من الارتفـاع وإن لم يكن في ذلـك قبح"[2]، وربما تخيَّل في بعض الاستعمالات وصـفاً يلحقهـا بـالمعنى المشـترك كقولـه في (شـوع): "الشـين والـواو والعين أصلٌ يدل على انتشارٍ وتفرُّق ... والشُّـوع: شَـجَرٌ، ولعلـه متفـرِّق النَّبْت"[3]، وفي (نضـر): "النـون والضـاد والراء أصلٌ صحيح يـدلُّ على حُسـنٍ وجمـالٍ وخُلـوص ... وقَدَحٌ نُضَارٌ: اتُّخِذ من أثْـلٍ يكـون بـالغَوْر، ولعلَّه أن يكـون حَسَناً"[4].

القاعدة الخامسة:

الأصل أن يتحقق المعنى المشترك في كل استعمال من استعمالات الجـذر من جهـةٍ واحـدةٍ فحسـب كمـا في

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/326.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/218-219، ومثله في (مرح) 5/316.
[3] (?) السَّابق 3/228.
[4] (?) نفسه 5/439.

الأمثلة التي أوردتها قبلُ، وقد يتحقق من جهتين وثلاثٍ وأربع.

مثال الجهتين تعليل تسمية (الحرب) مَلْحَمةً، قال في (لحم): "اللام والحاء والميم أصلٌ صحيح يدلُّ على تداخُلٍ، كاللَّحمِ الذي هو متداخِلٌ بعضُه في بعض ... وسُمِّيت الحربُ مَلْحَمةً لمعنيين: أحدهما تَلاحُمُ الناس: تداخُلُهم بعضُهم في بعض، والآخر أنَّ القتلى كاللَّحْمِ الملْقَى"[1].

ومثال الثلاث تعليل تسمية (العيد) عيداً، قال في (عود): "العين والواو والدال أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على تثنيةٍ في الأمر، والآخر جنسٌ من الخشب ... ومن الباب العِيد: كلُّ يومِ مَجْمَع، واشتقاقُه قد ذكره الخليل من عاد يَعُود، كأنَّهم عادُوا إليه، ويمكن أن يقال: لأنَّه يعود كلَّ عامٍ، وهذا عندنا أصحُّ، وقال غيره -وهو قريب من المعنيين-: إنّه سمِّي عيداً لأنَّهم قد اعتادوه"[2].

ومثال الأربع تعليل تسمية (مكَّةَ) بكَّةَ، قال في **(**بكّ): "الباء والكاف في المضاعف أصلٌ يجمع التزاحُمَ والمغالبة ... ويقال سمِّيت بكّة؛ لأنّها كانت تَبُكُّ أعناق الجبابرة إذا ألحَدْوا فيها بظُلْمٍ لم يُنْظَروا، ويقال بل سُمّيتْ بكّةَ؛ لأنّ النّاسَ بعضُهم يبكُّ بعضاً في الطّواف، أي يدفع، وقال الحسن: أي يتباكُّون فيها من كُلّ وجهٍ، وقيل أيضاً: بَكّةُ فَعْلَة من بكَكْتُ الرّجلَ إذا ردَدْتَه ووضعتَ منه ..."[3].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/238، ومثله تعليل تسمية الطريق (جادَّة) في (جدَّ) 1/408، و(الجرور) من الأفراس في (جرَّ) 1/410، و (الحَِفْش) في (حفش) 2/86، و (الدَّهر) في (دهر) 2/306، و (المُرْمِل) في (رمل) 2/442.

[2] (?) المصدر السَّابق 4/181-ـ 183, ومثله تعليل تسمية (عرفات) في (عرف) 4/282.

[3] (?) السَّابق (بك) 1/186-187، ومثله تعليل تسمية مكة –أيضاً- بـ(البيت العتيق) في (عتق) 4/220, والحَسن المذكور هو الحَسَنُ البصريُّ, التابعيُّ المشهور (تـ110هـ).

القاعد السادسة:

الأصل أن يتحقق المعـنى المشـترك في اسـتعمالاته بسهولة ويسر، ولكنه في كثير من الجـذور قد يحتـاج إلى كدٍّ وتدقيق، وقد صرَّح ابن فارس بذلك في بعض الجـذور كقوله في (حق): "الحاء والقـاف أصـلٌ واحـد، وهو يـدل على إحكـام الشـيء وصـحّته، فـالحقُّ نقيضُ الباطـل، ثم يرجع كلُّ فرعٍ إليه بجَودة الاستخراج وحُسْـن التّلفيـق"[1]، وفي (أزى): "الهمــزة والــزاء وما بعــدهما من المعتــلّ أصلان، إليهما ترجع فروعُ الباب كلّه بإعمالِ دقيقِ النَّظر: أحـــدهما انضـــمام الشـــيءِ بعضـــهِ إلى بعضٍ، والآخر المحاذاة"[2].

وإذا رأى وجهاً لدخول الاستعمال في قيـاس المعـنى المشترك فإنه يعتمده ولو ظن وجود اعتراضٍ عليه كقوله في (شوي): " الشين والواو والياء يــدلُّ علىً الأمر الهيِّن ... والذي لا نشكُّ فيه أنَّ الشِّواء مشتقٌّ من هـذا؛ لأنّه إذا شُوِيَ فكأنَّه قد أهين، فإن قال قائل: فينبغي أن يكون إذا قُـــدِر وكبِّب: شِـــواءٌ؛ لأنَّه قد أهين، قيل له: نحن نعلِّل ما يقوله العرب حتَّى نردَّه إلى أصلٍ مطَّرد متّفَقٍ عليه، فأمَّا ما سوى ذلك فليس لنا ما نفعلَه"[3].

القاعدة السابعة:

ينبه على أن العــــرب قد تزيد حروفـــــاً في بعض اسـتعمالات الجـذر للمبالغة في تحقق المعـنى المشـترك في ذلك الاستعمال.

ومن ذلك في (حـزب): "الحـاء والـزاء والبـاء أصـلٌ واحد، وهو تجمُّع الشيء ... ومن هذا البـاب **الحـيزبُون**: العجوز، وزادوا فيه اليـاء والـواو والنـون، كما يفعلونه في مثل هذا، ليكون أبلغ في الوصف الذي يريدونـه"[4]، ومثله

---

[1] (?) نفسه 2/15.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/98.
[3] (?) المصدر السَّابق 3/224.
[4] (?) السَّابق 2/55.

في (عسـر): " ... ويقـال للنّاقة الـتي تُـركَب قبل أن تُراضَ: **عَوْسرانيَّة**, وهذا ممّا قلنا إنّ زيـادةَ حروفِه يـدلُّ على الزِّيـادة في المعـنى"[1]، وفي (غشـم): "الغين والشين والميم أصلٌ واحد يـدلُّ على قَهْر وغَلَبة وظُلْم ... **والغَشَمْشَم**: [الذي] لا يثنيه [شيءٌ] من شـجاعته، وزيد في حروفه للزِّيادة في المعنى"[2].

القاعدة الثامنة:

قد تكـون بعض توجيهاته في تعليل تحقق المعـنى المشترك غريبة، كقوله في (حي): "الحاء والياء والحرف المعتل أصلان: أحـدهما خِلاف المَـوْت، والآخر الاسـتحياء الـذي [هـو] ضِـدُّ الوقاحة ... والأصل الآخَـر: قـولهم استحييت منه استِحياءً ... فأمَّا حَيـاء النّاقـة: وهو فَرْجُهـا، فيمكن أن يكون من هـذا، كأنَّه محمـولٌ على أنَّه لو كـان ممن يسـتحيي لكـان يسـتحيي من ظهـوره وتكشُّـفه"[3]، وهذا افتراض غير واقع.

القاعدة التاسعة.

نـوَّع ابن فـارس عباراته في بيـان تحقق المعـنى المشترك في استعمالات الجذر، والغالب أن يقـول: " ... ومنه قولهم ناقةٌ مِئْشِـيرٌ ..."[4]، أو يقـول: " ... ومن هـذا القياس بِعتُك بيعاً بِأَخِرَةٍ ..."[5]، أو يقول: " ... ومن الباب التّلِيَّة والتُّلاَوَة وهي البقيّة، ..."[6].

ومن جميل أساليبه هنا استخدام أسلوبٍ يشبه تأكيد المدح بما يشبه الذَّم كقوله في (حـدب): "الحـاء والـدال والبـاء أصـلٌ واحـد، وهو ارتفـاع الشـيء ... فأمّا قـولهم

---

[1](?) نفسه 4/ 320.
[2](?) نفسه 4/ 425.
[3](?) مقاييس اللغة 2/122.
[4](?) المصدر السَّابق (أشر) 1/108.
[5](?) السَّابق (أخر) 1/70.
[6](?) نفسه (تلو) 1/351.

حَدِبَ عليه إذا عطَف وأشفق، فهو من هذا؛ لأنّه كأنّه جَنَـأَ عليه من الإشفاق، وذلك شبيهٌ بالحَدَب"[1].

ومثله في (بدَّ): "الباء والـدال في المضـاعف أصـلٌ واحد، وهو التفرُّق وتباعُـدُ ما بينَ الشّـيئين ... فـإن سـألٍ سائلٌ عن قولهم: لابدَّ من كذا، فهو من هذا البـاب أيضـاً؛ كأنه أراد لا فِراق منه، لا بُعد عنه، فالقياس صحيحٌ"[2].

وقريب منهما في (حوب): "الحاء والواو والبـاء أصـلٌ واحد يتشعّب إلى إثم، أو حاجة أو مَسـكَنة، وكلها متقاربة .... فإنْ قيل: فما قياس الحَوْبـاء، وهي النَّفس؟ قيل لـه: هي الأصلُ بعينـه؛ لأنّ إشْـفَاق الإنسـان على نفسه أغلبُ وأكثر"[3].

ويتوقَّع القارئ بعد قوله: (فأمَّا قـولهم ...) أن يقـول: (فهو خارجٌ عن الأصـل) أو عبـارة نحوهـا، لكنه يدخله في القياس؛ فيقع قبوله في النَّفس موقعاً حسـناً وعـذباً، بعد توقعها خروجَه عن القياس.

القاعدة العاشرة:

إذا تعددت أصول الجذر فإنه يدرس اسـتعمالات كل جذر تاليةً لجذرها، وقد تتداخل بعض اسـتعمالات أصل مع آخـر، وفي الغـالب انتقـال بعض اسـتعمالات الأصل الأول إلى الثـــاني كقوله في (جـــرب): "الجيم والـــراء والبـــاء أصلان: أحدهما الشَّيء البسيط يعلوه كالنبات من جنسه، والآخَر شيءٌ يحوي شيئاً.

فـالأوّل: الجـرَب وهو معـروف، وهو شـيءٌ ينبت على الجلْد من جنسه ... والأصل الآخر: الجِراب، وهو معروف، وجـــرابُ البـــئر: جوفُها من أعلاها إلى أســـفلها، والجَرَبَّةُ: العانة من الحمـــير، وهو من بـــابِ ما قَبْله؛ لأن في ذلك تجمُّعاً، وربَّما سمَّوا الأقوياء من النـاس إذا اجتمعُـوا جَرَبَّةً

[1] (?) نفسه 2/36.
[2] (?) نفسه 1/176.
[3] (?) مقاييس اللغة 2/113.

..."[1].

ولا يلتزم بدراسة استعمالات الأصول المتعددة وفق ترتيب أصولها في صدر الجذر كقوله في (جـوز): "الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما قطع الشيء، والآخَر وَسَــط الشيء، فأمَّا الوَسَط: فجَوْز كلِّ شيءٍ وَسَطه ... والأصل الآخَر جُزْت الموضع سِرْتُ فيه، وأجزته: خَلَّفْتُه وقطعته. وأَجَزْتُه نَفَذْتُه ..."[2].

القاعدة الحادية عشرة:

الأصـــل أن يتســـتنبط الأصـــول ثم يشـــرحها، بـــذكر استعمالاتها، ولكنـه قـد لا يشـرح بعض الأصـول، ولا أدري هل ذلك اكتفاءً منه بالمعنى المشترك أو المفرد عن ذكـر الاستعمالات؟ أو سهواً عنهـا, أو أنَّهـا سـقطت من نسـخة (مقاييس اللغة).

ومن أمثلة ذلـك في الأصـول الأحاديـة قولـه (بهـز): "البـاء والهـاء والـزاء أصـلٌ واحـد، وهو الغَلَبَة والـدَّفْعُ بعُنْــفٍ"[3]، هــذا كــلُّ ما أورده، ومثله (جعس): "الجيم والعين والسـين يـدلُّ على خساسـةٍ وحقـارةٍ ولُـؤْم"[4]، و(جعش): "الجيم والعين والشين قياسُ ما قَبْلَهُ"[5].

ومن أمثلتـه في الأصـول المتعـددة (نض): "النـون والضاد أصلانِ صحيحان أحدُهما يدلُّ على تيسـيرِ الشَّـيء وظُهــورِه، والثــاني: على جنسٍ من الحركــة ..."**[6]**، لم يذكر استعمالات الأصل الثاني، وفي موضعها من (مجمل اللغـة): "والنَّضْنَضـة: تحريـك الحيَّة لسـانها، ويقـال للحيَّة نَضْـنَاضٌ لـذلك"[7]، ومثلـه في (حـرس): "الحـاء والـراء

---

[1] (?) المصدر السَّابق 1/449-450.
[2] (?) السَّابق 1/494، ومثله في (عث) 4/26-27.
[3] (?) مقاييس اللغة 1/309.
[4] (?) المصدر السَّابق 1/463.
[5] (?) السَّابق 1/463.
[6] (?) نفسه 5/357.
[7] (?) مجمل اللغة، (نضَّ)، ص843.

والسين أصلان: أحدهما الحِفْظ والآخر زمانٌ"[1]، لم يـذكر اســتعمالات الأصل الثــاني –أيضــاً- وفي موضــعها من (مجمل اللغـة): "الحَـرْسُ: الـدَّهْرُ، يقـال منـه: أَحْـرَسَ بالمكانِ: إذا أقام به حَرْساً ..."[2].

وربمـا دلَّ المعنى المشـترك على تعـدد اسـتعمالات الجـذر، ويـذكر ابن فـارس اسـتعمالاً واحـداً كقولـه في (رهج): "الراء والهاء والجيم أُصَـيلٌ يـدلُّ على إِثـارة غبـارٍ وشـبهه، فـالرَّهَج: الغُبـار"[3]، ولم يـذكر مـا يشـبهه، وفي (مجمل اللغـة): "والرهـوجُ: ضـرب من السـير"[4]، ووجـه الشبه بينهما أن هذا السَّير يثير الغبار.

القاعدة الثانية عشرة:

الغــالب جزمه بتحقق المعــنى المشــترك في جميع اســتعمالات الجــذر، وربما كــان حكمه بتحقق المعــنى المشـترك في بعض اسـتعمالات الجـذور ظنـاً واحتمـالاً، ونـراه ينص على ذلك أو يسـتخدم لفظـاً يـدل على ذلك الاحتمــال، ومن الأول قوله في (جــذل): "الجيم والــذال واللام أصلٌ واحد، وهو أصل الشيء الثابت والمنتصب ... وأمّا الجَـذَل: وهو الفـرح فممكنٌ أن يكـون من هـذا؛ لأنّ الفَرِحَ منتصـبٌ والمغمـومَ لاطِئٌ بـالأرض، وهـذا من بـاب الاحتمــال لا التحقيق والحُكْم"[5]، ومن الثــاني قوله في (حطم): "الحـاء والطـاء والميم أصـلٌ واحـد، وهـو كَسْـر الشيء ... فأما الحطيم فممكنٌ أن يكـون من هـذا، وهـو الحِجْر، لكثرة من ينْتابُه، كأنه يُحْطَم"[6].

القاعدة الثالثة عشرة:

في الأصــول المتعــددة يشــرح وجه تحقق المعــنى

---

[1](?) مقاييس اللغة2/38.
[2](?) مجمل اللغة (حرس)، ص161.
[3](?) مقاييس اللغة 2/ 448.
[4](?) مجمل اللغة، ص302.
[5](?) مقاييس اللغة 1/438-439.
[6](?) المصدر السَّابق 2/78.

المشـترك في كل منهما كل في اسـتعمالاته، وربما جـوَّز في بعض الاسـتعمالات دخولها في الأصـلين معـاً كقوله في (شـعب): "الشـين والعين والبـاء أصـلان مختلفـان، أحـدهما يـدلُّ على الافـتراق، والآخـر على الاجتمـاع، ... فالذي ذكرناه من الافـتراق، وقـولهم للصَّـدْعِ في الشـيء شَـعْب، ومنـه الشَّـعْب: مـا تشـعّبَ من قبائـل العـرب والعجم، والجمـع شـعوب ... وأمـا البـاب الآخـر فقـولهم شَعَبَ الصَّدْعَ، إذا لاءمَه ... وقـد يجـوز أن يكـون الشَّـعْب الذي في باب القبائل سمِّي للاجتماع والائتلاف"[1].

القاعدة الرابعة عشرة:

كثيراً ما يستعين ابن فارس ببروز المعـنى المشـترك في بعض اسـتعمالات الجـذر لتصـحيحه، سـواء ورد ذلك البروز في القرآن أو الحديث أو الشعر.

مثاله في القـرآن قوله في (كفـل): "الكـاف والفـاء واللام أصلٌ صحيحٌ يـدلُّ على تضـمُّنِ الشَّـيء للشـيء ... ومن الباب -وهو يصـحِّح القيـاس الـذي ذكرنـاه- الكَفِيـل، وهو الضامن، تقول: كَفَل به يَكفُل كَفالةً، والكَافل: الـذي يكفُل إنساناً يَعُوله، قال الله جلَّ جلالُه: ﴿...﴾ ..."[2].

ومثاله في الحديث قولـه في (مـوت): "الميم والـواو والتاء أصلٌ صحيح يدلُّ على ذَهاب القُوّة من الشيء، منه المَوْتُ: خلاف الحيـاة, وإنما قلنا أصـلُه ذَهـاب القُـوّة؛ لما روِي عن النبي ﷺ: «مَنْ أكلَ من هذهِ الشَّجَرةِ الخبيثـةِ فلا يقـربَنَّ مسـجِدَنا, فـإنْ كنتمْ لا بـدَّ آكِليها فأمِيتُوها طَبْخَاً»..."[3].

ومثاله في الشِّـعر قوله في (خلـف): "الخـاء واللام والفـاء أصـول ثلاثـة: أحـدها: أن يجيء شـيءٌ بعـد شـيءٍ يقوم مقامه ... وقال زهيرٌ فيما يصحح جميع ما ذكرناه:

---

[1] (?) السَّابق 3/190-192.

[2] (?) مقـاييس اللغـة 5/187-188، ومثلـه في (علم) 2/210, والآية في آل عمران/37.

[3] (?) المصدر السَّابق 5/283, والحديث سبق تخريجه, ص137.

بها العين والآرامُ يمشين خِلْفةً وأطلاؤها يَنْهضنَ من كلِّ مَجْثَمِ

يقول: إذا مرَّت هذه خلفتها هذه"[1].

القاعدة الخامسة عشرة:

يحرص ابن فارس على بيان المعنى المشترك مهما اشتدَّ خلاف العلماء في معنى اللفظ، ويرجِّح منها ما قارب قياس المعنى المشترك كقوله في (شن): "الشين والنون أصلٌ واحد يدلُّ على إخلاقٍ ويُبْس ... والشَّنُون، مختلف فيه، فقال قوم: هو المهزول، ... وقال آخرون: هو السَّمين، ويقال إنّه الذي ليس بسمينٍ ولا مهزُول، **وإذا اختلفت الأقاويل نُظِرَ إلى أقربها من قياس الباب فأُخِذَ به،** وقد قال الخليل: إن الشَّنُون: الذي ذهب بعضُ سِمَنه، [شُبّهَ] بالشَّنّ ..."[2].

وإن كان ابن فارس يرى أن الأولى ترك الخلاف والعناية بالمعاني المثبتة المتفق عليها؛ فقد قال بعد ذكره أقوال العلماء في معنى (الشَّقيقة)-: "... قلنا: ولولا تطويلُ أهل اللّغَةِ في ذكر هذه الشَّقائق، وسلوكُنا طريقَهم في ذلك، لكان الشّغل بغيره مما هو أنفع منه أولى، وأيُّ منفعةٍ في علم ما هيٍّ حتى تكون المنفعة في علم اختلاف الناس فيها، وكثيرٌ مما ذكرناه في كتابنا هذا جارٍ هذا المجرى، ولاسيما فيما زاد على الثلاثيّ، ولكنَّه نَهجُ القوم وطريقَتُهم"[3].

ولهذا نراه كثيراً ما يتخفف من هذ الأَقوال كقوله في (عرش): "... وقد قيل في العُرْشَين أقوالٌ متقاربة كرِهنا الإطالةَ بِذِكْرِها"[4].

القاعدة السادسة عشرة:

---

[1] (?) السَّابق 2/210-211, والبيت في معلَّقته المشهورة, ص 72 من المعلقات السَّبع بشرح الزَّوزني (تـ486هـ).
[2] (?) نفسه 3/176.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/171-172.
[4] (?) السَّابق 4/267.

كان ابن فارس يبهم الألفاظ الجنسية، ولا يتوسَّع في شرحها حين يبيِّن تحقق المعنى المشترك فيها أو عدم تحققه؛ حياءً، ويكتفي بالإشارة إليها فحسب كقوله في (حثر): "... والحَوْثَرَة: بعضُ أعضاءِ الرَّجُل، وليس من قياس الباب"[1]، وفي (رجل) "... ويقولون في القَذْف: «يا ابنَ مُلْقَى أرحُلِ الرُّكْبان»، يشيرون به إلى أمْرٍ قبيح"[2]، وفي (قعر): "القاف والعين والراء أصلٌ صحيحٌ واحد، يدلُّ على هَزْمٍ في الشّيء ذاهبٍ سُفْلاً ... وامرأة قَعِرة: نعتُ سَوءٍ في الجِماع ..."[3]، وفي (كين): "الكاف والياء والنون شيء يقولون إنه في عضوٍ من أعضاء المرأة يَضِيق به، والجمع كُيون ..."[4].

وقد أعرضت عن شرح معانيها حتى لا أقع فيما فرَّ منه ابن فارس.

القاعدة السابعة عشرة:

إذا كان تحقق المعنى المشترك ظاهراً في استعمالات الجذر فإنه لا ينصُّ على وجه تحققه؛ اكتفاءً بظهوره، وقد سبق في بعض الجذور التي ذكرتها أمثلةٌ له، ومن أمثلته قوله في (طهر):

"الطاء والهاء والراء أصلٌ واحدٌ صحيح يدلُّ على نقاءٍ وزوالِ دَنَسٍ، ومن ذلك:

1- الطُّهْر: خلاف الدَّنَس.

2-والتطهُّرُ: التنزُّه عن الذمِّ وكلِّ قبيح.

3-وفلانٌ طاهر الثِّياب: إذا لم يدنَّس ...

والطَّهور: الماء، قال الله تعالى: ﭽﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓﭼ[5]، ... الطَّهور: الطاهر، في نفسه، المُطَهِّرُ لغيرهِ"[6].

---

[1] (?) السَّابق 2/136.

[2] (?) نفسه 2/498.

[3] (?) نفسه 5/109.

[4] (?) نفسه 5/151.

[5] (?) الفرقان/48.

[6] (?) مقاييس اللغة 3/428.

القاعدة الثامنة عشرة:

الأصل أن يــبيِّن تحقق المعــنى المشــترك في جميع الاستعمالات الواردة عن العرب في ذلك الجذر، ولكنه إذا رأى أنه قد أورد من الاســـــتعمالات ما يكفي لتوضـــــيح المعـنى المشـترك وتثبيته أعـرض عن بقية الاسـتعمالات المندرجة في قياس ذلك المعنى المشترك.

ومن أمثلة ذلك قوله:

في (عرض) العين والراء والضاد بناءٌ تكـثرُ فروعُـه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحـد، وهو العَـرْض الـذي يُخــالف الطُّول. ومَنْ حَقَّقَ النَّظــرَ ودقَّقه عَلِمَ صــحَّة ما قلنـاه، وقد شـرحنا ذلك شـرحاً شـافياً ... (ثم قـال بعد خمس صفحات): وقد قلنا في قياس العَرْض ما كَفَى"[1]، وفي (علد): "العين واللام والدال أصلٌ صـحيح يـدلُّ على قوّةٍ وشِدّة ... ومـا لم نـذكره منـه فهـو هـذا القيـاس"[2]، وفي (عجز): "العين والجيم والزاء أصلانِ صحيحان، يـدلُّ أحدُهما على الضَّعف، والآخر على مؤخَّر الشــيء ... ومـا تَركْنا في هذا كراهـةَ التّكـرار راجـعٌ إلى الأصـلين اللـذين ذكرناهما"[3].

القاعد التاسعة عشرة:

الأصل أن يذكر الاستعمالات التي خرجت عن دلالـة المعنى المشـترك وبيِّن ذلـك، ومن النـادر أن يشـير إليهـا دون ذكرهــا كقولــه في (عبك): "العين والبــاء والكــاف أُصَــيلٌ صــحيح يــدلُّ على ما يــدلُّ عليه الــذي قبلــه، ... والصحيح في هذا الباب هذا، وقد ذُكِـرت فيه كلمـاتٌ عن أعرابٍ مجهولين لا أصل لها فلذلك تركناها"[4].

هذا، ويسمي ابن فـارس بيـان هـذا التحقق

---

[1](?) المصدر السَّابق 4/269-274.

[2](?) مقــاييس اللغة 4/123, ومثلــه في (بعج) 1/266-268, و (عقد) 4/86-88.

[3](?) المصدر السَّابق 4/232-234.

[4](?) السَّابق 4/213-214، ومثله في (عفج) 4/62.

شرحاً كقوله في (عرض): "العين والراء والضاد بناءٌ تكـثرُ فروعُــه، وهي مع كثرتها ترجــعُ إلى أصــلٍ واحــد، وهو العَـرْض الـذي يُخـالف الطُّول، ومَنْ حَقَّقَ النظـرَ ودقَّقه عَلِمَ صــحَّة ما قلنـــاه، **وقد شــرحنا ذلك شــرحاً شافياً**"[1]، كما يسميه تفسيراً[2].

(?)[1] نفسه 4/269.
(?)[2] كما في (حفَّ) 2/14-15.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: وسائل تحقق أصول المعاني وموانعها.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وسائل تحقق أصول المعاني.

حرص ابن فارس على تحقـق المعـنى المشـترك في استعمالات جذره اللغوي، معتمداً على ثلاث وسائل كبيرة وهي: القياس, والاشتقاق, والحمل.

الوسيلة الأولى: القياس.

ويعني به ابن فارس: "تَقديرُ الشَّيء بالشَّـيء"[1], أو: "العِرفان بمقدار الشيء، وردّه إلى الذي يُوازيه، ويساويه في القدر، ..."[2], كما سبق بيانه[3].

ويظهر أنَّ ابن فـارس لا يطلق القيـاس إلا على ردِّ الاستعمالات الحقيقية إلى الأصل القديم في الجـذر, وأما رد الاستعمالات المجازية فيُطلق عليه مصطلح (الحمـل) بأنواعه الثلاثة: التشبيه, والمجاز, والكناية.

ومن نصوصه في التفريق بين القيـاس والحمل قوله في (رنب): "الـراء والنـون والبـاء كلمـةٌ واحـدةٌ لا يشـتقّ منهـا ولا يقـاس عليهـا، لكن يشـبَّه بهـا، ..."[4]، وفي (حصوى): " ... ويقال لكـلِّ قطعـةٍ من المسـك حَصَـاة؛ فهذا تشبيهٌ لا قياس"[5].

ومن أمثلة اسـتعانته بـ(القيـاس) لتحقيق المعـنى المشـترك بين اسـتعمالات الجـذر اللغـوي قوله في (صقل): "الصـاد والقـاف واللام أَصَـيلٌ يـدلُّ على تمليس

[1](?) مقاييس اللغة 5/40.
[2](?) حلية الفقهاء، ص21.
[3](?) في (أنواع أصول المعاني), ص80-83, و (مرادفات نظرية أصو المعاني عند ابن فارس), ص107-108.
[4](?) مقاييس اللغة 2/443.
[5](?) المصدر السَّابق 2/70.

شيء، ثم يقاس على ذلك.

1- يقال صَقَلْتُ السَّيْفَ أَصقُله، وصـائغ ذلك الصَّـيقل. والصَّقِيل: السَّيف.

2- ويقـال: الفـرسُ في صِـقاله: أي صِـوَانِهِ، وذلك إِذا أُحسنَ القيامُ عليه، كأنَّهُ يُصقَل صَقلاً ويُصنَع.

3- ومن البــاب الصُّــقل من الإنســان والفــرس، وهو الجنْب، والجنب أشدُّ الأعضاء ملاسةً، فلذلك سمِّي صُقلاً، كأنَّه قد صُقِل ..."[1].

حيث قاس ابن فارس الاستعمال الثاني والثالث على الاستعمال الأول بجامع الاشتراك في الملاسة.

---

[1](?) مقاييس اللغة 3/296.

الوسيلة الثانية: الاشتقاق.

ويعـني به ابن فـارس: تفـرُّع الألفـاظ الحقيقية من الأصل القـديم المشـتقِّ منـه, أو من لفـظٍ مشـتقٍّ من الأصل القديم.

والاشـتقاق كالقيـاس في أنَّه يكـون في الألفـاظ الحقيقية بخلاف الحمل فإنَّه يكون في الألفاظ المجازيـة, وقد نقلتُ قوله قبلُ في التفريق بينهما وبين الحمـل, في (رنب): "الراء والنون والباء كلمةٌ واحدةٌ لا يشتقّ منها ولا يقاس عليهـا، لكن يشـبَّه بهـا، ..."[1], حيث جعل القيـاس والاشتقاق في مقابل (التشبيه) أحد وسائل الحمل عنده.

ويجـيز ابن فـارس الاشـتقاق من ألفـاظٍ مشـتقةٍ من الأصل القـديم, ما دام أنَّ المعـنى المشـترك سـارياً في الجميع[2].

ومن أمثلة اسـتعانة ابن فـارس بالاشـتقاق لتحقيق المعنى المشـترك قوله في (تمـر): "التـاء والميم والـراء كلمةٌ واحدة، ثم يشتقٌّ منها، وهي التَّمر المأكول.

ويقال للذي عِندهِ التَّمْر **تامِرٌ**، وللـذي يُطْعِمُه أيضـاً **تامر**، يقال تَمَرْتُهم أتْمُرهم، إذا أطعَمْتَهم ...

والمتمِّرُ: للذي يُيَبِّسُـه، ويقـال تُمِّرَ اللّحمُ: إذا جُفِّفَ، وهو مشتقٌّ من التّمْر ...

والمتْمِرُ: الكثير التّمر؛ يقال أتْمَـرَ كما يقـال ألْبَنَ إذا كثُر لبنُه، وألْبَأَ إذا كـثر لِبَـؤُه، **والتّمَّار**: الـذي يـبيع التّمر، **والتّمْري**: الذي يحبُّه"[3].

وظاهرٌ من هذا استعانة ابن فارس بالصيغ الاشتقاقية

[1] (?) مقاييس اللغة 2/443.
[2] (?) وقد فصَّلت ذلك بأمثلته في فقرة (الاشتقاق من المشـتق), ص100-101.
[3] (?) مقاييس اللغة 1/354-355.

لتحقيق المعـنى المشـترك حسب دلالة كـلّ صـيغة منها عليه لزوماً أو تعدِّياً، و تكثيراً أو تقليلاً.

والصيغ الاشتقاقية في (مقاييس اللغة) كثيرة، وتحمل كلُّ واحدة منها تحقق المعـنى المشـترك بصـورة معيَّنـة، كأن تكون مبالغةً في تحققه أو تقليلاً، أو تأكيـداً أو سـلباً, أو تفـاعلاً أو مطاوعــةً، أو تــبرزه في صــورة الفاعلية أو المفعوليـة أو المكانيـة أو الزمانيـة أو الآلية وغيرهـا من هيئات أدائها للمعاني، وسـأذكر هنا أظهر هـذه الصـيغ في سياقاتها داخل الجذور اللغوية.

(فِعال), في المفاعلة والعيوب:

كقوله في (سـلم): "السـين واللام والميم معظم بابه من الصّـحّة والعافيــة؛ ... والسِّـلام: المسـالمة، وفِعــالٌ تجيءُ في المفاعلة كثيراً نحو القتـال والمقاتلـة"[1]، وفي (عضَّ): "... وبــرئْت إليك من العِضـَاض، وأكـثر ما يجيء العيوبُ في الدوابِّ على الفِعال، نحو الخِراط والنِّفـار، ثم يُحمَل على ذلك فيقال: عَضِضتُ الرّجــلَ: إذا تناولْتَــه، بما لا ينبغي"[2].

وفي (الصــاحبي): "ويكــون (الفِعــالُ) في الأشـــياء كالعيوب: كالنِّفار, وفي السِّـمات نحـو: العِلاط, والخِبـاط, وفي بلوغ الأشياء نهايتها, نحو: الصِّرام والجِزار"[3].

(فُعَالة) لما يفضل عن الشيء.

كقوله في (حلو): "الحاء واللام وما بعدها معتلٌّ، ثلاثة أصـول: فـالأوّل طِيب الشـيء في مَيْل من النّفس إليـه، والثـاني تحسـين الشـيء، والثـالث-وهو مهمـوز- تَنْحِيَة

[1] (?) مقاييس اللغة 3/90.

[2] (?) المصدر السَّابق 4/48، والخِراطِ: "داءٌ يأخُذُ في رِجل الدّابّة فوق الرُّسْغ من آخره مثل سَحَجٍ في الجلد يُـذْهِب الشَّـعر"، كمـا في العين 2/117، والنَّفار: "الـذَّهاب" كمـا في العين 6/26، أي: الشُّرود.

[3] (?) الصاحبي, ص375.

الشيء ... ويقال لما قُشِر عن الجلد الحُلاءة مثل فُعالــة؛ يقال منه حَلأتُ الأديم قشـرتُه"[1]، وفي (نسـف): "النـون والسين والفـاء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على كَشْـف شـيء ... ويقال للرُّغوة: النُّسَـافة؛ لأنَّها تُنْتَسَـف عن وجه اللَّبَن"[2]، وفي (نسـل): "النـون والسـين واللام أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على سَـلِّ شـيءٍ وانسـلاله ... والنُّسَـالة: شَـعر الدَّابّة إذا سقطَ عن جَسدِهِ قِطَعاً"[3].

وفي (الصاحبي) في معنى هذه الصيغة: "يأتي أكثره على ما يَفْضُل عن الشيءِ ويَسقُط منه نحو النُّحاتة"[4].

(فَعَل) لإصابة الشيء:

كقوله في (خصي): "الخـاء والصـاد والحـرف المعتل كلمــةٌ واحــدةٌ لا يُقــاسُ عليها إلاّ مجــازاً، وهي قــولُهم: خَصَيتُ الفَحْل خَصْياً ... ومعنى خَصَيْت: فعلٌ مشــتقٌّ من الخُصْــي؛ وهو إيقــاعٌ بــه، كما يقــال ظَهَرْتُه وبطنته: إذا ضربتَ ظهْرَه وبطنَه، فكذلك خَصَـيْته: نـزعت خُصْـيَيْه"[5]، ومثله في (قلب): "القاف واللام والباء أصـلانِ صـحيحان: أحدهما يدلّ على خالِص شَيءٍ وشَـريفِه، والآخَـرُ على رَدِّ شيءٍ من جهةٍ إلى جهة ...[و] قَلَبْتُ النَّخلةَ: نَـزَعت قَلْبها ..."[6]، و في (صيد): "الصاد واليـاء والـدال أصـلٌ صـحيح يدلُّ على معنىً واحد، وهو ركوبُ الشَّـيء رأسَـه ومُضِـيُّه غـيرَ ملتفتٍ ولا مائل ... واشـتقاق الصَّـيْد من هـذا؛ وذلك أنَّه يمرُّ مرَّاً لا يعرِّج، فإذا أُخِذَ قيل قد صِـيد، فاشـتُقَّ ذلك من اسمه، كما يقـال رأَسْـت الرّجُـلَ: إذا ضَـربتَ رأسَـه؛ وبطَنْتُهُ: إذا ضربتَ بطنَه، كذلك إذا وقَعْتَ بالصَّـيد فأخذتَه

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/94-95.
[2] (?) مقاييس اللغة 5/419.
[3] (?) المصدر السَّابق 5/421.
[4] (?) الصاحبي، ص375.
[5] (?) مقاييس اللغة 2/188.
[6] (?) المصدر السَّابق 5/17.

قلتَ صِدتُه ..."[1].

(فعَّل) للنِّسبة.

كقوله في (ظلم): "الظـــاء واللام والميم أصـــلانِ صـحيحانِ، أحـدهما خلافُ الضِّـياء والنـور، والآخَر وَضْـع الشَّيءِ غيرَ موضعه تعدِّياً ... ويقـال ظَلَّمت فلانـاً: نسـبتُه إلى الظُّلم، وظَلَمْتُ فلانـــاً فـــاظَّلَم وانظلم، إذا احتمـــلَ الظُّلْم ..."[2].

(فَعَّل) للسَّلب.

كقوله في (فــزع): "الفــاء والــزاء والعين أصــلانِ صـــحيحان، أحـــدهما الـــذُّعر، والآخَر الإغاثة، فأمَّا الأوَّل فالفَزَع ... فأمَّا فَزَّعت [عنه]: فمعناه كَشَّفت عنه الفَزَع، قال الله تعالى: ﭽﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭼ ..."[3].

(تَفعَّلَ) للسَّلب.

كقوله في (حنث): "الحاءُ والنون والثـاء أصـلٌ واحـد، وهو الإثْم والحَـرَج ... وأمّا قـولهم: فلان يتحنَّث من كـذا: فمعناه يتأثّم، والفرق بين أَثِمَ وتَأثّم، أن التأثُّم التنحِّي عن الإثم، كما يقال حَرج وتحـرَّج؛ فـ(حَـرِجَ): وقع في الحَـرَج، و(تَحَـرَّج): تنحّى عن الحَـرج، وهـذا في كلمـاتٍ معلومـةٍ قياسُها واحد"[4].

(تفعَّل) بمعنى (أفْعَل):

كقوله في (أذن): "الهمزة والـذال والنـون أصلان متقارِبان في المعنى، متباعـدان في اللفـظ، أحـدهما أُذُنُ كـلِّ ذي أُذُن، والآخَر العِلْم؛ وعنهما يتفـرّع البـابُ كلُّه ...

---

[1](?) السَّابق 3/325.
[2](?) مقاييس اللغة3/468-469.
[3](?) المصدر السَّابق 4/501, والآية في سبأ/23.
[4](?) السَّابق 2/108-109.

فأما قوله تعالى: ﭼﯓ ﯔ ﯕﯖﭼ[1]، فقال الخليل: التّأذُّن من قولك لأفعلنَّ كذا، تريد به إيجاب الفعل، أي سأفعله لا محالة، وهذا قولٌ، وأوضَحُ منه قولُ الفرّاء تأذَّن رَبُّكم: أَعلَمَ رَبُّكم، وربما قالت العرب في معنى (أفعَلْتُ): (تفَعَّلْتُ)، ومثله أَوْعَدَني وتَوَعَّدني؛ وهو كثير ..."[2].

(فعَّال) للكثرة:

كقوله في (عبس): "العين والباء والسين أصلٌ صحيح يدلُّ على تكرُّه في شيءٍ ... ثم اشتُقَّ من هذا: اليوم العَبُوس: وهو الشديد الكَريه، واشتقّ منه عَبَسَ الرجل يَعْبِس عُبوساً، وهو عابس الوجه: غضبان، **وعبّاسٌ**: إذا كَثر ذلك منه"[3].

) أفْعَلَ) للوجدان:

كقوله في (حمد): "الحاء والميم والدال كلمةٌ واحدة وأصلٌ واحد يدلّ على خلاف الذمّ ... ويقال أحمَدْتُ فلاناً: إذا وجدتَه محموداً، كما يقال أبخلْتُه: إذا وجدتَه بخيلا، وأعجزته: [إذا وجدتَه] عاجزاً، وهذا قياسٌ مطّردٌ في سائر الصفات، وأهْيَجْت المكانَ: إذا وجدتَه هائجاً قد يبِس نباتُه، ..."[4].

(أفْعَلَ) للوصول:

كقوله في (تهم): "التاء والهاء والميم أصلٌ واحد، وهو فسادٌ عن حَرٍّ، ... ويقال أتْهَمَ الرّجُلُ أتى تِهامةً، قال:

فإن تُتْهِمُوا أُنجدْ خِلافاً وإنْ تُعْمِنُوا مُسْتَحْقِبي

---

[1] (?) إبراهيم/7.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/75-77.
[3] (?) المصدر السَّابق 4/210- 211.
[4] (?) السَّابق 2/100.

..."[1].

(مُفعِل) و (فَعِل) و (فاعِل) و (فَعَّال), و (تفعّــــل), والمصــــدر, واسم المفعـــول, واسم المكان, واسم الآلة:

كقوله في (شحم): "الشين والحاء والميم أصلٌ يدلُّ على جِنسٍ من اللّحم، من ذلك الشَّـــحْم: وهو معـــروف، وشَـــحْمة الأُذُنِ: مُعَلَّق القُـــرْطِ، ورجـــلٌ مُشْـــحِمٌ: كثـــير الشَّـــحْم، وإن كـــان يحبُّه قيل شَـــحِم، وإن كـــان يطعمه أصحابَه قيل شاحم، فإن كان يبيعه قيل شَحَّام"[2].

و في (فر): "الفـاء والـراء أصـول ثلاثـة: فـالأوّل: الانكشاف وما يقاربُهُ من الكَشْـف عن الشَّـيء، والثـاني: جنسٌ من الحيوان، والثالث: دالٌّ على خِفّة وطَيْش.

فالأوّل: قـولهم: فَـرَّ عن أسـنانه، وافتَـرَّ الإنسـان، إذا تبسَّـــمَ ... ومن هـــذا القيـــاس وإن كانا متباعـــدَين في المعنى: الفِرار، وهو الانكشاف، يقال فَـرَّ يَفِـرّ، **والمَفَـرُّ المصــدر، والمَفَـرُّ: الموضع يُفَـرُّ إليه، والفـرُّ: القَوم الفارُّون،** يقال فَـرٌّ جمع فـارّ، كما يقـال صَـحْبٌ جمع صاحب، وشَرْبٌ جمع شارب ..."[3].

و في (طبع): "الطاء والباء والعين أصـلٌ صـحيح، وهو مثلٌ على نهايةٍ ينتهي إليها الشيء حتى يختم عندها يقـال طبَعت على الشيء طابَعـاً، ... **والطّابع: الخاتم يُختَمُ بـه، والطّابِع: الـذي يَختِم،** ومن البـاب قـولُهم لملْءِ المِكيـال طَبْـع، والقيـاسُ واحـدٌ؛ لأنه قد تكامل وخُتِم،

---

[1] (?) نفسه 1/356, والـبيت من الطويـل, للمـزّق العبـدي من قصيدة في الأصمعيَّات, ص166 بلفظ:
فإن يُتْهموا أُنجِد خلافاً عليهمُ
وإن يُعْمنوا مستحقبي الحربِ أُعرقِ

[2] (?) مقاييس اللغة 3/251.
[3] (?) المصدر السَّابق 4/438 -439.

وتطبَّع النَّهر: إذا امتلأ؛ وهو ذلك المعــنى، وكــذلك إذا حُمِّلت النّاقة حِمْلَها الوافِيَ الكاملَ، فهي **مطبَّعة ...**"[1].

[1] (?) نفسه 3/438.

الوسيلة الثالثة: الحمل.

وهو ردُّ الاستعمالات المجازيَّة إلى الأصل القديم بواسطة التشبيه، أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو الكناية.

أولاً: التشبيه.

وهو إلحاق الاستعمال المجازي بالأصل القديم لمشابهته له.

كقوله في (بيت): "الباء والياء والتاء أصلٌ واحد، وهو المأوَى والمآب ومَجْمَع الشّمْل، يقال بيتٌ وبُيوتٌ وأبياتٌ، ومنه يقال لبيت الشِّعر بيتٌ على التشبيه؛ لأنه مَجْمَع الألفاظِ والحروفِ والمعاني، على شرطٍ مخصوصٍ وهو الوَزْن، وإيَّاهُ أراد القائل:

وبَيتٍ على ظَهْرِ المَطِيّ ... بأسمَرَ مَشْقُوق الخياشِيم

أراد بالأسمر القلم"[1].

وكقوله في (جرو): "الجيم والراء والواو أصلٌ واحدٌ، وهو الصَّغير من ولد الكلب، ثم يحمل عليه غيرُه تشبيهاً، فالجَرو للكلب وغيره ... فهذا الأصل، ثم يقال للصَّغيرة من القِثّاء: الجِرْوة ... وكذلك جُرْو الحنظل والرُّمّان: يعني أنها صغيرة، وبنو جِرْوة: بطنٌ من العرب، ويقال ألقى الرّجُل جِرْوَتَه: أي ربَط جَأشَه، وصَبَر على الأمر، كأنّه ربط جرواً وسكّنَه، وهو تشبيهٌ"[2].

ويؤكد على أنَّ التشبيه من الحمل في نحو قوله في (ترك): "التاء والراء والكاف: الترك التخلية عن الشيء، وهو قياسُ الباب، ولذلك تسمّى البَيْضَةُ بالعَراءِ

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/324-325, ومثله في (فضي) 4/508–509, و (ثور) 1/396, و (بيض) 1/326, والبيت من الطويل, وهو في اللسان 2/319.

[2] (?) مقاييس اللغة 1/447–448 و (نصل) 5/433 و (ذب) 2/3 48.

تريكة ... وتَرْكَةُ السِّلاح: وهي البيضة، محمولٌ على هذا ومشبَّهٌ به، ..."[1].

ويكون التشبيه بالأصل القديم كهذه الأمثلة، وباستعمالات مشبَّهةٍ به كقوله في (عين): "العين والياء والنون أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنظَر، ثم يشتقُّ منه، والأصلُ في جميعه ما ذكرنا ... ومن الباب العين الجاريةُ النّابعة من عيون الماء، وإنّما سمِّيت عيناً تشبيهاً لها بالعين النّاظرةِ لصفائها ومائها ... ومن الباب العين: السَّحاب ما جاءَ من ناحية القبلة، وهذا مشبَّه بمشبَّه، لأنَّه شُبِّه بعين الماء التي شبِّهت بعين الإنسان ..."[2].

والغالب اكتفاؤه بالنَّص على التشبيه عن ذكر وجه الشّبه؛ لظهوره بالمقارنة بين دلالة المشبّه والمشبه به، ولكنه قد يبيّن وجه التشابه بينهما إذا بدا التشبيه غريباً، كقوله في (بول): " ... قال الأصمعي: يقال لنُطَفِ البِغال أبوالُ البِغال، ومنه قيل للسَّراب (أبوالُ البغال) على التشبيه، وإنما شُبّه بأبْوالِ البِغال؛ لأنّ بَوْلَ البِغال كاذبٌ لا يُلْقِح، والسّرابُ كذلك، ..."[3].

وينوِّع عباراته في التعبير عن التشبيه ففي حين يكثر نصه على لفظ (التشبيه) يستعمل عبارة: "... وعلى معنى التَّشبيه ..."[4]، وربما عبَّر بمرادفه وهو (التمثيل)[5]، وربما قال: " ... وعلى معنى التمثيل..."[6]، وربما جمع بينهما كقوله في (دعو): "... وداعِية اللَّبن: ما

---

[1](?) المصدر السَّابق 1/345.
[2](?) مقاييس اللغة 4/199-200.
[3](?) المصدر السَّابق 1/321، ومثله في (حنك) 2/112.
[4](?) السَّابق (نعم) 5/ـ 446 ومثله في (جد) 1/409 و (هرس) 6/ 46.
[5](?) نفسه (وشم) 6/113، وفي (مثل) 5/ـ 296–297، ما يؤكد ترادفهما عنده.
[6](?) نفسه (خدع) 2/161.

يُــترَك في الضَّــرع ليــدعُوَ مــا بعــدَه، وهــذا تمثيــلٌ وتشبيه ..."[1].

والتشبيه عنده غير القياس وغير الاشتقاق؛ لاختلاف كيفية تحقق المعــنى المشــترك من خلال كــلِّ واحد منها، ولقوله في (حصوى): "... ويقـال لكـلِّ قطعـةٍ من المسك حَصَاة؛ فهذا تشبيهٌ لا قياس"[2]، وفي (رنب): "الراء والنون والباء كلمةٌ واحدةٌ لا يشـتقّ منها ولا يقـاس عليها، لكن يشبَّه بها ..."[3].

[1] (?) نفسه 2/280، ومثله في (خرم) 2/174.
[2] (?) مقاييس اللغة 2/70.
[3] (?) المصدر السَّابق 2/443.

ثانياً: الاستعارة.

وهي: "أن يضعوا الكلمة للشيءِ مستعارةً من موضع آخر، فيقولون: «انشقَّت عصاهم»: إذا تفرَّقوا؛ وذلك يكون للعصا ولا يكون للقوم ..."[1].

والاستعارة تُلحق المعنى المتفرِّع بالمعنى الأصلي بجامع المشابهة بينهما في المعنى المشترك، وقد أكَّد ابن فارس على المشابهة فيهما، في نحو قوله في (ضبع): "الضاد والباء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معانٍ ثلاثة: أحدها جنسٌ من الحيوان، والآخر عضو من أعضاء الإنسان، والثالث صِفة من صِفة النُّوق.

فالأوَّل الضَّبُع، وهي معروفة، والذكر ضِبْعان، ... ثم يستعار ذلك فيُشبَّه **السنةُ المجدِبة** به، فيقال لها الضَّبُع، وجاء رجلٌ فقال: "يا رسولَ الله، أكلَتْنَا الضَّبُع"، أراد السَّنةَ التي تسميها العرب الضَّبُع؛ كأنَّها تأكلهم كما تأكل الضَّبُعُ، قال:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قوميَ لم تأكُلْهم الضَّبُعُ

..."[2].

ومثله في (رجم): "الراء والجيم والميم أصلٌ واحدٌ يرجِع إلى وجهٍ واحد، وهي [الرَّمْي بـ] الحجارة، ثم يستعار ذلك ... والذي يستعار من هذا قولُهم: **رَجَمْتُ فلاناً بالكلام:** إذا شَتَمْتَه، وذُكِر في تفسير ما حكاه في قصة إبراهيم : ﭽﮪﮫﮬﮭﭼ[3] أي: لأشتُمنَّك؛ وكأنه إذا شتَمه فقد رجَمَه بالكلام، أي ضرَبَه به، كما يُرجَم الإنسان بالحجارة، وقال قوم: لأرجُمَنَّك: لأقتُلنَّك، والمعنى قريبٌ من الأول"[4].

---

[1] (?) الصَّاحبي، ص 334.

[2] (?) مقاييس اللغة 3/387, والبيت من البسيط, للعبَّاس بن مرداس في ديوانه, ص106.

[3] (?) مريم/46.

[4] (?) مقاييس اللغة 2/493-494, ومثله في (نوم) 5/372-373, و (رجل) 2/492.

وفي (نوم): "النون والـواو والميم أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على جُمــودٍ وســكونِ حركة، منه النَّوم، نــامَ ينــام نَوْمــاً ومَناما ... ويسـتعيرون منه: **نـامت السُّـوق: كَسَـدت، ونامَ الثَّوبُ: أخْلَقَ**"[1].

وفي (طير): "الطـاء واليـاء والـراء أصـلٌ واحـدٌ يـدلُّ على خِفَّة الشَّـيءِ في الهـواءِ ثمَّ يسـتعار ذلك في غـيرِهِ وفي كلِّ سُرعة، من ذلك الطَّير: جمع طـائر، سـمِّيَ ذلك لما قُلنـاه ... ثمَّ يقـال **لكـلِّ مَنْ خـفَّ:** قد طـار، قـال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خيرُ النَّاسِ رجلٌ مُمْسِكٌ بِعِنان فرسِهِ في سبيل الله، كلَّما سمِعَ هَيْعَةً طار إليها» ..."[2].

وربما أثـنى على بعض الاسـتعارات كقولـه في (قتل): "القاف والتاء واللام أصلٌ صـحيح يـدلُّ على إذلالٍ وإماتةٍ ... وقُتِلت الخمـرُ بالمـاء: إذا مُـزِجَت؛ **وهـذه من حَسَن الاستعارة**، قال:

إنّ التي عاطَيتَني فرددتُها قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهاتها لم تُقتَلِ

..."[3].

وربمـا اسـتعار من لفـظٍ مشـتقٍ من الأصـل القـــديم كقولـــه في (جنَّ): "... ويقـــال **جُنَّ النَّبتُ جُنوناً:** إذا اشتدّ وخَرَج زهـره، فهـذا يمكن أن يكـون من الجُنونِ استعارةً كما يُجنُّ الإنسان فيهيج، ثم يكـون أصـل

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/372-373.

[2] (?) المصدر السَّابق 3/435-436، ومثله في (سبك) 3/129، و (علــق) 4/127، و (قــوم) 5/43، و (ورم) 6/103, والحــديث أخرجه الترمذي 4/182, برقم (1652), وصـححه الألبـاني فيـه, وأبو عبيد القاسم بن سلام في (غريب الحـديث) 1/6, والقاضـي عياض في (مشارق الأنوار) 1/324, وهو في صـحيح مسـلم ص 786, برقم (1889) بألفاظٍ مقاربة.

[3] (?) مقاييس اللغة 5/56-57, والـبيت من الكامـل, لحسَّـان بن ثابت في ديوانه, ص124.

الجنون ما ذكرناه من السَّتْر"[1].

وربما عبَّر عن الاستعارة بـ(الإعارة) كقوله في (فرش): "الفاء والراء والشين أصلٌ صحيح يدلُّ على تمهيدِ الشَّيءِ وبَسْطه ... وقولُه عليه الصلاة والسلام: «الوَلَد للفِراش»، قال قومٌ: أراد به الزوج، قالوا: والفِراش في الحقيقة: المرأة؛ لأنَّها هي التي تُوطَأ، ولكنَّ الزَّوجَ أُعِيرَ اسمَ المرأة، كما اشتَرَكا في الزَّوجيَّةِ واللِّباس، ..."[2].

والإعارة أعمُّ من الاستعارة؛ لأنها تكون عن طريق التشبيه وغيره بخلاف الاستعارة فتقتصر على التشبيه, وقد عقد ابن فارس لهما في (الصاحبي) بابين منفصلين[3], وعرَّف (الإعارة) بأنَّ "العرب تعيرُ الشيءَ ما ليس له"[4]، ومثَّل لها بأمثلة منها قولهم: «مَرَّ بينَ سمعِ الأرض وبَصَرِها»، وقول الشَّاعر:

كذلك فعلهُ والناسُ طُرّاً ... بكفِّ الدهر تقتلَهم ضُروباَ

فجعل للدهر كفّاً".

ويقولون:

تأرتُ المِسْمَعَين وقلتُ: ... بقتلِ أخي فزَارةَ والخيارِ

قال الأصمعيُّ: لم يكن واحدٌ منهما مِسمعاً وإنَّما كانا: عامراً وعبدَ الملك ابني مالك بن مِسمع, فأعارهما اسم جدّهما"[5].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/422.

[2] (?) مقاييس اللغة 4/486، ومثله في (بكر) 1/290, والحديث أخرجه البخاري 3/54 برقم (2053), ومسلم ص580 برقم (1457).

[3] (?) الاستعارة، ص 334-336.

[4] (?) والإعارة، ص 433.

[5] (?) الصَّاحبي، ص433، والمَثَل في (مجمع الأمثال) 2/183,

والمثـالان الأولان ينطبقـان على الاسـتعارة المكنيـة التي تقوم على حذف المشبه بـه والرَّمـز لـه بشـيء من لوازمه[1]، وهو ما تحقق في هذين المثالين، فقد شبَّه في المثال الثاني الدَّهر بإنسان قويٍّ ثم حذف الإنسان ورمــز له بشيء من لوازمـه وهـو اليـد, والمثـال الأخـير ينطبـق على (الإعارة) من غير تشبيه.

هـذا, والفـرق بين الاسـتعارة والتشـبيه أنَّ الاسـتعارة تشبيهٌ حُذف أحد طرفيه, ولا يربط طرفاها بأداة مشابهة, بخلاف التشبيه فلا بدَّ من ذكـر الطـرفين فيـه؛ وذِكـر أداة التشبيه, فـإن حُـذفت قُـدِّرت[2], وفي الاسـتعارة يُتناسـى التشبيهُ على جهة الادِّعاء بأنَّ المشبَّه هو عين المشبِّه به, بخلاف التشبيه فإنَّ التشبيهَ فيه مقصودٌ لإيضاح المشبِّه.

بلفظ: «لَقَيتُهُ بَيْنَ سَمْعٍ الأرض وبَصَرِهَا», و البيتان من الوافر, و لم أعثر على قائلهما, و الثاني في (اللسان) (سمع) 1/2098.

[1](?) ينظر: الإيضاح لتلخيص المفتاح 3/132-133.

[2](?) راجـع في التفريـق ينهمـا: الإيضـاح لتلخيص المفتـاح 3/39, وما بعدها, و البلاغة الواضحة, ص77.

ثالثاً: المجاز المرسل.

وهو إلحاق الاستعمال المجازي بالمعنى الأقدم بجامع الملابسة والاتصال بينهما في المعنى المشترك.

وهـذه الملابسـات هي مـا يعـرف بعلاقـات المجـاز المرسـل، ويفـرَّق البلاغيـون بين الاسـتعارة والمجـاز المرسـل بـأنَّ علاقـة الاسـتعارة المشـابهة، وأنَّ علاقـة المجاز المرسـل غـير المشـابهة، وهي مجموعـة علاقـات يجمعها الملابسة والاتصال بين الفرع والأصل[1]، وقد ذكر ابن فارس (17) علاقة منها، وإن لم يضف إلى (المجـاز) قيد (المرسل).

1-المكانية.

وهي أن يقع مكانٌ ما مسرحاً لحدوث شيءٍ فيُسمَّى به.

كقولـه في (فـزع): "الفـاء والـزاء والعين أصـلانِ صـحيحان، أحـدهما الـذُّعر، والآخَر الإغاثة، فأمَّا الأوَّل فالفَزَع، ... والمَفْزَعة: المكان يلتجئ إليه الفَزِع، ..."[2].

ومثلـه في (خن): "الخـاء والنـون أصـلٌ واحـد، وهـو حكايةُ شيءٍ من الأصوات بضعف ... ويقولون إنّ المَخَنَّـة الأنـف، فـإنْ كـان كـذا؛ فلأنـه موضـع الخُنّـة، وهي الغُنّة، ..."[3].

وفي (عـذر): "العين والـذال والـراء بنـاء صـحيح له فروعٌ كثيرة، ما جَعلَ الله تعـالى فيه وجـهَ قيـاسٍ بَتَّةً، بل كـلُّ كلمـةٍ منها على نَحوِها وجِهَتها مفـردة، فالعُـذْر: معروف، وهو رَوْم الإنسان إصلاحَ ما أُنكِـرَ عليه بكلام ... وبابٌ آخر لا يشـبه الـذي قبله: العَـذِرة: فِنـاء الـدّار، وفي

[1](?) ينظر هذا التفريق في: أسـرار البلاغـة، للشـيخ عبـد القـاهر الجرجـاني، ص404، والإيضـاح لتلخيص المفتـاح، 3/79، وزاد الدكتور محمد هنداوي إلى (الملابسة) لفظ (الاتصال) في كتابـه: (المجاز المرسل في لسان العرب)، ص1.

[2](?) مقاييس اللغة 4/501.

[3](?) المصدر السَّابق 2/157.

الحـديث: «اليهـودُ أنتَنُ خَلْـق اللـه عَـذِرَة»، أي فنـاءً، ثم سمِّي الحَدَثُ عَذِرة؛ لأنَّه كان يُلقَى بأفنية الدُّور"[1].

2-الزَّمانية.

وهي أن يقعَ الشَّيءُ في زمنٍ ما فَيُسمَّى به.

كقولـه في (خـرف): "الخـاء والـراء والفـاء أصـلان: أحدهما أن يُجْتَنَى الشيءُ، والآخَرُ الطَّريق، فالأوّل قـولهم اخترفْتُ الثَّمرة: إذا اجتَنَيْتَها، **والخريف: الزَّمان الـذي يُخْتَرَف فيه الثِّمار** ..."[2].

ومثله في (حين): "الحاء والياء والنون أصلٌ واحد، ثم يحمل عليه، والأصل الزمان، فالحِينُ الزَّمان قليلُه وكثيرُه ... وأما المحمول على هذا **فقولهم للهلاك حَيْنٍ،** وهو من القيـاس؛ لأنـه إذا أتَى، فلا بـدَّ لـه من حين، فكأنـه مسمَّى باسم المصدر"[3].

وفي (شول): "الشين والواو واللام أصـلٌ واحـدٌ يـدلُّ على الارتفاع، ... والشَّول من الإبل: الـتي ارتفت ألبانُهـا، الواحـدة شـائلة، والشـوَّل: اللـواتي تَشُـول بأذنابهـا عنـد اللِّقاح، الواحدة شائل، وزعم قومٌ أنّ **شَوّالاً** سمِّي بذلك لأنَّه وافق وقتَ أن تشولَ الإبل ..."**[4]**.

3-الجزئية.

وهي تسميةُ الشَّيءِ ببعضِ أجزائِه.

كقوله في (كرع): "الكاف والراء والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على دِقَّةٍ في بعض أعضاء الحيوان ... فأمَّا تسميتُهم الخَيْل كُراعــاً؛ فــإنَّ العــرب قد تعبِّر عن الجسم ببعض أعضائِه، كما يقال: أعتَـقَ رقبـةً، ووَجْهِي إليك، فيمكنُ أن يكـون الخيــلُ ســمِّيت كُرَاعــاً؛ لأكارعهــا، والكَـرَع: دِقّة

[1](?) مقاييس اللغة 4/253،ـ 257, والحـديث أورده الزَّمخشـريُّ في (الفائق) 2/402, و ابن قتيبة في (غـريب الحـديث) 1/298, وعبارة ابن قُتيبة: "وفي حديثِ اليهودِ: «أنتَنُ خَلْق الله عَذِرَة».

[2](?) مقاييس اللغة 2/171.

[3](?) المصدر السَّابق 2/125-126.

[4](?) السَّابق 3/230.

السّاقَين ..."[1].

ومثلــه في (أنــف):"... والأصــل الثــاني الأنــف، معروف، ... فأما قـولهم: أَنِـفَ مِن كـذا، فهـو من الأنْـف أيضاً، وهو كقولهم للمتكبِّر: «ورِمَ أنفُهُ »، ذكر الأنْف دون سائر الجسد؛ لأنه يقال شمَخ بأنْفه، يريد رفع رأسه كِبْـرا، وهذا يكون من الغَضَب، قال:

... ... ولا يُهاجُ إذا ما أَنْفُه وَرِما

أي لا يُكلَّم عند الغضَب"[2].

4-السَّببيَّة.

وهي أن يقعَ الشَّيءُ سبباً لحصولِ غيره فيسمَّى به.

كقوله في (عين): "العين والياء والنون أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على عُضـوٍ به يُبْصَـر ويُنظَـر، ثم يشـتقُّ منـه، والأصلُ في جميعه ما ذكرنا ... ومن البـاب **العين**: الـذي تبعثُه يتجسَّس الخـبرَ؛ **كأنَّه شـيءٌ تَـرَى بـه مـا يَغِيب عنك**"[3].

ومثله في (درك): "الدال والراء والكاف أصـلٌ واحـد، وهو لُحوق الشَّـيء بالشّـيء ووُصـوله إليـه ... **والدَّرَك**: القطعة من الحَبْـل تُشَـدُّ في طَـرَف الرِّشـاء إلى عَرْقُـوَة الدَّلو؛ لئلاَّ يأكلَ المـاءُ الرِّشـاء، وهـو وإن كـان لهـذا **فبِهِ تُدرَك الدَّلْو**"[4].

5- المجاورة.

وهي أنْ يجاورَ الشَّيءُ غيرَه فيسمَّى به.

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/171.

[2] (?) المصدر السَّابق (أنف) 1/146، ومثلـه في (عنـق) 4/159-160, والبيت في (تهذيب اللغة) 15/217.

[3] (?) مقاييس اللغة 4/199-200.

[4] (?) المصدر السَّابق 2/269.

كقولــه في (عقر): "العين والقــاف والــراء أصــلان متباعــدٌ ما بينهمــا، وكــلٌّ واحد منهما مُطّردٌ في معنــاه، جامعٌ لمعـاني فُروعه, فـالأول الجَـرْح أو ما يشـبه الجَـرح من الهَزْم في الشيء, والثاني دالٌّ على ثباتٍ ودوام.

فالأوّل قول الخليل: العَقْرُ كـالجَرْح، ... وأمّـا قـولهم: «رفع عقيرتَـه»: إذا تَغنَّى أو قـرأ، فهـذا –أيضـاً- من بـاب المجـاورة، وذلـك فيمـا يقـال رجـلٌ قُطِعت إحـدى رجليـه فرفَعَها ووضَعَها على الأُخرى وصَرَخ بأعلى صوته، ثمَّ قيل ذلك لكلِّ مَن رفع صوتَه، والعقيرة هي الرِّجل المعقــورة، ولمَّا كان رفْعُ الصَّوت عندها سمِّي الصّوتُ بها ..."[1].

ومثله في (نقى): "النون والقـاف والحـرف المعتـلّ أصلٌ يدلُّ على نظافةٍ وخلـوص ... وأمَّا الفـرّاء فـزعَم أنّ الأنقاء: كلُّ عظمٍ ذي مُخٍّ، وهذا إنْ صحَّ فهـو على تسـمية العرب الشَّيءَ باسم غيرِه إذا كان مُجاوراً له"[2].

وفي (صـلب): "الصـاد واللام والبـاء أصـلان: أحـدهما يدلُّ على الشـدّة والقـوّة، والآخر جنس من الـوَدَك ... ثمَّ ســـمِّي الشـــيء الـــذي يُصـــلَب عليـــه صَـــليباً على المجاورة ..."[3].

وقد يعبر عن المجاورة بـ(المقاربة) كقوله في (هــلَّ): "الهــاء واللام أصــلٌ صــحيح يــدلُّ على رَفْع صَوت، ثم يُتَوسَّع فيه فيسمَّى الشيءُ الذي يصـوَّت عنـده ببعض ألفاظِ الهاء واللام، ثم يشـبَّه بهـذا المسـمَّى غـيرُه فيسمَّى به، والأصل قولهم أَهَلَّ بالحجِّ: رفَعَ صوته بالتَّلْبِيَة واستهلَّ الصَّـبيُّ صـارخاً: صـوَّت عند وِلادِه ... وأمَّا الـذي يُحمَـلُ على هـذا **للقُـرْب والجِـوار** فـالهِلالُ الـذي في السَّماء، سمِّي به لإهْلاَلِ النّاس عند نظـرِهم إليـه مكبِّرين

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/90، 92.

[2] (?) المصدر السَّابق 5/465.

[3] (?) السَّــابق 3/302، ومثلــه في (خضــع) 2/191، و (عســب) 4/317، و (عصر) 4/343، و (ثمل) 1/390، و (عرض) 4/273.

وداعين ..."[1].

وقـد عقـد ابن فـارس للمجـاورة والسَّـببية فصـلاً في (الصاحبي) لهذا الغرض، وهو (باب الأسماء الـتي تسـمى بهـا الأشـخاص على المجـاورة والسـبب) ثم قـال: "قـال علماؤنـا: العـربُ تسمِّي الشَـّيءَ باسمِ الشَـّيءِ إذا كـان مجاوراً له أو كان منه بسبب ..."[2].

6-المقابلة:

وهي أن يُسمَّى الشيءُ بضدِّه على جهة المقابلة بينهما.

كقوله في (حسن): "الحـاء والسـين والنـون أصـلٌ واحد، فالحُسن ضِـــــــدُّ القبح ... والحسن من الذِّراع: النِّصف الـذي يلي الكـوع، وأحسَِـبه سـمّي بـذلك مقابلـةً بالنِّصف الآخـر؛ لأنّهم يسـمُّون النِّصف الـذي يلي المِرفَق القبيح، وهو الذي يقال له كَِسْرُ قبيحٍ ..."[3].

ومثلـه في (تلَّ): "التـاء واللام في المضـاعف أصـلٌ صحيح، وهو دليل الانتصاب وضِدِّ الانتصاب، فأمَّا الانتصاب فالتـلُّ: معـروف، والتَّليل العُنُق، وتَلَلْتُ الشـيءَ في يَـدِه، والتَّلْتَلة: الإقلاق، وهو ذلك القيـاس، وأمّا ضِـدُّه: فَتَلُّه: أي صَرَعَه، وهذا جنسٌ من المقابلة ..."[4].

وفي (ثلج): "الثـــاء واللام والجيم أصـــلٌ واحـــد، وهو الثَّلْج المعـــروف, ومنه تتفـــرع الكلمـــات المـــذكورة في بابه ... وإذا قالوا ثَلِجَ بخبرٍ أتاه: إذا سُرَّ بهِ، فهو من الباب أيضاً؛ وذلك أنّ الكرب إذا جَثَمَ على القلْب كانت له لَوعـةٌ وحَرارة، فإذا وَرَدَ ما يُضادُّه جاءَ بَرْدُ السُّرور، وهـذا شـائعٌ

[1] (?) نفسه 6/11، ومثله في (بلغ) 1/301، و (جلب) 1/ 469، و (عقر) 4/92.
[2] (?) الصاحبي، ص110.
[3] (?) مقاييس اللغة 2/57-58.
[4] (?) المصدر السَّابق 1/339.

في كلامهم، ألا تـراهم يقولـون في الـدعاء عليـه: أسـخَنَ اللهُ عينَه، فإذا دَعوْا لـه قـالوا: أقـرّ اللـه عينَه، ويحملـون على هذا فيقولون: حفَر حتى أثْلَجَ: إذا بَلَغ الطِّين المجتمع مع نُدُوَّتِه بالثَّلج"[1]**.**

7-عمل الشيء.

وهو: أن يصدر الشيءُ من الإنسان أو غـيره فيسـمَّى به.

كقوله في (هشم): "الهاء والشين والميم أصلٌ يدلُّ على كسْر الشَّيء الأجوفِ وغيرِ الأجوف وهشَمْتُهُ هَشْـماً، والهاشِمَة: الشَّـجَّة تَهْشِـمُ عظمَ الـرّأس، **ومُجْمَـعٌ على أن هاشماً سـمِّي به؛ لأنَّه هَشَـمَ الثرِيـد، واسـمه عَمرو**"[2].

ومثله في (كند): "الكاف والنون والدال أصـل صـحيحٌ واحد يدلُّ على القَطْع ...**وسمِّي كنـدة فيمـا زعمـوا؛ لأنَّه كَنَد أباه:** أي فارَقَه ولحِـق بأخوالـه ورأَسَـهُم فقـال له أبوه: كَندْتَ"[3].

وفي (نبغ): "النون والباء والغين كلمةٌ تدلُّ على بُروزٍ وظُهُور، ... ونَبَغ الرَّجُل: إذا لم يكنْ في إرث الشِّـعر ثم قال وأجاد، **وكذلك سمِّي النابغةُ الشَّاعر ...**"[4]**.**

وفي (نعر): "النون والعين والـراء: أصـلانِ مُتقارِبـان: أحـــدهما صـــوتٌ من الأصـــوات، والآخر حركـــةٌ من الحركـات، ... **والنَّاعور: ضـربٌ من الـدِّلاء يُسـتقَى به؛ سمِّي لصوته ...**"[5].

---

[1] (?) السَّابق 1/385-386.
[2] (?) مقاييس اللغة 6/53.
[3] (?) المصدر السَّابق 5/140-141.
[4] (?) السَّابق 5/382.
[5] (?) نفسه 5/449، ومثلـــه في (ســـخن) 3/146، و (صـــرم) 3/345–346.

8-قول الشيء.

وهو أن يقولَ الإنسانُ شيئاً فيُسمَّى به.

كقولـه في (عجـل): "العين والجيم واللام أصـلانِ صحيحان، يدلُّ أحـدُهما على الإسـراع، والآخـر على بعض الحيَوان، فـالأوّل: العَجَلـة في الأمـرِ، ... **و العَجْلان هو كعب بن ربيعـة بن عـامر**، قـالوا: سـمِّي العَجْلانَ باستعجالِهِ عَبْدَه، وأنشدوا:

وما سُمِّيَ العَجْلاَنَ إِلاّ لقوله خُذِ الصَّحْنَ واحْلُبْ أيُّهَا ...

..."[1].

ومثله في (خرق): "الخاء والراء والقاف أصلٌ واحـد، وهو مَـزق الشَّـيء وجَوْبُه ... والخِرْقة معروفـةٌ، والجمع خِرَق، و ذو الخِرَقِ الطُّهويُّ سمِّي بذلك؛ لقوله:

... ... عليها الرِّيش ...

..."[2].

وفي (سعر): "السين والعين والـراء أصل واحـدٌ يـدل على اشـتعال [الشـيء] واتّقـاده وارتفاعه ... وسـمِّي الأسعر الجُعفيّ؛ لقوله:

فلا يَدْعُني الأقوامُ من آل لئن أنا لم أَسْعَر عليهم ...

..."[3].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/237-238, والبيت للنَّجاشي الشاعر, كمـا في ديوانه, ص53 باستبدال (الصَّحْن) بـ(القَعْب).

[2] (?) مقاييس اللغة 2/172–173, والبيت بتمامه كما في كتـاب (ألقـاب الشـعراء ومن يُعـرف منهم بأمَّه) لأبي جعفر محمد بن حـبيب (تــ245هــ), ص306, ضـمن المجلـد الأول من (نـوادر المخطوطات) لهارون:

لمـــــــــا رأت إبلي جـــــــــاءت حمولتهـــــــــا
هـــــــزلى عجافـــــــاً عليهـــــــا الـــــــرِّيش والخِـــــــرقُ

[3] (?) مقاييس اللغة 3/75-76, والبيت في الاشـتقاق لابن دريـد,

9- الاتصاف بالشيء.
وهو أن يتصف الإنسان بالشيء فيسمَّى به.

كقوله في (حمد): "الحاء والميم والدال كلمةٌ واحدةٌ وأصلٌ واحد يدلّ على خلاف الذمّ, يقال حَمِدْتُ فلاناً أحْمَدُه, ورجل محمود ومحمّد، إذا كثُرت خصاله المحمودة غيرُ المذمومة ... ولهذا [الذي] ذكرناه؛ سمِّي نبينا **مُحَمَّداً** ..."[1].

ومثله في (عقب): "العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تأخير شيء وإتيانِه بعد غيره، والأصل الآخَر يدلُّ على ارتفاعٍ وشِدّة وصُعوبة، فالأوّل قال الخليل: كلُّ شيء يَعقُبُ شيئاً فهو عَقيبُه، ... قال الخليل: عَقبت الرّجُل: أي صرت عَقِبَه أعقُبه عَقْباً، ومنه سمِّي رسول الله : (**العاقب**)؛ لأنَّه عَقبَ مَن كان قبلَه من الأنبياء عليهم السلام ..."[2].

وفي (عفر): "العين والفاء والراء أصلٌ صحيح، وله معانٍ ... والأصل الثالث: الشِّدّة والقوّة ... ويقال إنَّ **عَفَاراً**: اسم رجل، وإنَّه مشتق من هذا، وكان يُنسب إليه النِّصال ..."[3].

10- وقوع الفعل على الشيء.
كقوله في (طلم): "الطاء واللام والميم أصلٌ صحيحٌ، وهو ضَربُ الشَّيءِ بِبَسْط الشيء المبسوط ... ويقال إنَّ **الطُلْمة**: الخُبْزَة، وإِنِّما سمِّيت بذلك؛ لأنها تُطْلَم"[4].
ومثله في (عكز): "العين والكاف والزاء أُصَيلٌ يقرُب من الباب قبله، قال الدريديّ: العَكْز: التقبُّض، ... فأمَّا

ص408.
[1](?) مقاييس اللغة 2/100.
[2](?) المصدر السَّابق 4/77، 80.
[3](?) السَّابق 4/62-66.
[4](?) نفسه 3/415- 416.

العُكَّازَة فأظنُّها عربيّـة، ولعلَّهـا أن تكـون سـمِّيت بـذلك؛ لأنَّ الأصابع تتجمَّع عليها إذا قَبَضَت، وليس هذا ببعيد"[1].

وفي (لقط): "اللام والقاف والطاء أصلٌ صـحيح يـدلُّ على أخْذِ شيءٍ من الأرض قد رأيتَه بغتـة ولم تُـرِدْهُ، وقـد يكون عن إرادةٍ وقصدٍ -أيضاً-، ... **وبنو اللَّقيطَة**: قــومٌ من العرب، سُمُّوا بذلك؛ لأن أمَّهم كان التقطها حذيفة بن بدرٍ في جَوارٍ قد أضرَّتْ بهنَّ السَّـنَة، فضَـمَّها، ثم أعجبَتْـه فخطبها إلى أبيها وتزوجَهَا"[2].

11- المبالغة:

كقوله في (بدن): "الباء والدال والنون أصـلٌ واحـد، وهو شخص الشيء دون شَوَاه، وشَواهُ أطرافُه، يقال هذا بَدَنُ الإنسان، والجمع الأبدان، **وسمي الوَعِل المُسِــنُّ بَدَناً مِن هذا** ... وإنما سمّي بـذلك؛ لأنهم إذا بـالَغُوا في نَعْت الشـيء سـمَّوهُ باسـمِ الجِنْس، كما يقولـون للرّجُل المبــالِغِ في نعته: هو رجُــل، فكـــذلك الوَعِل الشَّــخيص، سُـمّي بَـدَنا، **وكذلك البَدَنَة** الـتي تُهـدى للـبيت، قـالوا: سمّيت بذلك لأنّهم كانوا يستسمنونها ..."[3].

12- الآلية.

وهي أن يسـمى الشـيء بالاسـم؛ لأنه آلـةٌ لفعل ذلك الشيء.

كقولـه في (قـدح): "القـاف والـدّال والحـاء أصـلانِ صحيحان، يدلُّ أحـدهما على شـيءٍ كـالهَزْم في الشـيء، والآخر يدلُّ على غَرْفِ شيء ... والأصل الآخر القَـدِيح: ما يبقى في أسـفل القِــدْر فيُغـرَف بجُهْد ... **والقَـدَح من الآنية** من هذا، لأنّ به يُغرَف الشيء"[4].

ومثله في (حقـو): "الحـاء والقـاف والحـرف المعتـل

[1] (?) نفسه 4/107.
[2] (?) مقـاييس اللغة 5/262-263، ومثلـه في (حبـط) 2/129-130.
[3] (?) المصدر السَّابق 1/211.
[4] (?) السَّابق 5/67-68.

أصـلٌ واحـد، وهـو بعضُ أعضـاء البـدن، فـالحِقْو الخَصْـر ومَشَدّ الإزار، ... فأمّا الحديث أن رسولَ اللـه صـلى اللـه عليه وآلـه وسـلم: «أعطى النسـاء اللـواتي غَسَّـلْنَ ابنَتَـه حَقْوَةً», فجاء في التفسير أنّه الإزار، وجمعـه حِقِيّ، فهـذا إنما سمِّي حِقواً؛ لأنه يشدّ به الحِقْو ..."[1].

وفي (مـني): "الميم والنـون والحـرف المعتـلّ أصـلٌ واحد صحيح، يدلُّ على تقديرِ شـيءٍ ونفـاذِ القضـاءِ بـه ... ومما يَجرِي هذا المجرى **المَنَا**: الذي يُوزَن به؛ لأَنَّه تقديرٌ يُعمل عليه ..."[2].

13- التفاؤل.

كقولــه في (عسر): "العين والســين والــراء أصــلٌ صـحيحٌ واحد يـدلُّ على صُـعوبةٍ وشِـدّة ... ويقـال للـذي يَعمل بِشِـماله: أعْسَـر، **والعُسْـرى**: هي الشِّـمال، وإِنَّما سمِّيت عُسْرى؛ لأنّه يتعسَّر عليها ما يتيسَّـر على اليُمْـنى، فأمَّا تســـميتهم إيّاها **يُسْـــرى** فيُـــرى أنّه على طريقة التَّفــاؤُل، كما يقــال للبَيْــداء مفــازة، وكما يقــال للّــديغ سَلِيم ..."[3].

ومثله في (سـلم): "السـين واللام والميم معظم بابه من الصّحّة والعافيـة؛ ... فأمّـا السَّـليم: وهـو اللّـديغ ففي تسميته قولان: أحدهما أنَّه أُسـلم لمـا بـه، والقـول الآخر: أنّهم تفاءلوا بالسَّلامة، وقد يسـمُّون الشـيءَ بأسـماء في التفاؤُل والتطيُّر، ..."[4].

وفي (فوز): "الفاء والواو والزاء كلمتانِ متضـادّتان، فالأولى النّجاة والأخرى الهَلكة ... ثم اختُلِف في المَفَازَة،

---

[1] (?) نفسه 2/ 88–89, والحديث أخرجه البخاري 2/74 برقم (1245) ومسـلم ص363 بـرقم (939), وأخرجـاه في مواضـع أخرى ولفظهما: «حَقْوَهُ» بالهاء.

[2] (?) مقاييس اللغة 5/276-277، ومثله في (سـحن) 3/141، و (سكن) 3/88، و (طعن) 3/465.

[3] (?) المصدر السَّـابق 4/319-320، ومثلـه في (نهل) 5/ـ 364-365.

[4] (?) السَّابق 3/91.

فقال قومٌ: سمِّيَتْ بذلك؛ تفاؤلاً لراكبها بالسَّلامة والنَّجاة، والمَفَازَة: المَنْجَاة، قال الله عزّ وعلا: ﭼﭽﭾﭿ[1], وقال آخرون: هي من الكلمة الثَّانية، فَوَّزَ، إذا هَلكَ"[2].

وفي (الصَّاحبي): "وأما تسـميةُ العـربِ أولادَها بِكلْب وقِرْد ونَمِر وأسَـد - فـذهب علماؤنا إلَى أن العـرب كَـانَتْ إذَا وُلِد لأحدهم ابنٌ ذَكـرٌ، سـمَّاه بما يـراه أَوْ يسـمعه مما يُتَفَـأَّلُ بـه، فـإن رأى حَجَـراً أَوْ سـمعه تـأوَّل فِيـهِ الشِّـدَّة والصَّلابة والبقاء والصَّبر، وإن رأى ذئباً تـأوَّل فِيـهِ الفِطْنة والنُّكر والكسب، وإن رأى حمـاراً تـأوَّل فِيـهِ طـولَ العُمر والوقاحة، وإن رأى كلباً تأوّل فِيهِ الحراسة وبُعـدَ الصَّـوت والإلْـفَ، وَعَلَى هَـذَا يكـون جميع مَا لَمْ نـذكره من هَـذِهِ الأسماء"[3].

14- التشاؤم.

كتسمية العرب أبنائهم بأسماء غريبة تنفيراً من الجن والعين، ومنه في (نفر): "النون والفاء والراء: أصلٌ صحيح يدلُّ على تجـافٍ وتباعـد ... وتقـول العـرب: نَفَّرْتُ عن الصَّبيِّ، أي لقَّبتُه لَقَبـاً، كأنَّه عِنـدهم تنفـيرٌ للجِنّ عنـه وللعَيْن، قال أعرابيٌّ: قيل لأبي لما وُلِدْت: نَفِّرْ عن ابنــك! فسمَّاني قُنفُذاً، وكَنَّاني أبا العَدَّاء"[4].

15- التبكيت.

كقوله في (بشر): "الباء والشـين والـراء أصـلٌ واحد: ظهور الشّيءِ مع حُسْـنٍ وجمـال ... ويقـال بَشَّـرْتُ فُلاَنـاً أُبَشِّرُهُ تَبشيراً، وذلك يكون بالخَيْر، وربما حُمِل عليه غيره من الشّرّ؛ وأظن ذلك جنساً من التَّبكيت، فأمّـا إذا أُطلِـقَ الكلامُ إطلاقاً فالبِشارة بالخير والنِّذارةُ بغَيرِه ..."[5].

---

[1] (?) آل عمران/188.
[2] (?) مقاييس اللغة 4/459.
[3] (?) الصَّاحبي، ص109.
[4] (?) مقاييس اللغة 5/459.
[5] (?) المصدر السَّابق 1/251.

16- التقبيح والتهويل.

كقوله في (عنق): "العين والنون والقـاف أصـلٌ واحد صـحيح يـدلُّ على امتـدادٍ في شـيء، إمَّا في ارتفـاعٍ وإمَّا في انسياح، ... فأمَّا العَنْقاء: فيقال هي الدَّاهية، وسـمِّيت بذلك تقبيحاً وتهويلاً، كأنَّها شيءٌ طويل العنُق، ..."[1].

17- الإصحاب والإنقياد.

كقوله في (سلم): "السين واللام والميم معظم بابه من الصّـحّة والعافيـة؛ ... ومن بـاب الإصـحاب والانقيـاد: السَّلَم الذي يسـمَّى السَّـلف؛ كأنَّه مـالٌ أسـلم ولم يمتنـع من إعطائه ..."[2].

وهــذه الأنــواع الثلاثــة أعــني: التشــبيه والاســتعارة والمجاز المرسل عنده من المجاز بدليل قوله في تعريف الحقيقــة: بأنَّهــا: "الكلام الموضــوع موضِــعَه الــذي ليس باستعارة ولا تمثيـل، ولا تقـديم فيـه ولا تـأخير"[3]، وقولـه في تعريف المجاز:

"إن الكلام الحقيقيّ يَمْضي لِسَنَنَهِ لا يُعْتَـرض عليـه، وقد يكون غيره يجـوز جـوازه لقُربـه منـه، إلاَّ أنّ فيـه من تشبيهٍ واستعارَة وكفٍّ ما ليس في الأول"[4].

فقـــد نصَّ في هـــذين التعـــريفين على التشـــبيه والاستعارة، وأشار إلى المجاز المرسل بـذكر واحـدة من علاقاته وهي المقاربة أي: المجاورة، وفيهما -أيضاً- دليـل على تفريقه بين هذه الثلاثة.

❊❊❊

---

[1] (?) السَّابق 4/163.
[2] (?) مقاييس اللغة 3/90.
[3] (?) الصاحبي, ص321.
[4] (?) السَّابق, ص322.

رابعاً: الكناية.

وهي: "أن يُكْنَى عن الشيء فيذكر بغير اسمه؛ تحسيناً للفظ أو إكراماً للمذكور"[1].

كقوله في (عنق): "العين والنون والقاف أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على امتدادٍ في شيء، إمَّا في ارتفاعٍ وإمَّا في انسياح ... فأمّا قولهم للخَيْبَة عَناق، فليس بأصل على ما ذكرنا؛ ووجْهُ ذلك عندنا أنَّ العرب ربما لقَّبت بعضَ الأشياء بلقبٍ يكنون به عن الشيء، كما يلقِّبون الغَدْر كَيْسان، وما أشبَهَ هذا، فلذلك كنَوْا عن الخَيبة بالعَناق، ..."[2].

ومثله في (خلو): "الخاء واللام والحرف المعتل أصلٌ واحد يدلُّ على تعرِّي الشَّيء من الشيء ... وامرأةٌ خَلِيَّة: كنايةٌ عن الطَّلاق؛ لأنّها إذا طُلِّقت فقد خَلَتْ عن بعلها ..."[3].

وفي (حطب): "الحاء والطاء والباء أصلٌ واحد، وهو الوَقود، ثمّ يحمل عليه ما يشبَّه به ... وقالوا في قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔﭼ [4]، هي كنايةٌ عن النميمة، يقال حَطَبَ فلانٌ بفلانٍ: سَعَى به، ... و يشهد له قولُ القائل:

من البِيض لم تُصْطَد على [illegible] ولم تَمْشِ بين النَّاسِ [illegible]"[5]

وفي (جعد): "الجيم والعين والدال أصلٌ واحد، وهو تقبُّضٌ في الشيء ... ورجلٌ جَعْدُ الأصابع، كناية عن

---

[1] (?) الصَّاحبي، ص 439.
[2] (?) مقاييس اللغة 4/159-164.
[3] (?) المصدر السَّابق 2/204.
[4] (?) المسد/4.
[5] (?) مقاييس اللغة 2/79، ومثله في (بضع) 1/254-255، و (حجز) 2/140, والبيت في الكشَّاف 4/821, والبحر المحيط 8/528, وغيرهما, ونسبه محققو (اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل 2/555 إلى يعقوب, ولا أدري من هو؟.

البُخْل ..."[1].

وكلُّ هـذه الكنايـات من تحسـين اللفـظ، وأمـا إكـرام المذكور أو تبجيله فقد مثَّل له في الصاحبي بقولهم: " ... (أبو فلان) صيانةً لاسمه عن الابتـذال"[2]، وهـو مـا يعـرف بالكُنْية.

[1] (?) مقاييس اللغة 1/462.
[2] (?) الصَّاحبي، ص 439.

تداخل الوسائل الثلاث

الأصل أن القيـــاس يحقق المعـــنى المشـــترك بين استعمالات الجـذر اللغـوي بإثبـات ظهـوره فيها وتسـاويها فيه, وأن الاشـتقاق يقـوم بـذلك بتفريع بعضـها من بعض, وكلاهما في الألفاظ الحقيقيـة, وأن الحمل يقـوم بإلحـاق الألفــــــاظ المجازية بالحقيقية عن طريق التشـــــبيه والاسـتعارة والمجـاز المرسل والكنايـة, وربما تجـوَّز ابن فارس فأطلق هذه الوسـائل دون مراعـاة هـذه القاعـدة العامــة, وربما كــان ذلــك؛ لعــدم اســتقرار دلالة هــذه المصطلحات وانفصالها عن بعضها.

أولاً: إطلاق القياس على الحمل.

عبَّر ابن فــــارس عن ردِّ اللفظ المجــــازي للأصل الحقيقي في المعنى المشترك بالقياس في (بكع): "الباء والكاف والعين أصلٌ واحـد، وهو ضـربٌ متتـابع، أو عَطَـاءٌ مُتَتابع، أو ما أَشْبَهَ ذلك، قال الخليل: البَكْعُ شِـدّة الضّـرْبِ المتتابع، تقول: بَكَعْنَـاهُ بالسّـيف والعصا بَكْعـاً، **ومما هو محمولٌ عليه قياساً** قول أبي عُبيد: البكع: أن يستقبل الرَّجلَ بما يكره ..."[1].

وفي (خصي): "الخاء والصـاد والحـرف المعتل كلمـةٌ واحـــدةٌ **لا يُقــاسُ عليها إلاّ مجــازاً،** وهي قـــولُهم: خَصَيتُ الفَحْل خَصْياً ... ومعنى خَصَيْت: فعلٌ مشـتقٌّ من الخُصْــي؛ وهو إيقــاعٌ بــه، كما يقــال ظَهَرْتُه وبطنته: إذا ضربتَ ظَهْرَه وبطنَه، فكذلك خَصَيْته: نزعت خُصْيَيْه"[2].

وفي (نوق): "النـون والـواو والقـاف أصـلٌ يـدل على سـمّوٍّ وارتفــاع، ... وممكنٌ أن يكــون النَّاقــةُ من هــذا القيـاس؛ لارتفـاع خَلْقِها ... وقـولهم: تنـوَّقَ في الأمر: إذا بـالَغَ فيـه، فعنـدنا أنَّه منـه، وهم يشـبِّهون الشـيءَ بمـا

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/290.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/188.

يستحسنونه، وكـأنَّ تنـوَّق مقيسٌ على اسـم الناقـة، وهي عندهم من أحْسَنِ أموالهم ..."[1].

ثانياً: إطلاق الاشتقاق على الحمل.

كقوله في (ذوق): "الـذال والـواو والقـاف أصـلٌ واحد، وهو اختبار الشيء من جِهَةِ تَطَعُّم، **ثم يشتق منه مجازاً** فيقـال: ذُقْت المـأكولَ أذُوقه ذَوْقـاً، وذُقْت ما عند فلانٍ: اختبرتُه، وفي كتاب الخليل: كلُّ ما نزَلَ بإِنسانٍ مِن مكروه فقد ذَاقَه، ويقال ذاقَ القـوسَ، إذا نظَـرَ ما مقـدارُ إعطائها وكيف قُوّتُها ..."[2].

وقد أسلفتُ أن الاشـتقاق حقيقـةٌ وأن المجـازَ حمـلٌ، ويبدو أن ابن فارس عبَّر بالاشتقاق مريـداً به الحمل على جهة التجوُّز، لأنَّ كل من الاشـتقاق والحمل ينهضـان بـرد الفروع إلى الأصل.

ثالثاً: إطلاق الحمل على الاشتقاق والاستعارة.

كقولـه في (رمى): "الـراء والميم والحـرف المعتـل أصـلٌ واحـد، وهـو نَبْـذ الشَّـيء، ثم يحمـل عليـه اشـتقاقاً واستعارة ..."[3].

وإطلاق الحمل على الاستعارة واردٌ على الأصـل؛ لأن الاستعارة فرعٌ له, وأمَّا إطلاقه على الاشتقاق فهـو تجـوُّز ربما نظر فيه ابن فارس إلى المعنى العام للاشتقاق وهو مطلق تفرَّع الأصل بغض النظر عن وسيلة التفرُّع.

رابعاً: إطلاق الاستعارة والتشبيه على لفظ واحد.

كقولــه في (شــل): " ... وأمَّا الجُنَنُ ففيها الشَّــليل، فقال قوم: هو ثوبٌ يُلبَس تحت الـدِّرع ولا يكـون ضـعيفاً، وقال آخرون: هي الدِّرع القصيرة، ... وأيّ ذلك كان فإنما

---

[1] (?) مقـــاييس اللغة 5/371, ومثلـــه (درع) 2/268 و (ظلم) 3/468 وفيـه النص على أنـه من غـريب مـا يحمـل عليـه كلام العرب.

[2] (?) المصدر السَّابق 2/364.

[3] (?) السَّابق 2/435، ومثله في (شق) 3/170.

هو **تشبيهٌ واستعارة**"[1].

و الأصل أن ابن فـــارس قد فـــرَّق بين الاســـتعارة والتشبيه، ويبدو أن إطلاقهما هنا على لفظ واحد من باب الجمع بين الشيء وسببه؛ لأن التشبيه علاقةُ الاستعارة.

خامســاً: إطلاق الاســتعارة والحمل والتشــبيه على لفظ واحد.

كقوله في (عين): "العين والياء والنـون أصـلٌ واحد صحيح يدلُّ على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنظَر، ثم يشتقُّ منــه، ... ويقال: نَظَرَت البلادُ بعينٍ أو بعينَين: إذا طَلَعَ النّبتُ، وكــلُّ هذا محمولٌ واستعارةٌ وتشبيه ..."[2].

و الأصل التفريق بين الاستعارة والتشبيه، ويبـدو أن إطلاقهما هنا على لفظ واحد من بـاب الجمع بين الشـيء وســببه؛ لأن التشــبيه علاقة الاســتعارة، كما ســبق في (شـــلَّ)، وإما اطلاق الحمل عليهما فهو الأصـــل؛ لأنهما فرعان له.

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/175.
[2] (?) المصدر السَّابق 4/199، 203.

توسيع العرب للمعاني

هذا, وتحقق المعنى المشترك في استعمالات الجذر اللغوي عبر هذه الوسائل المتعددة, يدلّ على أنَّ العرب توسَّع المعاني فتنقل المعنى الأقدم إلى معاني كثيرة متفرِّعة منه، وكثيراً ما تخلو تلك المعاني من بعض قيود المعنى الأقدم، وقد عبَّر ابن فارس عن هذا التَّوسيع بأربع عبارات وهي:

الأولى: التوسُّع.

كقوله في (نجع): "النون والجيم والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على منفعةِ طعامٍ أو دواءٍ في الجِسم، ثمّ يُتوسَّع فيه فيقاس عليه ..."[1]، وفي (طوف): "... ثم يتوسَّعون في ذلك من طريق المجاز ..."[2]، وفي (قعس): "... ويتوسَّعون في ذلك على معنى الاستعارة، ..."[3]، وفي (نظر): " ... ومن باب المجاز والاتِّساع قولُهم ..."[4]، وفي (حنف): "... والأصل هذا، تم يُتَّسع في تفسيره ..."[5]، وفي (سمو): "... ويتَّسِعون حتَّى يسمُّوا النَّبات سماء ..."[6].

الثانية: الكثرة.

كقوله في (علو): "العين واللام والحرف المعتل ياءً كان أو واواً أو ألفاً، أصلٌ واحد يدلُّ على السموّ والارتفاع، ... فأمّا قولهم تَعَالَ: فهو من العلوّ، كأنَّه قال اصعد إليَّ؛ ثمّ كثُر حتّى قاله الذي بالحضيض لمن هو في علوه ..."[7]، وفي (حفر): "... وقولهم: «النَّقْد عند

[1] (?) مقاييس اللغة 5/395.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/433.
[3] (?) السَّابق 5/109 – 110.
[4] (?) نفسه 5/444، ومثله في 3/242.
[5] (?) نفسه 2/110–112.
[6] (?) نفسه 3/ 98، ومثله في (عر) 4/36–37.
[7] (?) نفسه (علو) 4/112، 118، ومثله في (هلم) 6/60.

الحافِرِ »[1]: أي لا يزُول حافرُ الفرس حتَّى تَنْقُـدني ثمنَـه، وكانت لكرامتها عنـدَهم لا تُبـاع نَسَـاءً، ثم كثُـر ذلـك حتَّى قيل في غـير الخيـل أيضـاً"[2]. و في (رمَّ): "... ومن ذلك قولهم: «ادفَعْهُ إليه برُمّته»[3]، ويقـال أصـلُه أنَّ رجلاً بـاعَ آخـرَ بعـيراً بحبـلٍ في عنُقـه، فقيل له: ادفَعْه إليه برُمَّته، وكثُر ذلك في الكلام فقيل لكـلِّ من دفع إلى آخَـرَ شـيئاً بكمَالِه: دفَعَه إليه برُمّته: أي كُلَّه ..."[4].

الثالثة: التشعُّب.

كقوله في (حبر): "الحاء والبـاء والـراء أصـلٌ واحـد منقـاسٌ مطّـرد، وهـو الأثـرُ في حُسْـنٍ وبَهـاء، فالحَبَـار: الأثَر، ... ثم يتشعَّب هذا فيُقال للذي يُكتَب به حِبرٌ، وللذي يَكتُب بالحبر حِبرٌ وحَبرٌ، وهو العالِم، ..."[5].

الرابعة: التصرُّف.

كقوله في (ركع): "الراء والكاف والعين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على انحناءٍ في الإنسان وغيرِه، ... ثمّ تصـرّف الكلامُ فقيل للمصلِّي راكع، وقيل للسَّـاجد شـكراً: راكـع، ..."[6]، وفي (روي): "الراء والواو واليـاء أصـلٌ واحـد، ثمّ يشـتق منه، فالأصـــل مـــا كـــان خِلافَ العَطَش، ثم يصــرَّف في الكلام لحامِلِ ما يُرْوَى منه ..."[7].

[1] (?) مجمع الأمثال 2/337.
[2] (?) مقاييس اللغة 2/85.
[3] (?) مجمع الأمثال 1/33, بلفظ: «أخَذه برُمَّته».
[4] (?) مقاييس اللغة 2/379، ومثله في (حل) 2/22.
[5] (?) المصدر السَّابق 2/127.
[6] (?) السَّابق 2/434-435.
[7] (?) نفسه 2/453.

تحقق أصول المعاني جزئياً

هــذا, والغــالب أن يتحقــق المعــنى المشــترك في استعمالات الجذر اللغوي بشكلٍ كامـلٍ, بمعـنى أن يكـون كامـل المعـنى المشـترك متحققـاً في كامـل الاسـتعمال المعيَّن, ولكنــــه في أحيــــانٍ قليلـــةٍ يتحقـــق في بعض اسـتعمالات الجـذر جزئيـاً، كقـول ابن فـارس في (طمَّ): "الطـاء والميم أصـلٌ صـحيحٌ يـدلُّ على تغطيـةِ الشَّـيءِ للشَّيءِ حتى يسوِّيهِ بـه، الأرضَ أو غيرَهـا ... فأمَّا قـولهم: طَمَّ شَعَره: إذا أخذَ منه، ففيه معنى التَّسويَة وإنْ لم يكن فيه التغطية ..."[1].

وفي (رزق): "الراء والزاء والقاف أُصَيْلٌ واحدٌ يـدلُّ على عَطاءٍ لوَقت، ثم يُحمَل عليه غير الموقوت ..."[2].

وفي (كلع): "الكـاف واللام والعين كلمـاتٌ تـدلُّ على دَرَن ووسَخ ... وممّا يُحمَلُ على هذا من معنىً واحد وهـو التّـراكُب دونَ الوسـخ: الكَلَعـة من الغَنَم، سـمِّيت بـذلك لتجمُّعها"[3].

وقـد سـبقت الإشـارةُ إلى هـذه القضـيَّة في القاعـدة الرَّابعة من منهجه في شرح أصول المعاني[4].

---

[1] (?) مقـاييس اللغـة 3/406–407، ومثلـه في (فـرع) 4/492، و(دن) 2/261.

[2] (?) المصـدر السَّـابق 2/388، ومثلـه (روق) 2/460–461، و (خيط) 2/233-234.

[3] (?) السَّابق 5/135–136.

[4] (?) ص196.

المبحث الثاني: موانع تحقق أصول المعاني.

المطلب الأول: الموانع اللفظية.

الموانع اللفظيـــة: هي تلك الموانع الـــتي ترجع إلى قضايا تتعلّق باللفظ اللغوي.

وهي: انتفـــاء الثبـــوت، والشك فيـــه، والتصـــحيف، والإبدال، والقلب المكاني، والإتبـاع، والتعـريب، والانتمـاء لجذر آخر، واللّهجات.

وقد حـالت هـذه الموانع التسـعة من تحقق المعـنى المشـترك في (373) جـذراً لغويـاً، ومن دخـول (352) استعمالاً في قياس جذورها التي سلمت منها.

وقد تتبعتُ تعامل ابن فــارس مع كــلّ واحد منهــا، فخرجت بصورةٍ متكاملة عنها على النَّحو التالي:

المانع الأول: انتفاء ثبوت الألفاظ.

منع تيقن ابن فارس من عدم ثبوت (126) جـذراً من اسـتنباط معـنى مشـركاً لهـا، كما منعه هـذا الـتيقن من إدخال (36) استعمالاً في قياس جذورها التي ثبتت عنده بيقين.

وذلك لأنَّ استنباط الأصول المعنوية تابعٌ لصِّحة نسب الألفاظ إلى العرب، فإن عـدم هـذا النَّسب عـدم المعـنى المشترك.

عباراته في نفي الثبوت:

وقد نـوّع ابن فـارس عباراتـه في نفي تلـك الجـذور والألفاظ، وأقوى تلك العبارات وأصرحها وأكثرها استعمالاً أن ينفي عنها الأصالة والصِّـحة كقولـه: في (ثعم): "الثـاء والعين والميم ليس أصلاً معوّلاً عليه ... وما صحَّتْ بشيءٍ منـه رِوايـة ..."[1]، ومثلهـا (ذمـه): "الـذال والميم والهـاء

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/377.

ليس أصلاً، ولا منه ما يصحّ ..."[1]، وفي (كلت): "الكاف واللام والتاء ليس بأصلٍ أصيل، ..."[2]، وفي (رشن): "الراء والشين والنون ليس أصلاً ولا فيه ما يُؤْخَذُ به ..."[3].

ومن عباراته قوله في (رمش): "الراء والميم والشين ليس من مَحض اللُّغة، ولا ممّا جاء في صحيح أشعارِهم ..."[4].

ومنها: "السين والباء والجيم ليس بشيء, ولا له في اللغة العربيَّة أصلٌ ..."[5].

ومنها: "التاء والخاء في المضاعف ليس أصلاً يُقاسُ عليه أو يفرَّع منه، والذي ذُكر منه فليس بذلك المعوَّل عليه ..."[6].

ومنها: "التاء والواو والراء ليس أصلاً يعمل عليه ..."[7].

ومنها: "وأما العين والميم والصاد فليس فيه ما يصلح أن يذكر ..."[8].

هذه العبارات في نفي جذور كاملة، ومن عباراته في نفي استعمالات من جذور ثابتة قوله في: (عنق): "... فأمّا الذي يروونه من قولهم: ماؤكم هذا عَناقُ الأرض، وإنّه ماء الكذب، والحديثُ الذي ذكر فيه، فمما تكثَّر به الحكايات، وتُحْشَى به الكتُب، ولا معنى له، ولا فائدةَ

[1] (?) المصدر السَّابق 2/360.
[2] (?) مقاييس اللغة 5/134، ومثله في (رطع) 2/403 و (رفش) 2/422.
[3] (?) المصدر السَّابق 2/396.
[4] (?) السَّابق 2/439 ومثله: (رطل) 2/403 و (رتب) 2/486.
[5] (?) نفسه 3/125.
[6] (?) نفسه 1/337، ومثله في (بلس) 1/299 ومثله (خرض) 2/ 169، و (زبق) 3/45.
[7] (?) نفسه (تور) 1/357.
[8] (?) نفسه 4/ 143.

فيـه"[1]، وفي (خـون): "... فأمّـا الـذي يقـال إنهم كـانوا يسمُّون في العربيّة الأولى الرّبيـع الأوَّل خَوَّانـاً، فلا معـنى له ولا وجهَ للشُّـغْل بـه ..."[2]، وفي (كـل): "... فأمَّا كُـلّ: فهو اسـمٌ موضـوع للإحاطة مضـافٌ أبـداً إلى ما بعـده، وقولهم الكُلّ وقام الكُلّ: فخطأ، والعربُ لا تعرفه"[3].

التعبير بالمولَّد:

ومن عبارات ابن فارس في نفي الثبوت أن يحكم على الألفاظ بالتوليد أو الإحداث.

ويعني بالمولَّد:

ما أضـــافه المُحْـــدثون إلى اللُّغة العربية بعد عصور الاحتجاج ولم يوافق أصلاً ثابتاً.

ويدل على هذا التعريـف قولـه في (كفـا): "... ومن البــاب الإكفــاء في الشِّــعر: وهي أن ترفع قافية وتخفض أخـرى، ويزعمـون أنَّ العـرب قد كـانت تعـرف هـذا، وأنَّه ليس من الأنباز المولّدة"[4]، ويفهم من هذا أنَّ المولَّد مــا أدخل إلى اللغة ولم تكن العرب القديمة تعرفه.

ويدل عليه –أيضاً- قوله في**(**عضـر**)**: "العين والضـاد والراء لا أصلَ لـه في كلام العـرب، وإنْ ذُكـر فيـه شـيءٌ فغير صـحيح ..."[5]، وفي (صـلب): "... فأمَّا الـذي يقـال، إنَّ الصَّولَبَ: البَذْرُ يُنْثَر على وجه الأرض ثم يُكـرَبُ عليـه، فمن الكلام المولَّد الذي لا أصلَ له"[6]، وفي (صقر): "... فأما الــدِّبْس وتســميتُهم إيّــاهُ صَــقْراً فهو من كلام أهل

---

[1] (?) نفسه 4/164

[2] (?) نفسه (خون) 2/231، ومثله في (طمر) 3 /422.

[3] (?) مقاييس اللغة 5/122.

[4] (?) المصـدر السَّــابق 5/ــ 189، ومثلــه (العجعجــة) في (عجَّ) 4/29.

[5] (?) السَّابق 4/ 348.

[6] (?) نفسه 3/302-303.

المــدَر، وليس بــذلك الخــالِص من لغة العــرب"[1]، وفي (ضيع): "الضاد والياء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على فَــوت الشّيء وذَهابِه وهلاكِه ...فأمّا تسميتُهم العَقَـار ضـيعة فما أحسَـبُها من اللُّغة الأَصِـيلة[2]، وأظنّـهُ من مُحْـدَث الكلام، وســمعت من يقــول: إنَّما ســمِّيت بــذلك لأنَّها إذا تُــرِكَ تعهُّدِها ضاعت، فإن كـان كـذا فهو دليـلُ ما قلنـاهُ أنَّه من الكلام المُـحْدَث"[3].

فإن وافق المولَّد أصـلاً ثابتـاً في اللغة أدخله في قيــــاس الجـــــذر كقوله في (علو): "العين واللام والحرف المعتل ياءً كان أو واواً أو ألفـاً، أصـلٌ واحد يـدلُّ على السـموّ والارتفـاع، ... وأمَّا (عُلْـوان الكتـاب) فـزعم قومٌ أنّه غلط، إنّما هو عُنوان، وليس ذلك غلطاً، واللغتـان صحيحتان وإن كانتا مولَّدَتَين ليستا من أصل كلام العرب، وأمَّا عُنـوان فمن عَنَّ، وأمّـا عُلـوان فمن العلـوّ؛ لأنَّه أوّل الكتاب وأعلاه"[4].

وكقولـه في (شـكل): "الشـين والكـاف واللام مُعظمُ بابِــه المُماثَلة ... فأمَّا قــولُهم: شَــكَلت الكتــاب أشْــكُله شكْلاً: إذا قيَّدْتَه بعلامات الإعراب فلستُ أحْسِبه من كلام العـرب العاربـة، وإنما هو شـيءٌ ذكـره أهـلُ العربيَّة، وهو من الألقاب المولَّدة، ويجوز أن يكـون قد قاسـوه على ما ذكرناه؛ لأنَّ ذلك وإن لم يكن خطّـاً مسـتوياً فهو مُشـاكلٌ له ..."[5].

وموقفـه هـذا من المولَّد يوضَّـح عبارتـه المشـهورة -

---

[1] (?) نفسه (صقر) 3/297.
[2] (?) في الأصل (الأصليَّة) ولعلَّه الصواب.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/380.
[4] (?) المصـدر السَّــابق 4/119، ولــه حــديث عنهمــا في (عــنى) 4/148-149، ومثلهمــا اللحن في (لحن) 5/239، والكَسْكَســة في (كس) 5/128، والكَشْكَشــة في (كش) 5/128، والمرجئــة في (رجى) 2/495، و (الكابوس) في (كبس) 5/154.
[5] (?) السَّابق 3/205.

الــتي أشــكلت على كثــير من البــاحثين- وهي قولــه في الصاحبي: "وَلَيْسَ لَنَا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير مَا قــالوه، ولا أن نقيس قياســاً لَمْ يقيســوه؛ لأن فِي ذَلِــكَ فســادَ اللغة وبُطلان حقائقها، ونكتــةُ البــاب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نَقيسهُ الآن نحن"[1].

فالذي ينكـره ابن فـارس هـو اخـتراعُ لفـظٍ جديـد لم يضع العرب أصلاً له، أو قياسُ لفظٍ بوجهٍ لا يوافق قيــاس كلامهم، ويؤيد هذا قوله:

"وقد كان في الصحابة رضي الله تعالى عنهم –وهم البُلغاء والفُصـحاء- من النظـر في العلـوم الشـريفة مـا لا خفـاء بـه، ومـا علمنـاهم اصـطلحوا على اخـتراع لغـةٍ أو إحداث لفظةٍ لم تتقدمهم"[2].

وقد فهم كثيرٌ من المحدثين من عبارته السَّـابقة منـعَ توليد ألفاظٍ قياسـاً على أصـولٍ ثابتـة، والجمـعُ بين كلامه وتطبيقاته يردُّ على هذا الفهم[3].

أسباب عدم الثبوت:

يفهم من بعض عبارات ابن فارس وقوف الأسباب التالية وراء هذا النَّفي:

1- عدم صحَّة الرِّاوية، كقوله في **(**ثعم): "الثاء والعين والميم ليس أصلاً معوّلاً عليه ... ومـا صـحَّتْ بشـيءٍ منـه رِواية"[4].

2- الجهالة بحال الرَّاوي القديم، كقولـه في (عبـك): "والصحيح في هذا الباب هذا، وقد ذُكِرت فيه كلماتٌ **عن**

[1] (?) الصَّاحبي، ص57.
[2] (?) الصَّاحبي، ص 9.
[3] (?) ممن فهم ذلك الـدكتور محمـد حسـن جبـل في كتابـه (علم الاشتقاق)، ص138-142، والدكتور صبحي الصالح في دراسـاته، ص27.
[4] (?) مقاييس اللغة 1/ 377.

أعرابٍ مجهولين لا أصل لها؛ فلـذلك تركناهـا"[1]، وفي (بجس): "... وذكر عن رَجُلٍ يقال له أبو تُراب -ولا نعرِفُه نحنُ-: بجَسْتُ الجرح مثل بطَطْتُه"[2].

3- كون الشَّاهد من الشعر الـذي لا يحتجُّ بـه، كما في (لمس): "... قال الله سُبحانه: ﭽﭙﭘﭼ[3]، قال قومٌ: أُريد بـه الجمـاع، وذهَبَ قـوم إلى أنَّه المَسـيس، وأنَّ اللَّمْس والملامَسة يكون بغير جماع، وأنشدوا:

لَمَسْتُ بكفِّي كفّه أبْتَغِي الغِنَى ... ولم أدرِ أنَّ الجودَ من كفِّه يُعْدِي

وهذا شعرٌ لا يحتجُّ به"[4].

4- اعتقاده أن بعض المعجميين يولدون الألفاظ، كما في (زغب): "ولم يَظْهَرْ عِلْمُ زاعبٍ: أَرَجُـلٌ أم بلـد، إلاّ أَنْ يولِّده مولّد"[5]، وعيّن ابن دريد في قائمة هـؤلاء المولِّدين نصاً، قال: "فأمّا (الجيم والغين معجمة) فلا أصل لهــا في الكلام، والذي قالـه ابن دريد في الجَعْب أنّـه ذُو الشَّـغَبِ، فجنسٌ من الإبدال يولِّدهُ ابن دريد ويستعمِلُه"[6].

5- عدم وقوع الشيء في عصور الاحتجاج، بما يـوحي أنَّه نسب إليهم من العصور من المتأخرة، وقـد أشـار إلى

---

[1] (?) المصدر السَّابق 4/ 214.

[2] (?) السَّابق 1/ 199.

[3] (?) النَّساء/43, والمائدة/ 6.

[4] (?) مقاييس اللغة 5/210, و البيت من الطويل, لـ: عبد الله بن ســالم الخيــاط, شــاعر ظريف من شــعراء الدولة الأموية والعباسية, وكان منقطعـاً إلى آل الزبـير بن العـوام مـدّاحاً لهم, قال هذا البيت في مدح المهدي, انظر: الأغاني 20/5-6, ونسـب هذا البيت إليه التـبريزي في شـرح الحماسـة 4/58, والجرجـاني في الوساطة بين المتنبي وخصـومه, ص191, وأوردهـا أبـو تمَّام في الحماسة بدون نسبة 2/1630 بشرح المرزوقي.

[5] (?) مقاييس اللغة 3/11.

[6] (?) المصدر السَّابق 1/464.

هذا في (لحن): "فأمَّا اللَّحْن بسكون الحــاء فإمالة الكلام عن جهته الصــحيحة في العربية، يقــال لَحَن لحْنًا، وهــذا عنــدنا من الكلام المولَّد؛ لأنَّ اللَّحن مُحْــدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلَّموا بطباعهم السَّليمة"[1].

لا يلتزم بإيراد كل ما نفاه عن العرب:

لم يلــتزم ابن فــارس بــإيراد كل الألفــاظ الــتي حكم بعدم ثوبتها عن العرب؛ لأنها غير ثابتــة، وهو إنما يســتنبط الأصــول مما ثبت فحســب، وما أثبته منها وهو يــرى أن الأولى عدم إثباته فإنما أثبته للتعريف بعدم صحَّته، كقوله في (عضم): "العين والضاد والميم قد ذكرت فيه كلمــاتٌ عن الخليل وغــيره وأراهــا غلطــاً من الــرُّواة عنــه، فأمَّا الخليل فأعلى رتبةً من أنْ يصحِّح مثلَ هذا ... وذكرنا هــذا كلــه تعريفــاً أنَّه لا أصــلَ لــه، ولــولا ذاك مــا كــان لــذِكره وجه"[2].

الثبوت بشرط الزيادة:

هــذا وكثــيراً ما يحكم ابن فــارس بثبــوت كثــير من الجذور والألفاظ في حال زيد عليها حــرف من الحــروف، كــ(طمن): "الطــاء والميم والنــون أُصَــيْلٌ بزيــادة همــزة، يقــال: اطمــأنَّ المكــان يطمئنّ طمَأنينــة، وطــامنت مِنــه: سَــكَّنت"[3]، و (رهأ): "الــراء والهــاء والهمــزة لا تكــون إلاّ بــدَخيل، وهي الرَّهْيــأَة، وذلك يــدلُّ على قلَّة اعتــدالٍ في الشيء"[4].

ومثلهما (ذعن) الذال والعين والنون أصلٌ واحــدٌ يــدلُّ على الإصــحاب والانقيــاد، يقــال أَذْعَنَ الرَّجُــل، إذا انقــاد، يُذْعِنُ إِذْعاناً، وبناؤه ذَعَنَ، إلاَّ أنَّ اســتعماله أَذْعَنَ، ويقــال

---

[1] (?) السَّابق 5/239.
[2] (?) مقاييس اللغة 4/346 – 347.
[3] (?) المصدر السَّابق 3/422.
[4] (?) السَّابق 5/389, ومثله في (بخد) 1/205 و (هعر) 6/56.

ناقةٌ مِذْعانٌ: سَلِسَة الرأسِ منقادة"[1].

ومثلة تقريباً (نـرب) النـون والـراء والبـاء لا يأتلفـان، وقد يكــون بينهما دخيل، فمن ذلك النَّيرَب: النَّميمــة، وهو نَيرَبٌ أي نَمَّام، كأنَّه ذو نَيرب، والله أعلم بالصواب"[2].

وربما فعل العكس فأثبتها في حــال التجــرد من الزيــادة ونفاها في حـال تلبسـها بها كــ (أمـع): "الهمـزة والميم والعين، ليس بأصلٍ، والـذي جـاء فيه رجـلٌ إمَّعَـةٌ، وهو الضعيف الرّأي، القائلُ لكـلِّ أحـدٍ أنا معَـك، قـال ابنُ مسعود: «لا يكونَنَّ أحَـدُكم إمَّعَـةً»، والأصل (مـع) والألف زائدة"[3]، و (نتب): "النون والتاء والباء ليس بشـــيء؛ لأنَّ الباء فيه زائدة، يقولون: نَتَبَ الشَّيءُ، مثل نَهَد، قال:

أشرَفَ ثدياها على التَّريب   لم يَعْدُوَا التَّفليكَ في النُّتُوب"

إنّما أراد النتُوَّ فزاد للقافية، والله أعلم"[4].

وربما قرر أن الكلمة لا تأتلف إلا بحرف زائد، ثم لا تكــون مع ذلك أصــلاً ثابتــاً ومنه (بـاب الخــاء والعين وما يثلثهما) قال: "اعلم أنّ الخاء لا يكاد يأتلف مع العين إلاّ بدخيل، وليس ذلك في شيءٍ أصلاً ..."**[5].**

الاستغراب من عدم إثبـات الخليل وابن دريـد لبعض الجذور.

اسـتغرب ابن فـارس إهمـال الخليل وابن دريد كثـيراً

---

[1] (?) نفسه 2/355.
[2] (?) نفسه 5/414.
[3] (?) نفسه 1/139, والحديث أورده أبـو عبيـد القاسـم بن سـلام في (غـــريب الحـــديث) 4/49, وأخرجـــه الهيثمي في (مجمـــع الزوائـد) بـرقم (851)ـ 1/433, وقـال: "فيـه المسـعودي وقـد اختلط, وبقية رجاله ثقات".
[4] (?) مقـــاييس اللغـــة 5/389, والرَّجـــز للأغلب العجلي كمـــا في اللسان (ترب) 6/424.
[5] (?) مقاييس اللغة 2/200.

من الجـذور والألفـاظ كاسـتغرابه إهمـال الخليل للجـذر (ثجل)، فقال: "الثاء والجيم واللام أصـلٌ يـدلُّ على عِظَم الشيء الأجوف، ثم يحمل عليه ما ليس بـأجوف ... وهـذا البناء مهملٌ عند الخليل، وذَا عَجَبٌ"[1]، وإهمــال ابن دريد للجـذر (ثغم)، فقـال: "الثـاء والغين والميم مسـتعملٌ في كلمةٍ واحدة، وهي الثَّغَامة، ... وأغفَلَ ابن دريد هذا البنــاءَ ولم يذكُرْه مع شهرته، ..."[2].

وقد كـان ابن فـارس يـدقق كثـيراً فيما يثبته أو ينفيه الخليل وابن دريـــــد، ويصف (العين) و (الجمهـــــرة) بـ(الكتابين)، كقوله في (ثب): "الثـاء والبـاء كلمـةٌ ليست في الكتـابين، وإن صـحّت فهي تـدلُّ على تنـاهي الشـيء ..."[3]، ويقوِّي هذا قوله في (أهر): "الهمزة والهاء والـراء كلمةٌ واحدة، ليست عند الخليل ولا ابن دريد ..."[4].

[1] (?) المصدر السَّابق 1/371.
[2] (?) السَّابق 1/379-380.
[3] (?) نفسه 1/370.
[4] (?) مقاييس اللغة 1/150، وراجع حاشـية (5) في نفس الجـزء والصفحة.

المانع الثاني: الشَّكُّ في ثبوت الألفاظ.

منع شــكٌّ ابن فــارس في ثبــوت (103) جــذورٍ من استنباط معنى مشترك لهـا، كما منع (97) اسـتعمالاً من الدخول في قياس جذورها الثَّابتة.

وذلك؛ لأن اسـتنباط المعـنى المشـترك تـابعٌ لثبـوت الألفـاظ بيقين، فـإن زال اليقينُ زال المعـنى المشـترك معه.

ومن أمثلته في الجذور (بلز): "البـاء واللام والـزّاء ليس بأصــل، وفيه كُليمــات، فــالبِلِزُ: المــرأة القصــيرة، ويقولون البَلأز: القصير من الرِّجال، والبَلأَزَةُ: الأكْل، وفي جميعِ ذلك نظرٌ"[1].

ومن أمثلته في الاســــــتعمالات قوله في (شصب): "الشـين والصـاد والبـاء أصـلٌ يـدلُّ على شِـدَّة في عيشٍ وغيره ... وما بعد ذلك من قولهم أنَّ الشِّصْـبَ: النَّصِـيب، وأنَّ المَشْصوبَةَ: المسلُوخةُ، فكلُّ ذلك مشكوكٌ فيه، غـيرُ معوَّل عليه"[2].

وكثيراً ما يعلِّق ابن فارس على انتفاء الشَّك استنباطَ المعــنى المشــترك للجــذر أو دخــولَ اللفظ في قيــاس المعــنى المشــترك للجــذر الصــحيح كقوله في (جظ): "الجيم والظاء إنْ صحَّ فهو جنسٌ من الجَفَـاء ..."[3], وفي (أثم): "الهمزة والثاء والميم تـدلُّ على أصـلٍ واحـد، وهو البطء والتـأخُّر ... وذكر نـاسٌ عن الأخفش-ولا أعلم كيف صـحّتُه- أنّ الإثم الخمـر، ... فـإنْ كـان هـذا صـحيحاً فهو القياس؛ لأنّها تُوقِع صاحبها في الإثم"[4].

تعبيره عن المشكوك فيه.

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/299.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/182-183.
[3] (?) السَّابق 1/415.
[4] (?) نفسه 1/60-61.

وينوِّع أساليبه في التعبير عما يشــكُّ فيه من الألفـاظ ويغلب تعبيره بلفظ (الشك) بتصرفاته نحو: "أنا أشك في ذلـك"[1] أو "على أنَّ في الكلمـة شـكّاً"[2]، أو "وهـو على ذلــك من المشــكوك فيــه"[3]، وربما عبَّر بمرادفاته وهي الارتياب[4] والظَّنِّ[5] والحُسبان[6].

وربما قال: "وكلُّ هذا مما لا يكاد القلبُ يسـكُن إلى صحَّته"[7].

ومن عباراتـه: "وفي كـلِّ ذلك نظـرٌ"[8] أو "وفي ذلـك عندي نَظَر"[9] أو "وكلُّ هذا مما يُنظـر فيـه" [10] أو "وكل هذا فممَّا ينبغي أن يُنظَر فيه"[11].

ومنها: "كلامٌ إن صـحّ ... والله أعلم، كيف هـذا"[12] أو "فـإن كـان مـا ذكرنـاه من العـاج صـحيحاً فهـو شـاذٌ عن الأصل"[13]، "وذُكـر عن الخليل أنّ الـدَّوْكس الأسـد، فـإنْ كان صحيحاً فهو من الباب؛ لجرأته وغِشْيانِهِ الأهـوال"[14]،

---

1 (?) مقاييس اللغة (عهن) 4/176.
2 (?) المصدر السَّابق (بلت) 1/ 295.
3 (?) السَّابق (سخت) 3/147 و (حضن) 2/74.
4 (?) نفسه (كيص) 5/150.
5 (?) نفسه (زيف) 3/42.
6 (?) نفســـــه (خبج) 2/239 ومثلـــــه في (درز) 2/267 و(ثبن) 1/401 و(سخت) 3/147.
7 (?) نفسه (عوس) 4/187.
8 (?) نفســه 2/82، ومثلــه في (وجم) 6/88، و(بلــز) 1/299 و (كذب) 5/168.
9 (?) نفسه (بلص) 1/300.
10 (?) نفسه (حلج) 2/96 ومثله في (زلخ) 3/20.
11 (?) نفسه (رت) 2/384.
12 (?) نفسه 2/415.
13 (?) نفسه (حضن) 2/254.
14 (?) نفســـــــه (دكس) 2/292 وفي (العين) 5/305: "دكس: الدَّوْكَس: اسمٌ للأسد".

"فأمَّا قولُهم للسيّد ثَوْرٌ فهو على معنَى التَّشبيه إن كـانت العـرب تسـتعمله، على أنّي لم أرَ بـه روايـةً صـحيحة"[1]، "فلا يكاد مِثْلُه يصحّ"[2].

ومنها: "يقولون إنَّه صـحيح"[3] "ويقولـون-واللـه أعلم بصـحته- ..."[4] "واللـه أعلم بصـحّة ذلـك"[5]، أو "وغـيره أصح منه إلا أنّه قد قيل، والله أعلم"[6]، "ونرجو أن يكـون صحيحاً إن شاء الله"[7]، "وقد ذُكِرت فيـه كلمـاتٌ لعلَّهـا - والله أعلمُ- أن تكونَ صحيحة"[8]، و "الهمزة والتاء والهاء، يقال إنَّ التأتُّهَ الكِبْرُ والخيَلاء"[9].

ومنها: "الباء والواو والثاء أصلٌ [ليس] بالقويّ، لكنّهم يقولون: باث عن الأمر بَوْثاً: إذا بَحَثَ عنه"**[10]**.

ومنهـا: أن ينفيَ علمـه بالصـحَّة كقولـه: "وقـد حكَـوْا كلمـتين أخـريين مـا أدري مـا صـحتهما؟ "[11]، "ولا أدري كيف صحّتُه، والقِياس يُجـيزه"[12]، "وبقيت كلمـةٌ ما أدري كيف صـــحّتها"[13]، "ويقولــــون، وما أدري كيف هو: إنَّ الهاصَّةَ: عَينُ الفِيل، وهو عندي مما يُسمَع"[14].

ومنها: "الباء والنون والقاف كلمـةٌ واحـدة، وأراها من

---

[1](?) نفسه (ثور) 1/395.
[2](?) المصدر السَّابق (تر) 1/338.
[3](?) السَّابق (كلز) 5/135.
[4](?) نفسه (خسق) 2/181.
[5](?) نفسه (أت) 1/7.
[6](?) نفسه (ثطع) 1/ 376.
[7](?) نفسه (عنش) 4/157.
[8](?) نفسه (عهق) 4/171.
[9](?) نفسه (أته) 1/49.
[10](?) نفسه (بوث) 1/315.
[11](?) نفسه (شكع) 3/209.
[12](?) نفسه (ضيف) 3/366.
[13](?) نفسه (فعل) 4/511.
[14](?) نفسه (هصَّ) 6/10.

الحواشي غير واسطة، وهي البَنيقة، وهو جُرُبّان القَميص، ويقال: البَنِيقة كلُّ رُقْعةٍ في الثّوب كاللَّبِنَـةِ ونحوها، على أنّها قد جاءَتْ في الشِّعر"[1]، ويعني بالحواشي: ما قاله الخليل: "والحشو من الكلام: الفضْل الذي لا يعتمد عليه، والحَشْو من الناس: من لا يعتدُّ به"[2]، فكأن هنا غير معتمدة وغير معتدٍّ بها.

أسباب شكه في صحة الألفاظ.

ومن خلال التأمُّل في معالجة ابن فارس لهذا النوع من الألفاظ وقفت على بعض الأسباب التي دعته إلى هذا الشّك:

1-انعدام القياس عن الجذر, كقوله في (شرص): "الشين والراء والصاد ما أحسب فيه شيئاً صحيحاً؛ لأنِّي لا أرى قياسَة مطّرِداً، ..."[3].

2-مخالفةُ قياس الجذر الثابت, كقوله في (سدف): "السين والدال والفاء أصلٌ صحيح يدلُّ على إرسال شيءٍ على شيء غِطَاءً له، يقال أَسْدَفَت القناعَ: أرسلتْه، والسُّدْفَة: اختلاط الظَّلام ... وحكى ناسٌ: أسْدَف الفجر: أضاءَ، في لغةِ هَوَازنَ دونَ العرب، وهذا ليس بشيء، وهو مخالفٌ القياس"[4].

وقد أكَّد على هذين السببين بقوله: "والأصل في هذه الأبواب أنَّ كلَّ ما لم يصحَّ وجهُه من الاشتقاق الذي نذكره فمنظورٌ فيه، إلاّ [ما] رواه الأكابر الثقات، والله أعلم"[5].

ويشير إلى أن الاستعمال إذا قرب من قياس الباب فإن قربه ذلك مدعاة لثبوته وزوال الشك عنه، يقول:

---

[1](?) مقاييس اللغة (بنق) 1/ 306.

[2](?) كتاب العين (حشو) 3/262.

[3](?) مقاييس اللغة 3/259.

[4](?) المصدر السَّابق 3/149.

[5](?) السَّابق (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف) 2/148.

في (عـرس): "العين والـراء والسـين أصل واحد صـحيح تعود فروعُه إليـه، وهو الملازمة ... وذكـر الخليل: عَـرِسَ يَعرَسُ عَرَساً: إذا بَطِر، ويقال: بل أعيا ونَكَـل، وهـذا إنَّمـا يصحُّ إذا حُمِل على القياس الذي ذكرناه، وذلك أنْ يَعرَس عن الشَّيءِ بالشَّيء، قال الأصـمعي: عَرِسَـتِ الكلابُ عن الثَّور: أي بَطِرَتْ عنه، وهـذا على ما ذكرنـاه كأنّها شُـغِلَتْ بغيره وعَرِسَتْ"[1].

ومع هذا فلا يعني تحصّل القياس للاستعمال أن يكون ثابتاً؛ إذ لا بد من سلامة النقل والرواية عن العـرب، يؤكـد على ذلك في (ضفن) فيقول: "وقد سمعتُ ولم أسمعه من عالم، أنَّ الذي يجيء مع الضَّيفن الضَّـيْفنَانُ، ولا أدري كيف صحّتُه، والقِياس يُجيزه"[2].

3-عــدم مشــابهة كلام العــرب, كقولــه في (طمش) قال: "الطاء والميم والشين لا قياسَ لـه، ولـولا أنَّه في الشِّعر لكان من المشكوك فيه؛ لأنّه لا يُشِـبه كلامَ العـرب ..." [3]، وفي (طبـل): "الطـاء والبـاء واللام ثلاث كلمـات ليسـت لهـا طُلاَوَةُ كلامِ العـرب، ومـا أدري كيـف هي؟ ..."[4].

وفسّــر (طلاوة الكلام) في (طلى) قــال: "... ومن الباب: كلامٌ لا طَلاَوَةَ لَه: إذا كان غثّاً؛ كأنَّه إذا كـان خلاف ذلك فقد طُلِيَ بشيءٍ يُحلِّيهِ"[5].

4-ورود المعنى بلفظ آخر ثـابت بقين, كقولـه في (جمح): "الجيم والميم والحاء أصلٌ واحد مطَّرد، وهو ذَهاب الشّيء قُدُماً بغَلَبـةٍ وقُـوَّة ... وجَمَحَ الصَّـبيُّ الكعبَ بـالكعبِ: إذا رمـاه حتَّى يُزيلَه عن مكانه، وفي هـذه نظر؛

---

[1](?) مقاييس اللغة 4/263.
[2](?) المصدر السَّابق 3/366.
[3](?) السَّابق 3/424.
[4](?) نفسه 3/440-441.
[5](?) نفسه 3/416.

لأنها تقال بغير هذا اللفظ، وقد ذكرت"[1]، ولم يذكرها في (مقاييس اللغة) وإنما ذكرها في (مجمل اللغة) قال هناك: "و[يقال]: جبحوا بكعابهم: إذا رموا بها يلعبون لينظر الفائز منها"[2].

5-الشك في صحة الحديث, كقوله في (خبج): "الخاء والباء والجيم ليس أصلاً يُقاس عليه، وما أحسِب فيه كلاماً صحيحاً، يقال خَبَجَ، إذا حَصَمَ، وربما قالوا: خَبَجَه بالعصا، أي ضربه، ويقولون: إنّ الخَبَاجاءَ من الفُحول: الكثير الضِّرَاب، وهذا كما ذكرناه، إلاّ أنْ يصحّ الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إذا أُقيمت الصلاة ولّى الشيطانُ وله خَبَجٌ كَخَبَج الحِمار»[3]، فإن صحّ هذا فالصحيح ما قاله عليه الصلاة والسلام، بآبائنا وأُمَّهاتنا هُو!"[4].

6-إنكار العلماء للفظ, كقوله في (حضن): "الحاء والضاد والنون أصلٌ واحد يقاس، وهو حِفْظ الشيء وصِيانته ... فأما قولهم حضَنْت الرَّجُلَ عن الرِّجل: إذا نحَّيته عنه، فكلمةٌ مشكوك فيها، ووجدتُ كثيراً من أهل العلم يُنْكرونها، فإنْ كانت صحيحةً فالقياس فيها مطَّرد،

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/476

[2](?) مجمل اللغة (جبح)، ص145.

[3](?) لم أجده بهذه اللفظ, وفي معناه أخرج البخاري 1/125 برقم (608) ومسلم ص167 برقم (387):ـ «إذا نودي للصَّلاة أدبر الشيطانُ وله ضُرَاط حتى لا يسمع التَّأذين، ...» والخَبَج: هو الضُّراط, وفي المعجم الكبير للطبراني -شيخ ابن فارس- 9/183-184 برقم (8826), وسنن الدارمي 4/2128 برقم (3424): عن آية الكُرْسي: «... إنَّك لن تقرأها في بيت إلا خرج منه الشيطانُ له خبجٌ كخبج الحمار لا يدخله حتى يصبح ... », ورجاله رجال الصَّحيح إلا أن الشَّعْبيَّ لم يسمع من ابن مسعود ولكنَّه أدرَكه, كما في مجمع الزوائد 9/71, فالحديثُ منقطع.

[4](?) مقاييس اللغة 2/239.

كأنَّ الشيء حُضِن عنه وحُفِظَ ولم يمكَّن منه"[1].

7-ضـــعف الثقة بالنَّاقل اللغـــوي, كقوله في (ضـفن): "وقد سـمعتُ ولم أسـمعه من عـالم، أنَّ الـذي يجيء مع الضَّـيفن الضَّـيْفنَانُ، ولا أدري كيف صـحّتُه، والقِياس يُجيزه"[2]، وفي (شـيع): "وزعم نـاسٌ أنَّ الشَّـيْعَ شِـبل الأسـد، ولم أسـمْعه من عـالمٍ سَـماعاً"[3]، وفي (بجس): "وذكر عن رَجُـلٍ يقـال له أبو تُـراب، ولا نعرِفُه نحنُ: بجَسْتُ الجرح مثل بطَطْتُه"[4].

8-الشَّك في ألفاظٍ من كتاب العين.

كان ابن فارس يعتقـد أن كثـيراً من الألفـاظ الـواردة في كتب العين ليسـت للخليـل، ويـرى أن الـرُّواة غلطـوا في نسـبتها إليـه، ويؤكـد على هـذا بقولـه في (عضم): "العين والضـاد والميم قد ذُكـرت فيه كلمـاتٌ عن الخليل وغـيره وأراها غلطـاً من الـرُّواة عنه، فأمَّا الخليل فـأعلى رتبةً من أنْ يصحِّح مثلَ هذا ..."**[5].**

وقد تسبب هذا الاعتقاد في شك ابن فارس في كثـيرٍ من الألفـاظ الـتي وردت في كتـاب العين وابتعـدت عن أصـوله المعنويـة، كقولـه في (عـك): "... وقد ذكر في البابِ أن عُكّة العِشَار: لونٌ يعلوها من صُهْبَةٍ في وقت أو رُمْكَـةٍ في وقت, وأنّ فلانـاً قـال: ائـتزر فلانٌ إزْرة عَكَّى وَكَّى, وكلُّ هذا مما لا معنَى له ولا مُعـرَّج عليه, وقـد ذُكـر عن الخليل بعضُ مـا يقـارب هـذا: أنَّ العَكَنْكَـع: الـذَّكَر الخـبيثُ من السَّـعَالي، ... وهـذا قـريبٌ في الضَّـعْف من الذي قبله، وأرى كتابَ الخليل إنَّما تطامَنَ قليلاً عنـد أهـل

---

[1](?) المصدر السَّابق 2/74.
[2](?) مقاييس اللغة 3/366.
[3](?) المصدر السَّابق 3/235.
[4](?) السَّابق 1/199.
[5](?) نفسه 4/ 346، ومثله في (ظب) 3 / 464.

العلمِ لمِثل هذه الحكايات"[1].

وفي هـذا الحالـة نـرى ابن فـارس يَعْـدل عن قولـه: "قـال الخليل" ونحوهـا من عبـارات اليقين إلى عبـارات تشـكّكية كقولـه: "وفي الكتـاب المنسـوب إلى الخليل: يقال تركْتُ الحبْلَ شديداً: أي جعلتُه شـديداً، ومـا أحْسَِـبُ هذا من كلام الخليل"[2]، "... وفي كتاب الخليل: الطَّفْيـة: حيَّة خبيثة، وهذا عندنا غلطٌ إنمـا الطَّفيـة خُوصـة المقـل، والجمـع طُفْيٌ، ثم يشـبَّه الخـطُّ الـذي على ظهـرِ الحيَّة بها ..."[3]، "... وذُكر عن الخليل أنّه قال: يسمَّى الشراب عليقاً، ومثل هذا مما لعلّ الخليل لا يذكره، ولا سـيّما هـذا البيتُ شاهدُه:

واسقِ هذا وذا وذاك لا نسمِّي الشَّرَابَ إلاّ عليقاً"[4]

وقد وقع هذا الشك لابن فارس في مثل هذه الألفـاظ من كتاب العين مع أنـه رواه عن شـيخه علي بن إبـراهيم القطان بسنده المتصل إلى الخليل نفسه.

ولعلَّ من أسباب هـذا الشـك أن نسـخة ابن فـارس من العين كـان فيهـا بعضَ السَّـقط والاختلال، وقـد أحس ابن فـارس بـذلك فقـال في (شـجذ): "وأَمَّا نُسـختي مِن كتــاب العين للخليــل، ففيها أنَّ الشّــين والجيم والــذال مهمـــل، فلا أدري أهي سَـــقَطٌ في السَّـــماع، أم خفيت الكلمـةُ على مؤلِّف الكتـاب، والكلمة صـحيحة"[5]، وهـذه

---

[1] (?) نفسه 4/12.

[2] (?) مقاييس اللغة (ترك) 1/346.

[3] (?) المصدر السَّابق (طفو) 3/414.

[4] (?) السَّـابق (علـق) 4/128, والـبيت في العين 1/164 ونَسَـبه الخليل إلى لبيد ولفظه:

اســــــــــقِ هــــــــــــــــــذا وذا وذاك وعَلِّقْ
لا تُسَـــــــــــــــمِّ الشَّـــــــــــــــــرابَ إلاّ عَليقا

ولم أجده في ديوانه.

[5] (?) نفسه (شجذ) 3/246.

العبارة في المجمل أوضح حيث قـال: "وفي نسـختي من كتـاب العين أن الشـين والجيم والـذال مهمـل، فلا أدري أسقط من كتابي أم خفي على مؤلفـه، والكلمة صـحيحة لا شك فيها"[1]، وهذه المادة موجودة في كتـاب العين في الطبعة التي بين أيدينا, وفيهـا: (شـجذ): "يقـال: أشْـجَذَتِ السَّماءُ إشْجاذاً إذا أقلَعَتْ بالمَطَر"[2].

والخليل عنده ثقة، وما شك في كتابه من ألفاظ فهي في ظنِّه لغـــيره، ويؤكد على هـــذا في (خنب) فيقـــول: "ورجل خِنّـاب: أي ضَـخْمٌ في عَبَالَـةٍ، وحكى بعضُـهم عن الخليل أنّه قـال: هو خِنَّأبٌ مكسـور الخـاء شـديدةُ النّـون مهموزة، وهذا إنْ صح عن الخليل فالخليـلُ ثقـةٌ، وإلا فهو على ما ذكرناه من غير همز"[3].

ومن ثقته بالخليل قوله في (عهـد): "... قـال الخليل: تعهَّد فلانٌ الشّيءَ وتعاهَدَ، قال أبو حاتم: تعهَّدت ضَـيعتي، ولا يقال تعاهدت؛ لأن التعاهد لا يكون إلاَّ من اثـنين، قلنا: والخليـلُ على كـلِّ حـالٍ أعـرَفُ بكلام العـرب من النّضر على أنّه يقال قد تَغافَلَ عن كذا، وتجـاوَزَ عن كـذا، وليس هذا من اثنين"[4].

وكـان يعتقد أنه ربما فـات الخليل بعض ألفـاظ اللغة كقوله في (عكش): "... وفي كتاب الخليل أنّ هـذا البنـاء

---

[1](?) نفسه (شجذ), ص399.
[2](?) العين 6/30.
[3](?) مقاييس اللغة 2/221.
[4](?) المصدر السَّابق 4/ـ 169، قال عبد السلام هـارون: "الـذي سبق ذكره هو أبو حاتم لا النضـر، فلعـل الكلام قبلـه: "قـال أبـو حـاتم والنضـر"، قلتُ: ربمـا كـان الأصـل: (قـال أبـو حـاتم قـال النضر), لأن النضر توفي سنة 203هـ, وتوفي أبو حـاتم سـنة (تــ 248هـ), وهـذا الكلام يؤيـد تقـدم المجمـل على المقـاييس فقـد قـــال في المجمـــل: "ويقولـــون: تعَهَّدتُ ضــيعتي، ولا يقولـــون تعاهـدتُ؛ لأن التعاهـد لا يكـون إلا من اثـنين"، ص 488, وجـوَّز الوجهين هنا.

مهمل، وقد يشِـذُّ عن العـالِم البـابُ من الأبـواب، والكلام أكثر من ذلك"[(1)].

ويبــدو أنه كــان يــروي عن الخليل ألفاظــاً من غــير العين، يقول في (ثعم): "الثــاء والعين والميم ليس أصــلاً معـوّلاً عليه, أمّا ابن دريد فلم يـذكره أصـلاً، وأمّا الخليل فجعله مرّة في المهمل، كذا خُبِّرْنا به عنه، وذُكِرَ عنه مرّةً أنّ الثَّعْم النَّزْع والجــرّ؛ يقــال ثَعَمْتُه: أي نزعتُه وجرَرته، وذكر عنه أنّه [يقــال] تثعَّمَتْ فلانــاً أرضُ بــني فلانٍ: إذا أعجبَتْه وجرّتْه إليها ونزعَتْه"[(2)].

9-انفراد ابن دريد -رحمه الله تعالى- بشــيء عن علماء اللغـة؛ لأنه -عنـده- يملي من حفظـه، ويولِّد الألفاظ.

يقول في **انفراده عن غـيره من علمـاء اللغة** في (جح): "هـذا الـذي ذكـرَهُ الخليل، وزاد ابن دريد بعضَ ما فيه نظرٌ، قال: جَحَّ الشيءَ: إذا سحَبَه، ثم اعتذر فقال: لغة يمانية"[(3)].

ويقول في إملائـه من حفظـه: "هـذا مـا ذكـره الخليل، فأما أبو بكر فإنَّه ذكر ما أرجو أن يكـون صـحيحاً، وأُرَاه قد أملاه كما ذكره حِفْظاً، فقال: جَعِم يَجْعَمُ جَعَمــاً: إذا لم يشْـتهِ الطّعـام، قـال: وأحسـبه من الأضـداد: لأنَّهُم ربمـا سَـمَّوْا الرّجُـل النَّهِمَ جَعِمـاً، قـال: ويقـال جُعِمَ فهـو مجعُومٌ إذا لم يشتَهِ أيضاً، هذا قـول أبي بكـر، واللغـاتُ لا

---

[1](?) مقاييس اللغة 4/108.

[2](?) مقـاييس اللغـة 1/377, وينظـر في موقـف ابن فـارس من العين والخليـل: (منهج ابن فـارس في النقـد اللغـوي في معجم مقاييس اللغة, -نقد الخليل وابن دريـد نموذجـاً-, د. محمـود عبـد اللـه جفّال, مجملـة مجمـع اللغـة العربيـة بدمشـق, المجلـد 78, الجزء 4, ص1088-1098.

[3](?) مقاييس اللغة 1/405.

تجيء بأحْسِب وأظن، ..."[1].

ويشير ابن فـارس بقوله "وأُرَاه قد أملاه كما ذكـره حِفْظاً", إلى ما شـهر من إملاء ابن دريـد الجمهـرة كتابـه الجمهـرة من حفظـه أكـثر من مـرَّة في فـارس وبغـداد والبصـرة[2]، وأملاهـا على أبي العبـاس الميكـالي سـنة 297هـ من أولهـا إلى آخرهـا دون اسـتعانةٍ بـالنظر في شيء من الكتب إلا في باب الهمزة واللفيف؛ فإنـه طـالع له بعضَ الكتب، وكان عمـره حينهـا أربـع وسـبعون سـنة، وهي سنٌّ عالية يضعف فيها الذهن والذاكرة[3].

ويقول في توليده الألفاظ: "فأمّا (الجيم والغين معجمة) فلا أصل لها في الكلام، والذي قاله ابن دريد في الجَغْب أنّه ذُو الشَّغَبِ، فجنسٌ من الإبدال يولِّدهُ ابن دريد ويستعمِلُه"[4]، ويقـول: "فأمّـا قولـه: جَعَمْتُ البعـير مثـل كَعَمْتُه، فلعلَّه قيـاس في بـاب الإبـدال استَحْسَـنَه فجعلـه لغةً، والله أعلمُ بصحته"[5].

وأبهم مصـدر التوليـد في قولـه: "ولم يَظْهَـرْ عِلْمُ زاعبِ: أَرَجُـلٌ أم بلـد، إلاّ أنْ يولِّده مولّـد"[6], وإن كـان يغلب على ظنِّي إرداتـه ابن دريد؛ لأنـه لم يتهم غـيره بالتوليد.

ويكثر شك ابن فارس في الجذور والاستعمالات الـتي ينفرد بها ابن دريد في باب الجماع واللهجات اليمنية:

يقول في (دحز): "الدال والحاء والزاء ليس بشـيء، وقال ابن دريد: الدَّحْز: الجِماع، وقد يُولَع هذا الرجُل بباب

---

[1](?) المصدر السَّابق 1/462.
[2](?) بغية الوعاة 1/ 77.
[3](?) مقدمـة الأسـتاذ: عبـد السـلام هـارون لــ: (الاشـتقاق) لابن دريد، ص9.
[4](?) مقاييس اللغة (جعظ) 1/464.
[5](?) المصدر السَّابق (جعم) 1/462.
[6](?) السَّابق (زغب) 3/11.

الجماع والدَّفْع، وباب القَمْش والجمع"[1].

ويقول: "وكلُّ هذا في الضَّعفِ قريبٌ بعضُه من بعض، وأعجَبُ منه اللغة اليمانيَة التي يدلِّسُها أبو بكر محمدُ بن الحسنِ الدُّريدي رحمه الله، وقولُه: إنَّ العَزيق مطمئنٌّ من الأرض، لغةٌ يمانيَة، ولا نقول لأئمَّتنا إلاّ جميلا"[2]، و "وقال ابن دريد قياساً ما أحسبه إلاّ مصنوعاً، قال: المَثْبَنَة: كيسٌ تتخذ فيه المرأةُ المرآةَ وأداتَها، وزعم أنها لغة يمانية"[3].

وفي (جفز) الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاماً إلا كالذي يأتي به ابن دريد، من أنّ الجَفْزَ السرعة، وما أدري ما أقول، وكذلك قوله في الجِفْس وأنّه لغة في الجِبْس، وكذلك الجَفْس وهو الجمع"[4].

ويسمي انفرادات ابن دريد هذه (هنوات) كقوله في (عدك): "العين والدال والكاف ليس بشيءٍ، إلاّ كلمةً من هَنَواتِ ابن دريد، قال: العَدْك: ضرب الصُّوف بالمِطْرَقة"[5]، و(طرائف) كما في (فدش): "الفاء والدال والشين ليس قبله إلاّ [طريفة] من طرائف ابن دريد، قال: فدشت الشَّيء: إذا شدختَه، وفدشْتُ رأسَه بالحجَر"[6]، و (غرائب) كما في (ولذ): "الواو واللام والذال، من غرائب ابن دريد: الوَلْذ: سرعةٌ في المَشْيِ والحَركة، ..."[7]، و (أعاجيب) كما في (خزف): "الخاء والزاء والفاء ليس بشيءٍ، ...قال ابن دريد: الخَزْف الخَطْر باليَد عند المشْي، وهذا من أعاجيب أبي بَكر"[8]،

---

[1] (?) نفسه 2/331.
[2] (?) نفسه 4/307، ومثله في (نتك) 5/388.
[3] (?) نفسه (ثبن) 1/401.
[4] (?) مقاييس اللغة 1/467.
[5] (?) المصدر السَّابق 4/246.
[6] (?) السَّابق 4/482، ومثله في (فدك) 4/483.
[7] (?) نفسه 6/143.
[8] (?) نفسه 2/177، ومن الجذور التي شك فيها لانفراد ابن دريد فيها (فخل) 4/481، و (فدخ) 4/485، و (فشخ) 4/504.

و (يمانيات) كقوله في (نتك): "النون والتاء والكاف، النَّتْك]: هي من يمانيَّات أبي بكر، قال: وهي شَبِيهٌ بالنَّتْف"[1].

وقد كان ابن فارس يرى أنه ليس لابن دريد من الجمهرة إلا هذه الزيادات ونحوها, وأما أصلها فهو كتاب العين، ويؤيد هذا قوله في مقدمة (مجمل اللغة): "... ورأيت كتاب الجمهرة الذي صنَّفه أبو بكر ابن دريد، وقد وفى بما جمعه الخليل وزاد عليه؛ لأنه قصد إلى تكثير الألفاظ، وأراد إظهار قدرته، وأن يعلم الناظرين في كتابه أنه قد ظفر بما سقط عن المتقدمين، وإن كان قصبُ السبق مسلماً لهم؛ لأن بناء المتأخر على ما قدَّموه"[2].

والحق أن شكّ ابن فارس في انفرادات ابن دريد ليس في محلّه؛ لأن ابن دريد كان آيةً في الحفظ بشهادة جمعٍ غفيرٍ من أئمة اللغة[3]، كقول أبي الطيب اللغوي (ت351هـ): عنه: "هو الذي انتهت إليه لغة البصريين، وكان أحفظَ النَّاس، وأوسعَهم علماً، وأقدرَهم على الشعر، وما ازدحم العلمُ والشِّعرُ في صدر أحد ازدحامهما في صدر خلف الأحمر وابن دريد، وتصدَّر ابن دريد في العلم ستين سنة"[4]، وقول أبي الحسن محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت379هـ): "وكان أعلم الناس في زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها"[5] , وقول أبى الحسن أحمد بن يوسف

---

[1] (?) نفسه 5/388.
[2] (?) ص35.
[3] (?) نقل كثيراً منهم الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمته على (الاشتقاق) لابن دريد، ص 9-10.
[4] (?) مراتب النحويين، ص 84, وبغية الوعاة 1/76.
[5] (?) طبقات النحويين واللغويين, ص184, والأزرق هذا هو أبو الحسن أحمد بن يوسف بن يعقوب الأزرق التنوخي الأنباري الأصل, درس اللغة والنَّحو والأدب والكلام والفقه والحديث, وكان حافظاً للقرآن قرأه كلَّه مراراً على ابن مجاهد بقراءة أبي عمرو بن العلاء انظر: الطبقات السنيَّة في تراجم الحنفية, للتقيِّ الغزِّي 2/160, وتاريخ بغداد, للخطيب البغدادي 5/221.

الأزرق (378هـ): "كـــان أبو بكر واسعَ الحفظِ جـــداً ما رأيت أحفظ منه كــان يقــرأ عليه داودين العــرب كلّها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها ويحفظها، وما رايته قط قـرئ عليه ديــوان شــاعر إلا وهو يســابق إلى روايته؛ لحفظه له"[1].

ومما يدل على حفظه قصَّةً ذكرها عن نفسه فقال: "كان أبو عثمان الأشنانداني معلِّمي وكـان عمِّي الحسين بن دريد يتولَّى تربيتي فإذا أراد الأكل استدعى أبا عثمان يأكل معه, فدخل عمى يوماً وأبــو عثمـان المعلّم يروِّيـني قصيدة الحارث بن حلزة التي أوَّلها

آذنتنا بينهما أســــماءُ[2]

فقال لي عمى: إذا حفظت هـذه القصـيدةَ وهبتُ لك كـذا وكذا، ثم دعا بالمعلِّم ليأكل معه فدخل إليه فـأكلا, وتحدَّثا بعد الأكل ســاعة, فــإلى أن رجع المعلِّم حفظت ديــوان الحـــارث بن حلِّزة بأســـره, فخـــرج المعلّم فعرَّفته ذلك فاستعظمه وأخذ يعتبرُه عليَّ فوجدني قد حفظته؛ فـدخل إلى عمِّى فأخبره فأعطاني ما كان وعدني به"[3].

وإذا كان ابن دريد بهذه المرتبة من الحفـظ والتوسُّـع فإنـه سـينفرد ضـرورةً بألفـاظٍ نسـيها أو لم يطلـع عليهـا غيره.

ومع هذا فقد نبَّه على الألفاظ الـتي شـكَّ في صـحتها ولم يدَعْها غُفْلاً كقوله: "لا أحقـه" أو "لا أدري مـا صـحَّته"

[1] (?) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (تــ463هـ) 2/595-596، و بغية الوعاة 1/ 77.

[2] (?) من المديـد في معلَّقتـه المشـهور, انظـر المعلقـات السـبع بشرح الزَّوزني, ص146.

[3] (?) تــاريخ بغـداد 2/595, و أبو عثمــان هو سـعيد بن هــارون الأشنانداني نحويٌّ لغويٌّ راويةٌ بصريّ, واسعُ الرِّوايــة, ينسب إلى (أشنان) محلة ببغـداد, (تــ288هــ), انظـر: بغية الوعـاة 2/137, ومعجم المؤلفين 1/770

أو "زعموا"، وغيرها من الألفاظ الـتي أوردهـا السـيوطي في المزهر[1]، وقال في الدفاع عنه: "معاذ الله، هو بــرئ مما رُمي به، ومَن طالع الجمهرةَ رأى تحرَّيَـه في روايتـه، ولا يُقبــل فيــه طعن نفطويه؛ لأنــه كــان بينهمــا منــافرة عظيمة، وقد تقرر في علم الحـديث أن كلام الأقـران في بعضهم لا يقدح"[2].

ويبدو أن نسخة ابن فـارس من الجمهـرة كـان فيهـا بعض الاختلال كما في نسخته من كتاب العين، ويؤيد هـذا المقارنــة الســريعة بين كثــير من أقــوال ابن دريد الــتي أوردهـا ابن فـارس في (مقـاييس اللغـة)، وبين الجمهـرة نفسها، ففي المقاييس: (مقو): "الميم والقـاف والحـرف المعتلّ، يقال فيه: امْقُ هذا مَقْوكَ مالك، أي صُنْه صِيانَتَك مالك، ومَقَـوْتُ السَّـيف: جَلَوْتُـه، وكـذا المِـرْآة، قـال ابن دريد: جــــاء بهما يُــــونس وأبو الخَطّاب"[3]، والــــذي في الجمهرة: "جاء به يونس وأبو الخطاب وغيرهما"[4].

ويؤيـد هـذا الاختلال مـا أورده السـيوطي في (بغيـة الوعـاة) عن بعضـهم قـال: "أملى ابن دريد الجمهـرة في فـارس، ثم أملاها بالبصـرة وببغـداد من حفظـه؛ فلـذلك تختلف النسخ، والنسخة المعوَّل عليها هي الأخـيرة، وآخر ما صحَّ نسخة عبيد الله بن أحمد فهي حجة؛ لأنه كتبها من عدة نسـخ، وقرأها عليه"[5]، ولعـل نسـخة ابن فـارس لم تكن هذه النسخة المحكمة فشكَّ في تلك الألفاظ.

وكان ابن دريد كما أشـار السـيوطي ينبـه على شـكِّه في صـحة الألفـاظ الـتي يشـك فيهـا كقولـه في (عـدك):

---

[1](?) المزهر 1/129-136.
[2](?) السَّابق 1/93، وينظر: مقدمة الأستاذ: عبـد السـلام هـارون لـ(الاشتقاق) لابن دريد، ص13.
[3](?) مقاييس اللغة 5/341.
[4](?) الجمهرة 3/977.
[5](?) بغية الوعاة 1/77.

"والعدك لغة يمانية **زعموا**، وهو ضرب الصـوف بالمطرقـة"[1]، فقوله (زعمـوا) تؤكد شـكه في هـذه اللفظـة، وقد سـاق ابن فـارس عبـارة ابن دريد هــذه دون أن ينبه على شك ابن دريد فيهـا، بما يـوحي بـتيقن ابن دريد منهـا، والأمر ليس كذلك، وعبارة ابن فارس:

"العين والـدال والكـاف ليس بشـيء، إلاّ كلمـةً من هَنَـــواتِ ابن دريد، قـــال: العَــدْك: ضـــرب الصُّـــوف بالمِطْرَقة"[2]، فقد نســبها إليه قطعــاً، وهو قد تحلل من عهدتها بلكمة (زعموا).

وقد وجـدت بعض اللغـات اليمانية الـتي أنكرها ابن فارس مسـتعملة لـدي قبائل يمنية حـتى اليـوم، كإنكـاره قـول الخليل: "التَّلَم: مَشَـقُّ الكِـراب بلغة أهل اليمن"[3]، وهي الخطوط الطويلة التي يحدثها المحــراث في الأرض لوضع البذر فيها، والتَّلم: بهذ المفهوم مستعلةً بتصــرَّفاتها لديهم، يقولـون للخــطِّ الواحد منها (تِلْم) و(تِلْمَـة) وللجمع (تَلِم) وللمصــدر (تِلام)، والعفل الماضي (تَلَم) والمضـارع (يَتْلِم) والأمر (اتْلِم).

ومع كلَّ هذا فقد استأنس ابن فارس ببعض انفــردات ابن دريد هذه و صحَّح بها بعض أقيسته كقوله في (عنك): "... وقال ابن دريد: عنَكْتُ الباب وأعنكته: أي أغلقتُه، لغةٌ يمانية، وهــذا يصــحح ما ذكرنــاه من قيــاسِ هــذا الأصل الثاني"[4]، وربما صـحَّح بها بعض ما يشك فيه عن الخليل، كقوله: "وذُكر عن الخليل أنَّ الحـواسَّ الـتي هي مشـاعرُ الإنسان ربّما سـمِّيت جَـواسَّ، قـال ابن دريد: وقـد يكـون الجسُّ بالعَيْن، وهذا يصحِّح ما قاله الخليل، ..."[5].

---

[1] (?) الجمهرة 2/663.
[2] (?) مقاييس اللغة 4/246.
[3] (?) المصدر السَّابق (تلم) 1/353، وراجع العين (تلم) 8/126.
[4] (?) مقاييس اللغة 4/165.
[5] (?) المصــدر السَّــابق (جس) 1/414, وينظــر في موقــف ابن

لا يلتزم بإيراد المشكوك فيه.

لم يلتزم ابن فارس بإيراد جميع الألفاظ التي شك في ثبوتها عن العرب؛ لأن أصول المعاني إنما تستنبط من الألفاظ الثابتة بيقين، ولأن بعضها فيه قذعٌ كقوله في (جعب): "... ويقال الجِعِبَّي والجِعِبَّاء: سافلة الإنسان، وقد أنشد الخليل فيه بيتاً كأنَّه مصنوع، وفيه قَذَعٌ، فلذلك لم نذكره"[1]، وما أورده منها مما كان ينبغي تركه وقف وراءه ثلاثة أسباب:

1- **ذكرُ العلماء لها؛ فربما تكون صحيحة لديهم،** كقوله في (عهق): "العين والهاء والقاف ليس له قياسٌ مطرد، وقد ذُكِرت فيه كلماتٌ لعلَّها -والله أعلمُ- أن تكونَ صحيحة، ولولا ذكرُهُم لها لكان إلغاؤُها عندنا أولَى"[2]، وعيّن مرة واحدة العالمَ الذي ذكرها وهو الخليل[3].

2- **لتعرف**، كقوله في (مأل): "الميم والهمزة واللام، قد ذكروا فيها كلماتٍ ما أحسبها صحيحة، لكنَّني كتبتُها للمعرفة"[4].

3- **ورودها في الشعر،** كـ(الطُّوبالة) في (طبل): "الطاء والباء واللام ثلاث كلمات ليست لها طِلَاوَةُ كلامِ العرب، وما أدري كيف هي؟ من ذلك الطَّبل الذي يُضْرَب، ويقولون إنَّ الطَّبل: الخَلْق، والثالثة: الطُّوبالة، ولولا أنها جاءت في بعض الشِّعر ما كان لذكرها معنىً، وما أحسبها في غير هذا البيت:

فارس من ابن دريد: (منهج ابن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة, -نقد الخليل وابن دريد نموذجاً-, د. محمود عبد الله جفَّال, مجملة مجمع اللغة العربية بدمشق, المجلد 78, الجزء 4, ص1098-1110.

[1] (?) مقاييس اللغة 1/462.

[2] (?) المصدر السَّابق 4/171، ومثله في (بيض) 1/327، و (تر) 1/337-338، و (كمح) 5/137، و (تول) 1/359.

[3] (?) مقاييس اللغة (أيس) 1/164.

[4] (?) المصدر السَّابق 5/291.

نَعَاني حَنَانةُ طُوبالةً تُسَفُّ يبيساً من العِشْرِقِ

ويقال هي النَّعْجة"[1].

---

[1] (?) السَّابق 3/440-441, والبيت من المتقارب, لطَرَفة بن العبد في ديوانه, ص65, بشرح الأعلم الشَّنْتمري, و **نَعانِي**: أَخْبَرَنِي بِالمَوْتِ، و **حَنانَةُ**: اسْمُ رَاعٍ، ونَصْبَ **طُوبَالَةً** على الشَّتْمِ، كَأَنَّهُ قال: أَعْنِي طُوبَالَةً, (تهذيب اللغة) 29/321, و**العِشْرِقُ**: شجرُ, أو نبتٌ ينفرش على الأرض عريضُ الورق, وليس له شوكٌ, ولا يكاد يأكله شيءٌ إلا أن تصيب المعزى منه شيئاً قليلاً, (المحكم) 2/396.

المانع الثالث: التصحيف.

منع التصحيفُ استنباطَ معنى مشتركٍ لجذرٍ واحدٍ وهو (توخ) كما منع من دخول (13) استعمالاً في قياس جذورها التي سلمت منه.

والسبب في هذا أن اللفظَ المصحَّفَ صورةٌ غيرُ ثابتةٍ من اللَّفظِ الثَّابت، وأصول المعاني إنما تدرس الألفاظَ الثابتةَ فحسب.

قال في (توخ): "التاء والواو والخاء ليس أصلاً، وذُكِر في كتاب الخليل حرفٌ أُراهُ تَصحيفاً، قال: (تاخَتِ الإصبع في الشيء الرِّخْو)، وإنما هذا بالثاء ثاخَتْ"[1].

ولكنَّه في (ثوخ) حكم بأن (ثاخت) مبدلة من (ساخت)، قال: (ثوخ): "الثاء والواو والخاء ليس أصلاً؛ لأن قولهم: (ثاخَت الإصبعُ) إنّما هي مبدلة من سَاخت؛ وربّما قالوا بالتاء: تاخت"[2].

ومثاله في الاستعمالات قوله في (خذع): "الخاء والذال والعين يدلُّ على قَطْع الشيء؛ يقال خَذَّعَهُ بالسَّيف، إذا ضربَه ... ويقال نباتٌ مخذَّعٌ: إذا أُكِل أعلاه، وصَحَّفهُ ناس فقالوا مُجدَّع، وليس بشيءٍ"[3].

التعبير عن التصحيف:

الغالب أن يغبر ابن فارس عنه بلفظٍ من مادة (صحف) كالفعل الماضي (صَحَّفَ)[4]، (وصَحَّفه)[5]، أو المضارع (يُصَحِّف)[6] أو المصدر (تصحيف)[7], وربما عنه

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/357.
[2](?) المصدر السَّابق 1/396.
[3](?) السَّابق 2/164.
[4](?) نفسه (جرج) 1/450، ومثله (سرّ) 3/67.
[5](?) نفسه (خذع) 2/164.
[6](?) نفسه (قب) 5/5.
[7](?) مقاييس اللغة (توخ) 1/357، ومثله في (حتل) 3/135،

بـ(الغلط)[1]، وربما أخلاه منهما مكتفياً بشرح التغير في الكلمة، كقوله في (بصع): " ...قال الدريديّ: بَصَعَ العَرَقُ: إذا رَشَحَ، وذكرَ أنّ الخليل كان يُنشِد:

تأبى بِدِرَّتها إذا ما استُكرِهَتْ إلاّ الحَمِيمَ فإنّه يتبَضَّعُ

بالصّاد، يذهب إلى ما ذكرناه، والذي عليه الناس الضّاد، وهو السَّيَلان"[2].

تعريف التصحيف:

وتدل الاستعمالات التي حكم عليها ابن فارس بالتصحيف على أنه يعني به: تغيير شَكْلِ الكلمة أو معناها إلى شكلٍ أو معنى غير ثابتين.

فالتصحيف عنده على هذا نوعان:

الأول: تصحيف في الشَّكل، وله مظاهر:

1- تغيير حرفٍ ثابتٍ إلى حرفٍ غيرِ ثابت كالسِّين في (عسم): "العين والسين والميم أصلٌ صحيح يدلُّ على التواءٍ ويُبْسٍ في عُضوٍ أو غيره ... ويقولون: العُسُوم: كِسَر: الخُبْزٍ، وهذا قد رُوِي عن الخليل، ونُراه غلطاً، وهذا في باب الشِّين أصحُّ، وقد ذُكِر ..."[3]، وربما وقع في حرفين من الكلمة كما سبق في (خذع).

2- تقديمُ حرفٍ على حرفٍ كقوله في (تفر): "التاء والراء والفاء كلمة واحدة، وهي التُّرْفَة، يقال رجلٌ مُترفٌ: مُنَعَّمٌ، ... وفي كتاب الخليل: التُّرفَة: الهَنَةُ في

وفي (سدح) 3/151.

[1] المصدر السَّابق (تفر) 1/345، ومثله (ظب) 3/464، و (عسم) 4/315، و (عسف) 4/315.

[2] السَّابق 1/252، ونسخة العين التي بين أيدينا بالصاد، على ما ذكره ابن دريد، ينظر: العين 1/313, والبيت من البسيط, لأبي ذؤيب الهذلي, كما في شرح ديوان الهذليين, للسُّكَّري 1/34.

[3] مقاييس اللغة (عسم) 4/315، ومثله في (سرّ) 3/67-68.

الشَّفَة العُلْيا، وهذا غلطٌ، إنّما هي التُّفِرَةُ وقد ذُكِرتْ"[1].

3- تشـــديدُ الحـــرفِ المخفَّف كقوله في (ظبَّ): "... فأمَّا الذي في الكتـاب الـذي للخليل: أنَّ الظَّابَّ: السِّلْف فـــأراه غلط على الخليل؛ لأنَّ الـــذي ســـمعناه الظَّأب، بـــالتخفيف –أي: تخفيف البـــاء- وقد ذُكر في بابه"[2]، أي: في (ظأب) وهناك قـال: "الظـاء والهمـزة والبـاء كلمتـان متباينتان: إحداهما الظَّأب، وهو سِلْف الرَّجُل ..."[3].

وإذا عـــدنا إلى العين للخليل نجد أنه يـــرى جـــواز الوجهين -التشديد والتخفيف- وأنهما لغتان، ويبــدو أن ابن فـــارس اطّلع على ما ذكـــره الخليل أولاً في (ظبّ) ولم يتنبّه إلى ما ذكــره في (ظــأب) أو رآه وكـان قد نسي ما قرَّره في (ظبَّ)؛ لأن الخليل ذكر في (ظبّ) لغة التشديد فقط[4]، ولكنه في (ظــأب) ذكر اللغــتين معـــاً بما يقطع بصـحة اللغـتين ويـدفع احتمـال التصـحيف عنـده، يقـول الخليل: "والضَّأبُ: السِّلْفُ ولم أسـمعهم يصـفون به إلا الرجل ... وقد مرَّ في بـاب التضـعيف في لغة من يشـدد البـــاء"[5] وهنـــاك قـــال: "والظَّابّـــان يقـــال: السَّـــلِفان المُتزوِّجان بأُخْتين"[6].

الثاني: تصحيفٌ في المعنى.

كقوله في (قب): "القاف والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على جمـــعٍ وتجمُّع ... وأمَّا القابّة فقـــال ابن الســـكيت: القَابّة: القَطْرة من المَطَر، قال: وكان الأصـمعي يصـحِّف ويقـــول: هي الرَّعد، والـــذي قاله ابن الســـكيت أصـــحُّ

[1] (?) مقاييس اللغة 1/345، وذكر تلك في (تفر) 1/350.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/463–464.
[3] (?) السَّابق 3/473.
[4] (?) العين (ظبَّ) 8/153.
[5] (?) السَّابق 8/171-172.
[6] (?) نفسه (ظبَّ) 8/153.

وأقْيَس؛ لأَنَّها تَقُبُّ التُّرْبَ أي تجمعه ..."[1].

وتصحيحه لقول ابن السكيت بشطريه يؤيد ذهابه إلى أنَّ التصحيف يكون في المعنى, وذهب بعضهم إلى أن هذا إلى الغلط أقرب[2], وهو رأيٌ سديد.

كيف يعرف التصحيف.

هناك أسباب متعددة لمعرفة التصحيف أشار ابن فارس في (سحب) إلى أنّ منها مخالفة قياس الجذر، حيث قال: "السين والحاء والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على جرِّ شيء مبسوطٍ ومَدِّه ... وناسٌ يقولون: السَّحْب: شدّة الأكل، وأظنُّهُ تصحيفاً؛ لأنّه لا قياس له، وإِنّما هو السَّحْت"[3].

والسَّحت: بمعنى شدة الأكل يتناسب مع قياس الأصل المعنوي لـ(سحت) وفيه يقول ابن فارس: (سحت): "السين والحاء والتاء أصلٌ صحيح منقاس، يقال سُحِت الشيء، إذا استُؤصل، ...ومن الباب: رجلٌ مسحوت الجوف: إذا كان لا يشبَع، كأنَّ الذي يبلعه يُستأصل من جوفه، فلا يبقى"[4]، وكأنّ ابن فارس قد لحظ في شدة الأكل استئصالاً سريعاً للأكل.

ويرى الدكتور عبد الكريم جبل أنَّ (السّحب) بمعنى: شدّة الأكل يدخل في قياس (سحب)، وأنه ليس تصحيفاً؛ لأنّ "شدّة الأكل هي انتقالٌ (سَحْبٌ) للطعام (جَرُّه جَرًّاً) من مقرّه إلى جوف الآكل، وما زال لهذا الاستعمال (امتداد) في العامية المصرية المعاصرة، كما أن العرب تقول أيضاً: (رجلٌ سَحْبان: أي: جُراف، يجرُف كلّ شيء مرَّ به)"[5].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/5، ومثله في (طفو) 3/414.
[2] (?) المزهر 2/381.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/142–143.
[4] (?) المصدر السَّابق 3/143.
[5] (?) الدلالة المحورية، ص95–96، وما بين القوسين الأخيرين

"وأما ورود (السَّحْت) بهـذا المعـنى –أيضـاً– فهـو من باب (شبه الترادف) الذي تزخر به العربية"[1].

(عهن): "العين والهاء والنون أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على لِينٍ وسُهولة وقِلّة غـذاء في الشـيء ... فأمَّا الـذي يُحْكى عن أبي الجرّاح أنّه قال: عَهَنْت عواهن النخل: إذا يَبِسَـت تَعْهِنُ عُهوناً، فغلَط؛ لأنَّ القياس بخلاف ذلك ..."[2].

من لسان العرب (سحب)، 3/1950.

[1] (?) الدلالة المحورية، ص96.

[2] (?) مقـاييس اللغة 4/176-177, وأبـو الجـرَّاح: هـو الأسـود بن يعفر, شاعرٌ جاهليٌّ, من سادات تميم, (تـ22) قبل الهجرة, انظر ترجمتـه في: طبقـات فحـول الشـعراء 1/143, و الشِّـعر والشُّعراء, لابن قتيبة, ص255-256, والأعلام 1/330.

المانع الرابع: الإبدال.

منع الإبدالُ ابنَ فارسٍ من استنباطِ معنى مشتركٍ لـ(98) جــذراً، كما منعه من إدخــال (122) اســتعمالاً في قياس المعنى المشترك لجذورها التي سلمت منه.

وذلك؛ لأن الجذرَ المبـدلَ أو الاسـتعمال المبـدلَ فـرعٌ عن الأصل المبــدل منــه، وما ورد فيه من معــنى إنما هو معنى أصله المبدل منه.

من أمثلته في جذور كاملة (تله): "التاء واللام والهاء ليس أصلاً في نفسه، وذلك أنهم يقولون تَلِه إذا تحيَّرَ، ثم يقولون إن التـاء بـدلٌ من الـواو"[1]، ومثله (لـزق): "اللام والزاء والقـاف ليس بأصـلٍ؛ لأنَّه من بـاب الإبـدال، يقـال لَـزِق الشّـيء بالشَّـيء: يلـزَق، مثل لَصِـق"[2], و (لسق): "اللّام والسين والقـاف ليس أصـلاً، وأصـله الصـاد، يقـال اللَّسَــق: اللَّوَى، وإذا الــتزقت الرِّئة بــالجَنْب قيل لَسِــقَ لَسَقاً، والأصل لصق"[3].

ومن أمثلته في الاســــــتعمالات قوله في (فكه): "الفــاء والكــاف والهــاء أصــلٌ صــحيح يــدلُّ على طِيب واسـتطابةٍ ... فأمَّا التَّفَكُّه في قوله تعـالى: ﭽ ﭼ[4]، فليس من هذا، وهو من باب الإبـدال، والأصل (تَفَكَّنــون)، وهو من التنـــدُّم، وقد مضى ذِكـــرُه"[5]، أي: في (فكن) وفيها قــال: "الفــاء والكـاف والنـون كلمــةٌ واحــدة، وهي التندّم، يقال تندّم وتفكَّنَ بمعنىً"[6].

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/354.
[2](?) المصدر السَّابق 5/244.
[3](?) السَّابق 5/248، ومثله (فلط) 4/451، و (ثأط) 1/398.
[4](?) الواقعة/65.
[5](?) مقاييس اللغة 4/446.
[6](?) المصـدر السَّـابق 4 /446، ومثلـه في (غمـط) 4/396، و (نفل) 5/456.

ويجـيز جعـلَ اللَّفـظِ مبـدلاً من أصـلين كقوله في (فلص): "الفـاء واللام والصـاد ليس فيه شـيءٌ، لكنَّهم يقولون: الانفلاص: التفلُّت، وفلَّصت الشَّيء من الشيء: خَلَّصته، وهـذا إن صـحَّ فإنَّما هو من الإبـدال، والأصل الميم، يقـال مَلَّصَ، وممكنٌ أن يكـون الأصل الخـاء: خَلَّص"[1].

كما يجـوِّز في اللفظ أن يكـون مبـدلاً في حـرفين كـ(حزك): "الحاء والـزاء والكـاف كلمـةٌ واحـدة أُراها من بـاب الإبـدال وأنها ليست أصـلاً، وهو الاحـتزاك، وذلك الاحتزام بالثَّوب، فإمّا أن يكون الكـاف بـدلَ ميم، وإما أن يكون الزاء بدلاً من باء وأنه الاحتبـاك، وقد ذكر الاحتبـاك في بابه"[2].

وقد يجعل جذور باب كامل من الإبدال كـ(بـاب الـزاء والـدال وما يثلهمـا)[3]، وبـاب (العين والألف وما يثلثهمـا) قال: "فأمَّا العين والألف فقد مضى ذِكـرُ ذلـك، لأنَّ الألف فيه لابدّ [أن] تكـون منقلبـةً عن يـاء أو واو، وقد ذكر ذلك والله أعلم"[4].

ويجريه في جميع الحـروف[5]، ويطـرده في بعضـها كإبدال الجيم قافاً, قال في (جرى): "الجيم والراء واليـاء أصـلٌ واحـدٌ، وهو انسـياحُ الشـيء ... وأما الجِرِّيَّة: وهي الحَوْصـلة فالأصل الـذي يعـوَّل عليه فيها أنَّ الجيم مبدلة من قـاف، كـأن أصـلها قِرِّيّـة، لأنّها تَقْـرِي الشـيءَ: أي

---

[1] (?) مقـاييس اللغة4/451، ومثلـه (ثـوخ) 1/396، و (جمخ) 1/477.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/53.
[3] (?) السَّابق 3/50.
[4] (?) نفسه 4/204.
[5] (?) وقـد اسـتقرأت ذلـك في (مقـاييس اللغـة) فوجـدت أمثلـةً للإبدال في جميع الحروف.

تجمعه، ثم أبدَلُوا القافَ جيماً كما يفعلون ذلك فيهما"[1].

تسمياته:

ويسـميه إبـدالاً، وتحـويلاً[2]، وإعلالاً[3] وتفريعـاً[4]، وحملاً[5] وإذا كان في حروف العلّة سماه قلباً كقوله في (قاب) قال: "القاف والألف والباء، القابُ: القَدْر، وعنـدنا أنّ الكلمةَ فيها معنيان: إبدالٌ، وقَلْبٌ، فأمّا الإبـدال فالبـاء مبدلة من دال، والألف منقلبة من يـاء، والأصل القِيـدُ"[6]، وربما سماه فيها إبدلاً كما في (هال)[7]، و (هام)[8]، وربما سمَّاه في غير حروف العلّة قلباً كقوله في (ثجم): "الثـاء والجيم والميم ليس أصـلاً وهو دوام المطر أيامـاً، يقـال أثْجَمَتْ: إذا دامتْ أيامـاً لا تقلـع، وأرى الثـاءَ مقلوبـةً عن سين"[9].

تعريفه:

ويعني بالإبدال: إقامةَ الحروفِ بعضَها مقـام بعضٍ[10]، مطلقاً، حيث لم يشترط:

1- تقارب الحروف، حيث أجراه في الحروف التي تباعدت مخارجها كالضاد والهمزة في (ضـوى): "... ومما شـذَّ عن هـذا البـاب: ضَـوَيت إليه أضـوِي ضُـوِيّاً وأوَيت

[1] (?) مقاييس اللغة 1/448.
[2] (?) المصدر السَّابق (أذ) 1/12.
[3] (?) مقاييس اللغة (أسن) 1/104–105.
[4] (?) المصدر السَّابق (أجح) 1/62، ومثلـه في (ثمـأ) 1/389، و (أحد) 1/67.
[5] (?) السَّابق (بهَّ) 1/193.
[6] (?) نفسـه 5/46، ومثلـه في قلب اليـاء ألفـاً (خـاف) 2/237، وقلب الياء واواً (ثيل) 1/297.
[7] (?) نفسه 6/27.
[8] (?) نفسه 6/27.
[9] (?) نفسه 1/372، ومثله في (حـزم) 2/54، و (ضـبن) 3/388، و (عيل) 4/198، ولا يوجد غيرها.
[10] (?) الصاحبي، ص333.

بمعنىً، ويجوز أن يكون من الإِبدال، أن يقام الضَّاد مقــام الهمزة"[1].

2- **واتحاد نوعها**: حيث جوّز إبـدال الحـرف المعتل من الصحيح كما في (طلى) قال: "... وقد بقي في الباب ما يبعُد عن هــذا القيــاس، إلاَّ أنَّهُ في بــابٍ آخر، قــال الشَّيباني: الطّلاَ: الشَّـخص؛ ... فهـذا إن صـحَّ فهو عنـدي من الإِبدال، كأنَّه أراد الطَّلَل ثم أبدل إحدى اللامين حرفـاً معتلاً، وهو من باب: (تقضِّي البَازِي) وليس ببعيد"[2].

3- **واتحــــاد حركاتهـــــا:** حيث يجريه مع اختلاف الكلمتين في الحركات كقوله في (كرب): "... فأمَّا كَـرَبَ الشَّيء: دنا، فليس من الباب؛ لأنَّ هذا من الإبــدال، وإنَّما هو من القُـرْب، لكنهم قـالوا بالقـاف قَـرُب بضم الـراء، وقالوا في الكاف كَرَب بفتحها، والمعنى واحد"[3].

4- **واتحاد معناها:** حيث يجريه مع افتراق الكلمتين في المعنى كقوله في (خسق): "الخـاء والسـين والقـاف ليس أصـلاً؛ لأنَّ السِّــين فيه مُبدلـةٌ من الـزاء، وإنّما يُغَيَّر اللّفـظُ ليغيَّر بعضُ المعـنى، فالخـازق من السِّـهام: الـذي يرتـزُّ إذا أصـابَ الهـدف، والخاسق: الـذي يتعلَّق ولا يرتَـزُّ ..."[4].

أسباب الإبدال:

ومن خلال تعامله مع المبـــدلات ظهـــرت الأســـباب التالية:

1- **مخالفة قياس الباب، وموافقة قياس باب**

---

[1] (?) مقـاييس اللغـة 3/377، ومثلـه (الجيم والـزاء) في (أجـل) 1/65.
[2] (?) مقاييس اللغة 3/417.
[3] (?) المصدر السَّابق 5/175.
[4] (?) السَّــابق 2/181، وينظــر: (ابن فــارس الــرَّازي)، ص244-247.   .

آخر, كقوله في (حرف): "الحاء الراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقـدير الشَّـيء ... وزعم نـاسٌ أنّ المُحـارَفَ من هـذا -أي: تقـدير الشـيء-؛ كأنّه قُـدِّر عليه رزقُه كما تقدَّر الجِراحةُ بالمحْراف، ومن هـذا البـاب فلان يَحْرُف لِعياله، أي يكسِب، وأجْوَدُ مِن هذا أن يقـال فيه إنّ الفـاءَ مبدلـةٌ من ثـاء، وهو من حَـرَث: أي كَسَـبَ وجَمَـعَ، ..."[1]، وفي (حــرث): "الحـــاء والـــراء والثـــاء أصـــلان متفاوتـــان: أحـــدهما الجمع والكَسْـــب، والآخر أنْ يُهْـــزَلَ الشيء ..."[2].

ولكن ليس كـل مـا تشـابه معنـاه من جـذرين يجعلـه مبدلاً إذا اطرد قياسـه في فروعـه فقـد قـال في (زغـر): "الزاء والغين والراء أُصَيْلٌ، يقال زَغَر الماءُ وزَخَـر، وليس هذا عندي من جهةِ الإبدال؛ لأن قياسَ زَغَر قياسٌ صـحيح، وسيجيء في الرباعيّ مـا يصـحِّحه"[3]، وهـو قولـه: "ومن ذلك (الزَّغْـرَب) وهو المـاء الكثـير، فهـذا مما زيـدت فيه الــزّاء، والأصل راجع إلى الغَــرَب، وهو من بــاب كــثرة المـاء"[4]، وقـال في (زخر): "الـزاء والخـاء والـراء أصـلٌ صحيح، يدلُّ على ارتفاع"[5].

2- **التفريــق بين المعــاني,** كقولــه في (خسق): "الخاء والسين والقاف ليس أصلاً؛ لأنَّ السِّـين فيه مُبدلـةٌ من الزاء، وإنّما يُغَيَّر اللّفظُ ليغيَّر بعضُ المعنى، فالخــازق من السِّهام: الذي يرتزُّ إذا أصابَ الهدف, والخاسق: الذي يتعلَّق ولا يرتَزُّ"[6].

---

[1] (?) نفسه 2/43.
[2] (?) نفسه 2/49.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/13-14.
[4] (?) المصدر السَّابق (بـاب الزائـد على الثلاثي من كتـاب الغين) 3/54.
[5] (?) السَّابق 3/50.
[6] (?) نفسه 2/181.

3- **اختلاف لهجــات العــرب,** كقوله في (ميــد): "الميم والياء والدال أصلانِ صحيحان: أحـدُهما يـدلُّ على حركةٍ في شيء، والآخَر على نفعٍ وعطـاء.... وأمّا قوله ﷺ: "مَيْدَ أَنَّا أُوتِينا الكتـابَ مِن بعـدهم"، أي: غـير أنّـا، أو على أنّا، فهو لغة في بَيْد أنَّا"[1].

ونصّ في (الصـاحبي) على أن من مظـاهر اختلاف لهجـات العـرب الإبـدال كقوله في "**بـاب القـول فِي اختلاف لغات العرب**: اختلاف لغات العرب من وجـوه: أحـــدها: الاختلاف فِي الحركـــات ... ووجه آخـــر: وهو الاختلاف فِي إبدال الحروف نحو: (أولئك) و (أُولالِـكَ)، ... ومنها: قولهم: (أنّ زيداً) و (عَنّ زيداً) ... ومنهـا: الاختلاف فِي الحرف الصحيح يبـدلُ حرفـاً معتلاً محو (أمَّا زيـد) و (أَيْما زيد)"[2].

4- **تأثير الحركة السابقة للحـرف,** كإبـدال الـواء ياءً للكسرة قبلها في (روح): "الراء والـواو والحـاء أصـلٌ كبـير مطّـرد، يـدلُّ على سَـعَةٍ وفُسْـحَةٍ واطّـراد، وأصل [ذلك] كلِّه الرِّيح، وأصل الياء في الريح الواو، وإنّما قلبت ياءً لكسرة ما قبلها"[3]، وإبدال الياء واواً للضمة قبلها في (طـوب): "... وأمَّا طُـوبَى فليس من هـذا، وأصـله اليـاء، كأنها فُعْلَى من الطِّيب، فقلبت الياء واواً للضمَّة"[4].

5- **طلب الخفـة,** كقوله في (مـطّ): "الميم والطـاء

---

[1] (?) نفسه 5/288، ومثله الأُثُن والوُثُن في (وثن) 1/61، وختيت وخسـيس في (خت) 2/158، والوكـاف والإكـاف في (وكـف) 6/140, والحـديث أورده ابن الجـوزي في (غـريب الحـديث) 2/381, والأصل المبدلَ منه بالباء ورد في البخاري 2/2 بـرقم (876), ومسـلم ص331 بـرقم (855): بلفـظ "نَحْنُ الْآخِـرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ...".

[2] (?) الصاحبي، ص28-29.

[3] (?) مقـاييس اللغـة 2/454، ومثلـه (زيـر) 3/40، وخيفـة في (خوف) 2/230، وفي (نوق) 5/371.

[4] (?) المصدر السَّابق 3/430.

أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مدِّ الشيء ... قال الله تعالى: ﭽﮊ ﮋ ﮌ ﮍﭼ[1]، قالوا: أصله يتمطَّط، فجعلت الطاء الثالثة ياءً للتخفيف، ..."[2].

ونصَّ على هذا السَّبب في الصاحبي فقال: "ومما اختُصت بِهِ لغةُ العرب ... قلبهُم الحروف عن جهاتها، **ليكون الثاني أخفَّ من الأول**، نحو قولهم: (ميعاد) وَلَمْ يقولوا: (مِوْعاد) وهما من الوعد، إلاَّ أن اللفظ الثاني أخفُّ"[3].

6- **استثقال اجتماع الحرفين المتماثلين,** كقوله في (عنّ): "... فالعُنَّة: وهي الحظيرة، ... يقال: عَنَّنْت البعير: حبسته في العُنَّة, وربَّما استثقلوا اجتماعَ النُّونات فقلبوا الآخرة ياء، كما يقولون:

تَقضِّيَ البازِي إذا البازِي كَسَرْ

فيقولون عَنَّيْت, قال:

قطعتَ الدّهرَ كالسَّدِم المُعَنَّى تُهدِّر في دِمشقَ ولا تَريمُ

يراد به المعنّن"[4].

وهذا قريبٌ من السَّابق فكلاهما لأجل الخِفَّة.

7- **تقارب مخارج الحروف**, كقوله في (سرد): "السين والراء والدال أصلٌ مطّرد منقاس، وهو يدلُّ على تَوالِي أشياء كثيرةٍ يتّصل بعضُها ببعض، من ذلك السَّرْد؛

---

[1] (?) القيامة/ 33.

[2] (?) مقاييس اللغة 5/273، ولم يمنع الإبدل هنا التحقق؛ لأن الأصل (يتمطط)، وهو بناء الجذر (مطط).

[3] (?) الصاحبي, ص20.

[4] (?) مقاييس اللغة 4/21, والبيت الأوَّل من الرَّجز, للعجَّاج في ديوانه, 1/42, بشرح الأصمعي, والثاني من الوافر, للوليد بن عقبة كما في شرح نهج البلاغة, لابن أبي الحديد (ت656هـ) 3/94.

اسمٌ جامعٌ للدروع وما أشـبهها من عمل الحِلَق ... قـالوا: والـــزّرَّاد إنّما هو السّـــرّاد، وقيل ذلك لقُـــرب الـــراء من السين"[1].

كيف يعرف الإبدال؟

أشار ابن فـارس إلى علامـات اهتـدى بواسـطتها إلى الإبدال، وقفت منها على الآتي:

1- **تقارب الحروف في المخارج،** كما في (أرش وهرش) قال في (أرش): "الهمزة والـراء والشـين يمكن أن يكـون أصـلا، وقد جعلها بعضُ أهل العلم فرعـاً، وزعَمَ أنّ الأصل الهـرشُ، وأنّ الهمـزة عـوضٌ من الهـاء، وهـذا عندي متقارب، لأنّ هذين الحرفين -أعني الهمزة والهـاء- متقاربان، يقولون إياك وهِيَّاك، وأرقْتُ وهَرَقت، وأيّاً كـان فالكلام من باب التحريش ..."[2].

2- **التصـغير** ومنه في (مـوه): "الميم والـواو والهـاء أصلٌ صـحيح واحـد، ومنه يتفـرّع كَلِمُـه، وهي المَـوَه أصل بنـاء المـاء، وتصـغيرهُ مُوَيْـه، قـالوا: وهـذا دليـلٌ على أنّ الهمزة في الماء بدل من هاء"[3].

3- **خـــروج الكلمة عن القيـــاس وتوافقها مع قياس جذر آخر، كما سبق في (حرف)**[4]، وهذا هو الغالب في وسائل تعرُّفه على المبدلات وكـذا على غيرها من الاستعمالات التي خرجت عن دلالة المعنى المشترك للجذر اللغوي.

مؤاخذات متنوعة:

أُخِذ على ابن فارس في أحكامه بالإبدل أمور منها:

1- عدم صحِّة الحكم بالإبدال.

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/ 157–158، ومثله في (أرش) 1/79.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/79.
[3] (?) المصدر السَّابق 5/286، ومثله في (قوع) 5/42.
[4] (?) كما سبق في (حرف), ص282.

فقد أخذ عليه الدكتور عبد الكـريم محمـد حسـن جبل أنــه –أحيانــاً- قــد يحكم على الكلمــة بالإبــدال وهي مناسبة تماماً لأصل جذرها كمـا في (أسـن) أحـد أصـليها: (التغير) وتحته كلمتان مبدلتان: الأولى: الأُسُــن: وهو بقيّة الشَّحم، مبدلة من العُسُن، والثانية: تأسَّنَ تأسُّناً إذا اعتلّ وأبطأ، مبدلة من: تأسَّرَ تأسُّراً[1]، ومعلوم أن بقية الشحم فيه تغـير الرائحة إلى السّـوء, والاعتلالُ والبطءُ نـوعٌ من التغير عن السَّلامة والسَّرعة، وبالتالي فالحكم بالإبـدال –هنا –غير سديد[2].

ويبدو أن ابن فارس لم يلحظ هذه العلاقة المذكورة, أو أنه لحظهـا ولكنـه رأى أنهـا بعيـدة، ركونـاً إلى موافقـة هاتين الكلمتين للأصل المبدل منه في المعنى، فقـد قـال في (عسن): "... ويقال إنَّ العُسُنَ: الشَّحم القديم، وقال الفـرّاء: إذا بقيَتْ من شـحم الدّابّة بقيَّةٌ فـذلك العُسُــن، ويقال: بعيرٌ حَسَن الإعسـان، وأعْسَـنَتِ الإبل على شـحمٍ متقدِّمٍ كـانَ بها"[3]، وقـال: في (أسر): "الهمـزة والسـين والـــراء أصل واحـــد، وقيـــاسٌ مطـــرّد، وهو الحبس، وهو الإمساك"[4].

2-ترك الحكم بالإبدال في موضعه:

فقد أخذ عليه الدكتور أمين محمد فاخر أنه –أحياناً- يذكر مواد مشتركة في حـرفين وفي المعـنى دون أن يشـــير فيها إلى الإبـــدال كما في (لحـــز) و (لحص) و (لحج)[5] كلها تـــدل على ضـــيق في الشيء، وكـــذا في

[1] (?) مقاييس اللغة 1/104–105.
[2] (?) الدلالة المحورية، ص، 98.
[3] (?) مقاييس اللغة 4/316.
[4] (?) المصدر السَّابق 1/107.
[5] (?) (لحز) 5/236 و (لحص) 5/237 و (لحج) 5/240.

(لقس) و (لقص) [1] و (ثكم) و (ثكن) [2]، ثم قـــال: "... ولعله استغنى بحكمه باشتراكها في المعنى عن الحكم بالإبدال فيها بدليل أنه في (مجمل اللغة) يذكر في مادة (ثكن) أن: الثكن جادة الطرق من الإبدال يقولون: ثكم وثكن"[3].

والحقُّ أنَّ هذا المأخذَ غيرُ سديد؛ لأنَّ ابن فارس لا يرى أنَّ الاشتراك في المعنى وفي أكثر الحروف لازماً للحكم بالإبدال؛ فقد أسلفنا في خصائص أصول المعانى أنه يرى أنها قد تشترك بين أكثر من جذرٍ لغوي، وربما اشتركت بين جذور بابٍ كامل، وتكون حينها أصليةً في كل جذرٍ منها، ولا ينهض الدليل المنقول من (مجمل اللغة) لتأييد هذه الفكرة؛ لما قررنا من تأخر (مقاييس اللغة) في التأليف عليه، وأنهما إن تعارضا قُدِّم مقاييس اللغة، وعلى فرض أنه لم يتراجع عن حكمه بالإبدال بين (ثكم وثكن) تبقى هذه الملاحظة في هاتين المادتين فحسب.

3-الخلط بين المبدل والمبدل منه.

فقد لاحظ الدكتور أمين محمد فاخر أنه ربما خلط –أحياناً- بين المبدل والمبدل منه، كما وقع له في (سلغ) و (صلغ) قال في (سلغ): "السين واللام والغين ليس بأصلٍ، لكنه من باب الإبدال فسينُهُ مُبْدَلة من صاد، يقال سَلَغَت البقرةُ: إذا خرجَ نابُها، فهي سالغ"[4]، وقال في (صلغ): "الصاد واللام والغين ليس بأصلٍ؛ لأنّه من باب الإِبدال، يقال للذي تَمَّ سِنُّه من الضَّأنِ في السَّنةِ

[1] (?) (لقص) 5/262 و (لقس) 5/262.
[2] (?) (ثكم) 1/383 و (ثكن) 1/384.
[3] (?) مجمل اللغة، ص161، وينظر: ابن فارس اللغوي، ص 298.
[4] (?) مقاييس اللغة 3/95.

الخامسة: صالغ، وقد صَلَغ صُلُوغاً"[1].

وهذه الملاحظة صحيحة، ويمكن أن يعتذر لابن فارس بأنه أصدر حكمه أولاً بإبدال (سلغ) من (صلغ)، ولكنه لما وصل إلى (صـــــلغ) ودرســــها تراجع عن حكمه الأول بأصالتها, وجعلها مبدلة من (سلغ) على أنه تكـون (سـلغ) هي الأصل.

ومن أصرحها في الاستعمالات حكمه بإبـدال الزَّمانـة من الضَّـمانة، قـال في (زمن): "... فأما الزّمانة الـتي تصِـيب الإنسـانَ فتُقْعِـده، فالأصـلُ فيها الضّـاد، وهي الضَّمَانة، وقد كُتِبَتْ بقياسها في الضّاد"[2]، وفي (ضـمن): "... وأمَّا الضَّـمانة، وهي الزَّمانة، والضَّـمِن: الـزَّمِن، فإنَّهُ عندي من باب الإبدال كـأنَّ الضـاد مبدلة من زاي، ..."[3]، وهذا لعله سهوٌ, أو تراجعٌ عن الحكم السَّابق.

4-إبهام موضع الإبدال في الكلمة:

فقد أخذ عليه الدكتور عبد الكريم جبل أنه قد لا يُبيِّن موضع الإبـدال في الكلمـة؛ فيحتـاج البـاحث في معجمه للرجــوع إلى ما يقاربها من الكلمــات كي يعــرف الأصل المبدل منـه، كقوله في (حضـج): "فأما قـولهم: حضـجت النـار: أوقـدتها، فيجـوز أن يكـون من البـاب، ويمكن أن يكـون من بـاب الإبـدال"[4] وهـذا يحتمل أن تكـون الجيم بـدلاً من البـاء، كما في (حضـب): "أن مما تـدلُّ عليه ما تسـعر به النـار"[5]، أو من الـواو أو الهمـزة حيث ذكر في (حضـى) أنه يقـال: "حضـوت النـار إذا أوقـدتها ... ويقـال

---

[1] (?) المصدر السَّابق 3/305 ومثله بين (سـقع) 3/87 و (صـقع) 2/297 وينظر: ابن فارس اللغوي، ص 248 -249.
[2] (?) مقاييس اللغة 3/23.
[3] (?) المصدر السَّابق 3/372.
[4] (?) مقاييس اللغة 2/75.
[5] (?) المصدر السَّابق 2/75.

حضأتها -أيضاً- بالهمزة"[1]، وليس في باب الحـاء والضـاد وما يثلثها من المـواد ما يقـرب من مـادة (حضـج) غـير هاتين المادتين[2].

5-عدم ذكر الأصل المبدل منه:

فقد أخذ عليه الدكتور أمين محمد فاخر أنه قد يغفل الأصـلَ المبـدلَ منه سـواء كـان ذلك في جـذور برأسـها كحكمه بإبـدال (طـوح)[3] من (طيح) ولم يـذكر (طيح)، وكذا (جمخ) من جفخ أو جخف[4] ولم يـذكر مـادة (جفخ)[5]، أو في اسـتعمالات ضـمن جـذور سـليمة من الإبـدال كقوله في (بـوق): "فأمّا قـولهم: بـاقَتْهُمْ بائقـةٌ: وهي الدّاهِيَةَ تَنْزلُ، فليست أصـلاً، وأَرَاها مبدلـةً من جيم، والبائجة كـــالفَتْقِ والخَلَـــلِ، وقد ذكر فيما مضى"[6] ولم يذكر في (بوج) ما يدل على ذلك وكل ما ذكره في (بوج) هو: "الباء والواو والجيم أصـلٌ حسـن، وهو من اللّمَعـان، يقول العرب: تبَوَّج البَرْقُ تَبَوُّجاً: إذا لَمَع"[7].

ولعل ذلك سـهوٌ منـه، أو أنه يحيل إلى (مجمل اللغـــة) فقد ذكرها فيه[8]، أو أنه يحيل إلى موضع ذكرها فيها عرضاً في غير مادتها.

6-مخالفة الأصل المبدلِ منه للمبدل.

فقد أخذ عليه الدكتور أمين محمد فـاخر أنه قد يرجع الكلمة في إحدى المواد إلى مادة أخرى مخالفة لها

---

[1] (?) السَّابق 2/74.
[2] (?) الدلالة المحورية، ص97.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/430.
[4] (?) المصدر السَّابق 1/ 477.
[5] (?) ابن فارس اللغوي، ص 249-250.
[6] (?) مقاييس اللغة 1/320.
[7] (?) مقاييس اللغة 1/315.
[8] (?) مجمل اللغة، ص138.

في المعنى كما في (رجز): "الراء والجيم والزاء أصلٌ يدلُّ على اضطرابٍ ... فأما الرِّجْز الذي هو العذاب، والذي هو الصَّنَم، في قوله جلّ ثناؤه: ﭼﯙﯚﭼ[1]، فذاك من باب الإبدال؛ لأن أصلَه السّينُ؛ وقد ذُكِر"[2]، ولو رجعنا إلى مادة (رجس) نجد أنه لم يذكر فيها الرجس بمعنى العذاب أو الصنم[3].

لكنه ذكر ذلك في (مجمل اللغة)، حيث قال في (رجز): "الرجز: العذاب، وهو من الرجس –أيضاً-"[4]، وهذا يدل على أنَّ ابن فارس أثناء تأليفه لمقاييس اللغة كان مستظهراً لمجمل اللغة، بحيث يُخيَّل إليه أنه ذكر اللفظ في (مقاييس اللغة) وهو في (مجمل اللغة).

7-تأصيل المبدل مع عدم ربطه بالأصل المبدل منه.

فقد حكم بأن الجذر (هام) مبدل ضمن جذور (باب الهاء والألف وما يثلثهما) قال: "ولا تكون الألف إلا مبدَلة"[5]، ثم استنبط له معنى مشتركاً فقال: "الهاء والألف والميم أصلٌ صحيح يدلُّ على عُلُوٍّ في بعض الأعضاء، ثم يستعار، فالهامة: الرَّأس، والجمع هامٌ وهامات، وسيِّد القومِ: هامةٌ، على معنى التَّشبيه ..."[6]، ولم يربطه بـ(هوم) أو (هيم)، حيث يفترض أن يكون أحدهما أصلاً له، بل هناك تباين في المعنى بينهما وبينه، ففي (هوم): "الهاء والواو والميم كلمة، يقولون: هَوَّمَ

---

[1](?) المدثر/5.
[2](?) مقاييس اللغة 2/489-490.
[3](?) المصدر السَّابق 2/490 وينظر: ابن فارس اللغوي، ص 250.
[4](?) مجمل اللغة، ص420.
[5](?) مقاييس اللغة 6/27.
[6](?) المصدر السَّابق 6/27.

الرَّجُل: إذا هزَّ رأسَه من النُّعاس"[1]، و في (هيم): "الهـاء والياء والميم كلمةٌ تدلُّ على عطشٍ شديد ..."[2].

[1] (?) السَّابق 6/21.
[2] (?) نفسه 6/26.

المانع الخامس: القلب المكاني.

منع القلبُ المكانيُّ استنباط المعنى المشترك لـ(10) جذور، كما منع دخول (19) استعمالاً في قيـاس جـذورها التي سلمت منه.

وذلك؛ لأنَّ المعنى الذي تحمله الكلمةُ المقلوبة هو معنى أصلها المقلوبة عنه، وأصول المعاني قائمةٌ على تعليل المعاني الأصلية للكلمات.

ومن أمثلته في الجذور (محت): "الميم والحاء والتـاء ليس بأصـل، إنّما هو مقلـوب، يقولـون: المَحْت: الشَّـديد من كـلِّ شـيء، ويـومٌ مَحْتٌ: شـديدُ الحر، والأصل الحَمْتُ"[1]، و (معق): "الميم والعين والقاف ليس بأصـلٍ وإنما هو من باب القلب، وأرضٌ مَعِيقة كعميقة، ..."[2].

ومن أمثلته في الاسـتعمالات قوله في (جحم): "الجيم والحاء والميم عُظْمُها به الحرارةُ وشـدَّتُها ... فأما قـولهم أحجم عن الشيء إذا كع عنه فليس بأصـل؛ لأن ذلك مقلـوب عن أحجم وقد ذكر في بابـه"[3]، ومثله في (حمد): "الحـاء والميم والـدال كلمـةٌ واحـدة وأصلٌ واحد يدلّ على خلاف الذمّ ... فإنْ سأل سـائلٌ عن قـولهم في صوت التهاب النَّار الحَمدَة؛ قيل له: هذا ليس من البـاب؛ لأنـه من المقلـوب وأصـله حَدَمـة، وقـد ذكـرت في موضعها"[4].

وإذا لم يغيِّر القلبُ المعنى لم يمنع من تحقق المعنى المشـترك كقوله في (علط): "العين واللام والطـاء مُعظَمه على صحّته إلصاق شـيءٍ بشـيء، أو تعليقُه عليه

---

[1](?) مقاييس اللغة 5/303.

[2](?) المصـدر السَّـابق 5/334، ومثلـه في (ثتن) 1/403، و (قوف) 5/42.

[3](?) السَّابق 1/429.

[4](?) نفسه 2/100.

... فأمَّا البعير العُلُط والنَّاقـةُ العُلط: وهي الـتي ليس في رأسها رَسَـنٌ، فليس من هـذا البـاب، وإنما ذلك مقلـوبٌ، والأصل عُطُـل، وهي المـرأة الـتي لا حَلْيَ لها والقيـاس واحد"[1].

تسمياته:

يسميه قلباً دون إضافة قيد (المكـاني)، وسـماه مـرة واحـدةً إبـدالاً، وذلك في (شـده) قـال: "الشـين والـدال والهاء كلمة من باب الإبدال يقال شـده الرجل دهش"[2]، وهـذا من بـاب التوسُّـع في إطلاق المصـطلحات؛ كـون القلب نوعـاً من التبـدُّل في بنية الكلمـة، وقد مضى أنه عبَّر بالقلب مريداً به الإبدال في الحـروف المعتلَّة دائمـاً، وفي الحروف الصحيحة أحياناً[3].

ويكتفي أحياناً بذكر الـوجهين في الكلمة دون النَّصِّ على القلب، كقوله في (وشب): "الـواو والشـين والبـاء: كلمة يقال: أوباشٌ من النَّاس وأوشاب"[4].

تعريفه:

ويعني به: تقديم أحد حروف الكلمة على الآخـر، على حدِّ قوله في (بيغ): "الباء والياء والغين ليس بأصلٍ والذي جاء فيه تبيَّغ الدمُ: وهو هَيْجُه قـالوا: أصـله تبغَّى فقـدمت اليـاء وأخـرت العين كقـولهم: جـذب وجبذ وما أطيبه وما أيطبه"[5].

أسبابه:

أشار ابن فارس إلى أن من أسباب القلب المكـاني اختلافُ لهجـات العـرب، كقوله في (ثتن): "الثـاء والتـاء والنـون ليس أصـلاً؛ وإنما قلنا ليس أصـلاً؛ لأنهم يقولـون

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/ 124 – 126، ومثله في 2/472-473.

[2] (?) المصدر السَّابق 3/256.

[3] (?) ص275-276.

[4] (?) مقاييس اللغة 6/114، أي: أخلاط، كما في (وبش) 6/81.

[5] (?) المصدر السَّابق 1/327–328.

مرة (تَتنَّتْ) ومرةً (تَنثَّتْ)"[1]، وفي الصاحبي: "باب القول في اختلاف لغـات العـرب ... ومنها الاختلاف في التقـديم والتأخير نحو: صاعقة وصاقعة"[2].

أقسامه:

زاد ابن فــارس في (الصَّــاحبي) نوعــاً آخر للقلب، وهو القلب المــركَّب، ويكــون في (القصَّــة) أي: الجملــة، ومثَّل له بنحو قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ[3]، ثم قال: "ومعلوم أن التحــــريم لا يقع إلا على مَن يلزَمُه الأمر والنّهي، وإذا كــان كــذا فــالمعنى: وحرَّمنا على المراضع أن يرضِــعْنَه، ووجه تحــريم إرضــاعه عليهن أن لا يقبَل إرضــاعهنَّ حــتى يُرَدَّ إلى أُمِّه"[4].

وأما القلب في الكلمة فهو القلب المفــرد وهو الــذي استعمله وأورد أمثلته في (مقاييس اللغــة) ثم قــال عنــه: "وهو كثـير وقد صــنَّفه علمــاءُ اللغــة، وليس من هــذا فيما أظنُّ من كتاب الله جلَّ ثناؤه شيءٌ"[5].

وقد أنكر عليه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله تعالى- إنكارَه وقوع القلب المفرد في القرآن؛ لوروده في بعض القراءات القرآنية كقوله تعالى: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ [6]، قرأها ابن كثير ﭽ**استأيسوا** ﭼ بتقـديم الهمـزة على الياء[7], وكقوله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[8]، قرأها بعضهم:

[1] (?) السَّابق 1/403.
[2] (?) الصاحبي, ص28.
[3] (?) القصص/12.
[4] (?) الصاحبي، ص329-331.
[5] (?) السَّابق، ص328.
[6] (?) يوسف/80.
[7] (?) إبراز المعاني, لأبي شامة, ص537, والسَّبعة, لابن مجاهــد, ص260, والنشر, لابن الجزري, ص303.
[8] (?) يوسف/87.

ﭼﭙ **تأيسوا** ﭙﭙﭙ ﭼ[1], وقوله تعالى: ﭼ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ[2] قرئت في السبعة ﭽ **ضئا** ﭼ بتقديم الهمزة[3]، وقـرّر أنَّ ﭽ ﭰ ﭼ مقلـوبٌ من **الطُّغْيان** قُـدِّمت اليـاءُ على الغين فيـه, وقد تكرَّر في القرآن ثماني مرَّات[4].

ولم يـذكر ابن فـارس الطـاغوت في مـادة (طغى)، ولعله لا يرى وقوع القلب فيها، كبعض العلمـاء[5]، كما أنَّه لم يشر في مـــادة: (يئس) و (أيس) إلى أن أحـــدَهما مقلـــوبٌ من الآخر[6]، ولعله –أيضـــاً- لم يطلع على هـــذه القراءات, أو اطلع عليها ولم يتنبّه إلى القلب فيها.

ويذهب الدكتور أمين فاخر إلى أنَّ "ما ذكـره الأسـتاذ عضيمة أمثلةٌ قليلةٌ نـادرة لم ينظر إليها ابن فـارس؛ لأنها جـاءت بقـراءات أخـرى غـير قـراءة حفص مما جعله لا يعترف بوجود القلب المكاني في القرآن الكريم"[7].

والواقع أن ابن فارس لم يقطع بنفي هـذا النَّوع من القـرآن، وإنما ظنَّ ذلك ظنّـاً، وعبارتـه: "وليس من هـذا فيما أظنُّ من كتـاب الله جـلّ ثنـاؤه شـيءٌ"، بمعـنى أنه حين أطلق هذه العبارة لم يكن يتذكر مثالاً لهذا النوع في القرآن.

مؤاخذات متنوعة:

أخذ الـدكتور أمين محمد فـاخر على ابن فـارس في

---

[1] (?) إبـراز المعـاني, ص237, والسَّـبعة, ص261, والنَّشـر, ص 303.

[2] (?) يونس/5، ومثله في الأنبياء/48، والقصص/71.

[3] (?) السَّبعة, ص241, والنَّشر, ص303, والتيسير, ص307.

[4] (?) المغني في تصريف الأفعال، ص56-60, وتكرر ﭽ ﭰ ﭼ في البقرة/256، 257، والنساء/51، 60، 76، والمائدة/60، والنحل/36، والزمر/17.

[5] (?) أشار إليهم أبو حيان في البحر المحيط 2/282.

[6] (?) مقاييس اللغة (أيس) 1/164، و(يأس) 6/156.

[7] (?) ابن فارس اللغوي، ص420.

دراسته للقلب المكاني ثلاث مؤاخذات وهي:

1-الخلط بين المقلوب والمقلوب منه.

حيث ذهب الدكتور إلى تناقض ابن فـارس في تعـيين الأصل المقلـوب عنـه، كقوله في (خـنز): "الخـاء والنـون والزاء كلمةٌ واحدةٌ من باب المقلوب، ليست أصلاً، يقال: خَنِزَ اللحم خَنَزاً: إذا تغيَّرَتْ رائحتُه وخَزِن، وقد مَضَى"[1]، والذي مضى قوله في (خزن): "الخاء والزاء والنون أصلٌ يــدلُّ على صــيانة الشَّــيءِ ... فأمّا خَــزِنَ اللّحمُ: تغيَّرَتْ رائحتُـه، فليس من هـذا، إنما هـذا من المقلـوب والأصل خنِزَ، وقد ذُكِر في موضعه ..."[2].

2-نفي الأصـالة عن الجـذر لوجـود اسـتعمال واحد مقلوب.

حيث ذهب الدكتور إلى أن ابن فارس " أحيانــاً يعتــبر الكلمة (الجـــــذر) ليست أصـــــلاً إذا كـــــان بعض كماتها مقلوباً"[3].

واستدل على ذلك بثلاثة جـذور الأول: (دأث): "الـدال والهمزة والثاء ليس أصلاً؛ لأن الدَّأْثاءَ-وهي الأَمَةُ- مقلوبــةٌ من الثــأداء، على أنَّهم يقولــون: دَأَثْتُ الطّعــام: أكلتُه"[4]، والثـاني: (تعب): "التـاء والعين والبـاء كلمـةٌ واحـدة، وهو الإعياء ... فأما قــولهم أُتْعِبَ العظمُ، إذا هِيضَ بعد الجَبْـرِ، فليس بأصـــلٍ، إنّمَا هو مقلـــوبٌ من أُعْتِبَ، وقد ذُكِر في بابه "[5]، والثـالث: (حطم): "الحـاء والطـاء والميم أصـلٌ واحـــد، وهو كَسْـــر الشـــيء ... وحُطْمة السَّـــيل: دُفَّاعُ

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/222.
[2](?) المصدر السَّابق 2/178– 179.
[3](?) ابن فارس اللغوي، ص242.
[4](?) مقاييس اللغة 2/321.
[5](?) المصدر السَّابق 1/ 348.

مُعظَمِهِ، وهذا ليس أصلاً؛ لأنه مقلوب من الطُّحْمة"[1].

والنظر في أحكام ابن فارس في هذه الجذور التي استند إليها الدكتور فاخر يقودنا إلى خلاف ما ذهب إليه؛ ذلك أن ابن فارس في (تعب) و (حطم) حكم على الجذرين بالأصالة واستبعد استعمالين منهما من دلالة الجذر؛ لأنهما مقلوبان على وفق منهجه، ولم ينف الأصالة عن الجذر كاملاً، وقوله عن كلٍّ من الاستعمالين إنه (ليس أصلاً) لا إشكال فيه؛ لأنَّه عناهما ولم يعنِ الجذر، وقد سبق أنه يطلقُ على الاستعمال المفرد أصلاً[2]، ويقصد بأصالته ثبوته أو سلامته من التغييرات اللفظية كالإبدال والقلب ونحوهما.

وفي (دأث) نفى عنه ابن فارس الأصالة؛ لاعتماده على استعمال واحد ثابت وهو مقلوب، فكأن ذلك الاستعمال هو الجذر عينه، وأما الاستعمال الآخر فإنه شك فيه وأورده بصيغة من صيغة الشك عنده وهي قوله "على أنَّهم يقولون: دَأَثْتُ الطّعام: أكلتُه"، وقد مضى أن ابن فارس لا يبني الأصول على الاستعمالات التي شك في ثبوتها عن العرب.

3-جعل المقلوب أصلاً.

وأخذ عليه الدكتور أنه يخالف منهجه –أحياناً- فيجعل المقلوب أصلاً كما في (بلت): "الباء واللام والتاءُ أصلٌ واحد، وهو الانقطاع، وكأنّه من المقلوب عن بَتَل، يقول العرب: تكَلَّم حَتّى بَلِتَ، قال الشَّنْفرَى:

... ... عَلَى أمِّها وَإنْ تُخاطِبْكَ تَبْلَتِ"[3]

والواقع أنَّ ابن فارس لم يخالف منهجه –هنا- حيث

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/78، وينظر: ابن فارس اللغوي، ص 242.

[2] (?) ص73-74.

[3] (?) مقاييس اللغة 1/295، وينظر: ابن فارس اللغوي، ص244, والبيت من الطويل, في ديوان الشّنفرى ص33, و المفضليَّات

حكم بأصـالة الجـذر (بلت) على غـالب ظنِّه، ثم جـوَّز أن يكون من القلب، ومثله فعل في (جـره)[1]، ولهـذا نظـائر كثيرةٍ في موانع متعددة، وقد عقدتُ لهذه النظائر مطلبـاً خاصًّاً هو المطلب الثالث من هذا الفصل بعنوان: (الـتردد بين التأصيل والموانع).

4-التراجع عن بعض أحكام القلب.

حكم ابن فارس في (مقاييس اللغة) بأصالة (بكـل) و(لبك) حيث قال في (بكل): "الباء والكاف واللام أصـلان: أحـــدهما الاختلاط وما أشـــبَهه، والآخَر إفـــادةُ الشّـــيءِ وتَغَنُّمُه"[2]، وفي (لبك): "اللام والباء والكاف أصلٌ صـحيح يدلُّ على خَلْط شيء بشيء"[3]، ولكنه في الصاحبي حكم بالقلب فيهما حيث مثَّل للقلب المفرد بنحو قولهم: "بَكلَ ولبَــكَ"[4]، ويبـــدو أنه لاحظ اشـــتراكهما في الدلالة على الخلط فتراجع عن حكمه بأصالتهما معاً إلى أصالة واحداً منهما وقَلْب الثاني منه، وهذا في الواقع تراجـعٌ منـه؛ لأن الصاحبي متأخِّرٌ في التأليف عن (مقاييس اللغة).

ااا

1/109, و, وصدره فيهما:

كـــــــــأنَّ لهـــــــــا في الأرض نســـــــــياً تَقُصُّـــــــــه عَلَى أُمِّها, وَإنْ تكلِّمْك تَبْلِتِ

[1] (?) مقاييس اللغة 1/447.

[2] (?) المصدر السَّابق 1/283.

[3] (?) السَّابق 5/231.

[4] (?) الصاحبي, ص329.

المانع السادس: الإتباع.

منع الإتبـاعُ اسـتنباطَ المعـنى المشـترك في جـذرين، كما منع (7) اســـتعمالات من الـــدخول في المعـــنى المشترك لجذورها السَّالمة منه.

والجذران هما (بيص) و (يب)، قال في (بيص): "الباء والياء والصـاد ليس بأصـلٍ؛ لأنّ بَيْصَ إتْبـاعٌ لحَيْص، يقـال: وقع القوم في حَيْصَ بَيْصَ: أي اختلاطٍ، قال:

قد كنتُ خرَّاجاً ولوجاً   لِم تَلْتَحِصْـــنِي حَيْصَ بَيْصَ "[1]

وقــال في (يب): "اليــاء والبــاء كلمة واحــدة وهي اليَبابُ، إتْباع للخراب، وربَّما أفردُوها فقالوا:

أخْبَرَتْ عن فِعالِه الأرضُ
ـطَقَ منها اليَبَابَ "[2]

ومن الاســـتعمالات السَّـــبعة قوله في (ليغ): "اللام والياء والغين كلمـة، يقولـون: الألْيَغ: الـذي لا يُبِين الكَلام، وأمّا قـــولهم: هو سَـــيِّغٌ لَيِّغ، فإتبـــاعٌ، للشَّـــيء السَّـــهل المنساغ"[3]، وفي (جوس): "الجيم والـواو والسـين أصـلٌ واحد، وهو تخلُّل الشيء ... وأما الجُوس فليس أصلاً؛ لأنه إتباع للجُوع؛ يقـال: جُوعـاً له وجُوسـاً له"[4]، وفي (نبث): "النــون والبــاء والثــاء أصــلٌ يــدلُّ على إبــراز شــيء ... وقَوْلهم: خبيثٌ نبيث، إنّما هو إتباع"[5]، وفي (مضر) الميم والضاد والراء أصـلٌ صـحيح قليـلُ الفـروعِ، فالمَضْـر بنـاء

---

[1](?) مقــاييس اللغة 1/326, والــبيت من الرَّجــز, لأميَّة بن أبي عائذ الهذلي في شرح السُّكَّري لأشعار الهذليين, ص179.

[2](?) مقاييس اللغة 6/151, والبيت من الخفيف, للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه, ص168.

[3](?) مقاييس اللغة 5/224.

[4](?) المصدر السَّابق 1/495.

[5](?) السَّابق 5/379، ومثله في (يــر) 6/152، و (وقــر) 6/132-133.

قولِك لبن مَضِـرٌ وماضِـر: شـديد الحُموضة ... وقـولهم: ذهب دَمُه خِضْـراً مِضْـراً: أي بـاطلاً، إتْبـاعٌ وليسَ من الباب"[1].

تعريف الإتباع:

ويعـني ابن فـارس بالإتبـاع: "أن تُتْبَـعَ الكلمـةُ الكلمـةَ على وزنها أو رويِّها إشباعاً وتأكيداً"[2].

وقسَّـمه في كتابه (الإتبـاع والمزاوجـة) إلى قسـمين الثاني منهمـا: "أن تكـون الثانية –أي الكلمة التابعـة- غـير واضـحة المعـنى ولا بيّنة الاشـتقاق، وكـذا رُوي أن بعض العـرب سـئل عن هـذا الاتبـاع، فقـال: هو شـيءٌ نَتِد به كلامنا"[3]، وواضـحٌ من هـذا أنَّ عـدم تحقق المعـنى المشـترك في الإتبـاع راجع إلى غمـوض معـنى الكلمة التابعة وخفاء اشـتقاقها، ولهـذا فـالغرض منها لفظيٌّ وهو الإشـباع والتأكيد على طريقة التوكيد اللفظي، وهو الشد والتقوية المفهوم من قول ذلك العربيّ: "هو شيء نَتِد به كلامنا"، وعلى هذا فلا تسـتعمل الكلمـةُ الثانية مفـردة إلا نـادراً؛ لأنَّ عـدمَ وضـوح معناها أو اشـتقاقها لا يسـاعدها على الاستقلال عن اللفظ المتبوع، فوجب أن تبقى تابعـةً له.

والنـوع الثـاني هنا والأول هنـاك: "أن تكـون الكلمـةُ الثانيةُ ذاتَ معنى معـروف، إلا أنها كالإتبـاع لما قبلهـا"[4]، وكـأن ابن فـارس أراد أن يخـرج هـذا النـوع من الإتبـاع؛

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/331.
[2] (?) الصَّاحبي، ص 458.
[3] (?) الإتباع والمزواجة، ص 28.
[4] (?) المصدر السَّابق، ص 28, وقد ورد قول ابن فارس: "إلا أنها كالإتباع لما قبلها" في المزهر 1/414، تابعاً للقسم الأول عندي، وتبعه بعض المُحْدثين كالدكتور أمين محمد فاخر، في كتابـه (ابن فارس اللغـوي)، ص440، ونسـخةُ (الإتبـاع والمزاوجـة) على مـا أثبتناه، وهو الأوفق من حيث المعنى كما وضَّحْته.

لوضـوح معـنى الكلمة الثانيـة، فلم تعد مفتقـرةً لملازمة الكلمة المتبوعــة، إلا أن ورودهما معـــاً جعلهما كالإتبـــاع وليس إتباعاً حقيقياً، وقد عبر ابن فـارس بهـذا الأسـلوب (كالإتبـاع) مـرة واحـدة في (مقـاييس اللغـة)، وذلك في (رم): "الــراء والميم أربعة أصــول، أصــلان متضــادّان: أحــدهما [لَمُّ] الشّــيء وإصْـلاحه، والآخر بَلاؤُه، وأصـلان متضادّان: أحدهما السكوت، والآخر خِلافُه ...فأمَّا قـولُهم: "ما عَنْ ذلك الأمـر حُمٌّ ولا رُمٌّ" فـإنَّ معنـاه: ليس يحـول دونَه شيءٌ وليس الرُّمُّ أصلاً في هذا؛ لأنه كالإتبـاع ..."[1]، وإن كـان الغـالب تعبـيره بــ(الإتبـاع) حـتى في الكلمـات التابعة الــتي ظهر معناها وموافقتها للمعــنى المشــترك كقول العرب: (أتى ساغباً لاغباً) قال في (سـغب): "أصل واحد يـدل على الجـوع"[2] وفي (لغب): "أصل واحد يـدل على ضعف وتعب ... وأتى ساغباً لاغباً أي: جائعاً تعباً"[3]، فقد وضَّح معنى (لاغباً) وأدخلها في قياس (لغب).

ومثله قـولهم: (جـائع نـائع)، قـال في (نـوع): "النـون والــواو والعين كلمتــان، إحــداهما: تــدلُّ على طائفــةٍ من الشيء مماثلةٍ له، والثانية: ضربٌ من الحَركَة.

الأوَّل: النَّوع من الشيء: الضَّرْب منه، وليس هذا من نَوْعِ ذاك.

والثاني: قولهم: ناعَ الغُصن يَنوعُ: إذا تمايَلَ، فهو نائع، وقال بعضهم: لذلك يقال (جـائع نـائع)، أي مضـطرب من شِــدَّة جُوعه مُتمايِل، ويَـدْعُون على الإنســان فيقولــون: جُوعاً له ونُوعاً له"[4].

ومثله قولهم: (السَّامّة واللامَّة) قــال في (لم): "اللام والميم أصلُه صـحيحٌ يـدلُّ على اجتمـاعٍ ومقارَبَة ومُضـامَّة

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/378، 380.
[2](?) المصدر السَّابق 3/77.
[3](?) السَّابق 5/256-257.
[4](?) نفسه 5/370-371.

... فأمَّا العين اللاَّمَّة، فيقـــال: الأصل مُلِمَّة، لمّا قُـــرِنت بالسّـامّة قيل لامَّة، وهي الـتي تُصـيب بالسُّـوء، وهو ذلك القياس"[1].

ومثله في (لبك): "اللام والبـاء والكـاف أصـلٌ صـحيح يدلُّ على خَلْط شيء بشيء...ومن الباب: ما ذقت عبَكَةً ولا لَبَكة: يقولـــــون: هي اللُّقمة من الحَيْس"[2]، و (لقمة الحَيْس) دائماً تكون مخلوطة.

وقد يـتردد في كـون الكلمة من الإتبـاع المـانع من تحقق المعـنى المشـترك أو الثـاني؛ تبعـاً لظهـور معـنى الكلمة واشـــتقاقها أو خفائهما كقوله في (معن): "الميم والعين والنون أصلٌ يدلُّ على سهولةٍ في جريان أو جـري أو غير ذلك ... ويقولون: "ماله سَـعْنَةٌ ولا مَعْنَـةٌ" وهو من الإتباع، ويجوز أن يكون من الباب، أي ماله كثـيرٌ ولا قليل يسهل خَطَرُه"[3].

لايشترط الانفراد و الخلوّ من الواو.

لا يشترط ابن فارس للقـول بالإتبـاع عـدم اسـتعمال الكلمة التابعة مفـــردة، نصَّ على ذلك في (يب) قــــال: "اليـاء والبـاء كلمة واحـدة وهي اليَبـابُ، إتْبـاعٌ للخـراب، وربَّما أفردُوها فقالوا:

أَخْبَرَتْ عن فِعالِه الأرضُ

ـطَقَ منها اليَبَابَ"[4]

وقال في (في الإتباع والمزاوجـة): "ويقـال: «خـراب يباب»، وقد يفرد اليباب قال عمر بن أبي ربيعة:

---

[1] (?) نفسه 5/197- 198، وقد عـدَّ هـذا الاسـتعمال من الإتبـاع، في (الإتباع والمزاوجة)، ص65.

[2] (?) مقاييس اللغة5 /231-232، وقد عـدَّ هـذا الاسـتعمال من الإتباع، في (الإتباع والمزاوجة)، ص61.

[3] (?) مقاييس اللغة 5/335.

[4] (?) المصدر السَّابق 6/151, والبيت سبق تخريجه, ص299.

كسَتِ الرِّياحُ جديدَها منْ دُقَقاً وأصْبَحتِ العِراصُ

فهذا إتباع إلا أنه أفرده"[1].

وقد ظنَّ الدكتور أمين فاخر أنَّ ابن فارس يشترط في الإتباع ألا تستعمل الكلمة التابعةُ مفردة[2]، كما اشترط ذلك جماعة من علماء اللغة كالكسائي (ت 189هـ)[3], وابن دريد (ت321هـ)[4], والفارابي (ت350هـ)[5].

و لا يشترط ابن فارس في الإتباع –أيضاً- أن تخلو الكلمة الثانية من الواو، فقد حكم به مع وجوده في قول العرب: «ماله سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ»[6] وقولهم: "جُوعاً له وجُوساً له"[7] وقولهم: "يَحُفٌّ ويَرُفٌّ"[8]، وغيرها.

الفرق بين الإتباع والمزاوجة:

لم يذكر ابن فارس (المزاوجة) في (مقاييس اللغة)، كما لم يذكرها بهذا المصطلح في (الصاحبي)، ويظهر أنه يرى أنها مرادفة للإتباع، مع اختصاصها عنه بتخالف الكلامين المتتاليين في المعنى، وكون كلٍّ منهما جملةً غالباً، وانفصالهما عن بعضهما.

ويؤيد هذا الترادف أمران:

1- تماثل قسميهما الذين صدَّر بهما كتابه (الإتباع

1(?) ص، 29-30، والبيت في ديوانه, ص422, قال محققه: (الدُّقَق: جمع دُقَّة- بالضم- وهي التُّرابُ النَّاعمُ الذي تكتسحه الريح من الأرض, والعِراص: حمع عَرَصَة: وهي ساحة الدار).

2(?) ابن فارس اللغوي، ص444.

3(?) المزهر 1/415.

4(?) الجمهرة (شهل) 2/881, وينظر: المزهر 1/424.

5(?) ديوان الأدب 1/189 وينظر: المزهر 1/423-424.

6(?) مقاييس اللغة (معن) 5/335. .

7(?) المصدر السَّابق (جوس) 1/ 495.

8(?) السَّابق (رفَّ) 2/376.

والمزاوجــة) حيث قــال: "هــذا كتــاب الإتبــاع والمزاوجة وكلاهما على وجهين:

الأول: أن تكون كلمتـان متواليتـان على رويٍّ واحـد، والوجه الآخر: أن يختلف الرَّويَّان، ثم تكـون بعد ذلك على وجهين:

أحدهما: أن تكون الثانية ذات معـنى معـروف، إلا أنها كالإتبا‌ع لما قبلهـا، والآخـر: أن تكـون الثانية غـير واضـحة المعنى ولا بيِّنة الاشتقاق ..."[1].

2- تجــويزه وقــوع المصــطلحين معــاً في الــتركيب الواحد كقوله: "قـال الأصـمعي: رجل خيـاب تيـاب، قـال: خيـاب: من خـاب، وتيـاب: تـزويج، وهو يصـلح أن يكـون إتباعاً، ويقال: خيـاب هيـاب"[2]، ومثله عنونته لبـاب البـاء من كتاب (الإتباع والمزاوجة) بهما معـاً حيث قـال: (بـاب ما جــاء من الإتبــاع والمزاوجة على البــاء) ثم ذكر قــول العــرب: "إنه لســاغبٌ لاغب، ... ويقولــون: رجلٌ حــريب سليب، ... ويقولون: خَبٌّ ضَـبٌّ، ... ويقـال: خَـرابٌ يَبـاب ..."[3]، وهـذه الجمل تـدخل في المصـطلحين معـاً؛ تبعـاً للعنـوان، وإن كـان قد عـدَّها من الإتبـاع في (الصـاحبي) باستثناء (رجلٌ حريبٌ سَـليب) [4]، وفي (مقـاييس اللغـة) باستثناء هذا مع قولهم: (خّبٌّ ضبٌّ)[5].

ويؤيد إختصاص المزاوجة بتخالف الكلامين المتتاليين، وكـون كـلِّ واحـدٍ منهما جملـة، وانفصـالهما عن بعضـهما حكمُه بالمزاوجة على الجمل التالية، قال: "ومما يــراد به تــأليف الكلام قــولهم: (أربَّ فلان وألبَّ)، فــ (هو مــرب ملبٌّ)، ... و (ما زال يفعله مذ شبَّ إلى أن دبَّ)،

[1] (?) ص28.
[2] (?) الإتباع والمزاوجة، ص 29.
[3] (?) المصدر السَّابق، ص 29.
[4] (?) الصاحبي، ص458.
[5] (?) (لغب) 5/257، و (يب) 6/151.

يريدون: مذ كان شاباً إلى أن دب على العصا، ويسألون المرأة فيقولون: (أشابَّة أم ثابَّة)، كأن الثابَّة خلاف الشابَّة، و (ماله حَلوبةٌ ولا رَكوبة)، ... ومن المزاوج: (ماله هَاربٌ ولا قارب)، أى: ماله صادرٌ عن الماء ولا وارد، ومنه قولهم عند المبالغة: (لا شَوبَ ولا رَوبَ)، و (لا شَيبَ ولا عَيبَ)، ... (ما عنده شوبٌ ولا روبٌ)، والرَّوب: اللبن، والشَّوبُ: العسل"[1]، "ويقولون: خَيَّم بالمكان, وريَّم تزويجٌ للكلام"[2].

ويظهر وجود فاصل بـ(الواو) أو (أم) أو (ولا) أو غيرها، وكذا تخالف الجملتين المتتاليتين في المعنى، بخلاف الإتباع فإنَّه يكون بين كلمتين دائماً لا جملٍ كاملة، ويكون بغير فاصل غالباً، وإن وجد فاصلٌ فهو الواو فقط، وتتقارب الكلمتان المتتاليتان فيه في المعنى، وكثيراً ما يخفى معنى الثانية منهما أو قياسها.

ولأجل هذا يكون استنتاج الدكتور أمين محمد فاخر أن مصطلح (المحاذاة) الذي أورده ابن فارس في (الصاحبي) هو عينُ المزاوجة استنتاجٌ صحيح؛ لتماثل المعطيات الواردة في ذلك التعريف وفيما أوردناه هنا، فقد قال ابن فارس في (الصَّاحبي): "ومن سنن العرب المحاذاة: وذلك أن تجعل كلاماً بحذاء كلام فيؤتي به على وزنه لفظاً، وإن كانا مختلفين، فيقولون: (الغدايا والعشايا)، فقالوا: الغدايا؛ لانضمامها إلى العشايا، ومثله قولهم: (أعوذ بك من السَّامة واللَّامَّة) ..."[3].

ويصحِّح هذا أن ابن فارس أورد قول العرب: (اللهم أعذه من السَّامَّة والَّلامَّة) في باب (الميم) من كتابه

---

[1](?) الإتباع والمزاوجة 29-31

[2](?) المصدر السَّابق 1/66.

[3](?) الصاحبي ص384.

الإتباع والمزاوجة[1]، وفي (لمَّ) من (مقاييس اللغة)[2].

كما يصــحِّحه قــول ابن ســيدة: "وقد يقولــون في المزاوجة ما لا يقولـون في الانفـراد كـ(الغَـدايا والعَشـايا) إذا قرنوهما"[3].

[1] (?) الإتباع والمزاوجة ص65.
[2] (?) 5/198.
[3] (?) المخصص 3/389.

المانع السَّابع: التعريب.

منع التعريب تحقُّقَ أصول المعاني في (28) جذراً، كما منع (37) استعمالاً من الدخول في قياس المعنى المشترك لجذورها السَّالمة منه.

وذلك؛ لأن مأخذ المشتقات يختلف من لغةٍ إلى أخرى، والكلمات الأعجمية لا تدخل في قياس الكلمات العربية، قال ابن فارس: "(العُصْفُر): نباتٌ، وهذا إن كان معرَّباً فلا قياسَ له"[1]، وقال ابن السّراج (ت316هـ) في (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقَّاه ويحترس منه): "فمما ينبغي أن يحذر كلَّ الحذَر أن يشتق من لغةِ العرب لشيءٍ قد أُخِذ من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادَّعى أن الطيرَ ولد الحوت"[2].

ومن أمثلته في جذور كاملة (كنر): "الكاف والنون والراء ليس هو عندنا أصلاً، وفيه كلمتان أظنُّهما فارسيَّتين"[3]، و (دست): "الدال والسين والتاء ليس أصلاً؛ لأنّ الدّسْت الصَّحراء وهو فارسيٌّ معرَّب"[4].

ومن أمثلة الاستعمالات قوله في (دخر): "الدال والخاء والراء أصلٌ يدلُّ على الذُّل ... فأما الدَّخْدَار: فالثَّوب الكريمُ يُصانُ ... وليس هذا من الكلمة الأولى في شيءٍ؛ لأنَّ هذه مُعرَّبة، قالوا: أصلها تَخْت دار: أي مَصُونٌ في تَخْت"[5]، وفي (أجر): "الهمزة والجيم والراء أصلان يمكن الجمعُ بينهما بالمعنى، فالأول الكِراء على العمل، والثاني جَبْر العظم الكَسِير ... فأمّا الإجَّار فلغةٌ شاميّة، وربّما تكلّم بها الحجازيُّون، فيروى أنّ رسول الله

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/369.
[2] (?) رسالة الاشتقاق له، ص31.
[3] (?) مقاييس اللُّغة 5/141.
[4] (?) المصدر السَّابق 2/277، ومثله (جلق) 1/475، و (أرس) 2/394.
[5] (?) السَّابق 2/333 –334، ومثله (كِسْرى) في (كسر) 5/181.

 قال: "مَن باتَ على إجَّارٍ ليس عليه ما يردُّ قدمَيْـهِ فقـد برِئَتْ منه الذِّمَّة"، وإنّما لم نذكُرْها في قيـاسِ البـاب لِمَـا قلْناه أنّها ليست من كلام الباديـة، ونـاسٌ يقولـون إنجْـار، وذلك مما يُضعِف أمْرَها"[1].

تسمياته:

ويطلق ابن فــارس على هــذه الألفــاظ مصــطلح (المعرَّب) بكثرة، يليه مصطلح (الدَّخيل)[2]، ثم (العجمة)، كقوله في (خون): "وأمَّا الذي يؤكل عليه، فقال قومٌ: هو أعجميٌّ ..."[3]، ثم (الاسـتعارة) مـرة واحـدة في (كس): " ...وممَّا يصحُّ في هذا: الكَسِـيس؛ وهو شـرابٌ يُتَّخَذ من ذُرة، ... ولعـلَّ الكلمـةَ من بعض اللُّغـات الـتي اسـتعارتها العرب في كلامها"[4].

وربما اكتفى بنســبة اللفظ إلى لغته الأصــلية كقوله

1(?) مقــاييس اللغــة 1/62-63، ومثلــه في (كــرز) 5/169, والحـديثُ أخرجـه البخـاريُّ في الأدب المفـرد 1/675 بـرقم (1194), والتاريخ الكبير 3/426 بـرقم (1415), و أبـو عبيـد في (غريب الحديث) 1/275, و البيهقي في (شعب الإيمان) 4/179, بــرقم (4725), وأحمــد في المســند 34/351-352 بــرقم (20748) و (20749), وضعَّفه شـعيبُ الأرنـاؤوط وصـاحباه في تحقيق مسند أحمد 34/351-353؛ لأنَّ أحد رواته وهو (زُهـيرِ بن عبد الله) مجهول, وعـدم صـلاحية شـواهده لتصـحيحه, وصـحَّحه الألبانيُّ في (السِّلسـلة الصـحيحة), 2/479-352؛ لأن زهـير بن عبـد اللـه قـد عـدَّه جماعـةٌ في الصَّحابة, وذكـره ابن حبَّان في (ثقــات التَّابعين) 4/264, إضــافه إلى ورود شــواهد تصــحِّحُه, وحسَّنه في تحقيقـه لـ(الـترغيب والـترهيب)؛ لأنَّ رواتـه ثقـات 4/1119 برقم (3078), و "الإجَّار - بالكسر والتشديد : السَّطح الذي ليس حواليه ما يردُّ السَّاقطَ عنه", انظر: النهاية في غريب الأثر 1/26.

2(?) مقاييس اللغـة (بظي) 1/262 ومثلـه في (بلـط) 1/301، و (روج) 2/454 (ربط) 2/479، و(صنج) 3/314.

3(?) المصدر السَّابق 2/231.

4(?) السَّابق 5/128.

في (كنر): "الكـاف والنـون والـراء ليس هو عنـدنا أصـلاً، وفيه كلمتان أظنُّهما فارسـيَّتين"[1]، وفي (بـطّ): "... ومـا سـوى ذلـك من البـاء والطـاء ففارسـيٌّ كلُّه"[2]، وفي (دهل): "... ويقولون لا دَهْلَ: أي لا بـأس، وهـذه نَبَطِيَّةٌ لا معنَى لها"[3]، وفي (أجر): "... فأمّا الإجّـار فلغـةٌ شـاميّة، وربّما تكلّم بها الحجـازيُّون ..."[4]، وربما أضـاف إلى هـذا بيان أصلها في لغة أهلها في كقوله في (سبج): "يقولون: السُّبْجة: قميصٌ له جَيب، قالوا: وهو بالفارسية "شَـبِي"[5] وفي (جلس): "فأمّا قول الأعشى:

لنا جُلَّسَانٌ عندها وَبَنَفْسَجٌ وَسِيسَنْبَرٌ والمَرْزَجُوشُ

فيقال إنّه فارسيّ، وهو جُلْشَانْ: نِثارُ الوَرْد"[6].

وربما اكتفى بنفي العربية عنه كقوله في (بخ): "الباء والخاء، وقد روي فيه كلامٌ ليس أصلاً يقـاسُ عليـه، وما أراه عربياً، وهو قـولهم عند مَـدْح الشـيء: بَخْ، وبخبَخَ فلانٌ: إذا قـال ذلك مكـرِّراً له"[7]، وفي (أرخ): "... وأما تـأريخ الكتـاب فقد سُـمِع، وليس عربيّا ولا سُـمِعَ من فَصِـيحٍ"[8]، وفي (ورخ): "... وأمَّا تـوريخ الكتـاب وتأريخُه فما نحسـبهما عربية"[9]، أو نفي البـداوة عنه كقوله في (بهر): "... فأمّا البُهار الذي يُوزَن بـه فليس أصـله عنـدي

---

1 (?) نفسه 5/141.

2 (?) مقاييس اللغة 1/184.

3 (?) المصدر السَّابق 2/307.

4 (?) السَّابق 1/63.

5 (?) نفسه 3/312.

6 (?) نفسه 1/474, والبيت من الطويل, في ديوان الأعشـى, ص 333, ولفظُ المجمل, ص137(كُلَّشان), والأسماءُ المـذكورةُ في البيتِ نباتات.

7 (?) مقـاييس اللغة 1/175، ومثلـه (أجص) 1/64، و (صـير) 3/ 326، وفي (كرب) 5/175.

8 (?) المصدر السَّابق 1/94.

9 (?) السَّابق 6/105.

بَدَوِيّاً"[1].

وربمـا قـال: "... والإجّـانُ كلامٌ لا يكـاد أهـل اللّغـة يحقُّونه"[2].

تعريفه:

ويعني ابن فارس بالتعريب: نَقْلُ اللفـظ من العجميـة إلى العربيــة؛ على حــدِّ قولــه في (جلج): " ... الجَلَجَةُ: الرأسُ؛ ... وهـذا ليس بشـيءٍ، ولعله بعض ما يعـرَّب من لغةٍ غير عربيّة"[3]، وفي (كس): " ... وممَّا يصحُّ في هذا: الكَسِيس: وهو شرابٌ يُتَّخَذ من ذُرة، ... ولعلَّ الكلمةَ من بعض اللُّغات التي استعارتها العرب في كلامها"[4].

وقـد أشـار في (الصـاحبي) إلى أن العـرب قـد تغيِّر اللفظ الأعجمي عند نقلها له فقال: "وأمّا القاف فلا أعلم لَهَا علّة إلاَّ فِي جعلهم إيّاها عند التعريب مكان الهـاء نحو (يَلْمَق)[5].

ولم يفرِّق بينه وبين الـدَّخيل، والـذين يفرِّقـون بينهمـا يـذهبون إلى عمـوم الـدخيل بحيث "يطلـق على كـلِّ مـا دخل في اللغة العربية من اللغات الأعجميـة سـواء أكـان ذلـك في عصـر الاستشـهاد أم بعـده، وسـواء خضـع عنـد التعريب للأصوات والأبنيـة العربيـة أم لم يخضـع، وسـواء كان نكرة أم علماً"[6].

ويرى أن المعرَّب غير المولَّد بدليل جمعـه بينهمـا في (كس): "... وممَّا يصـحُّ في هـذا: الكَسِـيس، وهو شـرابٌ

---

[1] (?) نفسه 1/309
[2] (?) مقاييس اللغة 1/66.
[3] (?) المصدر السَّابق 1/470.
[4] (?) نفسه 5/128.
[5] (?) الصَّاحبي، ص143.
[6] (?) مقدمـــة د. ف. عبـــد الـــرحيم على (المعـــرّب من الكلام الأعجمي) للجواليقيّ، ص17.

يُتَّخَذ من ذُرة ... ولعــلَّ الكلمــةَ من بعض اللُّغــات الــتي اســتعارتها العــرب في كلامها، وأمَّا الكسكسةُ: فكلمــةٌ مولَّدة فيمن يُبدِل في كلامه الكاف سيناً "[1].

وقــد قــدَّمت في المــانع الأول تعريــف المولَّد عنــده بأدلته وأنه يعني به: مـا أضـافه المحـدثون إلى اللغـة من ألفاظ بعد عصور الاحتجاج ولم يوافق أصلاً ثابتاً[2].

وهذا يعني أنـه يـرى أن المولَّد ألفـاظ عربيـة أضـافها المحـدثون العـرب إلى اللغـة خطـأ، وأن المعـرَّب ألفـاظ أعجمية نقلها العرب إلى لغتهم.

ومفهوم المولَّد عند ابن فـارس يتوافـق مـع مفهومـه عند كثيرٍ من المحدثين حيث يرون أنه: "لفظٌ عربيٌّ البناء أعطي في اللغة الحديثة معـنى يختلف عما كـان العـرب يعرفونه مثل: الجريدة، المجلَّة، السـيَّارة، الطيَّارة"[3]، أو "لفــظٌ عــربي الأصل أعطي مــدلولاً جديــداً عن طريق الاشــتقاق أو المجــاز أو نقل الدلالة ولم يعرفه العــرب الفصحاء بهذا المعنى"[4].

وقد أضاف بعضهم إلى المولَّد ما عُـرِّب بعد عصـور الاحتجاج[5]، على حـدِّ تعريف الـدكتور ف. عبد الـرحيم له بأنه: "لفظ عام، يشمل كل مـا أحـدث من الكلمـات بعـد انقضاء عصر الاستشهاد سواء أكان ذلك عن طريق النَّقل من اللُّغــات الأعجميــة, أم الاشــتقاق من معــرَّب, أم الاشتقاق من كلمة عربية, أم الارتجال"[6].

علامات العجمة:

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/128.
[2] (?) ص245-247.
[3] (?) كلام العرب، د. حسن ظاظا، ص67.
[4] (?) المولد في العربية، د. حلمي خليل، ص189.
[5] (?) المصدر السَّابق.
[6] (?) مقدمته على (المعرّب من الكلام الأعجمي)، ص15.

اهتدى ابن فارس إلى عجمة الألفاظ بواسطة وسائل متعددة وقفت على خمس منها، وهي:

1- أحكام العلماء قبله.

نقل ابن فـارس بعضَ أحكـام العجمة والتعـريب عن علمـاء سـابقين لـه، كقوله في (أجص): "الهمـزة والجيم والصاد ليست أصلاً؛ لأنَّه لم يجئْ عليها إلاّ الإجّاص، ويقال إنّه ليس عربيّاً؛ وذلـك أن الجيم تقـلّ مـع الصـاد"[1]، وفي (خـون): "وأمَّا الـذي يؤكـل عليـه، فقـال قـومٌ: هـو أعجميٌّ ..."[2]، وفي (بظى): "ورُبّما قالوا: خَظِيت المرأةُ وبَظِيت، وهو من ذلك الأصل، لكنّها فيما يقال دَخيل"[3].

2- انعدام ائتلاف الحروف.

كالشِّين بعد اللام، في (علش): "العين واللام والشين ليس بشـيء، على أنهم يقولـون إن العِلَّوْش: الـذّئب، وليس قياسه [صحيحاً]؛ لأن الشين لا تكون بعد اللام"[4].

3- قلة ائتلاف الحروف:

ومن صوره:

1- **التـاء مع الكـاف في صـدر الكلام** كقوله في (تك): "التـاء والكـاف ليس أصـلاً، ويُضْـعِف أمـرَه قِلّـةُ ائتلافِ التـاء والكـاف في صَـدْر الكلام، وقد جـاءَ التَّكَّة، وتَكَكْتُ الشيءَ: وطِئْته، ..."[5].

2- **والجيم مع الصـاد** كقوله في **(**أجص): "الهمـزة والجيم والصـاد ليسـت أصـلاً؛ لأنَّه لم يجئْ عليهـا إلاّ الإجّاص، ويقال إنّه ليس عربيّاً؛ وذلـك أن الجيم تقـلّ مـع الصاد"[6].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/64.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/231.
[3] (?) السَّابق 1/262.
[4] (?) نفسه 4/124.
[5] (?) نفسه 1/339.
[6] (?) نفسه 1/64، ومثله في (صلج) 3/303.

ج-والجيم بعد التاء، في (تجر): " ...ولا تكاد تُـرى تاءٌ بعدها جيم"[1].

د-والـراء بعد النـون، كقوله في (صـنر): "الصـاد والنـون والـراء ليس بأصـلٍ، ولا فيه ما يعـوَّل عليه؛ لقلَّة الـرَّاء مع النـون، على أنَّهم يقولـون الصِّـنَارة بلغة اليمن: الأذُن، والصِّـــنَارة: حديـــدةٌ في المِغْـــزَل مُعَقَّفَة، وليس بشيء"[2]، وهذا يخصِّص حكمه بانعـدام مجيء الـراء بعـد النـون في قولـه في (زنر): "الـزاء والنـون والـراء ليس بأصلٍ؛ لأنّ النون لا يكون بعـدها راء، ..."[3]، في أنها تقـلّ ولا تنعدم.

4- **ورود اللفظ بصيغة أخـرى مخالفة للأوزان العربية،** كقوله في (أجـر): "فأمّـا الإجَّار فلغـةٌ شـاميّة، وربّما تكلّم بها الحجازيُّون، فيروى أنّ رسول اللـه ﷺ قـال: «مَن باتَ على إجّارٍ ليس عليه ما يردُّ قدمَيْـهِ فقـد بـرِئَتْ منه الذِّمَّة»، وإنّما لَم نذكُرْها في قياسِ الباب؛ لِمَـا قلْنـاه أنّهـا ليســت من كلام الباديــة، **وناسٌ يقولـون إنجْـار، وذلك مما يُضعِف أمْرَها**"[4].

5- **عدم معرفة العرب للكلمة** كقوله في (طوب): "الطاء والواو والباء ليس بأصل؛ لأنَّ الطوبَ فيما أحسب هذا الذي يسمَّى الآجُرَّ، وما أظُنُّ العرب تعرفه"[5].

6- **عدم مشـابهة كلام العـرب** كقوله في (لـزك) قال: "اللام والـزاء والكـاف ليس هو عنـدي بشـيء، على أنَّهم يقولـون: لـزِك الجُـرح، إذا اسـتوى نبـاتُ لحمِـهِ ولم يـــبرأ، وهـــذا لا يشـــبهُ كلامَ العـــرب"[6]، وفي (طمش): "الطاء والميم والشين لا قياسَ لـه، ولـولا أنَّه في الشَّـعر لكان من المشكوك فيه؛ لأنّه لا يُشِـبه كلامَ العـرب، على

---

[1] (?) نفسه 1/341.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/64، ومثله في (حنر) 2/110.
[3] (?) المصدر السَّابق 3/28، ومثله (نرب) 5/414.
[4] (?) السَّابق 1/63.
[5] (?) نفسه 3/430.
[6] (?) نفسه 5/244–245.

أنَّهم يقولـون: مـا أدري أيُّ الطمْشِ هـو؟ أيْ أيُّ النّـاس والخلْقِ هو"[1]، وفي: (طبـل): "الطـاء والبـاء واللام ثلاث كلمـات ليسـت لهـا طِلَاوَةُ كلامِ العـرب، ومـا أدري كيـف هي؟ ..."[2].

وفسّر (طلاوة الكلام) في (طلي) قال: "ومن البـاب: كلامٌ لا طَلَاوَةَ لَه: إذا كـان غثّـاً؛ كأنَّه إذا كـان خلاف ذلك فقد طُلِيَ بشيءٍ يُحلِّيهِ"[3].

اشتراك العرب والعجم في بعض الأصول:

يرى ابنُ فارس أنَّ العجمَ يشاركون العـربَ في بعض الأصول كـ(رسن) قال: "الراء والسين والنون أصلٌ واحـدٌ اشترك فيه العربُ والعجم، وهو الرَّسَنُ، والجمع أرسـانٌ، والمَرْسِنُ: الذي يقع عليه الرَّسَن من أنف الناقـة، ثم كثُر حتَّى قيل مَرسِـنُ الإنسـان، ورسَـنْت الرَّجُـلَ وأرسـنْتُه: شـددتُه بالرَّسَـن"[4]، وفي (مجمـل اللغـة): الرَّسـنُ: الحبلُ"[5].

ويؤيـده اشـتراك العـربِ مع العجم في اسـتعمالات مفردة ضـمن أصل مشـترك كقوله في (شـهر): "الشـين والهـاء والـراء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على وضـوحٍ في الأمر وإِضاءة، من ذلك الشَّهر، وهو في كلام العـرب الهِلال، ثمَّ سمِّي كلُّ ثلاثين يوماً باسم الهلال، فقيل شهر، وقد اتَّفق فيه العرب والعجم؛ فإنَّ العجم يسمُّون ثلاثين يوماً باسم الهلال في لغتهم ..."[6].

وقال في (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحـرف أوله خـاء) "... ومن ذلـك (خَـرْدَلْتُ) اللحم:

---

[1] (?) نفسه 3/424.
[2] (?) السَّابق 3/440-441.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/416.
[4] (?) المصدر السَّابق 2/394.
[5] (?) مجمل اللغة، ص377.
[6] (?) مقاييس اللغة 3/222.

قَطّعته وفرّقته، والذي عندي في هـذا أنّـه مشـبَّه بـالحبّ الـذي يسـمَّى الخَـرْدَل، وهـو اسـمٌ وقـع فيـه الاتّفـاق بين العرب والعجَم، وهو موضوعٌ من غير اشتقاق"[1].

وقد يفَسِّر اللفـظَ العـربيَّ بمـا يرادفـه في الأعجميـة كقوله في (غبس): "الغين والباء والسين كلمةٌ تـدلُّ على لونٍ من الألوان، قالوا: الغُبْسَة: لونٌ كلون الرَّماد، ويقـال فرسٌ أَغْبَسُ: قال بعضهم: هو الذي يقال له: "سَمَنْد"[2].

اختصاص العجم ببعض الأصول:

ويرى ابن فارس أن العجم تختصُّ ببعض الأصول كـ(بند): "الباء والنون والدال أصل فارسي لا وجه لــذكره وهو معرَّب"[3]، و (بذج): "الباء والذال والجيم أصـلٌ واحد ليس من كلام العـرب، بل هي كلمــةٌ مُعَرَّبة، وهي البَـذَجُ من وُلْدِ الضَّأن، والجمع بِذْجانٌ"[4].

وقد فهم الدكتور حسين نصـار[5] وتبعـه الـدكتور أمين محمــد فــاخر[6] وغيرهمــا من البــاحثين من هــذا أنَّ ابن فارس يتساهل أحياناً فيخرج عن منهجه ويعد ما ليس من كلام العرب أصلاً عربياً، حيث قال د. حسين نصّــار: "وقد يتســاهل فيجعل المعــرَّب أصــلاً، ويعــني به مثل "البــاء والـــذال الجيم أصل واحد ليس من كلام العـــرب بل هي كلمة معرّبة"[7].

والحقُّ أن ابن فارس لم يتساهل –هنا- ولم يخرج عن منهجه؛ وتلك الأصول الـتي قـال بأصـالتها نصَّ في سـياق ذكـــره لها على أنها أصـــول في لغة أهلها لا أنها أصـــول عربيــة، وهو لا يــرى أن نظرية الأصــول خاصة بالعربيــة؛

---

[1](?) المصدر السَّابق 2/249.
[2](?) مقاييس اللغة 4/409.
[3](?) المصدر السَّابق 1/306.
[4](?) السَّابق 1/217.
[5](?) المعجم العربي 2/448.
[6](?) ابن فارس اللغوي، ص241.
[7](?) المعجم العربي 2/448.

لتصريحه -هنا- أن من الأصول ما يكون غير عــربي، ومنها ما يكون مشتركاً بين العرب وغـيرهم، والـذي ينكـره ابن فـارس في هـذه النظرية هو أن ننسب أصـلاً غـير عـربي إلى العــرب أو أن نضم كلمــات غــير عربية إلى قيــاس كلمات عربية.

وبنحو هــذا اعتــذر الــدكتور أمين محمد فــاخر لابن فـــارس، وقـــال: "ولعله يقصد من ذلك أنه أصل غـــير عربي"[1].

وقــرَّر الــدكتور حامد محمد أمين شــعبان أن ابن فــارس "لم يتســاهل، وهو يقصد بالأصل –هنــا- الجــذر الثلاثي، أو المادة الخـام –إن صـحَّ التعبـير- والـدليل على هـذا أنه لم يـذكر معـنى مشـتركاً أو قياسـاً، ولو كـان قد تساهل لذكر المعنى المشـترك، أو الأصل العـام الجـامع، ولكن لم يفعل ذلك ..."[2]، وهذا الاعتذار صحيح في جزئه الأول، ولا يلزم لتصحيحه عدمُ استنباط ابن فارس معــنى مشتركاً لهذا الجذر؛ لأن ابن فارس يـرى أن من الأصـول ما يكـون معـنى مفـرداً هو دلالة اسـتعمال واحد فقـط، كـ(بذج)، و لا يلزم ليصير الجذر أصـلاً أن يكـون ذا معـنى مشترك.

***

[1] (?) ابن فارس اللغوي، ص241.
[2] (?) الأحكام اللغوية، ص187.

المانع الثامن: الانتماءُ لجذر آخر.

امتنع ابن فارس عن استنباط المعنى المشترك لثلاثة جـذور؛ لابتنائها على اسـتعمالات من جـذور أخـرى، كما امتنع عن إدخال (19) استعمالاً في قيـاس الجـذور الـتي وردت فيها؛ لأنها تعود إلى جذورٍ أخرى.

قال في (ضوض): "الضاد والواو والضاد، الضَّوْضـاة قد مضى ذِكْـرُهُ، والأصل مُضَـاعَف"[1]، مضى ذكــره في (ضوَّ) حيث قال هناك: "وأمَّا الضـاد والحـرف المعتل فهو يـدلُّ على صِـياحٍ وجَلَبَة، من ذلك الضَّـوَّة والضَّوْضَـاة: أصوات النّاس وجَلَبَتهم، يقال ضَوْضَوْا بلا همز"[2].

ومثله في (تور): "التاء والواو والراء ليس أصلاً يعمل عليه، أمّا الخليل فـذكر في بنائه ما ليس من أصـله، وهو اسـتَوْأرَتِ الـوَحْش، وهـذا مـذكورٌ في بابه"[3]، أي: في (وأر) وهنـاك قـال: "الـواو والهمـزة والـراء، يقولـون: استَوْأَرت الإبـلُ: تتـابعت، وذهب أبو إسـحاق الزجـاج إلى أنَّ أصل الباب شِدَّة الحرّ ..."[4].

وفي (هيأ): "الهـاء واليـاء والألف كلمـةٌ تـأتي وهاؤها زائدة، يقال: هَيَا، والمرادُ: يا"[5].

ومن أمثلته في الاستعمالات قوله في (خطَّ): "الخـاء والطاء أصلٌ واحد؛ وهو أثَـرٌ يمتـدُّ امتـداداً ... فأمّا الأرضُ الخطيطة: وهي الـتي لم تُمْطَر بينَ أرضـينِ ممطـورَتَين، فليس من البـاب، والطـاء الثانية زائـدة، لأنَّها من أخطـأ، كأنَّ المطر أخْطَأها، والـدليل على ذلك قـولُ ابن عبّـاس: «خَطَّأَ اللهُ نَوْءَها»، أي إذا مُطِر غيرُها أخْطَأَ هـذه المطـرُ

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/378.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/357.
[3] (?) السَّابق 1/357.
[4] (?) نفسه 6/79.
[5] (?) نفسه 6/ 22.

فلا يُصيبُها"[1].

ومثله في (عدَّ): "العين والـدال أصـلٌ صـحيح واحد لا يخلو من العَـدّ الـذي هو الإحصـاء، ومن الإعـداد الـذي هو تهيئة الشَّيء، وإلى هذين المعنيين ترجع فروعُ الباب كلها ... وأمّا مَعــدٌّ فقد ذكــره نــاسٌ في هــذا البــاب، كــأنّهم يجعلـون الميم زائـدة، ويزنونه بِمَفْعَـل، وليس هـذا عنـدنا كــذا، لأنَّ القيــاس لا يوجبــه، وهو عنــدنا فَعَــلٌّ من الميم والعين والـــدال، وقد ذكرنـــاه في موضـــعه من كتـــاب الميم"[2].

وفي (مسل): "الميم والسين واللام يقولون: المَسَل، والجمع مُسْــلاَنٌ: خــدٌّ في الأرض ينقــاد ويســتطيل، وأمّا المسيلُ: فالميم [فيه زائدة، وهو] من باب السين ..."[3]، أي من (سيل) وفيها قال: (سـيل): "السـين واليـاء واللام أصلٌ واحد يـدلُّ على جريـانٍ وامتـدادٍ، يقـال سـال المـاء وغـيرُهُ يسـيل سَـيْلاً وسَـيلاناً، ومَسـيل المـاء: إذا جعلت الميم زائدة فمن هذا، وإذا جعلت الميم أصـليّةً فمن بـابٍ آخر، وقد ذكر"[4]، أي: في (مسل).

ويبدو أن من أسباب وقـوع هـذه الظـاهرة ظنُّ بعض المعجميين أصـالةَ بعض الاسـتعمالات فيبنـون منها جـذراً كما فعل الخليل في (وأر)، أو يلحق بالجــذر السَّــالم منها اسـتعمالاً ليس منه كما فعل نـاس نـاسٌ في (معـدّ) من (عدَّ).

وكان الأولى ألا يبرزَ ابنُ فارس هذه الجــذورَ ما دام يعتقد أنَّ الاستعمالات التي أُخِذت هذه الجذور منها تابعــةً

[1] (?) مقاييس اللغة 2/154, وأثر ابن عباس أورده أبـو عبيـد في (غريب الحديث) 3/260, وأخرجه عبد الرزاق في مصنَّفه بـرقم (11914) 6/520.
[2] (?) مقاييس اللغة 4/29، 32، ومثله في (حوب) 2/113.
[3] (?) المصدر السَّابق 5/321، ومثله في (حلن) 2/94.
[4] (?) السَّابق 3/122-123.

لجذور أخرى، وكذا في الاستعمالات الـتي أُلحقت بجـذورٍ وهو يرى عدم صواب إلحاقها بهـا، ويبـدو أنه أثبتها هكـذاً؛ للتنبيه على خطأ هـذا الصَّـنيع؛ بنــاءً على أنَّ كثــيراً من الباحثين يطلبونها في هذه المواضع الخاطئة.

❊❊❊

المانع التاسع: اللهجات.

امتنع ابن فارس عن استنباط المعنى المشترك للجذر (طسَّ)؛ لأن الاستعمالَ الوارد فيه لهجةٌ من (طست)، فقال: "الطاء والسين ليس أصلاً، والطَّسُّ لغةٌ في الطَّسْت"[1].

كما امتنع من إدخال بعض اللهجات في قياس المعنى المشترك لمجموعة من الجذور التي اشترك فيها جميعُ العرب، وفي مقدمة هذه اللهجات لهجةُ حمير فقد قال في (وثب): "الواو والثاء والباء يدلُّ في لُغة العرب على الظَّفْر، إلاّ في لغاتٍ من لُغات حمير فإنَّه بخلاف هذا، ووَثَب من مكانه: طَفَر، وفي لغةِ حمير يقولون لمن قَعَدَ: قد وثَب، وإذا أمَروا بالقُعُودِ قالوا: ثِب، ويقولون للملِك إذا قَعَدَ ولم يَغْزُ: المَوْثَبان، ويقولون: وَثَّبَهُ وِسادةً: ألقاها له ليَقعُدَ عليها"[2].

ويؤكد على هذا في لغة حمير فيقول: "فأمَّا ما يقال، أن (الشَّناتِر): الأصابعُ بلغة اليمانِيِّين فلعل قياسهم غيرُ قياس سائر العرب، ولا معنى للشُّغْل بذلك"[3].

وقد سبقه إلى هذا المذهب في لغة حمير أبو عمرو بن العلاء حيث شُهر عنه أنه قال: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا, ولا عربيتهم بعَرَبيتنا ..."[4].

وقال ابن جني: "وبعدُ فلسنا نشكُّ في بُعْدِ لغة حمير ونحوها عن لغة ابنيَ نزارٍ، فقد يمكن أن يقع شيءٌ من تلك اللغة في لغتهم فيساءَ الظنُّ فيهِ بمن سمِع منه وإنما هو منقولٌ من تلك اللغة، ودخلتُ يوما على أبي عليٍّ -رحمة اللّه- خالياً في آخِر النَّهار، فحين رآني قال

---

[1](?) مقاييس اللغة 3/410.
[2](?) المصدر السَّابق 6/86.
[3](?) السَّابق 3/274.
[4](?) فحول الشعراء 1/11.

لي: أين أنت؟ أنا أطلبك؟ قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقــول فيما جاء عنهم من (حَوْرِيت)؟ فخضـنا معا فيه، فلم نَحْـلَ بطائل منه! ، فقـــال: هو من لغةِ اليمن، ومخـــالفٌ للغة ابني نزار؛ فلا ينكرَ أن يجىء مخالفاً لأمثلتهم"[1].

وقـــال ابن خلـــدون في تاريخـــه: "خلافا لمن يحمله القصـــورُ على أَنَّها لغة واحـــدة، ويلتمس إجـــراء اللغة الحميرية على مقـــاييس اللغة المضـــريَّة وقوانينها، كما يزعم بعضهم في اشتقاق القَيْل في اللسان الحميري أنه من القــول، وكثـيرٌ من أشـباه هـذا, وليس ذلك بصـحيح، ولغةُ حمير لغة أخـرى مغـايرة للغة مُضَـر في الكثـير من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها"[2].

وقد أخرج ابن فارس (الأقوال) بمعـنى الملـوك بلغـة حمير من قياس (قول) قال: "القـاف والـواو واللام أصـلٌ واحـدٌ صـحيحٌ يقـلُّ كلمـهُ، وهو القَـول من النُّطق ... وأمّا أقـوال: [هنـا سـقط في نسـخة المقـاييس] ومكانـه في المجمل: "وأقوال حمـير: ملوكهـا"[3]، ويكمِّل هـذا النَّقص ويقوِّي هذا الخروج قوله في (قيل): "القاف واليـاء واللام أصلُ كَلِمِـهِ الـواو، وإنّما كُتِب هاهنا للَّفْظ، فالقَيْل: الملـكُ من مُلـــوكِ حمـــير، وجَمْعُه أقيـــال، ومَن جَمَعه على (الأقـوال) فواحـدهم قَيِّل بتشـديد اليـاء، ... واقْتَـالَ على فُلانٍ: إذا تَحَكَّم، ومعناه عنـدنا أنَّه يُشـبَّه بالملك الـذي هو

---

[1](?) الخصائص 1/386-387، و (حَوْريت): موضع بالجزيرة، كما في (معجم ما استعجم) للبكريِّ 1/123، 475.

[2](?) تاريخ ابن خلدون 1/557.

[3](?) ص582، وقد وضع هارون مكانه في الحاشية -احتمالاً- (ابن أقوال)، وقـال: وفي اللسـان: "وهـو ابن أقـوال وابن قـوَّال، أي: جيِّد الكلام فصيح"، وما أثبتُه من المجمل هو الأرجح؛ لأنَّ إكمــال كلام المؤلـف من كلامــه أولى, ولنصِّــه الآخـر في (قيــل), ويؤيِّد تكملــة هــارون قــول ابن فــارس في (متخـير الألفـاظ): "قــال قُطْــرُب: يقـــالُ إنَّه لابنُ أقـــوال, وابنُ قَـــوْل: إذا كـــان ذا كلامٍ ولَسان", ص45.

قَيْلٌ ..."[1].

ومع كلَّ هـذا فتبقى هـذا المخالفة في لغة حمـير في ألفاظٍ معلومـةٍ محـدودة، في بـاب المعـاني، وتكـثر قليلاً في غير المعاني أي: في الشَّكل، وتتوافق مع بقيِّة لغـات العــرب، في جمهــور قواعــدها المعنويَّة واللفظيَّة، وفي كلام ابن خلدون: " ...ولغة حمير لغةٌ أخـرى مغـاِيرةٌ للغة مضر **في الكثــير** من أوضــاعها وتصــاريفها وحركــات إعرابها"[2]، ولم يقل في (الأكثر) أو (الجميع).

ومن الأمثلة في غــير لغة حمــير قوله في (ســدف): "الســين والـدال والفـاء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على إرسـال شيءٍ على شيء غِطَاءً له، يقال أَسْدَفَت القناعَ: أرسـلتْه، والسُّدْفَة: اختلاط الظَّلام ... وحكى ناسٌ: أسْــدَف الفجر: أضاء، في لغـةِ هَـوَازنَ، دونَ العـرب، وهـذا ليس بشـيء، وهو مخالفٌ القياس"[3].

ويلاحظ أن اللهجات إنما تكـون مانعـاً من اسـتنباط المعـنى المشـترك أو إلحـاق بعض الألفـاظِ بقياسه حين يكونُ التخالفُ بينها في المعـنى، إما إذا كـان في الشَّـكل أي: في نــوع الحــروف أو حركاتها فإنه لا يــؤثِّر، ويتحقق المعنى المشـترك في اللهجـتين معـاً كقوله في (سـحو): "السـين والحــاء والحـرف المعتل أصـلٌ يـدلُّ على قشر شيء عن شيء، أو أخذِ شـيءٍ يسـير ... ويقـال سَـحَوتِ الطِّينَ عن وجه الأرض بالمسْحاة أسحوه سَـحواً وسَـحياً، وأسحاه -أيضاً- وأسحِيه: ثلاث لغات ..."[4].

ومثله في (ســقم): "الســين والقــاف والميم أصــلٌ واحـد، وهو المـرض: يقـال سُـقْمٌ وسَـقَمٌ وسَـقامٌ، ثلاثُ

---

[1](?) مقاييس اللغة 5/44، وفي المجمـل، ص583، مثلـه بـدون تعليل.

[2](?) تاريخ ابن خلدون 1/557.

[3](?) مقاييس اللغة 3/148.

[4](?) المصدر السَّابق 3/142.

لغات"[1].

وفي (بــرق): "البــاء والــراء والقــاف أصــلانِ تتفــرع الفــروع منهما: أحــدهما لمعــانُ الشــيء؛ والآخر اجتمــاع السَّـوادِ والبيـاض في الشـيء ... أمّا الأول فقـال الخليل: البرق وَمِيضُ السَّحاب، يقال بَرَقَ السَّحَابُ بَرْقـاً وبَريقـاً، قال: وأَبْرَقَ –أيضاً- لغة ..."[2].

وفي (عجل): "العين والجيم واللام أصـلانِ صـحيحان، يدلُّ أحدُهما على الإسراع، والآخر على بعض الحيَـوان ... والأصل الآخر العِجْل: ولد البقــــرة؛ وفي لغــــةٍ عِجَّوْل، ..."[3].

❊❊❊

[1] (?) السَّابق 3/84.

[2] (?) نفسه 1/221، ومثلـه في (بـرأ) 1/236، و (طغى) 3/412، و (عر) 4/34، و (عصَّ) 4/48.

[3] (?) مقاييس اللغة 4/237-239.

المطلب الثاني: الموانع المعنوية.

الموانــعُ المعنويــة: هي تلكِ الموانع الــتي ترجع إلى قضايا تتعلَّق بمعاني الألفاظ, وعلِّة وضعها و اشتقاقها.

وهي ثلاثــةُ موانــع: غمــوضُ معــاني الألفــاظ، وخفــاءُ قياس بعضها، وانعدامُه من البعض الآخر.

وقد حالت هذه الموانع الثلاثــة من اســتنباط المعــنى المشترك لـ(50) جـذراً، ومنعت دخـول (187) اسـتعمالاً في قياس المعنى المشترك لجذورها.

وقد تأمَّلتُ مليَّاً في معالجة ابن فارس لهـذه الموانــع فخرجت بصورة توضِّحها على النحو التالي:

المانع الأول: غموض المعاني.

منع غمــوضُ المعــاني ابن فــارس من إدخــال (14) استعمالاً في قياس جذورها التي سـلمت منـه؛ وذلك لأنَّ تحقيـقَ المعـنى المشـترك في الاسـتعمال مرحلـةٌ تاليـةٌ للفهم الكامل لمعنــاه، فــإذا غَمض معــنى اللفظ صَــعُب إلحاقه بالمعنى المشترك.

والمرادُ بغموض المعاني: خفاءُ معاني الألفاظ، بحيث لا تنهض التفســيرات المنقولة فيها ببيــان كامل معناهــا، كقول ابن فارس في (عمـد): "قد مضى هـذا البـاب على استقامةٍ في أصـوله وفروعـه، وبقيت كلمـةٌ، أما نحن فلا نـدري ما معناهـا، ومن أي شـيءٍ مأخـذها، وفيما أحسب إنّها من الكلام الذي دَرَجَ بـذَهاب مَن كـان يحسِـنُه، وذلك قولهم: إنَّ أبا جهل لما صُرِعَ قـال: "أعْمَـدُ من سـيّدٍ قتله قومُه"، والحـديث مشـهور، فأما معنـاه فقـالوا: أراد: هل زادَ على سيِّدٍ قتله قومُه؟ ومعلومٌ أن هذه اللفظة لا تدلُّ على التفسير ولا تقاربه، فلستُ أدري كيف هي, وأنشدوا لابن مَيَّادة:

وأَعْمَدُ من قومٍ كفاهم   صِدَامَ الأعادِي حين فُلَّتْ

قــالوا: معنــاه هل زِدْنا على أنْ كفَيْنا إخوتَنا, فهــذا ما قيل في ذلك.

وحُكي عن النّضر أنّ معناها أعجَبُ من ســيّدٍ قتله قومُه، قال: والعرب تقـول: أنا أعمَـدُ من كـذا: أي أعجب منه، وهذا أبعد من الأوَّل، والله أعلم كيف هو"[1].

وقال عن هذا الاستعمال في (الصَّاحبي): "فهذا مِن مُشكلِ الكلام الَّذِي لَمْ يُفَسَّر بَعْدُ"[2].

ومثله في (كذب): "الكاف والذال والباء أصلٌ صـحيح يدلُّ على خلاف الصِّدق، وتلخيصه أنَّه لا يبلُغ نهايــةَ الكلامِ في الصِّدق ... فأمّا قول العرب: كَذَبَ عليكَ كذا، وكــذبَكَ كذا، بمعـنى الإغــراء، أي عليك بــه، أو قد وجب عليك، ... وما أحسِب ملخَّصَ هذا وأظنُّه [إلاّ] من الكلام الــذي درجَ ودرجَ أهلُه ومن كان يعلمه"[3].

وفي (هب): "الهاء والباء مُعظَمُ بابِه الانتباه والاهتِزازُ والحركة، وربما دلَّ على رِقَّةِ شيء ... وممّا يُشكِل عندي معناه قولُهم: هَبْهُ فعلَ كذا، وهَبْني فَعَلْته، وظننتُ أنَّ هذا من بـاب وهب لأنَّ اللفظة على هـذا تـدلّ، وهو على ذلك مُشكِل"[4].

وفي (صـنَّ): "الصـاد والنـون أصـلان: أحـدهما يـدلُّ على إباء وصَعَرٍ من كِبرٍ ... والأصل الآخر يــدلُّ على خُبْث رائحة ... فأمَّا قولُهم إنَّ أحدَ أيّام العَجُـوز يقـال له الصَّــنُّ فهذا شيءٌ ما رأيتُ أحداً يَضبِطه ولا يعلم حقيقتَهُ، فلذلك لم أذكره"[5].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/139-140, والبيتُ من الطويل, في ديوان ابن ميادة, ص79.

[2] (?) الصَّاحبي، ص59.

[3] (?) مقاييس اللغة 5/167-168.

[4] (?) المصدر السَّابق 6/5.

[5] (?) السَّابق 3/279.

وفي (كـون): " ... وفي البـاب كلمـةٌ لعلَّها أن تكـون من الكلام الذي دَرَج بدُروج مَن عَلِمه، يقولون: كُنْت على فلان أكون عليه، وذلك إذا كَفَلت به، واكتَنْت أيضاً اكتياناً، وهي غَرِيبة"[1].

وفي (خيس): "الخاء والياء والسين أُصَـيلٌ يـدلُّ على تذليلٍ وتليين ... ومن الغريب في هذا الباب، قـولُهم: قَـلَّ خَيْسُه: أي غَمُّه، والخِيسُ: الشجر الملتَفُّ"[2].

وقد أعلن ابن فـارس توقُّفَـه عن إجـراء القيـاس في هذه الألفاظ، وقال: "وإنما نقف في مثل هذه المشـكلات حيثُ وُقِّفْنا، وإلا فما أحسب أحداً منهم لخَّصها ولا فسَّرها بعد"[3].

❊❊❊

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/148.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/233.
[3] (?) السَّابق (هنَّ) 6/15.

المانع الثاني: خفاء القياس.

منع خفـاءُ القيـاس ابن فـارس من اسـتنباط المعـنى المشـترك للجـذر (تن)، قـال: "التـاء والنـون كلمتـانِ ما أدري ما أصْلُهما، إلا أنّهم يُسَمُّون التِّرْب: التِّن، ويقولـون: أَتَنَّهُ المرضُ: إذا قَصَـعَهُ وهو لا يكـاد يَشِـبُّ"[1]، والأصـالة المجهولة هنا هي مأخذ الاشـــتقاق أو علَّة وضع هــــاتين الكلمتين.

كما منعه من إدخــال تسـعة اسـتعمالات في قيـاس المعنى المشترك لجذورها الـتي سـلمت منـه، كقوله في (هيـد): "الهـاء واليـاء والـدال، الأصـل الـذي ينقـاسُ منـه التَّحريك والإزعاج وباقي ذلك ممَّا لا يُعرَف قِياسه ... وأمَّا الـذي يُشـكِل قياسُـه، وهـو عنـدنا من الكلام الـذي درَسَ عِلمُه قولُهم: هَيْدَ مالك، وأكْثرُ ما قيل في ذلك: ما أمرُك، ما شأنُك؟ وأنشدوا:

يا هَيْدِ مالك من شوقٍ ومَرِّ طَيْفٍ على الأهْوالِ [illegible]"[2]

ومثلـه في (سب): "السـين والبـاء حَـدّهُ بعضُ أهل اللغة -وأظنّه ابن دريد- أنَّ أصل هـذا البـاب القَطـع، ثم اشتقَّ منه الشَّتم، وهـذا الـذي قاله صـحيح، وأكـثر البـاب موضوعٌ عليه ... فأمّا السَّباسِب: فيومُ عيدٍ لهم، ولا أدري مِمَّ اشتقاقه"[3].

وخفاءُ القياس مرحلةٌ تاليةٌ لغموض المعـاني في منـع تحقق المعنى المشترك؛ لأنَّ المعنى الأساسيّ للكلمة قد يظهر للعالم بكماله، ولكنه لا يهتدي لمأخذ اشـتقاقه وعلَّة وضع العرب له، فيتوقـف عن إدخالـه في قيـاس المعـنى

[1] (?) مقاييس اللغة 1/340.

[2] (?) المصدر السَّابق 6/23–24, والبيتُ من البسيط, لتأبَّط شرَّاً في ديوانه, ص125, وهو أول بيت في المفضليات 1/27 بلفـظ: "يا عيـدُ ...", وروايـة "يـا هيـد ..." بالهـاء مرويـة عن أبي عمـرو الشَّيباني, كما في شرح المفضليات لابن الأنباري, ص2.

[3] (?) مقاييس اللغة 3/64.

المشترك.

وقد عقد ابن فارس باباً في الصَّاحبي بعنوان: (باب مــراتب الكلام فِي وُضــوحه وإشــكاله)، ثم عــرَّف واضح الكلام بأنه "الــذي يفهمه كـلُّ سـامعٍ عـرَف ظـاهرَ كلام العرب، كقول القائل: شـربت مـاءً ولقيت زيـداً ... وهـذا أكثرُ الكلام وأعمُّه"[1].

وقرَّر أنَّ عكسَـه المشـكلُ وهو الـذي "يأتيه الإشـكالُ من غَرابة لفظــه، أَوْ أن تكـون فِيــهِ إشـارةٌ إِلَى خــبرٍ لَمْ يذكره قائلهُ عَلَى جهته، أَوْ أن يكون الكلامُ فِي شيءٍ غـير محدود، أَوْ يكون وَجيزاً فِي نفسه غير مَبْسوط، أَوْ تكــون ألفاظُه مُشتركةً"[2].

وهذه الأسبابُ الخمسة للإشكال في الألفـاظ تشـمل غمـوضَ المعـنى وخفـاءَ القيـاس، وقد صـرَّح ابن فـارس باجتماع هاتين العلتين في الاستعمال المشكل في (عمد) فقال: "... قد مضى هذا البابُ على اسـتقامةٍ في أصـوله وفروعــه، وبقيت كلمــةٌ، أما نحن **فلا ندري ما معناها، ومن أيِّ شيءٍ مأخَذها، ...**"[3]، فالجهلُ بالمعنى يعني غموضَ المعاني، والجهلُ بالمأخذ يعني خفاءَ القياس.

❊❊❊

[1] (?) الصَّاحبي، ص 69.
[2] (?) مقاييس اللغة، ص 69-70.
[3] (?) المصدر السَّابق 4/139-140.

المانع الثالث: انعدام القياس.

منع انعدمُ القياس استنباطَ معنى مشتركاً لـ(49) جذراً، كما منع (164) استعمالاً من الدخول في قياس المعنى المشترك لجذورها المقيسة.

وقد كان ابنُ فارس يرى أنَّ أكثرَ ألفاظ اللغة مقيس، وأنَّ بعضَه -وهو الأقل- موضوعٌ وضعاً من غير اشتقاق، كقوله في (تين): "التاء والباء والنون كلماتٌ متفاوتةٌ في المعنى جدّاً، وذلك دليلٌ أنَّ من كلام العرب موضوعاً وضْعاً مِن غير قياسٍ ولا اشتقاق"[1]، وفي (قرَّ): "القاف والراء أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدهما على برد، والآخر على تمكّن ... قلنا: وهذه مقاييسُ صحيحةٌ كما ترى في البابين معاً، فأمَّا أنْ نتعدَّى ونتحمّل الكلامَ كما بلغنا عن بعضهم أنَّه قال: سمِّيت القارورة لاستقرار الماء فيها وغيرِه، فليس هذا من مذهبنا، وقد قلنا إنَّ كلامَ العرب ضربان: منه ما هو قياسٌ، وقد ذكرناه، ومنها ما وُضِع وضعاً، وقد أثبَتنا ذلك كلَّه، والله أعلم"[2]، وفي (عذب): "العين والذال والباء أصلٌ صحيح، لكنّ كلماتِه لا تكاد تنقاس، ولا يمكن جمعُها إلى شيء واحد، فهو كالذي ذكرناه آنفاً في باب العين والذال والرّاء، وهذا يدلُّ على أنّ اللُّغة كلَّها ليست قياساً، لكنْ جُلُّها ومعظمُها"[3]، وفي (حلم): "الحاء واللام والميم، أصولٌ ثلاثة: الأول ترك العَجَلة، والثاني تثقُّب الشيء، والثالث رُؤية الشيء في المنام، وهي متباينةٌ جدَّاً، تدلُّ على أنَّ بعضَ اللغةِ ليس قياساً، وإن كان أكثرُه منقاساً"[4].

ويعني ابن فارس بانعدام القياس: أن يكونَ اللفظُ قد وضِع ابتداءً دون نظر إلى مَلْحَظٍ اشتقاقيٍّ حتَّمَ وضْعَه،

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/363.
[2](?) المصدر السَّابق 5/7-8.
[3](?) السَّابق 4/259.
[4](?) نفسه 2/93.

كما يظهر ذلك في إنكاره تعليل وضع (القارورة).

وأدَّى ذلــك من وجهــة نظــره إلى انعــدام المعــنى المشـترك بين كثـير من الاسـتعمالات المنتمية إلى جـذرٍ واحد، كما حصل لكلمات الجذر (عذب).

وقد تتبعتُ المواضع الــتي حكم ابن فــارس بانعــدام القياس فيها فوجدتها ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: الأدوات.

امتنع تحقُّق القيـــــــــاس في ست أدوات، مثَّلت كل واحدةٍ منها جذراً مستقلاً، وهي (أو) 1/32، و(أي) 1/32، و(لن) 5/198، و (لــو) 5/198، و (هــو) 6/3، و(يــا) 6/151، قال في (أو): "كلمة شـكٍّ وإباحة"، و في (لن): "اللام والنـــــون، كلمـــــةٌ أداة، وهي لن، تنفي الفعل المستقبل ..."، وقال في (هو): "الهـاء والـواو ليست من شـرط اللغـة، وهي من العربيـة، والأصل هـاء ضُـمّت إليه واوٌ، من العرب من يثقِّلها فيقـول: هُـوَّ، ومنهم مَن يقـول هُوْ".

كما امتنع دخول تسع أدوات في قياس جـذورها الـتي حـوت معـنى مشـتركاً؛ أو مفـرداً؛ لانعـدام القيـاس عنها كـ(لم)، قال في (لـمَّ): "اللام والميم أصـلُه صـحيحٌ يـدلُّ على اجتمــاعٍ ومقارَبَة ومُضــامَّة ... فأمَّا (لَـــمْ) فهي أداةٌ يقال أصلها لا، وهذه الأدواتُ لا قياسَ لها"[1]، وهـذا النُّص صريح في هذا الباب، ومثلها في (ربَّ): "الراء والباء يدلُّ على أصــولٍ ... فأمّا (رُبَّ) فكلمة تســتعمَل في الكلام لتقليل الشّـيء، تقـول: رُبَّ رجـلٍ جـاءني، ولا يُعْـرف لها اشتقاق"[2]، وفي (كل): "... فأمَّا (كُلّ) فهو اسمٌ موضوع للإحاطة مضافٌ أبداً إلى ما بعده ..."[3].

[1] (?) مقاييس اللغة 5/197–198.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/381، 384.
[3] (?) السَّابق 5/122.

وربَّما عبَّر عن انعــدام القيــاس بــالحكم بــأن الأداة موضـوعة – أي دون قيـاس– كقوله في (كيـف): "الكـاف والياء والفاء كلمةٌ، يقولون: الكِيفة: الكِسْـفة من الثّـوب، فأمَّا (كيــفَ) فكلمــةٌ موضــوعة يُســتفهَم بهــا عن حــالِ الإنسان فيقال: كيف هو؟ فيقال: صالح"[1].

وابن فـارس على حــقٍّ في موقفه هـذا من الأدوات, ويؤيـــده قـــول ابن جـــني: في قسم الحـــروف منهـــا، "والحــروف لا يصــحُّ فيها التصــريف و لا الاشــتقاق؛ لأنها مجهولة الأصـول، وإنما هي كالأصـوات نحـو: صـهْ ومـهْ ونحوهمـا، فـالحروف لا تُمثَّل بالفعـل؛ لأنها لا يعـرف لها اشتقاق"[2].

"ويبـــدو أن ذلك هو الــذي جعله يســقط كثــيراً من الأدوات من (مقـــاييس اللغـــة) مثـــل: (مـــا) و (كي) وغيرها"[3]، في حين عقد لها بابـاً كـاملاً في: (الصـاحبي) تحت عنـوان: (الكلام في حـروفِ المعـاني) وذكـرَ منها (89) أداةً[4].

وأدخل (لعـلَّ) و (نَعَمْ) في قيـاس جـذريهما لتقـارب معناهما مع المعــنى المشــترك لهمــا، قــال في (عل): "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكـرُّرٌ أو تكريـر، والآخر عائق يعـوق، والثـالث ضَـعف في الشَّـيء ... وأمّا قــولهم: لعــلَّ كـذا يكــون، فهي كلمــةٌ تقـرُب من الأصل الثالث، الذي يدلُّ على الضَّعف، وذلك أنّه خلاف التَّحقيق، يقولون: لعلَّ أخاك يزورنا، ففي ذلك تقريبٌ وإطماعٌ دون

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/150، وبقية الأدوات هي: (بلى) 1/ 295، و (عسـى) 4/317، و (ليت) 5/223، و (لـدن) 5/243، و (مـع) 5/274.

[2] (?) المنصـف شـرح تصـريف المـازني 1/7, نقلاً عن الأحكـام اللغوية, ص195 .

[3] (?) الأحكام اللغوية، ص 196.

[4] (?) الصَّاحبي، ص166-288.

التحقيــقِ وتأكيــدِ القــول"[1]، وفي (نعم): "النــون والعين والميم فروعُه كثيرة، وعنــدنا أنَّها على كثرتها راجعــةٌ إلى أصلٍ واحــدٍ يـدلُّ على ترفُّهٍ وطِيب عيش وصـلاح ... ومن الباب قولهم: نَعَمْ، جواب الواجب، ضدُّ لا، وهي أيضــاً من النِّعمة"[2].

❊❊❊

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/12، 15.

[2] (?) مقاييس اللغة 5/447.

المجموعة الثانية: الأعلام.

امتنع القيـاسُ في (26) جـذراً تمثِّل أعلامـاً متنوعـةً للأناسـيِّ، والأمـاكن، والنَّبـات، والحيـوان، والطيـور، كما امتنع دخـول (135) علمـاً من هـذه الأنـواع ومن الآلات -أيضـاً- في معـاني جـذورها، وذلـك؛ لأن هـذه الأعلام موضوعةً وضعاً من غير قياس.

أولاً: أعلام الأناسيِّ.

عَـدِم القيـاس في أعلام الأناسـيِّ في خمسة جـذور وهي (حأ): "الحاء والهمزة قبيلة، قال:

... ... طلبتُ الثأْرَ في حَكَمٍ وحا"[1]

و(ديل): "الـدال واليـاء واللام ليس ينقـاس، يقولـون: الدِّيلُ قبيلـةٌ، والنسـبة دِيلي"[2]، و(قعن): "القـاف والعين والنون ليس فيه إلاَّ قُعَين: قبيلةٌ من العرب"[3]، و (يزن): "اليـاء والـزاء والنـون، ليس فيه إلا ذو يَـزَن، من ملـوك حمـير، ينسب إليه الرِّمـاح، فيقـال يَزَنيّة وأزَنيَّة"[4]، و (هـزن): "الهـاء والـزاء والنـون ليس فيه إلا هَـوازِن: قبيلة"[5].

وامتنع دخـول (35) علمـاً في قيـاس جـذورها كـ(راسب) و (قحطان) و (شهران) من أعلام القبائل قال في (رسب): "الراء والسين والباء أصلٌ واحـد، هو ذهـابُ الشـيء سُـفْلاً مِن ثِقَـلٍ ...وراسِـبٌ: حَيٌّ من العـرب"[6]، وفي (قحط): "القاف والحـاء والطـاء أصـلٌ صـحيحٌ يـدلُّ

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/26, والبيت في العين 3/316, من الوافر, لم أتعرَّف على قائله و تتمَّته.
[2](?) مقاييس اللغة 2/318
[3](?) المصدر السَّابق 5/107.
[4](?) السَّابق 6/155.
[5](?) نفسه 6/52.
[6](?) نفسه 2/395.

على احتباسِ الخير، ثمّ يستعار ...وقَحْطانُ: أبو اليمن"[1]، و(شهر): "الشـين والهـاء والـراء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على وضـــوحٍ في الأمر وإضـــاءة ... وشَـــهْرانُ: قبيلة"[2]، وكـ(عصام) علماً لرجل، و (فِتْـر) علمـاً لامـرأة، قـال في (عصم): "العين والصـاد والميم أصـلٌ واحـدٌ صـحيحٌ يـدلُّ على إمساكٍ ومنْع وملازمة ... وعِصـامٌ: رجل ..."[3]، وفي (فتر): "الفاء والتاء والراء أصلٌ صـحيح يـدلُّ على ضَـعفٍ في الشَّيء ... وفِتْر: اسم امرأة ..."[4].

وقد صرَّح ابن فارس بانعدام القياس في أكثر أعلام الأناسـيِّ بقوله في (دقش): "... وذكـروا أن أبا الـدُّقَيش سُئِل عن معنى كُنْيته فقال: لا أدري، هي أسماءٌ نســمعها فنتسـمَّى بهـا، وما أقـرَبَ هـذا الكلامَ من الصِّـدْق، وذكر السِّجِســتانيّ أنَّ الدُّقْشَــة دُوَيْبَّة رَقْطــاء، وأنَّ الــدَّقْش النَّقْش، وكل ذلك تعلُّلٌ، وليس بشــــيء"[5]، ويفهم من قوله "وما أقــرب هــذا الكلام من الصَّــدق" تأييــده لأبي الدُّقيش في عدم لحظ الاشتقاق عند التسمِّي بالأسماء.

هــذا، وكثـيراً ما يعلِّل ابنُ فــارس اشـتقاقَ كثـيرٍ من أعلام الأناسـيّ ويـدخلها في قيـاس المعـنى المشـترك، ويكـــون ذلك في الأعلام المرتجلة ويكـــثر في الأعلام المنقولة.

ومن أمثلته في المرتجلة (تنوخ) و (كندة)، و (ثُعَل)، و(بعْكَك)، قــال في (تنخ): "التــاء والنــون والخــاء كلمــةٌ واحدة، وهو الإقامة، يقال تَنَخَ بالمكان تُنُوخاً، وتَنَّخَ تَنَتُّخاً:

---

[1](?) مقاييس اللغة 5/60.
[2](?) المصدر السَّابق 3/222.
[3](?) السَّــابق 4/331،ــ 334، والرَّجــل: هــو عصــام بن شــهر الحرمي، حاجب النَّعمان بن المنذر، انظر: الاشتقاق، لابن دريــد، ص 317.
[4](?) مقاييس اللغة 4/470.
[5](?) المصدر السَّابق 2/289.

إذا أقامَ به؛ وبذلك سُـمِّيت تنـوخ، وهي أحيـاءٌ من العـرب اجتَمَعُوا وتحـالَفوا، فتَنَخُـوا: أي أقـاموا في مواضِـعِهم"[1]، وقال في (كند): "الكاف والنون والدال أصل صحيحٌ واحد يـدلُّ على القَطْع ... وسـمِّي كنـدة فيما زعمـوا؛ لأنَّه كَنَد أبــاه: أي فارَقَه ولحِق بأخواله ورأَسَــهُم فقــال له أبــوه: كَنَدْتَ"[2]، وفي (ثعل): "الثـاء والعين واللام أصـلٌ واحـد، وهو تَزَيُّدٌ واختلافُ حــالٍ، وممّا اشــتق منه ثُعَل بطن من العرب"[3]، وفي (بعك): "الباء والعين والكاف أصلٌ واحد، يجمع التجمُّعَ والازدحـامَ والاختِلاط, قـال الدريـديّ: البَعَك الغِلَظ في الجِسْــم والكَـزَازَة، ومنه اشـتقاق بعْكك، وهو رجلٌ من قُرَيش ..."[4].

ومن أمثلته في المنقولة الحَبِــط: اسم الحــارث من بني تميم؛ (حبط): "الحاء والباء والطاء أصـلٌ واحـدٌ يـدلُّ على بطلانٍ أو ألَمٍ ... وسُـمِّي الحـارث الحَبَِطَ؛ لأنّه كـان في سفرٍ فأصابه مثلُ هـذا، - أي: الحَبَط: أن تأكل الدَّابــةُ حَتَّى تُنْفَخَ لــذلك بطنُها- وهم هـــؤلاء الـــذين يُسَـــمَّوْن الحَبِطَـاتِ من تميم"[5]، و(هاشم) جـدُّ النـبي ، وقد وقع اشـتقاقه بالإجمـاع، قـال في (هشـم): "الهـاء والشـين والميم أصـلٌ يـدلُّ على كسْـر الشَّـيء الأجـوفِ وغـيرِ الأجوف ... ومُجْمَـعٌ على أن هاشـماً سـمِّي به لأنَّه هَشَـمَ الثرِيد، واسمه عَمرو"[6].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/355.
[2] (?) المصدر السَّابق 5/140-140.
[3] (?) السَّـــابق 1/376-377، ومثلـــه (بنـــو البكَّاء) في (بكـــوء) 1/285، و (جَرْم) في (جرم) 1/445-446، و (بجيلة) في (بجل) 1/200، و(بُرْسان) في (برس) 1/219، و(بنو الأدرَم) في (درم) 2/270، و (بنو اللقيطة) في (لقـط) 5/ـ 262-263، و(بنـو كـوز من ضبَّة) في (كوز) 5/146.
[4] (?) نفسه 1/264، ومثله (دَرِمٌ) في (درم) 2/270.
[5] (?) نفسه 2/129-130.
[6] (?) نفسه 6/53.

وقد عقد ابن فـــارس في الصـــاحبي بابـــاً للأعلام المنقولة تحت عنوان: (باب ما جرى مجرى الأسماء وإنَّما هي ألقاب)، وقال:

"وممَّا جرى مجرى الاسم وهو لقب، قولهم: مُدْرِكَــة، وطَابِخَة، وذلك في العرب على ثلاثة أضرب: ضربٌ مدحٌ، وضربٌ ذمٌّ، وضربٌ تَلَقُّبُ الإنسان لفعل يفعله.

فالمدحُ: تلقــبيهم البَحْـر، والحَبْـر، والبـاقِر، والصَّـادق، والدِّيباج، وغيرَهم.

والـذَّمُّ: فكتلقيبهم بـالوَزَغ، ورَشْـح الحَجَـر، وما أشـبه ذلك.

وأمَّا اللَّقبُ المـــأخوذُ من فِعْـــلٍ يُفْعَل فكطابِخَـــة، ومُدْرِكة ..."[1].

ثانياً: أعلام النبات.

امتنع تحقُّق المعنى المشترك في سـبعة جـذور تمثِّل أعلام أجنـــاسٍ لبعض النَّبـــات، وهي (تـــوت) و (عنم) و (ســتن) و (شــثَّ)، و (كمــأ) و (ليــا) و (ينم)، قــال في (توت): "التاء والواو والتـاء ليس أصـلاً، وفيه التُّوت، وهو ثَمَـرٌ"[2]، وفي (عنم): "العين والنـون والميم ليس بأصـلٍ يُقــاس عليــه، وإنما هو نبْتٌ أو شــيءٌ يشــبَّه به"[3]، وفي (ستن): "ليس بأصل يتفـرَّع؛ لأنَّه نبتٌ ويقـال له الأسْـتَن ..."[4]، وفي (شثَّ): "الشـين والثـاء ليس بأصـل، إنما هو الشَّثُّ: شَجر"[5].

كما امتنع دخــول (28) علمــاً من أعلام النَّبـات في قياس المعنى المشترك لجذورها، كـ(الإِذْخِر) و (القُسْـط)

---

[1](?) الصَّاحبي، ص 108.
[2](?) مقاييس اللغة 1/357.
[3](?) المصدر السَّابق 4/166.
[4](?) السَّابق 2/348.
[5](?) نفسه 3/178.

و (الكَتَم)، قال في (ذخر): "... والإذْخِرُ: ليس من البـاب: نبتٌ"[1]، وفي (قسط): "... ومما ليس من هـذا القُسْـط: شـيءٌ يُتَبَخَّرُ بـه، عـربيٌّ"[2]، وفي (كتم): "الكـاف والتـاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إخفاء وسَـتر ... وأمّا الكَتَم: فنباتٌ يُختَضَب به"[3].

وقد نصّ ابن فـارس على انعـدام القيـاس في أكـثر أعلام النّبـات كقوله في (كمـأ): "... وأمَّا المهمـوز فليس من هـذا البـاب وإنَّما هو نَبتٌ، وقد قُلنا إنَّ ذلك لا ينقـاسُ أكثَـرُه"[4]، وفي وفي (ذنَّ): "ومما يشـذُّ عن البـاب -وقد قلتُ إنّ أكـثر أمْـرِ النَّبـات على غـير قيـاس-، الـذُّؤْنُون: نبتٌ"[5]

وإذا ظهر له وجهٌ لاشتقاق بعض هذه الأعلام أظهـره، وأدخل ذلك العَلَم في قيـاس المعـنى المشـترك لجـذره، كقوله في (سـطح): "السـين والطـاء والحـاء أصـلٌ يـدلّ على بسط الشـيء ومَـدّه، ... والسُّـطَّاح: نبت من نبـات الأرض، وذلك أنّه ينبسط على الأرض"[6]، وفي (غمر): "الغين والميم والراء أصلٌ صحيح، يدلُّ على تغطيةٍ وسَتْرٍ في بعض الشِّدّة ... ومما يصحِّح هذا القياسَ الغَمير: وهو نباتٌ أخضَرُ يغمُره اليَبِيس ..."[7].

ثالثاً: أعلام الأماكن:

امتنع تحقُّق القيــاس في (13) جـــذراً تمثِّل أعلامـــاً لبعض الأمــاكن، كـــ(أقر): "أُقُر: موضِــعٌ، ... وليس هــذا

[1] (?) نفسه 2/370.
[2] (?) نفسه 5/86.
[3] (?) مقاييس اللغة 5/157.
[4] (?) المصدر السَّابق 5/137.
[5] (?) السَّابق 2/348، ومثله في (علج) 4/ 122.
[6] (?) نفسه 3/72.
[7] (?) نفسه 4/392-393، ومثلـــــه (الأراك) في (أرك) 1/83، و (العروة) في (عروى) 4/295-296.

أصلاً"[1].

ومثله (دمخ): "الدال والميم والخاء ليس أصلاً، إنما هو دَمْخٌ: جبلٌ، ..."[2].

و (ضجن): "الضـاد والجيم والنـون، ليس بشـيء، إلاَّ أنَّهم يقولون: الضَّجَن: جبـلٌ معـروفٌ، وقد قلنا في هـذا، ... وضَجْنانُ: جبـلٌ بتهامة"[3]، والـذي قالـه: أنه لا ينقـاس أكثرها.

كما امتنع دخول (67) علماً من هذا النوع في قيــاس المعــنى المشــترك لجــذورها كــ(الجَــوْلان) و (الــرَّسُّ، و(الرَّســيس) و (عُسْـفَان)، و (اللِّيْث)، قـال في (جـول): "الجيم والـواو واللام أصـلٌ واحـد، وهو الـدَّوَرَان ... فأمّا الجَـوْلانُ فبلـدٌ؛ وهو اسـمٌ موضـوعٌ ..."[4]، وفي (رس): "الراء والسين أصلٌ واحد يدلُّ على ثباتٍ ... والـرَّسُّ: وادٍ معـروفٌ ... والرُّسـيس: وَادٍ معـروف، ..."[5]، وقـال في (عسف): "العين والسـين والفـاء كلمـاتٌ تتقـارب ليست تـــدلُّ على خــــير إنما هي كـــــالحَيْرة وقلّة البصـــــيرة ...وعُسْــفان: موضع بالحجــاز ..."[6]، وقــال في (ليث): "اللام والياء والثـاء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على قُـوَّة خَلْق ... فأمَّا اللِّيث بكسر اللام، فموضع، ..."[7].

وقد نصَّ ابن فــارس على انعــدام القيــاس في أكــثر

1(?) نفسه 1/121.

2(?) مقاييس اللغة 2/299-300.

3(?) المصــدر السَّــابق 3/391، والبقيــة هي: (جعن) 1/462، و (شــحر) 3/250، و(عمن) 4/133، و (عيــك) 4/198، و(غــزَّ) 4/382، و(فدك) 4/483) و(قله) 5/16، و (وج) 6/75، و (ينف) 6/159، و (يوح) 6/159

4(?) السَّابق 1/495-496.

5(?) نفسه 2/372-373.

6(?) نفسه 4/311.

7(?) نفسه 5/223-234.

أعلام الأمـــاكن كقوله في (أجـــل): "... فأما أَجَلَى على فَعَلَى فمكـان، والأمـاكن أكثرها موضـوعة الأسـماء، غـير مَقِيسة"[1]، وفي: (أجأ): "جبل لِطَيّ، وقد قلنا إنّ الأمـاكنَ لا تكاد تنقاس أسماؤُها"[2].

ومن نصوصه في أعلام الأمـاكن والنَّبـات معـاً، قوله في (ضبر): "الضاد والبـاء والـراء أصل واحد صـحيح يـدل على جمع وقوّة، وأما الرُّمَّان الجبلي فيقال إنهم يسـمونه الضبر، وقد قلنا إن النباتات والأمـاكن لا تكـاد تنقـاس"[3]، وفي (عمق): "والذي بَقي في الباب بعدما ذكرناه أسـماء الأمـاكن، أو نبـاتٌ، وقد قلنـا: إنَّ ذلك لا يكـاد يجيء على قياسٍ، إلاّ أنَّا نذكرُه، فعَمْـق: أرضٌ لمزينـة، ... والعِمْقى: موضعٌ ... والعِمْقَى من النّبـــات مقصـــور، ... ويقـــال: أُعَـامِقُ: اسـمُ موضـعٍ، ..."[4]، وفي (عر): "العين والـراء أصول صـحيحة أربعة، ... وذلك بشـرط أنّا لا نعـدُّ النّبـاتَ ولا الأماكن فيما ينقـاس من كلام العـرب ... فأمَّا العَرْعَر فشَـجر، وقد قُلنا إنَّ ذلك [غـير] محمـول على القيـاس، وكــذلك أســماء الأمــاكن نحو عُراعِــر، ومَعَــرِّين، وغــيرِ ذلك"[5].

وإذا ظهر وجـــهٌ لاشـــتقاق بعض أعلام الأمـــاكن فإنَّه يُظهـره ويـدخل ذلك العلمَ في قيـاس المعـنى المشـترك لجذره كـ(تهامـة)، و(العـراق) و(الكوفـة) قـال في (تهم): "التاء والهاء والميم أصلٌ واحد، وهو فسادٌ عن حَرٍّ، التَّهَمُ شِدَّةُ الحَرّ وركـودُ الـريحِ، وبـذلك سُـمّيت تِهامة"[6]، وفي (عرق): "العين والـراء والقـاف أربعة أصـول صـحيحة ... والأصل الرّابع: الامتـداد والتَّتــابع في أشـياءَ يتبع بعضُــها

---

[1] (?) نفسه 1/65.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/66.
[3] (?) المصدر السَّابق 3/386.
[4] (?) السَّابق 4/144-145.
[5] (?) نفسه 4/32، 38.
[6] (?) نفسه 1/356.

بعضاً ... ومن هذا الباب: العِرَاق، وهو عند الخليل شَاطئ البحر، وسـمِّيت العِـراقُ عِراقـاً؛ لأَنَّه على شـاطئ دِجلَة والفــرات عِــدَاءً حتَّى يتّصل بــالبحر، والعِـراق في كلام العـــرب: شـــاطئ البَحْر على طُوله"[1]، وفي (كــوف): "الكـاف والـواو والفـاء أصيل يقولـون: إنَّه يـدلُّ على استدارةٍ في شيء، قالوا: تكوَّفَ الرّمـلُ: اسـتدارَ، قـالوا: ولذلك سمّيت الكُوفةُ"[2].

هـذا، وربما تحققت أصـول المعـاني في بعض أعلام الأماكن توافقاً لا قياساً كما في (شعب): "الشين والعين والباء أصلان مختلفان، أحدهما يدلُّ على الافتراق، والآخر على الاجتماع ... ومن هذا البـاب –أي: الاجتمـاع- وإن لم يكن مشـتقاً شَـعَبْعَب: وهو موضـعٌ، ... وُشـعَبَى: موضع أيضاً"[3].

ومما تجـدر الإشـارة إليه أن لابن فـارس كتابـاً في اشتقاق أعلام الأماكن اسمه (اشتقاق أسماء البلدان)، ما يؤكد تجويزه لاشتقاقها إن ظهر وجهُ قياسها.

رابعاً: أعلام الحيوان:

امتنع القيـاسُ في (ورل) الـدال على علم لحيـوان، قال ابن فارس: "الواو والـراء واللام: ليس إلاَّ وَرَل: وهو شيءٌ من الدَّوابّ"[4].

كما امتنع دخولُ ثلاثةِ استعمالات من أعلام الحيـوان في قياس جذورها، وهي (المَرَانة) و (كَسَاب) و (واشِق)، قال في (مرن): "الميم والراء والنون أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على لِينِ شــيءٍ وسُــهولة ... والمرَانَــةُ: ناقــةُ ابن مُقْبِل, ..."[5], وفي (كسب): "الكاف والسين والباء أصـلٌ

[1] (?) نفسه 4/283، 287- 289.
[2] (?) مقاييس اللغة 5/147.
[3] (?) المصدر السَّابق 3/190- 192.
[4] (?) السَّابق 6/103.
[5] (?) نفسه 5/313-314.

صحيحٌ، وهو يدلُّ على ابتغـاء وطلبٍ وإصـابة ... وكَسَـابِ: اسمُ كَلْبة"[1].

وفي (وشق): "الواو والشين والقاف: كلمة واحـدة، هي الوَشِيقة: لحمٌ يقدَّد ... وواشق: اسمُ كلْب"[2].

و إذا ظهر له وجـــهٌ لاشـــتقاق بعض هـــذه الأعلام اعتمده وألحقه بـالمعنى المشـترك كــ(الغنم) في (غنم): "الغين والنون والميم أصلٌ صـحيح واحد يـدلُّ على إفـادة شـــيء لم يُملَك من قبــل، ثم يختصّ به ما أُخِذ من مــال المشركين بقَهْـرٍ وغَلَبة ... ولعـلَّ اشـتقاقَ الغَنَم من هـذا، وليس ببعيد"[3].

خامساً: أعلام الطيور.

امتنع تحقق المعنى المشترك في (الهُدْهُد) من الجذر (هدَّ)، قال ابن فارس: "الهاء والـدال: أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على كَسْر وهَضْم وهدم ... والهُدْهُد معـروف"[4]، وقـريب منه (الهَـوْدَع) في (هـدع) قـال: "الهــاء والــدال والعين: كلمـــةٌ، هي هِـــدَعْ: تُســـكَّنُ بها صِـــغار الإبل عند نِفارها، والهَوْدَع: النَّعام"[5].

وتحقق المعنى المشترك في طائر يُسـمَّى (الـدُّخَّل)، قــال في (دخل): "الـــدال والخـــاء واللام أصـــلٌ مطـــرد منقــاس، وهو الوُلــوج ... ويقــال إنّ كــلَّ لحمــةٍ مجتمعة دُخَّلةٌ، وبذلك سُمِّي هذا الطائر دُخَّلاً ..."[6].

---

[1](?) نفسه 5/179.
[2](?) مقاييس اللغة 6/112.
[3](?) المصـــدر السَّـــابق 4/397، ومثلـــه (دَاحِس) في (دحس) 2/331، و (العَلْهان) في عله 4/111-112.
[4](?) السَّابق 6/7-8.
[5](?) نفسه 6/39.
[6](?) نفسه 2/335.

المجموعة الثالثة: حكايات الأصوات.

امتنع تحقق المعـنى المشـترك في (17) جـذراً من بابِ حكاية الأصوات، كما امتنع دخول (20) استعمالاً من هذا الباب في قياس جذورها التي سلمت منها.

وقد نصَّ ابنُ فـارس على انعـدام القيـاس من هـذه الحكايـات وعلَّل ذلك كقوله في (أهـَّ): "وأمَّا (الهمـزة والهاء) فليس بأصـلٍ واحد؛ لأنَّ حكايـات الأصـوات ليست أصولاً يقاس عليها، لكنَّهم يقولون: أهَّ أهَّةً وآهَـة"[1]، وفي (أيه): "وأما الهمزة والياء والهـاء فهو حـرفٌ واحـد، يقـال أيِّـهَ تأييهـاً: إذا صـوَّت، وقد قلنا إنّ الأصـواتَ لا يُقـاس عليها"[2]، وفي (جوت): "الجيم والـواو والتـاء ليس أصـلاً؛ لأنه حكايةُ صَوْتٍ، والأصواتُ لا تقاس ولا يقاس عليها"[3]**.**

وقـال في (حـوب): "الحـاء والـواو والبـاء أصـلٌ واحد يتشـعّب إلى إثم، أو حاجة أو مَسـكَنة، وكلها متقاربة .... فأما قـولهم في زجر الإبل، حُـوْبِ، **فقد قُلْنا إنّ هـذه الأصـوات والحكايـاتِ ليست مـأخوذةً من أصـلٍ، وكـلُّ ذي لسـانٍ عـربيٍّ فقد يمكنه اخـتراعُ مثلَ ذلك، ثم يكثُرُ على ألسنة الناس"**[4].

ونبَّه في مواضع أخـــرى على أن الأكـــثر ألا تقاس هذه الحكايات، وأنها قد تقـاس على قلّة، وذلك كقوله في (دع): "... فأمّا قـولُهم الدَّعْدَعَـةُ: زَجْر الغنم، والدَّعدعةُ قولُك للعـاثر: دَعْ دَعْ، كما يقـال لَعـاً، فقد قلنا: إنَّ الأصـواتَ وحكاياتِها **لا تكـاد تنقـاس،** وليست هي على ذلك أصـولاً"[5]، وفي **(**خـوي): "فأمَّا الخَـوَاةُ فالصَّـوت، وقد قلنا **إنّ أكـثر ذلك لا ينقـاس،** وليس

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/32.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/167 ومثله (دهَّـ) 2/261.
[3] (?) السَّابق 1/492
[4] (?) نفسه 2/113.
[5] (?) نفسه 2/257.

بأصلٍ"[1]، وفي (غم): "الغين والميم أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على تغطية وإطباق ...وأما الغَمغمة فهي أصواتُ الثِّيران عند الذُّعر، والأبطالِ عند الوغى، وقد قلنا إنّ هذه الحكاياتِ لا تكاد يكون لها قياسٌ"[2]، وفي (**قر**): "فأمَّا الأصواتُ فقد تكون قياساً، وأكثرُها حكاياتٌ، فيقولون: قَرقَرت الحمامةُ قَرقرةً وقَرْقَرِيراً"[3].

ويظهر أنَّ هذه الحكايات إنما تنقاس في حالتين:

الأولى: أن تتعددَ وتتنوَّع الاستعمالاتُ الدالَّة على حكاية الصَّوت، كما حصل في (قع): "القاف والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على حكاياتِ صوتٍ، من ذلك القَعقعة: حكايةُ أصوات التِّرَسةِ وغيرها، والمُقَعقِع: الذي يُجيل القِداح، ويكون للقِداح عند ذلك أدنى صوت، ويقال رجلٌ قَعقعانيٌّ: إذا مَشَى سمِعتَ لمفاصله قَعقَعةً، ...وحِمارٌ قَعقعانيٌّ، وهو الذي إذا حَمَلَ على العانة صَكَّ لَحْييه، ويقال: قَرَبٌ قَعْقاعٌ: حثيث، سمِّي بذلك لما يكون عندهُ من حركات السَّير وقَعْقَعته، وطريقٌ قعقاعٌ: لا يُسلَك إلاَّ بمشقَّة"[4].

حيث تعددت الاستعمالاتُ في هذا الجذر, وتنوَّع الصَّوتُ المحكيُّ فيها, واشتركت في الدلالة على حكاية صوتٍ دون تحديدِ نوعه.

الثانية: أن تكون الحكاية مصاحبةً لأصولٍ أخرى ليست من بابها، كما حصل في (برَّ): "الباء والراء في المضاعف أربعة أصول: الصدق، وحكايةُ صَوتٍ، وخلاف البَحْرِ، ونبتٌ ...وأمّا حكاية الصّوتِ فالعرب تقول: «لا يَعْرِفُ هِرّا من برّ» " فالهرّ دُعاء الغنم، والبِرّ الصَّوتُ بها إذا سِيقَتْ، [و] يقال لا يعرف مَن يكرهُه ممّن يَبرّه،

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/225.
[2] (?) المصدر السَّابق 4/377 – 378.
[3] (?) السَّابق 5/8.
[4] (?) نفسه 5/14، ومثله (بغم) 1/271، و (عط) 4/51.

والبربرة: كثرة الكلامِ والجَلَبَةُ باللِّسان ..."[1].

فقد تعددت أصول هذا الجـذر وكـانت حكايـةُ الصَّـوتِ أصلاً واحداً منها, مع تعدد وتنوِّع استعمالات الأصل الـدالِّ على حكايةِ صوت.

تعبيره عن حكاية الصَّوت.

الغــالب أن يقــول: (حكاية صــوت)[2], أو (حكايــات صوت)[3]، وربما حـذف أحـدهما كقوله في (جه): "الجيم والهاء ليس أصلاً؛ لأنه صـوتٌ، يقـال جهجهت بالسَّـبُع: إذا صــحتَ به"[4]، وفي (كه): "الكــاف والهــاء ليس فيه من اللغة شيءٌ إلا ما يُشبه الحكايـة، يقـال كَـهَّ السَّـكرانُ، إذا استنكَهْتَه فكَهَّ في وجهك"[5].

وربما استبدل لفظ (الصوت) بتعـيين الصـوت نفسه كقوله في (أحّ): "وللهمزة والحاء أصلٌ واحــد، وهو حكاية السُّــعال وما أشــبهه من عطَشٍ وغيــظٍ"[6]، وفي (قه): "القـاف والهـاء ليس فيه إلا حكايةَ القَهْقَهة: الإغـراب في الضحك ..."[7].

---

[1] (?) مقــاييس اللغة 1/177-179، ومثلــه في الأصــول الثلاثيــة (صــــــقع) 3/297 و (أل) 1/18، وفي الثنائيــــــة (نهم) 5/365 و(حس) 2/9 و (نعب) 5/448.

[2] (?) المصدر السَّابق (بَّ) 1/193.

[3] (?) السَّابق (قعَّ) 5/14.

[4] (?) نفسه 1/422.

[5] (?) نفسه 5/123.

[6] (?) نفسه 1/9.

[7] (?) نفسه 5/5.

المطلب الثالث: اشتراك الموانع.

أكَّد ابن فارس على أنَّه قد يجتمع مانعـان فـأكثر لمنع تحقق أصول المعـاني في بعض الجـذور اللغويـة, وصـرَّح بذلك في (جوخ) فقال: "الجيم والواو والخـاء ليس أصـلاً هو عنـدي؛ لأنَّ بعضَـه معـرَّب، وفي بعضِـه نَظَـر"[1], وقد تتبعت هـذه الظـاهرة فوجـدتها متحققة في(54) جـذراً, واستعمال واحد من جذرٍ سليمٍ منها, ويمكن تصنيفها إلى ثماني مجموعات كالآتي:

المجموعة الأولى: اشتراك الإبدال مع غيره من الموانع.

اشترك الإبدالُ مع عشرة موانع لمنـعِ تحقق أصـول المعاني في (21) جذراً, حيث اشترك مع حكاية الأصوات لمنع تحققها في (بـهَّ) و (حبج), و(غتَّ), ومع الشك لمنعها في (بـدغ) و(ثجم) و (ثـدم) و(خسـق) و(هجـف) و(فنح) و(عـــظَّ), ومع انعـــدام القيـــاس في الأعلام لمنعها في (عيـــل), ومع القلب المكـــانيِّ لمنعها في (قمـــه), ومع العجمة لمنعها في (طـوب), ومع نفي الثبـوت لمنعها في (سـدع), ومعه والشَّـك في الثبـوت والقلب المكـاني في (زمج), ومع انتمـاء الجـذر لبـابٍ آخرٍ لمنعها في (رفن), ومع نفي الثبوت وانعدام القياس في أعلام النَّبـات لمنعها في (ذرق), ومع انعدام القياس في أعلام الأناسـيِّ لمنعها في (أزد), ومع الشَّـــــــك والعجمة لمنعها في (جلج) و (كـــدش), ومع غمـــوض المعـــاني واللهجـــات لمنعها في (متى), ومع الغموض وحده في (متر).

المجموعة الثانية: اشتراك نفي الثبوت مع غيره من الموانع.

اشـــترك نفيُ الثبـــوت مع ثلاثة موانع لمنع تحقق أصـول المعـاني في (8) جـذور, حيث اشـترك مع حكاية الصوت لمنع تحققها في (فغَّ), ومعها والعجمة لمنعها في (كتَّ), ومع الشَّك لمنعها في (حقط) و (زقل) و (زقن) و

[1] (?) مقاييس اللغة 1/492.

(زكل), ومع الشَّــك في عجمة الكلمة لمنعها في (زفت), ومع الشَّــك في الثبــوت والــتردّد في العجمة لمنعها في (زيج).

المجموعة الثالثة: اشتراك الشَّـك في الثبـوت مع غـيره من الموانع.

اشترك الشَّك في الثبوت مع سبعة موانع أخـرى لمنع تحقق أصـول المعـاني في (15) جـذراً, حيث اشـترك مع حكاية الصَّــوت لمنع تحقّقها في (جــةَّ) و(هتَّ) و(طنح) و (بتَّ), ومعها ومع التوليد لمنعها في (كشَّ), ومع الإتبـــاع لمنعها في (كتع), ومع التَّصـحيف لمنعها في (حتـل), ومع الشَّك في العجمة لمنعها في (خـزف), ومع العجمة يقينـاً لمنعها في (جصَّ) و(جوخ) و(تلم) و(زنر) و(سبج), ومعها ومع انتماء الاسـتعمال الـذي بـني عليه الجـذر لجـذر آخر لمنعها في (تـور), ومع خفـاء القيـاس في (تـرش), ومع انعدام القياس في أعلام النَّبات لمنعها في (حمــط), ومع انعدام القياس في أعلام الأناسيِّ في (هند).

المجموعة الرَّابعــة: اشــتراك خفــاء المعــنى مع غــيره من الموانع.

اشترك خفاءُ المعنى مع مـانعين آخـرين لمنع تحقق أصول المعـاني في ثلاثة جـذور, حيث اشـترك مع انعـدام القيــاس لمنعها في (هي), و (هنــا) ومع حكاية الصَّــوت لمنعها في (هأ).

المجموعة الخامسة: اشتراك انعـدام القيـاس مع غـيره من الموانع.

اشترك انعدامُ القيـاس في أعلام الأمـاكن مع العجمة لمنع تحقق أصــول المعــاني في (فــرم), ومع التصــحيف لمنعها في (أرل), وتنـــاول انعـــدام القيـــاس في أعلام الأماكن وأعلام النَّبات معاً منع تحققها في (ترج).

المجموعة السَّابعة: اشتراك العجمة والقلب المكاني.

اشتركت العجمة والقلب المكاني لمنع تحقق أصــول

المعاني في (بخ).

المجموعة الثَّامنة: اشتراك الإتباع مع انتمـاء الاسـتعمال إلى جذر آخر لمنع دخول ذلك الاستعمال في قياس الأصل.

وذلك في قــولهم في حــديث أنس: «ما تــركت من حاجَــةٍ ولا داجَــة» في قيــاس الأصل (دجَّ) الــدالِّ على أصـلين أحـدهما: كشِـبه الـدَّبيب، والثـاني: شـيءٌ يُغَشِّـي ويغطِّي؛ لأنَّ الدَّاجَة مخفَّفـة، وهي إِتْبـاعٌ للحاجَة"[1], وهي من (دوج)[2].

❊❊❊

[1] (?) مقاييس اللغة 2/264.

[2] (?) قـال الزمخشـريُّ في (الفـائق) 1/443:ـ "الدَّاجَّة: إتبـاع, وعَيْنُها مجهولة الشأن فحملت على الأغلب؛ لأنَّ بنـات الـواو من المعتل العين أكثر من بنات الياء, والمعنى: أنَّه لم يبقِ شـيئاً من حاجـات النَّفس أو شـهواتها أو معاصـيها إلا قضـاه", والحـديث أخرجه أبو يَعلى في مسنده 6/155-156 برقم (4333), والبَّزاز في مسـنده 13/299 بـرقم (6887), والطـبراني في المعجم الأوسط 7/132 برقم (7077), والصَّغير 2/201 برقم (1025), وغـيرهم, قـال الهيثمي في (مجمع الزوائد) 10/91:ـ "رواه أبو يَعْلى والبَزَّارُ بنحوه, والطَّبرانيُّ في الصَّغير والأوسط, ورجـالهم ثقات", قال محقِّق مسند أبي يَعْلى: وإسنادُه صحيح.

المطلب الرابع: التردد بين الموانع .

حكم ابن فارس بامتناع تحقق أصول المعاني في (17) جذراً وامتناع دخول (20) استعمالاً في قياس أصولها الصحيحة, وتردد في تعيين موانع ذلك التحقق أو الدخول بين مانعين فأكثر, وقد تتبعت هذه الظاهرة فأمكنني تصنيفها إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى: التردد بين الشَّك في الثبوت وموانع أخرى:

1- الشَّك والإبدال في تسعة جذور, وهي: (دنب) و (فلص) و (زمخ) و (زمق) و (شدح) و (ضمس) و (ثدم) و (جبز) و (جلخ), وأحد عشر استعمالاً في: (حنش) و (دعَّ) و (قشَّ) و (لتَّ), (زعب) و (سدن) و (بقم) و (ثغم) و (أرط).

مثال الجذور (زمخ): "الزاء والميم والخاء ليس بأصل, قال الخليل: الزامخ الشّامخ بأنفه, والأُنُوف الزُّمَّخ: الطوال, وهذا إن كان صحيحاً فالأصل فيه الشين (شمخ)"[1], ومثال الاستعمالات قوله في (دع): "الدال والعين أصلٌ واحد مُنقاسٌ مطّرد، وهو يدلُّ على حركة ودَفْع واضطراب ... وأمّا قولهم للرجل القصير دَعْدَاعٌ، فإن صحّ فهو من الإبدال من حاءٍ: دَحْدَاح"[2].

2- الشَّك والإبدال وحكاية الأصوات في (بوق), قال: "الباء والواو والقاف ليس بأصل معوَّلٍ عليه، ولا فيه عندي كلمةٌ صحيحةٌ, وقد ذكروا أنّ البُوقَ: الكذِب والباطِل, وذَكرُوا بيتاً لحسّان:

... ... إلاّ الذي نَطَقُوا بُوقَا[3]

وهذا إنْ صَحَّ فكانَّه حكايةُ صوتٍ.

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/23.

[2] (?) المصدر السَّابق 2/257.

[3] (?) البيت من البسيط, لحسَّان في ديوانه, ص411, وصَدره: ما قتلوه على ذنبٍ ألمَّ به

فأمّا قــولهم: بــاقَتْهُمْ بائقــةٌ: وهي الدّاهِيَــةَ تَنْـزلُ، فليست أصــلاً، وأَرَاها مبدلــةً من جيم، والبائجة كــالفَتْقِ والخَلَلِ, وقد ذكر فيما مضى"[1].

3- الشَّــك والعجمة في (روج) قــال: "الــراء والــواو والجيم ليس أصلاً, على أنّ الخليل ذكر: رَوَّجْتُ الــدّراهِمَ، وفلانٌ مُروِّج, ورَاجَ الشـيءُ يـروجُ: إذا عُجِّل بـه, وكـلٌّ قد قيل، واللهِ أعلَمُ بصحّته، إلاّ أني أراه كلَّه دخيلا"[2].

4- الشَّـك والقلب المكـاني في (طلخ), قـال: "الطـاء واللام والخاء ليس بشيء، وذكروا فيه كلمةً كأنَّها مقلوبة, قـال الخليل: الطَّلْخ: اللَّطْخ بالقَـذَر, ويقـال الغِـرْيَن الـذي يبقى في أسفل الحوض"[3].

5- الشَّـك وانعـدام القيـاس في (دثن), قـال: "الـدال والثاء والنون كلامٌ لعلّه أن يكـون صـحيحاً, فأما أنْ يكـون له قياسٌ فلا: يقولون: دثَّن الطَّائرُ: أَرِع في طَيَرانه, ودثَّن اتَّخَــذَ عُشَّـــه, والكلمتـــان متشـــابهتان، والأمر فيهما ضعيف"[4].

6- الشَّك وخفاء القياس في (بنج), قال: "الباء والنون والجيم كلمة واحـدةٌ ليست عنـدي أصـلاً، وما أدري كيف هي في قياس اللغة، لكنّها قد ذُكِرَتْ, قالوا: البِنْجُ الأصْل، يقــال: رجَع إلى بِنْجِــه"[5], و منع دخــول: "الإِدْرَوْنَ" في قيـاس أصـله (درن), قـال: "الـدال والـراء والنـون أصـلٌ صــحيح، وهو تقــادُمٌ في الشَّــيء مع تغيُّرِ لَــون ... فأمّا قولُهم إنَّ الإدْرَوْنَ: الأصـلُ, فكلامٌ قد قِيـل، وما نـدري ما هُو"[6].

إلاّ الـــــــــــذي نَطَقُـــــــــــوا بُوقـــــــــــاً ولم يَكُنِ

[1] (?) مقاييس اللغة 1/320.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/454.
[3] (?) السَّابق 3/418.
[4] (?) نفسه 2/329.
[5] (?) نفسه 1/306.
[6] (?) نفسه 2/270-271.

7- الشَّك والإتبـاع في منع دخـول قـولهم: (هِقَمٌّ بِقَمٌّ) في قياس أصله (بقم)[1].

8- الشَّـك والتصـحيف في منع دخـول قـول ابن دريد "بَصَعَ العَرَقُ: إذا رَشَحَ" في قياس (بصع)؛ لأن الـذي عليه النَّاس بالضـاد (بضـع) بمعـنى السَّـيلان[2], ومنع دخـول قولهم: جاء نَئِيشاً: لمن جاءَ في أواخر النَّاس, في قياس الأصل (نأش) الدالِّ على أخذٍ وبطش[3].

المجموعة الثانية: التردد بين نفي الثبوت وموانع أخرى.

1- نفي الثبـوت والقلب المكـاني في (شـذم), قـال: "الشـين والـذال والميم ليس بشـيء، وذكـروا فيه كلمـةً يقال إنَّها من المقلوب, قالوا: الشَّـيذمان الـذي في قـول الطرمَّاح:

... ... فَرَاها الشَّيذُمانُ عن

يقال إنّما هو الشَّيْمُذان"[4].

2- نفي الثبـوت والتصـحيف في منع دخـول قـولهم: "الظَّباظِب: صليل أجواف الإبل من العطش", في قيـاس الأصل (ظبَّ), لأنه بالطاء[5].

المجموعة الثالثة: التردد بين الإبدال وموانع أخرى.

---

[1] (?) نفسه 1/275.

[2] (?) مقاييس اللغة 1/252.

[3] (?) المصدر السَّابق 5/376-377.

[4] (?) السَّـابق 3/257, والـبيت من الـوافر, في ديوانـه, ص293, وصَدْره:

على حُـوَلاءَ يطفُـوا السُّـخْدُ منها
فَرَاها الشَّـيذُمانُ عن الجَنِينِ

قال المحقِّق: والحَوَلاء: جِلْدَةٌ كالدَّلْو العظيمة مملوءة ماء أصـفر تخرج مع الولد من بطن النَّاقة, والسُّخْدُ: الماءُ الأصفر الـذي في الحَـوَلاء, ويطفـو: يرتفـع, وفرَاهـا: قطعهـا وشـقَّها, والشَّـيْذُمانُ: الذِّئب.

[5] (?) مقاييس اللغة 3/464.

1- الإبـدال والقلب المكـاني في منع دخـول قـولهم: "الزَّماع، وأزْمَع كذا" في قياس الأصل (زمـع) الـذي يـدلّ على الدُّون والقِلّة والذِّلّة ...؛ لأن "له وجهان: أحـدهما أن يكـون مقلوبـاً من عـزم، والوجه الآخَر أن تكـون الـزاء [مبدلـةً] من الجيم، كأنّـهُ مِن إجمـاع القـوم وإجمـاع الرأي"[1].

2- الإبـدال وانتمـاء الاسـتعمال إلى جـذر آخر في منع دخول قـولهم: "ما بالـدّار دِبِّيجٌ" في قيـاس الأصل (دبج) الذي يدلُّ على شيءٍ ذي صفحةٍ حَسَـنَةٍ ...؛ لأنه يقـال هو بالحاء، وقد ذُكر في بابه، وإن كان بالجيم كما قيل فليس من هذا، ولعله أنْ يكون من دِبِّيٍّ، من الـدَّبيب، ثم حُـوِّلت ياء النِّسبة جيماً على لغة من يفعل[ذلك]"[2].

المجموعة الرابعة: التردد بين العجمة وموانع أخرى.

1- العجمة وانتماء الاسـتعمال الـذي بـني عليه الجـذر إلى جذر آخر في (حنر) قال: "الحاء والنون والراء كلمـةٌ واحدة، لولا أنها جاءت في الحديث لما كان لِذِكرها وجـه؛ وذلك أنَّ النون في كلام العرب لا تكـاد تجيء بعـدها راء, والـذي جـاء في الحـديث: «لَـوْ صـلَّيتُم حـتى تَصـيروا كالحنائر», فيقال إنَّها القسي، الواحدة حَنِيرة, وممكن أن يكون الرَّاء كالملصقة بالكلمـة، ويرجع إلى ما ذكرنـاه من حنيت الشيءَ وحنوْته"[3].

2- العجمة والتصـحيف في منع دخـول قـولهم: "الكِرَابُ على البَقَر" في قياس الأصل (كرب) الذي يـدلُّ على شِدَّةٍ وقُوّة ... لأنه ليس عربياً, والأصحُّ فيه أنْ يقال: "الكِلابَ على البقَر"، -وكذا سمعناه-, ومعنـاه: خَـلِّ أمْـراً

---

[1](?) المصدر السَّابق 3/24.

[2](?) مقاييس اللغة 2/323.

[3](?) السَّـابق 2/110, والحـديث أورده ابنُ الجـوزي في (غـريب الحديث) 1/247, وابنُ الأثير في (النِّهاية) (حـنر), ص450 وأتمَّه هكذا: « ... ما نَفَعَكم حتى تحبِّوا آلَ رسول الله ﷺ».

وصِناعتَه"[1].

المجموعة الخامسة: التردد بين خفاء القياس أوانعدامه.

حيث تردد في منع دخـول "شَـعْل: لَقَبٌ، ويقـال اسم امرأة", في قياس أصله (شعل) الـذي يـدلُّ على انتشـارٍ وتفـرُّق في الشـيء الواحد من جوانبـه"[2]؛ لأنه إن كـان لقبـاً؛ فالأصل أن يكـون مقيسـاً؛ لأنَّ الألقـابَ تطلق لِعلَّةٍ وقدِ خفيت هنا, وإن كان علماً لامرأةٍ؛ فهو عديم القياس؛ تبعاً لمنهجه في انعدام القياس عن أكثر الأعلام.

وفي المجمــل: "وشَــعْلٌ: رجــلٌ"[3], فيكــون اللَّقبُ المبهمُ هنا لَقَبُ رَجُلٍ.

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/175.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/189-190.
[3] (?) ص348, وقـال عبـد السـلام هـارون في حاشـية (شـعل) 3/190: "وفي المجمل: وشَعْلٌ: رجلٌ, وأمُّ شَعْل: اسـمُ امـرأة", ولم أجد الاستعمال الثَّاني في المجمل.

المطلب الخامس: التردد بين التأصيل والموانع

تردد ابنُ فارس بين تأصيل (85) جذراً, وبين إخراجها من التأصيل بسبب الموانع, كما تردد في إدخال (137) استعمالاً في قياس أصولها, أو خروجها بسبب الموانع – أيضاً-, وقد تتبَّعت هذه الظاهرة فأمكنني تصنيفها إلى تسع مجموعات.

المجموعة الأولى: التردد بين التأصيل والإبدال.

تردد ابن فارس بين تأصيل (17) جذراً, وبين الحكم بأنَّها مبدلةٌ من غيرها, وهي: (ثيل) و (جأف) و (حرز) و (زعف) و (شأس) (صلق) و (عله) و (عهم) و (عتك), و (ولخ) و (نير) و (نيف) و (سمق) و (حتأ) و (فيج) و (أير) و (أتَّ), والخمسةُ الأخيرةُ عبارةٌ عن كلماتٍ مفردة.

قال في (نير): "النون والياء والراء كلمة تدلُّ على وضوحِ شيءٍ وبُروزه ... وما ننكر أن يكون أصل هذا كلّه الواو فيرجعَ إلى ما ذكرناه في باب النُّور والنار"[1].

كما تردد في دخول (34) استعمالاً في قياس أصولها أو خروجها عنها بسبب الإبدال, وذلك في الجذور التالية: (بقع) و (أجل) و (ألب) و (تبن), و (تلع) و (جند) و (جور) و (حسوى) و (حضج) و (حفن) و (حنج) و (خبن) و (خطف) و (خوت), و (خوت), و (دلص) و (رفغ) و (زهم) و (سوغ) و (شفى) و (صخد) و (ضبح) و (عتر) و (عفر) و (غيل) و (فرش) و (قرح) و (نطى) و(حرف) و (حزم) و (حسف), و (تمَّ), ورجح في الأربعة الأخيرة الإبدال.

قال في (بقع): "الباء والقاف والعين أصلٌ واحدٌ ترجع إليه فروعُها كلُّها، وإنْ كان في بعضِها بُعْدٌ فالجنسُ واحد، وهو مخالَفةُ الألوانِ بعضِها بعضاً، ... فأما قولهم: ابْتُقِع لَونُه: فيجوز أن يكونَ من هذا، ويجوز أن يكونَ من

[1] (?) مقاييس اللغة 5/374.

باب الإبدال؛ لأنّهم يقولون امتُقِعَ لونُه, قال الكسـائي: إذا تغيَّر اللّونُ من حُزْنٍ يصيبُ صاحبَه أو فزَعٍ قيل ابتُقِع"[1].

وزاد إلى جـانب الإبـدالِ الشـكَّ في ثبـوت قولهم: (طسْتٍ رَهْرهَـةٍ)؛ لمنع دخوله في قيـاس أصـله (رهـَّ) الدالِّ على بصيصٍ, إن صحَّ[2].

المجموعة الثانية: التردد بين التأصيل والشك في الثبوت.

تردد ابنُ فارس بين تأصـيل (62) جـذراً, والشـك في ثبوتها, أي أنَّه أصَّلها على فرض ثبوتها, وهـذه الجـذور في الحقيقة خمسة أنواع:

النوع الأول: جذور محتوية على استعمالين فـأكثر وعـددها (31) جـذراً, وهي: (أرش) و (بلص) و (بلـط) و (ثب) و (ثعر) و (جظ) (دمص) و (دنخ) و (رهـَّ) و (رزب) و (ربج) و (زكـر) و (زكت) و (زلح) و (زوك) (زعـك) و(شنع) و (شصر) (ضغط) و (ضبس) (عنش) و (عطر) و (غسر) و (فجم), و(فـرو) و (قشـم) و (كيص) و (لهـع) و (محج) و (نوت) و (ندغ).

قال في (ثعر): "التاء والعين والـراء بنـاءٌ إنْ صـحَّ دلَّ على قماءَةٍ وصِغَر"[3].

النوع الثاني: جذور تردد في استنباط أصـلٍ ثـانٍ أو ثالثٍ لها إلى جانب أصـلها الثـابت وهي خمسـة: (بـزع) و (تب) و (خشف) و (درج) و (شقص).

النوع الثـالث: جـذور يحتـوي كـل واحـد منهـا على كلمة واحدة فقط, وعـددها (20) جـذراً, وهي الـتي يعـبر عنها غالباً بقول: "كلمة واحدة إن صحَّت", وهي: (خـأ) و (خصن) و (ربغ) و (صنق) و (طنخ) و (طهـل) و (عهب) و (عثـل) (عـوس) و (فـوغ) و (فـول) و (فجن) و (فجم) و (قــره) و (كبــع) و (كنت) و (كــول) و (كيت) و (لتــأ) و

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/283.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/380-381.
[3] (?) السَّابق 1/377.

(ندص).

النوع الرابع: جـذور تحتـوي على كلمـتين مفـردتين فقــط وهي أربعــة: (ســعو) و (طــرس) و (طــوط) و (وطش).

النوع الخامس: جذران احتوى كلٌّ واحـدٍ منهـا على ثلاث كلماتٍ فأكثر وهي (قهس) و(كشأ).

كما تردَّد في دخول (82) استعمالاً في قياس أصولها الصحيحة أو الشك في ثبوتهـا, أي: أنَّه أدخلهـا في قيـاس أصولها على فرض صحَّتها, وقد وقعت في الجذور التالية:

(بسق) و (بلت) و (تلو) و (جخ) و (جـذر) و (جـرن) و (جزم) (حضن) و (خبط) و (خـرع) و (خشـل) و (خلج) و (خمــــل) و (دب) و (درأ) و (دفـــأ) و (دكس) و (دمن) و (دمـر) و (دون) و (دين) و (ديص) و (ذم) و (رث) و (رج) و (رســب) و (رســح) و (رســم) و (رســى) و (رع) و (رمص) و (رمع) و (زجل) و (زهق) و (زهـف) و (زيـل) و (زين) و (سطع) و (سعن) و (سفه) و (سكر) و (شـحب) و (شـحط) و (شـخر) و (شـرق) و (شسـع) و (شـهم) و (شور) و (صـوح) و (ضـفن) و (طـبي) (عبم) و (عـتر) و (عجز) و (عرج) و (عفر) و (عفو) و (عشـر) و (عصـم) و (عكو) و (عنك) و (عهل) و (عهن) و (عير) و (غصــن) و (قصـل) و (قهـر) و (كـذب) و (لمـأ) و (مـرد) و (نجـر) و (نخع) و (نقى) و (نهد) و (نيح).

ومن أمثلة هذه الاستعمالات قوله في (نخع): "النــون والخـاء والعين أصـلٌ يـدلُّ على خـالِصِ الشَّـيءِ ولُبِّه ... وقـولهم: النّـاخع: العـالم -إن صـحّ- فهو منه أيضـاً؛ كأنَّه وصل إلى الخالص الباطن من العلم"[1].

وأضــــاف إلى الشَّـــكِّ القلبَ المكـــانيَّ في تأصـيل (حـوش) وإدخـال (الزَّمَّارة) في قيـاس (زمـر), فقال في (حوش): "الحـاء والـواو والشـين كلمة واحـدةٌ: الحُوش الوَحْش, يقال للوحشيِّ حُوشِيٌّ ... وأظنُّ أنَّ هذا

---

[1](?) مقاييس اللغة 5/405 -406.

من المقلوب، مثل جَذَبَ وجَبَذَ, وأصل الكلمة -إن صَحّت- فمن التجمُّع والجَمْـع، يقـال حُشْـتُ الصّـيدَ وأَحَشْـتُه، إذا أخذْتَه من حَوَالِه وجمعتَه لتَصْرفه إلى الحِبالة..."[1], وقال في (زمر): "الزاء والميم والراء أصلان: أحدهما يدلُّ على قِلّة الشـيء، والآخر جنسٌ من الأصـوات ... وأما الزَّمَّارة الـتي جـاءت في الحـديث: "أنَّه نَهَى عن كسْـب الزَّمَّارة" فقـالوا: هي الزَّانية, فـإنْ صـحَّ هـذا فلعل نَغْمتها شُـبّهت بالزَّمْر, على أنهم قد قـالوا إنما هي الرّمّـازة: الـتي ترمِز بحاجبيها للرجال, وهذا أقرب"[2].

كما أضاف إلى الشكِّ العجمـةَ في إدخـال (دَرْب المدينـة) في قيـاس (درب) فقـال: "الـدار والـراء والبـاء الصّحيح منه أصلٌ واحد، وهو أن يُغْرَى بالشّيءِ ويلزمه ... وَدَرْبُ المدينة معـروف، فـإنْ كـان صـحيحاً عربيّـاً فهو قياسُ الباب؛ لأنّ النّاسَ يَدْرَبُون به قصـداً له"[3], وإدخـال قولهم: "عصفور صُوَّار" في قياس (صور)[4].

المجموعة الثالثة: التردد بين التأصيل والعجمة.

تـردد ابن فـارس بين تأصـيل (بـرخ) و(بـوش), وبين الحكم بعجمتها فقال في (برخ): "الباء والراء والخاء أصل واحدٌ، إن كانَ عربيّاً فهو النَّمـاء والزيـادة، ويقـال إنها من البَرَكة وهي لغة نَبَطيّة"[5], وقـال في (بـوش): "البـاء والـواو والشـين أصـلٌ واحـد، وهو التجمُّع من أصـنافٍ مختلِفين: يقال: بَوْشٌ بائشٌ، وليس هو عنـدنا من صـميم كلام العرب"[6], وتردد بين عربية الكلمة الأولى لـ(وهـق) وعجمتها فقال: "الواو والهاء والقـاف: كلمتـان: إحـداهما

---

[1] (?) المصدر السَّابق 2/119.
[2] (?) مقاييس اللغة 3/23-24.
[3] (?) المصدر السَّابق 2/274.
[4] (?) السَّابق 3/320.
[5] (?) نفسه 1/241.
[6] (?) نفسه 1/317.

الوَهَق: وأظنُّه فارسيَّاً معرَّباً ..."[1].

كما تــردد في دخــول قــولهم: "حَظِيت المــرأةُ وبَظَيت" في قيــاس أصــلها (بظى), أو الحكم بعجمتهــا, ومثله فعل في ثلاثة استعمالات تابعة لــ (قنـا) و (قنب) و (خون) وهي: (قناةُ الماء) و (القِنَّب) و(الخِوان).

وأضاف إلى العجمةِ التصحيفَ ونفيَ الثُّبـوت في (الرَّبِيْط) في قياس أصله (ربط) فقال: "الـراء والبـاء والطاء أصلٌ واحدٌ يـدلُّ على شـدٍّ وثَبـات ... فأمّا قـولُهم للتّمر رَبِيـطٌ، فيقـال إنه الـذي يَيْبَس فيصـبُّ عليه المـاء, ولعل هـذا من الـدَّخيل، وقيل إنه بالـدال (الرَّبيد)، وليس هو بأصل"[2].

المجموعة الرابعة: التردد بين التأصيل والقلب المكاني.

تـردد ابنُ فـارس بين تأصـيل (جـره) و (بلت) وبين الحكم بقلبهـا, فقـال في (جـره): "الجيم والـراء والهـاء كلمــةٌ واحــدة، وهي الجَرَاهية, قــال أبو عُبيــدٍ: جَراهيــةُ القـــوم: جَلَبَتُهُم وكلامُهم في علانيتهم دون سِـــرِّهم, ولو قال قائل: إنّ هذا مقلوبٌ من الجَهْـرِ والجَهْـرَاء والجَهـارة لكان مَذْهباً"[3], وقال في (بلت): "الباء واللام والتاءُ أصلٌ واحد، وهو الانقطاع, وكأنّه من المقلوب عن بَتَل ..."[4].

كما تردد في دخول قولهم (أمهى الحافرُ) في قيــاس أصـله (مهي) وبين قلبـه, فقـال: "الميم والهـاء والحـرف المعتلّ أصلٌ صحيح يدلُّ على إمهال وإرخاءٍ وسُــهولةٍ في الشَّــيء ... ويقـال: أمهَى الحـافِرُ وأمـاهَ، أي حَفَر وأَنْبَط, ولعلَّ هذا من باب القلب"[5].

---

[1] (?) نفسه 6/148
[2] (?) مقاييس اللغة 2/478-479.
[3] (?) المصدر السَّابق 1/447.
[4] (?) السَّابق 1/295.
[5] (?) نفسه 5/279.

المجموعة الخامسة: التردد بين الدخول في القياس والتصحيف.

تردد ابن فارس بين دخول قولهم: (تأَبَّس الشيءُ) في قياس (أبس) أو تصحيفه, فقال: (أبس): "الهمزة والباء والسين تدلّ على القهر، يقال منه أَبَسَ الرجُلُ الرجُلَ، إذا قَهَره ... وتأبّس الشيءُ تغيّر, قال المتلمس:

ألم تر أَنَّ الجَونَ   تُطيف به الأيام لا

ويقال هي بالياء: "لا يتأيّس"، وقد ذكر في بابه"[1], أي: في (أيس).

ومثله في (عذم)[2].

المجموعة السادسة: التردد بين الدخول في القياس والإِتْباع.

تردد ابن فارس بين دخول ثلاثة استعمالات في قياس أصولها وبين الحكم بإتباعها, وذلك في (لـزَّ) و (ذفَّ) و (رفَّ), قال في (لزَّ), قال: "اللام والزاء أصلٌ صحيح يدلُّ على ملازمة ومُلاصَقة ... ومن الباب كَزٌّ لَزٌّ، ويجوز أن يكون لَزٌّ إتباعاً"[3], وفي (ذفَّ): "الذال والفاء أصلٌ واحد يدلُّ على خِفَّةٍ وسُرعة. فالذَّفِيف إتباعٌ للخفيف. ويقال الذَّفيف السَّريع"[4], وفي (رفَّ): "الراء والفاء أصلان: أحدهما المَصُّ وما أشبهه، والثاني الحركة والرِّيق ... وأما قولهم "يحُفّ ويرُفّ" فقال قوم: هو إتباعٌ، وقال آخرون: يرُفّ: يُطعِم"[5].

المجموعة السَّابعة: التردد بين الدخول وحكاية الأصوات.

تردد ابن فارس بين دخول (الشَّغْشَغة) في قياس

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/36, والبيت من الطويل, في ديوان المتلمِّس, ص117, بالياء: (ما يَتأَيَّسُ).

[2] (?) مقاييس اللغة 4/258.

[3] (?) المصدر السَّابق 5/204.

[4] (?) السَّابق 2/344.

[5] (?) نفسه 2/376.

أصـــلها (شغَّ), وبين الحكم بأنها حكاية صـــوت, فقـــال: "الشين والغـاء أصـلٌ يـدل على القلّة ... هـذا هو الأصل, وفيه كلمةٌ طريقتُها طريق الحكاية، وذلك ربَّما حُمل على القيــاس وربما لا يُحمَل, يقولــون إنَّ الشَغشــغة صَــوت الطَّعْن، ... والشغشغة: ضربٌ من هدير الإبل"[1].

المجموعة الثامنة: التردد بين الدخول وانعدام القياس.

تردد ابن فارس بين دخول (الطُّور) في قيـاس أصـله (طـور), أو الحكم بانعـدام القيـاس منـه, فقـال: "الطـاء والـواو والـراء أصـلٌ صـحيحٌ يـدلُّ على معـنىً واحـد، وهو الامتداد في شـيءٍ من مكـانٍ أو زمـانٍ ... والطُّور: جبـلٌ، فيجوز أن يكون اسـماً عَلَمَـاً موضـوعاً، ويجـوز أن يكـون سمِّي بذلك لما فيه من امتدادٍ طولاً وعَرضاً"[2].

المجموعة التاسعة: التردد بين التأصيل وانتماء الاسـتعمال الذي بني عليه الجذر لجذر آخر.

تـردد ابن فـارس بين تأصـيل الجـذر (ربن), وبين أن يكون الاسـتعمال الـذي بـني عليه من جـذرٍ آخـر, فقـال: "الراء والبـاء والنـون إن جُعِلت النـونُ فيه أصـليّةً فكلمـةٌ واحــدة، وهي الرُّبَّان, يقــال أخَــذْتُ الشّــيء برُبَّانِــهِ، أي بجميعه, وقال آخَرون: رُبّان كُلِّ شيءٍ: حِدْثانُه ..."[3].

وتردد في دخول أربعة استعمالات في قياسِ أصولها أو انتمائها إلى أربعة جـذور أخـرى, وذلك في (هرع) و (مسل) و (ذعَّ) و (حشوى), قال في (هرع): "الهــاء والــراء والعين: أصــلٌ صــحيحٌ يــدلُّ على حركــةٍ واضطراب. وأهْرعَ الرّجُلُ: ارتَعَدَ فَرَقــاً, وسـمِّيَ الأحمـقُ هَيْرَعـــاً؛ لاضــطرابِ رائِهِ, ويمكن أنَّ الهــاء فيه زائــدة، فيكون من باب يَرَع..."[4].

---

[1](?) نفسه 3/168-169.
[2](?) مقاييس اللغة 3/430-431.
[3](?) المصدر السَّابق 2/484 -483.
[4](?) السَّابق 6/47.

المبحث الثالث: الشذوذ عن أصول المعاني.

الشُّـذوذ عن أصـول المعـاني أحـدُ موانـعِ تحقُّقِها في اسـتعمالات الجـذر اللغـوي، وقد أفردته بمبحثٍ مسـتقلٍّ عنها لأمرين:

أولهمــا: فصــلُ ابن فــارس له عن بقيِّة الموانع إذا وجدت معه؛ بما يوحي بمخالفته لها.

وثانيهمـــا: تعـــدُّد أســـبابه، فبعضـــها ترجع إلى موانع لفظيــة، وأكثرها ترجع إلى موانع معنويــة، ومن الصَّــعب إدراجه في أحــدهما؛ لــتردده بينهمــا، وإن كــان الأقــرب إلحاقه بــالموانع المعنويــة؛ لأنها كلَّها من أســبابه، بل هي أسبابه الحقيقية.

عدد الشَّواذ:

وقد منع الشُّذوذُ تحقق المعني المشـترك في (574) استعمالاً تنتمي إلى (419) جـذراً، وقع في (315) جـذراً منها شاذٌّ واحـدٌ في كـلِّ جـذر، وتعـدد في (104) جـذور، بين شاذَّين لكلِّ جذرٍ أو ثلاثةٍ أو أربعةٍ أو خمسة, وأكثر ما وصل إليه سبعة شواذّ في الجذر (سمَّ)[1].

ومن أمثلته قوله في (فخر): "الفــاء والخــاء والــراء أَصلٌ صحيحٌ، وهو يدلُّ على عِظَم وقِدَم ... ومما شـذَّ عن هذا الأصل الفَخَّار من الجِرَارِ، معروف"[2].

ومثله في القرآن قوله في (فرض): "الفاء والراء والضاد أصلٌ صحيح يدلُّ على تـأثيرٍ في شـيء من حـزٍّ أو غيره ... ومما شذَّ عن هذا الأصل الفَـارِضُ: المُسـنَّة، في قوله تعالى: ﭽﭼﭻﭺ[3]، والفَرْضُ: جنسٌ من التَّمر، قال:

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/62.
[2] (?) المصدر السَّابق 4/480.
[3] (?) البقرة/68.

إذا أكلتُ سمكاً وفَرْضَا ذهبتُ طولاً وذهبتُ

والفِرْياضُ: الواسع"[1].

ومثله في الحديث النَّبوي قوله في (خمس): "الخاء والميم والسين أصلٌ واحد، وهو في العدد، فالخمسة معروفة، والخمس: واحدٌ من خَمْسَةٍ ... ومما شذَّ عن الباب الخَمِيس، وهو الجَيْش الكثير، ومن ذلك الحديثُ: أنّ رسول الله ﷺ لما أشْرَفَ على خَيْبر قالوا: «محمدٌ والخَمِيس »، يريدون الْجَيْش"[2].

تعريفه:

ويعني به ابن فارس: مخالفة اللفظ المفرد لأكثرِ استعمالات الجذر في المعنى المشترك.

وفي مادَّة (شذَّ): "الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارَقة، شَذّ الشيء يَشِذُّ شذوذاً، وشُذَّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا مَنَازِلهم، وَشُذَّانِ الحصى: المتفرِّق منه ..."[3].

وهذا يعني أنَّ اللفظَ الشَّاذَّ: هو الذي خالفَ أكثرَ استعمالات الجذر في المعنى المشترك، فجاءت دلالتُه مغايرةً له تماماً.

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/488-489، ومثله في القرآن في (دسر) 2/278، و (قرن) 5/77, والبيتُ لراجز من عُمان كما في (العشرات في غريب اللغة) لأبي عمر الزَّاهد (ت350هـ), ص 112, وبلا نسبةٍ في مجالس ثعلب 1/179, و الجمهرة 2/750, وغيرهما.

[2] (?) مقاييس اللغة 2/217-218، والحديث أخرجه البخاري 4/208 برقم (3647) وأخرجه مسلم 2/1042 برقم (1365), وكرَّراه في مواضع أخرى، ومثال الشُّذوذ في الأحاديث ما أورده في (خمر) 2/215، و(زهر) 3/31، و (صلي) 3/301، و(نقر) 5/469.

[3] (?) مقاييس اللغة 3/180.

وفي هذا التعريف أربعة قيود:

الأول: المخالفة في المعنى.

فيشترط في اللفظ حتى يطلق عليه مصطلح الشُّذوذ أن تخالف دلالتُه بقيةَ استعمالات الجذر، بحيث يتعذَّر إلحاقه بها في المعنى المشترك.

وقد نصَّ ابن فارس على هذه المخالفة في كثيرٍ من الشواذ كقوله في (سمك): "السين والميم والكاف أصلٌ واحدٌ يدلُّ على العُلُوِّ ... ومما شذَّ عن الباب **وباين الأصلَ:** السَّمَكُ"[1]، وكثيراً ما ينصُّ على بعد الشَّاذِّ عن المعنى المشترك كقوله في (طنى): "الطاء والنون والحرف المعتل كلمةٌ تدلُّ على مرضٍ من أمراضِ الإبل ... ومما شذَّ عن الباب الطنْء: المنزل، وقد يهمز، وهو يبعد عن الذي ذكرناه بُعْداً ..."[2].

والثاني: الانفراد.

بحيث يكون اللفظ الشاذُّ واحداً أمام استعمالات متعددة تحقق فيها المعنى المشترك، وقد نصَّ ابن فارس على الانفراد في (شقر): "الشين والقاف والراء أصلٌ يدلُّ على لون، ... **ومما ينفرد** عن هذا الأصل كلماتٌ ثلاثٌ: ..."[3]، ونصَّ على أنه مخالفةَ الشَّاذ للكثير في (بسل): "... وأما البُسْلَةُ: فأجرة الرّاقي، وقد يُرَدُّ بدقيقٍ من النّظر إلى هذا، والأحسنُ عندي أن يقال هو شاذٌ عن **معظم الباب**"[4].

ومن النَّادر أن تتعدد الشَّواذ بدلالة معنوية واحدة وتبقى شاذَّةً كقوله في (صرف): "الصاد والراء والفاء

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/102.
[2] (?) المصدر السَّابق 3/426 ومثله في (خض) 2/153 و(شقذ) 3/203.
[3] (?) السَّابق 3/203–204.
[4] (?) نفسه 1/249.

معظم بابِهِ يدلُّ على رَجْع الشيء ... ومما شذَّ أيضاً الصِّرْف: شيء من الصِّبْغ يُصبَغ بهِ الأديم ... وعلى هذا يُحمَلُ قولهم: شرب الشَّرابَ صِرْفَاً، إذا لم يمزُجْه؛ كأنَّهُ تُرِكَ على لونِهِ وحُمْرَتِه"[1]، وفي (كفأ): "الكاف والفاء والهمزة أصلانِ: يدلُّ أحدُهما على التَّساوِي في الشَّيئين، ويدلُّ الآخر على المَيْل والإمالة والاعوجاج ... ومما شذَّ عن هذين الأصلين: الكُفْأة، وهي حَمْل النَّخلة سَنَتَها، ويقال ذلك في نِتاج الإبل أيضاً، ويقال: استكفأتُ فلاناً إبلَه، أي سألتُه نِتاجَ إبلِهِ سنةً، ويقال: أنا أكْفيكَ هذه النَّاقةَ سنةً، أي تحلبها ولك ولدُها، ..."[2].

وكان الأولى أن يجعل ابن فارس هذا النَّوع من الشَّواذِّ أصولاً مشتركةً كما فعل في عشرات الأصول من أمثالها، فيجعل شواذ (صرف) أصلاً ثانياً يدل على (اللَّون) مثلاً، وشواذ (كفأ) أصلاً ثالثاً يدل على وقوع الشيء في زمن محدَّد، مثلاً، وإن كان قد رقَّى كثيراً من الشَّواذ من هذا النَّوع إلى الأصول فاستنبط لها معنى مشتركاً، كما سيأتي.

ولعلَّه لم يتنبه إلى اشتراك هذه الاستعمالات في تلك الدلالة فأبقاها شاذَّةً، أو أنَّه تنبَّه لها ولم يعتدَّ بها، أو أنَّه عنى بالشُّذوذ القلَّةَ النِّسبيةَ بالنِّسبةِ إلى الاستعمالات التي أخذ منها المعنى المشترك الأول، فتكون هذه الاستعمالات دالةً على أصل جديد استعمالاته أقلّ من استعمالات الأصل الأول؛ فيكون الشذوذ حينها نسبياً.

والثالث: الانتساب إلى الجذر.

بحيث يكون اللفظ الشاذُّ من استعمالات الجذر الذي شذَّ عنه، ويندر أن يكون في الواقع منتمياً لجذر آخر كما

---

[1](?) نفسه 3/342 و344، ومثله في (فج) 4/437، و (نقد) 5/468، و (عمر) 4/142.

[2](?) مقاييس اللغة 5/189-190، ومثله في (بعض) 1/270، ومثله في خمسة استعمالات في (بقر) 1/280.

حصل في (فوق) و (قفـر) حيث جـاء الشـاذُّ فيهما مبـدلاً من جـذر آخـر، وأجـاز في الثـاني منهما القلب المكـانيّ، ولم يقع ذلك في غيرهما[1]، ولعلَّه أراد بالشـــذوذ –هنـــا- مطلق المخالفة للمعـــنى المشـــترك، وهي واقعة في الإبدال والشّذوذ وغيرهما من الموانع؛ ذلك أنَّ ابن فارس يفـرِّق بين الشَّـواذِّ والموانع إذا اجتمعت في جـذرٍ واحـد، وقد فرَّق بين الشذوذ والإبدال حين اجتمعا في (سفح)[2].

وقد عدَّ الدكتور حامد محمد أمين شعبان من الشَّواذ عند ابن فــارس المعــرَّبَ والمولَّدَ، والتَّابعَ، والمصــحَّفَ، والمقلـوبَ، والمشـكوكَ في صـحَّته، وحكايـةَ الصَّـوت[3]؛ لأنها خالفت المعنى المشترك في دلالتها.

والواقع أنَّ ابن فارس لم يعدّ هذه الأنواع من الشواذ؛ وذلك لأن أكثر هذه الألفاظ لا تنتسـب حقيقـةً إلى الجـذر الـذي خـرجت عن دلالتـه؛ إذ المعـرَّب من لغـةٍ أخـرى، والمولَّد والمصحَّف لم تنطق العرب بهما، وقـريب منهمـا المشكوك في صحته، والمقلـوب أصـله الجـذر المقلـوب عنه، وأما التابع وحكاية الصَّوت فهما وإن كانـا من الجـذر إلا أن غموضَ دلالة التابع وخفـاء مأخَـذِه، ومأخـذِ الحكايـة منعـا إجـراء القيـاس فيهمـا، وإن كـان منهج ابن فـارس التطبيقي في الشُّذوذ يقضي بضمِّهما إلى الشواذ؛ لتحقق شروطه فيهما، إلا أنَّه لم يفعل ذلك.

والرابع: وجــود معــنى مشــترك تعــود إليه أكــثر استعمالات الجذر.

وذلك حتي يحُكم بشذوذ استعمالٍ أو أكـثر عنـه، فـإن عدم المعنى المشترك وكـانت كلمـات الجـذر مفـردةً فلا شذوذ.

---

[1] (?) المصدر السَّابق (فوق) 4/462، و (قفر) 5/114.
[2] (?) مقاييس اللغة 3/81.
[3] (?) الأحكام اللغوية، ص 244-247.

وقد عدَّ الدكتور نور حامد الشاذلي بعض الجذور التي حوت كلمات مفردة ضمن الشواذ عند ابن فـارس، ومثَّل لها بأول جذر أورده في كتابه وهو (أجـل)، وفيه قـال ابن فارس:

"اعلم أنّ الهمـــزة والجيم واللام يـــدلُّ على خمس كلماتٍ متباينة، لايكادُ يمكنُ حْملُ واحدةٍ على واحدة من جهة القياس، فكلُّ واحدةٍ أصـلٌ في نفسـها. ورَبُّكَ يَفْعَـلُ مَا يَشَاءُ. فالأَجَل غاية الـوقت في مَحَـلِّ الـدَّين وغـيره ... والإِجْلُ: القطيع من بقر الوحش، ... والأجْلُ مصـدر أَجَـلَ عليهم شَـرّاً، أي جنـاه وبَحَثَه ... والإِجْل: وَجَع في العنـق، ... والمأْجَـلُ: شـبه حـوض واسع يؤجَّل فيه مـاءُ البـئر أو القناة أيّاماً ثم يُفَجَّر في الزّرع، ..."[1].

وواضـحٌ أنَّ ابن فـارس لم يحكم على هـذا الكلمـات بالشُّذوذ؛ لانعدام المعنى المشـترك فيهـا، وصـرَّح بـذلك، وهو صـنيع موفَّق؛ على اعتبـار أن الشَّـذوذ يعـني مخالفة الأقل للأكـثر، فـإن كـانت الكلمـات كلُّها قليلـةً أو مفـردةً صارت من باب الأصول المفردة.

وكــان الأولى بالــدكتور الفاضل أن يقسِّــم كتابه إلى قسـمين: أحـدهما: للألفـاظ الـتي حكم عليها ابن فـارس بالشذوذ، فيعيدها إلى أصول ابن فـارس كما هو مقصــده من هذا الكتـاب، وقد صـنع هـذا، وثانيهمـا: للجـذور الـتي عـرت من المعـنى المشـترك، فيحـاول اسـتنباط معـنى مشـترك لهـا، كما صـنع في هـذه المـادة حين أعادها إلى (الجمع والتجمُّع)[2].

كما عــدَّ الــدكتور نــور –أيضــاً- الأصــول المفــردة المصــاحبة لأصـلٍ مشـترك من الشَّـواذ عند ابن فـارس، وأورد منها الجذر الثاني في كتابه وهو (أرض)، وفيه يقول

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/64-65.
[2](?) غوامض المقاييس، ص11.

ابن فارس:

"الهمزة والراء والضاد ثلاثة أصول، أصل يتفرع وتكثر مسائله، وأصلان لا ينقاسانِ بل كـلٌّ واحـدٍ موضـوعٌ حيثُ وضعَتْه العرب.

فأمّا هذان الأصلان فالأرض: الزُّكْمَةُ، رجل مـأروضٌ: أي مزكوم، وهو أحدهما، ... والآخر: الرِّعـدة، يقـال بفلانٍ أرْضٌ: أي رِعْدَةٌ، ...، وأمّا الأصل الأوّل فكلُّ شيءٍ يسـفُلُ ويقابل السَّماءَ، ..."[1].

ولم يقل ابن فارس عن هذين الأصلين إنهما شــاذَّان، بل حكم بأنهما أصـــــلان مفـــــردان على مذهبه في أنَّ الأصول نوعان: أصـول مشـتركة، وأصـول مفـردة[2]، وإن كـان مذهبة التطـبيقي في الشُّـذوذ يقتضي عـدَّ هـذين الأصلين وأشباههما من الشَّواذ؛ لانطباق مفهـوم الشـذوذ عنـــده عليهمـــا؛ حيث وجُد معـــنى مشـــتركٌ شـــذَّ عنه استعمالان مفردان في الدلالة, وخالفاه في المعنى.

التعبير عن الشواذ:

الغــالب أن يُعبِّر ابن فــارس عن الشــواذ بلفظ من مـــادة (شـــذَّ) كالفعل الماضي (شـــذّ)[3]، و (شـــذّت)[4]، والفعل المضـــارع (يشـــذ)[5]، واسم الفاعل (شـــاذّ)[6]،

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/79، وينظر: غوامض المقاييس، ص11.

[2] (?) راجع فقرة: (أنواع أصول المعاني)، ص80-84.

[3] (?) مقــاييس اللغــة (بــدأ) 1/213، و (بــرم) 1/233، و (عــرد) 4/305.

[4] (?) المصدر السَّابق (جمز) 1/478، و (خشـم) 2/184، (خطم) 2/198.

[5] (?) السَّابق (رب) 2/382، و (سرج) 3/156، و (كور) 5/146.

[6] (?) نفسه (جرش) 1/443، و (شمع) 3/215، (هرس) 6/46.

و(الشاذّ)[1]، و (شاذَّة)[2]، والمصدر (الشُّذوذ)[3].

وعبَّر عنه مــرة واحـــدةً بمرادفه وهو (الانفـــراد)[4]، ومرةً واحدة بلازمه وهو (المباينة)[5].

وربما عبر عنه بنحو قوله في (شهل): "... ومما ليس في هـــذا البـــاب: امـــرأةٌ شـــهلة: قـــالوا: هي النَّصَـــف العاقلة ..."[6]، ويؤكد إرادته الشذوذ بهذا الأسلوب عطفه شاذين آخـرين عليـه، حيث قـال: **"...** ومما شـذَّ -أيضـاً- المشـــاهَلة: المُشَـــارَّة ... وكـــذلك قـــولهم للحاجَـــةِ: شهلاء ..."[7].

ومن عباراته عنه قولـه في (مظ): "الميم والظـاء كلمةٌ تدلُّ على مشارَّة ومنازعة ... ومن غـير هـذا المَـظُّ: رمَّان البَرِّ"[8].

ومن عباراتــه عنــه قولــه في (زوي): "الــزاء والــواو والياء أصلٌ يدلُّ على انضـمامٍ وتجمُّع ... وممَّا لا اشـتقاقَ له الزَّوْء: وهي المَنِيّة"[9].

الشذوذ على فرض الثبوت:

و كثيراً ما يشكُّ ابن فارس في ثبـوت بعض الألفـاظ، ويعلِّق على فرض صحتها أموراً كثيرة منها الشُّذوذ كقوله في (زهد): "الــزاء والهــاء والــدال أصــلٌ يــدلُّ على قِلَّــةِ الشــيء ... ويُحكى عن الشـيبانِيّ -إن صح فهو شــاذٌّ عن الأصل الــذي أصّــلناه- قــال: زَهَــدْت النَّخْــلَ، وذلك إذا

1(?) نفسه (دك) 2/259، و (شقذ) 3/203، و (قرح) 5/83.
2(?) نفسه (جوي) 1/491، و (لع) 5/206، و (ندى) 5/412.
3(?) نفسه (سم) 3/62، و (عزل) 4/308، و (لبن) 5/232.
4(?) نفسه (شقر) 3/203-204.
5(?) نفسه (محل) 5/302.
6(?) نفسه 3/ 173.
7(?) مقاييس اللغة 3/173.
8(?) المصدر السَّابق 5/273.
9(?) السَّابق 3/34-35.

خَرَصْتَه"[10].

[10](?) نفسه 3/30-31، ومثلـه في (ركـد) 2/433، وفي (صـول) 3/322، وفي (كرى)، 5/174.

أسباب الشذوذ

تـــبيَّن لي من خلال التأمُّل في معالجة ابن فـــارس للشَّواذِّ وقـوفُ أسـبابٍ متعـددةٍ وراء تلك الظَّاهرة، أوَّلها يشترك فيه جميع الشَّواذِّ والبقيَّة تختص ببعضها.

1- مخالفة اللفظ لدلالة المعنى المشترك، كقوله في (سمك): "السـين والميم والكـاف أصـلٌ واحـدٌ يـدلُّ على العُلُوِّ ... ومما شذَّ عن الباب وباين الأصل: السَّـمَك. "[1]، وربما أضاف إلى هذه المخالفة نفي عذوبة الكلمة كقولـه في (قهــل): "... ومما شــذَّ عن هــذا -وما أدري كيف صحَّتُه-، يقولـون: القَيْهَلة: الطَّلْعة، يقـال: حَيَّا الله قَيْهَلَتَه، وليست بكلمةٍ عَذْبة"[2].

وهـذا السَّـبب يقـع في جميـع الشـواذ فكلُّهـا مخالفـةٌ للمعنى المشترك.

2- خفــاء معــنى اللفــظ، فيتعــذَّر معرفــة مأخــذه الاشتقاقي حتى يُلحق بالأصل.

وينوّع عبارته عنه فأحياناً يصـفه بالمشـكل والغـامض كقوله في (شمت): "الشين والميم والتـاء أصـلٌ صـحيح، ويشـذُّ عنه بعضُ ما فيه إشـكالٌ وغمـوض ... وهو عِنـدي من الشّيء الذي خفيَ عِلْمُـهُ، ولعلَّه كـانَ يُعلَم قـديماً ثمَّ ذَهَبَ بذهاب أهله"[3]، وفي (مـرض): "... وقد شـذَّتْ عن هـذا القيـاس كلمـةٌ، وهي من المشـكل عنـدنا، يقولـون: أمرضَ إذا قارَبَ إصابةَ حاجَتِه ..."[4].

وأحيانــــاً ينفي درايته بحقيقته كقوله في (رن): "... وحُكِيت كلمـةٌ ما أدري ما هي، وهي شـاذّةٌ -إن صـحَّت-، ولم أسـمَعْها سـماعاً، قـالوا: كـان يقـال لجمـادى الأولى

[1] (?) مقاييس اللغة 3/102.
[2] (?) المصدر السَّابق 5/36.
[3] (?) السَّابق 3/210.
[4] (?) نفسه 5/311-312.

رُنَّى، بوزن حُبلى، وهذا مما لا ينبغي أن يعوَّل عليه"[1].

وأحياناً ينصُّ على ذهاب من كان يُحسنه كقولـه في (قبح): "... ومما شـذَّ عن الأصل وأحسَـبُه من الكلام الذي ذَهَبَ مَن كان يُحْسِنُه، قولُهم كِسْرُ قَـبيحٍ، وهو عَظْمُ السَّاعد، النِّصف الذي يلي المِرْفَق ..."[2].

3- خفـاء قيـاس اللفـظ، بحيث يتمكَّن اللغـويُّ من معرفة معـنى اللفـظ، ولكنَّه لا يـدري كيف تمّ اشـتقاقه فيعجز عن إلحاقه بالأصل.

ويعـبر عنه ابن فـارس بعبـارات متعـددة كـأن ينفي معرفته بقياسه أو اشـتقاقه أو بهما أو وجهه أو أصـله وإليك أمثلتها على التوالي:

(هدّ): "... ومما شذَّ عن الباب ولا أعرِفُ له قياسـاً، قولُهم: مررتُ برجلٍ هَدَّكَ مِن رجُل، كقولهم: حسبُك من رجلٍ وهي كلمةٌ كذا تقال ..."[3]

وفي (حصل): "... ومما شذّ عن البـاب وما أدري ممّ اشـتقاقه، قـولهم: حَصِـلَ الفـرسُ، إذا اشـتكى بَطْنَـهُ عن أكل التُّراب"[4].

وفي (ردي): "... ومما شـذّ عن البـاب الـرِّداء الـذي يُلبَس، ما أدري مِمّ اشتقاقُه، وفي أيِّ شيءٍ قياسُه، يقال فلانٌ حسَنُ الرِّدْية، من لُبْس الرداء ..."[5].

وفي (زوي): "الـزاء والـواو واليـاء أصـلٌ يـدلُّ على انضـمامٍ وتجمُّع ... ومما شـذَّ عن هـذا الأصل ولا يُعلم له

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/380.
[2] (?) المصدر السَّابق 5/47.
[3] (?) السَّابق 6/8.
[4] (?) نفسه 2/68.
[5] (?) نفسه 2/507، ومثله في (بـدأ) 1/213 و (حصـل) 2/68، و (عبر) 4/210.

قياسٌ ولا اشتقاق: الزَّوْزَاة: حُسن الطرد، يقال زَوْزَيْتُ به ..."[1].

وفي (ثمــد): "... ومما شــذّ عن البـــاب الإِثْمِد-وهو معروف-، وكان بعضُ أهل اللغة يقول: هو من الباب، لأنّ الذي يُستعمَل منه يَسيرٌ، وهذا ما لا يُوقَف على وجهه"[2].

وفي (ثمر): "... ومما شـذَّ عن البـاب ليلة ابن ثَمِـيرٍ، وهي اللّيلة القَمْراءُ، وما أدري ما أصله"[3].

أو يتوقع أن له قياساً خفيَ عليه مكانه كقوله في (صر): "... ومما شذَّ عن هذه الأصول كلمتان، ولعـلَّ لهما قياساً قد خَفِيَ علينا مكانُه ..."[4].

4- انعــدام القيــاس، وقد نصَّ عليه ابن فــارس في (عنج): "... وأمّا العُنجوج: فالرَّائِع من الخيل ... فمحتمـلٌ **أن يكون اسماً موضوعاً من غـير قيـاس كسـائر ما يشذُّ عن الأصول**، ومحتمل أن يكـون سـمِّي بـذلك لطوله أو طـول عنقِـه، فقيـاسٌ بالحبل الطويل"[5]، وفي (ذن): "... ومما يشـذّ عن البـاب- وقد قلتُ إنّ أكـثر أمْـرِ النَّبات على غير قياس، الذُّؤْنُون: نبتٌ، يقال خـرَجَ النّـاسُ يَتذأْنَنُون: إذا أخَذُوا الذُّؤْنُون"[6]، وفي (زب): "... ومما هو شاذٌّ لا قياس له: زَبَّتِ الشمس وأَزَبّت: دنت للغروب"[7].

5- بعد القياس، مع إمكانه على اسـتكراه، كقولـه في (صفَّ): "... ومثاله: "وممّا شذَّ عن الباب -وقــد يمكن أن يُتطَلّب لــه في القيــاس وجــهٌ، غــيرَ أنَّا نكــره القيــاسَ

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/34.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/388.
[3] (?) السَّابق 1/388.
[4] (?) نفسه 3/284.
[5] (?) نفسه 4/152.
[6] (?) نفسه 2/348.
[7] (?) نفسه 3/6.

المتمَحَّل المستَكْرَه-، وهذا الذي ذكرنـاه، فهـو الصـفيف، قال: قومٌ: هو القَديد، وقال آخرون: هو اللَّحم يُحْمَــل في الأسفار طبيخاً أو شِواءً فلا يُنْضَجُ، قال:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ صَفِيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّل[1]

ومثلـه قولـه في (صد): "... ويجيء بعد ذلك كلمـاتٌ تَشِذّ ...وهذه الكلماتُ الـتي ذكرتُها فليست عنـدي أصـلاً؛ لبُعــدها عن القيــاس، وإنْ صــحَّتْ فهي محمولــةٌ على الأصل"[2].

6- الإبــدال، كقوله في (فــوق): "... وممَّا شــذَّ عن هـذين الأصـلين قـولهم: هو يَفُـوق بنفسه، وهـذا من بـاب الإبدال وإنما أصلُه يسوق، والفاء بـدلٌ من السـين، وذلك إذا جـادَ بنفْسه"[3]، ومثلـه في (قفـر): "... ومما شـذَّ عن هذا الأصل، وهو من باب الإبدال، يقولـون: اقتفـرت الأثَـرَ واقتفيتُــه، وتفقَّر مثلُه"[4]، ويلاحــظ إجازتــه في (تقفّــر) (تفقَّر) على القلب المكاني.

وكان الأولى أن يستبعد ابن فارس الإبدال من قائمــة أسباب الشُّذوذ؛ لأنَّ الشُّذوذ يقتضي نسبة الاستعمال إلى الأصل الذي شذَّ عنـه، والإبـدال يقتضـي نسـبته إلى جـذر آخر، ومثله القلب المكاني، وقد قـدَّمتُ أنَّ هـذا من بـاب التجوُّز في إطلاق مصطلح على آخر، أو أنه عـنى مطلــق الشُّذوذ أي: مطلـقَ المخالفـة للمعـنى المشـترك، وهـذه المخالفـة تحصـل بالإبـدال وبغـيره من أسـباب الشـذوذ المعنوية.

---

[1](?) مقاييس اللغة 3/ـ 275–276, والبيت من الطويل, لامـرىء القيس في معلقته المشـهور, كمـا في المعلَّقـات السَّـبع بشـرح الزوزني, ص37.

[2](?) مقاييس اللغة 3/282.

[3](?) المصدر السَّابق 4/462.

[4](?) السَّابق 5/114.

وأظنُّ أن الدكتور عبد الكريم جبل لم يطلع على هذين النَّصين في جعل ابن فارس الإبدال سبباً للشذوذ؛ فنفى أن يرد الشَّاذُّ مبدلاً من غيره[1].

7- اللهجات حين تخالف بقية الاستعمالات في المعنى المشترك، كقوله في (سلط): "... ومما شذَّ عن الباب السَّلِيط: الزّيت بلغة أهل اليمن، وبلغة غيرهم دهن السِّمسِم"[2]، وفي (سمن): "... ومما شذَّ عن هذا الأصل كلامٌ يقال إن أهل اليمن يقولونه دونَ العرب، يقولونَ: سَمّنْتُ الشّيءَ: إِذا بَرّدْتَه، والتَّسْمِين: التَّبْريد، ويقال إنَّ الحجّاج قُدِّمت إليه سمكة فقال للذي عمِلها: «سَمِّنْها»، يريد بَرِّدْها"[3].

---

[1] (?) الدلالة المحورية، ص72.
[2] (?) مقاييس اللغة 3/95.
[3] (?) المصدر السَّابق 3/97.

تأصيل الشواذ

الغــالب على أحكــام ابن فــارس بالشــذوذِ اليقينُ والقطعُ، ولكنَّه تردد في كثـيرٍ منهـا بين إلحاقهـا بـالمعنى المشترك لجذرها أو لجذرٍ آخر، أو إنشاءِ أصلٍ جديدٍ لها.

أولاً: إلحاقها بالمعنى المشترك لجذرها.

كقوله في (حجا): "الحاء والجيم والحرف المعتل أصــلان متقاربــان، أحــدهما إطافــةُ الشــيءِ بالشــيء وملازمتُه، والآخر القصد والتعمُّد ... فأمّا الأُحجِيَّة والحُجَيَّا: وهي الأُغلُوطة يتعاطاها النــاس بينهم، يقــول أحــدهم: أُحاجيك ما كــذا؛ فقد يجــوز أن يكــون شــاذّاً عن هــذين الأصــلين، ويمكن أن يُحمَل عليهمــا، فيقــال أحاجيك: أي اقصُدْ وانظُرْ وتعمَّد لِعِلم ما أسألك ..."[1].

ومثله في (رعى): "الراء والعين والحـرف المعتل أصلان: أحدهما المراقَبة والحِفظ، والآخَر الرجـوع ...ومن الشَّاذّ عن الأصلين: الرَّعاوَى والرُّعَـاوَى، وهي الإِبل الـتي يُعتمَل عليها ...وممكنٌ أن يكـــون هـــذا من الأصل؛ لأنّها تَهْرَم فتُرَدُّ إلى حالٍ سيِّئة، كما قال جلَّ ثناؤه: ﭼﯓﯔﯕﯖﯗﭼ "[2].

و في (جلَّ): "الجيم واللام أصولٌ ثلاثة: جَلَّ الشّيءُ: عَظُمَ، والأصل الثاني: شيءٌ يشمل شيئاً، والأصل الثَّالث: من الصّوت، ... وأما المَجَلَّة: فالصَّحيفة، وهي شـاذّة عن الباب، إلاّ أنْ تُلحَق بالأوّل؛ لعِظَم خَطَرِ العِلْم وجلالته"[3].

وربما رجَّح إلحاقهـا بـالمعنى المشـترك على الشُّـذوذ

[1] (?) مقــاييس اللغة 2/141-142، ومثلــه في (جلم) 1/ـ 467، و(قسّ) 5/9-10.

[2] (?) المصــدر السَّــابق 2/408-409، والآيــة في النحل/70،ـ و الحج/5.

[3] (?) مقاييس اللغة 1 /417-419.

كقوله في (غمر): "الغين والميم والراء أصلٌ صحيح، يدلُّ على تغطيـةٍ وسَـتْرٍ في بعض الشِّـدّة ... فأمَّا الغُمَر: فهو القَدَح الصَّغير، وليس ببعيـدٍ أن يكـون من قيـاسِ البـاب؛ كأنَّ الماءَ القليلَ يغمُره، ويجـوز أن يكـون شـاذّاً عن ذلك الأصل"[1]، وأصـرح منـه قولـه في (نـثر): "النـون والثـاء والـراء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على إلقـاء شـيءٍ متفـرِّق ... [ويقال: أنثَره]: أرْعَفَه الدَّم، والنَّثْرة: الـدِّرع، وهـذا ممكنٌ أن يكون شاذّاً من الأصل الذي ذكرنا"[2].

وربما رجَّح الشُّـذوذ على الإلحـاق كقولـه في (قبـل): "القاف والباء واللام أصـلٌ واحـدٌ صـحيحٌ تـدلُّ كلمـةُ كلُّها على مواجهةِ الشَّيء للشَّيء، ...فأمَّا قَبْلُ الـذي هو خلافُ بعد، فيمكن أن يكون شاذّاً عن الأصل الذي ذكرنــاه، وقد يُتَمحَّل له بأن يقال هو مقبلٌ على الزّمان، وهو عندنا إلى الشُّذوذ أقرب"[3]، وأصرح منه قولـه في (صف): "الصـاد والفـاء يـدلُّ على أصـلٍ واحـدٍ، وهو اسـتواءٌ في الشـيء وتساوٍ بين شيئين في المَقَرّ ... وممّا شذَّ عن الباب -وقد يمكن أن يُتطَلَّب له في القيــاس وجــهٌ، غــيرَ أنَّا نكــره القيـاسَ المتمَحَّل المسـتَكْرَه، وهـذا الـذي ذكرنـاه، فهو الصفيف، قـال قـومٌ: هو القَديد، وقـال آخـرون: هو اللَّحم يُحْمَل في الأسفار طبيخاً أو شِواءً فلا يُنْضَــجُ ..."[4]، وفي (ضيف): "الضاد واليـاء والفـاء أصـلٌ واحـدٌ صـحيح، يـدلُّ على مَيل الشيء إلى الشيء ... فأمَّا قــولهم أضـاف من الشيء: إذا أشفقَ منه، فيجوز أن يكون شـاذّاً عن الأصل الذي ذكرنـاه، ويمكن أن يُتَمَحَّل له بـأن يقـال أضـاف من الشــيء، إذا أشــفق منــه، كأنَّه صــار في الضِّــيف، وهو الجانب، أي لم يتوسَّط إشفاقاً، وهو بعيد، والأولى عنــدي

[1] (?) مقاييس اللغة 4/392-394، ومثله في (قتل) 5/57.
[2] (?) المصدر السَّابق 5/389-390.
[3] (?) السَّــابق 5/51-54، ومثلــه في (عــزل) 4/308 و (خلــف) 2/213 و(طبع) 3/439 و (خفق) 2/201.
[4] (?) نفسه 3/275.

أن يقال إنَّه شاذّ"[1].

وظاهرٌ من هـذين النَّصـين في (صـفَّ) و (ضـيف) أنَّ الـذي منع ابن فـارس من إلحـاق هـذه الشـواذ بـالمعنى المشترك كراهته القيـاس المتمحَّل المسـتكره، وأنه حين يظهر له وجه مقبــول لإلحاقها بــالمعنى المشــترك فإنه يذكره وربما رجَّحه.

ثانياً: إلحاقها بالمعنى المشترك لجذرٍ آخر.

كقولــه في (رمض): "الــراء والميم والضــاد أصــلٌ مطَّردٌ يدلُّ على حِـدّةٍ في شـيءٍ مِن حـرٍّ وغـيره ... فأمّا قــولُ القائل: أتيتُ فلانــاً فلم أصِــبْه فرمَّضْــتُ ترميضــاً: وذلك أن ينتظــرَه، وممكنٌ أن يكــون شــاذّاً عن الأصل، ويمكن أن يكـون الميم مبدلـةً من بـاء، كأنّه ربَّضـْتُ، من رَبَض"[2]، وقـال في (ربض): "الـراء والبـاء والضـاد أصـلٌ يدلُّ على سكونٍ واستقرار ..."[3].

ومثله في (سيف): "السين واليـاء والفـاء أصلٌ يـدلُّ على امتــدادٍ في شــيء وطــول ...فأمَّا قــولهم أسَــفْتُ الخَـرْزَ: إذا خَرمْتَـه، فقد يجـوزُ أن يكـون شـاذاً عن هـذا الأصــل، ويجــوز أن يكــونَ من ذوات الــواو وتكــون من السُّواف، وقد مضى ذِكره ..."[4]، أي في (سـوف) وقـال هنــاك: "... والأصل الثّــاني: السُّــوَاف: ذَهــاب المــال ومَرَضُــــه، يقــــال أســـاف الرّجُــــلُ: إذا وقع في مالِــــهِ السُّواف ..."[5].

ثالثاً: إنشاءُ أصلٍ جديدٍ لها.

---

[1] (?) نفسه 3/382.
[2] (?) مقاييس اللغة 2/440.
[3] (?) المصدر السَّابق 2/477.
[4] (?) السَّابق 3/121-122، ومثلـه (الغيث الجِـوَرّ) في (جـور) 1/493: جـوّز أن يكـون من الجيم والهمـزة والـراء أي: من (جـأر) ولم يذكر الجذر (جأر).
[5] (?) نفسه 3/117.

كقولـه في (قنع): "القـاف والنـون والعين أصـلانِ صـحيحان، أحـدُهما يـدلُّ على الإقبـال على الشـيء، ثمَّ تَختلــفُ معانيه مع اتِّفــاق القيــاس؛ والآخَر يـــدلُّ على استدارة في شيء ...ومما شَـذَّ عن هـذا الأصل الإقنـاع: ارتِفاعُ الشَّيء ليس فيه تصَوُّبٌ، وقد يُمكنُ أن يُجعَلَ هـذا أصلاً ثالثاً، ويُحتَجَّ فيه بقوله تعالى: ﭽﭙﭚﭼ[1]، قال أهلُ التَّفسير: رافعي رؤوسِهِم"[2].

ومثلـه في (سـبّ): "السـين والبـاء حَـدّهُ بعضُ أهل اللغة -وأظنّه ابن دريد[3]- أنَّ أصل هذا البـاب القَطـع، ... وأما الحبل: فالسّبب، فممكن أن يكـون شـاذّاً عن الأصل الـذي ذكرنـاه، ويمكن أن يقـال إنَّه أصـلٌ آخَر يـدلُّ على طول وامتداد ..."[4].

وفي (سم): السـين والميم الأصل المطّـرد فيه يـدلُّ على مــدخلٍ في الشــيء، كــالثَّقب وغــيره، ثم يشــتقّ منه ...وممّا شذَّ عن الباب: السَّـمّ: شـيءٌ كـالوَدَعِ يخـرج من البحر، والسَّمْســـام: طـــائر، والسَّمْسَــــم: الثّعلب، والسُّمْسُـــــــمَانِيُّ: الرجل الخفيف، والسَّماسم: النَّمل الحُمْـر، الواحـدة سِمْسِـمَة، والسِّمْسِـمُ: حبّ، ويمكن أن يَحمِل هذا الذي ذكرناه في الشـذوذ أصـلاً آخر يـدلُّ على خفّة الشيء ..."[5].

هذا, ويمكن إعادة كثـيرٍ من الشَّـواذِّ عنـد ابن فـارس إلى هــذه الحــالات الثلاث, كــلُّ شــاذٍّ إلى الحالــة الــتي

---

[1](?) إبراهيم/43.

[2](?) مقــاييس اللغــة 5/32-33، ومثلـه في (حتـو) 2/136: "... فأمّا الحَتِيُّ فيقـال: إنّه سَـويق المُقْـلِ، وهو شـاذ، وقد يجـوز أن يُقْتَاسَ له بابٌ فيه بعض الخُشونة".

[3](?) هو ابن دريد كما ظنَّ، انظر: الجمهرة (ب س س) 1/69.

[4](?) مقاييس اللغة 3/64.

[5](?) المصدر السَّابق 3/62.

تناسبه, وقد وقد نهض الدكتور نور حامد الشاذلي بإعــادة ما ورد من هــذه الشَّــواذِّ في (311) جــذراً إلى المعــنى المشترك الـذي اسـتنبطه ابن فـارس، و فاته ما ورد منها في (108) جذور، مع أنَّ بعض ما ذكره في الشَّــواذ ليس من باب الشذوذ عند ابن فارس كما بيَّنتُ ذلك في (أجل) و (أرض) قَبْلُ.

ومن الأمثلـة على إمكـان إلحـاق بعض الشَّـواذ في أصول ابن فـارس إدخـال (الخَميس) بمعـنى الجيش, في قياس أصـله (خمس) الـدالِّ على خمسـةٍ في العـدد؛ لأنَّ جمهــورِ شُــرَّاح الحــديث يــرون أنَّ الجيشَ إنَّمــا ســمِّي خميسـاً؛ لأنَّه كـان يُقسَّـم إلى خمسـة أقسـام: المقدِّمـة, والقَلْب, والميمنة, والميسرة, والسَّاقة[1].

وذهب بعضُــهم إلى أنَّه سُــمِّي خميســاً؛ لأنَّ الغنــائم كـانت تُقَسَّـم فيـه خمسـة أقسـام: للـه ورسـوله, ولـذي القــربى, واليتـامى, والمسـاكين, وابن السَّـبيل, وردَّ ذلك الأزهـريُّ؛ لأنَّ التخميسَ إنَّما ثبت بالشَّـرع, وقد كـان أهلُ الجاهلية يُسمُّون الجيشَ خميساً[2], ولم يكونـوا يُقسِّـمون الغنائم هكذا.

ومع أنَّ التوجيه الثاني ضعيفٌ في تعليل التسمية, إلا أنَّه يدخل في قياس الأصل؛ لدلالته على خماسية العدد.

---

[1](?) انظر على سبيل المثال: شرح النَّووي على مسـلم 9/220, وفتح الباري 1/481.

[2](?) المصدرين السَّابقين.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: التَّأثُّر والتَّأثير في نظرية أصول المعاني.

المبحث الأول: تأثُّر نظرية أصول المعاني بـالجهود السَّابقة لابن فارس.

أكَّد ابنُ فارس في مقدمة (مقاييس اللغة) أنَّه ألَّفـه؛ لإثبـات نظرية أصـول المعـاني؛ لأهميتهـا، وإغفـال المعجميين السَّابقين لها، وذلك في قوله:

"إنَّ لِلُغةِ العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولاً تتفرَّع منها فـــروع، وقد ألَّف النَّاسُ في جوامع اللغة ما ألَّفـــوا، ولم يُعربـــوا في شـــيءٍ من ذلك عن مقيـــاسٍ من تلك المقاييس، ولا أصلٍ من الأصـول، والـذي أوْمَأنا إليه بـابٌ من العلم جليلٌ، وله خطرٌ عظيمٌ"[1].

ويفهم من هذا النَّصِّ أن ابن فـارس اهتـدى إلى هـذه النظرية من تلقــاء نفســه، وأنَّ ذلك لم يكن بإشــارةٍ من أحدٍ تقدَّمـه؛ خاصَّـة وأن المعجمـيين لم يعربـوا عن أصـلٍ من الأصول ولا مقياسٍ من المقاييس.

ويبــدو أنَّ ابن فــارس كتب مقدِّمة (مقــاييس اللغــة) حين شـــرع بتأليفـــه، بحيث كـــان يظنُّ أن أحـــداً من المعجميين لم يذكر شـيئاً من هـذه الأصـول والمقـاييس، ولكنَّه بعد أن بدأ بدراستها ورجع إلى مصـادر كثـيرةٍ لهـذا الغــرض، وجد أنَّ كثــيراً من هــؤلاء قد ســبقوا إلى بعضِ الأصولِ وكثيرٍ من المقاييسِ فأثبتَها.

ومع هذا فلا ينهض هذا الـتراجعُ للقطع بـأنَّهم كلَّهم أو بعضَـهم كـانوا سـبباً في اهتدائه إلى هـذه النَّظريـة، وإن قطع ببعضهم بعضُ المُحْدَثين.

وإليك العلماء الذين نقل عنهم تلك الأصول المعنوية:

1-الخليل بن أحمد (تـ175هـ).

ومن صريح نقله عنه قوله في (أخر): "الهمزة والخاء

[1](?) مقاييس اللغة 1/3.

والراءُ أصل واحـدٌ إليه ترجع فروعُـه، وهو خلاف التقـدُّم، وهــذا قيــاسٌ أخــذْناه عن الخليل ..."[1]، وفي (خــدع): "الخاء والدال والعين أصلٌ واحد، ذكر الخليل قياسَه، قال الخليل: الإخــداع إخفـاءُ الشَّــيء، قـال: وبـذلك سُـمِّيت الخِزانة المِخْــدع، وعلى هــذا الــذي ذكر الخليل يجــري البابُ"[2]، وفي (عبط): "العين والباء والطاء أصلٌ صـحيح يدلُّ على شِدّةٍ تُصـيبُ من غـير اسـتحقاق، وهـذه عبـارةٌ ذكرها الخليل، وهي صـــحيحةٌ منقاســـة"[3]، وفي (جخ): "الجيم والخــاء، ذكر الخليل أصــلَين: أحــدهما التحــوُّل، والتنَحِّي، والآخر الصِّياح"[4].

ونقل عنه أقيسةً جزئيةً كثيرةً كقوله في (عود): " ... ومن البـاب العِيد: كـلُّ يـومِ مَجْمَع، واشـتقاقُه قد ذكـره الخليل من عاد يَعُود، كأنَّهم عادُوا إليه ..."[5].

2-أبو عمرو الشَّيباني (تـ206هـ).

وأخذ عنه الأصل الأول لــ(حصوى): "الحـاء والصـاد والحرف المعتل ثلاثة أصول: الأول: المنع، والثـاني: العَـدُّ والإطاقة، والثالث: شيءٌ من أجزاء الأرض.

فالأوَّل الحصو: قال الشيبانيُّ: هو المنع؛ يقال حصوته أي منعته ..."[6].

3-الأصمعي (تـ216هـ).

كقوله في (جذر): "الجيم والذال والراء أصلٌ واحـدٌ، وهو الأصل من كلِّ شيء، حتى يقالُ لأصلِ اللسـانِ جِـذْر

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/70.
[2] (?) المصدر السَّابق 2/161.
[3] (?) السَّــابق 4/211، ومثلـه (بـع) 1/184، و (زود) 3/36، و (عق) 4/3-4، و (علو) 4/112-113، و (عهد) 4/167، و (عـتر) 4/217، و (عدن) 4/248، و (عذم) 4/258.
[4] (?) نفسه 1/405، ومثله (عرص) 4/267.
[5] (?) نفسه 4/183.
[6] (?) نفسه 2/69.

... قال الأصمعي: الجَذْر الأصل من كلِّ شيءٍ"[1].

ومثله الأصل الأول لـ(بضــع): "البــاء والضــاد والعين أصولٌ ثلاثــة: الأوّل الطائفة من الشّــيء عضـواً أو غـيره، والثاني بُقْعة، والثالث أن يشفى شيء بكلامٍ أو غيره.

فأمّا الأول فقال الخليل: بَضَـعَ الإنسـانُ اللّحْمَ يبْضـعُهُ بضْعاً و [بضّعَه] يبضّعُه تبْضيعاً، إذا جَعَلَه قِطَعــاً. والبَضْـعة القطْعة وهي الهَبْــرَة ...وممّا هو محمــولٌ على القيــاس الأَوّلِ بضـاعةُ التّـاجر مِن ماله طائفـةٌ منه ... وقد أفصَـحَ الأصـمعي بما قُلنـاه، فـإنّ في نصِّ قولـه: «إنما سـمِّيت البضــــاعةُ بضــــاعةً لأنها **قطعة** من المــــال تُجْعَل في التِّجارة»"[2].

4-أبو عبيد القاسم بن سلاَّم (تـ224هـ):

وأخذ عنه أصلاً واحــداً، في (عصوى): "العين والصــاد والحرف المعتل أصلانِ صحيحان، إلاَّ أنَّهما متبايِنــان يــدلُّ أحدهما على التجمُّع، ويدلُّ الآخر على الفُرْقة ... قـال أبو عبيد: وأصل العصا الاجتمــاع والائتلاف، وهــذا يصــحِّح ما قلْناه في قياس هذا البناء"[3].

5-ابن الأعرابي (تـ231هـ):

وأخذ عنه أصــلاً واحــــداً وهو أصل (عمــــق): "العين والميم والقاف أصلٌ ذكره ابن الأعرابي، قال: العُمْــقُ إذا كان صـفةً للطريق فهو البعـد، وإذا كـان صـفةً للبـئر فهو طول جِرابِها"[4].

وأخذ عنه قياس قـول العـرب: (فلانــةُ عقيلـةُ قومِها):

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/436.

[2](?) المصدر السَّابق 1/256.

[3](?) السَّابق 4/335، ونبَّه على هـذا في الدلالـة المحوريـة، ص 30.

[4](?) مقاييس اللغة (عمق) 4/144، ونبه على هـذا في الدلالـة المحورية، ص30.

قال:

(فأمّا قـولُهم: فلانـةُ عقيلـةُ قومِهـا، فهي كـريمتُهم وخيـارهم ... وذُكِر قيـاس هـذا عن ابن الأعـرابي، قـالوا عنه: إنما ســمِّيت عقيلـــةً لأنها عَقَلت صـــواحبَها عن أن يبلُغْنها، وقال الخليل: بل معناه عُقِلت في خدرها"[1].

6-ابن السِّكّيت (تـ244هـ).

وأخذ عنه أصـلاً واحـداً وهو أصل (أبت): "الهمـزة والبـاء والتـاء أصـلٌ واحـد، وهو الحـرّ وشـدّته، قـال ابن السكيت وغيره: أَبَتَ يومنا يأبِتُ: إذا اشتد حـرُّه، فهو أَبِتٌ ..."[2].

7-أبو حاتم السِّجستاني (تـ255هـ).

ونقل عنه الأصل المعنـــويّ لـ(نسخ)، مع وجـــود رأي آخر لغيره، قال: "النون والسـين والخـاء أصـلٌ واحـد، إلاّ أنّه مختلـفٌ في قياسِـه، قـال قـوم: قياسُـه رفْـعُ شـيءٍ وإثباتُ غيرِهِ مكانَه، وقـال آخـرون: قياسُـه تحويـلُ شـيءٍ إلى شـيءٍ ... قـال السجسـتانيّ[3]: النَّسْـخ: أن تحـوِّل ما في الخليَّة من العَسَل والنَّحْل في أُخرى، قال: ومنه نَسْخُ الكتاب"[4].

8-ابن قتيبة (تـ276هـ)

وأخذ عنه ثلاثة أصـــولٍ أوَّلها أصـــلُ (حلس): "الحـــاء واللام والسـين أصـلٌ واحـد، وهو الشـيء يلـزمُ الشـيءَ ...قـــال عبد الله بن مســـلم: أصـــله من الحِلس، قـــال: والحِلْس -أيضـاً- بسـاطٌ يبسط في الـبيت، ويقولـون: كن حِلْسَ بيتك: أي الزمْه لُـزوم البســاط ..."[5]، والآخــران:

[1] (?) مقاييس اللغة (عقل)4 / 73.

[2] (?) المصدر السَّابق 1/33، ونبه على هذا في الدلالة المحورية، ص30.

[3] (?) في المجمل، ص 697، "قال أبو حاتم ..."، وهي كنيته.

[4] (?) مقاييس اللغة 5/ 424-425.

[5] (?) المصدر السَّابق 2/ 97.

الأصل الثاني لـ(جمل)[1]، والرابع لـ(طرق)[2].

9-أبو إسحاق الزَّجاج (تـ311هـ).

وأخذ عنه أصـــلاً واحـــداً وهو أصـــلُ (وأر): "الـــواو والهمزة والراء، يقولون: استَوْأرت الإبـلُ: تتـابعت، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ أصل الباب شِدَّة الحرّ"[3].

ونقل عنه قياسـاً في الأصل الثـاني لــ(حـرض) قـال: "... والأصل الثاني: الحَـرَض، وهو المُشـرِف على الهلاك، قال الله تعالى: ﭽﭼﭽﭾﭼ[4]، ويقال حَرَّضْتُ فلاناً على كذا، زعم نـاسٌ أنّ هـذا من البـاب، قـال أبو إسـحاق البصـريُّ الزَّجاج: وذلك أنّه إذا خالف فقَدْ أفْسَد"[5].

10- ابن دريد (تـ321هـ):

ومن صريح نقله عنه قوله في (ردح): "الراء والدال والحاء أصَّل فيه ابن دريد أصلاً، قال: أصله تراكُمُ الشيءِ بعضِه على بعض ..."[6]، وفي (سب): "السين والباء حَدّهُ بعضُ أهل اللغة ـــ وأظنّه ابن دريد- أنَّ أصل هــذا البــاب القَطـع، ثم اشـتقَّ منه الشَّـتم، وهـذا الـذي قاله صـحيح، وأكثر الباب موضوعٌ عليه"[7]، وفي (زمك): "الزاء والميم والكـاف، ذكر ابن دريد وغـيره أنَّ الـزاء والميم والكـاف تدلُّ على تداخُل الشيء بعضه في بعض"[8].

وأخذ أربعة أصـــول عن بعض علمـــاء اللغة دون أن

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/33.

[2] (?) المصدر السَّابق 3/452.

[3] (?) السَّابق 6/79، ونبَّه على هذا في الدلالة المحورية، ص 30.

[4] (?) يوسف/85.

[5] (?) مقاييس اللغة 2/41.

[6] (?) المصدر السَّابق 2/508.

[7] (?) السَّابق 3/63.

[8] (?) مقاييس اللغة 3/25، ومثلـه نصـاً: (ربس) 2/476-477، و (قشع) 5/88، و (قبط) 5/50، واحتمالاً: (كـوز) 5/146، و (أدَّ) 1/11-12، و (بغَّ) 1/185، و (خدف) 2/162.

يعينهم وذلك في (متع) و (لعب) و (مسد)، و (مغد)، قال في (متع): "الميم والتاء والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على منفعة وامتدادِ مُدّةٍ في خير ... وذهب مِن أهل التَّحقيق بعضُهم إلى أنَّ الأصل في الباب التلذُّذ ... وذهبَ منهم آخرُ إلى أنَّ الأصلَ الامتدادُ والارتفاع ..."[1]، وفي (لعب): "اللام والعين والباء كلمتانِ منهما يتفرَّع كلمات، إحداهما اللَّعِب معروف ... والكلمة الأخرى اللُّعاب: ما يَسِيل من فم الصّبيّ ... وقيل: إنَّ أصل الباب هو الذَّهاب على غير استقامة"[2]، وفي (مسد): "الميم والسين والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جَدْل شَيءٍ وطَيِّه ... وعبارةُ بعضهم في أصله أنَّه الفَتْل، والمَسَد: اللِّيف؛ لأنَّ من شأنه أن يفتَلَ للحَبْل"[3]، وفي (مغد): "الميم والغين والدال، يقولون إنّه أصلٌ يدلُّ على نَعْمةٍ في الشَّيء"[4].

وحكم بمشاركة بعض العلماء لابن دريد في أصلي (ربس) و (زمك)، دون أن يعينهم[5].

ونقل اختلافَ الخليل وابن دريد في الأصل المعنوي لـ(جنز)، فقال: "الجيم والنون والزاء كلمةٌ واحدة، قال ابن دريد: جَنَزْتُ الشَّيءَ أجْنِزُه جَنْزاً: إذا سَتَرتَه، ومنه اشتقاق الجَنَازة، فأمَّا الخليل فمذهبُه غيرُ هذا، قال: الجَنازة الميِّت، [و] الشيءُ الذي ثقُل على القوم واغتَمُّوا به هو -أيضاً- جَنَازة، قال: وأمّا الجِنَازة: فهو خَشَبُ الشَّرْجَع، قال: ويقول العرب: رُمِي بجنازَتِه فمات"[6].

ونقل أقيسة جزئية كثيرة ولم يحدد أصحابها كقوله في (بطل): "الباء والطاء واللام أصلٌ واحد، وهو

---

[1](?) المصدر السَّابق 5/293 – 294.
[2](?) السَّابق 5/253- 254.
[3](?) نفسه 5/323.
[4](?) نفسه 5/338.
[5](?) نفسه 2/476-477، و (زمك) 3/25.
[6](?) مقاييس اللغة 1/485، ولم يذكر في مجمل اللغة غير رأي ابن دريد، ص140.

ذَهاب الشيء وقِلَّة مُكثه ولُبْثه ... والبَطَلُ: الشُّجاع، قـال أصـحاب هـذا القيـاس: سُـمّي بـذلك؛ لأنه يُعـرِّض نَفْسَـه للمتـالف"[1]، وكثـيراً ما يكـون هـؤلاء المبهمـون من السَّـابقين الـذين نقل عنهم أصـولاً معنوية كاملـة، وممن نقل عنهم أقيسة جزئية ولم ينقل عنهم أصــولاً معنوية كاملة أبو ليلى، قال في (عـرض): "العين والـراء والضـاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجـعُ إلى أصـلٍ واحـد، وهو العَـرْض الـذي يُخـالف الطُّول ... وقـال أبو ليلى: العوارض: الضَّواحك؛ لمكانها في عَرْضِ الوَجْه"[2].

هـذا، ويفهم من بعض عباراته أن هنـاك من درس كثيراً من الأصول وأبدى فيها رأيـاً مـا، كقوله في (متع): "الميم والتاء والعين أصلٌ صحيح يدلُّ على منفعة وامتدادِ مُدّةٍ في خـيرٍ ... وذهب من أهل التَّحقيق بعضُـهم إلى أنَّ الأصل في البـاب التلـذُّذ ... وذهبَ منهم آخـرُ إلى أنَّ الأصـلَ الامتـدادُ والارتفـاع ..."[3], وفي ([بقر): "البـاء والقـاف والـراء] أصـلانِ، **وربما جمع نـاسٌ بينهما وزعموا أنه أصلٌ واحد،** وذلك البقر، والأصـلُ الثـاني: التوسُّـع في الشـيء وفَتْح الشـيء، ...ومَن جَمع بينهما ذهب إلى أنّ البقَر سُـمِّيت؛ لأنّها تَبْقُر الأرضَ، وليس ذلك بشيء"[4]، وفي (ثمد): "الثاء والميم والدال أصـلٌ واحـد، وهو القليل من الشـيء، ...ومما شـذَّ عن البـاب الإِثْمِد: وهو معـروف، وكـان بعضُ أهل اللغة يقـول: **هو من الباب،** لأنّ الـذي يُسـتعمَل منه يَسـيرٌ، وهـذا ما لا يُوقَف

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/258.

[2] (?) المصدر السَّابق 4/269، 277, وأبو ليلى: هو الأعرابيّ, كما في تهـذيب اللغـة (صـبح) 4/156, ولسـان العـرب (صـبح) 4/2389, ويظهر من نقول ابن فـارس وغـيره من علمـاء اللغـة عنه أنَّه روايةٌ لغويّ, ولم أجد له ترجمة.

[3] (?) مقاييس اللغة 5/294.

[4] (?) المصدر السَّابق 1/277، 280.

على وجهه"[5].

---

[5] (?) مقاييس اللغة 1/388.

آراء المُحْدَثين في تأثُّر ابن فارس بغيره من العلماء

تنـوَّعت آراءُ البـاحثين المُحْـدثين في تحديد العـالم الـذي لفت نَظَر ابن فـارس إلى نظرية أصـول المعـاني - على فــرض وجــود عــالمٍ لفَتَ نَظَــره إليهــا- على النَّحو التالي:

1- فقد جـزم الأسـتاذُ عبد السـلام هـارون بـأنَّ الـذي أوحى إلى ابن فارس بنظرية أصول المعــاني إنما هو ابن دريد، وفي ذلك يقول:

"وأرى أنَّ صـــاحبَ الفَضل في الإيحـــاء إليه بهـــذه الفكـــــرةِ العبقريةِ هو الإمـــــامُ الجليلُ أبو بكرٍ محمد بن الحسن بن دريد؛ إذ حـاول في كتـاب (الاشـتقاق) أن يـرد أســـماءَ قبائل العـــرب وعمائرهـــا، وأفخاذها وبطونهـــا، وأسماء ساداتها وثُنيانهـا، وشـعرائها وفرسـانها وحكَّامهـا، إلى أصولٍ لغويةٍ اشتُقَّت منها هـذه الأسـماء, ويقـول ابن دريد في مقدِّمة (الاشتقاق): "ولم نَتعدَّ ذلك إلى اشتقاق أسـماء صـنوف النَّامي من نبـات الأرض نجمِها وشـجرِها وأعشــابها ولا إلى الجمــاد من صـَخْرها ومَــدَرها وحَزْنها وسـَهْلها؛ لأنَّا إن رُمْنا ذلك احتجنا إلى اشــتقاق الأصــول التي تشتَّق منها، وهذا ما لا نهاية له"[1].

ويقـول: "ومما هو بالـذكر جـديرٌ أنَّ ابن فـارس كـان يتأسّى بـــابن دريد في حياته العلمية والأدبية والتأليفيـــة، وهو بلا ريبٍ قد اطَّلع على هـــذه الإشـــارة من ابن دريد، فحـــاول أن يقـــومَ بما عجز عنه ابنُ دريد أو نكص عنـــه، فألَّف كتابه هذا المقاييسَ يطْرُد فيه قاعدةَ الاشتقاق فيما صحَّ لديه من كلام العرب"[2].

2- في حين ذهب الســَّيد أحمد صــقر إلى أنَّ الــذي أوحى إليه بهـــــــذه النَّظرية إنمَّا هو ابن قتيبة في كتابه

---

[1] (?) مقدمة تحقيقه لـ(الاشتقاق)، لابن دريد، ص1.

[2] (?) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) 1/23-24.

(مشـكل القـرآن)، كما أنَّ المبـاحث اللغوية الـتي أوردها فيه هي التي أوحت إليه بتأليف كتابه (الصاحبي)[1].

3- وذهب الــدكتور حامد محمد أمين شــعبان إلى أنَّ الذي أوحى إليه بهذه النَّظرية إنَّما هو الأصمعي، أكثَرُ من تكلَّم عن الأصول قبله[2].

4- ويفهم من كلام الشيخ الـدكتور محمد عبد الخـالق عضــيمة أنَّ الــذي أوحى إليه بهــذه النَّظريــة، إنَّما هو المبرِّد[3].

وقد اسـتند هـؤلاء الأفاضـلُ في هـذا التعـيين على التَّشـابه الموجـود بين بعض أصـول ابن فـارس المعنوية وأصول هؤلاء العلماء.

ويبدو لي أنَّ سببَ هذا القصر لـدى هـؤلاء البـاحثين عنايةُ كلٍّ واحدٍ منهم بكتابٍ لأحدِ هؤلاء العلماء برزت فيه نظرية أصول المعاني ولو جزئياً، فظنَّ كلٌّ واحدٍ منهم أنَّ ابن فارس اطلع على جهد هذا العالم فتـأثَّر بـه، ولو أنَّهم اطلعوا على تراث هؤلاء العلماء في وقتٍ واحدٍ لما ذهبوا إلى هذا التحديد، هذا إن لم يكونوا قد غـيروا آرائهم هـذه فيما بعد.

وجوَّز الدكتور عبد الكـريم جبل بعد سـرده مجموعة من أصـول المعـاني لجماعة من العلمـاء السَّـابقين لابن فارس والمعاصرين له أن يكون ابن فـارس قد تنبَّه لهـذه النظرية بواسطة أعمالهم تلك فقال:

"ورغم ذلـك، فإنَّنا نسـتطيعُ القـولَ بـأنَّ هـذه الجهـود المــذكورة –ها هنــا- كــانت مما لفت نَظَر ابن فــارس للفكـرة، ومهَّد السـبيلَ أمامَه ببعض التطبيقـات القليلـة؛ لينهض بصــنع معجمٍ كامـلٍ مؤسَّــسٍ على هــذه الفكــرة

---

[1] (?) مقدمة تحقيقه لـ(تأويل مشكل القــرآن) لابن قتيبة، ص83-84.

[2] (?) الأحكام اللغوية، ص175-176.

[3] (?) مقدمة تحقيقه لـ(المقتضب) للمبرِّد 1/56-57.

المهمَّة"[1].

وحقــاً فقد اطلع ابن فــارس على هــذه الإشــارات، ولكننا لا نســتطيع الجــزم بأنَّه اهتــدى إلى هــذه النَّظرية بواسطتها كلِّها أو بعضِها؛ لأمرين:

1- نصُّه في مقدمة (مقاييس اللغة) بأنَّ المعجمــيين لم يعربـــوا عن أصـــلٍ من الأصـــول ولا مقيـــاسٍ من المقــاييس، بما يعــني أنَّه اهتــدى إلى النَّظرية بنفســه، ثم لما طبَّق النَّظرية على مــوادِّ اللغــة، ورجع إلى المصــادر السَّابقة له، وجد أنَّ كثــيراً من هــؤلاء العلمــاء قد أعربــوا عن بعضِ الأصول، وكثيرٍ من الأقيسة.
2- عدم تصريحه بتأثُّره بأحدٍ من هؤلاء العلماء.
وإذا جوَّزنا أنَّه اهتدى إلى هذه النَّظرية بإشارةٍ سابقةٍ فسيكون الخليلُ هو الأحظى بها؛ لأمرين:

1- أنَّه أكثر من نقل عنه ابن فارس أصولاً ومقاييس.
2- تصريحه بإمامته له في هذه النَّظرية حيث قال في (جذو):
"الجيم والذال والواو أصــلٌ يــدلُّ على الانتصــاب، يقال جَذَوْتُ على أطراف أصابعي: إذا قمتُ، قال:

إذا شِئْتُ غَنَّتنِي وصَنَّاجَةٌ تَجْذُو على حدِّ

قــال الخليل: يقــال جَــذَا يجــذُوْ، مثل جثا يجثُــو، إلاّ أنَّ جذا أَدَلُّ على اللــزوم، وهــذا الــذي قاله الخليل فــدَليلٌ لنا في بعض ما ذكرناه من مقاييس الكلام، **والخليل عندنا في هذا المعنى إمامٌ**"[2].

---

[1] (?) الدلالة المحورية، ص 21.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/439-440, والــبيت من البســيط, للنُّعمــان بن عَــدِي بن نَضــلة, أحــد الصَّــحابة الــذين هــاجروا إلى الحبشــة, انظر: الإستيعاب في معرفة الأصــحاب, لابن عبــد البَّر, ص720-721, وأُســـد الغابـــة, لابن الأثـــير 5/350-351, وغيرهمـــا, والدَّهاقِينُ: -هنا- الحُذَّاقُ بالغِنَاء؛ والصَّنّاجةُ: اللاّعِبةُ بالصَّــنْجِ، وهو

وهذه الإمامة تحتمل الاستعانةَ به في استنباط كثـيرٍ من أصول المعاني وتحقيقها في استعمالات الجذور، وقدْ حصل هـذا فعلاً, وتحتمل الاهتـداءَ باسـتنباطاته إلى هـذه النَّظرية.

❁❁❁

آلةٌ ذاتُ أوتـارٍ؛ وفي روايـة أخـرى: (رقَّاصَـةٌ), والمَنْسِـمُ: -هنا- المَذْهَبُ فى الغِنَاءِ.

المبحث الثاني: تأثير نظرية أصول المعاني في المعاجم التالية لابن فارس.

تأثَّرت مجموعةٌ من المعاجم بنظريـة أصـول المعـاني عنـد ابن فـارس في (مقـاييس اللغـة)، وأخـذ هـذا التـأثُّر منحيين:

الأول: نقلُ بعض أصول ابن فارس في سياق شـرح معـاني ألفـاظ الجـذر اللغـوي، وبـرز هـذا في المعـاجم القديمة.

الثاني: بناءُ المعاجم على ضوء هـذه النَّظرية، وبـرز هذا في المعاجم الحديثة.

ولـذا فـإني سـأتحدث عن هـذا التـأثر في مطلـبين، أحدهما للمعاجم القديمة، والثاني للحديثة، وأضيف إليهما ثالثاً للكتب والمعاجم التي يُظنُّ تأثُّرها بهذه النَّظرية.

المطلب الأول: المعاجم القديمة التي تأثَّرت بنظرية أصـول المعاني.

المعجم الأول: العباب الزَّاخر واللُّباب الفـاخر، للصَّـغَاني (تــ 650هـ].

ألَّف الصَّـغَانيُّ[1] (العُبـابَ)، وفي خطَّتـه أن يسـتوعب فيه كلَّ ما صحَّ لديه من كلام العـرب ووصـل علمُـه إليـه, وقد وافته المنيَّة قبل إتمامـه, حيث وصـل فيـه إلى مـادَّة (بكم) من حرف الميم، ورتَّبه وفق مدرسة القافية: بجعل الحرف الأخير باباً والأول فصلاً ومراعاة الثاني.

[1](?) الصَّـغَانيُّ: بتشـديد الصَّـاد بعـدها غينٌ مفتوحـةٌ بـدون ألـفٍ بينهما كما ضبطه بنفسـه في مقدِّمـة (العبـاب) 1/1؛ نسـبةً إلى (صَـغَانيان) معـرَّب (جَغَانيـان): بلـدٌ بمـا وراء النَّهـر، وأجـاز الفيروزآبـاديّ في (القـاموس المحيـط) (ص غ ن), ص 1210 (الصَّـاغانيّ) بـألِفٍ بعـد الصَّـاد؛ ظنَّاً منـه أنَّ (صَـاغان) هي (صَغَانيان), وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ (صَاغان) قريةٌ بمرو, وبينهمـا مسافةٌ بعيـدة, انظـر: معجم البلـدان 3/441,ـ 464 ومقدِّمـة د. فير محمد حسن لـ(العباب) 1/4.

وهـو أوَّلُ المعـاجم اللغوية –حسـب اطلاعي- تـأثُّراً بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس، وقد برز تأثُّره في ختمه لدراسة الجذر اللغـوي بالأصـل الـذي اسـتنبطه ابن فـارس لـذلك الجـذر، دون أن يـدرس اسـتعمالات ذلـك الجذر على ضوء هذا الأصل وأقيسته.

ومن أمثلة هذا التأثُّر معالجته للجذر (جسأ):

(جسـأ): الجَسْـءُ: المـاءُ الجَامـدُ؛ وجَسَـأَتْ يَـدُهُ من العمـل تَجْسَـأُ: صَـلُبَتْ، والاسـم الجُسْـأَةُ، مثـال الجُرْعـة؛ والجُسأَةُ في الدّوَابّ: يُبْسُ المَعْطِف.

وقـال الكسـائي: جُسِـئَتِ الأَرْضُ فهي مَجْسُـوءةٌ من الجَسْءِ، وهو الجَلَدُ الخَشِنُ الّذي يُشْبِهُ الحَصَى الصَّغَار.

والتركيب يدلُّ على صَلابةٍ وشِدَّةٍ"[1].

و في (مقـاييس اللغــة) (جسـأ): "الجيم والسـين والهمزة يدلُّ على صلابةٍ وشدّة، يقـال جَسَـا الشـيءُ: إذا اشتدَّ، وجَسَأَ –أيضاً- بالهمزة، وجَسَأَتْ يده: إذا صَلُبت"[2].

ومثله قوله في (ذرأ): "والتركيب يـدل على لَـوْن إلى البياض، وعلى كلّ شيءٍ يُبـذَر ويُـزرع"[3]، وفي (مقـاييس اللغة) (ذرأ): "الذال والراء والهمزة أصلان: أحـدهما لـونٌ إلى البياض، والآخر كالشَّيء يُبذَرُ ويُزْرَع"[4].

وربمـا نقلهـا مـع مـا شـذَّ عنها، كقولـه في (كتـف): "والتركيب يدل على عِرض في حديدة أو عَظمٍ، وقد شَـذّ عن هـذا الـتركيب الكُتْفـانُ"[5]، وفي (مقـاييس اللغـة):

---

[1](?) العباب الزاخر 1/35 ومثله في (جزأ) 1/53 وفي مقـاييس اللغة 1/457.
[2](?) مقاييس اللغة 1/457.
[3](?) العباب الزاخر 1/59.
[4](?) مقاييس اللغة 2/352.
[5](?) العباب الزَّاخر (كتف) 20/350.

(كتف): "الكـاف والتـاء والفـاء أصـلٌ صـحيح يـدلُّ على عِرَضٍ في حديدة أو عَظْم...وأما الكُتْفان من الجَرَاد فهو أوّلُ ما يطير منه، وهو شاذٌّ عن هذا الأصل"[1].

ويلحظ تعبـير الصـَّغَاني عن الجـذر بـ(الـتركيب) واسـتغنائه بـذلك عن النَّص على حـروف الجـذر الـذي التزمه ابن فارس.

وقد اعتمد الصَّغَانيُّ (مقاييس اللغة) و (مجمل اللغة) وغيرهما من كتب ابن فـارس كـ(الإتبـاع والمزاوجـة، والمـدخل إلى علم النحت، والموازنـة، وعلل الغـريب المصنَّف)، ضمن مراجعه في تأليف (العبـاب)[2]، و صـرَّح بأنَّ أكثرَ مصنّفات ابن فارس عنده[3].

هـذا، ولم ينسـب الصّـغَّانيُّ هـذه الأصـول إلى ابن فـارس؛ ربمـا اكتفـاءً منـه بـذكر (مقـاييس اللغـة) ضـمن مراجعه في مقدمة كتابه هذا، وعن (العباب) نقل العلماء الـذين تـأثَّروا بنظريـة أصـول المعـاني عنـد ابن فـارس -كالزَّبيدي والمناويّ- بعضَ تلك الأصول ونسبوها إليه؛ ظنّاً منهم أنها لـه؛ تبعـاً لعـدم نسـبته تلـك الأصـول إلى ابن فارس.

وقـد عَـدَّ (العبـابَ) ضـمن المعـاجم الـتي تـأثرت بـ(مقـاييس اللغـة) الـدكتور أمين محمـد فـاخر[4]، وحامـد محمد أمين شعبان[5]، وعبد الكريم محمد حسن جبل[6].

---

[1] (?) مقاييس اللغة (كتف) 5/159-160.
[2] (?) العباب الزَّاخر 1/9.
[3] (?) المصدر السَّابق 1/15-16.
[4] (?) ابن فارس اللغويّ، ص595-596.
[5] (?) الأحكام اللغوية، ص377.
[6] (?) الدلالة المحورية، ص110-111.

المعجم الثاني: تاج العروس من جواهر القـاموس، للزَّبيـدي (تـ1205هـ).

قصد الزَّبيديُّ بتأليفه (تاج العروس) شرح (القاموس المحيـط) للفيروزآبـاديّ (تــ817هــ)، جعـل فيـه ألفـاظ القــاموس بين قوســين ثم شــرحها، وبعــد الانتهــاء من الشرح يذكر الألفـاظ الـتي فـاتت القـاموس، ورتَّبـه على تــرتيب القــاموس بــالتزام طريقــة القافيــة الــتي تجعــل الحــرفَ الأخــيرَ من الجــذر بابــاً والأولَ فصــلاً ثم تــراعي الثاني، بعد تقسم المعجم إلى كتب بعـدد حـروف الهجـاء ابتداءً بالألف وانتهاءً بالياء.

وقــد ظهــر تــأثُّره بنقــل بعض أصــول ابن فــارس عن طريق (العباب الزاخر)، حيث يضـع الأصـولَ المنقولةَ في نهايــة شــرحه لكلام الفــيرز أبــادي، ثم يــأتي باســتدراكاته على الفيروزآبادي.

كقولــه في (س ل ك): "سَــلَكَ المَكــانَ والطَّرِيــقَ يسلُكُهُما سَلْكًا بالفَتْحِ وسُلُوكًا كقُعُود وسَلَكَه غَيرَهُ ...قـال الصّــاغانيُ: "والتَّركِيبُ يَـدُلُّ على نَفـاذِ شَـيءٍ في شَـيء، وقــد شَــذٌ عن هــذا التَّركِيبِ السّــلَكَةُ: الأنْثَى من وَلَــد الحَجَلِ".

ومما يستدرك عليه: الانْسِلاكُ: مُطـاوِعُ سَـلَكَه فيـهِ، أي: أَدْخَلَــــه ... والمَســـــلَكُ: الطَّرِيــــقُ، والجَمْــــعُ المَسالِكُ ..."[1].

والكثير أن يقول (وفي العباب) كقوله في (بسأ): "... وفي العُبـاب: الـتركيب يـدُلُّ على الإِنْسِ بالشَّـيءِ"[2] ويقلُّ قوله (قـال الصـاغاني) كمـا في المثـال السـابق[3]،

---

[1](?) تاج العروس 27/205 و 207.
[2](?) المصدر السَّابق 1/149، ومثله (بكأ) 1/152.
[3](?) ومثله (ستت) 16/145،ـ و (ضرس) 16/187،ـ و(ضـفط) 19/455.

وربما نقل الأصل دون ذكر الصَّغَانيّ أو العباب كقوله في (بهأ): "... والتركيبُ يدُلُّ على الإِنْس"[1].

وأحياناً ينقل الزبيديُّ عنه الأصل وما شذَّ عنه وقد يردُّ على دعوى الشذوذ ومنه: (م ظ ظ) "... وقالَ الصّاغَانِيُّ: والتَّرْكِيبُ يَدُلُّ عَلَى مُشَارَّةٍ ومُنَازَعَةٍ، وقَدْ شَذَّ عَنْ هذا التَّرْكِيبِ المَظُّ، قُلْتُ: ولَمّا كَانَ التّضّامُّ مِنْ لَوَازِمِ المُنَازَعَةِ والمُشارَّةِ غالِباً حَسُنَ اشْتِقَاقُ! المَظِّ مِنْهُ، فلا مَعْنَى لِشُذُوذِه عن التَّرْكِيبِ، فَتَأَمَّلْ"[2].

وكان الزَّبيديُّ يعتقد أنَّ هذه الأصول للصَّغَانيّ وليس لابن فارس ويدل على هذا قوله في (م ش ق): "... والتّركيبُ يدلُّ على سُرعة وخِفّة، وقد شذّ عن هذا التّرْكيب المِشْقُ: المَغْرةُ، قالَه الصاغانيّ"[3]، وسبب هذا –كما أسلفنا- عدم عزو الصَّغَانيّ هذه الأصول لابن فارس.

وجميع الألفاظ التي نقلها الزَّبيدي مباشرةً عن ابن فارس فإنما نقلها من (مجمل اللغة)، وقد اعتمده ضمن مراجعه في تأليف (تاج العروس)[4].

وقد أسلفتُ أنَّ الزَّبيديَّ اكتفى بهذا النَّقل، ولم ينطلق منه إلى بناء شرحه على ضوء هذه النَّظرية.

وقد عدَّه ضمن من تأثر بنظرية ابن فارس الدكتور أمين محمد فاخر[5]، وحامد محمد أمين شعبان[6].

---

[1] (?) تاج العروس 1/158، ومثله في (حتأ) 1/187، و (حجأ) 1/188 و (عق) 7/15و (جنأ) 1/181.

[2] (?) المصدر السَّابق 20/283، ومثله في (رقق) 25/36.

[3] (?) السَّابق 26/396.

[4] (?) نفسه 1/6.

[5] (?) ابن فارس اللغوي، ص597.

[6] (?) الأحكام اللغوية، ص 390.

المعجم الثالث: (شرح القاموس المحيط) للمناويّ (تـ 1031هـ).

وضع المناويُّ[1] كتابه هذا شرحاً أو حاشيةً على القاموس المحيط[2]، وجعله الدكتور حسين نصَّار ضمن الحواشي التي وُضعت على القاموس[3].

وقال الزَّبيديُّ عنه في سياق ذكره جهود العلماء في خدمة (القاموس المحيط):

"... ومنهم من تَقيَّد بسائر الكتاب، وغـرَّدَ على أفنانِه طائرُه المُستطاب، كالنُّور عليِّ بن غانم المقدسيِّ، ... والشيخ أبي محمد عبد الرؤوف المناويّ، وسمَّاه (القـوْلَ المأنوس) وَصَل فيه إلى حرف السين المهملة، وأحيا رُفاتَ دارِس رُسومِه المُهملة، كما أخبرني بعضُ شُيوخ الأوان، وكم وجَّهْت إليه رائدَ الطَّلَب، ولم أقِف عليه إلى الآن"[4].

وقد ظهر تأثُّره بـ(مقاييس اللغة) لابن فارس من خلال نقله بعض أصول ابن فارس المعنوية من (العباب الزاخر) للصَّغَاني، ونسبها إليه، كقوله: "قال في العباب: والتركيب يدل على قطع الشيء وعلى إحكامه، ويقصد

---

[1] (?) المناوي هو: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدَّادي المناويِّ القاهري، زين الدين، من كبار العلماء بالدِّين والفنون، كان منزوياً للتصنيف والتأليف، له نحو ثمانين مصنفا، منها الكبير والصغير والتامُّ والناقص، انظر: الأعلام 6/204، ومعجم المؤلفين 3/410.

[2] (?) ذكره الزِّرِكلي 3/204 ضمن مؤلفات المناويّ المخطوطة (الجزء الأول) باسم (شرح القاموس المحيط)، وذكر الدكتور حامد محمد أمين شعبان أنَّ هذا الجزءَ مخطوطٌ بالمكتبة الأزهرية رقم 78 لغة، في 394 ورقة وينتهي بـ(حضد) باسم: (شرح المناوي على القاموس الميحط).

[3] (?) المعجم العربي 1/624.

[4] (?) تاج العروس 1/3.

بالتركيب الحاء والضاد والدال"[1].

وقد عدَّه الدكتور حامد محمد أمين شعبان ضمن المعاجم المتأثرة بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس وعنه نقلتُ هذه المادة[2].

❊❊❊

[1] (?) شرح المناوي على القاموس المحيط، مخطوط المكتبة الأزهرية رقم 78 لغة، ص 394 عن (الأحكام اللغوية)، ص377.
[2] (?) الأحكام اللغوية، ص377.

المطلب الثاني: المعاجم الحديثة.

المعجم الأول: المعجم الكبـــــير، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

تأثَّر (المعجم الكبير) بنظرية أصـول المعـاني عند ابن فارس تأثراً كبـيراً تمثَّل في صـياغة بعضِ أصـول المعجم على وفق أصـول ابن فـارس, ثم نقل أصـول ابن فـارس لتأييد تلك الصِّياغة.

وزاد واضعوه على ذلك ثلاثة أمور:

الأول: تصدير الجـذر باسـتخداماته ومعانيه في كثـير من اللغات السَّـامية الأُخـرى كالعِبْريـة, والسُّـريانيَّة, وفي اللغة التركيَّة والفارسيَّة.

الثاني: زيادة أصول لم يستنبطها ابن فارس.

الثالث: توسيع دائرة الاستعمالات التي تدخل في هذه الأصول بذكرِ أكبرِ قَدْرٍ ممكن منها.

وخالفوه في أمرين:

الأول: استنباط الأصول من الألفـاظ الـتي امتنع ابن فارس من استنباط الأصول منها بسبب الموانع كما سبق تفصيله.

الثاني: توسـيع دائـرة الألفـاظ المدروسة لتشـمل ألفاظ اللغة العربية الأصيلة في عصور الاحتجاج, وألفــاظ العلوم والفنون المستحدثة نقلاً أو تعريباً.

وإليك الجذر (حرف) لتتبين من خلال معالجة واضـعوا المعجم له منهجَ المعجم ومدى تأثُّره بعمل ابن فارس:

(ح رف)

قالوا واضعوا المعجم بعد تصدير هذا الجذر بدلالاته في العبرية والسُّريانية:

1/ حَدُّ الشَّيءِ 2/ العُدُول.

2/ تقديرُ الشيءِ 4/ نبات.

قال ابن فارس: "الحاء الراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء"[1].

ثم شرعوا في شرحِ هذه الأصول وتصرُّفاتها في سبع صفحات كاملة.

ويظهر من خلال معالجتهم لهذه المادة تأثرهم بابن فارس ومخالفتهم له على النَّحو التالي:

الموافقة:

1- نقل أصول ابن فارس كما هي تماماً دون تغيير.

2- تعديد أصول الجذر.

3- دراسة استعمالات الجذر وفق هذه الأصول.

المخالفة:

1- زيادةُ أصلٍ جديد, وهو الرَّابع (نبات).

2- استنباطُ الأصل الرَّابع الدالِّ على (نبات) من ألفاظٍ امتنع ابن فارس من الاستنباط منها, و هي أعلامُ النَّبات؛ لأنها في نظره مرتجلةٌ غير مقيسة, وقد تخلَّى واضعوا المعجم عن هذا الضابط عند ابن فارس؛ لأنَّ همَّهم إحصاء المعاني المتغايرة داخل الجذر اللغوي؛ لتعريف المطَّلع بأوجه المعاني التي

[1] (?) المعجم الكبير 4/251.

يتوفَّر عليها هذا الجذر بغض النَّظر عن كونها مقيسـة, أو مرتجلة, وبغض النَّظر عن كونها أصـلية في الجـذر أو تعود إلى جذرٍ آخر.

❊❊❊

المعجم الثاني: المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم, للدكتور محمد حسن حسن جبل.

أصلُ هذا المعجم رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة نوقشت عام 1976م، باسم: (معجم أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم).

وقد ظلَّ الدكتور يراجعها ويدرِّس محتواها حتى استقامت مادَّتها لديه؛ فغيَّر الاسم إلى ما أثبتُه في رأس الصَّفحة, وعدَّل في المضمون, وطبعته مكتبة الآداب بالقاهرة العام الماضي (2010م) في أربعةِ مجلَّداتٍ ضَخمة.

وقد تأثَّر هذا المعجم بـ(مقاييس اللغة) من ناحية بنائة على معنى مشتركٍ في جميع الجذور اللغوية التي حواها.

وخالفه في أمور:

الأول: التزامه صياغة المعنى المشترك فيه من الألفاظ الحسيَّة داخل الجذر, ثم حمل الألفاظ المعنوية عليها؛ بناءً على أنَّ الألفاظَ الحسيَّةَ هي أصلُ اشتقاق الألفاظ المعنوية عنده مطلقاً.

في حين جوَّز ابن فارس صياغة المعنى المشترك من الألفاظ المعنوية إن رأى أنها هي الأصل الأقدم, بل تعمَّد صياغة الأصل بما يتوافق مع الألفاظ الحسية والمعنوية معاً.

الثاني: طرد هذا المعنى المشترك في جميع استعمالات الجذر, ومنع خروجه عن بعضها مهما كانت الأسباب.

في حين ذهب ابن فارس إلى خروج بعض استعمالات الجذر عن دلالة المعنى المشترك له وجوباً أو جوازاً, بواسطة الموانع بأنواعها, وبواسطة الشُّذوذ.

الثالث: منع تعدد المعنى المشترك للجذر اللغوي.

في حين ذهب ابن فارس إلى تعدد المعنى المشترك لبعض الجذور اللغوية وجوباً أو جوازاً.

الرابع: الاقتصار على الجذور الواردة في القرآن الكريم, مع ضم الاستعمالات التي ثبتت عن العرب فيها إليها, حيث درس (2300) جذراً.

في حين شمل (مقاييس اللغة) الجذور القرآنية وغيرها, فوصلت جذوره (4890) جذراً.

الخامس: الحكمُ باشتراكِ جذور الباب الكامل في معنى مشتركٍ يجمعها, في رتبة أعلى من صنيع ابن فارس, وقد قرَّر تحقق ذلك في (370) باباً, وسمَّى الأبواب فصولاً, وأطلق على الفكرة مصطلح (الفصل المعجميِّ)[1], في حين أثبت ابنُ فارس ذلك في بعض الأبواب كـ(باب الدَّال واللام وما يثلثهما)[2].

وإليك معالجة الدكتور للجذر (حرف)؛ لتتبين من معالجته له منهجه في معجمه هذا, ومدى تأثُّره بابن فارس ومفارقته له و لبقيَّة المعاجم في بابه:

(ح رف)

ﭽﮥﮦﭼ [الأنفال:16]

((حَرْفا الرأس: شِقَّاه. وحَرْف الجَبَل والسَّفينة: جانبهما. وحَرْف الشَّيء: جانبه. وحَرْف كل شيء: طَرَفه وشفيره)).

• **المعنى المحوري: نهاية جَانبٍ أو وجهٍ من الشَّيء يبدأ به جانبٌ آخر**- كالحَرْف في ما ذُكر, وانتهاءُ الجانب انقطاعٌ له. ومن هنا عبَّر التركيب عن

---

[1](?) المعجم الاشتقاقيِّ المؤصَّل 1/19, 46, وغيرهما.

[2](?) مقاييس اللغة 2/292-298.

نحو القطع من جانب الشيء أو منه, ومن ((حُرِف مالـه حَرْفَةً- للمفعول: ذهب منه شيء)). والمُحْرَف -كمُكْرَم: الـذي ذهب مالـه, والمُحـارَف- بفتح الـراء: المحـروم المحـدود الـذي إذا طَلَب لا يُـرْزَق. والحَـرْف- بـالفتح: النَّاقـة الضـامرة أو المهزولة)) (كأنَّمـا ذهبت طبقـةٌ من سُـمْكها) ومنـه أيضـاً ((الحُـرَاف- كغُـرَاب- حيَّةٌ إذا أخـذ الإنسانَ لم يبق فيه دم إلا خرج)) (يذهب شطر البدن).

ومن الحَرف: الجانب: ﭽﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﭼ [الحج:11]: على ناحيةٍ وجانب من أمره على حالة معيَّنـة لا على كـل حال: ﭽﮞﮟﮠﮡﭼ [الحج:11] ..."[1].

من خلال هذا الجزء الذي أوردته من معالجة الـدكتور لاستعمالات هذا الجذر يتبين منهجه على النحو التالي:

1- صياغة المعنى المشترك من الاستعمالات الحسـيَّة التي صدَّر بها الجذر بعد الآية.

2- تحقيق هذا المعنى المشترك في جميع استعمالات الجذر.

3- توحيد دلالة الجذر في معنى مشترك واحـد, خلافـاً لابن فارس وللمعجم الكبير.

ووافـق ابن فـارس أو تـأثَّر به في المعـنى المشترك الأوَّل الذي استخلصه ابن فارس لهـذا الجـذر, بـل تـأثَّر بـه في أوجـه تحقـق هـذا المعـنى في هـذه الاستعمالات, قال ابن فارس:

(حرف)

"الحـاء الـراء والفـاء ثلاثة أصـول: حـدُّ الشـيء،

---

[1] (?) المعجم الاشتقاقي المؤصل 1/411-412.

والعُدول، وتقدير الشَّيء.

فأمّا الحدُّ: فحرْفُ كلِّ شـيء حـدُّه، كالسـَّيف وغـيره, ومنه الحَـرْف، وهو الوجْه, تقـول: هو مِن أمـرِه على حَرْفٍ واحد، أي طريقة واحدة, قال الله تعالى:

ﭽﮒﮓ ﮔﮕ ﮖﮗﮘﮙﭼ, أي: على وجه واحد, وذلك أنّ العبد يجبُ عليه طاعةُ ربِّه تعالى عند السـَّرّاء والضـَّرّاء، فـإذا أطاعَه عند السَّرّاء وعَصـاه عند الضـرّاء فقد عَبَـدَه على حرفٍ, ألا تراه قال تعالى: ﭽﮞﮟﮠﮡﮢﭼ, ويقـال للناقـةِ حَـرْفٌ, قـال قـوم: هي الضـَّامر، شـبِّهت بحرف السَّيف, وقال آخـرون: بل هي الضَّـخْمة، شـبِّهت بحرف الجبل، ..."(1).

(?)[1] مقاييس اللغة 2/42.

المعجم الثالث: التحقيق في كلمات القرآن الكريم، للشيخ حسن المصطفوي (تـ1426هـ).

تأثَّر هذا المعجمُ بنقل أصول ابن فارس المعنوية أو الاستفادة منها في صياغة الأصول المعنوية للجذور القرآنية التي درسها الشيخ رحمه الله.

وقد طبع هذا الكتاب الجليل أول مرَّة في طهران عام1393هـ في عشرة مجلدات.

وقد خالف الشيخُ ابن فارس في أمور:

الأول: توحيدُ المعنى المشترك للجذور اللغوية.

الثاني: الاقتصار على الجذور القرآنية؛ إذ هو مختص بها, وإن كان قد ذكر فيها ما ثبت لديه مما ورد في القرآن أو في كلام العرب من استعمالات هذا الجذر, ومن بعض اللغات الأخرى التي تترادف مع دلالة الاستعمالات العربية كالفارسية.

الثالث: الرَّمز للمصادر التي نقل عنها برموز صدَّر بها النَّص المنقول عنها, و تلك الرُّموز هي: (مقا) لـ(مقاييس اللغة), و (مفر) لـ(مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني), و (مصبا) لـ(لمصباح المنير), و (صحا) لـ(صحاح الجوهري).

وإليك بعضاً من حديثه عن مادة (حرف) للتبين منها منهجه, وتقارنه بعمل ابن فارس وبعمل المعجَمَين الآخَرَين.

(حرف)

مصبا- **انحرف عن كذا:** مال عنه، و يقال المحارف الّذي حورف كسبه فميل به عنه، كتحريف الكلام يعدل به عن جهته، و قوله تعالى: ﭽ[illegible]ﭼ أي: إلّا مائلا لأجل القتال لا مائلا هزيمة، و حرف لعياله يحرف:

كسب، ...

مقا- **حرف**: ثلاثة اصـول، حـدٌّ الشـيء، و العُـدُول، و تقدير الشيء.

فأمّا الحدّ: فحرف كلِّ شيءٍ: حدُّه، كالسَّيف و غيره, و منه **الحرف:** و هو الوجه، تقـول هو من أمـره على حرف واحد: أي على طريقة واحدة- ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ, أي على وجهٍ واحد.

و الأصل الثــاني: الانحــراف عن الشيء ... الأصل الثالث: المحـراف: يقـدّر بها الجراحـات عند العلاج و هي حديدة، ...

صحا- **حرفُ كلِّ شيءٍ:** طَرَفُه و شَـفِيرُه و حـدُّه، و منه حَرْفُ الجبل: و هو أعلاه المحدّد, ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ, قالوا أن يعبد اللّه على وجهٍ واحدٍ و على السَّرَّاء دون الضـَّرَّاء, و الحَرْفُ: النَّاقةُ الضَّامرةُ الصَّلبة؛ شُبِّهت بحَـرْفِ الجَبَـل, و رَجُلٌ محارَف أي: محـدود, و هو خلاف قولك مبـارك, و قد حُورف كسبُ فلانٍ: إذا شدّد عليه في معاشه.

و التحقيق أنّ الأصلَ الواحدَ في هذه المـادّةِ: هو طَرَفُ الشَّيءِ و منتهاه, يقـال حَـرَفتُ الشـيءَ و حرَّفتُـه: أي أخرجتُــه عن موضــعه و اعتداله و نحّيته عنه الى جهة الحرف و هو الطرف للشـيء، و هو بالفارسـيّة- كنار.

و بهذا الاعتبار يسـتعمل بمعـنى الميل و العـدول، من جهة الخروج عن الموضع, يقال انحرف عن كـذا و حرَّفه: إذا كان خارجاً عن موضعه و عن الاعتدال، ثمّ اسـتقرَّ في جهة طَـرَف، فمرجع الميل -هنا- إلى صـيرورة الشَّـيءِ أو جعله حرفاً.

و بملاحظة هـذا المعـنى (وهو الخـروجُ عن الموضع و التجاوز عن الاعتدال) يقال للنَّاقة الضَّامرة إنّها حَــرْفٌ، و الرَّجُــل المحــدود الّــذي وقع في مضــيق المعيشة إنّــه محـارَف: أي اسـتمرَّ وقـوع جريـان أمـره في الحَـرْف, و

يقال حَرَف لعياله: إذا كان كسْبُه لهم و جَرَيــان عمله في مرحلة الخــارج عن موضــعه, و يقــال أَحْــرف: إذا أخــرج نفسه و كســـــبه و جريـــــان أمـــــره عن التوسّط الى الأعلى ..."[1].

يظهر من خلال معالجة الشَّيخ لهذ الجــزءِ المنْقــول من هذا الجذر منهجُه في معجمه هذا على النَّحو التَّالي:

1- تصديرُ الجــذر بــأقوال علمــاء اللغــة السَّــابقين, ومنهم ابن فـــارس بـــذكر أصـــوله المعنويـــة الـــتي استنبطها للجذر اللغوي.

2- استخلاص المعنى المشترك من مجمــوع هــذه الأقــوال, فــإن كــان متعــدداً وحَّده في دلالــة واحــدة, والغالب استخلاصه من أصول وصياغات ابن فارس.

3- الاســتفادة من توجيهــات ابن فــارس في بيــان تحقق هذا المعــنى المشــترك في اســتعمالات الجــذر اللغوي.

4- ذكــر بعض الألفــاظ من لغــاتٍ أخــرى تــرادفُ بعض الألفــاظ الــتي تــدخل في قيــاس هــذا المعــنى المشترك.

ومن الواضــح مخالفتُــه لابن فــارس في الــتزامِ توحيدِ المعنى المشترك للجذر اللغوي.

[1] (?) التحقيق في كلمات القرآن الكريم 1/533-526.

المطلب الثالث: معاجم يُظن تأثُّرها بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس.

المعجم الأول: مفردات غريب القرآن الكريم، للرَّاغب الأصفهاني (تـ502هـ).

ألَّف الـرَّاغبُ (مفرداتـه) هـذه لبيـان غـريب ألفـاظ القرآن الكريم، ورتَّبه وفق المدرسة الألفبائية العادية إلى حـدٍّ مـا، حـرص فيـه على بيـان المعـنى المشـترك بين استعمالات الجذور القرآنيـة كثـيراً، وإن لم يكن في رتبـةِ ابن فارس في ذلك.

ويظنُّ كثيرون تأثُّر الرَّاغب الأصفهانيِّ في استخلاصـه للمعـنى أو المعـاني المشـتركة بين اسـتعمالات الجـذور القرآنية بابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة).

يقـول أ. د. أحمـد حسـن فرحـات: "وأغلب الظَّنِّ أنَّه متأثِّرٌ في هذا بمـا فعلـه ابن فـارس في (معجم مقـاييس اللغة)، حيث يحـاول ابن فـارس رَجْـعَ الكلمـة إلى أصل واحد ما أمكنه ذلك، فـإن لم يسـتطع رَجَعَهـا إلى أصـلين، فإن أعياه ذلك رَجَعَها إلى ثلاثة أصول"[1].

وقـد حـاولتُ أن أجـد دليلاً أسـتند عليـه لتأييـد هـذا الاتجـاه؛ فلم أجـد دليلاً صـريحاً يقطـع بـذلك، وإن كـان التشابهُ بينهما يوحي بأنَّ الراغبَ قـد نظـر في (مقـاييس اللغة) وأفاد منه.

ولإثبات هذا التشابه إليك دراسة الراغب لاسـتعمالات مادة (جنَّ) وقارنها بما ذكرتُه في صدر هـذه الرِّسـالة من شرح ابن فارس لاستعمالات هذه المادة.

قال الراغب:

جنَّ: أصل الجن ستر الشَّيء عن الحاسَّة:

1- يقـال جَنَّه الليلُ وأجنَّه وجنَّ عليه فجنَّه: سـتره،

[1] معاجم مفردات القرآن، موازنات ومقترحات، ص10.

وأجنَّه: جعل له ما يجنِّه، كقولك قبرته وأقبرته، وسقيته وأسقيته.

2- وجن عليه كذا: ستر عليه قال عز وجل ﭽﭲﭳﭴﭵ ﭶﭷﭸ[1].

3- والجنانُ: القلب؛ لكونه مستورًا عن الحاسَّة.

4- والمجنُّ والمجنَّة: التُّرس الذى يجنُّ صاحبه، قال : ﭽ ﭼ[2]، وفي الحديث: «الصوم جُنَّة»[3].

5- والجنَّة: كلُّ بستان ذي شجرٍ يستُر بأشجاره الأرض، قال عزَّ وجل: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[4]، ﭽﭞﭟﭠﭡﭼ[5]، ﭽﮰﮱﯓﯔﭼ[6].

قيل: وقد تسمى الأشجار الساترة جنَّة، وعلى ذلك حمِل قول الشَّاعر:

... ... من النَّواضح تسقى جنَّةً[7]

6- وسميت الجنَّة إمَّا تشبيهاً بالجنَّة في الأرض - وإن كان بينهما بَوْنٌ-، وإمَّا لستره نعمها عنَّا المشار إليها بقوله تعالى: ﭽﮠﮡﮢﮣ ﭼ[8]، ...

7- والجنين: الولد مادام في بطن أُمِّه، وجمعه

---

[1] (?) الأنعام/76.

[2] (?) المجادلة/16, والمنافقون/2.

[3] (?) أخرجه النَّسائيُّ 4/166 برقم (2224), و التِّرمذيُّ 5/11-12 برقم (2616), وابنُ ماجة 2/1314 برقم (3973) قال التِّرمذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح/, وأخرجه غيرُهم.

[4] (?) سبأ/15.

[5] (?) سبأ/16

[6] (?) الكهف/39.

[7] (?) البيت من البسيط, لحسَّان في ديوانه, ص40, وصدره:
كأنَّ عينيَّ في غربي مقتَّلةٍ
من النَّواضح تسقى جنَّةً سُحقا

[8] (?) السجدة/17.

أجنَّة قال تعالى: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ[1]، وذلك فعيل في معنى مفعول.

7- والجنين: القبر، وذلك فعيل في معنى فاعل.
8- والجنّ يقــال على وجهين: أحـــدهما للروحـــانيين المســتترة عن الحـــواس كلها بـــإزاء الإنس ... وقيل بل الجن: بعض الروحانيين...
9- والجِنَّة جماعة الجن قال تعالى: ﭽﮒﮓﮔﭼ[2]، وقال تعالى: ﭽﭠﭡﭢﭣﭼ[3].
10- والجِنَّة: الجنون، وقال تعالى: ﭽﯫﯬﯭﯮﯯﯰﭼ[4]، أي جنــون، والجُنــون حائلٌ بين النَّفس والعَقْــل, وجُنَّ فلان: قيل أصــابه الجنُّ, ...، وقيل: أُصـِيب جنانه, وقيل: حِيــل بين نفسه وعقله فَجُنَّ عقله بذلك وقوله تعالى: ﭽﯘﯙﭼ[5], أي: ضامه من يعلِّمه من الجنِّ وكذلك قوله تعالى: ﭽﮞﮟ ﮠﮡﮢﭼ[6].
11- وقيل جنَّ التِّلاعُ والآفــاقُ: أي كثُــر عشبُها حـــتى صارت كأنها مجنونة.
12- وقوله تعالى: ﭽﯘﯙﯚﯛﯜﯝﭼ[7]: فنوعٌ من الجنِّ.
13- وقوله تعـالى: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ [8] قيل: ضـربٌ من الحيات"[9].

فقد تشابهت هاتان المادتـان في المعجمين من حيث تعيين المعنى المشترك وأنه يدلُّ على السَّــتر، ومن حيث الاســتعمالات باســتثناء (الجنــاجنِ: عظـام الصَّـدْر)،

---

[1] (?) النَّجم/32.
[2] (?) الناس/6.
[3] (?) الصَّافات/158.
[4] (?) سبأ/46.
[5] (?) الدخان/14.
[6] (?) الصَّافات/36.
[7] (?) الحجر/27.
[8] (?) النمل/10, والقصص/31.
[9] (?) المفردات، ص 203-205.

ذكرها ابن فـــــارس دون الـــــراغب؛ لأنَّها لم تـــــرد في القرآن[1]، ومن حيث تعليلات تحقق معنى السَّتر في هذه الاستعمالات.

وقـد عـدَّ الأسـتاذ مصـطفى داوودي محقـق مفـردات الـراغب (مجمـلَ اللغـة) لابن فـارس في صـدر مراجـع الرَّاغب، وقال: "ويبدو أنَّ الراغبَ قد اعتمـد عليـه كثـيراً، مع أنه لم يـذكره باسـمه، ويتضـح ذلـك من نفس تـرتيب الكتـاب، والتشـابه الكبـير في العبـارة، وربمـا ينقـل عنـه حرفياً، والموافقة في الأبيات الشعرية"[2].

❊❊❊

[1] (?) مقاييس اللغة 1/422.
[2] (?) مقدِّمته على مفردات الراغب, ص15.

المعجم الثاني: أساسُ البلاغة للزَّمخشريِّ (تـ538هـ).

ألَّف الزمخشري (أساسه) هذا؛ لبيان غـريبِ الألفـاظ من أصح وأجمل ما ثبت عن العرب منها، ملتزماً "بـإفراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح"[1]، ورتَّبه وفق المدرسة الألفبائية العادية.

وليس في كلامه ما ينصُّ على تأثُّره بـابن فـارس في نظرية أصول المعاني، إلا أنَّ تقسيمه لاستعمالات الجذور اللغوية إلى حقيقيةٍ هي الأصول، ومجازيةٍ محمولةٍ عليهـا، واستعانته بربط المعنى المتفـرِّع بالأصـلي بنفس وسـائل ابن فارس أعني: (المجاز، والكناية، والاستعارة) يـوحي – من غير جزمٍ- بتأثُّره به، واطلاعه على (مقـاييس اللغـة)، وإن كانا يفترقــان في أنَّ ابن فــارس اســتنبط معــنى مشـتركاً بين الأصل والفـرع أو الحقيقة والمجـاز، وتـرك الزمخشريُّ ذلك.

قال في (أساس البلاغة):

(بدد): "أَبِدَّ ضَـبْعَيك في السُّـجود: جافِهِمَـا، وأبـدَّهم العَطاءَ: أعْطَى كلَّ واحدٍ بِدَّتَه أي: نَصِـيْبَه ... وتبـدَّد الحَلْيُ صدرَ الجارية: أخذ جانبيـه، ... ومن المجـاز: اسـتبدَّ الأمـرُ بفلانٍ: إذا غلبه فلم يقـدر على ضـبطه، ... ومن الكنايــة: خرجتُ أبدِّد: كنى بذلك عن البول"[2].

وفي (مقاييس اللغة):

(بد): "الباء والدال في المضـاعف أصـلٌ واحـد، وهو التفـرُّق وتباعُـدُ ما بينَ الشّـيئين، يقـال فـرسٌ أَبـدُّ: وهو البعيد ما بين الرِّجلين، وبدّدْتُ الشــيءَ: إذا فرّقته ... وقد شذّ عن هذا الأصل كلمتان: قـولهم للرجل العظيم الخَلْق (أَبَدّ) ... وقولهم: ما لك به بَدَدٌ: أي ما لك به طاقةٌ"[3].

---

[1] (?) أساس البلاغة 1/16.
[2] (?) المصدر السَّابق 1/49-50.
[3] (?) مقاييس اللغة 1/176.

ومن الواضح أنَّ الاستعمالات التي ذكرها الزمخشريُّ مما أثبتناه -هنا- وغيرها تـدلُّ على التفـرُّق والتباعـد، وهو عين الأصل الـــذين اســـتنبطه ابن فـــارس, وقد لحظ الزمخشريُّ أنَّ قولَ العرب: اسـتبدَّ الأمـرُ بفلانٍ: إذا غلبه فلم يقدر على ضـبطه، مجـازٌ من المعـنى الحقيقي؛ كأنَّه إذا استبدَّ به فقد فرَّق عليه أمرَه، فلم يقــدر على التحكُّم بـــه، وقد لحظ ابنُ فــارس خــروج هــذا الاســتعمال عن المعـــنى الحقيقي للأصل إلا أنَّه لم يحـــاول إعادته إليه فحكم بشـــذوذه عنـــه، في حين اســـتعان الزمخشـــري بالمجاز لردِّه إلى الأصل.

وللـدكتور محمـود زين العابـدين محمد كتـاب بعنـوان (صور من الدلالة بين مقاييس اللغة وأساس البلاغة) ذكر فيه جملةً من الجذور التي توافق فيها الرَّجلان، وقال في مقدمته:

"رأيتُ أنَّ الزمخشـريَّ قد وافق ابن فـارس في أكـثر المواد، فابن فارس حين يذكر دلالةَ اللفظ أو الأصل الذي أصَّـــله، يـــذكره الزمخشـــريُّ في المعـــنى الحقيقي، وما يـذكره ابن فـارس على سـبيل الاسـتعارة أو التشـبيه أو يقـــول إنَّه من البـــاب يـــذكره الزمخشـــري في الدلالة المجازية"[1].

---

[1](?) صور من الدلالة بين مقاييس اللغة وأساس البلاغة، ص3.

المعجم الثالث: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (تـ538هـ).

ألَّف الزمخشريُّ معجمه (الفائق)؛ لبيان غريب الألفاظ في الأحاديث النَّبوية، بحيث يذكرُ الحديثَ الذي ورد فيه اللفظُ الغريبُ ثم يشرح ذلك اللفظ.

ورتَّبه وفق المدرسة الألفبائية العاديَّة.

وليس في كلامه ما ينصُّ على تأثُّره بابن فارس في نظرية أصول المعاني، بل إنَّه لم يميِّز الحقيقةَ من المجاز فيه كما صنع في (أساس البلاغة)، ولكني وجدتُ أنَّه استنبط بعض أصول المعاني لبعض الجذور الواردة في الأحاديث فظننتُ أنَّه ربما أخذ بعضها من (مقاييس اللغة) أو اقتدى به في استنباطها، كقوله في (جلب)"... ومَدّار هذا التركيب على معْنىَ الجمع"[1]، وفي (حصى): "... ومعنى التركيب الضَّبْط"[2]، وفي (عهر): "... والتركيب على ما استعمل مِنْ تَصَرُّفه يدل على الإسراع في نَزَق"[3]، وفي (كوم): "... والتركيب في معنى الارتفاع والعلوّ"[4].

وفي (مقاييس اللغة):

(جلب): "الجيم واللام والباء [أصلان]: أحدهما الإتيان بالشيء من موضع إلى موضع، والآخر شيءٌ يغَشّي شيئاً"[5]، وفي (حصوي): "الحاء والصاد والحرف المعتل ثلاثة أصول: الأول: المنع، والثاني: العَدُّ والإطاقة، والثالث: شيءٌ من أجزاء الأرض"[6]، وفي (عهر): "العين

---

[1] (?) الفائق 1/228.
[2] (?) السَّابق 1/287.
[3] (?) نفسه 3/41.
[4] (?) نفسه 3/284.
[5] (?) مقاييس اللغة 1/469.
[6] (?) المصدر السَّابق 2/69.

والهــاء والــراء كلمة واحـــدة لا تَــدُلّ على خـــير، وهي الفجــور"[7]، وفي (كــوم): "الكــاف والــواو والميم أصــلٌ صحيحٌ يدلُّ على تجمُّع في شيء مع ارتفاع فيه"[8].

[7] (?) مقاييس اللغة 4/170.
[8] (?) المصدر السَّابق 5/148.

المعجم الرابع: (المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير) للفيُّوميّ (ت770هـ).

ألف الفيُّوميُّ (مصباحه) هذا؛ لشرح غريب (الشَّرح الكبير) للعلامة أبي القاسم الرافعي (ت623هـ)، شرحِ وجيز الغزالي (ت505هـ) في الفقه الشافعي.

وقد رتَّبه الشيخُ بالطريقة الألفبائية العادية، فقسَّمه إلى كتبٍ بعدد حروف الهجاء، وسرد جذور كل كتاب بشكلها المستعمل: ثنائية أو ثلاثية، فإن زادت ووافق ثالثُها لامَ الجذر الثلاثي ألحقها به كـ(البرقع) في (برق)، وإلا رسمها بشكلها زائدة على الثلاثي كـ (اصطبل)، وفي كلِّ ذلك راعي الحرفَ الأول فالثاني فالثالث.

وقد أدرجه الدكتور حامد محمد أمين شعبان ضمن المعاجم التي تأثَّرت بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس في (مقاييس اللغة)؛ لقول الفيُّومي في (المصباح المنير) في مادة (عقب): "قال ابن فارس: فرس ذو عَقْبٍ، أي: جري بعد جري ويذكر تصاريف الكلمة ثم يقولُ: والباب كله يرجع إلى أصل واحد وهو أن يجيئ الشيء بعقب الشيء أي: متأخِّراً عنه"[1].

والحق أنَّ الفيُّومي لم يطلع على (مقاييس اللغة)، وهذا النَّقل أخذه الفيُّوميُّ من (مجمل اللغة): فقد قال ابن فارس في المجمل في مادة (عقب): "والبابُ كلُّه يرجع إلى أصلٍ واحدٍ، وهو: أن يجيءَ الشيءُ بعد الشيءِ"[2]، وقد اعتمد الفيُّومي (مجمل اللغة) و (متخير الألفاظ) لابن فارس ضمن مراجعه في تأليف المصباح، ولم يذكر (مقاييس اللغة)[3].

1(?) المصباح المنير، ص 419-420، وينظر: الأحكام اللغوية، ص 390.
2(?) مجمل اللغة, ص477.
3(?) المصباح المنير، ص711.

وهـذا هـو الأصـلُ المعنـويُّ الوحيـد الـذي ذكـره ابن فارس في (مجمل اللغة)، وقد عدَّل فيـه وزاد أصـلاً آخـر إليه بعـد تأليفـه (مقـاييس اللغـة) وقـال في هـذه المـادة (عقب): "العين والقاف والباء أصـلانِ صـحيحان: أحـدُهما يدلُّ على تأخير شيء وإتيانِـه بعـد غـيره، والأصـل الآخَـر: يدلُّ على ارتفاعٍ وشدّةٍ وصُعوبة"[1].

ومــع هــذا، فيصــحُّ أن يعــدَّ (المصــباح المنــير) من المعاجم التي تأثرت بنظرية أصول المعـاني على طريقـة المعاجم القديمة بنقل أصل واحدٍ من (مجمل اللغة) دون الانطلاق منه إلى تأسيس المعجم على ضوئه.

[1] (?) مقاييس اللغة 4/77.

المعجم الخـامس: (القـاموس المحيـط) للفيروزآبـاديّ (تــ 817هـ).

جمع الفيروزآبـــــاديّ في قاموسه بين (المحكم) لابن سِيْدَه و (العباب) للصَّغَاني، في ستين سفراً، ثم اختصـره في مجلـدين كل ثلاثين سـفراً في سـفر، وأضـاف إليهما زيـــادات حصَّـــلها من بطـــون الكتب، ورتَّبه وفق مدرسة القافية.

وقد عـدَّه الـدكتور أمين محمد فـاخر ضـمن المعـاجم الــتي أفـادت بعض المــواد والألفـاظ من (المقـاييس) و (المجمـــل) لابن فـــارس عن طريق (العبـــاب الزَّاخـــر) للصَّغَاني[1].

ولم يتأثَّر هذا المعجم بنظرية أصول المعـاني عند ابن فارس، ولم ينقل عنه أيَّاً من أصــوله المعنوية مع أنَّ أحد مراجعه (العبـاب) للصَّـغَاني أكـثر من نقل أصـولاً معنوية لابن فارس؛ ربما لأنَّه أراد إيجاز كتابه بالاقتصار على كلام العرب أنفسهم دون استنباطات العلماء، وقد حذف لأجل ذلك الشَّواهد من قاموسه هذا.

ومن الألفاظ التي نقلها قوله: "التُّوثُ: الفِرصادُ لُغَةٌ في المُثَنَّاةِ حكاها ابن فـــارس"[2]، "وتَـــأَبَّسَ: تَغَيَّرَ أو هو تَصْـحِيفٌ من ابن فـارس والجـوهرِيّ والصـوابُ: تَـأَيَّسَ بالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ"[3].

ولم أجد (التُّوث) في المجمل والمقـاييس, ووجـدتُ (تأبَّس) بوجهيها في المقاييس[4], وبالوجه الأوَّل فقط في المجمل[5].

---

[1](?) ابن فارس اللغوي، ص597.
[2](?) القاموس المحيط (ت و ث), ص165.
[3](?) المصدر السَّابق (أب س), ص530.
[4](?) مقاييس اللغة (أبس) 1/36, و (أيس) 1/146.
[5](?) مجمل اللغة (أبس), ص42.

المعجم السَّـادس: نظم الـدرر في تناسب الآيـات والسُّـور، للبقاعي (تـ885هـ).

وهذا الكتاب الكبير من أروع كتب التفسـير في بابــه، قال عنه البقاعيُّ نفسه:

"وبعد فهـذا كتـابٌ عُجَـاب، رفيـعُ الجنـاب، في فنٍّ ما رأيت من سبقني إليه، ولا عـوَّل ثـاقب فكـره عليـه، أذكر فيه إن شاء اللهُ مناسباتِ تـرتيبِ السُّـورِ والآيـات، أطلتُ فيه التدبُّر، وأنعمت فيه التفكُّر لآيات الكتاب ..."[1].

وقد سـئلتُ عن تـأثُّره بــ(مقـاييس اللغـة) لابن فـارس فنظـرتُ فيــه، ووجــدت أنَّه لم يتــأثَّر بنظرية ابن فـــارس، وكل ما في الأمر أنَّه نقل بعض تفســـيرات ابن فارس للألفـاظ من (مجمل اللغـة)، وصـرَّح بـذلك، كقوله في معنى (الإصرار) في قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ[2]، "... وقال ابن فارس في (المجمل): والإصرار: العزم على الشيء والثَّبات عليه"[3].

وعليــــه، فهــذا الكتــاب ينتمي إلى نظرية النَّظم البلاغي: التي تبحث في معاني التراكيب، وعلاقة الألفـاظ بعضــها ببعض داخل الجمل والسِّــياق، بخلاف نظرية ابن فارس: التي تبحث عن معاني الكلمات المفــردة، وعلاقة بعضها ببعض في أصل الاشتقاق والوضع.

[1](?) نظم الدرر 1/2.
[2](?) الجاثية/8.
[3](?) نظم الدرر 18/70.

المعجم السَّـــابع: (الوشـــاح وتثقيف الرِّمــاح في ردِّ تــوهمِ المجدِ الصحاحَ) للتَّادليّ (تـ نحو 1200هـ).

ألَّف التَّادليُّ[1] (وشاحه) هذا؛ للردِّ على انتقادات مجد الدين الفيروزآباديّ صـاحب القـاموس المحيط لــ(صـحاح اللغة) للجوهري، والتي بلغت نحو 300 نقداً لغوياً، ورتبها على ترتيب أصلها، -وفق القافية- وأدخـل معهـا مـا أخـذه عليه من التصحيف مما ذكره السِّـيوطيُّ في المزهـر ولم ينتقده المجد[2].

وقد أدرجه الدكتور حامـد محمـد أمين شـعبان ضـمن الكتب التي تأثَّرت بنظرية أصول المعاني عند ابن فـارس في (مقاييس اللغة)؛ اعتماداً على نقل التادليِّ ألفاظاً عن ابن فارس، كقوله في آخر (الوشاح) في سياق ردِّه لأحـد نقود المجد للصحاح:

"قوله: هفا يهفو هفـواً وهفـوةً وهفوانـاً أسـرع، والطــائر بجناحيــه خفــق، والرجــل زلَّ وجــاع، والهفــاء المطرة لا النَّظرة وغلط الجوهري، أ هـ، عبارة الجوهري: (الهفاة النَّظرة)، وقال ابن فارس: هفا الشيء في الهواء يهفو إذا ذهب كالصُّوفة، وهفـا الظَّليمُ عـدا، وهفـا القلب في أثر الشيء، والهفوُ: الجوع رجلٌ هاف، والهفوة الزَّلَّة، والهفاةُ: النَّظـرة، وقـال في (نظـر) ورجـل بـه نَظـرة أي شــحوب يعــني تغيُّراً، أهـــ، وكفى بــه حجةً، والعلم عنــد الله"[3].

وهــذا النَّقــل لا ينهض للدلالــة على تــأثُّر (الوشــاح)

---

[1](?) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز المغـربي التَّادليّ ثم المدني العمري, لغويٌّ متصوّف, قدم المدينـة المنـورة فمكـة ثم مصر واليمن واستقرَّ بمصر, انظر: مقدمتـه على الوشـاح, ص1, والأعلام 3/310.

[2](?) الوشاح، ص3.

[3](?) السَّابق، ص 134، وقد نقل عنه في مواضع كثيرة منها في النَّقد الأول، ص 6.

بنظرية أصول المعاني؛ لأنَّه لم ينقل أصلاً معنوياً، أو يبـني نقـودَه هـذه على هـذا النَّظريـة، وكلُّ مـا في الأمـر أنَّ التَّادليَّ اعتمد كثـيراً في ردوده على المجـد على (مجمـل اللغة) لابن فارس، وهـذا النَّص منقـولٌ من المجمـل، من مادتي (هفو) و (نظر) قال ابن فارس في (هفـو): "هفـو: هفا الشـيء في الهـواء يهفـو، إذا ذهب، كالصُّـوفة، وهفـا الظليم: عدا، وهفا القلب في إثر الشيء، وهَـوافي النَّعَم: ضـُـلَّالُه، والهَفْــوُ: الجــوع، رجلٌ هــافٍ، والهفــوة: الزَّلَّة، والهفاةُ: النَّظرةُ"[1]، وقال في (نظر): " ورجل به نَظـرة، أي: شُحوب"[2].

***

[1] (?) مجمل اللغة, ص733.
[2] (?) المصدر السَّابق, ص703.

المعجم الثامن: (سـرُّ الليـال في القلب والإبـدال) للشـِّدياق (تـ1304هـ).

ألَّف أحمـد فـارس الشِّـدياق، (سِـرَّ الليـال)؛ لتحقيـق ثلاثة مقاصد:

"الأول: سردُ الأفعال والأسماء التي هي أكثر تـداولاً وأشهر استعمالاً, ونسقها بالنَّظر إلى التلفظ بهـا؛ لإيضـاح تناسبها, وإبداء تجانسها, وكشـف أسـرار معانيهـا, وأصـل مدلولاتها.

الثاني: إيراد الألفاظ المقلوبـة والمبدلـة, وينـدرج في ذلك الألفاظ المترادفة.

الثالث: استدراك ما فات صاحب القـاموس من لفـظٍ أو مثلٍ أو إيضاح عبارةٍ أو نسق مادة ..." [1].

وقد أدرجه الدكتور حامـد شـعبان ضـمن الكتب الـتي تأثَّرت بنظريَّة أصول المعاني عنـد ابن فـارس؛ بنـاءً على نقله ألفاظاً لغويَّةً عن ابن فارس[2].

كما عدَّه الدكتور: محمَّد الهادي بن الطَّاهر المطــوي، نوعاً من المقاييس والأصول كالذي صنعه ابن فـارس في مقاييس اللغة[3].

والواقع أنَّ الشِّدياق لم يطَّلـع على (مقـاييس اللغـة), لأنَّه طُبـع بعـد وفاتـه بـأكثر من سـتين عامـاً, ولم تصـل صـورتُه المخطوطـة إلى مصـر والعـراق في حياتـه, وإن كان قد اطَّلع على (مجمل اللغة)[4].

---

[1] (?) سـرُّ اللَّيـال في القلب والإبـدال, (طبعـة الآسـتانة عـام 1284هـ) 1/6.

[2] (?) الأحكام اللغوية، ص 394.

[3] (?) مقدمة تحقيقه لـ(سرّ الليال = المقدِّمة ومختـارات فقـط)، ص69-80.

[4] (?) صرح باطلاعه عليـه د. محمَّد الهـادي بن الطَّاهر المطـوي, في كتابه السَّابق, ص74.

ومع أنَّه لم يطلع على (مقاييس اللغة) فإِنَّ فكرته في كتابه هذا تتشابه مع نظرية ابن فارس بعضَ التشابهِ من جهةٍ واحدةٍ فحسب, وهي البحثُ عن معنى مشتركٍ بين مجموعةٍ من الجذور والألفاظ المتقاربة في الحروف؛ مع حكمه بإبدال وقلب كثيرٍ منها من بعضها كقوله:

"وأكثرُ باب الحاء يدلُّ على السَّعة والفَساحة, فمن ذلك البَداح والبَراح والبطحاء والابلنداح والباحة والحجّ والجحّ والاندِحاح والدَّوْحة والرَّداح والرُّكْح والرَّاحة والزَّرْوَح والزَّلُح والسَّبْح والسِّباحة والسَّدْح والسَّراح والسَّرْدح والسَّطح والسَّفْح والسَّلاطِح والسَّماحة والسُّنْح والسَّاحة, وهذ اكافٍ"[1].

فهذا النَّصُّ وأشباهُه مع اسم الكتاب تظهرُ حرصَ الشِّدياق على البحث عن معنى مشتركٍ بين مجموعة من الجذور والألفاظ المتقاربة في الحروف وإن كان بعضها مبدلاً أو مقلوباً من شبيهه, مع تأكيده على أنَّ المضاعف أصلٌ للثلاثي, وقد سبق أنَّ ابن فارس الرازيَّ اقتصر في بحثه عن المعنى المشترك بين استعمالات جذرٍ واحد, ويندر بحثه عن معنى مشترك بين مجموعة من الجذور, واستبعد الجذورَ والألفاظَ المبدلةَ والمقلوبةَ من عملية استنباط المعنى المشترك؛ لأنَّ معانيها غير أصلية, وإنَّما هي تابعةٌ لمعاني أصولها, و لم يكن يقول بأنَّ الثنائيَّ المضاعفَ أصلٌ للثلاثي, بل كان يرى أنَّه أصلٌ ثلاثيٌّ مستقلٌّ بنفسه جاء على صورةِ الثُّنائي في اللفظ.

❊❊❊

[1](?) (سرّ الليال) نشرة د. المطوي, ص224.

المعجم التاسع: [فقه اللسان], للسيد كرامت حسين الكنتوري [ت1335هـ]

ألَّف الشيخ: كـرامت حسـين[1] كتابه (فقه اللسـان)؛ من أجل "ردّ كثـيرٍ من الكلمـات المنثـورة إلى قليـلٍ من المصـادر الأصـليَّة"[2], و "التميـيز بين الصـحيح والسَّـقيم والقريب والبعيد مما قيل في حلِّ معاني الألفاظ الـواردة في الكتاب العزيز والأحاديث"[3].

وقد قـدَّم له بمقدمـةٍ طويلـةٍ في كامل المجلد الأول بعنـوان (مقدِّمة في فقه اللسـان), شـملت منهجه العـام والـــدقيق في دراســـته للمـــواد اللغوية في المجلـــدين التاليين.

ولم أتعــرَّف على هــذا الكتــاب القيِّم إلا بعد مناقشة الرســالة, حــتى نبهــني مناقشي الأســتاذ الــدكتور عبدِ الحفيظ السيد بن أحمد بكري إليـه, فنظـرت فيه سـريعاً فوجدته اعتمد إعادة استعمالات الجذر اللغوي إلى معـنى واحد منتزع في جميع المعجم من (حكاية الأصوات)؛ تبعاً للنظرية الـــتي تقـــول إنَّ أصل اللغة محاكـــاة أصـــوات الطبيعة, وقد صدَّره مؤلفه بهذه العبارة: "**المقدمة**: في بيان حدوث المصادر الأصلية من اللســان العـربي بحكاية الأصوات ..."[4], ومن أمثلة دراسته للجـذور اللغوية قوله في الجذر الأول في معجمه هـذا (جـرر): "مصـدرٌ أصـليٌّ يحكي صوتاً يسمع عند جـرِّ غصـنٍ يـابسٍ ذي شـوكٍ على

---

[1] (?) هو الشيخ الفاضـل: كـرامت حسـين بن سـراج حسـين بن المفـتي محمـد قلي الحسـيني الشـيعي الكنتـوري, أحـد العلمـاء المشـــهورين في العلـــوم الأدبيـــة, لـــه عـــدة كتب بالإنجليزيـــة والفارسية والأردو, توفي بلكهنـؤ سـنة 1335هـ, انظـر: (الإعلام بمن في تــاريخ الهنــد من الأعلام) المســمَّى: (نزهــة الخــواطر وبهجة المسامع والنَّواظر) 8/1331-1332.

[2] (?) فقه اللسان 1/2.

[3] (?) المصدر السَّابق 1/195.

[4] (?) السَّابق 1/195.

الأرض"[1], وفي الجــذر الثــاني (جنن): "مصــدرٌ فــرعيٌّ مشــتقٌّ لغــةً من (جــرَّ) أبــدلت الــراء المشــددة بــالنون المشددة فصار (جنَّ), ومع هذا التغيُّر في الصُّورة حـدث تغيُّرٌ في المعـنى فصـار حقيقــةً في الاســتتار والاختفــاء والغيبة عن النَّظـر, والعلاقة الداعية إلى صـيرورته حقيقة في هذا المعنى علاقة اللزوم؛ لأنَّ الاستتار لازمٌ لعفو آثار القدم التي جرَّ عليها ذيلٌ"[2].

وواضـــحٌ من هـــذا أنَّ المصـــادر عنـــده (المعـــاني المشـتركة), نوعـان: أصـولٌ مـأخوذةٌ من محاكـاة صـوت الطبيعة مباشــرة كــ(جــرر), وفــروعٌ مــأخوذةٌ من هــذه المصادر الأصول كـ(جنن), وهذا فرقٌ رئيسٌ بينه وبين ابن فارس في استنباط المعـنى المشـترك؛ لما سـبق أنَّ ابن فارس يرى أنَّ اللغة العربية توقيفٌ, وأنَّ حكاية الأصـوات ليست أصــولاً في نفســها, ولا يصح اســتنباط المعــاني المشتركة منها, ولا القياس عليها.

ويبدو أنَّ المؤلِّف لم يطلِّع على (مقاييس اللغة) وإن تشابهت كثيرٌ من معانيه المشتركة مع معاني ابن فــارس كـ(جنن) هنا, وقد طُبع (مقاييس اللغـة) بعد وفـاة الشـيخ كرامت حسين بـ(31) عاماً.

وقد زادت اســـتعمالات الجـــذر اللغـــوي في (فقه اللسان) بالنسـبة إلى (مقـاييس اللغـة), كما عُـني مؤلِّفه ببيان معنى الجذر في اللغة العبرية والسريانية.

[1] (?) نفسه 2/2

[2] (?) فقه اللسان 2/8.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: صحَّة نظرية أصول المعاني.

أكَّد ابن فارس على صحَّة هذه النَّظرية, وأنَّها تنقــاس في أكــثر كلام العــرب، ونقل إجمــاع أهل اللغة على ذلك فقال: في (الصَّاحبي) تحت عنوان:

(باب القول على لغة العرب

هل لها قياس؟ وهل يُشتقُّ بعض الكلام من بعض؟)

"أجمع أهل اللغة –إلا من شــذَّ عنهم- أنَّ للغة العــرب قياســاً، وأنَّ العــربَ تشــتَّق بعضَ الكلام من بعض، وأنَّ اسم الجنِّ مشتَّقٌ من الاجتنــان، وأنَّ الجيم والنَّون تــدُلَّان أبداً على السَّتر، تقول العــرب للــدِّرع: جُنَّة، وأجنَّه الليــلُ، وهذا جنين: أي هو في بطن أمِّه أو مقبور.

وأنَّ الإنس من الظُّهــور، يقولــون: آنَســتُ الشَّــيءَ: أبصرته.

وعلى هـــذا ســـائر كلام العـــرب، علم ذلك من علِم، وجهله من جهل"[1].

وقال في (مقاييس اللغة):

1- في (عــذب): "العين والــذال والبــاء أصــلٌ صــحيح، لكنّ كلماتِــه لا تكــاد تنقــاس، ولا يمكن جمعُهــا إلى شــيء واحــد، فهــو كالــذي ذكرنــاه آنفــاً في بــاب العين والــذال والرّاء، وهذا يدلُّ على أنّ اللُّغة كلَّهــا ليســت قياســاً، لكنْ جُلُّها ومعظمُها"[2].

2- وفي (حلم): "الحــاء واللام والميم، أصــولٌ ثلاثــة: الأول ترك العَجَلة، والثــاني تثقُّب الشــيء، والثــالث رُؤيــة الشيء في المنام، وهي متباينةٌ جــدَّاً، تــدلُّ على أنَّ بعضَ

---

[1](?) الصَّاحبي، ص57.
[2](?) مقاييس اللغة 4/259.

اللغةِ ليس قياساً، وإن كان أكثرُه منقاساً"[1].

3- وفي (تبن): "التـاء والبـاء والنـون كلمـاتٌ متفاوتـةٌ في المعنى جدّاً، وذلك دليلٌ أنَّ من كلام العرب موضوعاً وضْعاً مِن غير قياسٍ ولا اشتقاق"[2].

4- وفي (قرَّ): "القاف والراء أصلانِ صحيحان، يـدلُّ أحـــدهما على بـــرد، والآخر على تمكُّن ...قلنا: وهـــذه مقاييسُ صحيحةٌ كما ترى في البابين معاً، فأمَّا أنْ نتعـدَّى ونتحمّل الكلامَ كما بلغنا عن بعضـــهم أنَّه قـــال: ســـمِّيت القـــارورة لاســـتقرار المـــاء فيها وغـــيرِه، فليس هـــذا من مـــذهبنا، وقد قلنا إنَّ كلامَ العـــرب ضـــربان: منه ما هو قياسٌ، وقد ذكرنـاه، ومنها ما وُضِـع وضـعاً، وقد أثبَتنا ذلك كلَّه، والله أعلم"[3].

ويعـني ابن فـارس بكـون أكـثر اللغـة منقاسـاً: تجمُّع استعمالات الجذور اللغوية في معنى مشترك تتشابه فيه، وقد وقع له هذا في (3454) جـذراً منهـا (3045) جـذراً بلفظ الأصول وما قاربها، و (409) جذور بلفـظ الكلمـات وما قاربها، بنسبة 63، 70% من مجموع جذور (مقاييس اللغة) البالغة (4890) جذراً.

ويعني ابن فارس بكـون بعض اللغـة غـير منقـاس أن يحتـوي الجـذرُ على معـنى مفـرد سـواء بـني على كلمـةٍ واحدة، أو بني على كلمتين فأكثر وبقيت كل واحـدة منهـا مفردة في معناها لم تعضدها أخرى فيـه، وهـذا يعـني أن عدم القياس نوعان:

الأول: احتواء الجذر على كلمة واحـدة فقـط هي كـل مـا ورد فيـه عن العـرب؛ لأنَّ القيـاس إنمـا يكـون بين استعمالين متناسبين في المعنى فأكثر، وقد وقع له ذلـك

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/93.
[2](?) المصدر السَّابق 1/363.
[3](?) السَّابق 5/7-8.

في (582) جـذراً، منهـا (31) جـذراً، بلفـظ الأصـول، و (551) بلفظ الكلمات وما قاربها، بنسبة 90، 11%.

الثاني: عدم اجتماع كلمات الجـذر اللغـوي في معـنى مشترك تنقاس فيه، وقد وقع لـه ذلـك في (182) جـذراً، منها (31) جذراً بلفظ الأصول وما قاربها، و (151) بلفظ الكلمات وما قاربها، بنسبة 72، 3%.

و احتـوى (89) جـذراً على أصـول بعضـها مشـتركة وبعضها مفردة، منها (49) جـذراً بلفـظ الأصـول، و (40) جذراً بلفظ الكلمات، بنسبة 82، 1%.

وحـالت الموانـع اللفظيـة والمعنويـة بتصـرفاتها دون تحقــق أصـول المعـاني مشـتركة أو مفـردة في (498) جذراً، بنسبة 18، 10%.

وتردد ابن فارس بين تأصيل (85) جذراً أو منعهـا من ذلك بسبب الموانع، بنسبة 73، 1%.

وهذا الجدول يوضِّح هذه النِّسب

جدول يوضح الجذور المقيسة والمفردة

نوع الجذور	عدد الجذور			النسبة المئوية
	بلفظ الأصول وما قاربها	بلفظ الكلمات ومقاربها	مجموع النوعين	
محتوية على أصول مشتركة	3045	409	3454	63، 70%
محتوية على أصول مفردة	31	551	582	90، 11%
محتوية على كلمات غير مجتمعة في معنى مشترك	31	151	182	72، 3%
محتوية على أصول مشتركة ومفردة معاً	49	40	89	82، 1%
ممنوعة من الأصول بنوعيها	498		498	18، 10%
متردِدٌ فيها بين التأصيل والموانع	85		85	73، 1%
المجموع			4890	98، 99%

وبعد، فقد عقدتُ ثلاثة مباحث متعاضدة؛ لتأكيد صحَّة هذه النَّظرية عند ابن فارسٍ في أكـثر كلام العـرب, على النَّحو التالي:

المبحث الأول: أدلة صحَّة نظرية أصول المعاني.

دلَّ على صحة نظرية أصول المعاني وتحققها في أكثر كلام العرب أدلَّةٌ أبرزها دليلان:

الدليل الأول: ظهور الاشتراك المعنوي بين استعمالات الجذور للنَّاظر في هذا المعجم.

فإنَّ من يقرأ في هذا الكتاب يجد المعنى المشترك -الذي تقوم عليه هذه النظرية- ظاهراً للعيان، قريباً إلى الفهم، في غالب الجذور والاستعمالات، ويجد نفسه مسلِّماً به، مطمئناً إليه.

وقد كان ابن فارس يصرِّح بأن بعض الأصول المعنوية مشهورة، وأنَّ تحقق بعضها في استعمالات الجذر اللغوي مشَاهدٌ، كقوله في (دفع): "الدال والفاء والعين أصلٌ واحد **مشهور**، يدلُّ على تنحيَة الشيء.

يقال: دَفَعْتُ الشّيءَ أدفعُه دفْعا، ودافع الله عنه السُّوءَ دِفاعا.

والمدفَّع: الفقير؛ لأن هذا يدافِعُه عند سؤالِهِ إلى ذلك ...

والدُّفْعة من المطر والدّم وغيرِه.

وأما الدُّفَّاع: فالسَّيل العظيم، وكل ذلك مشتقٌّ من أنَّ بعضَه يدفَعُ بعضاً.

والمدفَّع: البعير الكريم، وهو الذي كلما جِيءَ به ليُحمَل عليه أُخِّر وجِيء بغيره إكراماً له ..."[1].

وكقوله في (جفن): "الجيم والفاء والنون أصلٌ واحد، وهو شيءٌ يُطِيفُ بشيءٍ ويَحْوِيه، فالجَفنُ جَفْنُ العين، والجَفْن جفن السَّيْف ...وسمِّي الكَرْم جَفْناً؛ لأنه

---

[1](?) مقاييس اللغة 2/288-289.

يَدُورُ على ما يَعْلَق به، **وذلك مُشاهَدٌ**"[1].

وفي (عتر): "العين والتاء والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على معنيين، أحدهما الأصل والنِّصاب، والآخر التفرُّق ...والأصل الثاني: العِتْر، قال قومٌ: هو الذي يقال له: المَرْزَنْجُوش، قال: وهو لا ينبُت إلاّ متفرِّقاً ...ومن هذا الأصل قولهم: عَتَرَ الرُّمحُ فهو يَعْتِرُ عَتراً وعَتَرَاناً: إذا اضطَرَبَ وتردَّدَ في اهتزاز، ... وإنما قلنا إنّه من الباب لأنّه إذا هُزّ خيّل أنّه تتفرّق أجزاؤه، **وهذا مشاهَد، ...**"[2].

وقد أعجب المحدثون بأصول ابن فارس هذه، وأشادوا بها كثيراً، حتى فضَّل الأستاذ عبد السلام هارون (مقاييس اللغة) على جميع المؤلفات اللغوية في جميع اللغات[3].

وأكدَّ الأب أنَسْتَاسَ الكِرْمَليّ على هذا الظهور في المعنى المشترك، وقيام ابن فارس بذلك خير قيام، فقال:

"وقد انتبه جمهور اللغويين إلى أصول الكلم وما بينها من المعاني، على أنهم لم ينبهوا في كلٍّ منها على ذلك **الاشتراك الظاهر لكل ذي عينين؛** إما لوضوح الأمر، وإما لأنَّهم لم يروا فيه عظيم الفائدة، وإما لأسبابٍ نجهلها ... لكنَّ اللُّغويَّ الذي وضع معجمه مبنياً على المواد، واحدةً واحدةً، وذكر ما لكل مادة من المعنى الخاصِّ بها هو ابن فارس، فإنَّ سفره الجليل، الذي لا يمكن أن يقوَّم هو (المقاييس)، الذي يجد فيه الباحث كلَّ ما يتمنَّاه من خصائص الأصول وتراكيبها الأصلية"[4].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 1/465.
[2] (?) المصدر السَّابق 4/217-218.
[3] (?) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) 1/45.
[4] (?) نشوء اللغة العربية ونموُّها واكتهالها، ص109.

الــدليل الثــاني: أنَّ هــذه النَّظرية من بــاب الاشتقاق الصَّغير، وقد اتفق الاشـتقاقيون على ضـــرورة الاشـــتراك في المعـــنى بين الأصل والفرع المشتق في هذا النوع من الاشتقاق.

وهـــذا الاشـــتراك المعنـــويُّ هو لبُّ نظرية أصـــول المعـــاني، فهي تسـعى إلى اسـتخلاص هــذا المعــنى وصياغته، ثم بيان تحققه في استعمالات الجـذر اللغـوي، وبيان هل تحققه حقيقة أو مجـازاً، و هل هو تحققٌ ظـاهر أو بعيد، بمعنى أنها توسِّع من دائرة الاشتقاق الصغير كيفاً وكمَّاً.

وقد أكـد هـؤلاء العلمـاء على ضـرورة هـذا الاشـتراك المعنـوي في مواضـع متعـددة من حـديثهم عن الاشـتقاق الصَّغير، أبرزها في تعريفـه، وسـأورد هنـا جملـة من تلـك التعريفات لبيان تأكيدهم على هذا الاشتراك:

فقد عرَّفه أبو الفتح ابن جني (تـ392هـ) بقوله: "أن تأخذ أصلاً من الأصـول فتتقرّاه فتجمـع **بين معانيه**، وإن اختلفت صيغه ومبانيه"[1].

وعرَّفه أبو الفضـل الميـداني (تــ518هــ) بقولـه: "أن تجد بين اللفظين تناسـباً **في المعنى** والـتركيب، فـتردَّ أحدَهما إلى الآخر"[2].

وعرَّفه الزمخشــري (تــ538هــ) بقولــه: "أن ينتظم الصيغتين فصاعداً **معنىً واحد**"[3].

وقـال ابن عصـفور (تــ669هــ) هـو: "عَقْـد تصـاريف تركيبٍ من تراكيب الكلم على **معنى واحد أو معنـيين**

---

[1] (?) الخصائص 2/134.
[2] (?) حاشــية البنــاني على شــرح المحلي على جمــع الجوامــع 1/280.
[3] (?) الكشَّاف 1/108.

متقاربين"[1].

وقال ابن عقيل (تـ769هـ) هو: "إنشاءُ كلمةٍ من كلمة، مع التوافق في **أصل المعنى،** والحروف، وترتيبها"[2].

وقال أبو حيان (تـ745هـ) هو: "إنشاءُ مركَّب من مادة يَدُلُّ عليها **وعلى معناه"[3]،** أو " أخذ صيغة من صيغة أخرى مع **اتفاقهما معنىً،** ومادة أصليةً، هيئة تركيب لها، ليُدلَّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادةٍ مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة تركيب؛ كضارب من ضرب"[4].

وقال الجاربردي (تـ746هـ) هو: "اقتطاعُ فرعٍ من أصلٍ يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف **وزيادة المعنى"**[5].

وقال الجرجاني (تـ816هـ) هو: "نزع لفظٍ من آخر بشرط **مناسبتهما معنىً** وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة"[6].

و استغنى بعض الاشتقاقيين بالنّص على الأصل والفرع عن ذكر التناسب المعنوي؛ للزومه من وجود الأصل والفرع:

فقد عرَّفه أبو القاسم الزَّجاجي (تـ337هـ) بأنه: "أن يوضع شيء مستأنفاً على أصلٍ سبق"[7]**.**

---

[1] (?) الممتع 1/41-42.
[2] (?) المساعد على تسهيل الفوائد 4/82.
[3] (?) ارتشاف الضرب من لسان العرب 1/23.
[4] (?) المزهر 1/346.
[5] (?) مجموعة الشافية من علمي الصَّرف والخطِّ 1/199.
[6] (?) التعريفات، ص27.
[7] (?) اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، ص 273.

كما عرَّفه ابن عصفور في أحد تعريفَيه بأنـه: "إنشـاء فرع من أصل يدلُّ عليه"[1].

ومثله فعل الشريف الجرجاني في تعريفـه الآخـر، بـ "أن يكـون بين اللفظين تناسـبٌ في الحـروف والـترتيب نحو ضَرَبَ من الضرْب"[2].

وعرَّفه كثيرٌ من الباحثين المحدثين، وأكَّد بعضهم على المعـنى المشـترك بين الفـرع الأصـل كالـدكتور صـبحي الصـالح حيث قـال: "توليدُ بعض الألفـاظ من بعض، والرجوع بهـا إلى أصل واحد يحـدد مادَّتها ويـوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"[3].

وعرَّفه الـدكتور محمـد حسـن جبل بأنـه: "اسـتحداث كلمة، أخذاً من كلمة أخرى، للتعبير بها **عن معنى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منهـا، أو عن معـنى قـالبي جديـد للمعـنى الحـرفي،** مـع التماثـل بين الكلمـتين في أحرفهمـا الأصـلية، وترتيبهـا فيهما"[4].

فهذه التعريفات كما ترى تؤكد على ضـرورة اشـتراك الألفاظ المنتمية إلى أصلٍ واحدٍ في معنى مشـترك، وهو الأمر الذي تقوم عليه هذه النَّظَرية وتخدمه.

❖❖❖

---

[1] (?) الممتع 1/42.
[2] (?) التعريفات، ص27.
[3] (?) دراسات في فقه اللغة، ص174.
[4] (?) علم الاشتقاق، ص10.

المبحث الثاني: إثبات علماء اللغة وغـيرهم لنظرية أصول المعاني.

أثبت جماعةٌ من علمـاء اللغة وغـيرهم نظريـةَ أصـول المعـاني، وأطلقـوا في ذلك عبـارات تأصـيلية رائعـة، و تطبيقات تأصيلية مشهورة.

وقد نقلتُ في هذا المبحث مجموعة منها؛ لإثبات هذه النَّظريـة، والتأكيد على أنها نظريـةٌ مألوفـةٌ متداولـةٌ بين العلمـــاء، من قَبْل ابن فـــارس ومن بعـــده، وأنها ليست مجرَّد رأيٍ عابرٍ ألقاه ابن فارس وذهب.

وقد اتخذ إثبـــاتهم هـــذا اتجـــاهين: أولهمـــا: نظـــريّ، والثاني: تطبيقي، وربما تداخل الاتجاهـان في سـياق كلام بعضهم.

المطلب الأول: الاتجاه النظريِّ.

وتجتمع نصوص هذا الاتجـاه في الدلالـة على أن كلام العرب إذا اتحدت حروفه راجع إلى دلالة واحدة.

1- قال المبرد (تـ 286هـ):

"كلامُ العربِ إذا تقاربت ألفاظه آخذٌ بعضُه برقاب بعض"[1].

2- وقال تلميذه الزَّجَّاج (تـ311هـ).

في تفسير قوله تعالى: ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ[2]: "... ومعنى (ملَّتهم) في اللغـة: سـنَّتهم وطـريقتهم، ومن هـذا الملَّة، أي: الموضع الذي يختـبز فيـه؛ لأنَّهـا تـؤثِّر في مكانهـا كمَّاً يؤثَّر في الطريـق، وكلامُ العـرب إذا اتفـق لفظُـه فـأكثره مشتقٌّ بعضُه من بعض، وآخذٌ بعضُه برقاب بعض"[3].

---

[1](?) اشتقاق أسماء الله، للزجاجي ص61-62.

[2](?) البقرة/120.

[3](?) معاني القرآن وإعرابه 1/201-202.

ويلاحظ تأثُّر عبارة الزَّجَّاج بعبارة شيخه المبرِّد.

3- وقال الزَّجاجي (تـ340هـ):

في سياق شرحه لاشتقاق اسم الله تعالى (الحكيم)، وتقريره أنَّ مادَّته (حكم) تدور على معنى المنع المأخوذ من (حَكَمَة اللجام) التي تمنع الفرس من الجموح على راكبه، قال:

"وكذلك سائر ما يتشَّعب من هذا إنما أصله هذا، ثم يُتَّسع في مقاربه وجنسه، وكذلك أكثرُ كلام العرب، إنما له أصلٌ منه تشعُّبه، ثم يستعمل في أشياء كثيرة مقاربة له ومجانسه"[1].

وفي هذا النَّص التأكيد على أن هذه النَّظرية شائعة في أكثر كلام العرب، والتنبيه على الأصل والفرع، وتوسع العرب في المعاني وإلحاقها فروعاً كثيرةً بأصلٍ واحد، بل إنَّ مصطلحات هذا النَّص تكاد تكون كلُّها في عبارات ابن فارس في (مقاييس اللغة).

4- وقال ابن السّراج (تـ316هـ):

"وكلامُ العرب بعضه مأخوذٌ من بعض، فقد يكون الأصلُ واحداً ثم يخالف بالأبنية، فيلزم كلُّ بناءٍ ضرباً من ذلك الجنس ..."[2].

5- وقال ابن جني (تـ 392هـ):

في سياق تقسيمه الاشتقاق إلى صغير وكبير:

"فالصغير: ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة، وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوَّلته، وبقيّة الأصول

---

[1](?) اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص 61.

[2](?) عن: الأحكام اللغوي, ص173.

غيره كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (زب ل) على ما في أيدى الناس من ذلك ...فهذا هو الاشتقاق الأصغر"[1].

"وقد قدّم أبو بكر -رحمه الله- رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يَألُ فيه نصحاً وإحكاماً وصنعة وتأنيساً"[2].

ثم قال:

"وأمّا الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شئ من ذلك عنه رُدّ بلطف الصَّنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد[3].

"واعلم أنَّا لا ندَّعى أنَّ هذا مستمرٌّ في جميع اللغة، كما لا ندِّعى للاشتقاق الأصغر أنَّه في جميع اللغة"[4].

وقد شرح ابن جني هذه النَّظرية، ومثَّل لها، وبيَّن طريق تحقيقها، وحاجتها إلى لطف الصَّنعة والتأويل في حال تباعد المعاني، وأنها ليست في كلِّ اللغة، كما أشاد برسالة أبي بكر ابن السّراج في شرحها وتأصيلها.

هذا طرفٌ من نصوص علماء اللغة القدامى، وأما المحدثون فقد شغفوا بهذه النَّظرية، وأثبتوها، وأشادوا بها إشادة باهرة، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الأستاذ عبد السلام هارون:

"... فنحن لم نعلم إلى الآن أنَّ مؤلفاً لغوياً آخر

---

[1] (?) الخصائص 2/134.
[2] (?) السَّابق 2/134، وأبو بكر: هو ابن السَّراج، ورسالته هي (رسالة الاشتقاق).
[3] (?) الخصائص 2/134.
[4] (?) السَّابق 2/139.

حاول أن يدرس مواد اللغة في ظل القيـاس المطـرد في معظم تلك المواد، ولا غرو فـإن مؤلّفـه أحمـد بن فـارس يعـد في طليعـة العلمـاء الـذين أخـذوا من كلِّ فنٍّ بسـهم وافر"[1].

وقال الدكتور محمد مصطفى رضوان: "وإن كـان هـو (أي ابن فارس) صاحب الفضل في توضـيح هـذه الفكـرة وجعلها نظريةً ثابتةً مؤيدةً بالأدلّة المعقولة"[2].

وقال الدكتور صـبحي الصـالح: "وإذا كـانت الصِّـيغة المشـتقَّةُ متفقـةً مـع الصـيغة المشـتق منهـا في المـادة الأصلية وهيئـة الـتركيب ...كـان لزامـاً في كـلِّ كلمـةٍ بهـا حــروف المــادة الأصــلية، على ترتيبهــا نفســه، أن تفيــد المعنى العام الذي وُضعت له تلك الصيغة، وإن تخلّلهــا أو لحقها أو سبقها بعض الأصوات اللينة أو السَّاكنة"[3].

وقال الأب أنستاس الكِرْمَليِّ: "وقد وضـع ابن فـارس معجماً بديعاً سمَّاه (المقاييس) وذكر لكل مـادة مـا يتعلّق بها من المزايا والخصـائص، ولم يـذكر مـادة إلا نبَّه عليهـا أنها تفيد كذا وكذا ..."[4]، وقال: "لكنَّ اللّغوي الـذي وضـع معجمه مبنياً على المواد، واحـدةً واحـدةً، وذكـر مـا لكـل مادة من المعنى الخاصِّ بها هـو ابن فـارس، فـإنَّ سـفره الجليل، الذي لا يمكن أن يقوَّم هو (المقاييس) الذي يجــد فيه الباحث كلَّ ما يتمنَّاه من خصائص الأصـول وتراكيبهـا الأصلية"[5].

وقال الدكتور محمد عبد الخالق عضـيمة: "وقـد عُـني بهذه الظاهرة اللغويـة أبـو الفتح بن جنِّي في الخصـائص، كما ألف أحمد بن فارس كتابه (مقـاييس اللغـة) لتطـبيق

[1](?) مجلة مجمع اللغة العربية، ع 15, لعام1992م, ص 101.
[2](?) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص 137.
[3](?) دراسات في فقه اللغة، ص175.
[4](?) نشوء اللغة العربية ونموُّها واكتهالها، ص107.
[5](?)نشوء اللغة العربية ونموُّها واكتهالها، ص109.

هذه الظاهرة في مواد اللغة"[1].

وقال الدكتور حامد محمد أمين شعبان: "ونظرية الأصول تعتبر هذه الأحكام مقاييس صحيحة تهيمن على التفكير الاشتقاقي، وتسيطر على المشتقات، وبالتالي فهي تجعل الظواهر اللغوية أكثر اطراداً وترابطاً عندما تلتزم بمنهج واحد، يحقق فكرة التكامل بين الفروع المختلفة للقياس اللغوي، ويؤدي إلى طريق له نظام متحد في ضبط الجزئيات والفروع بمقاييس صحيحة"[2].

ومما هو جديرٌ بالذِّكر أنَّ ابن فارس كان يستدل بورود أقيسة عن بعض اللغويين في تصحيح بعض أصوله, ويصرِّح بذلك كقوله في (حذف): "... ويقال أتانٌ خَذُوفٌ: أي سمينة، قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يُراد بذلك أنَّها لو خُذِفَتْ بحَصاة لدخَلَتْ في بطنها من كثرة الشَّحم، **وهذا الذي نحكيه عن هؤلاء الأئمّة -وإن قلَّ- فهو يدلُّ على صحّة ما نَذهب إليه من هذه المقايَسات،** كالذي ذكرناه آنفاً عن الخليل في باب الإخدَاع، وكما قاله الأصمعي في الأتانِ الخَذوف"[3].

والذي ذكره عن الخليل قوله في (خدع): "الخاء والدال والعين أصلٌ واحد، ذكر الخليل قياسَه، قال الخليل: الإخداع: إخفاءُ الشَّيء، قال: وبذلك سُمِّيت الخِزانة المُخْدع، وعلى هذا الذي ذكر الخليل يجري البابُ"[4].

❊❊❊

---

[1] (?) مقدمته لـ(المقتضب) 1/ 57.
[2] (?) الأحكام اللغوية، ص 162.
[3] (?) مقاييس اللغة 2/165.
[4] (?) المصدر السَّابق 2/161.

المطلب الثاني: الاتجاه التطبيقي.

فقـــد اســـتنبط جماعةٌ من اللغـــويين والفقهـــاء والمفسـِّرين وغـيرهم بعض أصـول المعـاني في سـياق تفسـير آيـات من القـرآن الكـريم أو الحـديث النبـوي أو الشـعر الفصـيح، أو عنـاوين الفصـول والأبـواب وشـرح المصطلحات في كتبهم، وكان عملهم هذا بمثابـة الإقـرار بصحة هذه النَّظرية.

ويمكن تصنيف هؤلاء العلماء إلى مجموعات:

المجموعة الأولى: العلماء الذين نقل ابن فـارس تطبيقـاتهم في (مقاييس اللغة).

وهم الخليل بن أحمـــد (تـــ175هـــ)، و أبـــو عمـــرو الشيباني (تـ206هـ)، والأصـمعي (تــ216هــ)، و أبـو عُبَيد (تـ224هـ)، وابن الأعرابي (تـ231هـ)، و ابن السِّكِّيت (تـــ 244هـ)، وأبو حاتم السِّجستاني (تـ255هـ)، و ابن قتيبة (276هـ)، و أبو إسحاق الزَّجَّاج (تـ311هـ)، وابن دريـد (تـــ 321هـ)، وقد ذكرتُ تطبيقاتهم في مبحث تـأثُّره بـالجهود التي تقدمته في الفصل الرابع[1].

المجموعة الثالثـة: العلمـاء الـذين سـبقوا ابن فـارس أو عاصروه ولم يظهر نقله عنهم.

ومن هؤلاء العلماء:

1-الإمام الشافعي (تـ204هـ).

قال الإمـام الشـافعي رحمـه اللـه في (الرِّسـالة) في سياق تقريره لمعنى (إحصان الأمة) في قوله تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﭼ[2] أَنَّه إسلامها، لا نكاحها ولا إعتاقها: "فإن قال قائلٌ أراك توقع الإحصـان على معـانيَ مختلفـــة؟ قيـــل: نعم، جِمـــاعُ الإحصـــانِ أن يكـــون دون

---

[1](?) ص379-388.
[2](?) النساء/25.

التحصين مانع من تناول المحرَّم، فالإسلام مـانعٌ، وكـذلك الحريـة مانعـة، وكـذلك الزَّوج والإصـابة مـانع، وكـذلك الحبس في البيوت مانع، وكل ما منع أحصن؛ قال اللـه: ﭽ ﯙﯚﯛﯜﯝﯞ ﭼ[1] ,وقال: ﭽ ﮬﮭ ﭼ[2]: يعني ممنوعة"[3].

فقـد أرجـع الشـافعي اسـتعمالات (حصن) هنـا إلى المنع، وهو نفس ما فعله ابن فارس إلا أنه أتى به بألفاظ مرادفة حيث قال: (حصن): "الحاء والصـاد والنـون أصـلٌ واحد منقاس، وهو الحفظ والحِياطة والحِرز"[4].

2- أبو زيد الأنصاري (تـ 215هـ).

قال أبو زيد الأنصاري:

"والمَكْفُورُ: المُغَطَّى، يقول قـد بَعُـدَ عَهْـدُ هـذه الـدَّار بـالأنِيس، فَغُطِّيَ على رمادها، ومن هـذا سُـمَّيَ الكـافرُ كافراً لأنّه يُغطِّي على قَلِبه، ويقال لِلَّيْل كافرٌ من هذا وهو كثير"[5].

وعند ابن فارس (كفر): "الكاف والفـاء والـراء أصـلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنىً واحد، وهو السَّتْر والتَّغطية"[6].

3-شَمِر بن حَمْدَوَيْه (تـ 255هـ):

قـال: "كل ما ذكر أبو زيد في الكتْبِ: قـريبٌ بعضُـه من بعض، وإنما هو جمْعُك بين الشيئين"[7].

وهـذا عين ما ذكـره ابن فـارس في (كتب) قـال: "الكـاف والتـاء والبـاء أصـلٌ صـحيح واحد يـدلُّ على جمع

---

[1] (?) الأنبياء/80.
[2] (?) الحشر/14.
[3] (?) الرسالة، ص136.
[4] (?) مقاييس اللغة 2/69.
[5] (?) النَّوادر في اللغة، ص573.
[6] (?) مقاييس اللغة 5/191.
[7] (?) تهذيب اللغة، للأزهري (كتب) 10/87.

شيءٍ إلى شيءٍ"[1].

4-المبرِّد (تـ285هـ).
كقوله في أصل (جنَّ):

"والجنين: مالم يظهر بعْدُ، يقال للقبر: جنين، والجنين: الذي في بطن أُمِّه، والمجنُّ: التُّرْس؛ لأنه يسترك، والمجنون: المغطَّى العقل، ويُسمَّى الجنُّ؛ لاختفائهم، وتسّمى الدروع الجُنَن؛ لأنها تستر من كان فيها"[2].

وهو عين المعنى المشترك عند ابن فارس قال: "الجيم والنون أصل واحد، وهو [السَّتْر و] التستُّر"[3].

5-أبو الحسن الهنائي (كُرَاع النَّمل): (تـ 310هـ):
قال كراع النمل: "والقَطْبُ: أصله الجمع، يقال: قطَّب بين عينيه، أي: جمع، وجاءت العرب قاطبة، أي: جميعاً، وقطَّبت الشراب، أي: جمعت بينه وبين الماء، والقَطيبة: لبنُ الإبل والماءُ يجمعان ... وقُطْبُ الرَّحى: الذي يجمعها وتدور عليه، وقُطْبُ النجوم: الذي يجمعها وتدور حوله لا تفارقه، والقُطَّابة: قطعة من اللحم مجتمعة"[4].
فقد أعاد كُرَاع النَّمل استعمالات (قطب) السَّبعة إلى أصلها الدال على الجمع، وهو نفس الأصل الذي استنبطه ابن فارس لها حيث قال: "القاف والطاء والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على الجمع"[5].

6-ابن الأنباري: (تـ 328هـ):

---

[1] (?) مقاييس اللغة 5/158.
[2] (?) الكامل 1/282.
[3] (?) مقاييس اللغة 1/421.
[4] (?) المنتخب من غريب كلام العرب،ص370.
[5] (?) مقاييس اللغة 5/105.

قال ابن الأنباري: "والصَّريمة: الخَصْلة المقطوعـة إذا قُطِعت وعُزِم عليها، وأصل الصَّرْم: القطع" [1].

وعند ابن فـارس: "الصـاد والـراء والميم أصـل واحـد صحيح مطرد، وهو القطع"[2].

7- الزَّجَّاجي (تـ340هـ):

قال الزجـاجي: " وأصـلُ النَّبـذ: الـرميُ، يقـال: نبـذت الشَّـيء من يـدي: إذا رميته ...ثم يسـتعمل في المـتروك والمُعْرَض عنه، ومنه سُمِّي النَّبيذ؛ لأنَّه يترك حـتى يُـدرِك، والمنبوذُ: الملفوظ؛ لأنَّ أمَّه نبذته، أي: رمت به"[3].

وعند ابن فارس: "النون والباء والـذال أصل صـحيح يدُل على طرْحٍ وإلقاء"[4].

هذا، وقد جمع الدكتور: جمال عبد الكريم المهدي في رسالته (دوران المادة على المعنى عند علمـاء اللغـة إلى منتصف القـرن الرابـع الهجـري) كثـيراً من هـذه الأصـول المعنويـة عن أكـثر هـؤلاء العلمـاء الـذين ذكـرتهم خلال الفترة التي حدَّدها، وقارنها بعمـل ابن فـارس، كمـا ألحق الدكتور محمـد حسـن البـاجوري برسـالته (الاشـتقاق في جـامع البيـان للطـبري) معجمـاً ذكـر فيـه كثـيراً من هـذه الأصــول من الخليل بن أحمد (تــ175هـ) إلى ابن جرير الطبري (تـ310هـ).

المجموعة الرَّابعة: العلمـــاء الـــذين جـــاؤوا بعد عصر ابن فارس.

وهؤلاء العلماء ثلاثة أصناف:

---

[1] (?) شرح القصـائد السـبع الطـوال الجاهليـات، ص547، ومثله في (ظلم) ص336، و (صبأ) ص583.

[2] (?) مقاييس اللغة 3/344.

[3] (?) تفســير رســالة أدب الكــاتب، لــه، ص 98, عن الدلالــة المحورية, ص14.

[4] (?) مقاييس اللغة 5/380.

الصِّنف الأول: العلماء الذين استنبطوا أصولاً معنوية لبعض الجذور اللغوية وفق نظرية ابن فارس هذه، ومنهم:

1-أبو سهل الهروي (تـ433هـ):

كقوله: في أصل استعمالاتٍ من مادة (غمر) أوردها ثعلب في الفصيح: "(تقولُ: في صَدْره عليه غِمْرٌ: أي: حِقْدٌ)، ... (وهو مِنْدِيلُ الغَمَر) ...أي الزُّهُومة ... (والغُمْرُ) ... (من الرِّجَال): الذي لم يُجرِّبِ الأُمورَ)، فكأنَّها غمرته، أي: غطَّته، فلا يهتدي لوجهها، ... (وهو المغَمَّر أيضاً)، ... (والغَمْر) ... (من الماء الكثير) الذي يغمر من دخل فيه، أي يغطِّيه ...والغَمْر أيضاً (من الرِّجال: الكثير العطاء) الذي كأنَّه يَغْمُرُ النَّاس بعطاياه، و (الغُمَر) ... (القَدَح الصَّغير) ... (والغَمرات) ... (الشَّدائد) ... (وجل مغامرٌ: إذا كان يُلْقِي نفسَه في المهالك) ... **وأصلُ هذا الباب كُلِّه من التَّغْطية والسِّتْر**"[1].

وعند ابن فارس في (غمر): "الغين والميم والراء أصلٌ صحيح، يدلُّ على تغطيةٍ وسَتْرٍ في بعض الشِّدّة"[2].

2-و الزمخشريُّ (تـ538هـ).

3- و القاضي ابن العربي المالكي (تـ543هـ).

4- و ابن النَّجَّار الفتوحي (تـ972هـ).

وقد نقلت تطبيقات هؤلاء العلماء الثلاثة في مبحث: (مرادفات نظرية أصول المعاني) في الفصل الأول[3].

---

[1] (?) إسفار الفصيح، 2/807-809، وما بين القوسين هي عبارة ثعلب في الفصيح.
[2] (?) مقاييس اللغة 4/392.
[3] (?) ص116-118.

5-و الشَّاطبي (تـ790هـ).

كقوله: "وأصل الرُّخصة: السُّهولة، ومادة (ر خ ص) للسُّهولة واللِّين؛ كقولهم: شيءٌ رَخْصٌ: بيِّن الرُّخوصة، ومنه الرُّخْصُ: ضد الغلاء، ورُخِّصَ له في الأمر فتَرخَّصَ هو فيه: إذا لم يُستَقص له فيه، فمال هو إلى ذلك، وهكذا سائر استعمال المادة"[1].

الصِّنف الثاني: العلماء الذين نقلوا أصول ابن فارس في معاجمهم واعتمدوها، كالصَّغَاني، و المناوي، و الزَّبيدي، ويلحق بهم العلماء والباحثون المعاصرون الذين نقلوا بعض أصول ابن فارس المعنوية لشرح بعض الألفاظ اللغوية، وهؤلاء لا يحصون كثرةً، بل قلَّ أن تجد أحداً تعرَّف على (مقاييس اللغة) ثم لم يعتمده ضمن مراجعه في شرح الألفاظ.

الصِّنف الثالث: العلماء الذين بنوا معاجمهم على ضوء هذه النظرية، وفي طليعتهم الرَّاغب الأصفهاني في (مفرداته)، ويتلوه أصحاب المعاجم الثلاثة الحديثة وهي: (المعجم الكبير) وضع لجنة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، و (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم)، للدكتور محمد حسن جبل، و (التحقيق في كلمات القرآن)، للشيخ: حسن المصطفوي.

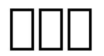
وتمثِّل هذه المعاجم الأربعة دليلاً كافياً على واقعية هذه النَّظرية وصحَّتها، من حيث تمكّن مؤلفوها من استنباط آلاف الأصول المعنوية وتحقيقها في استعمالات الجذور اللغوية التابعة لها.

وقبل هذه المعاجم الأربعة وقبل (مقاييس اللغة) لابن فارس نفسه ظهر كتابان نهضا في تعليل اشتقاق مئات من أسماءِ العرب وفق منهج المعنى الأقدم والفرع المأخوذ منه والدلالة المشتركة بينهما، وهما كتاب

---

[1](?) الموافقات 1/477.

(اشـــتقاق الأســـماء) للأصـــمعي (تـــ216هـــ)، وكتــاب (الاشتقاق) لابن دريد (تـ321هـ).



المبحث الثالث: فوائد نظرية أصول المعاني.

فوائد نظرية أصول المعاني: هي الثِّمـارُ والآثـارُ الـتي عادت بها على اللغة ودارسـيها، وهي دليـلٌ على صـحَّتها؛ لأنَّ الانتفاع بالشَّيء من علاماتِ صحَّته.

ومن العجيب أنَّ (أصولِ المعاني) تشبه إلى حدٍّ كبير (القواعد الفقهية) في أنَّ كلاً منهما حكم عامٌّ تندرج تحتـه مجموعة من الفروع والجزئيات، مـع اختلاف نـوعِ وماهية الحكم والفــروع فيهمــا، ففي (أصــول المعــاني) الحكم لغويٌّ والفروع استعمالات الجذر، وفي (القواعد الفقهيـة) الحكمُ فقهيٌّ والفروع الأحكامُ الشرعية الجزئية[1].

وإليك جملة من فوائد نظرية أصول المعاني:

1- أثبتتْ نظريَّةُ أصول المعاني أنَّ من خصائص اللغـة العربية اجتماعُ ألفاظها المنتمية إلى أصلٍ واحدٍ في معنى مشترك واحد، في غالب جذورها.

2- أظهــرت نظريَّةُ أصــول المعــاني إحكــامَ اللُّغــة وانضــباطها، من جهــة أنَّ ارتــداد معــاني الاســتعمالات المختلفـــة للجـــذر إلى معـــنى واحـــد، يثبت أنَّ هـــذه الاسـتعمالات بنـاتُ أصلٍ واحدٍ تفرَّعت منـه، ممـا يعكس مدى إحكام اللغة وانضـباطها؛ وأنَّهـا ليسـت نثـاراً مبتـوت الوشائج، منقطعةَ الصِّلة بعضها عن بعض، أو مجرَّد رمـوز لفظيةٍ وضعت لمعـانٍ بصـورةٍ عشـوائية واعتباطيـة، ممـا يؤكِّد أنَّ كلَّ تركيبٍ وفروعه أسرةٌ لفظيةٌ مترابطةٌ مقابلةٌ لأسرةٍ من المعاني مترابطة[2].

---

[1](?) ينظر في أهمية القواعد الفقهية، كتاب: الوجـيز في إيضـاح القواعد الفقهيـة الكليـة، د. محمـد صـدقي البورنـو، ص 23-25، والقواعــد الفقهية، د. يعقــوب بن عبــد الوهــاب الباحســين، ص 114-117، ونظرية التقعيد الفقهي، د. محمـد الـروكي، ص 14-18، وتتشابهان في السِّمات –أيضاً-، وينظر في سـمات القواعـد الفقهية المرجع الأخير، ص 68-78.

[2](?) علم الاشتقاق, ص 289، و دوران المادة على المعــنى، ص

3- أثبتت نظريَّةُ أصـول المعـاني العلاقةَ بين الألفـاظ والمعاني؛ ذلك أنَّ اطراد دوران استعمالات الجذر اللغوي على معـــنى بعينه يثبت أنَّ هنـــاك علاقةً بين الألفـــاظ والمعـاني في اللغـة العربيـة، من حيث أنَّ اطـراد وجـود المعنى كلَّما وجد اللفظ يؤول إلى قـانون: كلمـا وجـد (أ) وجـد (ب)، وهـذا القـانون يعبِّر عن علاقةٍ علميةٍ معـترفٍ بها، ثابتةِ الاطراد[1].

4- نظريَّةُ أصول المعاني تسـاعد على ضـبط الألفـاظ المنتشرة المتعددة، وتنْظِمُها في سلكٍ واحـد، ممـا يمكّن من إدراك الرَّوابـــط بين الجزئيـــات المتفرِّقـــة، ويـــزوِّد المطلع عليها بتصوُّر سليم يدرك به الصِّفات الجامعـة بين هذه الجزئيات.

5- نظريَّةُ أصول المعاني تسهِّل حفظَ الفروع، وتغـني العالمَ بالضوابط عن حفظ أكـثر الجزئيـات، حيث الفـروع كثيرةٌ جداً.

6- نظريَّةُ أصول المعـاني تنمِّي الملكـة اللغويـة لـدى صـــاحبها من حيث إحاطتـــه بالمعـــاني المشـــتركة بين استعمالات الجذر اللغوي، وإدراكه لأوجـه قيـاس الألفـاظ بعضها ببعض.

7- فهمُ أصـول المعـاني وحفظُهـا يُطلـع اللغـوي على حقائق اللغـة ومآخـذها، ويمكّنـه من تخـريج الفـروع على هـــذه الأصـــول بطريقة ســـليمة، واســـتحداث الألفـــاظ المناســـبة عنـــد الحاجـــة إليها، وتعلِّل لـــه الاســـتعمالات الموجودة وتجعله أكثر يقيناً بها، وقبولاً لها، وثقةً بصحتها.

8- تسـاعدُ العـالم اللغـوي على إجابـة السَّـائلين عن

83.

[1](?) من قضايا فقه اللسان، د. الموافي الرفاعي البيلي، ص53 عن: دوران المـــادة على المعـــنى، ص84 وعلم الاشـــتقاق، ص 280.

معاني الألفاظ، من حيث أن الإجابة بهـذا الأصـلِ المـوجزِ إجابةٌ عن أيِّ استعمالات تنتمي إليـه؛ لتحققـه فيهـا، وقـد نصَّ ابن فـارس على هـذه الفائـدة بعينهـا فقـال: "حـتى تكون الجملةُ الموجزةُ شـاملةً للتفصـيل, ويكـون المجيبُ عما يسأل عنـه مجيبـاً عن البـاب المبسـوط بـأوجز لفـظٍ وأقربه"[1].

9-إدراكُ هذه الأصول يجنِّب اللغويَّ من التنـاقض في بيان علَّة وضع استعمالات الجذر اللغـوي، فليـتزم تعليلهـا بعلَّة واحـدةٍ مشـتركة، فلا ينسـب الألفـاظ المنتسـبة إلى قياسٍ واحدٍ إلى أقيسةٍ متخالفة.

10- نظريَّةُ أصول المعاني تساعد على إدراك مقاصد اللغة؛ لأنها منتزعةٌ من أقـدم اسـتعمالات الجـذر اللغـوي, ومـا يتبـع ذلـك من ربـط الفـروع بهـذا الأصل، ومعرفـة المقاصد اللغوية الـتي دعت إلى ذلـك الرَّبـط, والوسـائل التي ساعدت عليه.

11- هذه النَّظريةُ تمكِّن غير المتخصصـين في اللغـة، من الاطلاع على معاني اللغة، بروحهـا ومضـمونها بأيسـر طريق.

12- تسـاعد على التميـيز بين أصـول الألفـاظ، وفروعها، أي: بين الجوامـد القديمـة، والمشـتقات منهـا، وكذا بين الألفاظ الحقيقية، و الألفاظ المجازية.

13- تسـاعد على معرفـة أسـاليب العـرب في ربـط الألفاظ بعضها ببعض، وقد بيَّنَتْ أن العـرب اسـتعانوا في هـذا الربـط: بالقيـاس، والاشـتقاق، والحمـل بأسـاليبه الأربعة: التشبيه، والكناية، والاستعارة، والمجاز المرسل.

14- تساعد على تحرير معاني الألفاظ المفردة، بمـا يتوافـق مـع المعـنى المشـترك كقـول ابن فـارس في

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/3.

(خلب): "الخـاء واللام والبـاء أصـولٌ ثلاثة: أحـدها إمالة الشيء إلى نفسك، والآخر شـيءٌ يشـمل شـيئاً، والثـالث فسادٌ في الشيء ... فأمَّا الثـوب المخلّب: فيقولـون: إنّه الكثـيرُ الألـوان، وليس كـذلك، إنَّما المُخَلَّبُ الـذي نُقِش نقوشاً على صـورِ مَخَـالِيبَ، كما يقـال مُرَجَّلٌ للـذي عليه صُوَرُ الرِّجال"[1].

15- نظريَّةُ أصول المعـاني تـثري المـادة المعجميـة، حيث أضاف ابن فـارس في معجمـه هـذا (4714) معـنىً مشتركاً أو مفرداً من استنباطه لـ(4543) جذراً.

16- تسـاعد على تعليل اشـتقاق كثـيرٍ من الأسـماء، والمصطلحات، وغيرها، وقد ذكرتُ كثيراً من الأسماء في المباحث السَّابقة، ومن المصطلحات:

النَّحْو:

(نحو): "النون والحاء والـواو كلمـةٌ تـدلُّ على قصد، ونحوْتُ نَحْوَه، ولذلك سمِّي نَحْوُ الكلام؛ لأنه يَقصِد أصـول الكلام فيتكلَّمُ على حَسَب ما كان العرب تتكلَّم به"[2].

و النَّصْب:

(نصب): "النون والصاد والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على إقامةِ شيءٍ وإهدافٍ في اسـتواء ... ويقـول أهـلُ العربيّة في الفتح هو النَّصْــب، كــأنَّ الكلمة تنتصِــب في الفَم انتصاباً"[3].

و الاستثناء:

(ثني): "الثاء والنون واليـاء أصـلٌ واحـد، وهو تكرير

[1] (?) مقاييس اللغة 2/205-206، ومثلـه في (جـرح) 1/451، و (ربد) 2/475-476، و (طلس) 3/418- 419، و (عرج) 4/304، و (كه) 5/ 123.
[2] (?) مقاييس اللغة 5/403.
[3] (?) المصدر السَّابق 5/434-435.

الشّيء مـــــــرَّتين، أو جعلُه شـــــــيئين متوالـــــــييَن أو متباينين، ...ومعنى الاسـتثناء من قيـاس البـاب؛ وذلك أنّ ذكره يثنَّى مرّةً في الجملة ومـرّةً في التفصـيل؛ لأنّك إذا قلت: خَرَجَ الناسُ، ففي الناسِ زيدٌ وعمروٌ، فإذا قلتَ: إلا زيداً، فقد ذكرتَ به زيداً مرةً أخرى ذكراً ظاهراً، ..."[1].

و التَّرخيم:

(رخم): "الراء والخـاء والميم أصـلٌ يـدلُّ على رقّـةٍ وإشْفاق ...ومن هذا الباب قـول أهل العربية: (الـترخيم)؛ وذلك إسقاط شيءٍ من آخر الاسم في النِّداء، كقولهم: يا مالك، يا مالِ؛ و يا حارثُ، و يا حارِ، كـأنّ الاسـمَ لما ألقي منه ذلك رَقّ"[2].

و الإِدغام:

(دغم): "الدال والغين والميم أصلان: أحدُهما من باب الألـوان، والآخر دخـولُ شـيءٍ في مَـدْخَلٍ ما ... والأصل الآخر: قـولُهم أدغَمْتُ اللِّجـام في فم الفـرس: إذا أدخَلْتَه فيه، ومنه الإدغام في الحُروف"[3].

و الهمز:

(همز): "الهـاء والميم والـزاء كلمـةٌ تـدلُّ على ضَـغْطٍ وعَصْر، وهمَزْت الشَّيءَ في كفِّي، ومنه الهَمز في الكلام؛ كأنَّه يَضْغَط الحرف"[4].

و الرَّجَز:

(رجز): "الـــراء والجيم والـــزاء أصـــلٌ يـــدلُّ على اضـطرابٍ ... ومن هـذا اشـتقاق الرَّجَـزِ من الشِّـعر؛ لأنه

---

[1] (?) السَّابق 1/391-392.
[2] (?) مقاييس اللغة 2/500-501.
[3] (?) المصدر السَّابق 2/284-285.
[4] (?) السَّابق 6/65.

مقطوع مضطرب"[1].

و القافية:

(قفي): "القاف والفاء والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على إتْباعِ شيءٍ لشيء، من ذلك القَفْو، يقال قَفوت أثَرَه، وقَفَّيتُ فلاناً بفلانٍ: إذا أتْبَعتَه إيّاه، وسمِّيت قافيةُ البيت قافيةً؛ لأنَّها تقفو سائرَ الكلام، أي تتلوه وتَتْبعه ..."[2].

و الشُّرْطَة:

(شرط): "الشِّين والراء والطاء أصلٌ يدلُّ على عَلَمٍ وعلامة، وما قارب ذلك من عَلَم ...وسمِّي الشُّرَط؛ لأنّهم جعلوا لأنفسهم عَلامةً يُعرَفون بها ..."[3].

و (هلمَّ جرّاً):

(جرَّ): "الجيم والراء أصلٌ واحد؛ وهو مدُّ الشّيءِ وسَحْبُه ... وتقول: كان في الزَّمَن الأوّل كذا وهلُمَّ جرّاً إلى اليوم، أي جُرَّ ذلك إلى اليوم لم ينقَطعْ ولم ينصَرِمْ"[4].

17- تساعدُ على الفهم الدقيق والشَّامل لمعاني ألفاظ القرآنِ الكريم وكلام النبي ﷺ, وأشعار العرب, وكلامهم عموماً.

وقد شرح ابن فارس معاني ألفاظٍ من القرآن الكريم في (567) آية, ومعاني ألفاظٍ من كلام النبي ﷺ في (492) حديثاً, وإن تكرر بعضها فإنَّ موضع التفسير يختلف.

---

[1] (?) نفسه 2/489.
[2] (?) نفسه 5/112.
[3] (?) مقاييس اللغة 3/260.
[4] (?) المصدر السَّابق 1/410، 412.

18- تساعد على توجيهِ كثيرٍ من القراءات القرآنية وروايات الأحاديث والشِّعر.

مثال القراءات قوله في (شغف): "الشين والغين والفاء كلمةٌ واحدة، وهي الشَّغَاف: وهو غِلاف القلب، قال الله تعالى: ﭽ   ﭼ[1]،: أي أوصَلَ الحبَّ إلى شَغاف قلبها"[2]، وفي (شعف): "الشين والعين والفاء يدل على أعالي الشئ ورأسه ... ولذلك يقال شعَفَه الحبُّ: كأنَّه غَشَّى قلبَه من فوقه، وقرأها ناس ﭽشَعَفَها ﭼ[3]، وهو من هذا ..."[4].

وقد وجَّه ابن فارس (39) قراءة.

ومثال الأحاديث قوله في (غل): "الغين واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تخلل شيءٍ، وثباتِ شيء، كالشيء يُغْرَزُ ... وأمّا الحديث: «ثلاثٌ لا يُغِلُّ عليهنَّ قلبُ مُؤْمن»، فمَنْ قال «لا يُغِلّ»: فهو من الإغلال، وهو الخيانة، ومن قال « لا يَغِلُّ»: فهو من الغِلّ والضِّغن"[5].

ومثال الشِّعر قوله في (غط): "الغين والطاء أُصيلٌ صحيح فيه معنيان: أحدُهما صوتٌ، والآخر وقتٌ من الأوقات، فالأوّل: غطِيط الإنسانِ في نَومه، ومنه الغَطاط: وهي القَطا، سمِّيت لصوتها غَطاطاً ...والأصل

---

[1] (?) يوسف/30.
[2] (?) مقاييس اللغة 3/195.
[3] (?) وهي قراءة شاذَّة ذكرها ابن جني في (المحتسب) 2/9-10, والعكبري في (التبيان في إعراب القرآن) ص430.
[4] (?) مقاييس اللغة 3/ 189، ومثله في (حذر) 2/37، و (سجن) 3/137.
[5] (?) المصدر السَّابق 4/375-376, والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط 7/37 برقم (6781), والكبير 2/41 برقم (1224), وابن ماجه 1/84 برقم (230), و2/1015-1016 برقم (3056), وغيرهما, وصحَّحه الألبانيُّ في تحقيقه لـ(سنن ابن ماجة), ص58 برقم (230), وفي غيره من تحقيقاته.

الآخر: الغُطَاط، قال قومٌ: هو الصُّبح ... وقال آخرون: هو سَدَف الظَّلام، وقالوا في بيتِ ابن أحمر:

... ... أُولَى الوَعَاوِعِ

من فَتَحَ شبَّههم بالقَطَا، ومن ضمَّ فإنّه شبَّههم بسواد السَّدَف كثرة ..."[1].

19- نظريَّةُ أصول المعاني تساعد على التأكُّد من صحَّة الحكم بعجمة الكلمة أو نفيه عنها؛ تبعاً لقرب معنى تلك الكلمة من المعنى المشترك أو بعدها عنه.

أ/ فهناك ألفاظٌ معرَّبة يذكرها المعجميون داخل تراكيب عربية، مما يوهم عروبتها فكلمة (البلاس) ومعناها: الكساء من الشَّعر، ذكرها اللغويون في الجذر (بلس) والمعنى المحوري لهذا الجذر يدور حول (اليأس والتحيُّر والانقطاع)، وهذا المعنى غير متحقق في هذا النَّوع من الألبسة؛ مما يقطع بأنَّ كلمة (البلاس) غريبة عن هذا الجذر، وقد نصَّ الجواليقي على أنها معَرَّبة[2].

ب/ كما أن هناك ألفاظاً عربية حُكم عليها بأنها معرَّبة، مع أنها تنتمي إلى جذر عربي، ويتساوق معناها مع المعنى المحوري له، وتتمشَّى مع ظروف الحياة العربية، وبناء على ذلك ينبغي أن ننفي عنها صفة العجمة، ونحكم بعروبتها كألفاظ (الجوهر، التّجْفاف، السَّجل، التَّنُّور)[3].

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/384, والبيت من البسيط, وهو في ديوان الهذليين 2/91, لأبي كبير الهذلي, وصدره:
لا يجفلون عن المضاف ولو رأوا
أُولَى الوَعَاوع كالغُطَاطِ المقبلِ

[2] (?) المعرَّب من الكلام الأعجمي، ص 158.

[3] (?) مقدمة في فقه التعريب، د. الموافي الرفاعي البيلي، ص 11- 25، عن دوران المادة على المعنى، ص83.

ومن النوع الأول في (مقاييس اللغة) قول ابن فارس في(جون): "الجيم والواو والنون أصــلٌ واحــد، زعم بعض النحــويين أنَّ الجَـون معـرّب، وأنــه اللـون الـذي يقولـه الفُرْس (الكُونَهْ) أي لون الشيء قال: فلذلك يقال الجَونُ الأسود والأبيض، وهذا كلامٌ لا معنى له، والجَوْن عند أهــل اللُّغةِ قاطبةً اسمٌ يقع على الأسود والأبيض، وهو بـابٌ من تســمية المتضــادَّين بالاســم الواحــد، كالنَّاهــل، والظّنّ، وسائرِ ما في الباب"[1].

ومن النـــوع الثــاني إنكــاره على من زعم (نبطيــة) (جداد) قال في (جد): "الجيم والدال أصـولٌ ثلاثـة: الأوَّل العظمـة، والثانيـة الحَـظ، والثـالث القَطْـع ... فأمَّا قــول الأعشى:

أضاءَ مِظَلَّتَه بالسِّرا جِ واللّيلُ غامِرُ جُدَّادِها

فيُقال إنها بالنَّبطيّة، وهي الخيوط الـتي تُعْقَد بالخيمة، وما هذا عنـدي بشـيءٍ، بل هي عربيّـةٌ صـحيحة، وهي من الجَـــدِّ وهو القَطـــع؛ وذلك أنَّها تُقطَـــعُ قِطَعـــاً على استواءٍ ..."[2].

20- تســاعد على ترشــيد اســتحداث الألفــاظ؛ لأنَّ "التأصـيل الـدقيق يمكّن من اختيـار أدق الألفـاظ المـراد استحداثها اشتقاقاً، وأنسبها للمعـنى المـراد وضـع اللفـظ له، وترجع تلك المنافع إلى أنَّ المعـنى المحـوري الـدقيق يمثل ميزاناً يحتكم إليه في معـاني الاسـتعمالات الواقعـة في أي مجال: علمياً كان أو أدبياً أو تشريعياً، وفي معـاني الاستعمالات المراد إنشاؤها"[3].

---

[1](?) مقاييس اللغة 1/496.

[2](?) مقـاييس اللغة 1/406-409، ومثلـه (الإنجيـل) في (نجـل) 5/396, والبيت من الوافر, في ديوان الأعشى, ص52.

[3](?) علم الاشتقاق، ص 279 – 283، وقـريب منـه في (دوران المادة على المعنى)، ص84.

21- تساعد على النَّقد اللغوي لكثيرٍ من التفسيرات والأحكام التي تخالف دلالة المعنى المشترك.

كنقد ابن فارس تفسيرَ (عروة الإسلام ببقيته) قال: في (عروى): "العين والراء والحرف المعتل أصلانِ صحيحان متباينان يدلُّ أحدُهما على ثباتٍ ومُلازمةٍ وغِشيان، والآخر يدلُّ على خلوٍّ ومفارقة ...ويقال: إنَّ عروة الإسلام: بقيته كقولهم: بأرض بني فلان عروة أي: بقية من كلاء، وهذا عندي كلام فيه جفاء؛ لأن الإسلام والحمد لله باق أبدا، وإنما عرى الإسلام شرائعه التي يتمسك بها، كل شريعة عروة قال الله تعالى عند ذكر الإيمان: "فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها" ..."[1].

و نقده بعضَ الفقهاء في تفسيرهم (التبيع) بأنه الذي استوى قرناه وأذناه، قال: "التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذُّ عنه من الباب شيءٌ وهو التلو والقفو يقال تبعت فلاناً إذا تلوته ... والتبيع ولد البقرة إذا تبع أمه وهو فرض الثلاثين، وكان بعض الفقهاء يقول: هو الذي استوى قرناه وأذناه, وهذا من طريقة الفتيا لا من قياس اللغة ..."[2].

ونقده من عابوا على خالد القسري (تـ126هـ) قوله «أطعِمُوني ماءً»، قال في (طعم) الطاء والعين والميم أصلٌ مطَّرد منقاسٌ في تذوُّقِ الشَّيء ... والإطعام يقع في كل ما يُطعَم، حتَّى الماء، قال الله تعالى: ﮋ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﮊ[3]، وقال في زمزم: «إنّها طَعامُ طُعْم، وشِفاء سُقْم»، وعِيب خالدُ بن عبد الله القسريّ بقوله: «أطعِمُوني ماءً»، وقال [بعضهم] في عيبه بذلك شعراً[4]، وذلك عندنا

---

[1] (?) مقاييس اللغة 4/296.
[2] (?) مقاييس اللغة 1/363.
[3] (?) البقرة/249.
[4] (?) الحيوان 2/267-268، 4/323، 6/390.

ليس بعيب، لما ذكرناه"[1].

وهناك نقودٌ كثيرةٌ لأحكام باللَّحن[2]، والتصحيف[3]، و العُجمة[4]، والتضاد[5]، وثبوت الألفاظ[6]، وغيرها, اتكأ ابن فارس في إصدارها على هذه النَّظريَّة.

22- تساعد على التخلُّص من دعوى التَّضاد؛ لإمكان عودة المتضادين إلى المعنى المشترك، كقوله في (رسَّ): "الراء والسين أصلٌ واحد يدلُّ على ثباتٍ ...فأمّا الرَّسُّ: فيقال إنّه من الأضداد، وهو الإصلاح بين الناس، والإِفْسَادُ بينهم، وأيُّ ذلك [كان] فإنّه إثباتُ عداوةٍ أو مودّة، وهو قياس الباب"[7]، وفي (نبه): "النون والباء والهاء أصلٌ صحيح يدلُّ على ارتفاع وسمُوّ، ومنه النُّبْه والانتباه، وهو اليَقَظة والارتفاع من النَّوم ... وقولهم: إنَّ النَّبَه من الأضداد، يقال للضَّائع نَبَهٌ وللموجود نَبَه، فهو عندنا صحيحٌ؛ لأنَّه إذا ضاع انتُبِه له, وإذا وُجِد انتُبِه له، ..."[8].

23- تساعد على الجمع بين أقوال العلماء في تفسير الألفاظ فتردّها إلى المعنى المشترك، كقول ابن فارس

---

[1] (?) مقاييس اللغة 3/410- 411, والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الصغير 1/186 برقم (295), والبزَّار 9/369 برقم (3946), وغيرهما, وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم (1123)ـ 4/324-325, والجزءُ الأوَّل من الحديث وهو «إنَّها طَعامُ طُعْم»، في مسلم, ص1003, برقم (2473).

[2] (?) مقاييس اللغة (علو) 4/146.

[3] (?) المصدر السَّابق (سحب) 3/142– 143، و (جرج) 1/450–451.

[4] (?) السَّابق (جد) 1/408–409، و (جون) 1/ 496.

[5] (?) نفسه (قفى) 1/496.

[6] (?) نفسه (قصف) 5 / 93.

[7] (?) مقاييس اللغة 2/373.

[8] (?) المصدر السَّابق 5/384، ومثله في (ظهر) 3/471-473، و (عفو) 4/58، و(قفى) 5/112-113.

في (حمس): "الحاء والميم والسين أصلٌ واحد يدلُّ على الشدَّة ... وزعم نـاسٌ أنّ الحَميس التَّنُّور، وقـال آخـرون: هو بالشــين معجمة، وأيَّ ذلك كــانَ فهو صــحيحٌ؛ لأنَّه إن كان من السـين فهو من الـذي ذكرنـاه ويكـون من شـدة التهـاب نـاره؛ وإن كـان بالشِّـين فهو من أحمشـتُ النـارَ والحربَ"[1]، أي: هيَّجتها[2].

24- تسـاعد على تـرجيح بعض تفسـيرات العلمـاء للألفـاظ على بعض، فكلَّمـا قـرُب التفسـير من قيـاس المعنى المشترك رُجِّح على غيره، كقـول ابن فـارس في (شن): "الشين والنون أصلٌ واحد يدلُّ على إخلاقٍ ويُبْس ... والشَّـــنُون: مختلف فيـــه، فقـــال قـــوم: هو المهزول، ...وقال آخـرون: هو السَّـمين، ويقـال إنّه الـذي ليس بسمينٍ ولا مهـزُول، وإذا اختلفت الأقاويل نُظِـرَ إلى أقربها من قيـاس البـاب فأُخِـذَ به، وقد قـال الخليل: إن الشَّـنُون الـذي ذهب بعضُ سِـمَنه، [شُـبّهَ] بالشَّـنّ ..."[3]، وفي (سيف): "السين والياء والفاء أصلٌ يدلُّ على امتدادٍ في شيء وطـول ... فأمَّا السَّـائفة من الأرض فمن هـذه أيضاً؛ لأنَّه الرَّمل الذي يميل في الجَلَد ويمتدُّ معها، قالوا: وهو الذي يقـال له العَـدَاب، قـال أبو زِيـاد: السَّـائفة: من الرَّمل ألينُ ما يكون منه، والأوَّل أصـحّ، وهو قـول النّضر؛ لأنّه أقيس وأشْبَه بالأصل الذي ذكرنـاه، وكـلُّ ما كـان من اللُّغة أقيَسَ فهو أصحُّ"[4]، وفي (حسم): "الحـاء والسـين والميم أصـلٌ واحـد، وهو قَطْع الشّـيء عن آخـره ... فأما قوله تعـالى: ﴿ ﴾[5]، فيقـال هي المتتابعة, ويقـال الحسـوم الشّـؤم, ويقـال سـمِّيت حُسـوماً؛ لأنها حسـمت

[1] (?) السَّابق 2/104.
[2] (?) نفسه 2/104.
[3] (?) نفسه 3/176.
[4] (?) مقاييس اللغة 3/122.
[5] (?) الحاقة/7.

الخيرَ عن أهلها, وهذا القول أقْيَس لما ذكرناه"[1].

يقول الدكتور محمد حسن جبل في هذه الفائدة والفائدة الرَّابعة عشرة, والسَّابعة عشرة:

"إنَّ المعنى المحوريَّ للتركيب إذا أُحكم استخلاصه, فإنَّه يمكِّننا من إحكام تفسيرنا لمفردات التركيب في سياقاتها القرآنية, ويمكِّننا كذلك من تقويم التفسيرات المرويَّة للفظ؛ لنختار منها ما نطمئنُّ إلى صحَّته, ونستبعد ما يتجافى مع المعنى المحوري, وهذه جدوى بالغة القيمة؛ لأنَّ كثيراً من الألفاظ رُويت لها تفسيرات مختلفة, ولا يسعنا الاختيار العشوائي, وبخاصةٍ إذا كان السِّياق يسمح بأكثر من تفسير, وهذا المعنى المحوريُّ هو أهمُّ مستويات التأصيل هنا"[2].

❊❊❊

---

[1] (?) مقاييس اللغة 2/57، ومثله في (حدم) 2/34، و (شأى) 3/239، و (عل) 4/12–14، و (عصب) 4/336-337، و (قب) 5/5.

[2] (?) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل 1/13.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي أعانني ووفقَّني لإتمام رسالتي هذه بهذا الوجه, وأصلِّي وأسلِّم على المبعوث رحمةً ونوراً للعالمين, وعلى آل بيته المطهَّرين, وأصحابه الخيِّرين, ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين, وبعد:

فهذه خاتمةٌ موجزةٌ لهذه الرسالة لخَّصتُ فيها أهمَّ نتائجها, و توصيَّاتها.

أولاً: أهمُّ النتائج:

خلصَ الباحث إلى بيان نظرية أصول المعاني في (مقاييس اللغة) لابن فارس على النحو التالي:

النتيجة الأولى: نتائج تطبيق النَّظرية على الجذور:

درس ابن فارس هذه النَّظرية على (4890) جذراً لغوياً:

1- تحقَّق المعني المشترك في (3454) جذراً منها, وجاء (3045) جذراً بلفظ الأصول وما قاربها، و (409) جذور بلفظ الكلمات وما قاربها، بنسبة 63، 70% من مجموع جذور (مقاييس اللغة).

2- تحقَّق المعنى المفرد بشكل كلمةٍ واحدةٍ للجذر اللغوي في (582) جذراً، منها (31) جذراً، بلفظ الأصول، و (551) بلفظ الكلمات وما قاربها، بنسبة 90، 11%.

3- تحقَّق المعنى المفرد بشك كلمتين أو أكثر للجذر اللغوي كل واحدة منها مفردة الدلالة في (182) جذراً، منها (31) جذراً بلفظ الأصول وما قاربها، و (151) بلفظ الكلمات وما قاربها، بنسبة 72، 3%.

4- احتوى (89) جذراً على معنيين فأكثر بعضها مشتركة وبعضها معاني مفردة, (49) جذراً منها, بلفظ الأصول، و (40) جذراً بلفظ الكلمات، بنسبة 82، 1%.

5- تـردد ابن فـارس بين تأصـيل (85) جـذراً بمعـنى مشترك أو مفرد أو منعها من ذلك بسبب الموانع، بنســبة 73، 1%.

6- حالت الموانـع اللفظيـة والمعنويـة بتصـرُّفاتها دون تحقــق أصــول المعــاني مشــتركةً أو مفــردةً في (498) جذراً، بنسبة 18، 10%.

وقد بلغت المعاني المشتركة في الجذور التي حظيت بمعنى مشترك (4095) معـنى مشـتركاً, (3597) معـنى بلفظ الأصول ومـا قاربهـا, و (498) بلفـظ الكلمـات ومـا قاربها.

في حين بلغت المعاني المفـردة في جميـع الجـذور التي حظيت بمعـنى مفـرد (1242) معـنى مفـرداً منهـا (169) بلفــظ الأصــول ومــا قاربهــا, و (1073) بلفــظ الكلمات وما قاربها.

النتيجة الثانية: مفهوم النَّظريَّة:

1- نظرية أصول المعاني عند ابن فارس هي: المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي.

وقــد شــرح البــاحث مفهــوم النظريــة, و المعــاني, والأصــول, ثم نقــل مجموعــةً من تعــاريف العلمــاء والباحثين لهذه النظرية, ثم شرح القضايا التي احتوى عليها التعريف المركَّب للنظريـة وهي: أ/نوعـا أصـول المعـــاني: المشـــتركة, والمفـــردة, وب/ تميـــيز الاستعمالات الأصول من الفـروع الـتي اشـتركت في المعـنى, و ج/ وكيفيـة اسـتنباط ابن فـارس للمعـنى المشترك.

2-أطلـق ابن فـارس على المعـنى المشـترك تسـعة مصطلحات وهي: (الأصل, و القياس, و المعنى, و القول, و الجملة, و الوجه, و الأمـر, و الشـيء, و البـاب), ويفهم من بعض عباراته إطلاقه مصطلح (التأصـيل) على عمليـة استنباط المعنى المشترك.

3-أطلـق جماعـةٌ من العلمـاء والبـاحثين على هـذه النظرية تسعة مصطلحات وهي: (الأصول, والمقاييس, و الاشتقاق الصغير, والاشتقاق الكبير, و الدوران, و المعنى المحـوري, و الدلالـة المحوريـة, والتأصـيل أو الاشـتقاق التأصـيلي, و الرَّبـط الاشـتقاقي المحـوري), وكلهـا مصطلحات صحيحة؛ باستثناء الرَّابع ففيه نظر.

4-إخترت مصطلح (أصـول المعـاني) لهـذه النظريـة؛ لأنَّه أدقُّ في التعبـير عنهـا, ولجمعه بين مصـطلحين لابن فارس.

5-حظيت نظرية أصـول المعـاني بسـبع سـمات أساسـية وهي: (الإيجـاز, و الوضـوح, و الشُّـمول, و الإحكـام, و التوقيـف, و الفصـاحة, و الاختصـاص بجـذر واحد).

6-وحظيت بأحد عشرة سمةً متغيِّرة وهي: (القيـاس, و الاطراد, و الاشتراك, و الكِبَر, و الشُّـهرة, و الحُسْـن, و الصـحَّة, و الاتفـاق عليهـا, و كونها شـرعية إسـلامية, و الاشتراك بين العرب والعجم, و التوحُّد).

النتيجة الثالثة: منهج العرض.

اتبع ابن فارس في عرض أصول المعاني منهجاً شـبه مطَّرد متبعاً فيه ستَّ خطواتٍ متتالية وهي:

1- رسم الجـذر اللغـوي والنَّص على حروفه المكوِّنة له بأعيانها.

2- اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما معاً.

3- وصف الجـذر اللغـوي أو الأصل المعنـوي أو هما معاً.

4- تحديد عـدد الأصـول الـتي يحتـوي عليها الجـذر اللغوي.

5- صياغة الأصل أو الأصول المعنوية.

6-بيان تحقق هـذا الأصل أو الأصـول في اسـتعمالات

الجذر اللغوي أو عدم تحققها.

النتيجة الرَّابعة: وسائل التحقق وامتناعه.

1-اسـتعان ابن فـارس بثلاث وسـائل لتحقيق أصـول المعاني في اسـتعمالات الجـذور اللغوية وهي: (القيـاس, والاشـــتقاق, والحمل بأســـاليبه الأربعـــة: التشـــبيه, والاستعارة, والمجاز المرسل, والكناية).

2-تعـذَّر تحقق المعـنى المشـترك في (598) جـذراً لغويـاً, كما تعـذَّر دخـول (352) اسـتعمالاً) في قيـاس المعـنى المشـترك لجـذورها؛ لوجـودُ تسـعة موانع لفظية وهي: (انتفـاء ثبـوت الألفـاظ, والشَّـك في ثبوتهـا, والتصـحيف, والإبـدال, والقلب المكـاني, والتعـريب, والإتبـاع, والانتمـاء لجـذرٍ آخـر, واللّهجـات), و ثلاثة موانع معنوية وهي: (غمـوضُ معـاني الألفـاظ, وخفـاءُ قيـاس بعضها, وانعدامُه من البعض الآخر).

وشذَّ (574) استعمالاً عن قيـاس المعـنى المشـترك لجذورها البالغة (419) جذراً لغوياً.

النَّتيجة الخامسة: التأثر والتأثير في نظرية أصول المعاني.

أولاً: التأثُّر:

لا يوجد دليـلٌ قـاطعٌ على أنَّ ابن فـارس اهتـدى إلى هذه النظرية بإشـاراتٍ من عـالم أو علمـاء تقـدموه, وقد نقل كثيراً من أصول المعاني لعلماء سـابقين له كالخليل وأبي عمـرو الشـيباني, والأصـمعي, وأبي عُبيـد, وابن الأعـرابي, وابن السِّـكِّيت, وأبي حـاتم السِّجسـتاني, وابن قتيبة, وأبي إسحاق الزجَّاج, وابن دريد, ولو صـحَّ أنَّه تـأثَّر بأحد هـؤلاء فـإنَّ الخليل هو الأحظى بـذلك؛ لتصـريحه بإمامته له في هـذه النَّظريـة, وكونه أكـثر من نقل عنه أصولاً معنوية ومقاييس جزئية.

ثانياً: التأثير:

ذيَّل الصَّـغَانيُّ دراسـته للجـذور اللغوية بأصـول ابن فــارس, وعنه نقل الزَّبيـديُّ والمنــاويُّ في شــرحيهما للقاموس بعض أصـول ابن فـارس المعنويـة, ولم ينطلق هؤلاء العلماء من هذا النَّقل إلى بناء معـاجمهم هـذه على ضوء هذه النَّظرية.

وبـنى جماعة من المعجمـيين المُحْـدَثين ثلاثة معـاجم جليلة على ضوء هـذه النَّظرية مع مخـالفتهم لابن فـارس في بعض المعــالم, وهي: (المعجم الكبـير) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة, و (المعجم الاشتقاقي المؤصَّـل لألفـاظ القـرآن الكـريم) للـدكتور: محمد حسن جبـل, (والتحقيق في كلمات القرآن الكريم) للشيخ: حسن المصطفوي.

وظنُّ تأثُّر تسـعة من المعـاجم والكتب بهـذه النَّظرية ظنَّاً, بعضــها ثبت عــدم تأثُّرهــا, وبعضــها تحتمل التــأثُّر وعدمه.

النتيجة السَّادسة: صحَّة النظرية.

أثبت البحث صـحَّة هـذه النظرية في غـالب الجـذور اللغوية لأدلة:

أولها: ظهور المعنى المشترك الذي تقوم عليه هـذه النَّظريَّة بين اســتعمالات الجـــذور اللغوية للمتأمِّل في (مقايس اللغة).

والثاني: أنَّ هذه النَّظريَّة من باب الاشتقاق الصَّغير، وقد اتفق الاشــتقاقيون على ضـــرورة الاشــتراك في المعـنى بين الأصل والفـرع المشـتق في هـذا النَّوع من الاشتقاق.

والثالث: إثبات جماعةٍ من علماء اللغة وغيرهم لهذه النَّظرية نظرياً وتطبيقياً.

والرابع: ثبـــوت فوائد هـــذه النَّظريَّة على اللغة ودارسيها ثبوتاً يرسِّخ صحتها وأهميتها.

ثانياً: أهم التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: توثيق معـاني الألفـاظ بالاسـتعانة بأصـول ابن فـارس هـذه؛ لأنَّها تسـاعد على تصـوُّر معـاني الجـذور وتعليلها.

ثانيــاً: التنبُّه إلى أنَّ هــذه الأصــول من اجتهــاد ابن فــارس واســتنباطه, وأنَّها ليست نصوصــاً منقولــةً عن العــرب, وقد خالفه بعض من اســتنبطوا أصــولاً معنوية ممن تقدَّموه أو أتوا بعده في صياغة كثيرٍ من الأصول.

ثالثــاً: (مقــاييس اللغــة) ليس معجمــاً موســوعياً, وبالتالي قد لا يجد البـاحث فيه بعضَ الألفـاظ الـتي يبحث عنه, وهي موجودةٌ في المعاجم الموسوعية.

رابعــاً: التنبُّه عند التوثيق من (مقــاييس اللغــة) إذا حكم ابن فـارس بتعـدد الأصـول, إلى الأصل الـذي تنتمي إليه الكلمة الـتي نبحث عنهـا, فقد قـدَّمت أنَّ ابن فـارس يكاد يذهب إلى أن الجذور التي تعـددت أصـولها من بـاب الجذور المستقلَّة عن بعضها.

خامساً: هنـاك جـوانب في (مقـاييس اللغـة) تصـلح كرسائل جامعية أو بحوث محكَّمه ومنها:

1- دراسة الجــذور والألفــاظ الــتي حكم ابن فــارس بخروجها عن دلالة المعـنى المشـترك؛ لأسـباب مختلفـة, دراسة تأصيلية للتأكد من أحكام ابن فارس فيها تفصيلاً.

2- دراسة الجـذور والألفـاظ الـتي فـاتت ابن فـارس ومعرفة مدى تحقق هذه النَّظريَّة فيها.

3- دراسة توجيهــات ابن فــارس للقــراءات القرآنية التي أوردها في (مقاييس اللغة) وعددها (39) قراءة.

4- دراسة الجذور التي حكم ابن فارس بتعدد أصولها,

ومحاولة إعادتها إلى أصل واحـــد, والاســـتعانة في هـــذا الباب بالمعاجم التي التزمت توحيد الأصول.

5- استنباط المعـاني المشـتركة للجـذور الـتي أغفلها ابن فارس, أو سقطت من نسخة (مقاييس اللغة).

6- تعليل الاستعمالات الـتي لم يعلِّل ابن فـارس وجه دخولها في قياس المعنى المشترك لجذورها.

7- تحرير الجـذور الــتي تــداخلت مع بعضــها وبيــان المعنى المشترك الخَليق بكلٍّ واحدٍ منها على حِده.

8- دراسة اللهجــات اليمنية الــواردة في (مقــاييس اللغــة), من ناحية ثبوتهــا, وإمكــان إدخالها في قيــاس المعنى المشترك لجذورها.

الفهارس

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ	25	النساء	434
ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ	43	النساء	247
ﭽ ﭢ ﭼ	51	النساء	290
ﭽ ﭢ ﭼ	60	النساء	290
ﭽ ﭢ ﭼ	76	النساء	290
ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ	118	النساء	70
ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ	6	المائدة	247
ﭽ ﭢ ﭼ	60	المائدة	290
ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ	76	الأنعام	402
ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ.	27	الأعراف	67
ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ	3	التوبة	73
ﭽ ﮓ ﭼ	11	الأنفال	398
ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ	5	يونس	290
ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ	10	يوسف	81
ﭽ ﭼ	30	يوسف	446
ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ	80	يوسف	289
ﭽ ﭼ	85	يوسف	377

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ﭽ ﯙ ﯚ □ ﯛ ﯜ ﭼ	12	القصص	289
ﭽ ﮐ ﮑ ﭼ	31	القصص	404
ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ	71	القصص	290
ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ □ □ □ □ □ ﭼ	17	السجدة	402
ﭽ □ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ	15	سبأ	402
ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ	16	سبأ	402
ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ	23	سبأ	213
ﭽ □ □ □ □ □□ ﭼ	46	سبأ	403
ﭽ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭼ	36	الصافات	403
ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ	158	الصافات	403
ﭽ ﭝ ﭼ	17	الزمر	290
ﭽ ﮀ ﮁ ﭼ	14	الدخان	403
ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ	8	الجاثية	412
ﭽ □ □ ﯤ ﯥ ﯦ □ ﭼ	35	الأحقاف	83

ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ	32	النجم	403
ﭽ ﭼ	65	الواقعة	274
ﭽ ﭼ	16	المجادلة	402
ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ	14	الحشر	435
ﭽ ﭼ	2	المنافقون	402
ﭽ ﭼ	7	الحاقة	452
ﭽ ﯙ ﯚ ﭼ	5	المدثر	285
ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ	33	القيامة	279
ﭽ ﯿ ﭼ	21	عبس	28
ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ	4	المسد	235
ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ	4	الناس	117
ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ	6	الناس	403

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار.

«مَنْ أكلَ من هذهِ الشَّجَرةِ الخبيثةِ فلا يقربَنَّ مسجِدَنا.... 130, 203

ثالثاً: فهرس الأشعار والأرجاز

أولاً: الأبيات الكاملة:

ثانياً: أنصاف الأبيات:

رابعاً: فهرس الأعلام

خامساً: فهرس المصادر و المراجع.

1-إبراز المعاني من حرز الأماني, عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم, المعروف بـ(أبي شامة الدمشقي), تحقيق: إبراهيم عطوه عوض, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.

2-ابن فارس اللغوي منهجه وأثره في الدراسات اللغوية، د. أمين محمد فاخر، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط 1، 1411هـ/1991م.

3-الإتباع والمزاوجة، أبو الحسين أحمد بن فارس الـرَّازيّ، حققه وضبطه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة, ومكتبة المثنى, بغداد، 1366هـ/1947م.

4-الإتقان في علوم القرآن, جلال الدين عبد الرحمن السيوطي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار التراث, القاهرة, ط3, 1405هـ/1985م.

5-أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بـ(ابن العربي)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ/ 2003م.

6-الأحكام اللغوية بين ابن فارس في مقاييسه, وابن سيده في محكمه, وأثرها في الحركة المعجمية، د. حامد محمد أمين شعبان، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، غير منشورة, نوقشت عام 1974م.

7-أحمد بن فارس، هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد, 1970م.

8-أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي، مطبعة الميرزا عباس التبريزي، 1865م.

9-الأدب المفـرد, محمـد بن إسـماعيل البخـاري, تحقيـق: سـمير بن أمين الزُّهـيري, مكتبـة المعـارف, الرياض, ط1, 1419هـ/1998م.
10- الأديب والمفكّر أبو حيان التوحيدي , علي دُبّ , الدار العربية للكتاب, ليبيا, تونس, 1976م.
11-ارتشـاف الضَّـرَب من لسـان العـرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي, القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
12-إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول، الإمام: محمد بن علي الشوكاني، تحقيـق: أبي حفص سامي بن العـربي الأثـري، دار الفضـيلة، الريـاض، السُّعودية، ط1، 1421هـ/2000م.

13- إرواء الغليل في تخــريج أحــاديث منــار السـبيل, محمد ناصر الـدين الألبـاني, إشـراف: زهـير الشاويش, المكتب الإسـلامي, بـيروت ط2, 1405 هــ/ 1985م.
14-أســاس البلاغــة، جــار الله محمــود بن عمر الزمخشــري، تحقيــق: محمد باسل عيــون السُّــود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.

15- الاستيعاب في معرفة الأصحاب, أبـو عمـر يوسف بن عبد الله بن عبد البَّر القُرْطبي النَّمَري, صحَّحه وخرَّج أحاديثه: عـادل مُرْشـد, دار الأعلام, عمَّان, الأردنّ, ط1, 1423هـ/2002م.
16- أُسْــد الغابــة في معرفــة الصَّــحابة, أبو الحسن عليُّ بن محمد بن عبد الكــــــريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري المعروف بـ(ابن الأثير), تحقيـق: عـادل أحمد الرِّفاعي, دار إحياء التراث العـربي, بـيروت, لبنـان, ط1, 1417هـ/1996م.
17-إسفار الفصـيح، أبو سـهل محمد بن علي بن محمد الهــروي النحــوي تحقيق: د. أحمد بن ســعيد بن

محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1420هـ.
18- **أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها,** أبو الحسين: أحمد بن فارس الـرَّازيّ, تحقيـق: ماجد الـذهبي, جمعية إحياء التراث الإسلامي, الكويت, ط1, 1409هـ/1989م.

19- **اشـتقاق أسـماء اللـه،** أبو القاسـم: عبد الـرحمن بن إسحاق الزَّجـاجي، تحقيـق: د. عبد الحسـين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2, 1406هـ/ 1986م.
20- **اشـتقاق الأسـماء،** أبو سـعيد عبد الملك بن قُـريب الأصـمعي، تحقيـق: د. رمضـان عبد التـواب، و د. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي, القاهرة.
21- **الاشـتقاق في جـامع البيـان في تفسـير القـرآن للطـبري, مع عمل معجم اشـتقاقي من الخليل للطـبري،** د. حسن محمد حسن البـاجوري، رسـالة دكتـوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهـر، بالمنصـورة، غـير مشـنورة, نوقشت عـام 1417هـ/ 1997م.
22- **الاشتقاق،** أبو بكر محمد بن الحسن بن دريـد، تحقيق وشـرح: عبد السـلام محمد هـارون، دار الجيـل، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ/1991م.

23- **الأصمعيَّات,** اختيـار أبي سـعيد عبـد الملـك بن قُريب الأصمعيّ, تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر, وعبـد السَّلام هارون, دار المعارف, القاهرة, ط5, 1979م.
24- الإعلام بمن في تـاريخ الهند من الأعلام, المسمى: نزهة الخواطر وبهجة المسـامع والنـواظر, عبد الحيّ بن فخر الـدين الحسـني, دار ابن حـزم, بـيروت- لبنان, ط1, 1420هـ/1999م.
25- **الأعلام،** خـير الـدين الـزِرِكْلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م.

26- **الأغاني,** أبو الفرج الأصفهاني, تحقيـق: سـمير جابر, دار الفكر, بيروت, لبنان.
27- **الألفيَّة،** محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسـيّ، مؤسسة الكتب الثقافية، بـيروت، لبنـان, ط3، 1425هـ/ 2000م.

28- **ألقـاب الشُّـعراء ومن يُعـرف منهم بأُمِّه,** أبو جعفر: محمد بن حبيب, ضـمن (نـوادر المخطوطـات) جمـع وتحقيـق: عبـد السـلام هـارون, (المجلـد الأول) ص 297-328, مطبعــة مصــطفى البــابي الحلــبي وأولاده بمصر, القاهرة, ط2, 1393هـ/1973م.
29- **الإمتاع والمؤانسة,** أبـو حيـان علي بن محمـد بن العباس التوحيدي, دار الكتب العلمية, بـيروت, لبنـان, ط1, 1424هـ/2003م.

30- **إنباه الرواة على أنبـاه النحـاة,** أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطي, تحقيـــــــق: محمد أبو الفضل إبـــراهيم, دار الفكر العـــربي, القـــاهرة, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت, لبنان, ط1, 1406هـ/1986م.
31- **أنيس الفقهــاء في تعريفــات الألفــاظ المتداولة بين الفقهاء،** قاسـم بن عبـد اللـه بن أمـير علي القونوي الرُّومي الحنفي، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان, 1424هـ/2004م.
32- **الإيضـاح لتلخيص المفتـاح،** الخطيب محمـد بن عبد الرحمن القزويـني، تحقيـق وشـرح الأسـتاذ: عبـد المتعــال الصَّــعيدي، مكتبــة الآداب، القــاهرة، مصــر، 1420هـ/1999م.
33- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق،** زين الـدين ابن نجيم الحنفي, دار المعرفة، بيروت.
34- **البحر المحيــط،** أبو حيـــان: محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: الشيخ: عـادل عبد الموجـود، والشـيخ: علي محمد معوّض، وآخران، دار الكتب العلميـة، بـيروت،

لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.

35-بـدائع الصـنائع في تـرتيب الشـرائع، علاء الـدين الكاسـاني، دار الكتـاب العـربي، بـيروت, لبنـان, 1982م.

36-البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي, دار إحياء الكتب العربية, القـاهرة, تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، ط1، 1376هـ/1957م.

37-بغيـــة الوعـــاة في طبقـــات اللغـــويين والنُّحاة، جلال الدين عبـد الـرحمن السـيوطي، تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، دار الفكـر، بـيروت, لبنـان, 1399هـ/1979م.

38- البلاغـة الواضـحة, علي الجـارم, ومصـطفى أمين.

39-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة, محمد بن يعقوب الفيروز آبادي, تحقيق: محمد المصري, جمعية إحياء التراث الإسلامي, الكويت, ط1, 1407هـ.

40-تـاج العـروس من جـواهر القـاموس، أبـو الفيض، محمـد بن محمـد بن عبـد الـرزاق الحسـيني، الملقّب بـ(مرتضـــى الزَّبيـــدي)، تحقيق: مجموعـــة من المحققين، دار الهداية.

41- تاريخ الأدب العربي, كارل بروكلمان, (الجزء الثـاني) ترجمـة: د. عبد الحليم النَّجـار, دار المعـارف, القاهرة, 1959-1962م.

42- تـــاريخ الإســـلام ووفيـــات المشـــاهير والأعلام, شـــمس الـــدين محمد بن أحمد بن عثمـــان الذهبي, تحقيق: د. عمر عبد السلام تـدمري, دار الكتـاب العربي, لبنان, بيروت, ط1, 1407هـ/1987م.

43- التاريخ الكبير, محمـد بن إسـماعيل البخـاري, طبع تحت مراقبة د. محمـد عبـد المعين خـان, دار الكتب

العلمية, بيروت, لبنان.
44-تاريخ مدينة السَّلام (بغداد) وأخبار محدِّثيها, وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وواريديها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ، تحقيق: د. بشّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
45-تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَري، تحقيق وشرح: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، ط2، 1393هـ/ 1973م.
46- التبيان في إعراب القرآن, أبو البقاء: عبد الله بن الحسين العكبري, تحقيق: سعد كريم الفقي, دار اليقين للنشر والتوزيع, ط1, 1422هـ/2001م.
47-التحقيق في كلمات القرآن الكريم، الشيخ: حسن المصطفوي، طهران، إيران، ط1، 1393هـ.
48-تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم العربي، د. عبد الرزاق بن فرَّاج الصاعديّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية, بالمدينة المنورة، ط2، 1429هـ/2008م.
49-التدوين في أخبار قزوين (التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين) العلامة عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1987هـ.

50- تذكرة الحفاظ, شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي, تحقيق: زكريا عميرات, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط1, 1419هـ/1998م.
51- الترغيب والترهيب, الحافظ عبد العظيم بن عبد القويّ المنذري, حكم على آحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد بن ناصر الدين الألباني, اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان, دار المعارف, الرياض, ط

1, 1424هـ.
52- **التعريفات**، الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلميــة، بــيروت، لبنــان، ط1، 1403هـ/ 1983م.

53- **تمـام فصـيح الكلام,** أبو الحسـين: أحمد بن فـارس الـرازي, تحقيـق: د. زيـان أحمد الحـاج إبـراهيم, منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق, الكويت, 1411هـ/1990م.

54- **تنقيح المقـال في علم الرجـال,** الشـيخ: عبد الله المامقـاني, تحقيق واسـتدراك: محـيى الـدين المامقاني, مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
55-**تهذيب اللغة، أبو منصور محمـد بن أحمـد الأزهـري،** تحقيـق: محمـد عـوض مـرعب، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
56- **توضيح المقاصد والمسالك بشـرح ألفيـة ابن مالك,** للمرادي المعـروف بــ(ابن أمِّ قاسـم) شـرح وتحقيــق أ. د عبــد الــرحمن علي ســليمان, دار الفكــر العربي, القاهرة, ط1, 1422هـ/2001م.
57-**التيسـير في القـراءات السَّـبع,** أبو عمـرو الداني, تحقيق: د. حاتم صـالح الضـامن, مكتبة الصـحابة, الشارقة, الإمارات, ط1, 1429هـ/2008م.

58- **الثقـات,** أبـو حـاتم محمـد بن حبَّان بن أحمـد التميمي البُسْتي, تحقيق السيد: شـرف الـدين أحمـد, دار الفكر, بيروت, لبنان, ط1, 1395هـ/1975م.
59-**الجامع لأحكام القرآن،** أبـو عبـد اللـه محمـد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شـمس الدين القرطبي, تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عــالم الكتب، الرياض، السعودية، 1423هـ/2003م.
60-**جذور لغوية قرآنية فاتت ابن فــارس في معجم مقـــاييس اللغـــة**، د. عبد الحكم صـــالح عبد

الحفيظ سلامة، المؤسسة العلمية الحديثة بشبين الكوء، مصر، ط1، 1411هـ/1991.

61- **جمهرة اللغة,** أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد, تحقيق: د. رزمي منير بعلبَكي, دار العلم للملايين, بيروت, لبنان, ط1, 1987م.
62-**حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع للسُّبكي،** مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة, ط2، 1356هـ/1937م.
63-**حلية الفقهاء،** أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/ 1983م.
64-**الحيوان،** أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر, القاهرة، ط2، 1385هـ/ 1965م.
65-**الخصائص،** أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت, لبنان.
66-**دراسات في فقه اللغة،** د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط16، 2004م.
67-**دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر,** د. علي حلمي موسى, ود. عبد الصَّبور شاهين, الكويت.
68-**الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية،** د. عبد الكريم محمد حسن جبل، المطبعة العلمية، دمشق، سوريا، توزيع دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط1، 2003م.
69-**دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري،** د. جمال عبد الكريم المهدي، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، بالقاهرة، نوقشت عام 1411هـ/

1991م.

70- **الـــديباج المـــذهَّب في معرفة أعيـــان المذهب,** إبـراهيم بن علي بن محمـد, المشهور بــ(ابن فرحــون) تحقيــق: د. علي عمــر, مكتبة الثقافة الدينيــة, القاهرة, ط1, 1423هـ/2003م.

71- **ديـوان ابن ميَّادة (شـعر ابن ميَّادة),** جمـع وتحقيــق: د. حنــا جميــل حــداد, راجعــه وأشــرف على طباعته: قـدري الحكيم, مطبوعـات مجمـع اللغـة العربيـة بدمشق, سوريا, 1402هـ/1982م.

72- **ديوان الأدب,** أبو إبـراهيم إسـحاق بن إبـراهيم الفــارابي, تحقيــق: د. أحمــد مختــار عمــر, ومراجعــة د. إبراهيم أنيس, مجمع اللغة العربية بالقاهرة, مؤسسة دار الشعب, بالقاهرة, 1974م.

73- **ديوان الأعشى الكبير,** تحقيـق: د. حَنَـا نصـر الحتّي, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, ط1, 1412هـ/ 1992م.

74- **ديـوان الشَّـنفرى,** جمـع وتحقيـق وشـرح: د. إميل بديع يعقوب, دار الكتاب العربي, بـيروت, لبنـان, ط 2, 1417هـ/1996م.

75- **ديوان الطِّرِمَّاح,** تحقيـق: د. عِـزَّة حسـن, دار الشَّــرق العــربي, بــيروت, لبنــان, حلب ســورية, ط2, 1414هـ/1994م.

76- **ديوان العبَّاس بن مرداس السّـلمي,** جمـع وتحقيق: د. يحـيى الجبُّوري, مؤسســة الرِّســالة, بـيروت, لبنان, ط1, 1421هـ/1991م.

77- **ديــوان العجَّاج,** بروايـــة الأصــمعيّ وشــرحه, تحقيق: عبـد الحفيـظ السـطلي, مكتبـة أطلس, دمشـق, سوريا, 1971م.

78- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي,** جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي, دار صادر, بيروت, لبنان, ط1, 2000م.

79- ديـوان المتلمِّس الضُّـبَعي بروايـة الأثـرم وأبي عبيـدة عن الأصـمعي, تحقيـق وشـرح: حسـن كامـل الصّـيرفي, نشـر معهـد المخطوطـات العربيـة, القاهرة, 1390هـ/1970م:
80- ديوان النَّابغة الذبياني, تحقيق وشـرح: كـرم البُستاني, درا صادر, دار بيروت, بيروت, لبنان, 1383هـ/ 1963م.
81- ديوان النَّجاشـيِّ الشَّـاعر, صَـنْعة وتحقيـق: صالح البكاري, والطَّيب العشَّاش, وسعد غراب, مؤسسة المواهب, بيروت, لبنان, ط1, 1419هـ/1999م.
82- ديوان الهذليين, تحقيـق: أحمـد الـزين, الـدار القومية للطباعة والنشر, القاهرة, 1385هـ/1965م.
83- ديـوان امـرىء القيس, تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم, دار المعـارف, القـاهرة, 1389هـ/ 1969م.
84- ديـوان تأبَّط شـرَّاً وأخبـاره, جمـع وتحقيـق وشـرح: علي ذو الفقـار شـاكر, دار الغـرب الإسـلامي, بيروت, لبنان, ط2, 1419هـ/1999م.
85-ديوان جرير، اعتنى به وشرحه حمدُو طمّـاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.

86- ديـوان حسَّـان بن ثـابت, تحقيـق: د. سـيد حنفي حسنين, الهيئة المصرية العامـة للكتـاب, القـاهرة, 1394هـ/1974م.
87- ديـوان طَرَفـة بن العبـد بشـرح الأعلم الشَّنْتَمري, نشر: مجمع اللغة العربية بدمشق, تحقيـق: دريّـة الخطيب, ولطفي الصّـقال, مطبعـة دار الكتـاب, 1395هـ/1975م.
88- ديـوان عمـر بن أبي ربيعـة المخـزومي, تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد, مطبعـة السَّـعادة, القاهرة, ط2, 1380هـ/1960م.
89- ديوان لبيد بن ربيعة العامري, اعتنى بـه:

حمـــدو طمَّاس, دار المعرفـــة, بـــيروت, لبنـــان, ط1, 1425هـ/2004م.

90- ذخـــيرة الحفَّاظ المخـــرَّج على الحـــروف والألفـــاظ (الـــذخيرة في الأحـــاديث الضـــعيفة والموضـــوعة), الإمـــام الحافـــظ: محمـــد بن طـــاهر المقدسي, رتَّبه وحققه وخرَّج أحاديثه د. عبد الــرحمن بن عبد الجبار الفريوائي, دار السَّلف, الرياض, السعودية, ط 1, 1416هـ/1996م.

91-الـــذخيرة، شـــهاب الـــدين أحمـــد بن إدريس القرافي، تحقيق: د. محمـد حجي، دار الغـرب الإسـلامي، بيروت، لبنان, ط1، 1994م.

92-رسـالة الاشـتقاق, أبو بكر محمد بن السَّــري السَّـــرَّاج, تحقيـــق: محمد علي الـــدرويش, ومصـــطفى الحدري, دمشق, سويا, 1972م.

93-الرســـــالة، الإمـــــام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شـاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

94- الروض المعطار في خـبر الأقطـار, محمد بن عبد المنعم الحِمـــيري, تحقيـــق: د. إحســـان عبـــاس, مؤسسة ناصر للثقافة, بيروت, لبنان, ط2, 1980م.

95-زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمـد الجـوزي، المكتب الإسـلامي, بـيروت، لبنان, ط3، 1404هـ.

96-ســبل الهــدى والرشــاد في ســيرة خــير العبــاد، للإمــام محمــد بن يوســف الصــالحي الشــامي المتوفي سنة 942 هـ، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمــد عبــد الموجــود، والشــيخ علي محمــد معــوض، دار الكتب العلمية بيروت, لبنان، ط1, 1414 هـ/1993م.

97- سرُّ الليـال في القلب والإبـدال, أحمـد بن فـارس الشِّـدياق, المطبعـة السُّـلطانية, الآسـتانة, تركيـا,

1284هـ.

98-سِرُّ اللَّيـال في القَلب والإبـدال، أحمد بن فارس الشدياق، تقديم وتحقيق واختيار: د. محمّد الهـادي بن الطّاهر المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.

99- سنن ابن ماجه, أبو عبد اللـه محمـد بن يزيـد القزويني, الشهير بـ(ابن ماجه) حكم على أحاديثـه وآثـاره وعلّق عليه المحدِّث: محمد ناصر الـدين الألبـاني, اعتـنى به: أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان, مكتبة المعـارف, الرياض, ط1, 1417هـ.

100- سـنن ابن ماجه, محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويـني, تحقيق: محمد فـؤاد عبد البـاقي, دار الفكر, بيروت, لبنان.

101- سـنن الترمـذي, محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي, دار إحياء التراث العربي, بـيروت, لبنـان, تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

102- سير أعلام النُّبلاء، شـمس الـدين محمد بن أحمد بن عثمـان الـذهبي، تحقيـق: شـعيب الأرنـاؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسـي، مؤسسة الرسـالة، بـيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1984م.

103- شـرح ابن النَّاظم على ألفيـة ابن مالك, ابن النَّاظم: بدر الدين محمد بن محمد بن مالـك, تحقيق: محمـد باسـل عيـون السُّـود, دار الكتب العلميـة, بيروت, لبنان, ط1, 1420هـ/2000م.

104- شـرح أشـعار الهـذليين, صـنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّري, تحقيق: عبـد السـتار أحمد فرَّاج, ومراجعـة: محمـود محمـد شـاكر, مكتبـة دار العروبة, بالقاهرة, ومطبعة المدني بالقاهرة.

105- شـرح القصـائد السَّـبع الطـوال الجاهليات، أبو بكر: محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق:

عبد السَّلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة, ط5.
106-شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقــاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتــوحي المعــروف بــابن النجَّار، تحقيــــق: محمد الــــزُّحيلي ونزيه حمَّاد، مكتبة العبيكان، السعودية، ط2، 1419هـ/1997م.

107- شرح المعلَّقات السّبع, أبــو عبــد اللــه الحسين بن أحمد الزَّوزني, الدار العالمية, بيروت, لبنــان, 1993م.
108- شرح المفضليات, أبــو محمــد القاســم بن محمد بن بشَّــار الأنبــاري, تحقيــق: كــارلوس, يعقــوب لايَل, مطبعة الآباء اليسوعيين, بيروت, لبنان, 1920م.
109- شرح ديوان الحماسة, أبو زكريا يحــيى بن علي التبريزي, الشهير بـ(الخطيب), دار عــالم الكتب, بيروت, لبنان.
110- شرح ديوان الحماسة, أبو علي: أحمــد بن محمــد بن الحســن المــرزوقي, تحقيــق: أحمــد أمين, وعبــد الســلام هــارون, دار الجيــل, بــيروت, لبنــان, ط1, 1411هـ/1991م.
111- شرح مقامات الحريــري, أبو العبــاس: أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشُّريشي, تحقيــق: محمد أبو الفضل إبــراهيم, المكتبة العصــرية, صــيدا, بــيروت, لبنان, 1413هـ/1992م.
112-شرح نخبة الفكــر في مصــطلحات أهــل الأثر، نور الــدين أبــو الحســن على بن ســلطان الهــروي المعروف بـ(مُلّا على القاري) تحقيق وتعليق: محمد نــزار تميم, وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت, لبنان.
113- شـــرح نهج البلاغة, أبـــو حامـــد: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديــد، تحقيـــق: محمد أبو الفضل ابـــراهيم, دار احيـــاء الكتب العربية, القاهرة, ط1, 1378هـ/1959م.
114- شــعب الإيمــان, أحمد بن الحســين بن

علي بن موسى الـــبيهقي, حققه وراجع نصوصه وخـــرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد, أشـــــرف على تحقيقه وتخـــريج أحاديثه: مختـــار أحمد النـــدوي, مكتبة الرشد, الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند, ط1, 1423هـ/2003م.

115- **الشِّعر والشـعراء,** عبـد اللـه بن مسـلم بن قتيبة, تحقيق: أحمد محمد شاكر, دار المعارف, القـاهرة, 1386هـ/1967م.

116- **الشماريخ في علم التاريخ،** عبـد الـرحمن بن أبي بكـــر الســـيوطي، تحقيـــق محمـــد بن إبـــراهيم الشيباني، الدار السلفية، الكويت، 1399هـ.

117- **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسـنن العــرب في كلامهــا،** أبو الحســين أحمد بن فـــارس الرَّازيّ، تحقيق السيد: أحمد صقر، مطبعة عيسى البـــابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

118- **الصّـــحاح في اللغة** (تجديد صـــحاح العلامة الجــوهري) إعــداد وتصــنيف: نــديم مَرْعَشْــلي, وأســامة مَرْعَشْلي, دار الحضارة العربية, بيروت, لبنان.

119- **الصِّحَاح**: تاج اللغة وصِحاح العربية، إسـماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيــق: أحمد عبد الغفــور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ/1984م.

120- **صــحيح البخــاري,** محمد بن إســماعيل بن إبــراهيم بن المغـيرة البخـاري، تحقيق: محمد زهـير بن ناصر النَّاصر, دار طوق النجاة, ط1, 1422هـ.

121- **صحيح مسلم،** أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي, بيت الأفكار الدولية, الرياض, السعودية, 1419هـ/1998م.

122- **صـــور من الدلالة بين مقــــاييس اللغة وأســاس البلاغــة،** د. محمــود زين العابــدين محمــد، جامعة الأزهــــر، كلية اللغة العربية بالمنوفيــــــة، ط1،

1419هـ/1999م.

123- الطَّبقـــات الســـنيَّة في تـــراجم الحنفيـة, تقي الـدين بن عبـد القـادر التميمي الـداري الغـزِّي المصـري الحنفي, تحقيـق: د. عبـد الفتـاح محمـد الحلو, دار هجر, القاهرة, و دار الرفـاعي, الريـاض, ط1, 1410هـ/1989م.

124- طبقات الشافعية الكبرى, تـاج الـدين علي بن عبد الكافي السـبكي, تحقيـق: د. محمـود محمـد الطناحي, ود. عبد الفتاح محمد الحلو, دار هجر, القاهرة, ط2, 1413هـ.

125- طبقـــات المفســـرين، أحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، 1997.

126- طبقـات المفسـرين، عبد الـرحمن بن أبي بكر الســيوطي، تحقيــق: علي محمد عمــر، مكتبة وهبة, القاهرة، ط1، 1396هـ.

127- طبقـات النحـويين واللغـويين, أبـو بكـر: محمد بن الحسن الزُّبيدي الأُندلسي, تحقيـق: محمـد أبـو الفضـــل إبـــراهيم, دار المعـــارف, القـــاهرة, 1392هـ/ 1973م.

128- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلَّام الجمحي، تحقيـق: محمـود محمـد شـاكر، دار المـدني، جدة.

129- العبـاب الزاخر واللبـاب الفـاخر، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّـغَاني (حـرف الهمـزة)، تحقيق فـــير محمد حســـن، راجعته وأشـــرفت على طبعه لجنة مجمعيـــــــة، مطبعة المجمع العلمي العـــــــراقي، ط1، 1398هـ/1978م.

130- العبـاب الزاخر واللبـاب الفـاخر، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّـــغَاني (حـــرف الفـــاء)، تحقيق

الشـــيخ: محمد حسن آل ياســـين، دار الرشـــيد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1981م.

131- **العشـرات في غـريب اللغة,** أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزَّاهد, تحقيق: د. يحـــــــيى عبد الرؤوف جبر, المطبعة الوطنية, عمان, ط1, 1984م.

132- **العلامة اللغـوي ابن فـارس الـرازي**، د. محمد مصـــطفى رضـــوان، دار المعـــارف، القـــاهرة، 1378هـ/1959م.

133- **علم الاشـتقاق نظريـاً وتطبيقيـاً،** محمد حسن حسن جبـل، مكتبة الآداب، القـاهرة، مصـر، ط1، 1427هـ/2006م.

134- **العلم الخفَّاق من علم الاشـتقاق،** محمد صـديق حسن خـان القنَّوجي، تحقيـق: نـذير مكتـبي، دار البصائر، دمشق، ط1، 1405هـ/1985م.

135- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري,** بـــدر الدين: أبو محمد محمـود بن أحمـد العيـني, تحقيـق: عبـد اللـه محمـود محمـد عمـر, دار الكتب العلميـة, بـيروت, لبنان, ط1, 1421هـ/2001م.

136- **عناية أحمد ابن فــــــارس في (معجم مقـــاييس اللغـــة) بالدلالة المحوريـــة،** د. كـــاظم الياســـري، ود. حيـــدر جبـــار عيـــدان، مجلة آداب الكوفة بجامعة الكوفة، بالعراق، العدد الثاني، لعام 2008م.

137- **غريب الحديث,** أبو الفرج عبـد الـرحمن بن علي بن محمد بن الجـوزي, تحقيـق: د. عبـد المعطي علي قلعجي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, 1425هـ/ 2004م.

138- **غـريب الحـديث,** أبـو عبيـد: القاسم بن سلام الهـروي, تحقيـق: د. محمـد عبـد المعيـد خـان, دار الكتاب العربي, بيروت, ط1, 1396هـ.

139- **غريب الحديث,** عبد الله بن مســلم بن قتيبة

الـدينوري, تحقيق: د. عبد الله الجبـوري, مطبعة العـاني, بغداد, ط1, 1397هـ.

140- **غوامض المقـاييس رؤية جديـدة،** د. نـور حامد الشاذلي، طبع في مصر, ط1، 2006م.

141- **الفائق في غـريب الحـديث والأثـر،** جـار الله محمـــود بن عمر الزمخشـــري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكـر، بـيروت, لبنان، 1414هـ/1993م.

142- **فتح البـاري شـرح صـحيح البخـاري،** أبـو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسـقلاني الشـافعي، دار المعرفة, بيروت، 1379هـ.

143- **الفَـرْق,** أبو الحســين أحمد بن فــارس الرَّازيّ, تحقيق: د. رمضان عبد التـواب, مكتبة الخـانجي, القاهرة, ودار الرفاعي بالرياض, ط1, 1402هـ/1982م.

144- فقه اللسـان, كـرامت حسـين الكنتـوري, مطبعة نولكشور برليس, لكهنؤ, الهندي, ط1, 1915م.

145- **الفلاكة و المفلوكـون,** أحمـد بن علي الـــدِّلجي, دار الكتب العلميـــة, بـــيروت, لبنـــان, ط1, 1413هـ/1993.

146- **فهرسة ابن خــير الإشــبيلي,** أبو بكر محمد بن خــير بن عمر الأمــوي, تحقيــق: محمد فــؤاد منصور, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط1, 1419هـ/1998م.

147- **الفهرســت,** أبو الفـــرج: محمد بن أبي يعقوب المعروف إسحاق المعروف بـ(النَّديم), تحقيق: د. يوسف علي طويل, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنـان, ط 2, 1322هـ/2002م.

148- **القاموس المحيط,** مجـد الـدين محمـد بن يعقوب الفيروزآبـادي, تحقيـق: مكتب تحقيـق الـتراث

في مؤسســـــة الرِّســــالة, بإشـــــراف: محمـــــد نعيم العرقسُوســي, مؤسســة الرِّســالة, بــيروت, لبنــان, ط8, 1426هـ/2005م.

149-**القواعد الفقهية**، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحســين، مكتبة الرشـــد، الريـــاض، الســـعودية، ط1، 1418هـ/1998م.

150-**القواعد الفقهيـــة،** علي أحمد النَّدوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط7، 1428هـ/2007م.

151-**الكامــل،** أبو العبــاس محمد بن يزيد المــبرد، تحقيــق: د. محمد أحمد الــدّالي، مؤسسة الرســالة، ط5، 1429هـ/2008م.

152-**السَّــبعة في القــراءات,** أبو بكر أحمد بن موسى العباسي بن مجاهد, تحقيق الشـيخ: جمـال الـدين محمد شرف, دار الصحابة, طنطا, مصر, ط1, 1428هـ/2007م.

153-**كتاب سيبويه:** أبو بشر عمـرو بن عثمـان بن قنبر, تحقيـق: عبـد السـلام هـارون, دار الجيـل, بـيروت, لبنان, ط1, 1385هـ/1966م.

154-**الكشــاف عن حقــائق غــوامض التنزيل وعيــون الأقاويل في وجــوه التأويــل،** أبو القاسم جـار اللـه: محمـود بن عمر الزمخشـري، تحقيق الشـيخ: عــادل عبد الموجــود، والشــيخ: علي محمد معــوَّض، ود. فتحي عبد الـــرحمن أحمد حجـــازي، مكتبة العبيكـــان، السعودية، الرياض، ط1، 1418هـ/1998م.

155- **كلام العرب:** (من قضايا اللغــة العربيــة) د. حسن ظاظا, دار القلم, دمشق, سوريا, الدار الشَّامية, بيروت, لبنان, ط2, 1410هـ/1990م.

156-**الكليَّات،** معجم في المصــطلحات والفــروق اللغوية، أبو البقــاء أيــوب بن موســى الحســيني الكفــوي، تحقيــق: عــدنان درويش و محمــد المصــري، مؤسســة

الرسالة، بيروت 1419هـ/1998م.
157-اللُّباب في الجمع بين السنة والكتاب، للإمام أبي محمد على بن زكريا المَنْبَجي، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم، دمشق، ط2، 1414هـ/1994م.
158- اللّباب في علوم الكتاب, أبو حفص: عمر بن عادل الدمشقي, تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, و الشيخ: علي محمد معوَّض وآخران, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط1, 2419هـ/1998م.
159-لسان العرب، محمد بن المكرَّم بن منظور الأنصاري الخزرجي، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، طبعة دار المعارف، القاهرة.
160- متخير الألفاظ, أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ, تحقيق: هلال ناجي, مطبعة المعارف, بغداد, ط1, 1390هـ/1970م.

161-متن التصريف العزِّي, أبو الفضائل: إبراهيم بن عبد الوهاب الزَّنجاني, مكتبة زهران, القاهرة.
162-المجاز المرسل في لسان العرب، د. محمد هنداوي عبد الغفار هلال، ط1، 1415هـ/1994م.
163- مجالس ثعلب, شرح و تحقيق: عبد السلام هارون, دار المعارف, القاهرة, ط2, 1960م.
164- المجتبى من السُّنَن (سنن النسائي), أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي, تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة, مكتب المطبوعات الإسلامية, حلب, سوريا, ط2, 1406هـ/1986م.
165-مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مقال عن مقاييس اللغة) العدد 15، لعام 1992م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

166-مجمع الأمثال, أبو الفضل: أحمد بن محمد

الميداني, تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبـد الحميـد, مطبعة السُّنَّة المحمدية, بالقاهرة, 1374هـ/1955م.
167- **مَجْمَع الزَّوائد ومَنْبَع الفوائـد،** نـور الـدِّين علي بن أبي بكـر الهَيثَمي، تحقيـق: عبـد اللـه محمـد الدرويش، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م.
168- **المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس,** ابن حجر العسقلاني, تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشـلي, دار المعرفـة, بـيروت, لبنـان, ط1, 1413هـ/1992م.
169- **مجمل اللغة،** أبو الحسـين، أحمد بن فـارس بن زكريا الرَّازي، تحقيق الشيخ: شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر، بيروت, لبنان, ط1، 1414هـ/1994م.
170- **مجمل اللغة،** أبو الحسـين، أحمد بن فـارس بن زكريا اللغـوي، دراسة وتحقيـق: زهـير عبد المحسن سلطان، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/ 1986هـ.
171- **مجموعة الشَّـافية من علمي الصَّـرف والخطّ،** للجاربردي، وابن جماعة، عـالم الكتب، بـيروت، لبنان، ط2، 1404هـ/1984م.

172- **المحتسـب في تبـيين وجـوه شـواذّ القراءات والإيضاح عنها,** أبـو الفتح عثمـان بن جـنيٍّ, تحقيـق: محمـد عبـد القـادر عطـا, دار الكتب العلميـة, بيروت, لبنان, ط1, 1419هـ/1998م.
173- **المحكم والمحيـط الأعظم, علي بن إسـماعيل بن سـيده المرسـي,** المعـروف بـ(ابن سـيدة) تحقيـق: د. عبـد الحميـدي هنـداوي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط1, 1421هـ/2000م.
174- **المخصـَّص**، أبو الحسن علي بن إسـماعيل النحـوي اللغـوي الأندلسي المعـروف بـ(ابن سـيده)، تحقيق: خليل إبـراهيم جفـال، دار إحيـاء الـتراث العـربي, بيروت، لبنان, ط1، 1417هـ 1996م.

175- **المـذكَّر والمـؤنَّث,** أبو الحسـين: أحمد بن فـارس بن زكريـا, تحقيـق: د. رمضـان عبد التـواب, القاهرة, 1969م.

176- **مــراتب النَّحــويين،** أبو الطَّيب اللغــوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة, ط2.

177- **المزهر في علوم اللغة في علـوم اللغة وأنواعها،** جلال الـدين السـيوطي، تحقيـق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبـراهيم، وعلي محمد البجــاوي، المكتبة العصــرية، صــيدا، بــيروت، لبنــان، 1412هـ/1992م.

178- **المساعد على تسهيل الفوائد،** بهاء الدين بن عقيـل، تحقيـق: د. محمد كامل بركـات، مركز البحث العلمي وإحياء الـتراث الإسـلامي بجامعة أم القـرى بمكة المكرمة، ودار المدني بجدة، 1405هـ/1984م.

179- **مسند أبي يَعْلى الموصـليّ,** الحافـظ: أحمد بن علي بن المثنَّى التميمي, تحقيق: حسـين سـليم أسـد, دار المـأمون, دمشـق, سـورية, ط2,ـ 1410هـ/ 1989م.

180- **مسند الإمام أحمد بن حنبل,** (الجــزء 34) تحقيق: شعيب الأرنؤوط, وعادل مرشد, وهيثم عبــد الغفور, مؤسسة الرسالة, ط1, 1420هـ/1999م.

181- **مسند البزَّار (البحـر الزَّخَّار),** (الجـزء 13),ـ أبو بكر أحمد بن عمــرو بن عبد الخــالق الــبزَّار, تحقيـق: عـادل بن سـعد, مكتبة العلـوم والحكم, المدينة المنـــــــــــــــــــــــــــــورة, ط1, بدأت 1988م ، وانتهت 2009م.

182- **مسند الـدارمي المعـروف بــ(سـنن الـدارمي),** أبـو محمـد عبـد اللـه بن عبـد الـرحمن بن الفضل بن بهـرام الـدَّارمي, تحقيـق: حسـين سـليم أسـد الداراني, دار المغني, ط1, 1421هـ/2000م.

183- **مشارق الأنـوار على صـحاح الآثـار,** القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السـبتي المـالكي, المكتبة العتيقة, تـونس, ودار الـتراث, القاهرة.

184- **المصــباح المنــير في غــريب الشــرح الكبـير،** أحمد بن محمد بن علي المقـري الفيـومي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1994م.

185- **المصـنَّف:** أبو بكر عبد الـرزاق بن همَّام الصــنعاني, تحقيق : حــبيب الــرحمن الأعظمي, المكتب الإسلامي, بيروت, لبنان, ط2، 1403هـ.

186- **المعاجم اللغوية: بداءتها وتطورهـا،** أميـل بـديع يعقـوب، دار العلم للملايين، بـيروت، لبنـان، 1981.

187- **معـاجم مفـردات القـرآن، موازنـات ومقترحات،** د. أحمد حسن فرحات، نشر مجمَّع الملك فهــد لطباعــة المصــحف الشــريف, المدينــة المنــورة, 1421هـ.

188- **معاني القرآن وإعرابه،** أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزَّجاج، تحقيـق: د. عبد الجليل عبـده شـلبي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م.

189- **معجم أصــول معــاني ألفــاظ القــرآن الكــريم،** محمد حسن حسن جبــل، رســالة دكتــوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقـــــاهرة، نوقشت عام 1976م.

190- **معجم الأدبــاء،** يــاقوت الحمــوي الــرُّومي، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسـلامي، بـيروت، لبنان، ط1، 1993م.

191- **المعجم الاشـــــتقاقي المؤصَّـــــل لألفاظ القرآن الكريم,** د. محمد حسـن حسـن جبـل, مكتبة الآداب, القاهرة, ط1, 2010هـ.

192- **المعجم الأوسط,** أبو القاسم سـليمان بن أحمد الطـبراني, تحقيق: طـارق بن عـوض الله بن محمد الحسيني, دار الحرمين, القاهرة، 1415هـ.
193- **معجم البلـدان,** يـاقوت بن عبد الله الحمـوي الـرومي, تحقيـق: فريد عبد العزيز الجنـدي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.
194- **المعجم الصَّغير,** سـليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني, تحقيق : محمد شكور محمود الحـاج أمرير, المكتب الإسـلامي , دار عمـار, بـيروت, عمان, ط1, 1405هـ/1985م.
195- **المعجم العـربي نشـأته وتطـوره،** د. حسين نصَّار، دار مصر، القاهرة، مصر,1956م.
196- **المعجم الكبير** (الجزء الخـامس: حـرف الحاء) وضع لجنة من علماء اللغة المُحْدَثين بمجمع اللغـة العربية بالقاهرة, ط1, 1421هـ/2000م.
197- **المعجم الكبير,** أبو القاسم: سليمان بن أحمـد الطـبراني, تحقيـق: حمـدي عبـد المجيـد السَّـلفي, مكتبة ابن تيمية, القاهرة.
198- **معجم المؤلفين،** عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1993م.
199- **معجم ما اسـتعجم من أسـماء البلاد والمواضع**، عبد الله بن عبد العزيز البكـري الأندلسـي، تحقيق: مصطفى السَّقَا، دار عالم الكتب، بيروت، لبنـان، ط3، 1403هـ.
200- **المعـرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم،** أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخَضِـر الجـواليقي، تحقيـق: د. ف. عبد الـرحيم، دار القلم، دمشق، ط1، 1410هـ/1990م.
201- **المعـنى اللغـوي دراسة نظرية وتطبيقيـة،** محمد حسن حسن جبـل، دار الأصـالة، القاهرة، مصر، 1416هـ/1995م.

202-**المغنى في تصريف الأفعال،** د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1420هـ/1999م.
203-**مفردات ألفاظ القرآن،** العلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، سوريا، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط4، 1430هـ/ 2009م.

204- **المفضليّات,** تحقيق: أحمد محمد شاكر, وعبد السلام محمد هارون, ط3, دار المعارف, القاهرة, 1964م.
205-**مفهوم الاشتقاق الصَّرفي وتطوّره عند النحويين والأصوليين،** د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1427هـ/ 2006م.
206-**مقاييس اللغة،** أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1420هـ / 1999م.
207-**المقتضب،** أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، طبع وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1415هـ/1994م.
208-**الممتع الكبير في التصريف،** أبو الحسن: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المشهور بـ(ابن عصفور)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
209-**المنتخب من غريب كلام العرب،** أبو الحسن علي بن الحسن بن حسين الهنائي المعروف بـ(كُراع النَّمل)، تحقيق د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ/2005م.

210- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك,** عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي, دار صادر,

بيروت, لبنان, ط1, 1358هـ.

211- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج,** أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النَّووي, دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان, ط2, 1392هـ.
212- **منهج ابن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة, -نقد الخليل وابن دريد نموذجاً-,** د. محمود عبد الله جفَّال, مجملة مجمع اللغة العربية بدمشق, المجلد 78, الجزء 4, ص 1087-1116.

213- **الموافقات،** إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بـ(الشاطبي)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار عفان، الخبر، السعودية، ط1،ً 1417هـ/1997م.
214- **المولَّد في العربية دراسة في نموّ اللغة العربية وتطوّرها بعد الإسلام،** د. حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2, 1405هـ/ 1985م.

215- **نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء,** أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري, تحقيق: د. إبراهيم السامرائي, مكتبة المنار, الزرقاء, الأردن, ط3, 1405هـ/1985م.
216- **نزهة الطَّرف في علم الصرف,** أبو الفضل الميداني, دار الآفاق الجديدة, بيروت، لبنان, ط1، 1401هـ/1981م .
217- **النَّشر في القراءات العشر,** أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بـ(ابن الجزري), المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, لبنان, ط1,ـ 1427هـ/ 2006م.
218- **نشوء اللغة العربية ونموُّها واكتهالها،** الأب أنَستاسَ ماريّ الكِرْمَلي، مكتبة الثقافة الدينية،

القاهرة، مصر.
219-**نظرية التقعيد الفقهي،** محمد الـــروكي، دار الصفاء، الجزائر، ودار ابن حزم، بـيروت، لبنـان، ط1، 1421هـ/2000م.
220-**نظم الدرر في تناسب الآيـات والسُّـور،** برهـان الـدِّين أبو الحسن إبـراهيم بن عمر البقـاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

221- **النهاية في غريب الحـديث و الأثـر,** مجد الـدين أبـو السَّـعادات المبـارك بن محمـد الجـزري, تحقيق: طاهر أحمد الزَّاوي, ومحمود محمد الطناحي, دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان.
222- **نـــوادر المخطوطـــات,** عبد الســـلام هـارون, (الجـزء الأول) مطبعة مصـطفى البـابي الحلـبي وأولاده بمصر, القاهرة, ط2, 1393هـ/1973م.

223-**النَّوادر في اللغــــة،** أبو زيد الأنصــــاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشُّروق، بــيروت، لبنان، ط1، 1401هـ/1981م.

224- **هدية العـارفين: (أسـماء المـؤلفين وآثـار المصـنِّفين),** إسـماعيل باشا البغـدادي, مطبعة وكالة المعارف, استانبول, تركيا, 1951م.

225-**الـوافي بالوفيـات،** صـلاح الـدين خليل بن أيبك الصَّفَدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصـطفى، دار إحياء التراث العربي، بـيروت، لبنـان، ط1، 1420هـ/2000م.
226-**الوجيز في إيضــاح قواعد الفقه الكليَّة،** د. محمد صــدقي بن أحمد البورنــو، مؤسسة الرســالة، بيروت، لبنان، ط5، 1422هـ/2002م.

227- **الوسـاطة بين المتنـبي وخصـومه,** القاضي علي بن عبد العزيـز الجرجـاني, تحقيـق وشـرح:

محمد أبو الفضل إبراهيم, وعلي محمد البجاوي, المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, لبنان, ط1, 1427هـ/2006م.

228-الوشاح وتثقيف الرماح في ردِّ توهيمِ المجدِ الصحاحَ، الشيخ العلامة أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي، تصحيح نصر الهوريني، المطبعة الكبرى ببولاق، 1281هـ.

229- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان, تحقيق: إحسان عباس, دار صادر, بيروت, لبنان, ط1, 1994م.

يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر, أبو منصور عبد الملك الثعالبي, تحقيق: د. مفيد محمد قميحة, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط1, 1403هـ/ 1983م.

سادساً: فهرس الموضوعات